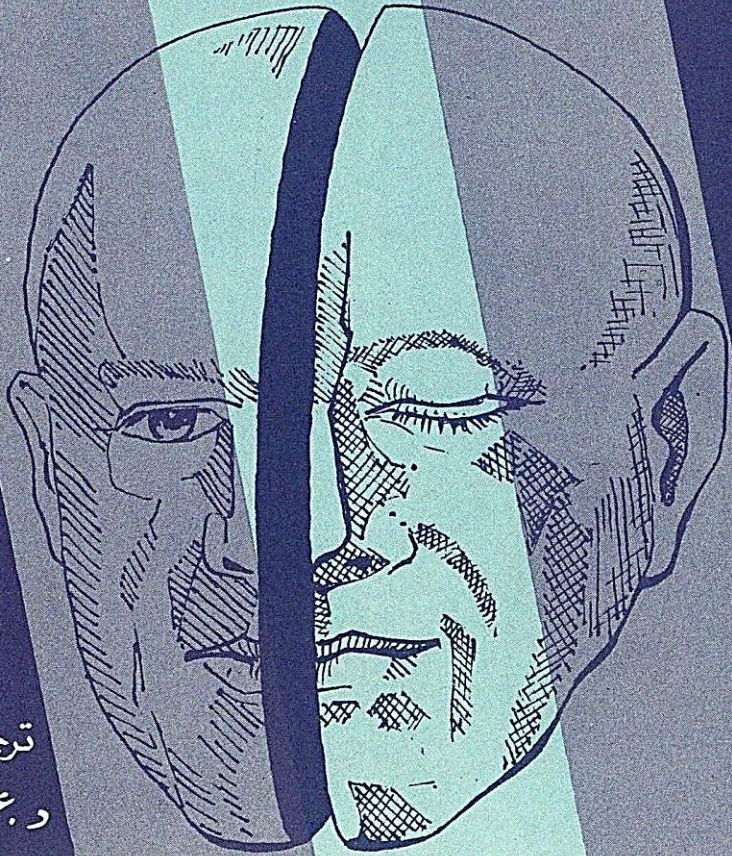


ريچيس دو بريه

نقد العقل السياسي



ترجمة
د. عفيف دمشقية

دار الآداب
علي مولا

رهبیس دوبریه

نقد العقل السیاسی

ترجمة : الدكتور عفيف دمشقية

منشورات دار الآداب - بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٩٨٦

المقدمة

لأن ينشر المرء كتابه الأول في متقدم من العمر (بعد عدد من المقبلات المتنوعة) ، فذاك خروج على اللياقة ليست نسبته إلى الإبطاء في قول ما ينبغي قوله بأقل من نسبته إلى قسوة الدهر . وإذا لا يخلو الأمران من بعض علاقة فإني أظن أن الوقت قد حان لأبرر مسلكي بلمحة موجزة عن « سيردراستي » ، مع احتمال بأن أخالف قواعد اللياقة .

بالحديث عن الذات أولاً . فالكاتب الحق لا يقول « أنا . . . ت » . وستر ما في عملية من عمليات الإثبات من قصور بما يثيره البوح من انفعال يفترض - فوق أنه صنعة توقع في الأحابيل - خلطاً بين الأنواع تأباه حرفتنا . فليكن واضحاً أن السرد هنا يهدف للعرض كيلا يضطر إلى الاندساس فيه فيما بعد ؛ وأن القضية ليست قضية بحث عن الظهور ، ولا قضية إستدرار للرثاء أو الحب الخ . . وإنما هي ببساطة قضية إبانة عن مراد . وإذا كان عمل من هذا النوع هو - والحالة هذه - من تدبير الزمن قبل كل شيء فإن الاهتمام إلى سلسلة الصدف التي قادتك إليه سوف يكشف سلفاً عن نسق من الأسباب .

وقد يكون الخروج الآخر على قواعد اللياقة متعلقاً بالمجتمع . فنمط العيش ونقل الأفكار الحالي قد أبطل ، ولا ريب ، مفهوم « السلك الموصل » ، وجعل التفكك مربحاً . فكل مؤلف يعرف ما وراء قول شيء ذات يوم ، وعكسه في اليوم التالي ، من غنم ، شرط أن يتكتم بالطبع على الدوافع التي حملته على مناقضة نفسه . وعندها يصبح واثقاً من تأثيره ، على اعتبار أن المفاجأة تصنع الخبر ، والخبر يصنع الجدة .

ولما كنت أعرف أن نتيجة من النتائج تكون مبهمة بمعزل عن أصل تكوّنهما ، وأن عرضاً للأسباب يغدو قراراً سلطوياً إذا هو أخفى المنحى المتردد الذي جعله ممكناً ، فإنني أبادر إلى البدء باللياقات ، الأكاديمي منها والإعلاني على السواء . ولِيُفضل بعدُ بعذري على ما يمكن أن يكون من ملامح السيرة الذاتية في هذه الصوى القليلة المختارة بهدف واحد هو تلخيص المنطق الداخلي لاكتشاف استدلالي لم يكن فيه انقطاع بل مجرد تقدم نحو نقطة البداية . ومن يتبع مجراه بشكل عكسي لا يتراجع . لكنه يزداد كذلك علماً بمآله إذا هو عرف من أين صدر .

لقد بدأت أفكر في ظاهرة السياسة بعد حوالي عشر سنوات من « التزاماتي » السياسية الأولى ، أي في حوالي منتصف العام ١٩٦٧ ، وكان ذلك في السجن . وهو إبطاء مبتذل (يحمل عنوان : « تأخر الوعي عن التجربة ») . ولكن ربما لم تكن « كينونة » الأمر السياسي (أو طبيعته) لتشكل في نظري معضلة على الإطلاق لو لم أجدني طوال أعوام عاجزاً مادياً عن « الاشتغال به » . وكنت حتى ذلك الحين قد تلقيت تكويناً طبيعياً في الإنسانيات الكلاسيكية (الفلسفة ، والآداب ، والتاريخ) ، وفي موازاته مشاركة طبيعية في النشاطات العامة التي كانت معروفة آنذاك (التحرك في بادئ الأمر ، والعمل بعد ذلك) ، دون أن يخطر ببالي أن أقيم علاقة ما بين هذين المعدّلين : بين ما يُتعلّم في المدرسة وما يُعانى في الشارع ، بين أصل تكوين النصوص وقراءة الصحف بشكل خاطف . بل لنقل بين آثار التاريخ المكتوب ، التاريخ الكبير ، واختلاجات التاريخ الآخر ، التاريخ الصغير الذي يُصنع ويُهدم يوماً بيوم . ولم أكن قط لأبدي اهتماماً عملياً بالأول الذي لم يكن يشغلني إلا بوصفي طالباً ، أي لغايات تتعلق بالامتحان ، ولا اعتباراً نظرياً للثاني الذي كان وحده هاجسي . فقد كان نجاح الحقبة التي أعيش فيها ، أو عدم نجاحها ، في ولوج المستقبل ، المستقبل الذي كان يرسمه لها مفهومنا للعالم ، يخضعان في الواقع لتقلب الأحداث اليومية . وإن المرء ليضيع وقته في انتظار طويل لهذا المستقبل .

كان الماضي هو الماضي ، أي متحف ما هو معروف جيداً وغير مفيد بالتالي . وكان الحاضر يُستكشف بالرجم بالظروف أو بالتحليل الفوري ، يزيد في حدة الاستكشاف استعجال لا إدراك ما ينبغي إدراكه للحال تحت طائلة الخطأ أو الإبطاء « المميت » . وكان

المستقبل - الاشتراكية - مرتقباً وسط التأكيدات التي أولها أنه سيكون غير واضح الملامح لأنه لا مثيل له . وازاء هذه التمزقات الشبيهة بما يصدر عن مريض بالعقل وصل مُدرك « الانقطاع عن منهج نقد العلوم » في الموعد المضروب ليطلع الأمور بطابع « العلم » جاعلاً من الفُصام التنظيري موجباً مفروضاً وضمناً للموضوعية . وإذ كنا حَمَلة علم جديد - علم التاريخ - فقد أخذنا نذرع ، في شارع « أولم » كما كان في الستينات ، « العالم الجديد » سابقين ، بزمن يسير ، الأزمات الحقيقية التي قد تأتي عما قليل لتشطر تاريخ البشر شطرين . وباختصار فقد حجبت السياسة عني مدة طويلة ما هو سياسي ، كما يججب الانخراط في ايديولوجية فريدة بمنطقها منطق الانخراطات الايديولوجية العام . وأما الفكرة القائلة بأن « الزمن اللاحدود للنمو البشري » استطاع ان يخضع لعدد قليل من القوانين الثابتة التي سبق أن أبدي فيها وأُعيد ، على الرغم من أنها فُسرت بشكل غامض ، أو بالحريّ تفسيراً سيئاً ، فقد بدت لي آنذاك أمانة على تشويش ذهنيّ من طراز برجوازي بحث // فبأي حق يُفترض أن تملك الميثولوجيا اللاتينية ، أو الدراسات الأتينية الكلاسيكية ، ما يفيدنا عن « الصراعات الايديولوجية » التي كانت قائمة يومذاك ، أو عن تنظيم جماعات من المناضلين الثوريين ؟ لقد كان هناك « فرجيل » و« مارسيل موسّ » من جهة ، ومن الأخرى « غرامشي » و« شي غيفارا » ؛ السحر و« الإنسان الجديد » ؛ إنشاء روما وإقامة «مناطق محررة» . وبين السماء والأرض كان سر التجسيد ؛ وبين اللحم والجلد كانت « الحالة الراهنة ومهماتنا » . وكان كلا النسقين يستأهل ، قانوناً ، احتراماً مساوياً للاحترام الذي يستأهله الآخر ، على الرغم من الاهتمام غير المتساوي الذي كنت أبديه نحوهما في واقع الأمر ، شرط ألا يلتقيا أبداً ، لا قانوناً ولا في الواقع .

وفي السجن التقت المتوازيات للمرة الأولى . ومهما قلت فلن أوفيّ ما أدين به لهذه السنوات الأربع أو تكاد من « تأمل » . فكل ما يعالجه هذا الكتاب - « نقد العقل السياسي » - يعود إلى اجترارتي السابقة ، وإلى المسودات التي احتفظت بها عنها . وها أنذا اسدّد إذ انشره ديناً قديماً نحو الامتياز الذي يشكّله ، لكل مثقف ، عزلٌ من هذا النوع . فأمد الأحداث الجارية القصير الذي يقود الى المناظرة « العجلى » ، والذي يشعر المواطنون الطلقاء بشيء من خجل في الانعتاق منه ، يقضم ، بل يحطّم الزمن

الطويل اللازم للحبل بالأمور الفلسفية . وان السجن ليحرّر ، وهو الذي يتيح لبطء الليالي كل الفرص ، أي ربما لفكرة أو فكرتين قابلتين للحياة .

ولقد شئت الصدفة - ولكن لا يخفى « عناء البدائي في عدم التسليم بأي أمر غير متوقع » - ان يقدم إليّ مرشد « كاميري » ، أي مرشد السجن العسكري بالتالي ، وهو أب فرنسيسكاني من التابعة الإيطالية ، ان يقدم إليّ في زيارته إيائي لدى حصوله على الإذن بذلك بقايا رثّة لكتاب عن سيرة « غريغوار السابع » (وهو ولا شك مؤلف « مورغن » مترجماً إلى الاسبانية) ومعه نسخة حائلة الرونق من كتاب « دون كيشوت » . وكانا كتابيّ الأولين ، وكان ذلك حدثاً وأيّ حدث . وأتاح لي « دون كيشوت » الهرب من الواقع ، وجعلني « هيلد برند » (١٠٢٠ - ١٠٨٥ م) بطل « الخصام على تنصيب الأساقفة »^(١) اكتشف العالم الذي أحيا فيه . وإذا كان هذا المنعطف أبعد من أن يظهر سخف « المهمات الحالية » ، فقد أعاد إليها حجمها وحدودها . وإنه لمن الخطل أن يوهنا أحد ، عند التصديّ لتنظيم فقدان الذاكرة الاجتماعي ، بأن التهديد كامن في بقائنا معزولين في جزيرتنا ، وفي ان تكون جميع الجسور مقطوعة بيننا وبين خطوطنا الخلفية . فيادارتنا ظهرنا لما كان يُزاول في الماضي فإنما حاضرنّا المباشر هو الذي نوشك ألا نفهمه ، والذي يقلّ فهمنا له كلما اعتقدنا أنه أكثر طرافة . ولو ولج المرء المستقبل ماشياً القهقري لما غلط بهذه الكثرة في الأبواب .

واستغللت فيما بعد إخلاص زوّاري القلائل فوجّهت طلباتي إليهم بتزويدي بما أقرأ وجهة تاريخ الأديان - وهو مادة غير قابلة للرقابة - دون أن انسى الحصول على أكبر المؤلفات الكلاسيكية الخاصة بالحركة العمالية مغلفة بأغلفة مزيفة . وهكذا تعلّمت على مهل ، وبشيء من التخبّط ، أن أجمع بين خيوط الحقب وخيوط المصطلحات ، وأن أتوصّل إلى اللحمية بين « الدنيوي » و« القدسي » في التاريخ الحديث مباشرة . وكان عليّ أن أقضي « أيار (مايو) ١٩٦٨ » بصحبة « لوسيان فيشر » ، و« هويزنغا » ، و« فوستيجير » ، أي بصحبة « ديانة رابليه » ، و« أفول العصر الوسيط » ، و« هيرميس تريسميجيست » ، وكان ذلك عائقاً مزعجاً قد يكون سبّب لي بعض العمى عن مستجدّات الحاضر ، ولكن - هل يمكن الجزم ؟ - بعض التقدم كذلك في فهمها . وكانت الحماسة الباريسية في ذلك الحين لـ « نظرية ماركس الكليّة القدرة لأنها

صحيحة . وقد حلت محلها اليوم ، بأشكال لا تقل عنها إرهاباً ، نظرية القدسي والعودة الى الأمور الروحية . وفي الرؤوس حجبت السماء الأرض ، والكتب المقدسة المناشير المستنسخة بالسنتسيل . وإنما للرؤوس نفسها ، وإنما للحماسة عينها ، وإنه لأنبهار له ما يفسره : فكل مفردة من المفردات تستمد حضورها المتعاقب من كونها تسمح في الوقت نفسه بنسيان متممها . ولكنه تبديل ذو ضرر كبير ما دام مجرد ضمّ السجلين قادراً على جعل أمورنا اليومية غير مفهومة إذ يقرن ظُهر المجتمعات الحقيقية إلى وجهها . والمناضلون المتقاعدون يعرضون - وهم يرفعون خيبتهم السياسية - الأجهزة النضالية للسخرية ، وكأنه يكفي لتنظيف الأرض رفع العيون إلى السماء . وإذا كانت «الخيبة الكبرى» ، بموكب أوهامها المعكوسة ، لم تصني ، فذلك راجع على ما أعتقد إلى أني حملت مذاك الحقيقة الدينية والواقع القومي على محمل الجد . وكيف كنت أتجنبها لو أننا عجزنا عن دحرهما في معركتنا بالذات ؟ وعندها رُضت نفسي ، كمثّل جندي جُرح جرحاً طفيفاً ، على مواجهة « المدينة » والآلهة معاً (غني عن البيان أن الأمر تمّ على الورق) ، مسوداً كيفما اتفق عدة دفاتر مدرسية نشرت قطعاً منها هنا وهناك : بعضها ، وهو ذو طابع نظري ، في المجلات ؛ وبعضها الآخر ، وهو ذو طابع أدبي ، في كتاب^(٢) . وكان معنى أن يفكر المرء في الدين عام ١٩٧٠ وهو « يتكلم على السياسة » أنه وصل مبكراً جداً ولا شك ؛ ومتأخراً جداً ، عام ١٩٨٠ ، إذا فكر في السياسة وهو « يتكلم على الدين » . وما همّ إذا كان كتابي هذا لا يطابق بمحتواه - كما أجرؤ أن أرجو - واقع الحال بما يكفي لإثارة الرغبة الشديدة في الضحك لدى قارئ من قراء العام ٢٠٨٠ .

إن النظرة النضالية إذا فصلت عن أفقها المعتاد تدور حول نفسها . وإذا كنت سجيناً ، وبلا مستقبل ، فقد شرعت أعود نحو العالم الذهني الذي صدرت عنه (مع بُعد الشقة الناجم عن البطالة) مطبقاً عليه هذا المزيج من الارتياب النقدي والانتباه المتردد للذين يثيرهما اجتماع المعتاد والخارج على المألوف ، المعيش والمتعلم ، فيتولد من اصطدامهما في بعض الأحيان الشرر . إن كل إنسان يعلم أن الإعلام النادر ينبثق عن المقابلة بين أشياء عادية ليس من علاقة ظاهرة بينها . وكنت ، وأنا اتساءل كيف أفصل بين ما لم يشاهد أبداً وما سبقت مشاهدته وسط القصة التي كُتبت ، والتي ما زلنا

نحيائها ، أحضر عمليات عكسٍ غريبة بين الشكل والمضمون في جوف أشد صور « ايدولوجيتي » افتقاراً إلى الأصالة : عبارات جاهزة ، ورواسب آلية لم يحصّها تفكير ، وزوايا مهجورة في الخطاب الرسمي .

والصبغة الدينية - سواء كانت طبيعية أو كانت تلويناً - في معارك النضال من أجل التحرر القومي والاجتماعي واقع غير مدحوض ينتمي الى تاريخ الأمس واليوم . فالشروح والتفاسير ، من « انغلز » إلى « ارنست بلوش »^(٣) ، ومن « لاندناري » إلى « جاك بيرك » ، أضحت كلاسيكيات . وفي الشرق ، وعلى مرأى من الملأ ، يضيء الإسلام تماسكاً وحيوية على عمليات استعادة الشعوب هويتها السلبية . وفي الغرب ، لا في بولونيا وحدها ، تفعل المسيحية على السطح ، ولكن بالعمق أيضاً ، في غفلة من الطلائع المسلّم تماماً بإلحادها . وفي أميركا اللاتينية بخاصة تتفوّق الثقافة المسيحية على الديانة المسيحية وتحيا بعدها في « الاشتراكية العلمية » . فخلف التمسك التقليدي الواضح بانتظار عودة المسيح - أي التعطش للعدل والأمل في « مملكة السماء » - نرى أن مناقبية الواجب المجلية بشعار التضحية هي التي تحرك مناضلين يواجهون الاستشهاد بشكل مباشر : إن موضوعات خلاص النفس من آثامها بالآلم ، والراحة في الموت ، والتكفير عن الماضي ، تتجلبب في القاموس الماركسي - اللينيني بعبارات وألفاظ ربما تركت ماركس ولينين حائرين ، بوصفها مشتقة من الصوفيات القشطالية ، ومن كتابات « مارتى »^(٤) « المبشر » ، ان لم نقل من آراء « سينيكا » الايبيري^(٥) . ولقد نذر « زاباتا »^(٦) نفسه للعداء ، وكان « ساندينو »^(٧) يهتم بالنظرية الإشراقية القائلة بالانحداد بالرب . وها ان التحرير الوطني « خلاصاً » للمضطهدين ، والثورة « انبعاثاً » ، والالتزام « أداء للرسالة » ، والانضباط « تفانياً » ، و« الرهان الجديد في لعبة الورق » الذي سيفلس السيد العجوز ، ترد بنصها الحرفي مثلاً في البيانات الأولى الصادرة عن هافانا (١٩٦٠ - ١٩٦٢) . ولا تزال هذه اللغة مشتركة بين أولئك الذين يسقطون هناك ، في أميركا الوسطى ، وأسلحتهم في أيديهم . والدم بذار الأمم - وهذه صورة مشتركة بين « تيرتوليانس »^(٨) وخطب التأبين الخاصة بنا - والموت من أجل « القضية » هو المكافأة العظمى . وقد يكون هناك كتاب برسم التأليف يقدمه إلينا « ماكس فيير »^(٩) « لاتيني » عما قريب ، وموضوعه : الاخلاقية الكاثوليكية والفكر الثوري .

وقد خدم الخلاص بالرحمة « رأس المال » كثيراً منذ اللحظة التي لم يعد فيها التاجر الحاذق مسيحياً رديئاً ، بعد أن سلّم « كالفن »^(١٠) بالإقراض بفائدة . واليوم يسدي الخلاص بالأعمال خدمات كثيرة لـ « الاشتراكية العالمية » في الأراضي اللاتينية حيث من البديهي أن المسيحي الرديء لا يمكن قط أن يكون مقاتلاً . ومع أننا لا نرغب هنا في أن نفحص عن كتب الأصول الدينية للقواعد الاشتراكية البدائية (سان سيمون^(١١) ، وفورييه^(١٢) ، وكابيه^(١٣) الخ . . .) في أوروبا « ايقاظ الروح الديني » في القرن الماضي ، أو حتى صلات القربى بين الكتلثة الرومانية - كديانة سلطوية - ذات الهيكلية التراتبية والإطار والنسج المؤسسي المحكم ، ونوع من « الاشتراكية الواقعية » ، فقد كانت هناك عناصر ، أو بالحري ، جوّ يستدعي تفكراً أشدّ يقظة . وكان نوع من التركيب الكلامي الخفي للتعبير عن تنظيم الجماعات بالشكل الذي تكشفه هنا وهناك عادات لا مفر منها ، يبدو لي ، بطريقة مغايرة ، أثقل وأشدّ نكراً من تشكل السلوكات الفردية التي تتيح الإحاطة بها سوسيولوجية عادية في مجملها ، وذلك بإرجاعها إلى عناصرها التاريخية - الثقافية .

إن مزايل النظرية ، الماركسية على الأخص ، تخفي ماسات . ولا يعني ذلك أنه أريد لها أن تُحبَّبَ فيها : إنها بانكشافها لجميع الأبصار تصرف الهواة عن الانحناء ، فالأحرى أن تصرف المتقنين المحترفين . ورئيس الشرطة بالذات لم يعثر عند « ادغار بو »^(١٤) على « الرسالة المسروقة » لأنها كانت ملقاة فوق المكتب تحت بصره ، وقد قال أحد الحكماء إن الحقيقة تتخفى حين تجهد في أن تبدو لنا حمقاء . والتفاصيل شأن من شؤون الاهتمام . وقد يعيش حدّ أقصى من المعاني أحياناً في ما لا يستحق التفاتة من العلماء . وإذ جعلتني الحاجة ضعيف البصر وكأني لا اهتم لشيء فقد بدأت بعض « تفاصيل » الاشتراكية « المحققة علمياً » تتضح لناظري .

هناك مثلاً ضريح لينين « (أو ضريح كمال أتاتورك ، أو هوشي منه ، أو تيتو ، وغداً ضريح تشاوشسكو وآخرين) . وفي إمكان المومياوات المحفوظة فيها ، وهي لأدريّة بكثير من التصميم ، أن تتوالى مع موجبات اللحظة الراهنة وتقلبات الحظ ؛ وتظل الحاجة إلى الاحتفاظ بمؤسّس قائمة . فـ « موزول »^(١٥) ، مرزبان « كاريا »^(١٦) ، المولود في آسيا الصغرى في القرن الرابع قبل الميلاد يفقه أقوال لينين

الذي لا يفقه أقواله والذي كان ينجله ولا ريب إقدام رفاقه البلاشفة على بناء هيكل جنائزي له . ولكن هؤلاء كانوا سيغضبون أيضاً إذا علموا الرمزية الدينية التي دفعت أخت « موزول » وزوجه في آن - « ارتيميز » الثانية - إلى إقامة هرمها الذي هو إحدى عجائب الدنيا السبع . ولسوف يعيش ضريح الساحة الحمراء بعد اللينينية : فالضرائح للبقاء (« هاليكارناس »^(١٧) باقية منذ عشرين قرناً) ، وجميع « النسب »^(١٨) إلى زوال .

أوليس في مكنة ما يزول ان يستغني عن شيء لا يدري كنهه يضمن الدوام ويحتاز الحقب وهو يعمرها جميعاً ؟ أولاً يغدو المرء ، وهو ينقل الاهتمام من اسم العلم العظيم إلى الموصوف الوضع ، على طريق علاقة ثابتة وضرورية تجمع « المتعدد » إلى « الواحد » المؤسس . والمتوالية إلى حدّ أول ؟ وربما كان ما ينتج من المحتطات ، في نظر علم سياسيّ أساسي ، أقلّ مما يُستخلص من التخطيط نفسه ، وهو طقس يسمح اذ يحفظ الأجسام بدوام أرواح الآلهة - الأحياء بعد موتهم ؛ الآلهة الذين يفترض دوامهم المؤكد عبر المكان والزمان فيما وراء المعتقدات الاجتماعية ومراحل النمو التقني بعض الاستمرارية بين السوفيات ملهبي الحماسات و« غصن » الذهب في الممالك القديمة .

وكذلك - وهذا مثال آخر مغرق في الابتذال - توصّلت إلى اكتشاف عمق فيه ما يكفي من الإقلاق في قالب تعبيرى جاهز قادم أساتذتي طيِّبو الذكر والادراك السليم إلى اعتباره أحرق : « عبادة الأشخاص » . وبديهي تماماً أن لا مكان لمثل هذا اللامدرك في النظرية الماركسية . ولكن الوقائع في التاريخ العالمي ، من نينوى إلى « پيو نغيانغ »^(١٩) ، مروراً ببخارست وكنشاسا^(٢٠) ، تعاند ، بمدرك أو بلا مدرك . وإذا كانت النظرية الماركسية تهزأ من هذا فإن الأمر نفسه ما فتىء يبدي استعداداً ضارياً للهزء بالنظرية . فماذا ينبغي أن تكون السلطة السياسية لتدعو باستمرار إلى تجسيد القضايا في الأشخاص ؟ وماذا ينبغي أن يكون الرئيس الأعلى لبلد في نظر تابعيه لكي يصبح « ديونيسوس » أو « هرقل » ، أو « متمياً » إلى الآلهة كما كانت الحال قديماً و« عبقرياً » كما هي اليوم ؟ وضبط المرء نظرتة إلى الشخصية المحتملة التي يتحلّى بها أحد الأفراد تمام التحلّي هولستر أن معضلة العضلات ليست ، والحالة هذه ، في ستالين (أو ماوتسي تونغ أو تشاوشسكو أو كيم ايل سونغ) ، وإنما هي في كلمة « عبادة » ، ولإخفاء الثابتة الانثروبولوجية تحت الظرف السياسي . ونادراً ما يحلّ المرء العضلات برفضه طرحها على

نفسه . فلم تؤدّ الشكوى المبينة من « عبادة الأشخاص الحاكمين » إلى « اختفائها » سياسياً ، لا عبر العالم بعامّة ولا في حمى العالم « الاشتراكي » بخاصة (حيث لا يُدري إذا كانت المسألة قد أحرزت تقدماً منذ المؤتمر العشرين ، إن لم نقل تقهقراً) . وذلك لسبب ما . ولأعترف أخيراً بأن أكثر ما هزني شخصياً غداة مناوشات الروس والصينيين - على جانبي نهر « التّنين الاسود » - التي أسالت حديثاً كثيراً من الخبر هو كلمة من ثلاثة مقاطع^(٢١) لم يتح لها أن تسترعي انتباه أي من المعلقين : فقد كان كل من الحزبين الشيوعيين يدعو في بلاغاته على التوالي ، في وقت واحد وبالاحتفالية ذاتها ، إلى الدفاع عن « تراب الوطن المقدّس » . وهذه حبة رمل أخرى في آلتنا الادراكية كان على رفاقي استبعادها بإيماءة غيظ . وكانت تلك ، والحق يقال ، الحقبة التي استقبل فيها بباريس ونُظّر أعجب هذيان ديني في القرن العشرين - الماويّة - من قبل أدمغة مفكرة باردة ، بما في ذلك جماعة من أساتذة الفلسفة ، بوصفه المرحلة العليا للعقلانية التاريخية . وأذكر أنني سمعت في بوليفيا عبر جهاز ترانسستور ، خلال إذاعات باللغة الاسبانية من راديو بكين ، عن رحلة طويلة ، لم تقدم إلى « الرفاق والأصدقاء في العالم بأسره » على انها رمز أو مثال بل حقيقة واقعة ومثلى ، قامت بها فلاحه طنزانية عجوز قطعت فيها ثلاثمائة كيلومتر على الأقدام لتأتي إلى العاصمة وتلمس بيديها ، في قنصلية الصين الشعبية ، صورة « قائد الدقّة العظيم » والمرشد الأعلى للبروليتاريا العالمية .

وقد أضاف المذيع انها ماتت منهوكة في اليوم التالي وهي تطفح بشراً وجوراً . وحتى أعداء الايقونات لا يحطّمون إلا ما يمكنهم استبداله من التماثيل التي كانت تقدم إليها النذور . وقد حدث هذا ، وأسوأ منه بكثير ، عام ١٩٧٠ دون أن يزعج في الظاهر غير المؤمنين في أحسن معاهد فرنسا ممن يعتقدون بأنهم انتهوا اليوم من ستالينيتهم أو ماويّتهم لأنهم التقوا مذكاً أشخاصاً يماثلون الله في عظمتهم ، من أمثال ريمون آرون وآية الله (الخميني) ، ورئيس الولايات المتحدة ، وبوب مارلي . وقد كتبت هذا الكتاب لأفهم لماذا يكون المذيع والفلاحة وكبار الأساتذة على حق دائماً بطريقتهم الخاصة ؛ وإلى أي منطق يستجيب غباؤنا اليومي . وهو مكتوب بهذا المعنى من الذاكرة ، ووفاء لسؤالين صغيرين أو ثلاثة ما زالت تعترض حلقي منذ عشر سنين أو خمس عشرة ، ورفضت ابتلاعها بلا أبالية ، لحساب الزمن الذي يمرّ ، خشية لفظها غداً نيئة تماماً ، وبلون آخر

(أسود أو وردي أو أخضر) . وإذا كان الزمن السياسي هو بالضبط الزمن الذي لا يمر ، كما يظن هذا « الكتاب » أن في مكنه اثباته ، فإنني أكون على الأقل قد تعلمت لماذا يفأء التاريخ ، وتعلمت ألا انظر إلى فواقه على أنه نهاية العالم . ولا إلى بصفتي على أنها ماء مقدس .



وكما أن غنى المجتمعات التي يسود فيها نهج الانتاج الرأسمالي يبدو وكأنه ركام ضخمة من السلع ، كذلك تبدو فتوة المجتمعات التي تسود فيها « مرحلة الانتقال الاشتراكية » وكأنها ركام ضخم من الاحتفالات . ففي مواجهة مجتمعات الاستهلاك تقوم مجتمعات الاحتفالات التذكارية . والاحتفال هو البضاعة الخاصة بـ « الاشتراكية القائمة في الواقع » (تعوض الوفرة في الحقل الأول القلة في الحقل الثاني شئنا ذلك أم أبينا) . وتحليله ، بقصد محاكاة مستهل كتاب « رأس المال » على كل حال ، « سيكون بالتالي منطلق ابحاثنا » . وهو تحليل لن نشرع فيه هنا مشيرين منذ البدء إلى هذه الحقيقة البديهية : إنه من المنحدر الذي يقود من قلب نظام الدولة القائمة إلى انشاء دول غير قابلة للغرق تقريباً تبدأ الثورات بالعيد وتنتهي بالاحتفال الذي هو عيد ذو طقوس (وعليه لن تكون الخلاصة « ما نفع الثورة ؟ » وإنما « ما نفع الاحتفالات ؟ ») . ولذلك كان قد سبق لي العلم - مسترشداً بالبصيرة ، وقبل ان اندفع في خضم تاريخ الأديان المقارن بكثير - بأن المجتمعات التي ينتصب فيها « الاتحاد العلمي » عقيدة للدولة تنضح بالتدين من جميع مساماتها . والفعل « تنضح » غير ملائم لأنه قد يوحي بالقذارة . فالافراز نشاط رسمي ، بل هو عصابة تنظيمي توظف فيه هذه التكوينات الاجتماعية - تحدث عن النماذج الأصلية ، مستثنياً بالطبع بلداناً مثل بلدان شرقي أوروبا حيث « الاشتراكية » مستوردة - أكثر من نخوتها وجميع عناياتها ، عنيت روح روحها . ففي البلدان المركزية لـ « الاشتراكية الواقعية » تتجلى الحياة الجماعية وتُستنفد في ترنيمة لا تنقطع ، في الحماسة المتكررة خلال المسيرات الشعبية ، والاستعراضات العسكرية ، والمواكب ، والاحتفالات بذكرى التأسيس ، والافتتاحات ، والاختتامات ، والمهرجانات ، والمؤتمرات ، وحفلات التكريم ، والجنائز ، والزيارات ، واللقاءات ، والحفلات الكساهرة ، والمعارض ، وحفلات الاستقبال ، والخطب القصيرة ،

والاجتماعات لأداء اليمين ، واحتفالات تقليد الأوسمة ، أو الأوشحة ، أو المداليات ، وحفلات توزيع الشهادات ، أو حُرَم الاعلام الصغيرة ، الخ ويبدو تنظيم الحفلات هنا وكأنه الوظيفة الأولى للسلطات العامة ، وظيفة ليست تقنية وإنما هي سياسية تماماً ، وكأن البروتوكول ، هاجس الحياة الجماعية ومادتها ، ليس خدمة إدارية بين خدمات أخرى ، وإنما هو المظهر المباشر والمادي لنفوذ الدولة . والمجتمع المدني الذي امتصه في واقع الحال الحزب - الدولة هو كل الوجود الاجتماعي الذي نراه ، لا محوطاً بل مصادراً ومجّماً في آبهة الطقوس المدنية ، أي هذه المشاهد التي لا تؤلف مواكبة للأخبار اليومية (الصحافة والإذاعة والتلفزيون والاعلانات الخ) وإنما تؤلف مادتها الأساسية . فالزخرف يحل محل النسج ، والديكور يقوم مقام العرض المسرحي نفسه |

معلوم ان لفظ ديانة مستبعد (بتهمة التجديف) من القاموس الشيوعي الذي لا يخشى مع ذلك أن يعطي المقام الأسمى لـ « الاحتفالات » ، ويستقبل بالترحاب « فخامة » التظاهرات الجماهيرية . والحركة الشيوعية التي لا تستطيع إخفاء تمسكها « بإقامة الطقوس »^(٢٢) ، ولا عصر كهانها الأكبر ، تهتم أكثر من كل أحد بالممارسات والمبادئ « الطقسية » . وللحديث عن التدنّ الخاص باجتماع ما (اجتماع خلية أو شعبة) في مسامع أحد المسؤولين وقع الاستفزاز ، بل وقع الترهات (الاغنية معروفة : « مونيرو وسيلون » الخ . . .) . وكأن الأمر بحاجة الى الكلمة ليكون . أو كأن وجود الأمر في كل مكان لم يكن ليفترض بالضبط غياب الكلمة . فخلال نحو ألف سنة صهرت « المدينة - الكنيسة » في اليونان القديمة ، شأنها شأن العهد الروماني بشطريه الجمهوري والأمبراطوري ، الحياة السياسية والحياة الدينية دون أن تلجأ إلى لفظة « ديانة » . ولنذكر بأنه ليس لهذه اللفظة مقابل في اللغة اليونانية ، وأن ترجمة كلمة « religio » اللاتينية (التي لم تكتسب مفهومها الحالي الا مع لوكريس^(٢٣) وشيشرون^(٢٤)) بـ « الآلهة والاحتفالات » قد تكون أقل الترجمات بعداً عن الصحة . وإذا اضفنا أن العهود القديمة ، الاغريقية والرومانية على السواء ، لم تعرف لا الأورثوذكسية ، ولا المعتقد ، ولا الكهنوت ، وافقنا على أن نصيب قوانين المراعاة العامة (الجمهورية إذا كان ذلك أفضل) من الصرامة قد زاد أكثر مما نقص .

وما كانت المفارقة التاريخية المقلقة لهذه « المجتمعات الجديدة » لتزودني قط بالرغبة في

الضحك باستهزاء . فهي بوصفها متساوية الحدّين تقدم الأجود والأسوأ . وقد تثير الابتسام بحدّها الرديء شبه المؤثر : مظهر العواصم الاشتراكية المماثل لمظهر « مدن الأقاليم » ، والملابس والعادات التي لم تعد دارجة ، والشيء المتكلف المثير للضحك الذي يطبع الحياة اليومية ولا يكاد يستحق الذكر . وقد تثير الخوف بحدّها الفظّ الجافي المفضّل في الغرب : الخشونة الاستبدادية ، والنفوس الميتة تحتل المكاتب ، وعبادة الزعيم . وتطبيق شعار سبينونوزا القائل « لا ينبغي أن نهزأ ، ولا ينبغي أن نبكي ، وإنما ينبغي أن نفهم » على النصف الآخر من العالم يفترض التخلص من عبء الكليشيهات المكابر . ويبقى أمر الإرهاب أشدّ الأمور بهراً بالطبع لإخفائه الخصيصة الدائمة التي تُخشى أكثر ما تُخشى في « الاشتراكية الواقعية » ، ألا وهي السأم . فلقد رأينا ، ونرى ، وسوف نرى أكثر فأكثر ، مجتمعات « اشتراكية » بلا معسكر اعتقال ، إن لم يكن - وهذه ميزة كبرى لها على الغرب - بلا سجناء سياسيين ؛ والمسألة الحقيقية هي في معرفة ما إذا كان بالامكان أو لا رؤية مجتمعات اشتراكية ليس فيها مكان للسأم تطفو على سطح الوجود . وبانتظار (دراسة جدية لأسس السأم الاجتماعي وطرقه ، اعتبرها حجر الزاوية لأية انثروبولوجيا اشتراكية في المستقبل) نبدأ بالإحاطة بالمفهوم - الحاجز الخاص بـ « نظام الحكم المطلق » . وقد قيل فيه إنه يدعو الى البلبلة بوصفه يخلط بين أنظمة سياسية يعارض احدها الآخر في الواقع بـ مضمونه الطبقي . وأنا اعتقد بالعكس أنه باهر بوصفه « تمييزاً » . وليس ذلك لأنه لا يوجد في النباتية المؤسسية جنس فريد تميزه الاضمامة « حزب - دولة - مجتمع » . وقد يكون هذا هو المضمون الوحيد الممكن عزوه إلى هذا الشكل - المبرز لـ « نظام الحكم المطلق » الذي يحسّن تركه لـ « الدراسات السياسية » ، كما هو عنوان الدراسة التي تحمل طابع القرون الوسطى لأشكال السيادة الحديثة . فليست خشيعة « الحكم المطلق » ، من وجهة البحث في فرضيات الوجود السياسي ، فاعلة أبداً لأنها تخفي استمرار الوظائف تحت تنوع الأجهزة وتطرح تبايناً في الطبيعة بين شكلين من أشكال التنظيم الاجتماعي ساترة بذلك شروطهما المشتركة في إمكان الوجود . وفي ترسانة « علومنا السياسية » يؤدي « نظام الحكم المطلق » تقريباً الأدوار التي كان « التعصّب » يؤديها في « عصر النور »^(٢٥) ، أو « الطوطمية » في الانتولوجيا البدائية : ذريعة جهل وطقس تعزيم لطرد الشيطان . إنه يتيح اعتبار

الكواكب المجموعة بهذا الشكل خارجة على النظام الطبيعي ، أو كأنها انحراف أو اختلال لا علاقة له بنظامنا السوي . فهم همج ونحن متمدّون ؛ هم مستبدّون ونحن ديمقراطيون . انهم خطرون ونحن غير مؤذنين . وإذا كان إفريز المعرفة ، في كل مكان تقريباً ، قد صدّع قواطع العقل الهاجع فإنها ما تزال صامدة في مسكننا السياسي . وقد اثبتت المعرفة عن طريق المواقف - الحدود انها منهج خصب في العلوم الإنسانية ، وها هي الجذور تنعري حتى أطرافها . وأما الاشتراكية الشرقية فتنقلنا إلى حافات الكون السياسي حيث تنفجر ذاكرتنا ولا من مدافع .

*

« إذا أراد المرء دراسة الناس فعليه أن ينظر قريباً منه ؛ ولكن عليه لدراسة الإنسان ان يسّرح نظره بعيداً ؛ وينبغي قبل كل شيء ملاحظة الفروق لاكتشاف « الخصائص » (« بحث في أصل اللغات » ، الفصل الثامن) . ولقد تعلمت مثل كل الناس شعار مؤسس علوم الإنسان جان جاك روسو . فكان ان سرّحت نظري وخطاي بعيداً ، وبدأت بالتالي أرى عن كثب وفي وقت معاً ظرفي الخاص وما يبقى من ثابت عبر تنوع الظروف . وأتاحت لي ملاحظة الفروق بين الأشكال القائمة للهيمنة السياسية أن ألمح نوعاً من الهوية للهيمنة نفسها متقاطعة مع خطوط العرض ومع الحقب ، هازئة بالحدود والدساتير . ولا بد أن روسو في « مقالته عن أصل التفاوت » قد لجأ إلى خيال نظري ، خيال « الفطرة الصرف » التي « لا وجود لها ، والتي ربما لم تكن موجودة يوماً ، والتي قد لا يكون لها وجود قط في يوم من الأيام » ؛ وعلى الرغم من أنه قد يكون اختار تنحية الوقائع فإنه لم يغفل أن يستخدم عدة الاستقصاء المتاحة آنذاك : المتوحشون - سكان جزر الكاراييب والهوتانتو^(٢٦) - الذين لم يكونوا « المتوحش » ، وإنما أولئك الذين هم أقل ما يكونون بُعداً عنه ، والذين كانت تبايناتهم بالنسبة إلى درجة الصفر في التمدن من الضعف بحيث لا تمكّن من إضفاء شبه واقع على وُهم الأصل . أفلا يمكن ، في استقصاء عن اشكال الاندماج السياسي وقواعده ، ان يُعطى الإنسان الاجتماعي الوظيفة التي يشغلها إنسان الغابة في ابحاث روسو عن « أسس المجتمع المدني » ؟ بفارق بسيط ، فارق لا ينبغي اسقاطه ، هو أن الإنسان الأول موجود ، وأنه يعيش ويتناسل عملياً أمام ابصارنا ، وأننا لسنا قط بحاجة للرجوع الى المقالات الوصفية التي حررها

« بوغانفي » (٢٧) أو « كوك » (٢٨) لنعرف ما يُشبهه . وأين سنرى حسن سير الأجهزة العامة للمؤسسة بأفضل مما نراه عبر الأنظمة المتفوقة في مؤسساتها ؟ وأين سنجد « استبدالاً لأمن بتبعية » ، هذا المفترق الذي يلتقي عنده الأساس السياسي لشرعة الإخلاص الدينية والأساس الديني لشرعة الواجب السياسية ، معروضاً لنواظرننا بشكل أكثر سذاجة وبالحجم الطبيعي ؟ لقد كان « شعار للإله » مفتاح القربان قديماً بين الإنسان والآلهة . وهنا ينظم شعار « خذ وأعط » الاتفاق الحبي بين الدولة - الحزب والفرد الاجتماعي : « اُدْ خدمتك العسكرية ، شارك في حفلاتنا ، ولكن لا تتدخل في أعمالي ، وفي مقابل ذلك أوْمَنْ لك العمل ، والعناية الطبية ، والأمان في الشوارع ، والطمأنينة في غدك ، وكذلك المستقبل لأولادك . دعني أحكم على هواي فوق ، وأدعك تتدبر أمرك كما يحلو لك تحت . الإدارة العليا لي ، والانتاجية السفلى لك . » وحين لا يكون الأجنبي هو الذي يفرض ذلك ، يُوقَّع العقد باليدين ، بشكل جماعي ، وبفهم مطبق . وقد اختار عقدنا الاجتماعي الأصلي مقرأً له ذلك « المتحف » الخاص بالتاريخ الطبيعي الذي تترع فيه هذه المجتمعات الرخامية مكيئة ، وبالحفظ والصون .

ويُفترض أن الضمور الفائق ، لا في قيم التراتب - السلطة ، والانضباط ، المركزية ، والأمن ، الخ . . . وحدها ، بل وفي الأجهزة العائدة إليها على التوالي (« أجهزة الأمن » مثلاً) ، لا يشوّه الوظائف التي تقابلها ، وإنما يعينها بوضوح ؛ وبكلام آخر تؤلف هذه التشوهات عدداً مماثلاً من عمليات النشر والذبوع . وما لا شك فيه أن « الاشتراكية الحقيقية » تستأهل وصفاً حصرياً كافياً بذاته ، باعتبارها نظاماً من الأعمال المتبادلة يشترط كل ملمح من ملامحه ملمحاً آخر ، دون علاقة تبادل ظاهرة (التخطيط الاقتصادي ، أشكال التواصل الاجتماعي ، الخ . . .) ، ولكن إذا كان مبدأ « المجموع » هنا واضحاً ، كان علينا أن نتذكر كذلك أنه لصيق بمبدأ الوظيفة الأعم الذي يسبق « الجهاز » ويليهِ وهو « يوجد » . ويكمن عدم احتشام هذه الأشكال السياسية « المتخلفة » من التنظيم في أنها تُقدِّم بحالة الأجسام الخام ما تستره أنظمة أخرى أو تُلطفه أو تخلط به غيره . وهي ، تحريرها ما تغلفه مجتمعاتنا الغربية « المتقدمة » بأقنعة تنكّرية باهتة ، تقدِّم لكيميائي المادة السياسية الشديدي الميل إلى العمل « في المختبر » ، في المكتبة ، فرصة خارقة ليَجربوا في « الجسم الحي » ، في كتاب

العالم الأكبر ، فرضيات العمل التي افترضوها .

لقد أدرك روسو، من غير أن يحاول مع ذلك إيجاد الحلّ، ألاّ معضلة إلا في عمليات الانتقال . انتقال ، في زمانه ، من الطبيعة إلى الثقافة ؛ أي من « الإنسان النائم في غاباته ، بلا صناعة ، ولا كلام ، ولا مأوى ، ولا علاقات » إلى الكائن الراشد المرتبط بجسمه السياسي بعقد طوعي . والحق أنه بالإمكان دوماً وضع وصف لحالة بازاء وصف آخر ؛ والمسألة الحقيقية هي في فهم ما يقحمه الأول في الثاني . وفي الإمكان دائماً نسخ المنطق الداخلي الخاص ببنية ما ، حتى وإن لم تظهر على الإطلاق للعين المجردة العلاقات المميزة التي تربط عناصرها بعضها ببعض . والصعوبة هي في أن يُعاد بالتحليل بناء منطق العمليات التي تنظّم الانتقال من بنية إلى أخرى . ويبدو أن الإناسة السياسية تفيد في هذا الصدد من امتيازات تسعى وراءها الإناسة الثقافية على غير طائل (أو هي بالحرّيّ مكرهة على السعي وراءها في أبعد الأمكنة من الكرة الأرضية وعلى العثور عليها في ملاحظات تتسم بأكثر الشاشات ابهاماً) . والحق ان نهار الزمان السياسي يشرق كل صباح لناظرينا ، وعملاء المؤسسة هم انفسهم دارسو اعراقها . ان وثائقنا المحفوظة تنشر في صحيفة الظهيرة ؛ وموادنا تتكدّس على الجدران ، وفي الاكشاك ، وعلى الشاشة الصغيرة ، وكل يوم يجدّها بالشكل الذي هي عليه . وكان ينبغي أن يكون العالم بأسره مختبرنا . ولكن العالم الثالث يقود طليعة البحث ، إذ فيه لا في مكان آخر يمكن رؤية ما كان متحداً منفصلاً ، وما كان منفصلاً يتّحد ، ورؤية أمم تتلاشى ، ومقاطعات ترسم حدودها ، و« أنظمة اجتماعية » قيد التجربة ، ورؤوس أموال تظهر حيث لم يكن ، قبل ذلك بعشر سنوات ، سوى الرمل والعشب . وباختصار ، فهذا هنا تتمّ مفاجأة الأمر السياسي وهو يولد . ونحن لا يعيننا سوى الولادات .

إنّ « العدم » الذي سبق الخليقة نعرف ما هو او نفترضه ، و« الفضاء الكوني » نعرف كذلك ما هو ، أو نفترضه . ولكن ماذا نعرف عن تحوّل احدهما إلى الآخر ؟ من البرق الخالق الذي قال به « أنا كسيماندروس »^(٢٩) إلى ضجّة الأمس الكبرى ، أو من النظريات الايونية في تفسير الكون إلى الفيزياء الفلكية ؛ لقد زادت مصداقية الأجوبة ، وأما الطبيعة المنطقية للمسألة فلم تتغير بشكل أساسي ، وهي كيف يتم الانتقال من غط

وجود للمادة إلى غط آخر، ومن السديميّات الغازيّة إلى النجوم، ومن النجوم في حالة التكوّن إلى الأنظمة الكوكبية ؟ ومهما اختلفت الأحوال فإن نواة النوى في نظرنا ، هنا كما في مكان آخر ، واليوم كما غداً ، هي الانتقال من الفوضى إلى النظام ، من « اللامنظم » إلى « التنظيم » . وقد يبدو ذلك للوهلة الأولى وكأنه المقابل المنطقي المتسلسل زمنياً لذلك الذي أقضّ مضجع القرن الثامن عشر . فبدلاً من التماس خط الانتقال الأمثل الفاصل بين ما هو متمدن وما هو طبيعي ، أو بين ما هو منحلّ وما هو أصلي ، قد يكون الأمر هنا أمر رسم الطريق العكسي من جديد . إنه مذكّك عملية عكس للطريق المختصر الكاشف : فالتجربة المناسبة ، انفعالية كانت أو نظرية ، لا ترتجى قط من ظهور مباغت لـ هندي غواياكي « وسط مضاعة ، ولا من غمغمات «الطفل المتوحش» الذي انتزع من قروود الشمبنزي ؛ لكنّ هزة بالحدّة نفسها ينبغي أن تتابنا حين نشهد ، في مدى بضعة أسابيع ، فوق أرض اجتاحتها الحرب الأهلية وفوضى الأحكام وعواقب زلزال وتركتها شبه بلقع ، نشهد ولادة دولة جديدة (لا مجرد إعادة بناء القديمة) ؛ أو كذلك ، وبدرجة أدنى ، حين يجتمع شتات حفنة من الثائرين عند منفذ لسيل في الغابة ، ويُرتجل معسكر مركزي بكل ما يستتبعه : توزيع المهام ، ورتب القيادة ، وقواعد الانضباط ، ومراكز الحراسة ، وإشارات التعارف الخ . . . وما كنا لتتخذ من بلورة قوة مسلحة أولى ، والقبض على جماعة مقاومة ، وتكوين نواة منظمة في ظروف البقاء الواضحة رمزاً ولا تعبيراً مجازياً ، فهي « شيتنا بالذات » .

ومفهوم الأمر السياسي موجود في السياسة وهي في طور الولادة ؛ وسر هذه الأشياء هو في الشيء نفسه . فلقد أصبح « مولد القيادة » (فوكو)^(٣٠) ممكناً بدمج الموت عن طريق دراسة العلوم دراسة نقدية في التجربة الطبية . ولنراهن على أن ولادة علم سياسي وضعي سوف تسلك الطريق العكسي ، وأنه سوف يستبدل بالقول « انظروا إلى بعض أجنّة الدولة » القول « شرّحوا بعض الجثث » . وإن ما كانت تجربة علم التشريح المرضي تتوقعه من عملية التشريح - أي جعل ما لا يرى مرئياً ، أو تتبع المرض وملاحقة تقلباته بالعين - يمكن التماسه في تأسيس عمليات الهدم والتخريب التي تطفو فيها على السطح الأجهزة المستترة المنظمة لسير النظام . والجماعة تعكس القطبين الأساسيين ، فإذا الموت نواة الفرد الغنائية ، والموقع الذي منه يكشف أنه لا بديل عنه ، والذي يدين

له بأنه شاعر ، والذي يبعثه على الغناء . وإذا الولادة هي للجماعات النواة الغنائية التي تشعرهم بتمييزهم الذي يلهب استحضاره حماسة جمهور من الجماهير ويلقي بالنشيد في فمه . وهناك شيء من المنطق في هذا التوزيع الغنائي . ولذا فإنه من المفيد التفلّت من إغراءات الفوضى الفردوسية ، هذه السرابات الخلابة المودعة بعيداً في « المجتمعات المناهضة لفكرة الدولة » ، المجتمعات التي لا تُرى قطّ في أيّ مكان ولكن يُتحدث عنها باستمرار . ولن يجد الأمر السياسي مُدركه في موضوع الأعراق ، بل في « الانتقال » من البرد إلى الحرارة ، عند موصل علم السلالات بالتاريخ ، وبالضبط عند المخرج من « جنة عدن » ، أي حيث يتحطم الحلم .

وما إن يرغب المرء حقاً (أجل ، هذا بالواقع ، في البداية) في تجشّم النظر إلى المسارات الشهيرة لبناء « المجتمع الجديد » على أنها عمليات بناء جديدة لمجتمع بلا نعوت حتى تنقلب مغامرات العالم الثالث التقدمية الى رجعات ورعة للينابيع . وتضجّ في اسماعنا داخل ورش التكوين التي تصنع فيها بنى الكائن - المجموعة ، ويشي فيها تكوّن البنى ببنية التكوينات السياسية ، اصوات مثل : « ولادة أمة » ، و « بلد في طور البناء » ، و « دولة في مخاض » . وعند مسالّح القدسي الاجتماعي ، وعلى التخوم الرجراجة المهذّدة على الدوام التي تفصل بين الفوضى والنظام ، تستكشف الثورات المعاصرة الماضي الجماعي وتكرر ولادة الجماعات . ويخلف « الحرس الشبان » مجموعة الحرس الشيوخ المتقاعدين ، والحرسُ الأحمر الحرسُ البيض . وينوبون عنهم في حمل النصيب ذاته من الصور وطرائق السلوك والشعارات ، بحذافيرها في بعض الأحيان . ولكن الفرنسي الليبرالي المهذب - في زمن السلم والازدهار - الذي يسوؤه ان يقرأ على لافتات « هاقانا » هذا القَسَم الدالّ على التسليم المطلق : « قائد ما دمت راغباً ، وحيثما شئت ، ومتى شئت » ، يجهل ولا ريب أن ديكارتيّاً مسّته نار الحماسة لا يفلت من النار المقدّسة ، كهذا الديغولي الكبير الذي كان يهتف عام ١٩٤٣ في لندن : « قدر ما شئت يا جنرالي ، قدر ما شئت يا فرنسا » . و « فوق الصراعات السياسية » كان ينتصب حينذاك « وجه فرنسا الحربي الرهيب » . وإنه لتغفو أوطان وتنهض أخرى ، وأما الحرب فتبسّط قانونها وكأنه طليعة القوانين . وأما قوانين البقاء الجماعي فلا تُقرّ بعدم صلاحها . ولسوف يعجب شابنا المتنور من حماسة « الكومپانييروس »^(٣١) الورعة وهم يحتفلون بذكرى « ٢٦

تموز» ، اليوم الذي أبصروا فيه النور ، ناسين أن هناك « رفاقاً » آخرين في « عملية تحرير » أخرى يبدون الحماسة نفسها كلما جاء الثامن عشر من حزيران في « مون فاليريان »^(٣٢) . وأوقات بزوغ الفجر في تاريخ الشعوب قاسية ، وأوقات الغروب محتشمة . فقد جفّ عندنا الدم المؤسس لدولة القانون وجمد في مواد القانون وبنوده ، وتخرّ في زخارف وتلبّسات ، واختفت مستنقعات « الباستيل » أو مستنقعات « أيلول » تحت بسط « الأوبيسون » في قصور « الجمهورية » ، مع أنها ، أو لأنها ألزبت أسسها (من الجمهورية الأولى إلى الخامسة مروراً بالرابعة) . وذكرانا في « ١٤ تموز » هي ذكرى اتحاد القلوب في « شان دو مارس » ،^(٣٣) وليست ذكرى الاستيلاء على « الباستيل » . واحتفالاتنا السنوية « بالتحرير » هي بـ « لوكليس »^(٣٤) ، و« قوات فرنسا الحرة » ، وليس - ليس على الأخص - بالأعمدة التي كان يقيد إليها من رُموا بالرصاص ، ولا بالنساء اللواتي حلقت شعورهن . وفي إمكان مجتمعاتنا المتقدّمة بعدما قرّبت القرايين الكثيرة وغنّت كثيراً وقطعت الكثير من الرؤوس ، وبعد أن بنت أنفسها على هذه الشاكلة طوال العصور ، ان تستبجح الإجفال امام هذه الزمر المتخلّفة - خضراء كانت أو حمراء أو سوداء - التي تقرب القرايين وتغني وتُعديم رمياً بالرصاص اينما كانت .

إن الدوران حول المحيط الخارجي المزعوم يقدّم لما يدّعي أنه المركز أقصر خط ما يزال في مكنته خطّه بين سطوحه وأسسهِ ، بين حالته الحاضرة وشروط تكوين هذه الحالة . وروسو الذي كان يحذّر بأن أغرب الأشياء عنّا هي التي من حميم حميمنا كان يتألم لزوال الفطرة منفلتة من كل قبضة . وكان يقول إنه لكي نحسن الحكم على حالتنا الحاضرة وتكوين مفهوم صحيح للحقّ الطبيعي ينبغي على الأقل أن نعرف كيف كان الإنسان حين خرج عارياً تماماً من بين يدي الألوهية . علماً بأن الطبيعة قد ضاعت إذ أفسدها التقدّم في كل مكان . ولا نعثر عليها إلا في أنفسنا وبأنفسنا بواسطة حسنا الداخلي : على هذا يغدو عالم السلالات الحقّ الفيلسوف الذي يستطيع معرفة بدائية الإنسان دون أن يبرح غرفته . وبالمقابل فإننا لو حملنا محمل الجدّ الفكرة المبتدلة القائلة بأن التنقلات في الفضاء هي رحلات في الزمان (وأنني في لوس انجلوس أتسكّع في قرنا الحادي والعشرين ، وأن القرية الفلانية في اثيوبيا تعكسني في قلب القرن العاشر ، الخ . . .) لألفينا ان العالم بالإناسة السياسية يزاول مهنته بنفي نفسه ، بل إنه قد لا

يحسن مزاولتها كما ينبغي إن لم يجعل من نفسه مغامراً بعض الشيء ، أو سائحاً في « دنيا المغامرة » على الأقل . إنه ينال شهادة الأستاذية وهو « يقوم بالثورة » ، أي وهو لا يقوم بها ، (ليس هناك نجاحات كثيرة في مدى جيل واحد) ؛ ويكون النضال سنته التمهيدية إلى الإجازة . وبعد ذلك ينبغي عليه لكي « يستغل » عدته أن يعود الى بيته ويعيد بطاقته . فليس في وسع المرء أن يتحزّب وان يفهم في المدة نفسها « الظاهرة التي هي الحزب » . وعندها لا يكون أقل الأمور مدعاة إلى الاستغراب أن يرى « إجازته التعليمية » تسحب منه وقد أصبح لديه أخيراً ما يعلمه ، والمنحة تقطع عنه (أو الراتب ، أو النفقة ، أو القرض الخ . . .) ، وجميع أبواب المؤسسة تغلق في وجهه . وإنه لحق أن يقال لي إنني من وجهة أكاديمية قد أضعت وقتي في التسكّع هرباً من المدرسة . ومن الخطل أن يقول المرء لنفسه إن متشرداً في السياسة لا يمكن أن يكون فيه إلا ماجن في العلوم السياسية . ذلك أن ما يبدو لي مستحيلاً تجاوزه هو الشطط الذي يتصف به عدد من الأعمال الشهيرة بأنها علمية لدى متعاطيها ؛ وقل الشيء نفسه في الطابع الفظّ كل الفظاظ ، أو بالحري الطابع العمهيّ لأشدّ الهذيانات السياسية رواجاً بين الطلاب الثقافية عندنا - حيث يمكن رؤية أصدق الأمارات على خفتها من الوجهة النظرية ؛ وما أصحّ الرأي القائل بأن النظرية التي لا تقبل ترجمة عملية على المدى الطويل ليست بنظرية بل هي مخرقة . ولا أستطيع دفع الاعتقاد بأنه إن وجدت في قابل البحث حبة من تركيز جديرة بالبقاء في غربال الممارسة الفعلية فإنما أدين بها لتطوّفي بين متوحشي السياسة ، من ناحية « الحالة الفطرية » للوجود الجماعي .

*

الحاصل ، ماذا كانت المفاجأة السياسية الكبرى للقرن العشرين - قرن أشدّ الانقلابات التقنية والاجتماعية التي عرفتتها البشرية سطوعاً - لتكون لو لم تكن اكتشاف انه ليس هناك في النتيجة من مفاجأة ؟ وإننا لا نزال مذهولين لذلك كل الدهول ، مشدوهين لأن دهولنا كان قبل قليل جداً . ولا ريب في أنّ على من يعدّ الأيام ان يعلن في نهاية كل عقد من السنين : « لن يكون بعد شيء كما كان قبلاً » . وإنها لعبارة صحفي أو مشتغل بالسياسة . وأما في يوم الحسابات ، في آخر القرن أو نهاية الحياة ، فالواقع يفرض هذه التمتمة : « لقد كان بعدً بالاجمال كما كان قبل » . أهى عبارة كاتب

مذكرات أم عبارة مؤرخ؟ بعد أي شيء؟ بعد «الثورة»^(٣٥). بعد «المحرقة»^(٣٦). بعد «المقاومة»^(٣٧). بعد «المؤتمر العشرين»^(٣٨). بعد «أيار» (مايو) ١٩٦٨^(٣٩). بعد الانتخابات الأخيرة^(٤٠) الخ... وتتردد اللازمة في كتب السير الذاتية ، والقوائم الاحصائية ، وشهادات الشهود ، والمذكرات ، من جيل الى آخر ، وفي جميع المعسكرات والاتجاهات : « مع أننا كنا قد حلمنا بعكس ما جرى ، واستمتنا في العمل لبلوغه ، وها هو الحلم يتحطم ، فقم يا هذا كما في السابق وأعد لي من جديد كل ذلك ». وكأنما لم يفرغ بعد من حلّ بعض العقد المستعصية ، أو من إعادة الارتباط بماضٍ ذميم منسوخ « لا يمكن تصوّره » ؛ أو كأن قسراً شيطانياً على المعاودة يستमित في جعل قولاتنا « هذا لن يتكرر أبداً » اضحوة وسخرية . وقد يكون علينا تأليف ديوان كامل ، ديوان المباغثة من الخلف ، أو ديوان العودة - المفاجأة . وآخر مثال له ، مقتطف من صحيفة الأمس ، بقلم مناضل شيوعي (بريس ، ١٩٨٠) هو : « تُشهد عودةٌ كان يُظنّ أنها مستحيلة ، ألا وهي العودة إلى عبادة الشخصية » . وإنها لطويلة طول يوم الجوع قائمة العودات المستحيلة التي شهدناها جميعاً ، كل من زاويته وبألوانه . ولا تزال مقتطفات منها محفوظة على الورق . ورجحت في الواقع كفة أثقال قومية واتصالات عرقية أو ثقافية خفية ، على سطح الكرة الأرضية وسطح الأشياء ، في الأماكن التي كان ينتظر فيها مفعول لعملية انقطاع . وحتى إذا كانت حكمة « سفر الجامعة » الفارغة جدية بأن تجعل امثال « جوزيف پرودوم »^(٤١) في الجغرافيا السياسية ينتفخون من جديد دورياً ، فإنه صحيح أن هذه اللزجات التاريخية تدلّ على مفارقة عقلانية : ليس التباين هو الذي يشكل اليوم معضلة ، وإنما الذي يشكلها هو الديمومة . ولقد كانت حلول ماضينا النظرية تبدو للمستقبل حلول استمرار ؛ الاستمرار الذي يتمتع حاضراً بأوفر عافية ، فشكراً جزيلاً . والفكرة القائلة مثلاً بـ « وجود (تباين في الطبيعة) بين السياسة البرجوازية والسياسة البروليتارية » ، هذا الطرح الذي هو في أساس الماركسية ، اضطرت للعودة إلى المكتبة باتجاه رسائل الدكتوراه . وقد تكون الماركسية دشت « ممارسة جديدة للفلسفة » (كما يقول التوسير) ، لكن هذه الممارسة لم تعبر عنها ممارسة جديدة للسياسة . وقد تكون المادية التاريخية أبدلت المفهوم الكلاسيكي القديم للإنسان « لا بمفهوم آخر » بل مفهوم من نوع آخر « (كما يقول سيف) ، ولكنها بالتأكيد لم تبدل الممارسات القديمة للسلطة بممارسات

من نوع آخر . ومن الممكن أن تدور بين الفلاسفة مناقشة جادة في ما إذا كانت قد حدثت أو لم تحدث قطيعة مع الماضي الهيجلي ، ولكنه من غير الممكن أن تدور بين المؤرخين مناقشة جادة في ما إذا كان قد حدث أو لم يحدث بعد « الثورة الاشتراكية » تصدُّع في طريقة حكم البشر . ولنقل إنه لو كانت ثورة ماركس ولينين قد أدخلت سياسة الماركسيين - اللينينيين « علماً جديداً » لآل أمر ذلك إلى الذبوع . وهذه الشقة بين الانقلابات الادراكية والتكرارات الواقعية هي من البعد والثبات بحيث لا يزال يُرى فيها ، مع المعتقدين بصحة الرأي الماركسي ، أثر عَثَرَاتٍ ، وتلجلجات ، واختلالات مؤقتة (من الممارسة إلى النظرية) لن تلبث أن يستقيم أمرها ببطء لدى اختفاء التخلف الاجتماعي ، والتأخر الاقتصادي ، والانحرافات ، والأخطاء في التوجيه الخ . . . أولاً بأول . وفي المقابل فإن هذا المدى مألوف بقدر كافٍ ، ويقدم كثيراً من وجوه الشبه لحالات من المجتمع والتاريخ بعيدة جداً في الزمن والمدى والالهام العقدي ، كي يُستمر بأن يُرى فيه حتى الآن ، مع المعتقدين بصحة الرأي البرجوازي ، أثر انحرافاتٍ وشواذٍ لنظرية مشؤومة . وهذان المديحان المتناقضان في رمزيهما - مهما تكن صحة مسوغاتهما الظرفية - يتملصان في نظرنا من السؤال المركزي : ما العلاقة بين الفكر النظري والفكر السياسي ؟ وما الذي يميّز مدى الفكرة من مدى العمل ؟ وعلى كل حال فقد يكون تحميل النظرية الماركسية مسؤولية وعودها الممتولة من قبيل الاحتباس داخل دائرة « التهمة » (المعروفة بـ « الخطأ خطأ ماركس ») . وإنه لتجديف لا يزال ورعاً جداً يريح من سؤال مزعج بشكل آخر : « ماذا » عن التفاضل ؟ فالملاحظة ، للهزاء أو للرثاء ، بأن الماركسيين الذين كانوا يطمحون إلى الخروج على القاعدة لم يستطيعوا الإفلات من ربقتها بأفضل مما أفلت مريدو « ايدولوجية » الجامعة التركية ، أو الشيعة ، أو الكالفينية ، أو غيرها ، نقول إن تلك الملاحظة أمر ، والتساؤل عن مضمون القواعد نفسها أمر آخر (واستبدال الإجراء الأول بالإجراء الثاني أمر ثالث : التلويح في مجال الاكتشاف العلمي بوثيقة كتبها الكاتب العدل) . وقد يكون من المفيد الفحص عن أسس الاستمرار . وعندها قد تصبح خييات الأمل التي سادت في تلك الحقبة دواعي تحمّس واندفاع . فرح عقلائي بالبحث عن السبب الذي امتنع معه حدوث المفاجأة ؛ فرح حسيّ بالتحرّر إلى غير رجعة من هذه العبودية : انتظار أشد المفاجآت إحباطاً . ثم « الاطمئنان » السياسي ، أي « الفرح الناشئ عن أمر مقبل أو عن أمر مضى ، والمؤدي إلى انتفاء ما

سبب عدم الاطمئنان (سبينوزا) . الفرح الذي ليس إبراء للنفس ، ولا كمالاً مريحاً ، بل « انتقال الإنسان من كمال أدنى إلى كمال أعلى » أي « الفعل » الذي به نزيد قدرتنا على العمل بالتقليل من أوهامنا عن قدرتنا (أو من مجالات عدم الاطمئنان داخل أنفسنا) . وأخيراً فإن سدّ الثغرات في تاريخنا سوف يفيد في إطلاق فهمه من عقاله ، وليس في إرخاء العنان لأحقادنا . وهل تعني التقديمية الدائبة « محاكاة للقديم البالي » تسير عجلتها بسرعة ويسر من غير محرك ؟ وإنها لفرصة مؤاتية لتخليص العلم السياسي من آخر العفونات التطورية . وينقلب الاستعراض القديم لـ « المخلفات » على نفسه ما دامت الرواسب تتمتع بحياة أصلب مما كان متوقّعا . ولقد كان من الممكن عام ١٩٢٠ الافتراض بأن نواة « الإنسانية العلمية » ستكسر أخيراً غلاف سذاجتها ، كما في الاتحاد السوفياتي الفتي الذي لن يلبث وهو في إبان تطوره ان يترك وراءه على طريق اندفاعته الجلود الميتة لـ « روسيا القديسة » الفلاحة المتصوفة . وتشهد القشور اليوم على الزلّة الكبرى . فغداة دفن لينين عام ١٩٢٤ حضر كثير من القرويين إلى الساحة الحمراء في موسكو ومعهم ايقونتهم الصغيرة وقد وضعوا فيها صورة لينين مكان صورة العذراء^(٤٢) . ومن ذلك اليوم لم تحتف الايقونات مع التصنيع : أصبحت أيقونات لينين مذآك من اختصاص الفن الصناعي . ولأن يكون العهد تقادم بـ « المخلفات » حتى غدت « تجدييدات للنشاط » ؛ ولأن يجد المرء هنا وهناك ، « بعد ثورة اشتراكية » (أو بعد « ثورة ثقافية » في بلد « اشتراكي » كبير) « دولة » و« مصلحة عليا للدولة » ، وأيديولوجية ووعياً مغلوطين ، و« رئيساً » وتبجيلاً ، وبلادة وجنوح شباب ، وسكّيرين وغيارى ، واعياناً ، ومومياءات و« فاسدين » ، فإنه لا يزال بإمكان نظرية هذه الثورة تفسير الأمر بألفاظها الخاصة ودون أن تضطر إلى التكرار لذاتها . وأما أن يكون بعدُ مثل (إن لم يكن أكثر) ما كان قبلاً فتلك « طفرة نوعية » في النهاء لا يمكن لنظرية الطفرات النوعية نفسها أن تفسرها دون أن تضطر إلى القفز من فوق جذران محبسها الخاص .

وبالإجمال ، فإن ما لم يعد مستساغاً في السمع بمرور الزمن هو مقطوعة « المعارف » مهددة المعتقد الإنساني القديمة : « سنضرب صفحاً عن الماضي ، ولكن ذلك لن يكون بضربة واحدة . انتظروا بعدُ قليلاً ستوضح الأمور ، فصبراً » . والذي ضاع هو الصبر ، بقدر ما ضاع الأمل ، وهذا من حسن حظ المعرفة . وإنه لصحيح تماماً أن

« أدلاء البشرية في مسيرتها إلى الشيوعية قد سرّعوا دورة الزمن » ، لكنهم ولا ريب لم يفعلوا ذلك بالاتجاه الذي كانوا يقدّرون (المفترض بعض الحزم في تمييز اتجاهات ، أو وجهات ، واحد قبل وآخر بعد ، واحد في هذا الجانب وواحد في الجانب الآخر في هذا النوع الخاص من الأمكنة) . وماذا لو دارت العجلة بالعكس ؟ لقد استطاع كل إنسان أن يلحظ أنه حين ينظر من عل ، من زاوية إجراءات الحكم ، إلى العصرية التي تنعت بالاشتراكية في امبراطوريات قديمة جداً ، فإنها تبدو أقرب نسباً إلى عهد الاقطاع مما هي إلى الرأسمالية (ألا يقال عن الأولاد إنهم أشدّ شبيهاً بجدهم مما هم بأيهم؟) : اصطناع أقارب ، وذبذبة سلالية ، وتدابير بلاط ، وتبعية وخضوع ، وتقسيم للدولة إلى إقطاعات ، وعشائر أو زمر ، وثورات قصور ، ومحاكمات على المهرطقة ، وكمائات وإعدامات على الطريقة الفلورنسية ؛ إن هذه الملامح تنتسب في الزمن إلى القرن الرابع عشر أكثر مما تنتسب إلى القرن التاسع عشر الغربي . ولا ريب في أن مقطعاً تشريحياً أرقّ يقدّم مجموعة ألوان دقيقة التقارب من « المفارقات التاريخية » مُزمنة وشبه مركبة تحت أبصارنا . وقد سبق لي أن أثرت قضية الأنساق الوضيعة ، والأسلوب المتحذلق ، و« الجمهورية الثالثة » : الهوس بالانصباب والمتاحف ، وداء الاحتفالات الرسمية ، والنظرة المركزية إلى الوطن ، وحكم المستن ، والمجمعيّة ، و« الشاعر القومي » ، والأبطال الرسميون . وهناك كذلك الجوانب الكبرى لهذه الجوانب الصغرى . ففي الحلم ، وأحياناً ، ولهنيئات قصيرة ، في الواقع ، هناك تناغم « المدينة » القديمة الشفاف الذي يقدّم لنفسه على أرض ملعب رياضي كبير أو ساحة كبرى صورة عن نفسه (انصهار أفراد « الأنا » في جماعة خُلّقية حيّة ، انصهار الواحد مع الجميع ، انصهار الأشخاص المفردين في حضن الكون الشامل المحسوس : « بلاد اليونان » في عهد بيركليس معاداً فيها النظر من قبل هيغل) . وهناك ، في حقبة أخرى ، وهي حقبة سوداء وراكدة ، زمن الملكيات الشرقية الكبرى بما فيها من عبادة للزعيم المؤلّه الذي خبّلته الوحدة وسط صحراء من الرمل والقوانين ولين العيش : « فارس » في عهد الملك الأكبر معاداً فيها النظر من قبل هيرودوت . ومن يدري فقد يضعنا هذا الخلط البابلي في الأزمنة على الجادة الصالحة . فأبّهة اشتراكيات الدولة أكثر من آلة سياسية للتفقه في الزمن ، وقد تكون الجهاز الوحيد الذي يجرّو على استنطاق التكيف الغائي المخجل لجميع الآليات السياسية ، ألا وهو حذف الزمن . وضغطة

داخل الطقوس . وجبسه إلى الأبد وقد ألغى كل حدث . وقد لا يكون الأمر بإزائه أمر حسبان النقاط في المواجهة الكلاسيكية بين القديم والجديد ، بين ما هو بربري وما هو متمدّن . فوراء المزاجية (المؤثرة أو المضحكة، تبعاً للمزاج) بين سكة الفلاحة الخشبية والمفاعل النووي (التي حوكم من أجلها «اسحاق دوتشر»^(٤٣) في روسيا ما بعد ستالين)؛ ووراء المقابلة بين «سبوتنيك»^(٤٤) والآلة الحاسبة بالكرّيات ، وهو فارق ما يزال بسيطاً جداً (إذ أنه وإن كان بين الأول والثاني يُعد في الزمن فإن الرحلة تتم دون تبديل في الخط) ، من الممكن ان يرسم فارق أكثر رسوخاً بين تسارع الزمن الصناعي والتقني من جهة ، وسكون الزمن السياسي من جهة أخرى . وإنه لتضادٌ قد يكون رمزه المرئي الدوائر ذات المركز الواحد في المفاعلات النووية ، مركزها ، وهو القلب البارد ، ناووس فرعوني تحت هرم من الرخام الأحمر . وقد كان من الواجب أن تتخذ المادية الرسمية هذا الشكل لجعلنا نلمس بالبنان شيئاً كأنه حافة من حافات الأبدية . وهذه المادية تحصد كل المجتمعات التاريخية ، ولكنها تبرز حيث كان توقُّع بروزها أقل ما يكون ، وحيث تنكر على نفسها حق الوجود . وإني ، أنا الحيوان العاقل ، لعارف بجميل المجتمعات « الاشتراكية » القائمة ، هذه الأعراض المؤلمة ، في أن تكون خيلت لي من بعيد وعن طريق التنقيط ، لازمنية التضحية السياسية . فالزمن ، « السيد زمن » ، في نوع الحكم المشار إليه ، حكم سيطرة الإنسان على الإنسان ، لا يقدّم شيئاً للقضية . وهل لي أن أجروّ على إضافة هذا الإحساس الآخر الذي أدين به إلى اللاسياسية الجماهيرية السائدة في معظم المجتمعات البيروقراطية (الوحيدة في العالم المعاصر التي يجهل فيها المواطنُ « الرقم » حتى معنى عبارة « الحديث في السياسة ») : الغائية اللاسياسية لـ « الحياة السياسية » ؟

وما كنت عام ١٩٧١ ، وأنا في منتصف الطريق إلى خواطري ، لأكونها ولا ريب على هذه الشاكلة . فقد كان لتكراراتي أن تساعدني على ضبط النغم ، أو على طريقة الحلج الأحداث الراهنة على امتداد نتاجاتي الداخلية واللازمات التي ما كنت لاتوقف عن الدندنة بها ، على مضض مني ، ولكن دون اتساق إلى ذلك الحين . وكنت قد غادرت السجن ومعني سلّم الانغام ، ولكن مع رغبة ملحة في أن أطوي دفاتري .

*

وإذ كان لأفضل الأمور نهاية فنادرة هي الاعتقالات المؤبدة . ولا يزال الخروج من

السجن أصعب من دخوله ، حتى وإن كان ذلك من الباب الرئيسي (كان شعار « الحياة طريقة استعمال » لا يزال غير مستعمل) . وإذن فقد وجدت نفسي من جديد في الشارع وأنا أعرف الكثير الكثير ، إذا جاز لي القول ، لامتلاك وعي سياسي متفتح ؛ وما لا يكفي لتقبل أن هذه الكلمات تطنّ معاً وتخدش الأسماع ، وأن « وعياً سياسياً » بالمعنى الصارخ للعبارة هو في نهاية المطاف كالدائرة المربعة . وإذ سرّني كثيراً أن أجد في الخارج دواعي تحرك ملحاحة فقد حبست نفسي داخل دائرة « المصالح العملية المباشرة » ، وبقيت بعض الزمن في أمكنة الأحداث في أميركا الجنوبية (في شيلي ، وكوبا ، والأرجنتين الخ . . .) وفصلت ما وسعني بعد أن حدّدت بعناية مجرى الحياة والبحث عن الحقيقة ، بين الحياة العامة والشك المنهجي ، ووقفت جهودي في التحليل على بيانات وتقارير نقدية للممارسات الحاضرة أو الماضية التي قدّر لي أن أتعرّف إليها مباشرة او مداورة^(٤٥) . « ولكي لا ابقى متردداً في افعالي في الوقت الذي يضطرنني فيه العقل أن أكون كذلك في أحكامي ، ولكي لا أكفّ مذآك عن العيش كأرغد ما يسعني أن أعيش ، كوّنت لنفسي خلقية مؤقتة . . . »^(٤٦) وكانت نظرية ماركس في ذلك الحين خلقيتي المؤقتة « غير الكاملة ، وإن يكن من الممكن اتباعها مؤقتاً ما دام لا يعرف قط أفضل منها » . وما كان لي أن اتذمر منها ، ولا لأي كان . وبغض النظر عن الرفاهيات اليسيرة التي توفرها الامتثالية الديكارتية (الانقياد في كل الأمور « حسب أكثر الآراء اعتدالاً ، وأبعدها عن التطرف ، الآراء التي تلقّاها بشكل عام على الصعيد العملي أفضل الذين عليّ أن اعايشهم تنوراً واعتباراً ») ، فإن من يديرون ظهورهم لهذه الطريقة في تحليل الممكنات المحليّة ينتهون في غالب الأحيان إلى نتائج أسوأ من التي ينتهي إليها من يحسنون استخدامها على مسؤوليتهم . وليس ما يمنع من الافتراض ان الكوخ الذي اختير ليكون مسكناً ريثما يتم إعادة بناء المنزل تبعاً لتصميم مخطط بعناية (بأن « يُعدّ زائفاً كل ما لا يعدو أن يكون قريباً من الحقيقة ») ينبغي في النهاية ألا يحتفظ بمكانه ، المتواضع لكن الضروري ، داخل الكلّ المنجز (الذي هو ، « بافتراضه المسبق معرفة تامة بالعلوم الأخرى ، آخر درجات الحكمة ») .

ولدى عودتي إلى الحظيرة - شبحاً آخر بين الأطياف العالمة في بلدي - ساورني انتظار المفاجأة ، في البيت هذه المرة . وكان ذلك قرابة عام ١٩٧٣ . ولم أكن قد فقدت شيئاً

لأنظر . فماذا كان ذاك ؟ الومضة « الغالية » التي ستلهب أوروبا وتبهر العالم .

إن حاضر الفرد ، كحاضر المجتمع ، يشهد تشابك كثير من الأوقات المتوالية . ومن المفارقات ان زمن الحدث الفعلي، ذا الترجّحات الخاطفة ، يبهز الأنفاس بأقل مما يبهزها زمن الانتظار الأثقل ، ذو الايقاع البطيء - وإذ كانت الأحداث المداهمة المتخيّلة نقاط التقاء في منظور الرجاءات الجماعية ، وأهدافاً يرجى بلوغها في المشاريع الفردية ، فإن لها نصيباً حاسماً في العوامل الحقيقية في التاريخ العملي الذي يكون ما لم يحدث فيه أشد تأثيراً في الغالب مما حدث ، والذي يمكن أن تعلق فيه سلسلة كاملة من الأحداث بحلقة مفقودة . وإننا لنحيا وجودنا في المستقبل المرجّم به في الماضي باحثين عن وجهتنا في الحاضر (موجّهين هذا الحاضر في الوقت نفسه) بالنسبة إلى ما نتخيل أننا قادرون على إيجاده في المستقبل . ومم تتكوّن حياة الناس إن لم يكن من قدر من آمال خابت وتصورات أحبطت ومثله من سعادات وجّدادات حصلت في الواقع ؟ ولهذا فإنه لا وجود لسيرة صادقة إلا في الروايات . ولهذا فإن تاريخ حقبة يكتب بطوباوياته ومكتشفاته على السواء . ولوبتر هذا التاريخ من شعره لبقى نثره نفسه حروفاً ميتة .

وقد جعلنا « كينز » نتكيف والفكرة القائلة بأن العوامل الاقتصادية لا تقرر تبعاً لمعطيات مؤكدة ملموسة مادية ، وإنما لتوقعات وترقّبات ، أي لاحتمالات . فبالخري أن تكون الحال كذلك في العمل السياسي . ولكن سوء الطالع يشاء هنا أن يتم دائماً عرض التاريخ المراد صنعه من وجهة نظر الذين لا يصنعونه ؛ وإن لهم للكلمة الأخيرة ، أسهل الكلمات . فالتاريخ يُبنى بما هو استراتيجي ولكنه يُشرح بما هو سببي ؛ والكشوف والقوائم تستدرّ الشفقة . وليس هناك من تقابل في المنظورين بين هاتين الوجهتين ، وجهة الأحياء الذين تعني لهم كلمة « تاريخ » هذا الغموض الواجب نزعه على الفور من العتمة والتوقع ، ووجهة من بقوا بعدهم فلاحظوا أن هذا الشيء المغلق الذي لا يرجع القهقهري ويدعونه « حقبة » كان كما لا بد أن يكون وأن تقهقره بالذات لهو الذي يعمي اللجنة المحكمة المؤلفة بعد موته من ذوي العقول النيرة . فهي من منصتها المشرفة تجمع الوقائع إلى الأرقام دون ان تنبه إلى أن هذه النتائج عمليات طرح أو فواصل ينبغي طرحها من مجموع الأعمال المعقولة انطلاقاً من مكان ولحظة معيّنين ، مع حسابان ما كان مسموحاً بأن يؤمل في ذلك الحين (قبل أن يتكفّل

تتابع الأحداث بالبرهنة على ان الأمر لم يكن سوى أمل . وعلى هذا النحو يحمل ممثلو التاريخ سرهم إلى القبر ، أعني صورة المستقبل التي حدثهم على العيش والعمل في الحاضر . في العشرينات مثلاً : الثورة الألمانية ، وعلى نطاق أوسع عدوى الثورة عند تخوم روسيا المتخلفة تلاشى في غمرة الحرب العالمية الأولى تلاشي الحلم . لكن مسلك البولشفيك غداة « أكتوبر » ، واختيارات لينين بشكل خاص ، تغدو جميعاً من دون هذا اللا - حدث غير قابلة للتفسير . أو كذلك في الستينات : سوف تصبح « سلسلة الجبال الانديّة »^(٤٧) « السيرا مايسترا » في أميركا الجنوبية . وفي عام ١٩٧٠ لم تسجل الوقائع شيئاً . ولكن جميع توجيهات الثورة الكاستروية ، وكل واحد من هذه التوجيهات ، تغدو من دون الوجود السيكلوجي في كل مكان لهذا اللا - حدث غير قابلة للتفسير . فهل يكون كل ما هو واقعي عقلياً ؟ لكن ما حدث في الواقع ليس كل الواقع . بل ليس من المؤكد أنه يقوم بالدور الرئيسي في المسرحية . وقد يحوّل المجموع المتحصّل من الممكن والخيالي الواقع الفعلي إلى مجرد راسب . وعلى هذا نترك لمؤرخي ألف السنة القادمة مهمة إثبات أنه ما كان من الممكن أن يحدث في فرنسا ، خلال السبعينات من القرن التاسع عشر من التقويم المسيحي ، غير متابعة القديم دون قيد ولا شرط . وعبثاً كان عدم الدخول شخصياً في ألعابنا السياسية التي هي أيضاً مأس ، وفي مآسينا السياسية التي هي أيضاً ألعاب (متلفزة على الأخص) ، فالانتظار يشغل ، والمشهد يتلبّد ، والوقت يمر . وإليك السبب في أن فيلسوفكم كان ابكم ، طوال عشر سنوات : إنه الترقّب .

وأصبحت متأدّباً إذ لم أجد حرفة أخرى ، لكنني لم أكن بالكسول المتبلّد . وإذ أمنت أنني أفلتت من العقاب (ما دام « بيّانكور » سيتنصر ، فإلى الجحيم خيبة أمله) فتحت دفاتري القديمة التي حوت ملاحظات ، متابعاً فكري الثابتة : مواجهة ما هو غير قابل للتحقيق في النظرية بما لا يمكن الاعتراف به في الممارسة السياسية . وإذ علمت بصورة خاصة العجز الذي تجذ فيه النظرية الماركسية نفسها عن شرح الـ « باء فتحة با » في التاريخ الذي يكتب باسمها ، فقد دأبت كذلك على إعطاء هذا الأخير حق إلقاء نظرة على الأولى . ومرة أخرى كانت كُوتّي ، بل مُنُوري المفضل هو الديمومة القومية ، فلفِرْط ما فكرت فيها انتهت إلى مغادرة حضن الوالدة^(٤٨) . وإذ كانت الأمة مفصلاً بين طبيعة

جُعلت تاريخاً ، وتاريخ جعل طبيعة فقد كشفت لناظري ما لسانا نفكر فيه . وهذه الصندوق المظلمة اللجوج تبرز البياض الذي تركه في خيانة « الطبيعة » « علم التاريخ » ، كما تبرز البياض « التاريخ » في الفلسفات المعاصرة التي تبحث في الطبيعة . وأطلعني جورج هويت ، وكنت على الدوام استشيريه وأفيد منه ، على كل ما يمكن معرفته من منظور المادية التاريخية عن هذه « المسألة القومية » المزعجة (لقد كان للمسيحيين حقاً « مسألتهم الاجتماعية » ، ولكل مزعجائه) ومن البديهي جداً أن تكون الماركسية اكتفت بجمع اجزاء القفل وفقاً للظروف ما دامت لا تملك مفاتيحه . وفي مكنة العقل التاريخاني ، كأحسن ما يكون ، ان يدرك مجموعة معينة من الظروف القومية القائمة ، لكنه يعجز عن إدراك ظروف قيام الظاهرة القومية . وعلى الرغم من الفرجات الحية في الماركسية المتشددة ولدى « غرامشي » ، ومن غير غرضٍ من خلاصة جيدة دبجها « جورجاني رافع » ، فإن أجهزة « الاشتراكية العلمية » ارتج عليها وارتبكت أمام الطاقة الكامنة في التمسك بالجنسية القومية^(٤٩) لأن هذه الأجهزة كانت قد رصدت تلك الطاقة وقتنتها . فقد استطاعت ، مدفوعة بها ، أن تنغرس هي نفسها في احد نصفي العالم خلال نصف قرن ، وبالمقابل فإنه في كل مرة اصطدمت فيها اشتراكية بقومية كانت تمنى (وسوف تمنى) بالهزيمة . وإن ما لم يخطر في بال الماركسية هو ، بالنتيجة ، الاشتراكية الحقيقية . ومعلوم جيداً أن الثورات ليست منجزات لنظام سابق ، ولا هي تطبيقات لنموذج مجهول الهوية من إعادة تنظيم المجتمع ، وإنما نتاج مسار موضوعي (صراع الطبقات) تكتفي النظرية بتقبله والتفكير فيه من وجهة عامة . ومعلوم جيداً أن ماركس حرص دائماً على المقابلة بين إعداداته النظرية ومسبقات عقديه ، رافضاً بصورة جلية ان يتولى عن التاريخ بالذات الإجابة على اسئلة كان يرى أنها سابقة لأوانها . ولكن التاريخ تكلم منذ ذلك الحين ، وأجوبته هي التي علينا فك رموزها ، ومفك الرموز الذي تركه لنا ماركس لا يكفي للعملية . (قد لا يكون مادياً أبداً انكار عدم الكفاية هذا إذا كان الطرح المكوّن للمادية هو أن كل رسالة تتجاوز إلى ما لا نهاية جميع الرواميز الممكنة) . والماركسيون يشعرون بألم في الأمة . والدمل ينز من كل مكان : وهم لن يطهروه من الجرائم دون أن يوسعوا الجرح .

« كان « برشت » يردد أن المرء لا يعرف سوى ما يحوِّله ، ولكن العكس صحيح

أيضاً : لا يحوّل المرء إلا ما يعرفه حق المعرفة . والتفكير بعد ماركس معناه في الدرجة الأولى محاولة التفكير تفكير ماركس حتى النهاية . أفيكون كثيلاً ورجعياً هذا الاجترار لما سبق ان قيل ؟ قد يكون . لكن أقل الأضرار كان رؤية ما ينتجه التقيؤ في ذلك العهد . فالتباهي بالحداد يجعل اليتامي يتعيشون في ظل الأبناء الموتى ، وهتافات الانتصار - « قتلناه » ، « ظفرنا بجلده » - تغطي على كثير من التفرق والتشتت . لقد تكلفت إذن على التو - من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ - مشقة (لأنه إذا كان الجذب في الكتب يجعل المرء نهياً للمطالعة فإن كثرتها المفرطة قد تؤدي بالحري إلى التثبيط) الانضمام إلى « الركاب » ، لكن لا لأقيم فيه منازل لغايات تفسيرية . وإذ فررت من فردوس المحاكمات الطفولية الأخضر (كل هذه الألعاب القائمة ، كما في ألعاب المرايا ، على المقابلة بين النص والتعليق ، بين ما أسيء قوله وما لم يقل ، بين المقالة وتنقيح المقالة) تابعت الرحلة إلى نهاية ليلنا . وكنت أقول لنفسي آنئذ لتغترب النظرية ، ولترتضّر الذهاب للضياع في هذا العالم الموضوعي حيث تنكر نفسها ، وعندئذ يثبت أحد أمرين : إما إنها قادرة على أن تصبح راشدة ، وإما إنها تستحق الهلاك . وما أصح القول بأنه ليس في وسع فكرة ميتة ، من خارج الحياة ، ان تنتج حتى فكرة موتها .

وكان يبدو لي حينها - ولا يزال يبدو - أن أول واجبات الاشتراكي تحليل ما هو اشتراكي قائم ، لا تدبيج « مشروع مجتمع » لا يعلم أحد الرقم الترتيبي الذي يحمله ، ويفترض فيه ان يُسقط في افواهنا قِبرات الحكم الذاتي مشوية أكمل شيء . إن في مكنة الفرد ان يتصور من « المشاريع » ما شاء أن يتصور ، حتى وإن كانت مشاريع قوانين ، أما المجتمعات فلا تعرف سوى « تطورات » تتحكم بها في نهاية المطاف قوانين ليست تعبيراً عن إرادة الشعب وإنما هي علاقة مستمرة بين عدة سلاسل من الظواهر (التي في وسع برامجها السخرية باستمرار لكن شرط المعاملة بالمثل) . وإذا كان صحيحاً ان « نقد المجتمع البورجوازي » قد اتخذ طابعاً عملياً ابتداء من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٧ ، وطالما لم يتم نقد هذا النقد ، ولا حدثت الترجمة الفلسفية لهذا التحوّل العملي ، فإن عبارات « الثقافة السياسية الجديدة » المنمقة ستستمر في نفخ الريح .

*

وأقل ما يُلمُّ به في البحث العقلائي نقاط التلاقي . وإذا كانت مواضع الاتصال

استراتيجية فهي كذلك غير مريحة . وهذا ولا ريب هو السبب في أن المنازل بين المنزلتين شبيهة باللامنازل ، وأن جماعة المضي بين امرين الساعية لرأب مِرْق القول والعمل شبيهة بلا أشخاص ازيحوا عن أماكنهم فهم في بحث دائم عن مقعد إضافي . فالفلاسفة يحيلونهم على محرري الأخبار نصرة للصحافة ، والصحفيون يحيلونهم على الحكماء نصرة للتأمل والتفكير . وعلماء الاجتماع يقولون : « إنها من تلك الناحية ، ما وراء الطبيعة » ؛ والمشتغلون بالماورائيات : « علم الاجتماع ، إنه في الطابق الذي تحت » . المناضلون يتهمون المتحذلق ؛ والمتحذلقون يطعنون في المناضل . وبالاختصار ، كان هناك شبه التزام بأن توضع أمام المرأة الماركسية النقدية مع الماركسية الوضعية ، النظرية على الطريقة الغربية مع الممارسات الشرقية قصد أن تعكس كل منهما الأخرى ؛ ولأسباب كثيرة أولها أن كلاً منهما تجهل الأخرى من حيث تكوينها المادي . إنه لم يُشاهد بعد أحد انصار قراءة الـ « غوندريس » قراءة تشخيصية وقد وقف في صف طويل أمام ضريح الساحة الحمراء ، ولا شوهده أحد حجّاج اللينينية وقد عرف كيف يميز بين ماركس شاب وماركس عجوز ، أو ادرك ما يعنيه انقطاع المباحث النقدية في العلوم . فكل شطر من شطري جسد الماركسية الكبير يتصرف ويفكر وكأن لا وجود للشرط الآخر (إلا إذا اعتبره ممثلاً له) ؛ إنها لا يستطيعان العيش بهناء دون ان ينكر أحدهما الآخر على هذا النحو . ولا تستقيم الحقائق البديهة الخاصة بكل منهما إلا بأن لا يتواجهها قط . وكل لقاء منظم بينهما يراه طليعيو الغرب « مغالطاً للتاريخ » (« إن هذه التقاليد البالية لا تعيننا » - المساكين ، إنهم لا يدرون ما ينتظرهم) . وتراه أفواج الشرقيين « لا مكانياً » (« في أي مكان يجروُ المرء على اعتبار حقيقة الحقائق إشكالية من الاشكاليات ؟ » - التعساء ، لقد نسوا ان « كتبهم المقدسة » بدأت على هذا الشكل ، بنقد فلسفي لنصوص فلسفية) .

وكان مثل هذا العمل يتطلب الخضوع لطلاق ممضٍ بين الممارسة النضالية والتحليل النظري ، طلاق تمّ منذ زمن طويل داخل الحركة العمالية الدولية السابقة (ما عدا بعض الاستثناءات الابطالية الطفيفة) وكانت نتيجته تحويل هؤلاء الموجهين إلى سياسيين « خلّص » ، أي إلى نفعيين ؛ وتحويل لحن الفريقين الموحد الى لحن ثنائي : « لا تتدخل إذن في سياسي » . « لا تتدخل إذن في نظريتي » . فالخصام متواطئ عليه . ومن المتفق

عليه أن لا يقوم سياسي باجتياحات إلا في حقل الأفكار ، ولا منظر إلا على ساحة الإعداد والتخطيط . وهكذا يتوصل كل من الفريقين الى ابتلاع كذبة الآخر وهو يدير له ظهره ، ويغالي بعضهم في النفعية لحماية نفسه من عقائدية الآخرين ، والعكس بالعكس . ويسمى هذا توزيع الأدوار .

ولسوف تجربنا التربية القائمة على التجربة التي يريد تفكيرنا الخضوع لها على أن نخترق أحياناً الجدران المشتركة بين الأحداث الجارية والفرضية . وفي نظرنا أن حمل المفهوم على رد الفعل في الوسط الخارجي اجراء مصادرة تمهيدي لا بد منه ، حتى وإن عرّضنا من الجانبين لسخرية المناضلين وصمت المتبجحين . فدنيا السياسة تستبعد كل تفسير موضوعي لممارساتها بوصفه تفسيراً أكاديمياً ، ويستبعد العالم الأكاديمي كل وضع لنصوصه في تجربة الواقع المباشر بوصفه وضعاً « سياسياً » . فهنا يتم الدفن أولاً ليُصار بعد ذلك إلى التدبيج (ليس هناك اطروحات دولة عن مؤلفين من لحم ودم) ؛ وهناك تقتل الأفكار والناس دون بيان الأسباب (ومن غير تأبين في أغلب الأحيان) . ولما كان هذا من قبيل امتحان الايمان بالاحراق بالنار والبرهان على صحة اسقاط العدد ٩ من الحساب ، فإن هذه « الهجمات » في الأوساط غير المطلعة ليست نزهاً رحية رغيدة ، بل غارات على أعراضنا الخاصة ، باتجاه ما أصر على تسميته النواة الصلبة للمغالطة التاريخية السياسية : أخبار اليوم .

وللازدراء المتبادل الذي يتشبث به كيميائيو المدرك ورجال الساحة فضائل مُطمئنة على المرء ألا يقلل من قيمتها .

وإن الأسباب التي تدفع بالجنس البشري إلى إرادة الخلاص من موضوعات القلق لكثيرة ، ولكن الناس الذين يقال انهم من اليسار يملكون منها أيضاً عدداً أكبر . ويمثل « الإنسان الاشتراكي » بالنسبة إلى سابقه المباشرين (« إنسان الغاب » و « الإنسان العاقل ») عيباً خطيراً في التكوين : إنه مشطور شطرين . ومن لا يفكر في ما يقوله لا يريد أن يعرف شيئاً ممن لا يقول ما يفكر فيه . وهو يجعل من هذه الازدواجية الحميمة معقد فخره الذي ينتهي عنده وجدانه الخير والشرير بالاختلاط . ويضيف بعض الوقحين ان « الإنسان الاشتراكي » أصبح أحفوراً مؤلماً يسخر شرفه في سبيل أن يغدو

بائساً ، في حين يكون عهد الماسوشية قد انقضى . وببالغ التهكمون ، لأن الطمأنينة إن لم تكن في شعب اليسار - ولنذكر بذلك - وفقاً إلا على طبقتين من الأفراد فإن وجود هاتين الطبقتين مجتمعتين ينطبق على جميع الشعوب تقريباً . فأي لوحة كانت تقدمها ، حتى أمس ، جماعة الأعميين القديمة ؟ من جهة العاطفيون الداخلون في الشيوعية دون أدنى معرفة بالماركسية ، ومن الأخرى المفكرون الداخلون في الماركسية دون أدنى تجربة سياسية . وليس الأولون حمقى بالضرورة : على العكس تماماً . وإذا استعرضنا قافلة كبار المفكرين الفرنسيين الذين اجتذبتهم الشيوعية في النصف الأول من هذا القرن (فرانس ، وباربوس ، وجيد ، ونيزان ، وسارتر الخ . . .) بدا واضحاً أنهم دُفعوا في الأساس إلى هذا الأمر بعاطفية سياسية ، وأن التفكير لم يأت إلا فيما بعد وعلاوة على ذلك ، وليس الآخرون بالضرورة مزهوين بأنفسهم أو منقطعين إلى العمل على طريقة الرهبان البندكتيين . لقد دفع بوليتزر مثلاً ، أو غبريال پيري ، نقداً ثمن التزامه الشخصي . بقي أنه من المناسب على الدوام التمييز بين « ثقافة » سياسية و« تجربة » سياسية : فإن لم تكونا تتطاردان بشكل مطلق فإنه كثيراً ما يعثر على الواحدة دون الأخرى ، والعكس بالعكس . كما أنه ينبغي التنبيه إلى أن الإنسان قد يكون صاحب « قناعة » ومحروماً من « المعارف » في موضوع السياسة ، وأنه قد يكون رجل علم وتفكر ومحروماً من القناعات المطابقة . (إن هذه الفروق التي قد تبدو عديمة الجدوى في حال الهدوء المطلق تبرز بشكل صارخ ، بل تكتسي أهمية حيوية ، في الحوادث الجلل . وعندئذ يتضح أن ذوي القناعات في الأغلب الأعم « يصمدون للصدمة بأفضل » مما يصمد رجال الثقافة : من الممكن التأكد من أنهم أقل إخلالاً بالالتزام من الآخرين) . وهاتان الطبقتان المزاجيتان - إنها طبقتان أكثر مما هما « فئتان » لعدم اكتسائهما أي طابع اجتماعي مهني - لا تتحابان قط ، وقليلاً ما تتعاشران . وقد كان من حسن حظي ، أو سوءه أو كليهما ، أن أقضي بعض لحظات حياتي وسط الأولين (« المناضلين ») ، ولحظات أخرى ، دوغما تدرج ، بين الآخرين (« المفكرين ») . ولولا هذا التآرجح بين السخونة والبرد ، أي لولا عدم التماسك في ما يتم من عمليات رصف لعوالم مغلقة بعضها بإزاء بعض ، هذه العمليات التي أثرت عدة مرات في عواطفني وتصرفاتي ، لما كنت ولا ريب لأنشغل إلى هذه الدرجة بالتساؤل عما إذا كان في الوجود السياسي شيء متماسك ، وأنه إذا كان فممً هو مصنوع ، ولأجل ماذا .

لقد بقي البحث الذي لخصت نفعته الأساسية في الصفحات السابقة ، والذي كنت قد عنوانته « جوهر الماركسية » في ذكرى « فويرباخ » وكتابه الشهير « جوهر المسيحية » ، مخطوطاً (لسوف تظهر نتائجه المختصرة في قابل الكتاب) . وكنت اتطلع إلى أن يكون القسم الأول من كتاب يحمل اسم « نقد الغباء النظري » ، وهو عنوان فويرباخي كذلك عدلت عنه أيضاً مفضلاً عليه العبارة الموضوعية (وغير المنتمية إلى المذهب النظري) « العقل السياسي » . وخلف مظهر النزوة - كل إنسان يعلم أن السياسة تجعل المرء غيباً ومجنوناً وحانقاً - كان في هذا الخيار رهان على الانطلاق : فمن الهذيان تخرج مقالة . ومن الايمان يكون مُدرك . لكن الافتراض العقلاني القائل بأن لكل غباوة أسبابها يفترض بدوره منهج بحث معيناً . فلنحدد إذن حرفية الكلمات . « نقد » : ليست لفظة للتقدير بل نقطة منطقية تفيد دراسة شروط امكان وجود نظام معين من الظواهر ، أي دراسة الأشكال والفئات التي بها يمكن ان تتم تجربته . « عقل » : نظام من القوانين القابلة للوصف يحكم تطوّر تجربة من التجارب . « سياسة » : مخطط لواقع من نوع خاص يحدده تكوّن زمر بشرية عريضة (غير طبيعية) وانفراط عقدها . وغني عن البيان أن « ما هو سياسي » يتميّز في هذا المفهوم عما هو « دُولي »^(٥٠) ، وأن المقابلة « خاص / عام » لا تبدو هنا ملائمة . ففكرة « الدولة » كياناً مؤسسياً متميزاً عن المجتمع تظهر في « عصر النهضة » ، وتنبني في الوقائع مع الاستبدادية الملكية ، وتتخذ شكل القانون مع قيام المجتمعات البورجوازية الحديثة . وقد سبق القطاع السياسي في سياق الأزمنة قطاع الدولة (في وسعه أيضاً أن يعيش بعده) . وهو في مدى التجربة السياسية يشملته بامتداده إلى كل منطقة جماعية تتخللها علاقة من نوع موجّهين / موجّهين (كنيسة ، أو حزب ، أو حركة ؛ أو زمرة الخ . . .) وعليه يكون « نقد العقل السياسي » دراسة لشروط تنظيم الجماعات البشرية المستقرة وعملها .

وإذا جعلنا من دراسة العلاقات الاجتماعية للهيمنة ، متميّزة عن العلاقات الاجتماعية للاستغلال التي كانت عُدّة علم الاقتصاد الماركسي ، غرضاً خاصاً بعلم السياسية تبيّن بوضوح لماذا تفتتح دراسة الواقع الاشتراكي تلقائياً على عملية تفكير سياسي شاملة . وتشكل الممارسات الاجتماعية ، وممارسات « الاشتراكية الواقعية » بشكل خاص ، اختبارات غير كاملة لأنها لا تتم في بيئة معقّمة أو في دائرة مغلقة - وباعتبار أن حالة

الحرب الشاملة مع « العدو الطبقي » ، الوطني والعالمي ، تزيّف الفرضيات بشكل ملحوظ . يبقى انه لم يسبق قط ، على امتداد تاريخ المجتمعات ، أن أفرد بمثل هذا الوضوح تميّز ظواهر النفوذ ، فالاختبار يفترض على الأقل ملكة تحويل المتغيرات بشكل إرادي لتحديد العلاقات المتبادلة . وتتمثل مزية « النقلات الاشتراكية » ومساهمتها (العمليتان) في أنها بتنويعها متغيرات الاستغلال (الاقتصادي) تسمحان جهاراً بتمييز لا متغيّر نسبي هو لا متغير علاقات الهمنة (السياسية) لجماعة من الناس على أخرى ، دون أن تطرحا مع ذلك علاقة نسبة عكسية بين ضخامة عوامل الاستغلال وضخامة عوامل الهمينة .

ولا أشعر بأي ندم وقد فاتني العربة لأنني لم أسلم مسابقي في حينها . كما أن تقلّد النجمة الصفراء والاحتفاظ بشعار الماركسية في فترة الانتكاسة التي أعقبت عام ١٩٦٨ كانا من مقومات العزّة في أبسط أشكالها . ولا ريب انه نادراً ما شوهد تباعد أشد جوراً من الحاصل في السنوات الأخيرة بين ما يجب تصوّره وما ينبغي محاربته ، بين الاقتضاء والالحاح ، بين البحث والمقاومة . ولأن يفكر المرء بخلاف ما في نفسه فهذا هو النصيب المشترك . وما كان هذا ليكفي . وكان على الإنسان يومها التظاهر بخلاف ، أن لم نقل بعكس ، تقصّياته الخاصة . وكيف يفعل غير هذا أمام مزموّر « ارحمني يا رب » الذي كانت تنشده جوقة تاركي الرهبانية على أكثر المسارح رواجاً آنذاك ؟ وإن الحميّة القومية لتؤكد الأجوف بالمقوّس . وقد ثبتني هذا القدر من التراخي الحاسم الساعي إلى معاضدة مواقف الهلع المقدسة عند عليّة القوم في فكرة أن العمل بناء على الطلب (الاجتماعي) آمن وسيلة لفيلسوف كي يقتل حقيقته العزيزة في البيضة ، لأن ميزة الحقيقي احباط الطلب والإجابة على الهامش . وشوهد كثيرون يدعون الخروج من حيث لم يكونوا حتى قد دخلوا ، ناجين من الرعب ، شهداء مغامرة بدأت على مقاعد الدراسة ، واستمرت في قاعة التحرير ، وانتهت في غرفة الاستقبال ، مغامرة شرع معها في الظن بأنه ربما كان على المرء أن يعاني قليلاً ليخرج بذرة تفكير . وبطء المعنى المقنط هو ثمن الكلمات . وهناك لذات يدفع حسابها بعد الفراغ منها ، كاللذة الجنسية ولذة تذوق الطعام مثلاً ؛ وعلى العكس من ذلك تحتاج اللذات الفكرية الى دفعات مسبقة . انشودة : كم يتطلب أدنى تفكير من شقاء ؛ كم تتطلب فكرة واحدة من ميتات حقيقية ؛ كم يتطلب كتاب فلسفة من دموع ؛ لا وجود لفكرة سعيدة (هناك

على الأكثر ، وفي نهاية المطاف ، اغتباطات بفكرة) .

من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ : نفور حقب الغليان الفكري من تلمّسات التصرّو . فهي تلوي أول مادة بنائية تصادفها باتجاه المصالح السائدة ، الاتجاه الذي منه تهب الريح ونداءات اللحن الصادرة عن الصورة - الصوت . و« لأن يصفّي المرء حساباته مع وعيه الفلسفي السابق » ، فهذا شيء ، وأن يتلون بألوان العصر ، فهذا شيء آخر ، وقد كان الأمران على درجة كبيرة من التشابه في ذلك الحين (نظراً لأن وضع الظاهرة السياسية في المنظور النظري يستتبع اقحاماً جديداً لنوع من « الحسّ السليم » التقدمي) بحيث لا يستلزمان مزيداً من الامتناع . وبما أن الرياح مواتية اليوم من جديد لهذا « الحسّ السليم » فإن نقده مسموح به لأنه واثق من أنه يسبح عكس التيار . وإن الخوف لفي جزر ، والرجاء لفي مدّ . ولنأمل ، بعد وضع كل ولع بالعوائق جانباً ، أن تنجو الفلسفة للحظة من منطق الفصل في النزاع ، ضمّ أم طرد ، استرجاع أم حرم ، هنا أم هناك ؛ هذا المنطق البائس الذي يزاوج بين الصفر والواحد والذي يُنجح بالضبط الأفكار المعترف بأنها للمنفعة العامة . ويعتبر انفضاض المثقفين المحليين بالجملة من الميدان في هذا الشأن طالع يمن . وإن اللامبالاة السياسية السائدة (« واقعية ووضوح ») لتعيد تقييم التفكير في التباين السياسي المضطلع بمصالح غدت من الضعف بحيث لا تلفت كبار المقامرين والمضاربين . وكلما زاد الرهان زادت المبالغ المراهن بها . فليفسح المجال لاسقاط قواعد اللعبة دون انفعال ولا فكرة مسبقة . أعني ما دام ليس في مقدور أحد أن يبقى على قيد الحياة بلا أهواء : من غير أن يكون عليه إلباس أهوائه اثواب الأحكام .

*

غير أنني كنت أؤثر تأخير هذا الايضاح ، لا بوازع نضالي ، وإنما لمجرد الالتزام بأدبيات المهنة (كم تستوجب هذه المواد من حيطة ومقارنة بين المعلومات) لولم تفض ابحاثي المتعلقة بالوظيفة الذهنية إلى تفسيرات معكوسة مؤسفة جداً . ولن اتحدث عن ملاطفات « الصحافة الرائجة » . فبوصفها غير موهوبة لفهم الأعمال الأدبية وإنما لتشجيع الأسماء أو « حرقها » ، تبعاً للمنزلة المفروض في اصحابها أن يحتلوها ، في وقت معين على رقعة الشطرنج الوهمية الخاصة بالعلاقة بين القوى الاجتماعية (في كل خانة

صورة رفيعة)، فهي لا تخرج عن دائرة اختصاصها حين تمارس الشتم الجارح للمشاعر. وأنا من هذه الناحية مفعم دائماً ومزهو بأن أكون كذلك إلى هذه الدرجة ولكن رؤية أكثر النقاد جدية يسيئون الظن بنزاهة في نيات « النفوذ الفكري في فرنسا » و« الكاتب » جعلتني اقتنع بأنهم قاموا بشؤون مهنتهم متمسكين بمعناها الحرفي ، وبأن أسأت القيام بشؤون مهنتي مقدماً التطبيقات على المبادئ ، أو الحواشي على المسلمات . ولم تكن دراسة المثقف في « المدينة - الدولة » بنظري سوى منعطف يفضي إلى المنطق الداخلي للجماعات . ولا كان الطموح الاسهام في سوسيولوجية المثقفين ، وبدرجة أدنى إضافة توشية إلى تاريخ المثقفين الفرنسيين السياسي ، بل تسخير كلا الأمرين للشروع في فهم ما في المسألة الاجتماعية من مفارقات . وبعبارة أصح : اتخذ نحوس الجسم الثقافي متغيراً يستدل به على عدم التغير في الدور الذي يضطلع به ، عن طريق التماس فرجة من قاموس مختصر للأحداث (يُسَرُّ « النفوذ الثقافي » وعُسْرُه) على نظام تركيب الزمر العريضة، أي على نهج العلاقات التراتبية الذي تتكوّن فيه كل جماعة سياسية منظمة . وكان وراء « النفوذ الثقافي في فرنسا » هذا السؤال : ماذا ينبغي للنشاط الرمزي أن يكون ليحدث تأثيرات في مادّية العلاقات الاجتماعية في جمهورية علمانية كجمهوريتنا ؟ ووراء « الكاتب » هذا السؤال الآخر: ماذا ينبغي للمجتمع ان يكون ليحتاج عضواً ، أمس كما اليوم ، إلى مجموعة من العلامات التي تبين وجهة السير ؟ وسرّ نوع من الحيوية في النبرة ، نبرة جدلية هجومية في بعض الأحيان ، وتقليص مفرد للآراء والوقائع هذه المحاولات الجبرية وراء جلبات من الزبد تبعث إلى حد على السخرية للتلاشي فقاعات على الشواطئ المسطحة للنوع الاخلاقي . ولسوف يوافقنا الناس على أنه إذا كان لأسلوب الكشف (« حان الوقت لاصلاح أخلاق » جمهورية الآداب » ، أو بعبارة أخرى « العار لطيفيلي الشقاء البشري ») القاب شرف وطني خاصة به ، فليس له سوى فائدة نظرية محدودة وكان « ميشال سرّ » الوحيد تقريباً ، إلى جانب « مارك بيغدير » ، الذي اكتشف التبر المحتمل تحت غلاف « الكاتب » المعدني ، إذ تفضل أن يرى في عبارة « النقص الاجتماعي » تبشير تقدم خصب خارج الشعاب المطروقة . وهذا الافتراض (الذي نعتقد أنه لما يكتشف) هو بالفعل في أساس مفهومنا ؛ وهو الذي نرغب في أن نعالج هنا معناه وانعكاساته .

وكان ينبغي ، قبل الإفاضة في نظرية للوسائل يمكن أن يقال فيها سلفاً انها لن تكون احدى نظريات أجهزة الإعلام بأكثر من كون التحليل النفسي علم الهفوات ، أن نضمن الحلقات الأولى لسلسلتنا ، وأن نبدأ من البداية ، أي ما يميز الكومة من البيدر ، أو بعبارة أخرى ما هو المجتمع . ولا تقتصر هذه الطريقة على الميزة النفعية القضائية بتضييق الشقة بين ما اعتقد قوله مهماً وما كنت قد اعتقدت حتى الآن أن عليّ قوله ، بل تتعدها إلى مزية أخرى هي أنها تقدم بين يدي استقصاء عن الوساطات جهاز تعريفاته الأولى .

*

إن ملاحظة المجتمعات الحديثة لم تأذن بعد بمصادفة مجتمع بلا « ايدولوجية » . فقد ابتدع الكلمة ونشرها عام ١٨٠١ فيلسوف فرنسي هو السيد « ديستوت كونت تراسي » . ولا مجال للاعتقاد بأن المجتمعات البشرية ، وكذلك البنية التشريحية لـ « الإنسان العاقل » ، قد تغيرت طبيعتها عند منعطف القرن الثامن عشر . وبما أن الكلمات ليست هي التي تنتج الأشياء ، فلا بد من الموافقة على أن الوظيفة الاجتماعية التي تضطلع بها « الايدولوجية » لم تولد معها وإنما كانت سابقة لها في الوجود . وبديهي جداً أن الديانات التاريخية الكبرى هي التي اضطلعت بوظيفة الايدولوجيات الكبرى في الحقبة الحديثة باشباعها حاجات الجنس البشري التي لم تتغير . وكذلك فإن ملاحظة الاعراق - وقد أشار « برغسون » إلى ذلك من قبل في مؤلفه « الينوعان » - لم تعثر بعد هي الأخرى (وليست على وشك أن تعثر) على « مجتمع بلادين » .

ولو أهملنا لحظة المناظرات الكلاسيكية في المجالي الأولية للاقداس ، بادماج السحر والأرواحية في حقل اختبار مماثل بشكل أساسي لحقل الحياة الدينية ، لبقيت صيغة الفيلسوف مقبولة علمياً . وليست القضية قضية طعن في الحاجة إلى نمطية تمييزية بين مختلف انظمة الاعتقاد ، حتى لو اعتبرنا المقابلة الظاهرية بين « قناعة » ايدولوجية و « ايمان » ديني أقل ملاءمة بسداجتها الذاتية من المقابلة الاجتماعية التي تسند ، بسداجتها التطورية ، « الدين » إلى المجتمعات التقليدية المتساوقة ، و « الايدولوجية » إلى المجتمعات الحديثة المتنازعة . ولو سمح لنا باتخاذ مقياس للملاحظة نتجاوز به عن

عمد ما في الالفاظ التي تواجهنا من خصائص دلالية وتاريخية ، أي بالتفكير بشكل واسع مريح لا بشكل رخو فضفاض ، لوجدنا أن فرضيتنا تقودنا إذ نضفي عليها قيمة توجيهية إلى التراجع خطوة في كل مرة ، ولكن هذا التقهقر الذي يكاد يكون منتظماً زمنياً يصلح لأن يكون تقدماً منطقياً ، لا من حيث الامتداد فقط ، بل من حيث الفهم . وبما أنه ليس من وجود ولا من ممارسة سياسيين إلا « بايديولوجية وتحت تأثيرها » (كما يقول « ألتوسير ») فإنه لا يُبحث عن فهم النظام السياسي في ذاته بل في « الايديولوجية » . وينبغي البحث عن فهم النظام الايديولوجي هو بدوره في النظام الديني . وليس فهم الأمر الديني من جوهر الدين ، إلا إذا نظر الى الحشو على أنه تفسير (كما تفعل مختلف « الأبحاث في الظواهر الدينية ») . وينبغي البحث عنه في الفيزياء الاجتماعية (بالمعنى الأقوى للعبارة الوضعية القديمة التي كانت أساساً لتسمية علم الاجتماع) . وتضفي كل ايديولوجية عضوية معنى على العالم ، ويصنع العالم معنى ، يتفاوت في درجة إعدادة ، لكل مجتمع بشري . ومن جهة أخرى ليس في الجماعات تماسك لأن للعالم معنى ، بل في العالم معنى لأن التماسك في الجماعات مطلوب . وليس في مقدور هذه الجماعات غض النظر عن توفير وسائل التماسك تحت طائلة الانقراض . حتى وإن لم يتعد ذلك في البدء تنسيقاً بين المكان والزمان : تنظيماً مكانياً لمسكن وترميزاً للزمان الفلكي . وأما الحد الأدنى من التماسك فأرض تستند إلى مركز ، وتاريخ يستند إلى أصل . ولا يحتاج الكون إلى زمر حية ليستمر في وجوده ، وأما الزمر البشرية فتحتاج الى معالم كونية لتستمر في كينونتها . والوسائل الكفيلة بادراك المعنى هي الوسائل الكفيلة باستمرار البقاء . والسؤال العام الذي تطرحه الانتروبولوجيات السياسية هو : بأي شرط يمكن استمرار بقاء الجماعات ؟ وهو سؤال سريعاً ما يحملنا إلى مضمار انتروبولوجية دينية . ولا يوضع « العملي » في مقابل « الديني » - كما كان ماركس يرى - لأن اسرار الدين تترجم أسرار الممارسة البشرية . وإذا تحولت هذه الأخيرة إلى اختبار لمجرى الأمور ، وبشكل خاص لمجرى الأفكار ، أمكن بالفعل ، وفي الغاية النهائية ، اتخاذها عذراً للكسل النظري ، ولفضالته : إعاقة التقدم وانتشار المعرفة . وإذا كانت الممارسة تمثل (كما هي الحال في « الاطروحات عن « فيورباخ ») « الحل العقلاني لكل الأسرار التي تنحرف بالنظرية نحو التصوف » فإنه ليس في الإمكان التصرف وكأن الحل الملتبس باستمرار ليس بحد

ذاته إشكالياً بدرجة عالية ، إلا في حال الانتقال بالسر إلى حله العمومي عن طريق تصوف عكسي .

*

وإليكم في كلمات قليلة النتائج العامة التي ما لبثت أن أكرهت على الوصول إليها .
إن العلاقات السياسية الأساسية لا تفسر بنفسها ، ولا بالأشكال الجلية التي تتخذها ، ولكنها تفسر كذلك بالظروف المادية للحياة . ولا يقتصر الأمر على أنها لا تختصر إلى مجرد عكس لقاعدة اقتصادية ، بل يتعداه إلى أنه لا يمكن استنباطها منها لا من قريب ولا من بعيد . وبعبارة أخرى ، ليست السياسة « اقتصاداً مركّزاً » (لينين) .
وتشهد ملاحظة المجتمعات الحديثة بأن بنى السلوك السياسي لا يغيرها تغييراً جذرياً تبدل نهج الانتاج ، وبأنها مستقلة عن درجة غموى القوى المنتجة . وتُفرض هذه البنى على المجتمعات رغماً عنها ، وعند الاقتضاء « ضد » ها ، لا بوصفها استبهاامات بل طرق سلوك . والاختبار « الاشتراكي » ، على الرغم من ايجازه التاريخي ، مقنع في هذا الصدد . وقد حققت « الاشتراكية الموجودة في الواقع » عند تطبيقها جميع ما كانت نظريتها تحظره عليها ، بل حتى ما كانت تفترض أنه مستحيل . وعادت تسوق إلى كل مكان وفي كل حين ، وإن على درجات متفاوتة ، أشكال الوجود الاجتماعي الدينية التي كان مفروضاً أن تكون علاقات الانتاج الجديدة قد استبعدت تكررها . وهذا هو البرهان الواضح على أن في أصل الواقع الاجتماعي بوصفه كذلك « قوة » غير خاضعة للمراقبة ، قوة لا عقلانية في الظاهر ، تبطل قواعد المنطق وتطلّعات المناهج . وهذه القوة التي تسعصي نتائجها على خطط الأفراد وإرادتهم القاطعة ، إما أنها تواربها الدراسة التقليدية للمؤسسات السياسية ، وإما أنها ينظر إليها حين تدخل في الحسبان على أنها إلى حد ما رُقية صوفية تدفع « علماء السياسة » للهجرة « إلى أرض العجائب » . وعندها يذكر بـ « الجزء الخُلَمي » ، « الجزء السحري » ، « الجزء الزائف المظهر » بوصفه راسباً مثبّطاً لا يمكن التغلب عليه . وهذا معناه اغفال اعطاء الفكر نصيبه ، وأن العالم إذا كان قابلاً للوصف محلياً فهو كذلك على جميع الصعد ومن جميع النواحي . ولا يرخص لأحد بنقل ما في فن من الفنون من تعثر وعجز إلى موضوعه ؛ ولا بتحويل تحديد مؤقت ووقائعي للمعرفة إلى عقبة كؤود في طريق استقائها . وفي علم السياسة الرسمي ، وهو آخر علم من العلوم الباحثة في الأمور الخفية

معترف بمنفعته العامة وملقن في مؤسسات الدولة ، نجد كل عام جماعة من ادعياء المعرفة يصرحون بعدم قابلية الوقائع التي يعجزون عن تفسيرها للتفسير ، وكأن الواقع هو المذنب لا تفسيراتهم . وإذا كان لا ينكر أن « اخفاق العلم أمام السياسة صريح وواضح »^(٥١) ، فلا يستنتج من ذلك أن السياسة بطبيعتها عصية على البحث العقلاني ، بل يستنتج أنه قد يكون للبحث مصلحة كبرى في اتخاذ أدوات أخرى ، بعدما تكشف ان علم السياسة الكلاسيكي الذي تتبناه الأنظمة والمؤسسات عاجز حيال المنطق الداخلي للأمر السياسي بقدر ما كان علم النفس القديم الباحث في ملكات النفس عاجزاً إزاء واقع الحياة النفسانية .

ولا يشكل الوعي جوهر حياة الأفراد النفسانية بأكثر مما تشكل المؤسسات والتمثيلات السياسية جوهر الحياة السياسية للجماعات . وليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم السياسي ، وإنما وجودهم الاجتماعي الذي يحدد هذا الوعي هو الخاضع بالذات لنظام منطقي من العلاقات المادية الاكراهية . ويدوم وجود هذا الأخير عبر مختلف الاشكال المؤسسية أو القانونية أو الفلسفية المتعلقة بكل نمط من انماط البنية الاقتصادية التحتية ، لأنه من طبيعة غير طبيعتها . ولا ينتج الناس هذه العلاقات باتحادهم « طوعاً » بعضهم وبعض ، بل تنتجهم هذه العلاقات التي تتناسل داخلها اتحاداتهم . وتملك الجماعات البشرية المنظمة ، كالأفراد تماماً وإن بطريقة أخرى ، لا وعياً من نوع خاص ابرز اعراضه الديانات وبدائلها الايديولوجية ، ولسوف ندعوه « اللاوعي السياسي » . ولا يصدر هذا اللاوعي عن طبيعة سيكولوجية قاعدتها التمثيلات المفصلة على أنموذج واحد ، ولا هو صادر ، بدرجة أقل ، عن طبيعة روحانية أو مُسارية (على الرغم من تشابه غير موفق في التسمية مع اللاوعي الجماعي الذي قال به « جونج ») . وهو غير محدد بالأشكال الرمزية الفضفاضة بل بأشكال ثابتة من التنظيم المادي ليست الأشكال الأولى سوى نسختها المكزوزة أو بصمتها . ودراسة هذا اللاوعي السياسي ، أو علم الأحلام الاجتماعية إذا شئت ، ليست إذن من اختصاص المضمار الذي تجول فيه علوم الروح ، بل من اختصاص المضمار الذي تجول فيه علوم الطبيعة (الذي يشمل الأول بالطبع) . وهي تفترض في جميع الأحوال انقلاباً في الرؤية النظرية ، أو انعكاساً في مراكز الفائدة يجعل من المترسب عنصراً مكوّناً ومن اللاعقلاني

عقلانياً ، على التوالي والواحد عن طريق الآخر .

وتبدو الأديان والايديولوجيات وكأنها في نهاية المطاف ممارسات تنظيمية (لا تمثيلية ولا رمزية) . ويمكن في منحى أول معالجة مواد البناء الايديولوجية الدينية بوصفها مادة بناء حُلُمي لجردة قاموسية بالموضوعات . وقد يكون في وسع دراسة للموضوعات من هذا النوع أن تفترض الحصرية رأساً (أو تعداداً كاملاً للموضوعات ، وهي ليست لا محدودة) ، في الحدود التي يدور فيها نحو الجماعة حول نواة منطقية مستقرة مطابقة لخطيطات تنظيمية فطرية تتكفل بالاحاطة (على غرار تصورات « العقل » المطلق الاستعلائية) بالتعددية اللانهائية للأحداث الاجتماعية ، هذه التعددية التي ستتولى حقب التاريخ المتعاقبة أمر « استيعابها » . وعندها قد تصبح شروط تكوين المجاميع البشرية واستقرارها (هذه المجاميع التي تشكل دراستها الموضوع الخاص بالنظرية السياسية) مسلحة بتماسك شكلي قابل للوصف ، قابل للغرز عن طريق الفكر ، بالرغم من أن لها ، أو بالحري لأن لها ، باعتبارها أجزاء لا تتجزأ من المنطق الخاص بكل ما هو حي ، قاعدة عضوية مادية^{١٧}

وإذا لم تُنقَض هذه الطروح نجم عن ذلك أنه ليس للاوعي الجماعة من تاريخ بأكثر مما للفرد ، أو ، بعبارة أخرى ، أن جوهر تاريخ البشرية السياسي ليس تاريخياً . ولقد انتهت الانثروبولوجية الثقافية إلى التسليم بأن الناس قد « فكروا » جيداً على الدوام . فلنسلم في الوقت الحاضر بأن الناس قد « عملوا » جيداً على الدوام - أو سيئاً لا هم . (وهذا ما تبدو فيه الاستعارة العيادية غير مطابقة ، أو طوباوية : يمكن فك رموز التكوينات الايديولوجية كما لو كانت اعراضاً ، ولكنها اعراض تتمتع بطبيعية ليس لمفهوم الشفاء فيها من معنى قابل للتحديد) . وقد يكون من الواجب على هذا أن يُمَيَّز في تاريخ البشر بين درجتين زمنييتين على الأقل ، درجتين مطابقتين لنظامين منطقيين متميزين : نظام علاقة الإنسان بالأشياء ، ونظام علاقة الإنسان بالإنسان . وغني عن البيان أن تداخلها أمر واقع ، إذ الهدف الدائم لعلاقة الإنسان بالإنسان هو بعض الأشياء ، وإن علاقة الإنسان بالأشياء تتم على الدوام عبر إنسان آخر : تمثل هذه الوساطة المتبادلة المتجددة بشكل لا نهائي مكوكاً في منوال الصراعات الاجتماعية . ولكن لا يمكن فهم الاتحاد الذي لا مفر منه بين النظامين دون القيام مسبقاً بتمييز تصنيفي بين غمطين

للوجود . فعلاقة الإنسان بالأشياء خاضعة لتاريخ متحرك ، وعلاقة الإنسان بالإنسان غير متحوّلة ، بل هي خاضعة لنظام كالنظام الذي تخضع له فصائل الحيوان ، ولهذا فإن العلاقة الأولى من طراز جمعي ومنفتح (« التقدم العلمي والتقني ») والأخرى من طراز تكراري ومحدود (« فأفآت التاريخ ») .

ولا نزال نؤدي غرامة الكبوة البروميثيوسية^(٥٢) ، والانزعاج الذي صادفه « بروتاغوراس »^(٥٣) للمرة الأولى والأخيرة في مغامرته الافتتاحية منذ خمسة وعشرين قرناً^(٥٤) . فما إن اكتشف بروميثيوس ، في اللحظة الأخيرة ، ومن بين كل الحيوانات الأخرى التي سبق لـ « ايبيميثيوس »^(٥٥) أن جهزها بشكل متناغم ، « الإنسان العاري ، الحافي ، الخالي من كل ستر ، الأعزل من كل سلاح » ، عشية اليوم « الذي كان ينبغي أن يخرج فيه الإنسان من الأرض ليتراءى في النور » ، حتى هرع متفجعاً طائفاً بالآلهة بحثاً عن ملكة أو اثنتين يسرقهما . وقد أراد أول الأمر أن يستأثر بسرّ « الفن السياسي الذي يعتبر فن الحرب جزءاً منه » ، لكنه اضطر للعدول عن ذلك لأن السر كان تحت حراسة مشددة داخل حصن سيد الآلهة ذي الأبواب المزودة بالحرس العتاة . وإذ لم يسعفه الحظ انثنى إلى محترف « هيفايستوس »^(٥٦) و « اثينا »^(٥٧) الذي تمكن من النفوذ إليه دون أن يلحظه أحد . وكانت الصورة الورعة التي صورت بها روح الغزو البروميثيوسية ، والتي انتشى بها قرننا التاسع عشر ، قد أهملت هذا التفصيل : تظهر سرقة النار في الأصل الخرافي وكأنها كل ما تبقى ؛ كما يظهر « بروميثيوس » وكأنه بطل غامض لم يحقق سوى نصف نجاح . ومذاك صار الناس التقنيون ، وقد غدوا يملكون مبدأ الفنون النفعية ، في حال تسمح لهم بالبقاء ، لكنهم لم يكن في وسعهم العيش الا مشتين غارقين في التعاسة . وما إن « سعوا إلى التجمع وإنشاء المدن لحماية أنفسهم - كما يلاحظ « بروتاغوراس » - حتى آذى بعضهم بعضاً لفقدانهم الفن السياسي ؛ الأمر الذي أدى بهم إلى التشتت والهلكة من جديد » . وإذ رأى « زفس » ذلك رق لهم وأرسل إلى الأرض « هيرمس » المتعدد الحرف متوسلاً إياه ليحمل الى الناس الحشمة والعدل دواءين ملطفين لنقص لا سبيل إلى شفائه . وانقذت البشرية من الخمود البيولوجي ، لكن « زفس » كان قد احتفظ في سره بالسياسة ، أو فن التعايش دون أن يضر بعض ببعض . وكل شيء متضمّن في هذه الخرافة التي تأخذ بخناقنا .

كل شيء - وقبل كل شيء حاضرننا وأحلامه وخيالاته . فلقد تخلى « زفس » عن مكانه ، لكن الخلط الفتوي بين المُلَكِين لا يفتأ يفسد حساباتنا ويتعهد خيبة املنا مهدداً إيانا بآيات رجاء لا مبدأ لها . وإن كبت « قصة بروميشوس الحقيقية » ليؤبد سراب « الأزمة الحديثة » التي تنتظرنا هناك ، وراء أبواب المستقبل ، فيما مفاتيح « المملكة » في عهدة المهندس الأميركي تارة ، والمفوض السوفياتي طوراً - من غير أن ننسى جميع الذين يرتدون البرنس الأبيض فوق السترة الجلدية . وإنها لسذاجة تكنوقراطية : الظن بأن متابعة التقدم التقني ونشره (بالأمس سكك الحديد ، واليوم الأدمغة الالكترونية المتناهية الصغر) يحملان معها حل المعضلة السياسية . وإنها لسذاجة علمية : الظن - والسبب ان العلم من طبيعته التقدم - بأن علم المجتمع ، وهو يخطو إلى الأمام ، سيجعل المجتمع نفسه يتقدم . أي أنه سيحقق داخل الموضوع المطلوب معرفته وجود المزايا الخاصة بمسار معرفته . وقد أضاف بعض المتشبين بالـ « مفهوم العلمي للتاريخ » إلى هذا الخطأ في الطريقة تعميماً للأهداف بإسنادهم خلصة إلى « الرهان » السياسي خصائص « الهدف » المادي . وها نحن أُلَفْنَا : « الحرية : إنها علم وسائل الاتصال زائداً اختياراً حراً للكفّيات » . وإنه ليذكر أيضاً ، وبدوافع بديهية ، ما إذا كانت روسيا بالأمس قد دغدغت أحلام الغرب ، بأكثر مما تفعل اليابان اليوم ، بشعار : « الاشتراكية ، إنها الكهربية زائدة نفوذ السوفيات » . ولم تقدم عملية الجمع العجائبية هذه النتائج المرجوة ، مع انها كانت تبدو بسيطة ، وبامعان النظر فيها يتبين أن العبارة لم تكن معقدة وحسب ، بل كانت كذلك عرجاء بشكل قاطع ، لأن « زائد » ها - وهو لفظ - محور - كان يضع داخل علاقة تبادلية مجاميع ليست من طبيعة واحدة . وكما أنه لا يجمع مُثْمَن السطوح وحصان الركوب لأنها يؤلفان مجموعاً لاغياً بل لا يؤلفان مجموعاً على الإطلاق فإنه لا ينتظر شيء من جمع ثلاثة ميغاوات واستيهام ، أو من جمع آلية تقنية ولعبة منطقية خاصة بالعلاقات . وربما كانت الصيغة اللينينية قد أملت وهي ترصف مجموعاً معلوماً وقابلاً بالتالي للاخضاع - انتاج الطاقة المادية - إلى جانب مجموع مجهول وغير نخضع في الواقع - ممارسة علاقات الهيمنة - أن تخضع الثاني للأول وكأنها تطرد بالرقي صفافة أجهزة السلطة . لكن السحر لم يفعل فعله كما هو معلوم . وإذا كانت الكهرباء قد وصلت فإن البحث عن نفوذ السوفيات ما يزال جارياً . وليس الذنب ذنب السوفيات ولا ذنب الكهرباء وإنما هو قبل كل شيء ذنب عملية جمع غير منطقية .

إن التمييز المبدي بين فضاءي المواجهة هذين ، والأول منها متحرك والآخر ثابت ، يقطع ويؤسس التمييز الواقعي الذي يضع الموضوع التقني بمقابل الموضوع الجمالي أو الخرافي أو الديني ، أي نوعين من أنواع المحفوظات . فالمحراث السومري لا يهم سوى علماء الآثار لأنه لا يفيدنا بشيء . وأما ملحمة « جيلقامش »^(٥٨) فيمكن أن تلفت أياً كان لأن مادتها الخرافية تخرقنا من داخل . ويرتقي الإنسان بالأداة ، ولكنه يجمد بالكلام . وهو يتجدد بوساطة يده ويكرر ذاته بوساطة وجهه . ومنتجاته المادية - من أدوات وآلات ومقاود - تفتح أمامه بلا انقطاع عالماً جديداً ، ومنتجاته الرمزية تجسده بلا انقطاع كذلك داخل ذاته . ولكن النقب ما يلبث أن ينطبق ، وينفتح السياج لجميع الناس . وبانقلاب مفاجيء غير مقعول يبطل التجدد ويبدو التكرار دائم الجدة ، ويمحي نحو التقنيات تدريجياً وهو يتقدم على امتداد الشعاع الموجّه الذي تمّ تقديمه ، بينما تجعل المراوحة الرمزية كل حقبة تواجه ذاتها وهي تواجه جميع الحقب الأخرى في زمن الحضارة اللولي . ولا تزال الأدوات التي كانت مستعملة في القرن الاتيني الخامس قبل ميلاد المسيح غريبة عنا لأننا ننتج من القمح في الهكتار الواحد عشرة اضعاف ما كان ينتجه مُستأمنو اثينا، لكن نصوص القرن الخامس لا تنفك تثير تساؤلاتنا لأنه ما من فيلسوف يستطيع ان يزعم اليوم أنه يفكر خيراً مما فكر افلاطون . ولا في وسع زعيم سياسي ذي قدرة متوسطة مهذّدة في استقلالها أن يدعي أنه سيفعل خيراً مما فعل « ديموستين » لاحتباط محاولة امبراطورية مجاورة بسط هيمنتها . ولا أي نحّات أن يقول إنه خير من « فيدياس » . ولسوف يكون النمط الأول من مواد البناء في أحسن الأحوال « وثائقياً » ، والنمط الثاني « نموذجياً » . وسيكون هناك من جهة تجميع آثار ، ومن الأخرى أوراق ثبوتية تلقى في ملفات هي قيد الاعداد إلى ما لا نهاية . وليسمح لنا بأن نرى في هذا التقاطع الجدلي لزماني البشرية الاجتماعية برهاناً آخر على انها تلعب لعبة الخاسر فيها هو الرابح . والإنسان التقني - المخترع والمكتشف والعامل - ينتمي إلى طراز الفاتحين ، ونسخته الثانية ، أنه الآخر وعدوه الحميم - الكاهن والمناضل والمواطن - يحسّ في باطنه احساس المغلوب . وانتصارات الإنسان الوحيدة هي تلك التي يحققها على الأشياء ، ولكنها لا تُحدث « إحساساً » . فقطع ألف كيلومتر في الساعة لا خمسة ولا عشرين ، أي استبدال السير على القدمين أو الحصان بالانتقال بالطائرة ، لم يجلب إلى « المدينة - الدولة » قدراً أكبر من العدل ، ولا قدراً أقل من الاكراه في العلاقات الاجتماعية . لقد

نشأ عن ذلك تغير في فهمنا للأشياء ، لا في « معنى الحياة » . والمعارك الحاسمة التي تحرك بشكل منقطع النظير أثر ما تحرك أهواءنا واحلامنا ومصالحنا هي تلك التي يخوضها الإنسان في كل حقبة ، « من أجل سلام الناس وسعادتهم وحريتهم » ، ولكنها معارك يمكن بالتحديد اثبات اخفاقها سلفاً (الأمر الذي لا يفقدها شيئاً ، « بل على العكس » ، من فائدتها ولا من ضرورة خوضها) . فالعالم مرصود لحل العضلات (أو لكي يطرح بشكل علمي بعض المسائل التي لا حل لها ، كما يحدث في الفيزياء أو الرياضيات) . وأما الذي يجمع في جامعة واحدة رجل الدولة والفنان والفيلسوف فهو أن نشاطاتهم إشكالية بصورة أساسية . وفي نظر الوضع البشري أن خصيصة الفنان هي ، كما قال تشيخوف ذات يوم ، ان يطرح اسئلة دون أن يتدخل للرد عليها ؛ وخصيصة الفيلسوف أن يأتي بحلول لمعضلات لا تتقبل حلاً علمياً ؛ وخصيصة المسؤول السياسي أن يضع في الورشة مشاريع غير قابلة للتحقيق . وبهذا المعنى يتحدد مضمار السياسة كما يتحدد مضمار الاحراجات التطبيقية . وإذا كانت الفلسفة علم العضلات المحلولة ، حسب كلمة لـ « برونشنيك » ، فإن الفلسفة السياسية ستميز بدورها عن فلسفة العلوم بأنها « علم العضلات التي لا حل لها » . ولن تجوز الصخرة الذروية^(٥٩) . فالواقع البشري يولد من تقاطع خرافتين : « بروميشوس » و« سيزيف » . ولكننا سنظل على الدوام معاصرين لـ « سيزيف » . وقد يكون في هذا أعظم انتقام له من « بروميشوس » .

لقد تساءل ماركس في مؤلفه « مقدمة عامة لنقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩) كيف وسع المنتجات الفنية المنتسبة إلى الماضي أن تبقى قائمة بعد زوال قاعدتها المادية . وها هو يلاحظ أن « ليست الصعوبة في أن نفهم أن الفن الاغريقي والملحمة مرتبطان ببعض اشكال النمو الاجتماعي . بل الصعوبة هي هذه : إنها ما زالوا يوفران لنا متعة فنية ، ويشكلان في بعض الأحوال قاعدة قياسية ، وهما في نظرنا نموذج لا يمكن بلوغه » . لقد كشف مفكر التاريخ الاقتصادي عن الصعوبة ، ولكنه لم يظهرها قط ؛ وكذلك كان سعيه أقل لحلها ، إلا بشكل يبعث كثيراً على السخرية بسذاجته التطورية ، شكل حنين رقيق من الممكن أن توحى إلينا به نحن البالغين « الطفولة التاريخية للبشرية » . « أطفال أسوياء ، هذا ما كان الاغريق » . والذي كتبه ماركس في هوامش

نظريته ، في المناطق الحدودية التي ليست بذات أهمية كبيرة في تاريخ الفن ، هو في الواقع مسألة حاسمة مشتركة جذريا بين الظواهر السياسية والنفسانية والجمالية . وإذ لم يكن في وسعه ، بمقتضى افتراضاته المسبقة ، ان يعترف حيال هذه « العجائية » بمبدأ قاعدة أخرى ، أو بأمانة حكم « آخر » (منطقي ومتسلسل تاريخياً) ، فإنه لم يكن أمامه من خيار سوى أن يرى فيها مجرد استثناء لقاعدته ، فضلاً عن أنه غير قابل للتفسير . وإن الاغراء لكبير في أن تنقلب مقولات ماركس عليه - للراشد راشد ونصف - وأن يرد عليه بأن البشرية في عهده ، عهد القاطرة البخارية والبندقية ذات الطلقة الواحدة ، لم تكن بعد إلا في مراهقتها التاريخية ، وأنها كانت تعاني آنذاك أزمة طرافتها الشابة باحث في سكرة انتاجية وتقنية عن ضمان لتحرر سياسي . ولقد نضجنا مذاك بما يكفي لمعرفة أن البشرية قد ولدت في كثير من المجالات راشدة ، مالكة تماماً لوسائلها السياسية والشهوية والخرافية . وها نحن أولاء إذن « كبار » بما يكفي لاطهار اعترافنا بالجميل لجميع أشكال التعبير النظري الصادرة عن المجتمعات الصناعية في مراهقتها ، والماركسية في طليعة تلك الأشكال . وقد يكون في وسعنا أن نقول بدورنا عن المراهقين ذوي المواهب الخارقة الذين عاشوا من قبل ما كان يؤكد ماركس عن الروائع الملحمية أيام الاغريق والرومان : « إن ما نصادفه من سحر في أعمالهم الفلسفية لا يتعارض والتقدم البسيط للمجتمع الذي ازدهرت فيه . إنه بالحري نتيجته ؛ ولا يفارق الخاطر أن حالة الفجاجة التي ولدت فيها هذه الفلسفة ، بل الحالة الوحيدة التي كان من الممكن أن تولد فيها ، ولّت إلى غير رجعة » (٦٠) .

وقد اكتشف البحث عن اشكال الحياة كما تمثلها المتحجرات الحيوانية والنباتية على مر العصور بحثاً صحيحاً يعبر اهتماماً خاصاً للواقع التقني ، وبالتالي لظواهر الانقطاع ، اكتشف في « الهيئة الاجتماعية » ، بدءاً بالخطوة الأولى للتخزين الزراعي الذي يستتبع تحضر الجماعة وانتهاء بعملية تجميل الكوكب المعاصرة ، وجوداً دائماً لنص اقليمي ووظيفي اختلف حجمه ومداه طبعاً ، دون أن تختلف العلاقات بين مكوناته اللفظية ، ذلك هو : « متحضر - بربري - متوحش » (كما يقول لوروا - غوران) . ولنقل إنه نموذج « الاحتياطي الصغير للدفع » مقتطعاً من كتلة غذائية احتياطية (بربري - متوحش) ومصرفاً نحو مركز تحويل (متحضر) . ولسوف يقول مؤرخو التاريخ إنه ثبات شكلي صرف ؛ ويضيف مؤرخو العلم إنه فرضية غير قابلة للإثبات . ولكن

ما لا يقدر هؤلاء ولا أولئك مع ذلك أن يعارضوه هو المسلّمة التي يتميز النشاط السياسي من النشاط العلمي والتقني تبعاً لها بأنه لا يعرف التجديد ولا الاكتشاف . ومع هذا تستمر المسيرة مرّدة بحق أنه « ليس هناك دروس في التاريخ » . وكل لحظة من لحظات التاريخ السياسي للمجتمعات تمثل الدرجة الصفر ؛ وكل جبل يمسك بالخيط من أوله . ويردّد في الوقت نفسه أنه يتدع - هيستريات تحقيق الذات ، والهلوسات الجماعية ، والفصامات الطائفية ، والهذيانات الدفاعية ، والأخرى التفسيرية الخ وكما ان المراهق يتعلم المضاجعة دون أن يعلمه إياها أحد ، ولكن من دون أن يمارسها « خيراً » مما مارسها جدوده ، فإن كل حقبة اجتماعية تعاود اختراع السياسة وكأنها لم تكن قط ، وهي هي سياسة كل زمان ، الإشكالية بصورة جوهرية . أفلا تكون هذه القربى المزدوجة بين السلطان السياسي والميثولوجيا والشبق الجنسي نابعة بالتحديد من أن زمن الخرافة وزمن غريزة الحب شريكان في البنية نفسها ، بنية التكرار ؟ والموسوسون بالسلطان والمهوسون بالجنس شركاء في الفتنة نفسها ، فتنة العقم العقيمة . والافتقار إلى الابداع الممكن هو الذي ينقلب ، في الحالين وللأسباب عينها ، إلى هوس ؛ وكما أن المرء يريد هنا أن « يرى » ، لا بالرغم من أن ما يمكن أن يجري من جديد بين جسدي رجل وأمرأة غير الذي سبق أن جرى مائة مليون مرة منذ مائة ألف سنة لا يُرى ، بل لأنه لا يُرى ، فإنه يريد هناك أيضاً « تجربة حظّه » ، بأي ثمن ، لأن جميع الحظوظ الممكنة سبقت تجربتها في اللعبة التي تصنع قوة معينة بمقابل عدد من حالات العجز . ولكم تبدو اللعبة غير مستكملة ومنتھية في آن . . . وهذه الدائرة تقلق وتأسر ، مفضية في لا مبالاة إلى الرذيلة والفضيلة . وليس لدائرة السياسة من مستلزمات سوى شكلها الخاص ، فهي تترك لكل فرد الحرية في ابتداع اتجاه الطواف ومسافة الرحلة . وتشغل حرية الفاعلين التاريخيين فضاء الربب الفاصل بين التكرار الضاحك والتكرار الباكي ، أو إذا شئت بين الصورة الساخرة والمأساة . وطابع الإشكال في هذه الحرية هو أنها ليست سوى شيء واحد هي و« سخرية التاريخ » . ان في وسع المرء أن يفعل عكس ما كان يريد ؛ وهو متأكد من أنه يكرر ، لكنه لا يعرف قط سلفاً ما الذي سيتكرر (ما إذا كان المتكرر سيكون نابليون الأول او نابليون الثالث ، دانتون أو كوسيدير ، ديغول او بولنجيه ، لينين أو پول پوت ، الخ) وقد لا يكون من الأمانة الشكوى ، كما كان يفعل الآخر ، من أن الأموات يثقلون جداً على دماغ الأحياء - والنظر إلى « التقاليد » على أنها

مؤامرة من موق التاريخ - دون أن يُلاحظ على التوبأن الاحياء يتمتعون بملكة اختيار موتاهم المفضلين ، أو انتقاء المتأمرين الذين يُرغبون في رؤيتهم يتبخثرون في حاضريهم .

*

ولسوف يكون هذا المفهوم ، شئنا أم أبينا ، صدى لبعض المعالم المقامة منذ زمن طويل على امتداد طريق معرفتنا . وهو يزهو في الواقع بأنه ليس جديداً . ولو قدر له لسوء الحظ أن يكون جديداً كل الجدة لكان برمته مغلوطاً . إذ إنه منذ أن كان هناك ، من سبعة آلاف سنة ، أناس متحضرون يحكمون أناساً متحضرين ، وإلى جانبهم أناس آخرون يخطون ما يخطر في بالهم عن هذه الأوضاع ، فإن قانون الاعداد الكبيرة ومجرد الحس السليم يوحيان بأن طبيعة الظاهرة السياسية أو الدينية أو الايديولوجية سبق أن استُشعرت مرات كثيرة ، بل سبق أن انكشف سرها وانجلي . فأهلاً إذن بالحشرات على ما سبقت مشاهدته ، وبالإحالات المدعورة على « القدماء » ، وبكتب الشعائر والطقوس : « هذا من مآثورات « كونت » ، « دوركهيم » ، « برغسون » ، « لوروا - غوران » ، « ميرسيا الياد » ، الخ » . ولنشيط في التهكم : « بوسيه » ، « جوزيف دوميستر » ، « موراس » » . « السياسة » المستقاة من الكتب المقدسة . الخ . . . وليس التمثل النقدي للأعمال الكبيرة الماضية مجرد تأدب بل هو تحوط ، ما دام صحيحاً أن الأمور التي تقل معرفتنا بها هي الأمور التي نكثر من ترديدها . ومثل هذه الدراسة لا يمكن إنهاؤها في نظر أي كان ووفقاً لتعريفها ، وقد يكون في التصريح بسد بابها ما يفوق الصلف . ومن ناحية أخرى يصعب دائماً على المؤلف التمييز بين ما يعرف أنه استعارة وما يعتقد أنه قادر على الإتيان به . فليترك لنا مجرد الحق في أن نطمح إلى زحزحة بعض الحدود الصغيرة بين مضامير سبق تعدادها ، وكذلك رسم بعض الطرق الواصلة بين مفاهيم معروفة وأخرى قد تزداد المعرفة بها أكثر فأكثر . وأما جملة الاعتراضات أو الدعابات التي لن يفلت عرض بهذا الاقتضاب من إثارتها لدى فكر مطلع اطلاعاً متوسطاً ، اعتراضات سيكون ابرزها على غرار (« كيف يجرؤ بعد شخص « تلقى دروساً » أن يتكلم في السياسة بشكل عام ؟ وفي الدين وكأنه مقولة فذة ؟ وأن يجمع ، تحت اسم « جماعة » الصالح لكل شيء ، حقائق فيها من التباين نوعياً ومن عدم القابلية للاختزال ما لصف طويل من الناس أمام أحد المخابز ، أو لحزب سياسي ،

أو الدولة - أمة عصرية ؟ » الخ . . .) فغرض هذا الكتاب ان يجيب عليها منهجياً وبالتفصيل .

*

والحقيقة ان طموح هذه المحاولة ليس أقل تطرفاً من تواضعها . فالأول يتم في الثاني ويُعبّر عن الاثنين بكلمة واحدة هي « النقد » . ولأن تكون المعايير تسمح بتمييز الحقيقي من الزائف ، حينها يكون النقد موجّهاً إلى الشروح ، أو تمييز العملائي من غير الفاعل ، حينها يكون موجّهاً ، كما هي الحال هنا ، إلى الاجراءات ، فإن إقامة مبادئ التمييز بعد التفكير والروية يحدد جوهر كل نقد . وعلى هذا فإن « نقداً للعقل السياسي » ليس له من فائدة « ايجابية » أكثر مما له من فائدة سلبية : إنه يستهدف معرفة الحدود الملازمة لكل عمل سياسي . وبهذا المعنى فإن من طبيعته احباط الرغبة و« قطع الحماسة » . وإذا كانت الايديولوجيات قد خلقت لتسويغ الأمل فإن نقداً عقلانياً لمفهوم الايديولوجية سيكون من شأنه تسويغ القنوط (من الأولى) . ولكن البحث عن الأسباب غريب عن اختيار الغايات كما هو غريب عن نزعات العاطفة - إنه ذو مزاج استنكافي ، فهو ليس مع ولا ضد بل خارج هذا وذاك . ولن يكون في الواقع لأي تقصّر عن شروط الإمكان (إمكان المعرفة والسلوك على السواء) من نتيجة ملموسة سوى أن يقصي عن يقين بعض الإمكانيات . ولسوف يتجلى (لكي يكون كلامنا على طريقة « پوير ») وبالشكل الأوحده الذي هو صيغة « انك لا تستطيع » . وعلى سبيل المثال : إنك لا تستطيع عقلنة خياراتك إلا ابتداء من لا عقلاني اول . إنك لا تستطيع تصور مجتمع يكون في وقت معاً صالحاً لأن يعاش فيه ومنفتحاً ، أي بلا أرض . انك لا تستطيع تصور أرض بلا حدود . إنك لا تستطيع اغلاق إقليم - فكري أو مادي ، رمزي أو سياسي - دون أن تخضعه ، بفعل إغلاقه وواقع هذا الاغلاق بالذات ، لتشريع من خارج الإقليم . وكذلك ، وبشكل اشد فظاظه ، فإنك تستطيع أن تندفع في عمل دون الاعتقاد بشيء ما ، ولا أن تعتقد بشيء ما دون الاعتقاد بأحد الأشخاص . وإذا طمحت إلى أن تستبدل بمجموعه من الأفكار الصحيحة « الميثولوجيا البالية » التي « تجلّ إفلاسها » ، فاعلم أنك لن تستطيع نشر أفكارك « بين الجماهير » دون أن تنقلب إلى ضدها (وقبل كل شيء إلى خرافات) . إنك لا تستطيع أن تأمل في أن يكون لشعار « فلتتحد ، وغداً تصبح الاشتراكية الدولية هي النوع البشري » أثر ذات يوم ، لأن

فكرة الجماعة الشاملة هي فكرة الدائرة بلا محيط التي تفترض داخلاً بلا خارج ، أو كلاً بلا تجميع ، أو حتى موقفاً بلا معارضة . وعندما تصبح الاشتراكية الدولية هي النوع البشري يصبح البشر ارقاماً كما في دليل الهاتف . وقد يكون في الإمكان مضاعفة الإحراجات والمناظرات التي من هذا النوع ، والتي هي أجزاء من خطاب حظري لا أمري . خطاب لا يشترط أي سلوك خاص ، ولا يقدم نماذج إيجابية . خطاب لا يشير إلى خلقية وإنما إلى « انضباطية » سياسية بالمعنى الذي أضفاه الفيلسوف « كانط » على الكلمة : تعيين الحدود التي يتم داخلها استعمال ملكة من الملكات . وتمفصل هذه الانضباطية على « قانون » للعقل السياسي - يراد بذلك مجموعة من المبادئ « القبليّة » في طليعتها عدم الاكتمال ، تحدد للجماعات البشرية الاستخدام المشروع (الممكن) لأهليتهم للعمل والتنظّم بشكل جماعي .

ويستخدم هذا التعيين الذاتي الناجم عن تحديد نظري للممكن وغير الممكن الصيغة « النقدية » العامة . ومن الممكن تلخيصها طبيعياً بما يلي : « هاكم من جهة ما تملكون الحق في انتظاره من النشاط السياسي ، ومن الجهة الأخرى ما لا تستطيعون مطالبته به ، تحت طائلة خيبات متوقعة تمام التوقع » . لكن « نقداً للعقل السياسي » - بوصفه نظام الخييات المكفولة - يتميز من الميزان القياسي العام بخصيصتين مفاهيميتين ومفارقتين تجعلان منه ، بمقتضى غرضه بالذات ، نقداً « منكوداً » مرتين .

١ (تعترف « النقدية » الكلاسيكية بأن خصمها اللدود هو « العقدية » التي يضعها المذهب في مقابلها كما توضع القضية في مقابل نقيضها . فكل تقدم للعنصر الأول يفترض أن يترجم بتقهقر من الآخر . والكانطيون مغتبطون بأن الكتب المدرسية قد هزمت الفلسفات الماورائية النظرية القديمة مستخدمة لذلك نقداً للاستعمال غير المشروع لملكة المعرفة . والپوپيريون مغتبطون اليوم بالضجة القائمة حولهم بأنهم وضعوا ، بوساطة معيار القابلية للتريف ، خطأ فاصلاً بين العلوم والفلسفات الماورائية الجديدة (كالتحليل التفسائي ، والماركسية ، الخ . . .) مع العلم بأن « نقداً للعقل السياسي » يقدم ما هو استثنائي ، ذلك أنه لا يطمح إلى إثبات زيف العقدية بل إلى إثبات مشروعيتها كشرط لوجود التجمّعات البشرية . وإذا كان لا يخضع الأفكار المتلقاة الى اختبارات للكشف عن صحتها بل للكشف عن واقعيتها ، فإن محكّه ليس : « صحيح أم زائف ؟ » بل :

« ممكن عمله أم غير ممكن ؟ » ، « ممكن تحقيقه أم غير ممكن ؟ » . وبهذه الطريقة يقيم الوجوب الاستدلالي للوهم داخل تكوين الحقائق السياسية . ولقد أكملت النقدية الكلاسيكية مهمتها حين أثبتت الطابع المغلوط لنظام من الشروح : ان الوهم ليخلي مكانه للحقيقة متبدداً بمجرد برهنته . وعلى العكس من ذلك فإن مهمة النقدية السياسية تتمثل في إظهار السبب الذي من أجله قد لا يكون في وسع أي برهان على الوهن المنطقي لمختلف مناهج الاعتقاد أن يسعى إلى إنصافها . وما جيء بعد بشيء حين أبدي أن الفلك الايديولوجي او الديني يختلط بفلك « القضايا غير القابلة للتزييف » ، بمنأى عن تكذيبات التجربة . والمشكلة هي في معرفة السبب في أن ما قد ينبغي نظرياً أن يتوقف عن (اعتباره مشروعاً) لا يمكن أن يستمر في كونه بالواقع (موضوع انخراط) . و« حقيقة » ما ليس قابلاً للتزييف هي فعاليته ، أي قدرته على الدمج الفاعل بوصفه مبدأ تلاحم جماعي . وكل نظرية في التنظيم السياسي ترفض أن تكون مؤاسية مُلزمة بالنظر إلى القلب التنظيمي للجماعات المستقرة على أنه قالب انضباط ، بوصفه ميزة طبيعية ، سابق على كل تفكير ومستقل عن الفكر . « إن » الطبيعة « تعني وجود الأشياء بوصفه محددًا بقوانين شاملة » (كانط) . وكما أن هناك من قوانين الطبيعة ما هو جائز ومحتمل فإن هناك طبيعة لما هو سياسي ، ذات قوانين هي الأخرى جائزة ومحتملة ولا يمكن أن تستنبط من فكرة تمهيدية ، ولا من الكائنات الحية - باعتبار فكرة الحي كامنة في الحي نفسه . وليست الطبيعة قابلة للاتهام ، وليس لها أن تعتذر عن أي شيء . والطبيعة الخاصة بجماعة بشرية معينة هي التي تجعلها تكون كذلك . وهناك أنواع كثيرة من الجماعات ، لكن ليس هناك طرق كثيرة تمكن الجماعة المنظمة المستقرة من الاستمرار في كينونتها . وبما أنه ، في المادة السياسية وبالتحليل الأخير ، « يفعل المرء ما في وسعه فعله لا ما يريد » فإن نقداً للعقل السياسي سوف يجد نفسه امام موضوعه في وضع العالم الجيولوجي أمام ثنية من ثنايا القشرة الأرضية . ومن السائع في هذا الصدد التأكيد بأن « العقديّة » في فرنسا تبلغ الأوج على ارتفاع أربعة آلاف وثمانمائة وسبعة امتار فوق سطح البحر ، ما دام ليس في مكنة أحد أن يبرر بالعقل وجود الجبل الأبيض (مونبلان) . « هكذا خلقت » ، بهذا أجاب في حذر الفيلسوف الماورائي وهو يقف عند سفوح جبال الألب حين سئل عما ينبغي أن يجول في البال عن المشهد .

وفي المادة الاجتماعية تصب العقلانية النقدية من منحدر طبيعي في نسبة من العيار الجليد تتفاوت في درجة هجوميتها او خضوعها بحسب الظروف والأمزجة . فالمدرسة الوضعية الانغلو سكسونية مثلاً تتباهى بمطامنة طموحات « الأديان الأرضية » التي انتشرت في القرن العشرين بمواجهتها بمشروع تنظيم اصلاحي في حذر ، لا أدري في تبصّر . وإذا كنا والحالة هذه قد اكتشفنا أن « الحجة بالقوة » هي شرط الإمكان « القبلي » لأدنى ممارسة للسلطة ، وأن الإطلاق يعمّ المجتمعات من قِبَل انحصارها ولا كما لها^(٦١) بالذات ، وأن نهائيتها الخاصة تنذرنا لبحث لا نهاية له عن لا نهائي مؤسس ؛ وباختصار ، فلأن تكون طبيعة الأمر السياسي ، نهائياً ، وبوصفها كذلك ، « دينية » فذلك يعني أنه ستكون لنا حينئذٍ اسبابنا بأن نرى في رفض الطوباوية منتهى الطوباوية ، وفي الحكمة الثابتة لشك « وضعي » أحقّ الحماقات . ولنقل ذلك دفعة واحدة : ان فكرة استبدال « الرؤى الشاملة للعالم » بمجرد « تقنية اجتماعية » (بوير) قاعدتها « ترقية الاجزاء » و« الاصلاحات المحدودة » لتتجمّد في الاستجابة لمطالب القلب والعقل ، لكنها لا تصمد أمام الامتحان الموضوعي لوقائع التاريخ ومنطق الأمر الاجتماعي . وهذا مؤسف ، ولكن لا يمكن تذييله . وفي الإمكان الجأ بأن يكذب مجرى الأمور في كل لحظة نصائح الحكماء والخبراء النيرة ، لكن لا يمكن أن ينسب إلى « الخبيث » ، أو إلى خبث الايديولوجيات المحلية أو « المستوردة » ، أو حتى إلى المرض العقلي للقادة المنحرفين (انبياء وزعماء) ، عناد « المتعصبين » في جميع اقطار المعمورة ، المتصاممين عن « صوت العقل » ، كما عن ابسط الحسابات حول التكاليف الاجتماعية المقارنة للتعصب والتسامح . وربما حان الوقت للتساؤل عما إذا كان عناد بمثل هذا الشؤم لا يستجيب لنوع من قانون موضوعي ؛ أو عنهم هم أشدّ حمقاً ، المتصامون أم ملقنوا الدروس (الخلقية أو النظرية أو من كلا النوعين) .

ولسوف يوجد دائماً في هذه الظروف ، وما دامت العوامل الدينية تتميز بلامح جهنمية أكثر مما تتميز بلامح فردوسية ، سليل كاهن بروتستانتى لينوح : « الجحيم هو السياسة » . وهذا تبجح قد يكون من الملائم تلطيفه على الفور ، مع احتمال تعطيل تأثير بالغ في المستمعين ، بالقول : « لم يكن الأمر إذن إلا هذا » . وليست « الجحيم » كل الواقع البشري ، وإنما هي جزء منه ثابت نسبياً ، لأن « السياسة ليست كل

شيء » . فالفرضية الهندسية مثلاً أو اللحن الموسيقي يفلتان مباشرة من تشريع الجماعة ؛ وإذا كانت شروط ممارستها قادرة على ربطهما بالنشاط السياسي ، من جهة ما ، فإن النشاط الفني والعلمي يعترض على ذلك في مبادئه ونتائجه . فهناك موضوعات فكرية وعاطفية ليست رهانات على النفوذ ، (أي على الحياة) ، كما أن هناك علاقات بشرية خارج الجماعة ليست علاقات قوى ولا هيمنة . وعلى هذا ينبغي أن تفضي قائمة حسابية إجمالية بالخسائر والأرباح - والكلام ما يزال بعبارة خرافية - الواحدة في مقابل الأخرى إلى « مطهر » ، وهي فرضية وسط ذات احتمال إحصائي قوي ، وإن كانت ذات قيمة درامية ضعيفة . بوصف هذه الأخيرة تابعة ، كما يعرف كل إنسان ، لدرجة الضخامة التي يختارها المراقب : كلما ضوئلت الدرجة ، حتى لتبلغ العنصر الفردي ، زادت القيمة الدرامية . « قتل واحد ، إنها لمأساة . وألف قتل مجرد إحصاء » .

وإني لأمل أن يكون قد فهم أن الاستعارات الدينية تبدو لنا غريبة تماماً عن وصف « روس » للظواهر الدينية .

٢) وتنبثق المفارقة الثانية مباشرة من الأولى . فلفظ « نقد » الفلسفي يعني ، بعكس ما هو دارج في الاستعمال ، الارتباب في تفاؤل أساسي ونهائي بأقل مما يعني الرغبة المؤكدة فيه . وإنه لمن المثير أن ترى صيغة « أطع » القديمة تستبدل بصيغة « قُد » الجديدة . ولكن ما الوعد الذي يمكن أن تكون حبل به عملية التحليل التي لا نفوذ بحسبها من موقع القيادة ؟ والإنسان ليس شمس نظامه السياسي المحتجة ، بل هو كوكب دائر في فلك هذا النظام . وإنه لنقد مطأطأ الرأس ذلك الذي لا يصدق بصحة الرغد الذي ينعم به المنظم الأكبر المتربع في شرفته ، السيد القديم للعبة العالم (أو « سيد ألعاب الكلام ») موزعاً الجوائز من خارج ، من الأعلى إلى الأدنى ، بدءاً بما تسمح به قواعد اللعبة وانتهاء بما يتجاوز تلك القواعد . هذا مع العلم بأننا لسنا الأسياد في اللعبة السياسية - بل نحن بالحرى الدمى التي تحلم أنها من ضمن اللاعبين . وبشكل فلسفي تطلق المثالية النقدية صيحة نصر سياسي : « والآن جاء دورنا ، نحن مشرعي الطبيعة ، للعب ! » ولقد سبق أن كنا ضامني الواقعي والحقيقي ، لكننا لم نكون ندري ذلك : نقدية كانطية . وسوف نكون أولئك الضامين غداً ، حالما نعرف كيف نصوغ عباراتنا بشكل صحيح : وضعية منطقية . وإنه لتحرير بالكتابة وصيحة للم

الشعث . ولقد عاشت كل من هذه الحركات النقدية بشكل تلقائي داخل ذاتها ، بوصفها ثورة وآية على حرب استرداد مع « الكفرة بالمعرفة » . وعلى العكس من هذا فإن طرح النقدية المادية يتمثل في أن تسجل سياسياً نهاية انتصارية فلسفية . ولا يطمح نقد للعقل السياسي إلى استعادة شيء من أجل فكرة انتزعت منها حقوقها بشكل مفرط ، لأنه يرى في الممارسة السياسية ممارسة بلا محتوى ، نقبل عليها لاتخاذ مكان ودور ، بعد أن جعلت منا رعايا لها . وكذلك فإن الاحتمال اضعف في أن يجعل ما يخصه بالذات يمثل أمام تشريع سماوي أياً كان - « محكمة النظرية » أو « الفكرة الاستعلائية » . أفيكون الأمر ثورة مضادة داخل الثورة الكوبرنيكية أم تفهقراً في تطور فيلسوف من البرجوازية الصغيرة ؟ وما هم أن يُسخر من ذلك أو يُتجاهل أو يُندد به . فالتجديد الوحيد الذي نرغب في الزهوبه يتمثل هنا في تطبيق متصّلب للمبدأ المادي القائل بأولية الممارسة على النظرية في حقل النظرية السياسية ذاتها - بما في ذلك المادية التاريخية . وليس هدف المحاولة ، بوصفها « أكثر من مادية » بهذا المعنى ، تقويم مجرى الأشياء النظرية بإسناد النفوذ إلى نظرية حقيقية في الأمر السياسي اكتشفت بعد لأي ، وإنما على العكس من ذلك تأخير كل نظرية سياسية ماضية إلى المحل الثاني والهروع إلى كنف تشريع الممارسات القائمة ، المعادة إلى منطقها الخاص ، المصلحة داخل حقوقها الخاصة . ولا يطلب أن يتوافق الواقع وقراراتنا ، بل أن تتوافق قراراتنا والواقع - وأن تتوافق الازدهارات النظرية وواقع انحطاطها إلى « ايدولوجيات » . ولقد كان الطعن في القيمة العلمية للأيدولوجيات أمراً - تمّ تحقيقه . وسيكون إثبات الصلاح السياسي للأيدولوجيات الحالية من القيمة العلمية إثباتاً علمياً أمراً آخر - ينتظر التحقيق . وبعد ، فبمّ ينبئنا الواقع ؟ بهذا : كما أن « الشكوى » من « الدولة » لم تنع قط وجودها ، بل تقوّيها (بالتكاثر في الشرق والانتقال من وضع إلى آخر في الغرب) ، فإن « كشف الأقنعة » عن الكنائس والمحافل الدينية واللاهوتيات اللّابدة تحت أشد اشكال الحياة الجماعية العصرية دنساً ، من دون التساؤل عن سبب وجود « كنيسة » ومحافل دينية ولاهوتيات ، وعمّا إذا كان في الإمكان ألا توجد - لم ينتج عنه بُعد علمنة المعاصرة بل نتج استبدال رعوية بأخرى (الأب « فويتار » بالأب نويل ، أو الأب « أوبو » بقداسة البابا) .

ولا يزال الوقت مبكراً جداً لمعرفة ما إذا كان العلم السياسي سيشبه ، حين يرى النور ، الطب أكثر مما سيشبه الفلك (أي إذا كان سيشبه تقنية واقفة على مفترق عدة علوم ، أو علماً واقفاً على مفترق عدة تقنيات) . فمن المعلوم أن لغة السياسة مدينة في كثير من الفاضلها ، منذ أيام الإغريق ، إلى الفن الطبي ، وأن أشد مسؤولينا السياسيين برودة وضعية لم يزدروا يوماً ما للمتطبّبين من هالة . لكن مزية الأطباء شفاء المريض ، ومزية المسؤولين السياسيين تتمثل بالحرى في تدبر المرض . وليس مؤكداً أن في مكتهم أن يفعلوا غير ذلك . وأن الاستيهام بمجتمع معافي ، بمعزل عن الأزمات والحُميات ، يرجع صدى فكرة مجتمع بلا موظفين سياسيين متخصصين ، تتلف فيه « الدولة » تلقائياً ، ويعود فيه الرؤساء إلى محرائهم بمحض اختيارهم . ومن غير الدخول في اعتبار ما إذا لم يكن الحلم بمجتمع « طبيعي » غاية في الانحراف نكتفي بالتذكير بأن الأمر لا يعدو أن يكون حلاً . لأنه ما من أحد يقدر أن يقول ما يمكن أن يكون عليه مجتمع مريض ومجتمع معافي ، في حين يعرف كل إنسان كيف يميز بين مريض وصحيح . ففي المادة السياسية يقدّم المراقب معايير « الطبيعي » ؛ ومعايير العضوي تترافق والجسم المراقب ..

ويحدث أن يساعد تقدم المعرفة على رقي معرفتنا بعجزنا ، كما أن علماً أفضل بالظواهر السياسية لا يعدنا بالتمكن من السيطرة على ظواهر القدرة أو السلطة أو التجسيد ، ولا التقليل من سلطان صانعي المعجزات أو اختصار عدد مرسلي الأمطار . أفلا يجد علم الأجسام السياسية نفسه مجرداً من كل سلاح أمام موضوعة تجرد علم الاجرام الفلكية ؟ وقد يكون هناك في هذه الحالة بعض المتعة الجمالية في رؤية تواصل أحدث العلوم وأقدمها ؛ وبعض المرارة أيضاً ، وهي أكثر ركاكة ، في ملاحظة أن يكون فرد في أوج المعرفة (وفق الترتيب التصاعدي في الصعوبة الناجمة عن البحث في العلوم) اقدر على تغيير سلوك جماعته الخاصة من فلكي على تغيير مجرى الكواكب بحساباته . وقد ارتفع التحليل النفسي المستمد من طب تجريبي إلى ، أو تحوّل نحو ، النظام الخاص بفلاكة نظرية . ومع كونه تسوية غير موثوقة بين علاجية وتفسيرية فإن له بعض الجدارة في الدفاع عن طموحاته الشفائية . فالمدافعون عن المكتسب الفرويدي يترافعون في فلاكة يحتمل أن تلعب بالنسبة إلى أنواع العُصاب دور الطبابة ؛ والمشعّون عليه يدينون

نجامة مزوّدة بشكل لا إرادي بتأثيرات شفائية كالتى لجميع الطقوس السحرية . وسواء عزى ارتياح بعض المحلّلين إلى عمل الحقيقة أو إلى اعتقادهم بقول صحيح فهناك واقع هو أن المحلّل ينجح أحياناً في التسلسل بين نجوم النظام النفساني لمريضه ليريه بالأصبع مداراتها والأخطار الناجمة عن اصطدام بعضها ببعض ، ويعلمه كيف يتسلل بينها بدوره . وهناك بالنسبة إلى الأفراد علاجات نفسانية ، بل علاجات على مستوى الجماعة ، ولكن يُرتاب في أن تكون المجتمعات ستعرف يوماً علاجات اجتماعية . وعليه فسيكون ارتياح اللاوعي السياسي أشد اجحافاً من ارتياح الآخر لأنه لا يأتي بأيّ دواء ولا يعلّد بأيّ شفاء . وعلى العكس من ذلك فإنه ، وهو يبدّد وهم الأمراض الاجتماعية ، يطلب كشف حساب مما هو شاذ على الطبيعي ، أو من طرفي « البين بين » . ويزيد الاستلاب الديني قدرتنا على التدخل السياسي ، ويخفض الاستلاب الذهني قدرتنا الذهنية . فالأول ينشّط ، والثاني يشوّش . وإذا كان الدين مرضاً وجب علينا معاشته ؛ وقد يكون الشفاء موتنا . وهكذا يمكن أن تتخذ المحاولة هنا من سقراط حامياً وشفيعاً ، لكنها لا يمكنها بالتأكيد أن تتخذ من « اسكولاب »^(٦٢) هذا الشفيع . وهي تتوسل فقط الـ «إعرف نفسك بنفسك» دون إضافة أجنبية . وإذا كانت محض نتيجة لخلقية في المعرفة فإنها تقتصر على توجيه التعليم السقراطي إلى الـ «نحن» (أنا المجتمعات) لـ « رؤية ما يجري » . ولا فائدة من التأكيد بأنها لا تسمح لمعتنقيها باستشفاف كثير من العرفان الاجتماعي ، من غير أن تضمن لهم كذلك محاسن عشبة الشوكران .

لقد طُرد رواد اللاوعي الفردي الأول من الجسم الطبي بوصفهم « مشعوذين » ؛ وسيشغل النعت « رجعي » ، في النظام النضالي ، منصباً ماثلاً ، ويستمد هذا الأخير معناه من وضعه في مقابل « تقدمي » . وأشدّد على أنه إذا كان للكلمات من معنى فمن الحماسة الكلام على « تقدّم » في المسلك السياسي . كما أن من الحقم الكلام على « تقدم » في السلوك الجنسي للبشر ، بله في سقوط الأجسام . والأحياء يضعون الأزهار أمام رفات رجالاتهم العظماء ، لينين ولنكولن وديغول وجوريس ، وسيحلم رجال المستقبل خلال الليل ، تحت تأثير التحريضات والإكراهات التي أثرت فينا ، بأن يكونوا من اليمين أو من اليسار ؛ ولن تتغير بعد غد ، وبشكل محسوس ، السرعة التي تسقط بها

التفاحات على الأرض بتحوّل « رأسمالية الدولة الاحتكارية » إلى الاشتراكية التحررية الساعية للإدارة الذاتية . وليس على هذا الخط التطوري من رجعية ولا تقدم ، بل هناك ما هو من الواقع وما ليس منه . فالذي هو من الواقع مثلاً الورود : يعبر التصرف المتمثل في تغليف الميت بالحلي ، عن طريق إنكار ما ليس عضويّاً ، عن طبيعة الحاجة السياسية بأكثر مما تعبر عنها البرامج الانتخابية لكبار المحنّطين أو الذين جرى حرق جثثهم . ومما لا ريب فيه أن مفهوماً لا يمكن أن يكون بحسبه للبشرية في مستقبلها السياسي أكثر مما كان لها في ماضيها ، ولا أن يكون فيه كذلك من معنى منطقي للقول بـ « ثورة سياسية » (إذا استبعدنا الفلاكة) أكثر مما للقول بـ « أن الرقم خمسة أزرق » - مما لا ريب فيه أن مفهوماً كهذا لا يمكن اعتباره تقدماً . ولكنه قد يغتصب كذلك ، ولأسباب ذاتها ، طابع « الرجعي » . لأن الأمر قد يكون خلطاً بين السياسي والمفهوم السياسي . وفي مكنة « نقد للفكر السياسي » أن يعني لي ما لا أستطيع عمله ، لكن لا يستطيع أن يعني لي في حال من الأحوال ما ينبغي علي أن أعمله . فهو يعلن عن غير الممكن ، ولكنه لا يصرح بالمأمول (ولا بالمغوب فيه) . وقد يتعرض أي كان لمخالفة معنوية جذرية حين يبحث عن مخطط لـ « وضع » ، وفيما بعد ، لـ « نهج » .

إنني لا أملك المثل الأعلى عن أفكاره . ولا يملكه أصدقاء آخرون سوى أولئك الذين يشاركونني مثلي الأعلى أو يمتقنون آرائي . وعلى هذا فإنه لا يشفي الغليل القول بأن المفهوم المعلن في هذا الكتاب لا يعجبني وأنه يصدني في جفاء ويشير سخطي . وأني أصوغه لمجرد أنه يبدو لي الوحيد المطابق لمعطيات الملاحظة المتوافرة ، مع أنه يتعارض وجميع اهتماماتي العملية . ولكن هل يدافع عن قيمته الحقيقية كونه « لا نافعاً » ولا « سائغاً » ؟ فما لا ريب فيه أنه لا يكفي أن تكون نظرية ما غير مرضية لتكون حقيقية ، ولكن المآزق الذي تضعني فيه قد يفضي إلى الافتراض بأن ما سيعلم هنا ليس بالتحديد « ايدولوجية » ، وهي لن تعود عليّ في الواقع بأي ربح ، ولسوف تفقدني كل شيء ، وإن « معارفي » الحاضرة لتصطدم « بقناعاتي » وتبدو وكأنها تكذبها بشكل قاطع . ومع ذلك فإن المعرفة التي اكتسبتها عن الظروف الطبيعية الموضوعية لقناعة سياسية أو دينية لا تمنعني من الاحتفاظ بقناعاتي سليمة ، بما فيها القناعة بأن المعرفة النظرية ليست في هذا الصدد عنصراً حاسماً . وإذا سمح لي بالعُجب (لكنني سبق لي أن طلبت الإذن) فإنني

أود أن أقول على الفور ما يلي : « أنا على يقين من أن هذه النظرية صحيحة ، وأعتقد أنها بلا نتيجة ؛ وعاجزة في جميع الأحوال عن تقديم قاعدة سلوك إلى أي كان . ثم أنا واثق بأنني على حق في اعتقادها كذلك » . وأوضح ما أقول .

ليس للمشكلة التي أ طرحها هنا إطار (نوع من الكلام المؤطر في اسفل الصفحة) « الايضاح » الطقسي الذي للمنظر المتخلى عن كل مسؤولية فيما يتعلق بـ «تصرفات بعض المستفزّين والمتنورين » الذين يعلنون بغير حق أنهم يتكلمون باسمه . ولا تخلو هذه اللعبة الحقيرة المدرجة في جدول أعمال السيطرة ويومياتها من الطرافة وحسب ، بل تخلو كذلك من الجدّ . لأسباب كثيرة في طليعتها أنه ما من فكرة هي ملك خاص بـ « مفكر » : إنها تخصّ جميع الذين يستخدمونها ، وهي نفسها ليست سوى مجموع استعمالاتها المفتوح أبداً . وكذلك فإنه لن يكون في وسع المشكلة التأطّر بإطار حياد الايضاحات الملازمة لعلم من العلوم (عزّة قد لا يكون في مقدور الطروح اللاحقة الطموح إليها بشكل صريح) في مقابل تطبيقاته المحسوسة . وما من إنسان إلا ويعلم أن دراسة كيماوية لمزيجات لاهبة يمكن تسخيرها لكل أمر : احراق معبد ، أو « الرائيخستاغ » ، أو حدائق « التويلري » ، أو « جان دارك » ، أو الذات أو غابة « الأفارقة » . ولهذا لا يستخلص مما سبق أنه ينبغي محاكمة « لافوازييه » بوصفه المتواطئ المثقف مع « ابروسترات »^(٦٣) ، أو « غورنغ » ، أو « لويز ميشال »^(٦٤) ، أو « كوشون »^(٦٥) ، أو « إيان بالاش » ، أو آخر المهوسين بإشعال الحرائق في الصيف ، في حين تبقى استعمالات النار المفيدة أو الضارة غريبة عن الـ « مذكرة عن الحرارة » التي في حوزة محصل الضرائب الزراعية المنكود الحظ . ومن لا يستهدف قول الخير بل قول الحق ، ولا القيام بدور المحاكم بل بدور المستكشف ، لا يستأهل هذا الافراط في التقدير ولا هذه الإهانة . إنه لن يرد على مادحي النظام القائم بقوله : « لا دوري فيه » وإنما بقوله : « لا وجود لي فيه على الإطلاق » (ولا لكم ، بنتيجة الأمر) . فموضوع الايضاح غائب عن توضيحاته ، وعليه لا يطالب سلفاً بحق مناقضة نفسه : يشير فقط إلى أنه ليس ملزماً أبداً بأن يطابق بين أفعاله ومذكراته ، لأن من يلتزم بحركة إنسان غير الإنسان الذي ينظر الشروط العامة للحركة . وينبغي إعزاز هذه الازدواجية ، بشغف ، وكأنها سلاح سري .

والواقع أن السؤال الحقيقي يتعلق بمعرفة ما إذا كان بالإمكان إعادة الشأن السياسي إلى السياسة ، وإذا كان الجواب بالإيجاب فكيف ؟ ويستطيع مؤلف نقد من هذا النوع أن يجيب ببساطة : « أجل ، ذلك ممكن مبدئياً ، ولكن كيف ؟ فليس عندي ما أقوله ، وليس هذا من شأني » . ولا تقوم صعوبة الانتقال العملية مقام اعتراض نظري ، وإنما تقوم صعوبة الانتقال العملية مقام اعتراض نظري ، وإنما تقوم على الأكثر مقام اعتراض الإنسان العامل على النشاط النظري بحد ذاته . وبكلمة ، من الممكن النظر في آن إلى المجتمع الخالي من الطبقات ومن « الدولة » على أنه مغامرة روبنسونية غير منطقية عقلاً ، وإلى النضال لقيام هذا المجتمع على أنه ضروري عملياً ، مع أنه - أو لأنه - لا يمكن تسويفه « منطقياً » .

ويرجع هذا السؤال بتضخيمه صدى اعتراض وُجّه إلي بكثير من الفطنة ، من ناحية اليسار ، بصدد « الكاتب » . « إن نموذجك النظري ، نموذج الكاتب بوصفه مقوياً للسلطان وخادماً لـ « الأمير » - وسفيراً من الذين رسمهم « كارپا تشيو » - لا يفسح أي مجال للمثقف الثوري . ومعلوم أن كون عدد لا بأس به من الكتاب ، على مر العصور ، ومهما يكن الاسم الذي يسمون به ، لم ينهضوا بشؤون وظيفتهم مؤثرين التخلي عن السلطان ، أو النضال بأسلحة غير متكافئة ضد القوى المهيمنة ، باسم مجموعة أخرى من القيم ، معلوم أن هذا أمر واقع . وهو واقع ثابت متماسك بما يكفي لتمكيننا من أن نرى فيه « واقعاً اجتماعياً » حقيقياً . وأنت لا تحلله . وعلى أقل تقدير ، كان ينبغي أن يمنعك التعريف الذي تطلقه على مهنتك من كتابة هذا الكتاب أو غيره ، لأنك تعرف عن نفسك بنفسك « كاتباً » . واعترف مختاراً بحقيقة هذا الكلام تمام الاعتراف : فالحيوان المحب للتواصل مسوق في الغالب إلى تفضيل رؤية بلاغه مصوناً بكليته على أمثل إمكانات التواصل التي تضعها بتصرفه الطبقة المهيمنة في زمن معين . ولكن بما أنها مسلّمة ، فهي غنية عن البيان . وإذ يرفض أتباع منافعه المادية الموضوعية ، أو بانتهاكه القاعدة الخاصة به ، فإنه ليس في هذا المتمرد شيء من سمات البطل ، وبدرجة أدنى شيء من سمات الإنسان غير السوي . وكل ما يفعله هذا « السيد كل العالم » هو أن يثبت لنفسه فرقاً نوعياً : القدرة على اختيار معسكر الخاسرين ، أو بالحري ، وكما سبق القول ، اللعب بحيلة من صنعه لعبة الخاسر هو الراجح . ويتفق علماء الأحياء على أن

يروا في الإنسان « أكثر الأنواع قابلية للتكيف بجميع البيئات » (جاك روفيه) ، وأن قابليته للتكيف تتجلى في الثقافة التي هي مجموعة استجابات تكيفية مع البيئة^(٦٦) ولكن هذه المطاطية تضمن كذلك « ملكة عدم التكيف » التي تعرف ممارستها بالأخلاقية ، والتي يمكن أن تذهب ، تبعاً للظروف والأفراد ، من التجهّم إلى الغضب ، أو من المثير للسخرية إلى المهيب . « الموت مع الوقوف على القدمين ولا الحياة مع الجشوع على الركبتين » : ليس أمراً غير ذي بال أن تعيد إلى الذاكرة هذا الشعار الخلفي الأسمى في أيامنا امرأة مثل « پاسيوناريا »^(٦٧) ، في جحيم حرب أهلية (اسبانية) . فهناك إذن بين الأنواع الحية نوع ، نوع واحد فقط ، ليست الحياة بالنسبة إليه قيمة سامية في جميع الظروف . وإذا لم يكن الاستعداد للتضحية عندئذٍ ملكة النوع البشري المخيفة فقد يكون الملكة التي تجعل من « الإنسان العاقل » النوع الحيواني الوحيد الذي في مكته أفرادُه أن يرتكبوا تجاه قواعد الحياة هذه الأفعال الفظيعة التي تسمى الأفعال الخلقية . وعندها يمكن ترجمة عبارة « حيوان سياسي » بـ « حيوان مسؤول » ، أي جدير بتصرفات « بلهاء » ، بالمعنى المزدوج ، الأول أنها شاذة (في تفرّع من تفرعات علم الحيوان) والثاني أنها غير معقولة (أي خرقاء بيولوجياً) .

وهناك في الأوضاع الحاضرة ، وفي نصف الكرة التي نعيش عليها ، سلالة تاريخية محظوظة بصورة استثنائية في مادة عدم التكيف والتصرفات الخرقاء : السلالة المناضلة التي تستخدم « التحرر الاشتراكي » في وقت واحد كلمة سرّ وخرافة خافزة (معلماً ومثلاً أعلى) . وحين نقول سلالة فمعنى ذلك أولاً ذكرى ونظام توريت ولغة مشتركة . والسلالة التي أتحدّث عنها ، للتوقف عند رجالاتها الذين يتفاهمون بالتلويح بالأعلام ، تبدأ بـ « بابوف »^(٦٨) ولا تنتهي بـ « جوريس »^(٦٩) . وهناك بالطبع أسر أخرى تشرف الجنس أيضاً ، وتثير تقزّزه كذلك ، في أزمنة أخرى (ما يجعل الواحد ممكناً يجعل الآخر محتملاً) : الكاثوليكية ، والمسلمة ، واليهودية ، والبروتستانتية ، والداعية للسلام ، الخ . . . ولكن لما كانت عشيرة الاشتراكيين هي التي سمحت لي الصدفة أحياناً بمقاربتها فقد جعلت منها ، وسأجعل ، مرجعي ، وقد أجرؤ على القول منتماي ، أمس واليوم وغداً . وإذا لم يكن لنا من خيار إلا بين إخلاصات متماثلة في لا معقوليتها فهاكم إخلاصي الذي لن أبدي أية رغبة في تفسيره . ومنذا الذي يستطيع ذلك ؟ لماذا اختار

« بابوف » المفضلة ؟ و« بلانكي »^(٧٠) زنازة مدى الحياة ؟ و« جوريس » أن يدير ظهره لباب المقهى ؟ لماذا اختار « تروتسكي » الوعظ في الصحراء ؟ لأنه كان قد قُهر سياسياً على يد ستالين . ولكن لماذا اختار ان يقهر بدلاً من أن يطلب الأمان بالتحالف ، كما فعل الآخرون ، مع الأكثرية ؟ ولم اختار « ايسوفيه » العظيم الانتحار ؟ و« پوليتزر » و« كافاي » كوكبة الإعدام النازية ؟ و« اودان » التعذيب الفرنسي ؟ و« تشي » الذي لم يكن أحد من خاصته يحاربه النزول من الذروة إلى الأدغال والجوع وإنهالك القوى ؟ ولماذا نرى اليوم بالذات في فرنسا مناضلين منفيين ، رجالاً ونساء ، يتركون الأولاد ورغد الحياة ليعودوا إلى أوطانهم ، مستبقين موتاً غفلاً ، يكاد يكون مؤكداً ، موتاً ليس كثيرون واثقين من جدواه ؟ في الوقت الذي لا يكرههم على ذلك شيء ولا إنسان ؟

والمنظر الذي قد يستطيع الإجابة على هذه الأسئلة يتمكن من النفاذ إلى دائرة اختصاص الفعل التاريخي ، لكن مزية مثل هذه الإجابة أنها لا يمكن أن تصاغ نظرياً دون أن تصبّ في تشدّقات غير محتشمة . وكما أن الجمالي يبدأ وينتهي بالعمل الفني فإن الخلفي يبدأ وينتهي بالعمل . وليس من عمل إلا بالمفرد ، ولا من خطاب إلا في العمومي . فالاخلاقية والعقل الأول هما بهذا المعنى كالنار والماء . ويقدم « نقد للعقل السياسي » ملاءمات بلا نتيجة بينما يقدم تلاحق الممارسات السياسية نتائج غير ملائمة . وإن خلقية من الخلفيات ، مهما تكن ، لتدمر نفسها بنفسها حين تتخذ شكل نقد ، مشيرة إلى ما لا يمكن حصره كحالة استثنائية في شمول يرسم الاكتشاف (بوساطة ما كان « كانط » يدعوه حكماً مفكراً) ، ولا مستنبطة من شمول سبق تعيينه (بوساطة حكم قاطع) . وفي موضوع السلوك تتقدم القدوة على القانون وتختلط القاعدة بالاستثناء ، مانعة بذلك كل محاكاة أو نسخ آلي . ومثاليّ إلى أرفع حدود المثالية هو العمل الذي يصمد أمام الامتحان الأصمّ للأمعقولية . فتصرّف بشكل يتعدّر معه تماماً أن يُنظر الى الحكمة من عملك وكأنها قانون شامل ! وإنه صحيح على هذا أن الكلام ليس ممكناً إلا في اللاإساسي ، وأن في كل عمل ، من الأعمال التي تدعى خلافاً للأصول بطولية ، شبه نداء إلى الاستنكاف الخطابي يضع العقل في مواجهة حدوده الخاصة . والصمت هو إمضاء الاخلاقية ، أرض السرّ التي يدعى فيها اقبح الفحش ثثرة . وهذا ولا ريب مصدر الغثيان الذي يصيبنا في كل مرة نسمع فيها مقالة عن هذا الذي لو وجد عند

المتكلم لجعل كلامه غير ذي جدوى : الإحساس بالقيم .

وموجب التحفظ المفروض على النظرية يدعو إما إلى التكتّم وإما الى العمل الفني ، بل إلى الأثنين معاً . فلندع أحدهما يقتضي أثر رُجله على الطريق ، ولنتذكر أن للفن الذي يصهر الحس في أشكال حساسة ملكة القول دون إرادة القول ، وأنه يحفز على التفكير خيراً مما تفعل أية فكرة مجردة . وعلى هذا تكون الرواية والفيلم والفيديو مؤهلة للملاسة شواطئ التحدي التي يُدَوّن عندها عمل ما ، هذه السلسلة من المشاهد اليائسة التي تسمح ، حسبها يقول « براك » ، بالاحتفاظ بالأمل . ويبدو العاملون في السينما ، والرسميون ، ورواة الأخبار ، والموسيقيون ، وجميع صاغة الفكر بالصور الذين يعملون من دون مدركات ولا قوانين ، والذين يعتبر كل عمل من أعمالهم فريداً في نوعه ، أحسن تسلّحاً من الفلاسفة لفهم الناس العاملين ، هؤلاء المجانين الذين يؤول إليهم مستودع الإحساس ، والذين يهلكون ، من أجل انقاده ، واحداً بعد آخر ، تتلقّفهم الهاوية التي تفصل بين العقل والعمل السياسي . ولا تُحسن النظرية سوى التعبير عن طبيعة الأشياء ، وليس في الطبيعة موسيقى . فالأشياء تحدث جلبة ، وأما الأصوات فلا تصدر إلا عن الإنسان .

« وما لا يستطيع القول فيه ينبغي كتمانها » (ويتغنشتاين) .

كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

هوامش

(١) وهو خصام قام بين البابوات والأنباطة الجرمانيين حول نصيب الأساقفة وكبار رجال الكنيسة واستمر من العام ١٧٠٤ م حتى العام ١١٢٢ م . (المترجم) .

(ط) « الزمن والسياسة » ، في « الأزمنة الحديثة » . نيسان (ابريل) ١٩٧٠ . « مذكرات برجوازي صغير بين نارين وأربعة جذران » (لوسوي ، ١٩٧٥) . (هذا الأخير ترجمة الدكتور سهيل ادريس ونشرته دار الآداب - المترجم) .

(٣) فيلسوف الماني من مواليد ١٨٨٥ ، استهوته الاشتراكية في سن مبكرة ، ونشر عام ١٩١٨ كتاباً عن « الفكر الطوباوي » . نفي إلى الولايات المتحدة في عهد النازية . وعاد فاستقر بعد الحرب في ليبزيغ وتابع أعماله عن الدور الاجتماعي للطوباوية بوصفها مفهوماً شاملاً لمستقبل المجتمعات التاريخي . (المترجم) .

(٤) جوزيه ماري ، كاتب وشاعر كوبي (ولد في هافانا عام ١٨٥٣ ومات في دوس ريوس عام ١٨٩٥) . عاش بسبب آرائه الثورية في المنفى حيث أنشأ الحزب الثوري الكوبي . وقتل على رأس جيش التحرير في معركة دوس ريوس . ولأعماله وآرائه دور أساسي في وعي الشعوب الاسبانية - الأميركية ، وتحرير أميركا اللاتينية . (المترجم) .

(د) سياسي وكاتب وفيلسوف روماني من أصل إيبيري (ولد في قرطبة سنة ٤ قبل الميلاد وتوفي سنة ٦٥ م في روما) . فلسفته اخلاقية بشكل حصري ، ومقالاته تدعو الإنسان إلى امتلاك زمام نفسه . (المترجم) .

(٦) ناثر مكسيكي فلاح من أصل هندي كان يدعو إلى إعادة الأرض إلى أصحابها الأول . مات عام ١٩١٩ على يد الرئيس كارنزا . (المترجم) .

(٧) ناثر من نيكاراغوا على نظام الرئيس سموموزا الديكتاتوري . وقد تأسست مؤخراً حركة ثورية تحمل اسمه (الساندينية) (المترجم) .

(-) كاتب لاتيني مسيحي (ولد في قرطاجنة بين ١٥٠ و ١٦٠ م . ومات فيها عام ٢٢٢ م على ما يظن) مشهور بعنف أسلوبه وصرامة تعاليمه . وقد تبني في أخريات أيامه آراء « مونتanos » الذي يُعتبر نبيّ فرقة مسيحية منسوبة إليه ، والذي كان يشر بتفوق النبوة على التراتبية الكنيسة وبالقيام الوشيك لأبرشية « باراكليه » (وقد أسسها الكاهن « آيبار » عام ١١٢٩ م وأهم مبادئها اصلاح الكنيسة) ، وبطلب الشهادة . (المترجم) .

(٩) عالم اجتماع الماني (١٨٦٤ - ١٩٢٠ م) . له دراسة شهيرة بعنوان « الأخلاق البروتستنتية والفكر الرأسمالي » . وقد بدأ حياته الفكرية متأثراً بالتحليلات الماركسية ، ثم حاول فيما بعد أن يطبق على العلوم الاجتماعية طريقة جامعة شاملة . ساعياً إلى إقامة « نموذج مثالي » لكل حقبة تاريخية ، مشدداً على سياق العقلنة المميز للعالم الحديث . (المترجم) .

(١٠) مصلح ديني من اصل فرنسي (ولد عام ١٥٠٩ م في بيكارديا) عاش قسماً من حياته في سويسرا (ومات في جينيف عام ١٥٦٤ م) حيث شارك في تحرير « المراسيم الكنيسة » التي أصبحت نظام كنيسة جينيف المصلحة ، وأعاد تنظيم أكاديمية المدينة التي سرعان ما غدت مركزاً جامعياً ذائع الصيت . (المترجم) .

(١١) فيلسوف وعالم اقتصاد فرنسي (١٧٦٠ - ١٨٢٥ م) . يعتبر مبشراً بانهار « النظام القديم » وقيام مجتمع صناعي يعهد بإدارته إلى الصناعيين (أي المنتجين) وتتوافق فيه تلقائياً مصالح رؤساء المؤسسات الصناعية ومصالح العمال . (المترجم) .

(١٢) فيلسوف وعالم اقتصاد فرنسي (١٧٧٢ - ١٨٣٧ م) . انتقد المجتمع الصناعي البورجوازي ، وهاجم السانسيونية ، وبشر بقيام مجتمع يكون في المركز منه جماعة صغيرة من العمال مشاركين في نوع من تعاونية مساهمة . ولم يقدر هذا المشروع الطوباوي أن ينجح ، لكن قيّض لآراء فورييه بعض المريدن . (المترجم) .

(١٣) اشتراكي فرنسي (١٧٨٨ - ١٨٥٦ م) بشر في روايته الفلسفية « الرحلة إلى ايكاريا » (١٨٤٠ و ١٨٤٢ م) بشيوعية سلمية طوباوية . (المترجم) .

(١٤) شاعر وقصاص وناقد أميركي (١٨٠٩ - ١٨٤٩ م) طبعت فكرة الموت - نظراً لفقدته أبويه وهو يافع - أعماله ، كما طبعت مجرى حياته التي حفلت ، رغم قصرها ، بنتاج غزير جداً . (المترجم) .

(١٥) حاكم كاريبا (من ٣٧٧ إلى ٣٥٣ قبل الميلاد ، وهذه السنة الأخيرة هي سنة وفاته) . اشترك في الثورة على اردشير المذكور (أي صاحب الذاكرة) ملك الفرس (من ٤٠٤ إلى ٣٥٨ قبل الميلاد) ، واستقل بحكم بلاده التي جعل عاصمتها « هاليكارناس » . (المترجم) .

(١٦) منطقة ساحلية في جنوب غرب آسيا الصغرى كانت بادية الأمر مستعمرة فينيقية ثم عمرها الإغريق ليأخذها منهم الفرس ويعهدوا بحكمها إلى أعيان من سكانها الأصليين (موزول وارتيميز). وفي عام ١٣٣ قبل الميلاد أصبحت تابعة لروما .
(المترجم) .

(١٧) عاصمة « كاري » في عهد « موزول » - وهي تعرف اليوم بـ « بودروم » في تركيا - وفيها ضريحه الذي أقامته له زوجته وأخته في آن ارتيميز الثانية ، وهو إحدى عجائب الدنيا السبع . (المترجم) .

(١٨) مقابل ismes بالجمع في الفرنسية ، وهي اللاحقة - أو الكاسعة - التي تفيد النسبة ، كـ Stalisme نسبة إلى ستالين مثلاً .
(المترجم) .

(١٩) عاصمة جمهورية كوريا الديمقراطية (الشمالية) . (المترجم) .

(٢٠) عاصمة زائير (كونغو كينشاسا سابقاً) وكانت تسمى حتى عام ١٩٦٦ « لوبولدفيل » . (المترجم) .

(٢١) هي في الفرنسية من مقطعين « Sacré » ، وفي العربية من ثلاثة « مقدس » . (المترجم) .

(٢٢) Hiératisme ، من Hiéros اليونانية ، ومعناها « المقدس » ، وهي أولى المصادفات عند هوميروس (قبل المسيح بتسعمائة سنة) .

(٢٣) شاعر لاتيني (٩٨ - ٥٥ قبل الميلاد) أخذ على نفسه أن يحذف من الوجود الخوف من الآلهة ، هذا الخوف الذي هوسم للفكر الإنساني ، بتقديم تفسير مادي للكون مفاده أن الأشياء والكائنات الحية تتركب من مزيج من ذرات المادة .
(المترجم) .

(٢٤) سياسي وخطيب لاتيني (١٠٦ - ٤٣ قبل الميلاد) اشتهر ببلادة غدت نموذجاً للبلادة اللاتينية . وقد حاول في مقالاته ومعالجاته الفلسفية أن يوفق بين مختلف المذاهب (اليبقوري ، والرواقي ، والأكاديمي) ليستخرج منها خلقية عملية تنسجم مع متطلبات « المدينة » . (المترجم) .

(٢٥) تطلق هذه التسمية على القرن الثامن عشر الميلادي . (المترجم) .

(٢٦) جماعة من الرعاة الرّحل كانوا قديماً منتشرين في المنطقة الغربية من أفريقيا الجنوبية ، وهم مقيمون اليوم في الجزء الجنوبي من جنوب غرب أفريقيا . والهوتانتو متعدّدو الزوجات ، وقد لا يزيد عددهم على عشرين ألف نسمة . (المترجم) .

(٢٧) بحار فرنسي (١٧٢٩ - ١٨١١ م) قام برحلة حول العالم (١٧٦٦ - ١٧٦٩ م) فاجتاز مضيق ماجلان وقطع المحيط الهادي حتى وصل إلى تاهيتي (في بداية نيسان ١٧٦٨ م) ، واكتشف مجموعة جزر جنوبي شرقي غينيا الجديدة وأطلق عليها اسم « لويزياد » . (المترجم) .

(٢٨) بحار إنكليزي (١٧٢٨ - ١٧٧٩ م) قام بثلاث رحلات في المحيط الهادي تمّ له في آخرها الوصول الى المحيط المتجمد الشمالي (١٧٧٦ - ١٧٧٩ م) عبر مضيق بيرنغ ، وقتل على أيدي سكان جزر ساندوئيش . (المترجم) .

(٢٩) فيلسوف وعالم من المدرسة الأيونية (٦١٠ - ٥٤٦ ق. م) . وقد حاول تفسير الكون بجعل المادة اللامتناهية الخالدة مبدأ كل العناصر ومبدأ كل الكائنات المتناهية . (المترجم) .

(٣٠) فيلسوف وباحث فرنسي (ولد في بواتييه ١٩٢٦ م) . تمثل دراسته « تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي التي ظهرت عام ١٩٦١ م تطوّراً للأفكار بوصفها خاضعة لمجموعة من التغيّرات (يغدو « المجنون » ، المرسل من الله في نظر ثقافة العصر الوسيط ، كائناً هارباً من قاعدة العقلانية) . وقد جاءت دراسة « مولد العيادة ، بحث يتبع آثار النظرة الطبية

تاريخياً « (١٩٦٣ م) لتوسع المحاولة وتحدد مشروع النهج الذي ينتظم كتابات المؤلف . وهو مشروع تحليل حقل « الأشياء المقولة » . وما العنوان الثانوي « الكلمات والأشياء » (١٩٦٦ م) سوى « بحث في آثار العلوم الإنسانية » . وفي هذا الكتاب الهامّ يعتبر المؤلف المعارف الخاصة بالإنسان ، من علم الحياة إلى علم النفس واللغة والاقتصاد ، نتاج تحولات تقلب رأساً على عقب نظام المعرفة ، وتحلق مجموعة من الأبحاث العلمية النقدية تحدّد نموّ المعارف وشروط هذا النموّ في جميع الحقول . (المترجم) .

(٣١) الرفاق في اللغة الإسبانية .

(٣٢) تلة واقعة غرب مدينة باريس قتل فوقها رمياً بالرصاص أكثر من أربعة آلاف وخمسمئة فرنسي على يد الألمان بين ١٩٤١ و ١٩٤٤ م . ومنذ عام ١٩٦٠ م أخذ الفرنسيون يحتفلون بيوم وطني للمقاومة بعيد ذكرى أولئك الشهداء . (المترجم) .

(٣٣) منبسط باريسي يشرف عليه برج « ايثيل » كان مسرحاً لاعياد الثورة تارة ولظواهرها الدامية تارة أخرى . (المترجم) .

(٣٤) مارشال فرنسا الذي دخل باريس على رأس الكتيبة المدرعة الثانية واستسلمت إليه الحامية الألمانية ، ثم حرّر ستراسبورغ في ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٤٤ م . (المترجم) .

(٣٥) المقصود ثورة ١٧٨٩ الفرنسية . (المترجم) .

(٣٦) المقصود ضحايا الأفران النازية . (المترجم) .

(٣٧) المقصود حركة المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية (المترجم) .

(٣٨) للحزب الشيوعي الروسي . (المترجم) .

(٣٩) الحركة الطلابية الفرنسية المعروفة . (المترجم) .

(٤٠) في فرنسا طبعاً (المترجم) .

(٤١) بطل أبدعه هنري مونيه (ومثل شخصيته على المسرح) ليرسم صورة هزلية للبرجوازي الفرنسي الراغب في متابعة تطور عصره ، المقتنع بأنه يملك المعارف في كل الأمور . لكن « پرودوم » هذا يبقى في جميع مساعيه ومحاولاته أخرق ، ملتزماً بالأعراف ، مغرماً باطلاق الحكم والأمثال . (المترجم) .

(٤٢) نقلاً عن « في بلاد السوفيات » « ارشيث » ، (باريس ١٩٧٩) ، ص ٥٦ .

(٤٣) صحافي وكاتب بريطاني من أصل بولوني (توفي في روما عام ١٩٦٧) كان عضواً في الحزب الشيوعي البولوني ثم طرد منه عام ١٩٣٢ ، ولجأ عام ١٩٣٩ إلى انكلترا حيث عمل في عدة صحف من بينها (الاكونومست والاورسقر) ونشر عدة كتب في التاريخ السياسي منها « ستالين ، سيرة حياة سياسية » (١٩٤٩) و « تروتسكي » وهو سيرة حياة في ثلاثة مجلدات (١٩٥٤ - ١٩٦٣) . (المترجم) .

(٤٤) اول كوكب اصطناعي اطلقه الروس (المترجم) .

(٤٥) انتقاد الأسلحة « (الجزء الأول والثاني) ؛ « مقابلة مع سلفادور الندي عن الوضع في شيلي » ، « حرب انصار » تشيه [غيفارا] . (١٩٧١ - ١٩٧٤) .

(٤٦) من « مقالة الطريقة » [ديكارت] الجزء الثالث .

- (٤٧) تقع هذه الجبال في أميركا الجنوبية ، وهي ذات طبيعة بركانية وهضاب ضيقة جافة في أكثرها . (المترجم) .
- (٤٨) أنظر مقابلة مع مايكل لوي في « النقد الشيوعي » ، رقم ١٠ ، المجلة النظرية لـ « الرابطة الشيوعية » .
- (٤٩) أنظر « جورج هوبت » و « مايكل لوي » و « كلودي في » ، « الماركسيون والمسألة القومية » (١٨٤٨ - ١٩١٤) . منشورات ماسبيرو ، ١٩٧٤ . ففي ١٩١٨ نشر ستالين سلسلة مقالات بعنوان « المسألة القومية والديمقراطية » ابدى لينين لغوركي دهشته لها .
- (٥٠) ترجمة étatique نسبة إلى « دولة » لا إلى « دول » ، وهو ما يخص دولة بعينها لا مختلف الدول . (المترجم) .
- (٥١) نسبة إلى پروميتيوس إله النار الذي يرمز إلى الحضارة البشرية الأولى . (المترجم) .
- (٥٢) سفسطائي يوناني (٤٨٥ - ٤١١ ق . م) . أكثر ما اشتهر به عبارته (وقد انتقدها أفلاطون) « الإنسان مقياس كل الأشياء » التي تضع التعددية في وجهات النظر مقابل الفكرة القائلة بالحقيقة المطلقة . (المترجم) .
- (٥٣) أفلاطون ، « پروتاغوراس » ، ترجمه إلى الفرنسية كروازيه وبلوندان . (منشورات Belles Lettres ، باريس) .
- (٥٤) هو أخويروميثيوس . تزوج بالرغم من نصيحة أخيه « بندورا » الجميلة ، أول امرأة وجدت على الأرض ، التي ابتدعها « هيفايستوس » (إله النار والمعادن وابن كبير الآلهة زيفس) على صورة الإلهات ، وأرسلها زيفس عقاباً للبشر الذين جلب لهم پروميتيوس النار التي سرقها من السماء ، فكان أن نشرت في الأرض جميع الآلام . (المترجم) .
- (٥٥) أنظر الحاشية السابقة . (المترجم) .
- (٥٦) إلهة الحرب ، والحكمة ، كان أبوها زيفس قد ابتلع أمها في ساعة مخاضها فخرجت أثينا من جمجمته التي شقها ابنه هيفايستوس بضربة فأس . (المترجم) .
- (٥٧) بطل سومري ، وملك « أوروك » ، وأحد الأشخاص الرئيسيين في الميثولوجيا السومرية البابلية . حارب العملاق « همبابا » هو وصديقه « انكيديو » ، واعلنته الإلهة « اينانا » بطلاً ولكنه رفض ما اغدقته عليه فانتمت منه بأن أرسلت له ولصديقه « ثورا سماوياً » فانتمصرا عليه . وعندئذ أمانت صديقه « انكيديو » فحزن عليه حزناً شديداً وانطلق باحثاً عن الخلود الذي وجده في نوع من النبات البحري ، ولكنه ما لبث أن سرقته حية منه . ولدى عودته استسلم لشرط الموت . (المترجم) .
- (٥٨) في هذا إشارة إلى الصخرة التي حاول « سيزيف » في الأسطورة الإغريقية دحرجتها صعداً نحو ذروة الجبل . (المترجم) .
- (٥٩) قد يكون من الممكن أن يستخلص من الاعتبارات السابقة تنضيد مخالف بشكل جازم لثنى الزمانيات التي يبدو من المناسب توضيحها ، منذ قيام « فرنان بروديل » ، داخل المجموعات العملية الكبرى : في الأسفل تاريخ الإنسان شبه الساكن في علاقته بالمحيط الطبيعي ، وفوقه تاريخ الزمر الاجتماعية ذو الوتيرة البطيئة ؛ وعلى السطح التاريخ الذي يكتفي بسرد الوقائع سرداً متقطعاً . لكن التوضيح الذي نقترحه لا يصلح إلا داخل الطبقة المتوسطة ، طبقة الزمن الاجتماعي ، دون أن يؤثر مباشرة في الزمن الجغرافي أو في الزمن الفردي . وبهذا المعنى فإن نظامي فك التسلسل التاريخي لا يتعارضان ، بل يمكن أن يتكاملا . ومن جهة أخرى فإن أي بحث واقعي في حقبة تاريخية معينة لا يمكن أن يعتمد الاستنباط (ذا النمط القثري) . ان في وسعه على الأكثر الإفضاء إلى بعض النتائج المحلية ومواجهتها بمفهوم شامل للتاريخ الاجتماعي .

(٦٠) مقابل de — Finition التي تعني « التعريف » في حال كتابتها من دون تفريق بين السابقة « de » التي تعني النفي وسائر مقاطع الكلمة ، وما ترجمناه من اللاكمال في حال كتابتها بالشكل الذي كتبه بها المؤلف للعب على المعنيين .
(المترجم) .

(٦١) إله الطب في الديانة الرومانية . (المترجم) .

(٦٢) أحد سكان « ايفيز » على ساحل آسيا الصغرى الغربي ، قام عام ٣٣٦ ق . م . باحراق معبد « اريتميز » إحدى عجائب الدنيا السبع ليشتهر اسمه . (المترجم) .

(٦٣) ثائرة فوضوية فرنسية (ماتت عام ١٩٠٥ في مرسيليا) انخرطت في عدة حركات منها الاشتراكية الدولية الأولى .
(المترجم) .

(٦٤) فرنسي رأس المحكمة التي اصدرت الأمر باحراق (جان دارك) . (المترجم) .

(٦٥) رسام ايطالي من البندقية (١٤٦٠ - ١٥٢٦ م) اشتهر بلوحاته التي تمثل حياة القصور في مدينته ، ومنها لوحة بعنوان « قدوم السفراء » . (المترجم) .

(٦٦) « من علم الأحياء إلى الثقافة » ، القسم الثاني : « الانبثاق البشري » - (باريس ١٩٧٦ ، منشورات « فلاماريون ») .

(٦٧) هي دولوريس ايباروري المعروفة بـ « باسبوناريا » ، مناضلة إسبانية وُلدت عام ١٨٩٥ وعصو في الحزب الشيوعي ، ومن انصار المغالاة، في الكفاح ، وخطية مفوّهة . لجأت بعد سقوط الجمهورية الإسبانية إلى موسكو . (المترجم) .

(٦٨) ناثر فرنسي (١٧٦٠ - ١٧٩٧ م) كتب في مشكلة توزيع الأراضي والقانون الزراعي . قضى جزءاً من « عهد الإرهاب » في السجن ، ثم أنشأ (١٧٩٣) جريدة « لوترييان دي پويل » التي عرض فيها نظرياته الشيوعية . تحالف مع « روبببير » . (١٧٩٥ م) وفي (١٧٩٦ م) حاول مع مريديه قلب نظام « المديرين » وفشلت المحاولة فاقف وحكم عليه بالإعدام .
(المترجم) .

(٦٩) سياسي وفيلسوف ومؤرخ فرنسي (١٨٥٩ - ١٩١٤ م) . انتخب نائباً عن الإشتراكيين (١٨٩٣ م) وانخرط في حزب العمال الفرنسي وناضل من أجل وحدة الحركة الاشتراكية . وهو منشيء جريدة « لومانيته » (١٩٠٤ م) . وإذا كان قد تبني نظرية ماركس في المادية الاقتصادية وتناقض الطبقات فقد كانت اشتراكيته ليبرالية ديمقراطية . (المترجم) .

(٧٠) ناثر ومنظر اشتراكي فرنسي (١٨٠٥ - ١٨٣١ م) دخل السجن عدّة مرات كان آخرها على يد حكومة فرساي ، ولم يُعف عنه إلا عام ١٨٧٧ م فاستعاد نشاطه كمنظم للحركة الاشتراكية حتى آخر أيام حياته . (المترجم) .

تنبيه

إن للعقل السياسي اسبابه التي يجهلها العقل .
وقد اتخذ « الكتاب الأول » من هذا الجهل ، البادي حالياً اكثر من أي وقت مضى ، موضوعه بقصد تمهيد السبل المفضية الى معرفة .
ويجهد « الكتاب الثاني » في الارتفاع حتى المدركات والمبادئ التي لولاها لم تكن التجربة السياسية ممكنة ، ولا كانت ممكنة معرفة هذه التجربة .
وعليه فان النقد السلبي ، أو « الجدلي » ، يسبق النقد الايجابي ، أو « التحليلي » .
ولكن إذا كان نقض الغباوة تمهيداً لا بد منه ، فان ما يهم هو تعليله .
وهكذا سيكون للقسم الثاني « أفضلية » على القسم الأول . وفي وسع القاريء المتعجل التوجه مباشرة اليه .

الكتاب الأول

جدلية

المقطع الأول منطق المظهر

من المفيد في كل مرة تقدم فيها السياسة حججها ، أو يُسَلِّم فيها العقل نفسه للسياسة ، ان يقال إننا في حضرة « ايدولوجية » . بهذا تسمى ، عن طريق العرف الضمني المتواصل على الدوام ، المنطقة الرمادية التي تتلاقى فيها وتشابك وقائع السلطة ووقائع الخطاب .

وعليه فان « نقداً للعقل » السياسي يجب ان يبدأ بنقد لمفهوم الايدولوجية .

الفصل الأول

الوظيفة التي يضطلع بها وهم من الأوهام

- ١ - قيمة عقبة من العقبات
- ٢ - حالة الأمكنة
- ٣ - البهيمة ومسار خَلْقها
- ٤ - وجه الدعوى.
- ٥ - المنطق الساحر.
- ٦ - توسّل الطريقة.

١ - قيمة عقبة من العقبات

يبدو مفهوم « الايديولوجية » وكأنه اكثر نقاط التكرار والمعاودة الدالة على حالة التخلف التي يتردى فيها علم السياسة حدة وبروزاً . فهذه الفكرة المبهمة تجوز وكأنها فكرة واضحة ؛ وهذا الكيان الاحيائي وكأنه مدرك علمي ؛ وهذا البديل النظري وكأنه احد معطيات المشاهدة والملاحظة . ويُتَوَهَّم ان هذه الكلمة ما كانت لتخلب الالباب خلباً « طبيعياً » الى هذا الحد ، ولا لتحث فينا مثل هذا الانطباع بـ « شفافية » مباشرة لو لم تكن مدعومة بتجربة ذات حواشٍ غامضة ، وان كانت في متناول الاحساس : « للافكار دور في مجرى التاريخ » .

انه لواقع . ولكن أما زال في الامكان التفكير بصراحة اذا كان المفهوم الذي نعتمد عليه يمنعا حقاً من التفكير في هذا الواقع بصهر « كيفه » في « لماذا » مقدّمة سلفاً ؟ والمفهوم قابل للتصديق لأنه يستجيب لمسلّمة ؛ وسنرى انه غير موثوق به لأنه ييهما . وله فضل تحديد قدرة إعلام ما على إثارة بعض التصرفات في بعض الظروف ؛ لكن له عيباً يتمثل في انه يجعل المشكلة التي يطرحها ، مشكلة « الفعالية الرمزية » الحاسمة بالفعل ، غير قابلة للتفسير . واذا اطرحنا جانباً كل خصام حول الافضلية رأينا ان اخطر المنتجات التي اعدتها كيمياء القوة العاقلة على الاطلاق ليس « التاريخ » وإنما « الايديولوجية » . لأن هذه الأخيرة تفسد علينا حقيقة الأولى (أو الطريق التي نستخدمها للمرور فوق أجسادنا دون المرور برؤوسنا) .

وإذا كانت « الايديولوجية » تقطع علينا طريق الحقل السياسي ومعرفته ، فلتنخط

للقفز برشاقة فوق الحاجز . والواقع انه لا شيء أثنى من عقبة ، لأنه « ينبغي طرح معضلة المعرفة العلمية مكونة من عدد من العقبات » (باشلار) . وهنا ، كما خارج هذا النطاق ، ستكون الحقيقة خطأً مصححاً أو لا تكون . وقد علّمنا مؤلف « تكوين الروح العلمي » ان « تجليات الواقع مكرورة دائماً » وأنه « ليس في الامكان المعرفة إلا ضد معرفة سابقة ، عن طريق تحطيم معارف أسيء تكوينها » . وقد يكفي مجرد عنوان الكتاب الفرعي - « التحليل النفسي للمعرفة الموضوعية » - لتذكيرنا بأن بناء مُدرِّكٍ يمرّ بتحليل الخرافة التي تعترض تكوينه ، أو بالفحص عن القيم الانفعالية التي تربط به وتجعله رابطاً . وتعتبر العقبة الناجمة عن بحث في نقد العلوم فكرة مضادة ، لكن للفكرة المزعجة فائدة . وعليه فان التفكير في العقل السياسي يكرهنا على التفكير حتى النهاية في اكثر افكارنا المضادة الفة ، وعلى الايغال فيها ايغالنا في نفق .

سؤال اول : ما فائدة خرافة الايديولوجية ؟ من يستعملها وكيف ؟ ما الدور الذي تؤديه ، على المسرح العام والمسرح الخاص بأهل العلم ، في تقديم التاريخ في الوقت الحاضر ؟

٢ - حالة الأمكنة

ان وصفاً بسيطاً لحالة الأمكنة التي تلقى فيها الخطب ليقدم لنا ، حتى قبل الدخول في المرحلة السابقة لتاريخ وهم من الأوهام كتوطئة لكل تصحيح ممكن ، هذه المفارقة : تتخذ الايديولوجية في كل مكان وجهاً بشعاً ، الأمر الذي لا يمنعها من الظهور على المسرح في كل مكان ، على مستوى الكلمات ومعايشة الواقع الحالي . فما من أحد يستغني عن البعبع . ولن يقوم شيطان المجتمعات الحديثة الرجيم بوظيفة الملاك الحارس - لكن بوظيفة ماذا ؟

(أ) في « الرأي » أولاً : البهيمية المنبوذة ، الجميع عليها ، والويل للعدو . ولا يعقل عدم الاشتراك في الهجوم ، إذا كان ذلك - لنقلب اقرب كدسة من المجلات ، والصحف ، والمقالات :

« يُبْهَرَج » ، « يُرَقَّق » ، « يُخَدَّر » ، « يُسَمَّم » ، « يَسْحَج » ، « يَقْهَر » ، « يُعْمَى » ، « يُجَنَّد » ، « تَحْبَس » ، « يُضْوَى » ، « يُخْفِز » ، « يَجْمَع » ، « يُكَزِّز » ، « يَجْمَع » ، « يُكَزِّز » ، « يُرَكِّز » ، « يَشُلَّ الحركة » ، « يُفْقِدَ الحس » .

« لكم هو من البوالي ، من المكفهرات ، مما يبعث البرد والكآبة في النفوس » ،
« لكم يبعث هذا على النوم ، ويمتص ويقتل » ،
« لقد آن الأوان للتخلص منه » ،

« ساذجية رثة ، قول مكرر النسخ ، طغيان الخرافة ، روح انتظام ذو شوائب ،
وحاجتي نظر ، وطبقات قشرية ، وخط حديدي ، ومشورات بلورية ، وشعاب
مطروقة ، واسمنت ، ورمل ، وريح » .

« لكم ينبغي احداث الفراغ الايديولوجي بحد ذاته ، واستقبال الواقع بقبضة
مباشرة ، وافساح المكان للفرقة الشخصية ، والغليان ، والاستسلام لغضب الاحداث
الاكبر » .

« لَلْعَبِّ الفليپر ومَلءُ المعدة أولى من اللوازم الغنائية والشعارات المنسوخة » .
« قل لي بالبحري كيف تعيش يا رفيق » .

« الوداع ايتهما الاخويات الذائعة الصيت ، ايها المتحمسون لماركس ، يا شمامسة
فرويد ، يا خدام كنيسة «بيغي» ، ايها المرتعشون برداً المصادرون من قبل المذاهب
المتمسكة باستقامة الرأي ،

« الوداع يا يقيناتنا الميتة ، ومرحباً بالحياة ،

« ها هي ذي الرقة ، وها هوذا دفء الروح وألوانها الزرقاء ، تواضع الحياة اليومية
المضياف ، سيرورة القلوب السيالة ، « إنه الآن لوعي منشط منعش ، انها لسيرورة
جديدة لسخاء حقيقي ، « .. الخ . . . » .

على هذه الشاكلة تحكي فرنسا عام ١٩٨٠ روح العصر . ونقطة التقاء تقرّزاتنا .
ومن الملائم حمل الجلبة على محمل الجد . لأسباب كثيرة ليس آخرها ان الاحتفالات
بإيديولوجية العام الصفر المتكررة النسخ تُصحّح ، كل عام ، القول المأثور الذي تبعاً له
تعتبر « النماذج المكررة الوجوه الكبرى للأيديولوجية » (« بارت ») . ويبدو تضاعف
المنسوخ في فضح المنسوخ بمثابة قانون لهذا النوع ، لعبة مرايا لا نهاية لعددتها يشوب
قسوتها شيء من سخرية . فرنسا عام ١٩٤٠ مثلاً : « امقت الاكاذيب التي طالما اساءت
الينا » (نص كاذب ما كانت اساءته بالقليلة ، في زمانه) . فرنسا عام ١٩٨٠ :

« لنمقت الأكاذيب التي سمحت للفرنسيين عام ١٩٤٠ ان يتلقفوا على انه صحيح وحقيقي النص القائل : « أمقت الأكاذيب ... » فرنسا عام ٢٠٢٠ : « ما ابغض أكاذيب الايديولوجية الفرنسية عام ١٩٨٠ ، التي الخ ... » . ملاحظتان للوهلة الأولى : في الجو بغض ، وقشعريرة في العبارة ؛ هناك نوع من تفاوت زمني بين النص على المقت والنصوص التي افصح أنها مقبلة بشكل بديهي جداً .

فرنسا عام ١٨٨١ : « معجم الأفكار المتلقاة يُعدّ بشكل عجيب لولب : « انك انسان آخر »^(١) . فبين كلمة « مثل أعلى » (عديم الفائدة كلية) وكلمة « عبدة الاصنام » (وهم اكلة لحوم بشرية) ، وغير بعيد من كلمة « اوهام » (التظاهر بالوقوع في كثير منها والشكوى من انها قد ضاعت) يقرأ المرء بجانب كلمة « معتنق ايديولوجية » : « جميع الصحفيين هم كذلك »^(٢) . ومن كان يسخر موثق العقود الحائق على الموثقين وهو الذي كان يقول فيه « باريه دورقيي » انه « لكثرة ما انشغل بالبرجوازيين ووصفهم وعاش معهم اصبح ، كما يعتقد ، برجوازياً » . وان كل انسان ليعلم ان معتنق الايديولوجية هو نقيض الصحفي ، بعبه وهزأته المفضّلين . وجميع الصحفيين يهزأون بمعتنقي الايديولوجيات ، علماً بأن هذه التهكمات هي ايديولوجية بحث ، واذن ... وقد يكون من الممكن أن يعاد تعميم مفارقة « الكريتي » باسم « السيد مدعي الحكمة السامية » . ولو لم يكن معتنقو الايديولوجيات لوجب على هذا الاخير ان يبتدعهم ، إذ ينبغي تماماً على المرء ان يضع في النقيض الآخر الحالمين ، والعقائدين ، واصحاب الاوهام ، لي طرح نفسه كفكر وضعي وعالم بالحقائق : اما الذبول فمن المؤكد انه من صنع زمانه وواقعه (انظر الفصل الثاني) . ولكن ألا يكون « السيد مدعي الحكمة السامية » هنا مجرد لقب لـ « الانسان الشريف » الذي ينفر من روح التنظيم وعدم التسامح العقدي ؟ او بالنسبة الى فلاسفة الاستقامة الذين يتوجهون الى الناس الشرفاء في زمانهم ليحذروهم من عدم استقامة المفكرين الذين لا يفكرون

(١) ظهرت الطبعة الأصلية للمؤلفين « بوفار » و« بيكوشيه » في دار « لومير » عام ١٨٨١ م ، لكن « المعجم » المفترض ان يكون جزءاً منها ظهر عام ١٩١١ م . وحسب « مكسيم دي كان » فان إعداد المؤلف يعود الى عام ١٨٤٣ م . انظر بهذا الصدد « ليو كاميني » ، « الطبعة الدبلوماسية لمخطوطات روان الثلاث » (باريس ، نيزيه ، ١٩٦٦) .

(٢) وهذه حقيقة تاريخية . فمعظم « ايديولوجي » عهد المديرين والعهد القنصلي كانوا من الصحفيين الكبار (في « جورنال دوپاري » ، و« لوجورنال دي سافان » ، و« لومونيتور » ، الخ ...) .

مثلهم (مفكرو الحقبة السابقة في الدرجة الأولى اذن) . وفضح بطلان الايديولوجيات (« سواء كانت من اليسار او من اليمين ») الضار ، في المجلس او المكتبة او الشارع ، يضمن للقادم الأول الاتحاد المقدس (بدءاً باتحاد الصحف الكبرى) . ولسوف يحذف « فلوير » المادة بعد قرن من الزمن من غير ان يبلغ الغاية ، محيلاً القاريء على جيرانه المباشرين : « معتق الايديولوجية : آكل لحم بشري لا فائدة منه » .

ان سعد الايديولوجي ونحسه في ثقافتنا . فكلما ازداد منها احتقر نفسه . وكأنما تأقي اردأ سمعة للكلمة على مر الدهر لتعويض تفاقم الممارسة على مر السنين .

ب) والآن في « الجامعة » . لقد كان للايديولوجية ، محلاً ونظاماً ، دخول متأخر ولكنه طئان في قاموس مفردات العلوم الاجتماعية والفلسفية . ويبدو هذا التأخر ناجماً ، في فرنسا بشكل خاص ، عن تأخرين مجتمعين : تأخر التاريخ الرسمي للافكار عن الحقيقة التاريخية لهذا التاريخ ، مما نتج عنه طمر مدرسة الايديولوجيين الفرنسية داخل الطبقات السفلى من فقداننا ذاكرتنا الفلسفية (جاعلاً من نبش النص الأصلي الذي وضعه « دستوت »^(١) على يد « هنري غوهيه » عملاً أكثر اهلية وجدارة) . ثم تأخر التأويل الماركسي بالنسبة الى انتاج ماركس ، وقد فاقمته حينذاك المزعجات المادية للمرجع الاساسي عن القضية ، أي « الايديولوجية الالمانية » . وهذا الكتاب الذي دبّجه في بروكسيل ماركس وانغلز عام ١٨٤٥ ، « ترك لنقد الفئران القارض ... » حتى عام ١٩٣٣ ، وهو تاريخ نشره بعناية معهد « ماركس - انغلز »^(٢) .

ولا تشير « الموسوعة الكبرى » (١٨٧٧) ولا « لاروس القرن العشرين » (١٩٣٣) الا الى مفهوم الكلمة الاكاديمي الاصلي ، وكذلك قاموس « ليتريه » (١٨٧٢) و« قاموس الاكاديمية » (الطبعة الثامنة ، ١٩٣٢) . ومع ذلك لم تستخدم هذه المؤلفات غير خصوم الايديولوجية (شاتوبريان وفكتور كوزان) للتعريف بها . وقد ادخلت

(١) انطوان لويس كلود دستوت دو تراسي ، فيلسوف فرنسي (باريس ١٧٥٤ - ١٨٣٦ م) . وقد كان بوصفه زعيم الايديولوجيين عضواً في لجنة التعليم العام في عهد حكومة المديرين . وخلاصة آرائه ان الادراك الحسي (وطرقه الاساسية هي : الاحساس والتذكر والحكم والارادة) يطلعنا على وجودنا كما على العالم الخارجي عن طريق الاحساس بالجهد للتغلب على العوائق المادية . (المترجم) .

(٢) الطبعة الأولى من الكتاب بالفرنسية كانت عام ١٩٤٧ م .

الطبعة السادسة ، عام ١٩٥١ ، من « قاموس لالند الفلسفي » ، للمرة الأولى ، في ذيل المقال وكحاشية ، التعريف الماركسي . ولا وجود وراء المانش للكلمة حتى في « الانسكلوبيديا بريتانكا » (طبعة ١٩٦٤) ، ولا في « تشامبرز انسكلوبيديا » (١٩٥٥) .

وقد انتقمت الايديولوجية مذآك لهذا الازدراء بشكل واسع باستيلائها على حق المواطنة وحتى حق فرض المكوس داخل العلوم الانسانية . ووجد تعييدها ، الكثير الشيوع ، ان سعده مرتبط بسعد النظرية الماركسية التي هي بوتقته . وهكذا بلغ مفهوم الايديولوجية ذروته في الأعوام الواقعة بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، في النقاش الفلسفي والاجتماعي والانتروبولوجي . والذين واللواتي تلقوا حينذاك « علومهم الانسانية » اجروا جميعاً « امتحاناتهم » حول هذا السؤال الازلامي : « العلم والايديولوجية » ، « الايديولوجية والطوباوية » ، « الايديولوجية العلمية والايديولوجية العملية » الخ . . . وقد التهمنا من قرص الحلوى بالقشدة - طلاباً ومعلمين - الى حد اصبح ممكناً معه ان يثير جرس الكلمة التقزّز . و« بالخري » ، وقد يكون ذلك مؤسفاً ، ان يصيب المنظور القاضي بوجوب الغاء التفكير في هذا المفهوم رأساً على عقب الكثيرين بغثيان العودة المشؤومة اليه .

والمناقشات المشبوبة التي تتخذ من الايديولوجية موضوعاً بين الفلاسفة ، والانتروبولوجيين ، والمشتغلين بنقد العلوم ، وعلماء الاجتماع ، لا تستتبع بالضرورة وجود مثل هذا الموضوع . فبالامكان التنازع بشكل رائع حول لا شيء . وقد لا يكون ترميز موضوع منتحل ، داخل معرفة موضوعية خارجة عن اطاره ، بل على هامش مكتشفات جوهرية ومحققة ، موقفاً غير طبيعي ، ولا حتى طريفاً . فتاريخ العلوم الفيزيائية والطبيعية نفسه مرصوف باشباح تبقى مكينة جداً الى حين تلاشيها بلا قيد ولا شرط في مرحلة لاحقة من مراحل المعرفة . كما هي الحال عن «الأرواح الحيوانية» في فيسيولوجية ديكارت ، أو «الأثير» في ميكانيكا نيوتن ، أو «مصدر اللهب» في الكيمياء السابقة على لاقوازييه ، أو حتى ، وهذا أقرب الى زماننا ، في الممارسة الطبية خلال القرن التاسع عشر ، عن « التحريضية » العضوية عند براون^(١) . وسواء تعلّق الأمر ،

(١) انظر « ايدولوجية طبية مثالية : نظام براون » في « الايديولوجية والعقلانية » ، (قران ، ١٩٧٧) ، من تأليف كانغيلهم .

كما هو واضح من هذه الامثلة ، بكائن ، او علاقة ، أو خصيصة ، فان الاختراع يحتل مكانه في خانة بيضاء من شبكة وصفية ، أو ينيب بتعبير أدق مناب العامل الاساسي في الموضوعية نقصاً ذاتياً في المعرفة مصوغاً بصيغة كيان كلامي . وبالاجمال فان وجود الله هو الذي حقق فيه الفكر الانساني اكثر ما حقق من معجزات منطقية ، وأثبت اكثر ما اثبت من عمق ما وراثي ، لكن احداً اليوم لن يستفيد من ذلك لاثبات وجوده سوى ان يدرج بين مجموعة الأدلة المتلقاة بشكل كلاسيكي في « المدرسة » البرهان على وجود الله باللاهوت نفسه . وبهذا المعنى ينطبق ذلك على العلوم الاجتماعية كما على « العلوم الدينية » : فلا ينتج عما يُبحث ان هناك ما يتوقع العثور عليه (من حيث يبحث عنه) /

لنوضح . الايديولوجية « موجودة » كمعطى تجريبي : يتجسد بضائع ، او مقالات نقدية ، أو كتباً مدرسية ؛ موظفين ، أو تعليمياً ، أو أبنية ؛ حروفاً من ذهب ، أو دم ، أو رصاص - حسب العهود والبلدان . والايديولوجية « موجودة » كموضوع نظري : فهناك مُدركات ، وتعريفات ، ونظريات للايديولوجية . ولن ينكر انسان من جهة اخرى ان للناس آراء ، وان كل ثقافة تمثل ، مقيدة بالكتابة أو غير مقيدة ، مناهج افكار مجمعة تبعاً لنظام معين . وجمع هاتين الملاحظتين لا يصنع وسيلة تحليل ، ولا يؤلف موضوعاً حقيقياً . فالتنجيم موجود بطقوسه ومقالاته والمشتغلين به ، وباختصار بمادياته العملية ، ولن ينكر أحد من جهة ثانية ان في السماء نجوماً ، وان مجرتنا تبدي للناظرين مجموعات من الاجسام الصلبة في مدارات ثابتة الاوضاع . وتُكسب مادية النظام الكوكبي المحسوسة قراءة الطوالع وبيوت النجامة وموضوعاتها رواجاً فريداً . ولا يستهان بدور الوجود المحقق لمناهج تمثيل رمزية رافقت تاريخ الحضارات في رفع مقولة الايديولوجية الى سماء العلوم الاجتماعية (أو الى جحيم الحس المشترك) . ولهذا فان الموضوعية العلمية للافكار المطروحة لتنظيم كل واحد من انظمة الظواهر ، مهما يكن تأثير هالته ، تجد نفسها لا مطعوناً فيها ولا مصدقة . ولسوف نكتفي ، انصياعاً لمقتضى الدقة ، بهذه الملاحظة البسيطة : هناك من جهة سلسلة من الظواهر القابلة للملاحظة كالبنور ، والحرائق ، والجاذبية ، والاجرام السماوية ، ومناهج تفسير العالم التاريخي - السياسي ؛ وفي المقابل سلسلة من الاجهزة الخاصة بالاسباب كالتحريضية العضوية ، ومصدر اللهب ، والأثير ، والنجامة ، والايديولوجية . والحق ان اللفظ الأخير لا يزال

قيد الاستعمال . لكن جماع تاريخ العلوم يناهض العكوس التشبيهية لـ « التجربة الأولى » ، وما كان التشابه ، بالمحاكاة أو الاستعارة ، بين ظاهرة ووصفها ، بالميمون في يوم من الايام . ولكي يغدو الحي موضوعاً علمياً مثلاً ، انبغى اولاً التوقف عن الايمان بـ « الحياة » (بوصفها حكماً مستقلاً ومبدأ تفسيرياً) . فاي شين ، من حيث المبدأ ، في رفض مقولة الايديولوجية بغية جعل النجاعة الاجتماعية لـ « الافكار » قابلة للفهم ؟

ولم قولتنا : « اثباتاً لذلك » ، في لوحنا المزدوج ، وفي السوق والمدرسة ؟ لأن اي شخص يستخدم مفهوم الايديولوجية يلعب ، شاء ام ابى ، على لوحين ، لوح العلم ولوح الأخلاق . وهو ، بوصفه عاملاً من عمال المعرفة ، يقول الحق ؛ وبوصفه مقوماً للاخطاء يقول الصحيح . وإذا كان للكلمة استعمال مزدوج فقد ساعد ذلك كثيراً على تعزيز سحرها ، وهو يسهم في احيائها بلا انقطاع . وللکلمة مفهومها النظري ، او الاكاديمي ، بوصفها نقيض معرفة وافية بالمرام . ومفهومها الجدالي او العملي ، بوصفها نقيض استقامة . وانه لتناقض مقلق بحد ذاته . « ان كل اثر لـ « التقويم » طالع شؤم لمعرفة تستهدف الموضوعية . وليس على التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية ان يكتفي بتغيير جميع القيم ، بل عليه كذلك ان يخفض من قيمة الثقافة العلمية بشكل جذري »^(١) .

ونودّ منذ البداية ، قبل وضع « الايديولوجية » في الميزان ، ان نُميّز بدقة بين السفحين ، عَرَض مرضي أم مُدْرَك ، حطّ من قدر أم وصف . وأن « نحيدّها » بان نتزع منها قيمها المعنوية ، لتثبيتها في هذا الجانب « أو » ذاك . ولكن ربما كان من المناسب على العكس من ذلك ان نحفظ عليها ، لفهم ما تعنيه ، فوائد سوء الظن الذي يتيح لها ان تكون ما ليست عليه وإلاّ تكون ما هي عليه ؛ وان نتزع اذا صح القول من الكلمة « الفيشة » المزيفة ، هذه التي تلعب كمفهوم محايد تارة وكطابع معيب طوراً ، لتدل تارة على نوع من جمهور تستهويه الخطب ، وتشير طوراً بشكل خفيّ إلى ضالة ما في هذه الخطب من قيمة نقدية ومعنوية ؛ لتعبّر عن الجهل تارة وتفضح عمل السوء طوراً . دون سابق إنذار وبالاندفاع نفسه !

(١) « تكوين الفكر العلمي » ، (باريس ، قران ، ١٩٦٠) ص ٦٥ .

٣- البهيمة ومنسار خَلَقها

إن علم الاجتماع السياسي مجمع على التفجّع امام « اشأم بلبلة » سادت اللغة السياسية ، وفي طليعتها تعريف الايديولوجية التي « تربص العقدية بمدرکها المُسَيِّس الى ما لا نهاية بأكثر مما سُيِّس مفهوم الثقافة »^(١) . ويشكو « العلم » من هذا المدرك البالغ الاضطراب ، المستعصي على الادراك والمسعود في آن . وقد كان ينبغي بالحري الابتهاج لذلك لأن الاضطراب ليس عبثاً ، وانما هو مفعم ، تقريباً ، بحقيقته الخاصة . ومدرك الكلب لا ينبج ، فهل يصدر عن مفاهيم الامر السياسي اهتمام بالسياسة ؟ ولنلاحظ هذه المفاهيم عن كُتب لاكتشاف « الكيفية » التي يعمد بها اليها للقيام بالعمل السياسي . الأثر المضاد الإيجابي للاطناب في الكلام : تفضح الجماعة نفسها بالطريقة التي يتحدث بها افرادها . وهم في ايضاح الايديولوجية يعوون . ولا يكون ذلك على الفور بل بالتدرج صعوداً من الصفة الى الموصوف، ثم الى الماهية .

« الصفة » أولاً : ان وصف عبارة بأنها « ايديولوجية » يفيد في تجريدها من أهليتها من الطرفين ، بوصفها « فريدة » أولاً ، وبلا قيمة عامة بالنتيجة : فهي جذّ مركزة من الناحية العرقية او الاجتماعية أو الطبقيّة لكي تطمح الى صلاحية شاملة ؛ وبوصفها ، على العكس من ذلك ، « ما وراثية » ، وبالتالي نتاج تعميم مفرط : جد نظرية لتكتسي موضوعية ما . ولكن اذا كانت العبارة المشار اليها لا تستخدم الحقيقة ، فهي تستخدم على الأقل مصالحي من يتلفّظ بها ، بطريقة تجعل الملفوظ خلواً من سبب التلفّظ به . ويكون الارتياب قد سبق الى الحوم حول مؤلفها : لكن اي حكم في هذا المستوى ليس بعدّ قابلاً للاطلاق ، لأن التأمل المسبّق ليس قائماً . فالأمر يدعو الى الريبة ، لكنه ليس خارجاً بالتمام عن حدود الحشمة والمألوف . وقد كان من الممكن ان يتعلق بـ « وهم محدد اجتماعياً » . وهذا ارتياح على حساب الشك .

والرفض النظري للشروح المتعلقة بالوعي الزائف بوصفه وعياً مخدوعاً يتمخض بالتالي عن برهان مادي بصيغة « مسمّى حوّل الى اسم » . وانشاء مدوّنة يكشف اكثر مما يكشف حديث اختياري : نية لخداع عام . وعندها تنضاف الى نتيجة الجهل علة

(١) مقال « الايديولوجية » في « الانسيكلوبيديا أو نيفرساليس » .

الايذاء . وبقفزة من « طريقة للعمل » الى « مؤلف يعمل به » تنبثق « ايدولوجية » . ولا تكتسي اللفظة قيمة خلقية ولا نية تحقيرية حين تدل على نهج تفسيري مصاحب لمجموعة معينة تاريخياً من الممارسات الاجتماعية . وحين يعاد تأليف « الايدولوجية الثلاثية الهندية - الأوروبية » (دوميزيل) ، أو « الايدولوجية الجنائزية لبلاد الاغريق القديمة » (مؤتمر ايسكيا) ، أو حتى « الايدولوجية العربية المعاصرة » (العروي) ، يكون المرء قد قام بعمل مؤرخ ، لا بعمل قاضٍ . ولا يسعى فك الرموز الى اقامة درجات للمسؤولية ، بل الى اقامة قوانين للتنظيم . وفي وسعه ان يستهدف تعطيل المظاهر باخضاعها لمبدأ مستور ، لكن ليس في وسعه ان يستهدف تعطيل خدعة او تظاهر ، أو أن يكشف تمويهاً ، أو ان يفصح عميلاً للاجنبي . ولكن حين نصل بذلك الى « الاسم » الخارج عن نطاق النص ، اي بوصفه سلاحاً بلاغياً ، نكون قد انتقلنا ضمناً من الخطأ الى الغلط ، من مسار التفكير الى محاكمة المفكر ؛ ولسوف تكون هذه التجارة المشبوهة الصادرة عن « ارض لا تخص احداً » بين المنطق والاخلاق حقل مناورات لخطب الاتهام .

وغني عن البيان ان فضح سوء النية في خطاب الآخرين يتم بكل حسن نية . و« الايدولوجية » - وهي تسمية احفظها إما لأفكار خصمي (الذي تشكل مكاتبه) « مستودعات عقاير » (وإما للأفكار التي لا أو من بها قط ، وليس لتلك التي ابشر بها في هذه اللحظة - تبدو وكأنها ، نتيجة ، ومؤشر ايضاً ، من نتائج التباعد النقدي . واذ كانت الايدولوجية غاية اوهامنا المفقودة ، فانها تتبعنا ، كلما بدلناها ، خطوة بخطوة ، على مسافة محترمة ومن الموقع الذي تحتله البدع بالذات بالنسبة الى الدين الحق (الذي يسمى بدعة الدين الذي حل محله) . ويشهد مؤشر التعاضم بأننا لسنا مغفلين ، أو بأننا قد حصلنا بالحري على المسافة الكافية لوضع الغايات المعلنة على خط الدوافع غير المعترف بها في الخطاب الأجنبي ، هذا « الخطاب الذي صُنِعَ لشيء وصنعه شيء آخر » (سَرَّ) ؛ لكي نكشف الآن جوهره المزدوج . وهكذا سوف يذكّر ماركسي بـ « الايدولوجية البنيوية » ، ويذكّر ببنيوي بـ « الايدولوجية الماركسية » . من الراعي الى الراعية . وأمانة الخداع الضمنية هذه التي تستطني من حسابها خدعة حرب جيدة . وعندما يستخرج من اسم موصوف « ماهية مستقلة » مزودة بالشهيات والتطلع ،

فإن الايديولوجية ، وهي تشويه للواقع ، تغدو كائناً حقيقياً ، حياً ومريداً . وقد كان هذا التجسيد في البدء خجولاً وشبه خطابي . كما في : « تتطلع الايديولوجية بطبيعتها الى ان تغدو دعاية » (غبريال مارسيل) . ومذاك جعلت من نفسها فائزة . وتتمّ النقلة من التشخيص الى اهلوسة . ويتحوّل الكيان بعملية استقلال ذاتي الى « قوة » ، والجوهر الذي جمد الدم فيه الى موجود ، ويغدو الموجود الذي ما يلبث ان يُفصل عن شروط الوجود صنماً اعظم وقوة عظمي : اي « مولوك »^(١) . ولسنا هنا فوق ارض دنسة . وتحويل وسيلة اهداية الى خرافة بشعة يعود بالخطاب السياسي الى الأرواحية ، وبمؤلفيه من وضع البليغ الى وضع ساحر القبيلة .

وفي هذه المرحلة الاخيرة من التجريد النظري تبدأ فكرة الايديولوجية ، المحوّلة الى صنم ، بالكشف عن وظيفتها المزدوجة في طرد الأرواح الشريرة وفرض الرقابة .

وما الخطاب الذي يدور حول اي شيء ، في الكلام على الايديولوجية وضدها ، بأي خطاب . ولا المخلوق الخيالي بأي مشهد تخييلي خارق . ولا يصب انحطاط لغة « الأبحاث » حتى لتُشابه لغة كتاب الحيوان الجهنمي ، بل أصفق ما في عالمنا الخرافي الليلي ، لا يصب هذا الانحطاط في جدل بيننطي متماسك بدقة حول جنس الملائكة ، جدل تُرى فيه « الايديولوجية » على رأس الحقائق المضادة المتمردة ؛ ولا في خلقية پاسكالية للمعرفة يتخذ فيها « من يريد الظهور بمظهر الملاك مظهر البهيمة » . ف « البهيمة » « هي » حرفياً وبالذات : الـ « مسخ ذو البرائن » ؛ « البهيمة الجديدة » التي ستحدد ظهورها « السقطة المفجعة » للبشرية . وها قد عُيّن أخيراً « الحيوان المجهول الذي لم يسبق ان صنّف او وصف » ، روح الشيطان التي « سكنت الناس » مستعيرة اسم لينين^(٢) . والمبدأ التفسيري غير المفسّر ، « الوحش » العالمي ، يترجّع الآن بين « المينوتور »^(٣) القابع وراء ابواب الغرب في انتظار جزية من اللحم الطازج ، وتين « ليرن »^(٤) الذي يشبط مضاء

(١) بلع كنماني تنبّه اسرائيل كانت تقدم اليه قرابين من الاطفال يحرقون بعد تضحيتهم . (المترجم) .

(٢) وحش كريت وهو حش بجسم انسان ورأس ثور كانت اثينا تقدم له سبعة شبان وسبع صبايا يلتهمهم كل عام بشكل جزية فرضها عليها الملك « مينوس » انتقاماً لمقتل ولده « اندروجيه » ، حتى كان مقتل ذلك الوحش على يد البطل الاثيني « تيزيه » . (المترجم) .

(٣) آلان بيزنسون ، « الأصول الفكرية للينينية » ، كالمان - ليفي ١٩٧٧ ، ص ١١ وما بعدها ؛ وص ٢٨٧ وما بعدها .

(٤) تين خرافي ذو رؤوس سبعة كلما قطع احدها نبت مكانه غيره . وليرن بحيرة ومستنقعات في « الپيلوبونيز » اشتهرت بهذا التين في الميثولوجيا الاغريقية . (المترجم) .

الفأس سلفاً ، ووحش سفر الرؤيا الذي أتهم فرسان المعبد القادمون من الشرق بعبادته في محاكمة شهيرة (ليحرقوا أحياء) . ولننصف ان الوحش انثى وأن انثوية الايديولوجية تضيف عليها الخبث بشكل ضمني (لأن حواء التي اغوتها حية تحولت هي نفسها على المدى الطويل الى حية ، ومغوية) .

هل للايديولوجية صورة رديئة ؟ ولهذا السبب : كان الاسم العلمي لـ « الشيطان » . ومقر الشيطان الرسمي هو الحقل السياسي . والمقالات في الايديولوجية وعنها وضدها هي جدالاتنا الضمنية عن الابالسة ، مؤهلة قانونياً من السلطة السوربونوية ، ومدروسة بوصفها شروحات لا تعد ، ومعلقة عليها بوصفها افتراضات لا تخصي . وفي جميع حقول التعريف تقريباً ، تلك الحقول التي جزأها الخطاب العلمي واتخذها موضوعاً له ، اضطرت لغة الافتتان واللعن الى التخلي عن مكانها . اما في الحقل السياسي فالميكدة والتظرف لا يزالان صامدين . لقد كان السحر ديانتنا الأولى ؛ والسياسة هي سحرنا الأخيرة . وفي هذا المجال ، وفيه فقط ، يسعى كبار العلماء والباحثين لتحديد القوى الشريرة ، والتحري عن ضلع « الشر » تحت رموز المطبعة ، ويتنازعون على الطرق التي بها يخلصوننا منه . وذلك في مجتمع ليس الكهنة فيه في دست الحكم ، ولا آيات الله ولا المفوضون . ولا يبدو لنا الانحراف نحو السحر (قاموساً وتركيب كلام) انتهاكاً وحسب ، بل مقرر احكام بشكل جريء ايضاً . وينبغي الايمان بأن الجماعي يسكنه الشيطان لكي تأخذنا دهشة ضئيلة جداً لدى رؤيته يبرز بين الفترة والفترة من علبته ، مقتعاً او غير مقتع باللاحقة الاشتقاقية « ية » .

يقول فيلسوف في العلوم ، ذو اطلاع ضئيل على فلسفة اللاهوت : « انه لفيضان جحيم ، وطمي تاريخ . ها هوذا « الشيطان » اذن ؛ لا ، لا ، لم اكن انتظره . وما دام قد حضر ، فهذا الكتاب ينتهي وكأنه أُحرق . . . »^(١) . فمؤلف « الطفيلي » الذي ليس من رجال الاحزاب ، ولا هو بالتالي من مناهضي الاحزاب (ليس « ما قبل المسيح » الشغل الشاغل لمن ليسوا مسيحيين) يسمي العامل على الانفصال « شيطناً » ، أو شيطنة ، في مقابل العامل على الجمع الذي هو « الرمز » (حسب الوضع اللغوي

(١) « الطفيلي » ، ص ٣٤١ ، (غراسيه ، ١٩٧٩) .

الاغريقي بعامة والافلاطوني بخاصة^(١) . ولكن اذا كانت هذه هي الاستعارة التي يوحى بها مجرد مشهد التاريخ لقاريء متردد لـ « الوليمة » ، فان العاملين في الدعاية وسط الحشد لا يغلفون أكفهم بقفازات . فهو لاء يتخذون من السحر مادة لانشائهم . فالسحر جوهرية ، وقواعده اللغوية تلعب بلا مبالاة لعبة الاحمر والاسود ، وتخرج على المسرح مشاهد عن حرب العمالقة مع الارباب « الجواهر » فيها « قوى » ، جاعلة من كل تاريخ محلي حقلاً مقفلاً يدور فيه « صراع بين المباديء » . ويقول مؤرخ منعتق : « ان الشيوعية ، كالموت ، صادرة عن الله والشیطان معاً . وها انذا اوضح : الموت صادر عن الله بمقدار ما يعتمد على خالق كل شيء : انه يهدف من وراء اماتة الناس ان يفتح امام ارواحهم ابواب الفردوس . ومن جهة ثانية يقارب الموت « الشر » ، و« الشيطان » ، الذي لا يختلط به مع ذلك بكليته . فهو يتضمن بالفعل الألم ، والهول ، وبالنسبة لعدد من الأرواح الملعونة ، الجحيم . وكذلك الشيوعية مزدوجة ... »^(٢) . ويصف باحث يتلمس « الاصوات الصادرة من وراء الضباب » لـ « الايديولوجية الفرنسية » ، بدعة القرن العشرين المثقل بعدد من النعوت يوازي ما كان يطلق على دواء من القرن السادس عشر ، يصف « البهيمه » الصارفة بأسنانها ، الناصحة بعرقها ، المتقيحة ، المقطبة التي جعلت من فرنسا « معرض وحوش » ، « كفنًا خانقًا » مزخرفاً بـ « هاويات كريمة » ، و« أبخرة لا تطاق » ، و« ينابيع مسمومة » ، و« طنوف جليدي مقزّز »^(٣) الخ . . . لقد حذرنا « باشلار » : « ما ان يتقبل الفكر الطابع المادي لظاهرة فريدة حتى يفقد كل ورع عن حماية ذاته من الاستعارات » ، وكان يضيف : « ان من اوضح اعراض الإغراء المادي مراكمة النعوت على الاسم الواحد : تلتصق الصفات بالمادة برباط مباشر لدرجة يمكن معها المقابلة بينها دون الاهتمام كثيراً بعلاقاتها المتبادلة »^(٤) . وهاهوذا باحثنا الشاب يطرد أخيراً تقزّزاته كما ينبغي : « فرنسا السوداء ، انها « الشيطان »^(٥) أيكون هذا من البنود الثابتة في العقود المتشابهة ؟ لا ، انه تعريف ،

(١) تعني كلمة « الرمز » حسب هذا الوضع اللغوي « أمانة على العرفان بالجميل » . (المترجم) .

(٢) عمانوئيل لوروا لادوري ، مجلة « نوفل اويسرفاتور » ، عدد ١٠ / ٨ / ١٩٧٩ .

(٣) برنار هنري ليفي ، « الايديولوجية الفرنسية » ، (غراسيه ، ١٩٨١) .

(٤) غاستون باشلار ، سبق ذكره .

(٥) برنار هنري ليفي ، سبق ذكره ، ص ٢٩٦ .

تمَّ حقيقته البديية كما تمَّ الرسالة في البريد . ولا غرو ان يكتشف مشتغل ما بالسياسة في خصم سياسي عظيم « المناور الشيطاني الشرس الذي يظل على الدوام رهينة حزب ابليسي »^(١) . وانها لرسالة أخرى في البريد ، مع رجوع محتمل الى المرسل . والتفريج التلقائي عن النفس بهذين الامتلاك لا يستثني أحداً ، وحتى من غير أن يلفت الانتباه . وفيما يتعلق بفرنسا فان المؤرخين يحدّدون تاريخ التخلي عن الاعتقادات المتعلقة بالشعوذة وبطلانها ، وكذلك تدخلات الشيطان في الحياة اليومية للمملكة في حوالي عام ١٦٨٠ . وبعد ثلاثة قرون ، وفي ظل حكم الجمهورية وتحكّم الانسان الآلي ، فإن لمحة سريعة الى الازياج الوطنية تحدّد في « أمير » الظلمات خط التقاطع الوحيد المعقول الذي يفرض على الخط العمودي تحليلاً فلسفياً لدورة انتخابية جديدة مروراً بمقابلة مع مؤرخ عالم وبحفنة ملائمة من سقط الشواهد . ففي الحكايات الشعرية الشعبية في القرون الوسطى ، كان الشيطان كثيراً ما يُهزأ به ؛ أما هنا فلا ظلّ لابتسامة ، ولا لشقّة . انه لا مزاح مع « سيد الجحيم » . فهو يرتكب الحماقات في الخفاء ، والطابع الجديّ لظهوره ، وان كان قلماً يشاهد ، يسمح له ، كما في السابق ، بأن يحرز نجاحاً كبيراً من غير ان يثير مشكلة .

وليكن واضحاً تمام الوضوح ان عالمنا الاصغر الخاص بالخوارق لا تنتهي حدوده عند فرنسا . فهو لا همّ له سوى الكشف عن اكراه شامل على تجسيد الخصومة في ملامح خصمٍ الله ، وهي رمزية ما فتئت تساور مقالاتنا المنطقية « ذات المستوى الرفيع » . وسواء تعلق الأمر بروسيا الحمراء ، او بفرنسا السوداء ، بالشيوعية ، أو بالفاشية ، أو بالتعديلية ، أو بالامبريالية ، وسواء كان ذلك في نيويورك ، أو باريس ، أو طهران أو بكين ، أو مسوكو ، فمن المعلوم جيداً أن « الشيطان » الأكبر يتربص في كل مكان . وهو ليس ابداً نفس الشيطان ، لكنه موجود هنا دائماً - ليقوم بدور المتربص عند المعازل الخاصة بـ « نحن » . ولكل شيطانه - اما امبراطورية « الشر » فهي التي في الجهة المقابلة .

والمهم أن يُعلم ان عقارب المعرفة نفسها يجرّ جنوبها ما ان تقع في حقل مغناطيسي ، وهو رعب شبه « مرضي » يصيب « الايديولوجية » . واذا تعطلت كل

(١) من مقال للسيد « جاك بلان » امين سر احد « الأحزاب الجمهورية » عن فرانسوا ميتران ، جريدة « لوموند » ،

بصيرة رأى امهر المشتغلين بالعلم انفسهم براءً من الابليسيات العلمية^(١) .

وكما لو أن ارواحاً باردة في العادة قامت فجأة ، بازاء الظاهرة السياسية ، ترقص في محفل السحرة ؛ وكما لو أن رقية الدفء الاجتماعي المقلقة المنصبة بكليتها على الايديولوجية ما كانت لتتم هي ايضاً الا في الازمات . ولنحسب حساب التذكريات التي لا تتمتع بعين الرضى : انها تجعل من المتذكر أبله . فالتلفزيون مثلاً يجعل المتحدثين عنه اكثر حماسة بكثير من الناظرين اليه ، لكن هذا الجسم المادي ، هذا النتاج الصناعي ، يستحق كذلك احصاءات ، وتحليلات ، وتقديرات موضوعية . ولا يخفى على المتخصص في اسطورة اجهزة الاعلام إلا من رعدة خفيفة . ومن ناحية الابلاغ فان رعب المخططين للمستقبل رعب لطيف . وبالمقابل تحوّل الايديولوجية « اطباءها » الى وسطاء لنقل ما يتم في التنويم المغناطيسي ، وسطاء هم خليط من صليبيين وممسوسين ، فرائس سخط مضاد منتقم . فمن يريد ان ينقل الينا الحمى محموم . كما لو أن طرد الأرواح الشريرة يزيد في الأذية .

ولنر هنا اكثر من عملية عكس لخصائص نموذج من السلوكات على شاشة انعكاساتها ، بكل ما فيهما من اللواحق الاشتقاقية « يّة » المميزة (تبسيطية ، احادية الفكرة ، ثنائية الخير والشر ، كوارثية ، الخ . . .) . ولكنها الأمانة الأولى على التوافق بين البنى الجوفاء للجسام السياسية و« هيستريا » الايضاح التنبؤي التي تجعل الثاني موثماً تلقائياً للأول ، وبالتالي « موحياً » (« وحي اللحظة ») . واذا كان صحيحاً انه « ليس من خصائص الخرافة عرض صورة موضوعية للعالم بل شرح الطريقة التي بها يفهم الانسان ذاته في عالمه » (بولتمن) ، فان الأدب الذي يدعى الأدب « السياسي - الفلسفي » يمثل فائدة جوهرية هي اعانتنا على فهم أفضل للكيفية التي بها يقدم العالم السياسي نفسه لفهمه (في كل مرة يتخلّى فيها ما هو « مشيد » عن مكانه لما هو

(١) الإحالة هنا على احد فصول « إيديولوجية الأصول الفكرية للبنينية » ، وهو مبني على الاسقاط الارتمجاعي في تاريخ الفكر الاجتماعي للزوجي الطرازي الحديث : اعتقاد/ معرفة/ خرافة/ عقل ، علم/ دين ، وهي جميعاً تفرعات ثنائية قد يظهر بطلانها اذن مرور عابر في تاريخ العلوم كما في تاريخ الاديان . اما بالنسبة الى « الاكتشاف » الذي يبرزه الكتاب - وهو التماثل التشبيهي بين الايديولوجية الماركسية والغنوصية - فقد اكتشفه « جورج سوريل » في « انهيار العالم القديم » ليستبعده اخيراً بعد الفحص . ولم يُستشهد مرة واحدة بـ « سوريل » لا في النص ولا في ثبوت المراجع والمصادر الحافل . وليس هذا سوى مثال .

« آني » . وتكشف افضل عينات الميثولوجيا الحديثة (القومية) ، بنبرة اكثر حدة ، عن ولعنا التلقائي بالاكاذيب ، وتضيف الى قيمتها الجوهرية قيمة المعايير الخاصة بالمصادقات الطافية ، وقيمة الحالة الوسطى لادراك « نا » . لـ « سردك الخرافي » .

والنغمية المسعورة ، العدوانية ، المفرطة ؛ والاغراء الانفعالي ؛ والتضخيم المسرحي لهذه « الابحاث » المختلفة لا تعالج على انها متطلبات اسلوبية بسيطة ، ولا بوصفها مجرد رواسب من السير في مؤلف عن جداد لا نهائي . انها تمنحنا بالحرى ما يشبه حظاً اول لاقتلاع جذور كلمة ايديولوجية المشؤومة بشكل جوهرى واعادتها الى جذورها الضائعة التي لا ينبغي البحث عنها في منطق خاص بالأفكار ، وإنما في الحقل الحراري الخاص بالاهواء وبما يصوره الوهم والخيال . وإذا كان شيء مثل البحث العلمي في اللاعلم ممكناً (لقد حاولوا البحث في علم الكائن عن اللاكائن : « الوجود والعدم ») فانه يفترض ان يتلقّى ، دون ارتياب ولا رغبة في فك الرموز ، الرشقات الموجهة الى مَرَضِيَّات العصر ، ناظرّاً اليها كما هي : تجليات بين غيرها من التجليات ، لكنها اشدّ « إفصاحاً » ، لما يسمى « علم الامراض » . وقد علّمتنا عالم بالاقتصاد ان ممارسة الايديولوجية اشدّ إبانة مما يقال فيها (بورديو) . واذا كان علماء علاج الايديولوجية (الالمانية أو الفرنسية أو الروسية أو الايديولوجية بعامة) يعرضون تزامن أعراضها ، واذا كانوا يعيدون اشعال النيران التي يقولون انهم يريدون اطفاءها ، فقد يكون من الخطأ قذفهم في سعي النظرية النقدية - وبدرجة أدنى في سعي نقد يدور حول فهم السعي . إذ ان مُدْرَكَ الهذيان هو في مقالته ، وحقيقة ما هو جهنمي هي في هذه النزلات الى هاوية الجحيم . فأنت لن تخسر شيئاً في التردّي بين السنة اللهب . وتحت رماد الحروب الكلامية قانون الحرب الذي لا يحول .

ان للجنون السياسي مروحة دافعة مزدوجة : الحدث وترجمة الحدث . وينبغي الافادة من هذا النحس . وقبل كل شيء لتقديم هذا الغرض : ان القذف بالإلاليات السياسية المعاصرة في الغياهب الخارجية للايديولوجية يعتمد على قلب تلقائي للأوعي السياسي الذي قد نرى فيه حينئذٍ عَرَضُ الغياهب التي لا تزال الإلالية السياسية نفسها تلوح لنواظرنا غارقة فيها . ولا يظهر لنا تعمد الجهل بالافتراضات السحرية - الدينية الملازمة لهذه الاضواء من الخطب والمقالات ، لأن الظلام الذي نعيش فيه (حين نعيش

معاً) نفسه ليس بالجهل . وقد يعكس الـ « نحن » ببالغة داخل اقنوم « ابليس » ، مقنعاً او غير مقنع ، قوى سلبية أو مخوفة يرفضها وعيه البصير . وهكذا تقوم فكرة « الايديولوجية سبب كل آلامنا » بوظيفتها الرقابية : قاطعة طريق الوصول الى النظام الذي نتبعه في تصوير حقيقة حيمة جد مؤلمة .

والخلاصة اننا لا نعرف شيئاً البتة عن الجماعي ، سوى انه يؤذينا . وسبب الأذى يفوتنا ، ونرانا من جهة أخرى مدفوعين تحت وطأة الاحاح والغيظ والحاجة الى اطلاق اسم على ما لا يطاق . وعندها ، وبردة فعل لا ارادية ، نرانا بحاجة الى مذهب . ومعلوم أنه يكفي في هذا الصدد أن نبحت لكي نجد . فالايديولوجية كبش الفداء لآلامنا الحديثة . ووضعها موضع الاتهام صيحة انتقام ليس هدفها « التفسير » بل تخفيف الألم . وهي تعبير عن الضيق الجماعي واحتجاج في الوقت نفسه على هذا الضيق . لكنها لا تخفف منه شيئاً لأنها لا تباشر اسبابه الحقيقية . والمذهل في الايديولوجية بوصفها « خدعة شيطانية سابقة » انها عاجزة عن تحرير الزمرة من طبيعتها الدينية عجز « تنهد الكائن المضطهد عن تحريره من الاضطهاد » .

إن اجراءات الاعدام تخضع لمنطق عفى عليه الزمن ، وبسبب هذا الأمر نفسه الذي يبدو أكثر فاكثراً موافقة للواقع الحاضر : المنطق القضائي .

٤ - وجه الدعوى

إن استبهام « الدعوى » هو النموذج المثالي المشترك بين هذه الرموز الفكرية . وقد يكون المثل الأعلى في اخضاع التاريخ بأكمله للمحاكمة . وبانتظار ذلك : تدرس الملفات ، ويواجه المتهمون ، ويبحث عن الثغرة . وليلحظ أن وجه المحاكمة هو ايضاً النموذج الأصلي للايديولوجية الدينية . الخطيئة الاصلية ويوم الحساب . الذنب ، والتكفير ، والخلاص . واذا نُظر الى الادب الفلسفي الخاص بالايديولوجية كما هو ، وفي إبانها ، أدرك على الفور سجله البلاغي المزدوج . انه من ناحية خطب تقريع وهجاء ، ومرافعات وقرارات اتهام ، ومن ناحية ثانية لعنات وعظات . وانها لرعدة مزدوجة : يقوم الاعلان مقام الادانة . فلاشيء من تعليم ، ولا من تحليل . ان هذه المقالات والابحاث المختلفة تبكتنا بوصفنا خطاة ، وها هي الاصابع تشير الينا ، وها نحن اولاء

مدعوون لفحص وجدان كان يجب ان يتم قبل ذلك بكثير . والايجاء بالعار بدل الدعوة الى التفكير ، والاحباط بدل الاقتناع ، والتذكير عن طريق التصوير بدلاً من الشرح بالحجج - تلك هي الامارات الجلية للخطاب المقدس . وإحالة « براءتنا الظاهرة » الى الشعور بـ « ذنبنا العميق » - تلك هي بالضبط النية المعلنة في منبج مؤلف سوف يكون لنا هنا مثلاً وسنداً تمهيدياً^(١) . وان تلاقي النغميات ليحيل على الجوهر ، وعلى الجوهرية ، المشتركين بين الممارسات القضائية والدينية التي نعلم ان انفصالها المؤسسي قد طالما انتظر في تاريخ الحضارات . وكلمة « حُكْم على » تتضمن كلمة « لُعن »^(٢) . وفي فم النيابة العامة نفي أخير .

« الملاحظة الأولى »: يقابل معني « المحاكمة » - الادعاء والحكم - بشكل مثالي استخدامان ثابتان في صفوف صانعي الخطب . وسنكشف مؤقتاً من وراء اسم « الممارس » عن هوية « محترف الاتهام » - ذي الرمز المزدوج : يعود الفضل في هذا الى فلان ، والذنب في ذلك الى علان - هذا الأمر خاضع لقانون ، وذلك لا أعلمه . (مكياثيل ، ومونسكيو ، وروسو ، ومدام دو ستايل ، وماركس يمكن ان يذيع صيتهم ، من هذه الزاوية ، بوصفهم « منظرين » - حتى وإن كان كل منهم يحمل الطابع للاندماج الحقيقي لأفكار عهده ، وكذلك للفكرة التي كانوا جميعاً موضع ظنة . وتحت وصاية وجهاء المجتمع ، كما احدث القليل الذي فهمه معاصروهم من مقترحهم « النظري » البحث فضيحة ، وذلك بالتحديد لأن هذا المقترح لم يكن خجلاً على ما يبدو خجلاً يفوق حد الوصف من اوضاع الأمور التي كان يجهد لشرحها) . فالممارس أو الكاهن مكلفان محاكمة (الناس ، إن أمكن) ؛ والمنظر أو العالم شَرَحَ (الأشياء ، او العلاقات القائمة بين الأشياء او بين الناس) . ويقوم القاموس الاساسي هنا على المقابلة مذب/بريء ، متواطىء/غير متواطىء . وهناك على حقيقي/زائف . فالمقابلتان الأوليان تستهدفان استنباط « قواعد » سلوك ؛ والمقابلة الثانية « القوانين » ، قياسية كانت أو صادرة عن الميول والنزعات .

(١) اندريه غلوكسمان ، « الطباخ وأكل الانسان » ، بحث في العلاقات بين الدولة والماركسية ومعسكرات الاعتقال ، (لوسوي ، باريس ، ١٩٧٥) ، ص ٩ .

(٢) في الأصل « Dans Condamnation. ilya damnation » ، ويلاحظ أنه بخذف الحروف الثلاثة الأولى من « Condamnation » ومعناها « الحكم على » نحصل على « damnation » ومعناها « اللعن » (المترجم) .

« الملاحظة الثانية » : لقد ظهرت القواعد قبل القوانين ، والكهنة قبل العلماء ، وهذا يفسر في الحقيقة السبب الذي جعل لمحترفي الادانة سبق في « الدولة - المدينة » على محترفي الشرح والايضاح . « لا تحاكم ، بل افهم » - شعار المؤرخ حسب « مارك بلوخ » . « لا تفهم ، بل حاكم » (اكشف القناع ، افضح ، اذل) - ذلكم هو شعار الممارس . ولكن الأول لا « يشتغل » بالسياسة (مباشرة) ، بينما الثاني يفعل (يشتغل) بها ، وبطريقة مباشرة . والشعار الأول متأخر ببضع عشرات من آلاف السنين عن الثاني ، بحيث يترسخ الاتهام السياسي الذي يتمثل في اسناد ما يعود الى « قوة الاشياء » الى كيانات أو أفراد (ليشيد بهم أو ليهينهم) ، يترسخ في لاوعي بال ، خائر بفعل البلى ومتقهقر . فالمؤسسة القضائية - الدينية تشغل وظيفة اجتماعية لا بديل عنها ؛ وكالغريزة هي أولاً اجراء اشباع . وتقديم الكيان المؤذي - البرجوازية ، او الدولة ، أو حكم الاستبداد ، الخ . . . الى « محكمة أمن » الفرد ، أو البروليتاريا ، او الليبرالية الخ - لمطالبته بتقديم حسابات ومعاقبته على جرائمه ، يشكل عملية أريح وآمن من التساؤل عن سبب وجود الدول بعامه ، وعدد الأصناف القائمة منها ، والفروق بين احداها والآخرى الخ . . . ولغة المسؤولية اصلية ولغة السببية ثانوية ، والسحر الذي يخلط بينها بانتظام كان موجوداً قبل اللاهوت الذي شرع يميز بينها والذي سبق هو نفسه الفكر التجريبي بمراحل .

ويتمثل لنا التاريخ البشري وكأنه سلسلة من الجرائم البشعة (تشغل حقبتنا في هذه السلسلة مكانة اكثر من مشرفة) . فهو على الأقل قد مثل أولاً امام « المحكمة » (محكمة الله ، ومحكمة الملك ، ومحكمة الضمائر) قبل ان يغدو ، في زمن متأخر جداً ، هدفاً لمحاكمات مصطنعة « في زمن تال » . وانه لأمر منطقي ومتسلسل في الزمن وبيولوجي ان تسبق عملية الانصاف (حتى وهو ينصف نفسه بنفسه) ، في اعماقنا كما في الميدان ، اعادة التشكيل الذهنية لتسلسل الاساءات (عن طريق نذب النفس لعمل المؤرخ) . فالايديولوجي السياسي الذي يجرم ايديولوجية من الايديولوجيات منذور اذن لشعبية من عيار خير - وإن يكن من الطبيعة نفسها - من الذي تنذر له هيئة الاقليم المحلفة التي تحكم بالاعدام على من يخلع باب مبنى الدائرة - لأنه ينطق في الدرجة الأولى باسم غريزة عفى عليها الزمن . ويتردد الناس على محاكم الجنايات أكثر مما يترددون على دروس علم

الجنايات ، لأن الحاجة الى الأولى محفورة في « دماغنا المنتسب الى دماغ الزواحف » ، أي في اعمق اعماق كيانتنا ، بينما مسّت الحاجة الى الثانية قشرة دماغنا في زمن متأخر جداً (آخر القرن التاسع عشر للميلاد). ولقد كان قايين يرقد بسلام منذ زمن طويل ، وهابيل قبله ، حين ظهر في ثقافتنا « لومبروزو »^(١) و « غاروفالو »^(٢) و « فيري »^(٣) . وليس هنا إلا ما هو طبيعي .

والذي سبق ان كان اقل طبيعية (مع ان هذا الخلط هو ايضاً طبيعي ومربح) هو التلويع بـ « مجموعة » اجراءات جنائية للحط من شأن دراسة من دراسات علم الجنايات . ففي الامكان دراسة الثوابت في السلوك الجنائي من دون اللجوء مع ذلك الى انكار الطابع الجزائي للجنايات ، او « بالحرى » انكار الحاجة الى الحكم على الجرائم الدموية بعقوبات مفجعة ومعينة . وليس هذان الاجراءان قابلين ببساطة للمقارنة ، مع أن الاكتشاف (النظري) لعامل وراثي اضافي على (الزوج الثاني والعشرين هوي) يمكن ان يساعد (عملياً) المحلفين على اختيار العقوبات الواجب اصدارها ، والقضاة على تطبيقها . وعلى العكس من ذلك فان المخالف تماماً للقاعدة هو ارادة تجريم عالم الجنايات (المشهور اكثر انه عالم بأمور الكرملين) بحجة ان علم الجنايات قد يكون علم العامل الوراثي الدافع الى الجريمة . ذلك انه قد ينظر بحق الى هذا العلم نظرة ارتياب من ناحية البحث العلمي (بوصفه اتفاقياً او عقيباً او ناتجاً عن تقطيع غير مناسب) ، لا من الناحية القضائية (في القانون الجنائي) . ويشاء سوء الطالع ان تبدو هذه المخالفة للقاعدة ، من وجهة نظر العقل ، مستساغة جداً (فهي تثير موجة كبيرة من التصفيق) ، ومن وجهة الادراك السليم (الاكثر شيوعاً ، وغير القابل للرفض ، والساحر ، من حيث طبيعته وتمتعه بما للابن البكر من حقوق) .

لنتخيل قرية نائية وقد هبط الظلام . وهنا فقيه من صفوة البرجوازيين بخفّ البيت

(١) عالم جنائي ايطالي (١٨٣٥ - ١٩٠٩ م) ، وهو مع « فيري » أحد مؤسسي علم الجنايات الحديث بدراسته الاسباب الفسيولوجية والنفسانية الكامنة وراء الجرائم . (المترجم) .

(٢) رسام ايطالي (١٤٨١ - ١٥٥٩ م) ، وهو صاحب لوحات دينية مثل (الخلق) واخرى مستوحاة من موضوعات ميتولوجية (بالاس ونبتون) . (المترجم) .

(٣) عالم جنائي ورجل سياسة ايطالي (١٨٥٦ - ١٩٢٩ م) وهو من تلامذة « لومبروزو » . (المترجم) .

والغليون يخطّ على الورق، وهو ناعم بالدفع، رسماً بيانياً بما يُرتكب من جرائم في دائرته، وفي حقبة معينة، وعليه جميع الثوابت وما يصاحبها من متغيرات. وهناك، على بعد مائة متر، في الشارع نفسه، تدخل عصابة من المجرمين بيتاً (حقيراً) لامرأة (فقيرة عجوز)، وبينما نحريزنا بيديء ويعيد حساباته في راحة ورخاء فوق مكتبه، تجر المسكينة على بلاط البيت وهي تستعيث ولا تغاث مت جلادها الذين يبقرون بطنها بطعنات السكاكين قبل ان يسرقوا منها مذكراتها (الضئيلة). ها هي اللوحة بادية للعيان. اعط الكلمة لمدة عشر دقائق لوكيل نيابة موهوب يقدم لك، بالاضافة الى مغفل، وغداً جاهزاً تماماً لأن يُلتهم على مائدة الأخلاق. ولسوف ينادي الجمهور بالويل للفقهاء. ولن يكون على حق أو على خطأ. وكل ما يكون قد فعله هو أنه عبّر عن شعوره. والأصوات، الخارجة من الحنجرة، تستغني عن التعليقات (الفلسفية). إن لها لمشروعيتها الخاصة، وهي كافية بذاتها. فالمنظرون ليسوا هنا ليقدموا أسباباً لمن يطلقون الصيحات وإنما ليشرحوا للناس ما حملهم على الصياح. بتذكيرهم، إذا اقتضى الأمر ويغض النظر عما لو تركوا أنفسهم يُسحلون، بأن العدل لا يتم بسحل الفقهاء.

« الملاحظة الثالثة » : ان الحاجة الى الخطاب القائل بأن « الخطأ خطأ . . . » تفرض نفسها كصيغة منطقية مستقلة عن محتوياتها التجريبية . والمنطق السحري للحكم السياسي ليس مرتبطاً بطبيعة الشروح . ففي وسعه ان يقدم نفسه مواجهة ، ليدين ، أو موارد ، ليبري : بشكل تقرّظ ، أو مرافعة الخ . . . أو بشكل قدح ، أو فضح الخ . . . (يميز التقليد الكهنّي في الواقع بين « التقرّظ البناء » و« التقرّظ الهدّام » ، ولكنها نوعان من صنف واحد) . ولا يهم أن يتمكن ابليس من تغيير لونه أو قلب سترته ، بل ان يبقى في الحالة الجوهرية ليتمكن اقامة العدل . وللشفاء من الشر ، ينبغي البحث عن « الشيطان » . ولسوف تخلق وظيفة الشفاء العضو المطلوب (اجتماعياً) ، اذا سمحت مصداقيات اللحظة الراهنة (أو معتقدات الشخص ، اي « خياراته الايديولوجية ») . وتتقبّل « العدالة » الشعبية « القاتل لأنه موثق عقود » بمثل ما تتقبّل « القاتل لأنه ماركسي » (والدليل : انهم القضاة أنفسهم بفارق زمني مقداره بضع سنوات) ، فالمهم ألا تترك الجريمة من دون عقاب ، وان يؤخذ بنتيجة الأمر بتلايب

« مرتكب » . انه السحر الذي يصنع الاوثان ، ويحطمها ، يعبدها ثم يحرقها . والصياغة اللغوية الاخاذة الخاصة بالشعوذة ليست من التغاير في لهجاتها يبحث تكاد تبدي فارقاً لهجياً واحداً ؛ فاللغة الطبيعية للشغف السياسي تتسامى على طبيعة الأهواء المحركة . وللهذيانات السحرية - الدينية الخاصة بالتبجيل البنية المنطقية (او اللامنطقية) التي للبغض : يقول الحب عكس ما تقول الكراهية . ولكن وهما يتكرران .

والفلسفة الجديدة تصنع ، وهي تذكر بروسيا البلشفية ، تاريخاً رائعاً هو السحر البلشفي المعكوس . ففي عام ١٩٣٠ : يخرج من الماركسية المجسدة في لينين ، و« المطبقة على الظروف المحسوسة » ، مائة من العمال والفلاحين السوفييات ، والف كولخوز ، ومائة الف مدرسة للشعب . والحزب - الباريء ، وهو التجسيد للجماهير والينبوع الشمسي لـ « الخير » . وفي عام ١٩٨٠ : يخرج من الماركسية المجسدة في ستالين ، و« المطبقة على الظروف المحسوسة » ، عشرة مثل بيريا ، والف معسكر اشغال ، ومائة الف مدرسة للبلهاء . والحزب الشيطاني ، ابن ماركس وابو جميع الشرور . وأما الميزة المشتركة بين هذين التاريخين فهي : لم يحدث شيء لم يسبق ان كان مثلاً في الذهن . أو بالحري فان ما حدث هو النقلة من الجوهر الى الوجود . وهذان النوعان التاريخيان من علم الكائن ذوا الرموز المختلفة هما في الواقع نوعان من تحصيل الحاصل . فالنظرية تعتمد ، وهي تفسر ذاتها في تطبيقاتها ، نسخ نفسها . دون مهلة ولا ابدال . فلا حاجة قط للوساطات . ولهذا السبب : ليس من حاجة لتقديم حساب بما سيكون ، لأن مآل ما هو واقعي سبق ان كان في كيان الافكار ، الصحيحة أو المجنونة .

٥ - المنطق السحري

يمثل « التبكيث » الايديولوجي « تناقضاً صارخاً بين حيوية التعبير وكسل الاثبات . فالخطب المناهضة لعنف الخطاب بالغة العنف . وفضح العقدية عقدي . وليس من أثر لتحليل النصوص ، أو لاعادة بناء الوقائع ، أو لتقويم البراهين . فالجزم يحل محل الايضاح ، والتلميح محل الوصف . والخطاب التسلطي (أنا أقول انه ، اظن انه ، ادعوكم الى ، الخ) فضيحة منطقية ، ولكنه نتيجة « منطق الفضيحة » .

والتناقض الصارخ يمثل الوجه الآخر لمواءمة تامة بين الخطاب وموضوعه ، ويؤمن « لا غبارية جميع الخطب الدائرة حول الخطأ » . ومجرى الأمور السياسية مأساة ، والخطاب السياسي - الفلسفي مأسوي . والبيان الخاص بما يبعث على الرعدة (الفظيع ، المختلج ، الجنائزي) هو الصيغة الشفوية لمحتوى رهيب . ويتصدر الارهاب خشبة المسرح ، في الآداب ، لأنه قابع في اقصى الخلف منها ، في التاريخ : المجازر ، ومذابح الاستئصال ، ومعسكرات الاعتقال ، والحروب ، ومحاولات الاغتيال ، والقبور الجماعية ، والأعمال الوحشية ، وعمليات التعذيب ، والمحارق . وكل ذلك يتوجه الى القلب لأنه نابع من القلب . وهناك المقابلات : المرهب/ المرهب . المتأثر/ المؤثر . المفتون/ الفاتن . وكيف لا يرتعد المرء ؟ فالكلام على الفضيحة يثير الفضيحة : انه يجلبلج (اصداء ، ضجيج ، جمهور من المستمعين) . وسبب ذلك ان « ما يحدث » فاضح حقاً . ومثير ، ولا اخلاقي ، ومخجل . وان التاريخ الجماعي ، بكوارثه ، ومتهاته ، ومخالفاته للأصول ، واحتداماته الخ . . . ليُخجل كل حيوان عاقل ، بقدر ما ينظر كل جيل الى نفسه على انه رائد المصيبة - التي لم يسبق لها مثيل . ولأن يندى جبين المرء والحالة هذه معناه أنه عثر قبل كل شيء على معنى الكلمة الأصلي ، المعنى الديني ، الذي يفيد التحريض على الخطيئة ، والسقوط مجدداً في الذنب . « الويل لمن تتم الفضيحة على يديه » . ولكن ذلك يعني ايضاً ، وبصورة مباشرة ، المطالبة بتقديم حساب . وبالتالي التثبيت بالعدالة . وهنياً لمن تتم الفضيحة على يديه ، من فهم ان الفضيحة صادرة عن « الكتاب المقدس » و« باناما » معاً ، وان عليه ان يقوم على التوالي بدور المحقق والنبي لاعادة الشاذ الى القاعدة . اولاً باحداث سبب للشاذ : نهج الأفكار (الأخرق) المسؤول عن هذه الفظاعات . ثم يجعلنا نلمح هناك ، في البعيد ، قاعدة الحقيقي المهينة وكأنها خشبة خلاص أخيرة (فكرة « الديمقراطية » ، و« الانسان » المحسوس ، و« الشعب » ، و« المناقبة » ، و« الله » الخ) .

واذا كان ذلك فاضحاً ، وهو كذلك ، فينبغي ان يكون موضوع اعلان . وحين تكون آراء قاتلة ، او فلسفات تحتاح الارض ، يصبح الواجب الخلقي ، بالنسبة الى المتخصصين ، الزاماً مهنيّاً . (المذنب واحد منا ، ولن اكون بعد « متواطئاً » أكثر مما مضى .) وتتأتى له الفائدة السحرية لفكرة الايديولوجية ، في هذه اللحظة ، من قدرته

على العمل من خلال السجل المزدوج للسببية والمسؤولية . وهي تتيح لي أن أقدم توبيخاً (أنه خطأ فلان) على انه توضيح (بسبب كذا) . ولا يحدث شيء دون سبب . فالساعة تفترض وجود ساعاتي ، والحاسة وجود مبلّغ ، والدولة وجود مؤسس ، والجريمة وجود مجرم ، الخ والوباء وجود مسمّم عام . والفكرة القائلة بان الطاعون ، وهو ظاهرة طبيعية ، أمكن ان ينتشر بشكل طبيعي بوصفه مرضاً لا مؤامرة ، وان العامل على نشره جرثومة لا انسان آثم ، فكرة متأخرة جداً في تاريخنا . وينقل « لوسيان فيشر » انه حتى عام ١٨٨٤ كان احد فلاحي « قار » يسلم بان الكوليرا مرض اخترعه الاغنياء لقتل الفقراء (ترجمة هاذية لواقع مجتمعي جد حقيقي : فالوباء يحتاج الفقراء بأكثر مما يحتاج الاغنياء) . وفي إبان الحروب الدينية كان البروتستانتيون الفرنسيون هم المذنبين . وفي العصور الوسطى كان اليهود هم الذين يسمّون العيون . ومن هنا طقوس طرد الأرواح الشريرة والتطهير : محاكمات ، ومذابح استئصال ، ومحارق الخ وانتقلت الذهنية الوسيطة اليوم من حقل الطب الى حقل السياسة ، ملتقى علم الأمراض وممارسات السحرة . أحدث تدنّي في انتاج المصانع ؟ اول ما يخامر الذهن : ابحت لي عن المخربين . هزيمة عسكرية : ابحت لي عن الخائن . ازمة اقتصادية وخلقية : ابحت لي عن اليهودي ، عن البلشفي (او عن اليهودية - البلشفية) . ففي القرن العشرين ، وتحت ابصارنا ، يثير الطاعون الاحمر (او الأسمر) طرق السلوك التي كان الطاعون الدملي يثيرها في القرن الرابع عشر . وامس في المانيا ، واليوم في شيلي ، وفي الارجنتين ، الخ تأخذ السلطات الشرعية بحرق الكتب « الماركسية » في الشوارع ، قبل ان تنظر في امر اصحابها ، مؤلفي هذه الكتب او مروجيها ، مقتنعة أنه باختفاء الكتب التي تعالج صراع الطبقات يختفي صراع الطبقات نفسه . وتبدو هذه الاجراءات التي تذكر بمحاكم التفتيش ذميمة في نظر مؤلفي ابحاثنا في الأبوة العقدية الذين يخضعون في الحقيقة للتفكير نفسه . وتستبدل سلطاتنا الفكرية ، بوصفها اقل تعرضاً للتهديد واكثر تمدناً ، مطاردة الانسان بالملاحقة عن طريق جيوش « الشيطان » المخبأة في اعماق الكتب .

والفضاعات الجماعية تتمّ اليوم في التاريخ باسم ايديولوجية من الايديولوجيات ، فالايديولوجية اذن هي التي تتم في التاريخ ، والايديولوجية « هي » الفظيعة . ويتمثل

السحر ، وهو « تنوع ضخّم في مبدأ السببية » ، في اسناد سبب المظهر المماثل الى الظواهر المأخوذة في الحساب . والقدرة الشريرة وحدها هي التي يمكن ان تكون في أصل شقاء الناس . ولسوف يهتم الكيان التفسيري اذن بالنعوت الخاصة بما عليه ان يفسره . وهذا تحويل ارواحي تلغي به مادة شيطانية تدعى « الايديولوجية الفرنسية » نفسها وقد ارتقت الى سبب مادي جازم ونهائي للكوارث الفرنسية المعاصرة . والفكرة الشائعة عن « البطن الخصب بشكل مقيت » هي تكريم لمقولة الإنسال الجوهرية الصالحة نظاماً سببياً نموذجياً للذهنية الارواحية^(١). من يشبه أبه فما ظلم (ماركس = ستالين ، أو سوريل = بيتان) . والصعوبة ان مراكمة الصفات التعزيمية لا تستطيع قط ان تنقل الى صفحات الكتب ملكة التعرّق ، ولا الى الكلمات ملكة نزف الدماء ، ولا الى النصوص ملكة التجمّد^(٢) . واقل من ذلك ايضاً ان توضح لنا « كيف » يمكن ان تثير معلومة رمزية ، في جماعة ، سلوكات (مخالفة للقاعدة او غير مخالفة) .

ولندع الآن جانباً المسألة الأولى التي تشكل ببساطة موضوع كتابنا ، اي : لماذا ينبغي ان تكون هناك اليوم « ايديولوجيات » - شنيعة أو منقذة - وبالأمس أديان - للخلاص او للشقاء ، اي : من أين يتأتى للجماعة ان تجلب لنفسها الأذى ؟ فمنذ مذبحه « سان بارتليمي » وقضية « كالاس »^(٣) ، اي منذ كان التفطيع ينفذ باسم « الدين الصحيح » ، خامرت بعض الرؤوس السمحة فكرة تقول بأنه لو حذفت البابوية من روما ومعها اليسوعيون من الوجود لبطلت في الوقت نفسه هذه الكوارث . ولكن يبدو أن السفالة ظلت قائمة بعد « اسحقوا السافل » ومن المنطقي في عصر الفاشية ومعسكر الاعتقال حيث ينفذ الفطيع بمصطلحات الايديولوجية ان تهاجم « البهيمة الجديدة » ، ولكن ليس مؤكداً أن يموت السم بموت البهيمة ، إلا إذا أحلت النتيجة محل السبب .

ولنكتفِ بوصف النجاعة السحرية ، بالانكفاء مرة أخرى أمام « عقبة نقد العلوم » .

(١) تاجر فرنسي من تولوز (١٦٩٨ - ١٧٦٢ م) اتهم زوراً بقتل ولده لمنعه من الارتداد عن البروتستانتية ، وكان أن عذب وأعدم . وقد أسهم فولتير في رد الاعتبار اليه عام ١٧٦٥ م . (المترجم) .
(٢) الا في لغة القصاص السحرية بشكل صريح ، كما هي الحال عند « رابليه » .

ويتمثل الانحاء الخاص بهذه الخطوات الميثولوجية في اللعبة التي تقيمها بين واقعية الاحداث التي تتخذ منها مراجع احالة (مراجع جارجية) ، وصلاحيه العروض التي تقدّمها (صلاحيه داخلية) . إنها «تستهدف» شيئاً قائماً ، والا لم يصدقها احد . ولكنها «نخطئة» ، والا لم تؤدّ وظيفتها الاجتماعية . وهذا التراثي الملازم لهذا النوع من الخطب بين نقطة الانطلاق (المادية) ونقطة الوصول (المنطقية) يضلّل المعارض سلفاً بدلاً من ان يجعل الخطب نفسها في وضع مقلقل . فاذا رفض الموافقة على العروض المقدمة لأنها غير متينة اتهم بانكار وجود السند ، غباء منه أو بدافع من مصلحة أو سوءنية ؛ واذا اعترف بمادية الوقائع وجد نفسه على الفور ملزماً باقرار الاستدلال الصوفي - الديني . هذه الجثة مسجاة هنا ، امامك : «الله اراد ذلك» ، يقول الكاهن . فاذا ارتبت بعض الشيء في العناية الالهية فقد أنكرت ان يكون هذا المخلوق قد مات . وأبيت على اخيك في الانسانية حتى شرف موته . وحقّرت انسانيته . لقد ملأت معسكرات الاشغال الشاقة روسيا ستالين . «الماركسية شاءت» ، يقال لك . ولقد لجأ رجال الشرطة الفرنسيون ، تحت الاحتلال النازي ، الى اطلاق النار على يهود فرنسيين ، وماركسيين فرنسيين . وانه لـ «موت الله» في العقائد الفرنسية قبل الحرب الذي اقام مهد «البيتانية» . اذا ارتبت في صحة هذه السببية لم تكن قد انكرت ستالين وبيتان وحسب ، بل شطبت بجرة قلم عذاب ضحاياهما ، باصقاً على لحمهم ودمهم . وهكذا فانك برفضك المخادعة تكون قد جمعت في نظر الرأي العام خزي المخدوع (الذي يأبى اكتشاف الحقيقة) وخزي الخادع (الذي يرغب في منع الآخرين من رؤيتها) .

لنستمع لهذا النائب العام : «ان حبنا للتعريفات النظرية المحددة بكثير من الدراية ليتناسب تناسباً طردياً مع احتقارنا لآلام الشعب الروسي وجهلنا المقصود لمقاومته»^(١) . وانه لسجل مزدوج للردع الارهابي (الديني) ذلك انك اذا حاولت اقامة تعريفات موضوعية ، فأنت تدير ظهرك للرعايا المتألمين ، متخذاً من المشرحة علماً ؛ وإذا حاولت التألم معهم ، كان عليك ان تضطر عمّا قليل الى الصمت . وليس الحل الوسط ، سواء كان بالتعليق غير المحدد على ألم لا نهائي ، او بالصمت الثرثار ، انتصاراً (انه لن يسهم في تخفيف الألم) ولكنه يسمح باقامة «نورمبرغ» في مائتي صفحة بنفقات زهيدة . وذلك

(١) اندريه غلوكسمان ، سبق ذكره ، ص ٩٦ .

بأن يجعل المرء من نفسه مدّعياً بالحق المدني ونائباً عاماً . وهذا ما يسمى الدور الرائع .
(قلما يتزاحم الناس في المحكمة للدفاع عن غورنغ او بيريا ، عن بول بوت أو قيديلا :
ولهذا كان المحامون عن هؤلاء الحكام التعساء بصورة منتظمة من كتاب المصلحة) .
والشاهد الرئيسي في الاتهام : سولجيتسين ؛ وشهادته كتاب « ارخبيل معسكر
الاعتقال » : انه من الاثارة بحيث ان كل مقطع يقرأ منه في الجلسة بصوت مرتفع يدع
الجمهور أخرس مشدود الخناق . ويختنق المحلفون . ويبقى مكان خالٍ في المحكمة :
مقعد الدفاع . وفي هذا المكان الذي قليلاً ما يُرغب فيه فرض الفاسنة من التجربة
المسرحية استهلها « ارستوفان » ومسرحيته « السُحب » شاغلاً يتمتع بشرعية تامة :
« المفكر » . « الفقيه » بـ « مجادلاته اللاهوتية الفارغة » ، و« المثقف » « المستعجل
للرجوع الى القراءات العزيزة على قلبه » ، و« الاستاذ » وحذلقاته ، وسقراط ومهاراته
الشاذة . بكلمة واحدة ، « النظرية » . التي يمثلها هنا « بابوات الماركسية وفرايفرها » ،
و« موثقو العقود وقضاة الصلح » في الاكاديميات العلمية ، و« علماؤنا البارزون في
الاجتماع » (ومجرد ظهورهم يملأ النظارة فرحاً : فالفيلسوف الذي سقط في البئر وانفه
مرفوع مفاجأة هزلية مكسوبة سلفاً) . والجوهر الافلاطوني للأبله في « سُحبنا » نحن ،
يدعى ماركس ، وله جملة احفاد هم « ماركسيونا المخلصون » (فوائد يمثلها هنا
« بيتلهم » ، و« غرامشي » ، و« التوسير » ، و« بوخارين ») . فـ « الأبله النظري ليس
الأبله (او الشرير) الذي يستولي على النظرية ، بل هو ابن النظرية ، تطبعه الى حد
جعله أبله تماماً »^(١) . معلوم أن الأبله الذي لا « يرى » الفظاعة وغد وسافل . لا لأنه
« يدرس » وحسب حقيقتها البديهية بما يملك من معايير دقيقة ومناقشات ذرائعية ، ولا
لأنه « يسوّغها » كذلك بتوزيعه على الجلادين شهادات في استقامة الرأي أو الروح
العلمي ، بل لأنه « ينتجها » . فليست مسؤوليته التاريخية اذن مسؤولية المتواطىء او
المتكتم (مع كونه كذلك ايضاً) بل مسؤولية المجرم بلحمه ودمه . لأن الجريمة تتمثل
بهذا الصدد في القيام بدور الشرطة ، وأية شرطة - شرطة المخابرات السرية الروسية !
واننا لبعيدون عن محاكم الجنائيات . تلکم هي محكمة القرن العشرين .

لقد قال جان بول سارتر فيما مضى : « لا يكفي ان يشاد المرء مدير الشرطة

(١) نفسه ، ص ١٥

ليحصل على اضواء على عصره » . (في الوقت الذي كانت فيه « حرب باردة » تكره الفلاسفة على اللجوء الى مثل هذه الحيل التي تستخدم في حضرة الحكام : الاستنكار المعنوي والاحباط السياسي كاجراءات اثبات .) فهل تكون « المشادة » مع اللاحقة الاشتقاقية « ية » ، هي الحل ؟

كان الفيزيائي « نيلز بوهر » يميز بين نوعين من المعرفة : الغثائات والحقائق العميقة . فانكار غثائات من الغثائات أمر غير معقول ؛ واما « الحقيقة العميقة فتُعرف لكون انكارها هو أيضاً حقيقة عميقة » . ولن يبرهن اي انسان عن عمق في التفكير إذا أكد ان لا علاقة البتة للماركسية بالدولة السوفياتية ، ولا للدولة السوفياتية بمعسكرات العمل السوفياتية . « فالماركسيون الأول لا يدرجون في برنامجهم المعسكرات « السوفياتية » . باكثر مما يحلم البرجوازيون الليبراليون بهتلر . وهذا هو السبب الذي يجعل ابتكك خرساء : عدم رغبتهم في ذلك معناها انه لا دخل لهم فيه ، ويكفي تصديق اقوالهم والعودة الى القراءات العزيزة على قلوبنا^(١) . لقد كان « كارناب » يقول : « ليس من خلقية في المنطق » . ولا حتى في الفيزياء أو علم الاحياء . ولنضف اليها هذه المناطق الحدودية : القانون الدستوري وعلم الأعراق . واما المنطق السياسي فانه ملغوم بالغموض التكويني لـ « قوانينه » الذي يجعله يترجح بين « العلاقة الثابتة بين سلسلتين من الظواهر » و« النظام الموجب المعبر عن قاعدة سلوكية » . ومن هنا ما يحدث في الريب السببي من انقطاعات : « ألا يكون للمرء دخل » معناه ان يكون بريئاً . واذا كان له اي دخل فمعناه انه من ضمن اللعبة . بوصفه متواطئاً ، أو محرّضاً ، أو منظماً مباشراً - حسب الخيار . « والأفكار البريئة التي لم تبرمج المعسكرات لم تلحظها ايضاً . فالليبرالية ، والماركسية : على فرض انها بريئتان ، فان هاتين الايديولوجيتين لم تمنعا حدوث شيء . والعودة اليهما دون ان يعكر كل هذا الألم المتراكم صفونا النظري ، أليس معناها اظهار ولع لا حد له بالمكتنات الوردية ؟ واذا لم يكن هذا العصر ، ولا كانت هذه المجتمعات الكفيلة بولادة معسكرات للموت ، بريئة^(٢) ؟ » إنه ليس من المتواتر قط العثور على عصور « بريئة » في سجل الوقائع الخاص بالحقبة اللاحقة لعصر الحجر

(١) نفسه ، ص ١٥

(٢) المرجع السابق ، ص ١٦ .

الصقيل (مصر الفراعنة ، أو بلاد الاغريق الكبرى في عهد اللاتوميين ، أو تركيا الأرمن ، أو فرنسا المقاتلين الكلفانيين أو المحكومين بالاشغال الشاقة الخ التي يميزها عنا مع ذلك عجزها عن إصدار الاحكام بكلمات مختومة باللواحق الاشتقاقية «ية» .) والطريقة الوحيدة للإفلات من اسئلة مصوغة بشكل لا يمكن معه ان تتقبل أي جواب منطقي ، أو تاريخي ، هي إحناء الرأس مع اظهار الندم . وكثافة الاستدلالات الزائفة والكلمات الفارغة أقل أهمية هنا من وضع هذه اللغة « موضع التقبل » . ومما لا ريب فيه ان الشعور بالذنب مصدر طبيعي قابل للانتاج الى ما لا نهاية (ويمكن استغلاله كالطاقة الشمسية ، في حال انعدام النفط) . وان التحرير ذا النظارتين القابع خلف كتبه العلمية ، في الجهة اليمنى ، والجفافة المفتوحة اعينهم على مداها ، المنتحين في المعسكرات « الموحى بها » من قبل هذه الكتب نفسها ، في الجهة اليسرى ، إن كل ذلك لينطق من تلقاء ذاته ، مذ كان هناك كهنة ، اي رجال مجتمعون . ولا جدوى من اعادة قراءة ما كتبه « بوسوييه » و« بوردالو » ، و« ماسيون » . والمرء دائماً على حق في ان يفرض العقوبة . بل هو واثق من انه لا يفرط قط اذ يفرضها كواجب على ابناء آدم وحواء^(١) .

ولا يطرح علينا هذا التدين أية مشكلة . فاهتمامنا ينصب على طبيعة «العلاقات» - إذ هناك علاقات - القدرة على الجمع بين نهج معين من التفسيرات الرمزية (« الماركسية ») ومجموعة معينة من الممارسات الاجتماعية (« الدولة ونهج الاعتقال ») . وبعبارة ادق « يستجوبنا » طابع « الشفافية المطلقة » الذي تكسيه تلك العلاقات في عيون مؤلفي هذه الاعمال الذين لا تعادل طمأنيتهم ، في هذا الصدد ،

(١) ان مؤلف هذا « النقد » لن يتردد لحظة في الاعتراف بـ « تواطئه » مع الجلادين السابقين ، والحاضرين ، والآتين ، للشعب الروسي ، والصيني ، والروماني ، والفيتنامي ، والبولوني ، والكوبي الخ . . . دون نسيان الآلام المقاسة في الجزائر ، وانغولا ، وايبويا ، والموزاميك ، ولاوس ، وغينيا - بيساو ، الخ . . . الجلادين الذين « يعتمدون » بطريقتهم الخاصة مجال التفكير الذي سبق له هو نفسه أن كدّ فيه . وهو يعترف بأنه اتخذ مكانه المتواضع ، لكن غير المشكوك فيه ، بين « طرفي السلسلة نفسها » ، السلسلة التي تصل بين « الفظاعة الفائقة للمعسكرات والتواطؤ المتكتم للمجتمع العادي » . وقد اسهم ولا ريب في نسج « الروابط الخفية بين عالمنا وعالم المعتقلات » ، لأن كل شيء في هذا العالم - كما تريد له طبيعة عقيدته الرواقية - متصل بكل شيء . بحيث ان قطرة حبر واحدة تلقى في البحر المتوسط تلتفح الكتلة السائلة الممتدة من « أعمدة هرقل » الى « جسر اوكسين » . وهو لا يطمح في « رفع مسؤليته » بالانغماس في « مجادلاته اللاهوتية الفارغة » ، لـ « الفرار مما لا يطاق » . وبالاختصار ، ها هو « ابله نظري » متواضع يجار بالتوبة امام كل اخوانه مجتمعين ولكي لا ينخدع احد ، ومن غير ان يطمح الى الغفران الذي لم يستحقه بعد ، يشهد عصره بأنه سيفعل المستحيل من الآن فصاعداً للتكفير عن ذنبه . واحد آخر يضاف الى اللائحة (المرجع السابق ، ص ١٧) .

إلا طمأنينة ماركس طارحاً أن « النظرية تصبح قوة مادية بمجرد نفاذها في الجماهير » ، غير أن النظرية هنا لم تنفذ (لو جرى الحديث على لسان قس لقال : « لم تسكن ») في الجماهير بل نفذت الى المعسكرات .

« وعلى الفور ، يتبدى المعسكر ماركسياً » . وهذا هو بالتأكيد البرهان على « انه » كذلك . فلنسلم . فماذا يعني قولنا « انه » ؟ إما علاقة انتهاء (انتهاء عنصر الى مجموع) ، وإما علاقة تلازم (بين مسند ومسند اليه) . محدّد كمّ للوجود ، أو محدّد كمّ شامل ، وعلى المرء ان يختار . ولا معنى للخيار الثاني : هناك معسكرات ليست ماركسية ، وهناك ماركسيات تستغني عن المعسكرات (كما قد توضح جردة مقارنة بين الماركسيات والمعسكرات ، في العالم اليوم) . ويبقى الأول الذي قد يفسر عندئذ بقولنا : « هناك معسكرات ، وهي ماركسية » . ولنستبعد افتراضاً القرارات الدلالية السائرة بعكس مجرى هذا التفسير (من الذي يقرر من هو ماركسي ؟ أهو الذي يقول أنه كذلك ؟ ولكن شخصاً ثانياً ، يقول عن نفسه أيضاً ، انه ماركسي ، ينكر ان يكون الشخص الأول ماركسياً ، الخ . . .) ولنلعب اللعبة « الايديولوجية » البحث التي تتمثل في نسبة الحدث الى الفكرة لا الى حدث آخر (اجتماعي ، أو اقتصادي ، أو سياسي ، الخ . . .) . ولسوف يقع انبل المقاصد في هذا اللامعنى المنطقي الملازم لكل « ايضاحات عام ١٩٣٠ » : « ان سدّ الدينير ماركسي » ، أو عام ١٩٨٠ : « ان معسكر كوليسا ماركسي » . وهذا كقولنا : « الرقم اثنان ازرق » أو « هذه التفاحات جوايسيس » . والواقع ان وضع المسند غير وضع المسند اليه . وقد تكون التفسيرات القائلة : « ان معسكر الاشغال هذا شيوعي » أو « ان هذه المحارق كاثوليكية » ذات مغزى ، لأن ماركس لم يعدم « بوخارين » ، ولا يسوع المسيح أحرق « اتين دوليه »^(١) . وإن مؤسسة اجتماعية - سياسية لتتجانس والوقائع الاجتماعية - السياسية . ومشكلة العلاقات بين المؤسسة الشيوعية (او الكاثوليكية) والعقيدة الماركسية (او المسيحية) مشكلة نظرية وتاريخية « متينة » . بل هنا تكمن عقدة المشكلة ، وسواد الصندوق . ولكن الاجساد

(١) كاتب انساني فرنسي (١٥٠٩ - ١٥٤٦ م) اتهم بالاحاد وسجن مرتين حكم عليه في ثانيتهما (١٥٤٤م) بالموت لإدخاله مؤلفات المصلحين السويسريين الى فرنسا . وقد شق ثم احرق في ميدان « موبير » في باريس . (المترجم) .

الوسيلة التي تبني الصناديق السود نادراً ما تظهر في جسم النصوص : فلا محل للكهنوت في الانجيل ، كما لا محل « للحزب » في كتاب « رأس المال » . ومن هنا ولا ريب هذه الفجوة في تصوراتنا او حساسياتنا المنطقية والزعم القائل بأن « قولة المسيح لم تفعل شيئاً لمنع مذبحة سان بارتيليمي في فرنسا ، ولا عقيدة ماركس لوقف نفى التتار الى روسيا » (او للتخفيف من وتيرة تكديس رأس المال بالعمل الالزامي) عبارة معقولة في ظاهرها . ومن جهة اخرى فاننا لو سمعنا احدهم يقول « لم تفعل فئة اللبونات شيئاً لمنع كلاب جاري من النباح طوال الليل » فانه يخامرنا بعض الارتياح في حالة مخاطبتنا الصحية . فالأول يبدو لنا ملهماً ، والثاني مختلاً بعض الشيء . علماً بانهما صادران كلاهما عن الخطاب نفسه .

إن للمرء الحق في الثورة لدى رؤية الوقائع الفظيعة . ولكن الثورة لا تنفي ان بالامكان البحث عن اسباب هذه الوقائع ، دون الاكتفاء بخواطر المؤمن امام الفظاعة . وانه لمن المؤلم جداً ان يتصرف المرء تصرف من يحدد الأمور في العالم السياسي ، ولكن وسائل اللاهوت النظري قد تساعدنا على ذلك . ولربما ينبغي ان يجعل المرء من نفسه عالم لاهوت لـ « يتكلم في السياسة » كلام الخبير ببواطن الأمور (بوصف هذه الـ « ينبغي » تعبر في الوقت نفسه عن اللياقة والحيلة ، وعن السلوك والطريقة ، كما في عبارتي « يتصرف كما ينبغي » و« لكي تصل الى هناك ، ينبغي ان تمرّ من هنا ») . وربما كان اقصر طريق نحو النجاة ، ونحو فهم ما هو ناجع من الافكار في التاريخ الاجتماعي ، يمر بدراسة ما يتعلق بآباء الكنيسة . ولن يضيع وقته من ينصرف الى مدرسة المجامع الدينية لفهم زمانه ؛ بما في ذلك مثلاً انتقال « السوفيات الى الشيوعية البيروقراطية » - متّصلين بذلك بأحسن الاعمال التاريخية^(١) . وبعد ، فليس اشد الناس تفانياً من نعتقد انهم كذلك . وحين يُرى الحس الشعبي السليم المتين يفضح مجادلات الفقهاء الفارغة الحاذقة ، يصبح في الامكان سلفاً - والعينان مغمضتان - استبداهم بالقش والواح الخشب . وأبأس علماء اللاهوت من لا يعرف نفسه . انه يعود بذلك إلى التقديس الأعمى .

(١) مارك فيرو ، (من وضع السوفيات الى الشيوعية البيروقراطية » ، (باريس ، ١٩٨٠) .

ليس من غموض قط مع السحر ، اما مع الدين فهناك غموض . وهذا تقدم ملموس . فيم ؟ في ان الأول ينقل -لحل الى قلب المشكلة (او ، اذا شئنا ، معسكرات العمل الى فكر ماركس ، وحتى الى فجواته^(١) ؛ بينما يعمل الدين بالاتجاه المعاكس : ينقل المشكلة الى قلب الحل ، بحيث تكون ، على الأقل ، قد طرحت (حدسياً) ، اذا هي لم تحل (علمياً) . واذ لم يكن « اللحم » موجوداً قبل ان كانت « الكلمة » فان تجسيده يشكل معجزة ، الأمر الذي يجهر على الأقل بأنه كان من الواجب - ولكن ذلك غير متأت - فهم ما في مثل هذه العملية من اشكالية . والسحر يفهم كل شيء مسبقاً ، لأنه لا يتعامل الا مع نسخ مكررة او اجترارات ، بينما يصوغ الدين ما لا يفهم ، لأنه يتعامل مع تحولات ، او انبثاقات ، او ، بكلمة واحدة ، مع احداث .

لقد كان التحول « كلمة - لحم » ، أو « الرب - الانسان » ، الشغل الشاغل خلال آلاف العصور تقريباً ؛ والتحول « ايدولوجية - عمل » يقدم نفسه اليوم ليقراً كمسلمة مباشرة . واذا كان اللاهوت راموزنا السياسي الأول ، فكثيرة هي اليوم مقالاتنا في الفلسفة السياسية التي لا تقبل الترجمة ، أو تفكيك الرموز اللاهوتي ، لأنها سابقة على اللاهوت . وفي تأويل الظواهر السياسية انتقلنا مما سيدعى المرحلة الدينية للسياسة الى المرحلة السحرية . وتتمثل لواذع الأمور في أننا متفقون على الهزء من القاموس اللاهوتي (« البيزنطي = قاطع الشعرة الى اربعة اشطار » ، « جنس الملائكة = خصام لا نفع فيه » ، « عملية الروح القدس = مسحوق الدجالين ») ؛ في حين ان لغتنا الاكثر رواجاً تستند الى تجريدات اقل فعالية بكثير من منتجات الانجاز في حقل دراسة ما يتعلق باباء الكنيسة . وبالقاء نظرة على المناظرات بين اصحاب استقامة الرأي وخصوم المجمعين الكلسيدينين (عام ٤٥١ وما يليه) ، والمساجلات الكلامية بين الماركسيين وخصوم الماركسية (عام ١٩٥٠ الى عام ٢٠٠٠) ، سوف تبدو لنا هذه بعد زمن يسير ساذجة على الأقل ، ان لم نقل بدائية .

وليس في العودة الى التبسيطة السحرية في الخطاب المعاصر ما لا يمكن تفسيره اذا

(١) « يمكن ان تُلمس في نظرية ماركس الفجوة التي تردت منها فيما بعد المغالاة البربرية في قضية « التفكير السليم » التي « انجبت » معسكرات العمل . (« سوميران » ، « ذات أحد جميل » ، ص ١٤٩ ، غراسيه ، ١٩٨٠) .

رغبنا حقاً في ان نأخذ بالاعتبار افتراضين من معيارين مختلفين ، ولكنهما متكاملان بلا ريب .

فهنالك أولاً تحوّل للاستثمارات المنطقية بين الطبيعة والمجتمع في البنية العامة للفكر الخاص للحقيقتين المشار اليهما . ولما كنا معتادين توجيه الجهد التحليلي الى عالم الاشياء (المادية أو غير المادية) ، المخصص للاجراءات الاختبارية أو الرياضية ، فقد نستسلم في وجه الظواهر الثقافية الجماعية الى ارتياح جبان ، مسرورين جداً من قدرتنا على تخفيف حدة التوترات بمجرد عودتنا « الى منازلنا » . وعلى العكس من ذلك فإن تركيز الذهن الذي تشهد به نصوص عهد الانحدار للامبراطورية المسيحية كان يكتفي بتراخٍ تعويضي ومعاذل في معالجة المعلومات عن العالم الخارجي (أو الطبيعي) .

ثم هناك الطابع « الفوضوي » للحقبة التي نجتازها . وتبدو ذهنية الشعوذة على غرار الخطاب التنبؤي ، بشكل خاص في زمن ازمة السلطة السياسية والمعنوية معاً حين لا « تتماسك » الحواجز المشبكة المحيطة بقراءة العالم ، وتتهاوى نظم الإحالة المقبولة حتى ذلك الوقت أو تفتّت . ويمثل السلوك السحري ، الذي أحد وجوه التأويل السحري للسلوكات السياسية ، ثابتة اجتماعية . ولكنّ للسحر في كل مجتمع تاريخياً تتخلله مراحل من الانحدار او الانتكاس . فهو يصل الى حد الضحالة في حقبة النظام والتوافق البالغ اقصاه ، وإلى حد الفيضان في اوقات النواثب والحروب والشروع العامة . وليست النتائج الفكرية في ابان الازمة من النوع النقدي ، بل هي بالحري من النوع اللانقدي . ومن العدل بهذا المعنى القول بأنه ليس هناك من نبيّ الا النذير بالشر ، إذ يفي الكاهن في الزمن الطبيعي بسعادة البشر .

فالقضية اذن لا تتعلق ابداً برّد منطق الادانة على صانعيها أنفسهم ، لأن رفع العقيرة بأن « الخطأ خطأ السحرة » معناه ان يتصرف المرء تصرف ساحر . فالوظيفة المتمثلة في عبادة الطبيعة وقواها الخفية تستجيب لحاجة مشروعة لأنها حاجة اجتماعية . وما لا ريب فيه ان هناك افراداً أقدر من غيرهم على ادائها (لا يولد جميع الناس مولعين بقوى الطبيعة الخفية) ، ولكن اذا كان الجهاز فردياً فان الكلام جماعي (ناجع لأنه قابل للتصديق ، ومصداق لأنه مسموع) . واذا كان متعاطي السحر هو الناطق باسم « الرأي

العام» - سواء اضطلع بدور المحقق في محكمة التفتيش او بدور من تسكنه روح الشيطان - فانه يخفف من كآبة الجمهور ، باسهامه في خفض توتراته النفسانية . ولذا فانه اكثر ملاءمة تسميته متعبداً لقوى الطبيعة الخفية من تسميته ساحراً (تستبمع نشاطاته شيئاً من اللاشرعية او الهامشية) . ويضمن الممارس - المشير ، ان لم نقل المعالج ، انضباط توازن الزمرة الاجتماعية التي تلجأ اليه بالتالي بانتظام (لتعرف من فمه اي مصير ينتظر الجنس البشري ، وكيفية تحاشي الحرب العالمية الثالثة ، ومن هو المسؤول عن المجاعة في العالم ، وبأي قيمة اخلاقية يجب التمسك ، واي مرشح ينبغي انتخابه لتجنب السقوط في الهاوية ، الخ) فالتحليل العقلي والحالة هذه ، التحليل اللاهوتي بالأمس ، النظري اليوم ، ليس في وسعه الاجابة على هذا التساؤل ، لأنه بطبيعته اقل جدوى وطمأنة من الزلزال الناتج عن اللعن او الانتقام . والرقية العقدية الناجمة عن الايديولوجية لا تعيد بالتأكيد العافية الى الجماعة ، ولكنها اذا كانت لا تشفي فانها تظمئن . وما تبقى من الدعوى الهاذية يرفع المعنويات - الأمر الذي يفني بمشروعيتها . والايديولوجي المترقب هو مخلصنا من مثبطينا .

وما هي المشكلة التي تمنعنا من طرحها الحقيقة - المستعارة للايديولوجية ؟ وما هو ذاك الذي نجهله من أمر الجماعة ، والذي نعتقد اننا نعرفه حين نلوح بتميمتنا ؟ وبأية « كيفية » تقطع الـ « لماذا » الايديولوجية علينا طريق الوصول ؟

إننا لا ندري كيف تصبح فكرة ما قوة مادية ، وما الذي يعنيه لها « الاستحواذ على الجماهير » . ولا ندري كيف يصبح قول من الأقوال عملاً . وما العلاقات بين معتقد وعمل ؟ وكيف يترجم اتصال الى أمر ، وإخبارية الى تنفيذ ؟ وما هو نتاج دماغ فردي داخل حركة جماهيرية ؟ وكيف يتحوّل « عناء ضائع » الى « مؤسسة » (كنيسة ، أو دولة ، أو حزب ، أو جيش ، الخ . . .) وبكلمة واحدة ، ما معنى العبارة : « قوة الأفكار » ؟

ولتوضيح علاقة السبب بالنتيجة ، يملك الماليزيون الـ « مانا » - فكرة سحرية قابلة للانتقال من شخص إلى آخر ، وهي ناجعة ومعدية - التي يُعتبر الساحر الشخص الوحيد القادر على التصرف بها . « انها قوة وكائن معاً وهي ايضاً عمل ، وشميلة ، وحال

[. . .] ، وهي كذلك ، موصوف ، وصفة ، وفعل « (موسّ) . والـ «مانا» الخاصة بنا تسمى «ايدولوجية». ومن الممكن أن تُرى فيها صيغة تعقّلية للأرواحية . فبدلاً من ان يعير المرء قواه الخاصة لأشياء مادية لا روح فيها ، يعيرها هنا لتصورات ذهنية ، بل لرموز طباعية . ولأن تجد افكارنا نفسها مزودة بفكّين من حديد أو بقدمين من طين ، فان لها لقوة خفية ومقدرة عجيبة . وهذا هو ما يجعل منتج الأفكار في موقع الساحر أو الشافي بالرقى أو المسيطر على القوى الطبيعية عند الهنود الحمر . ولسوف يدور تاريخ البشر في فلكه ، اي في فلك قدرته الخوارقية البحث على حصر الشر في جسم المجتمع المريض ، ووضع الكلمة الطيبة المجدّدة للحياة في وجه الافكار السيئة المفسدة . وتتوافق مرحلة التفكير السحري لدى الطفل مع لحظة الفطام ، حين تتركز الغلطة نفسانياً على الـ «أنا» . وسواء كانت الأرواحية فردية أو جماعية فانها نرجسية على كل حال . وأرواحية الأفكار هي النرجسية الخاصة بالمتقنين ؛ الامر الذي يوضح سلفاً وبشكل أفضل مسرحية خطب التعزيم ، وتحويل المؤلف نفسه بنفسه الى بطل . فهو يتبدّى لنا ، وحيداً في وجه «الوحش» ، داود يصارع غوليات ، خالي الوفاض مادياً وروحاً روحانياً في الوقت ذاته . ولقصاص اثر الأفكار الخطرة تفاني البطل الممدّن . وانها لبطولة رمزية ، ولكنها اشد تعرضاً للمخاطر من البطولات الأخرى ، لأن العالم الرمزي المأهول بالأبالسة المغرية والأرواح المغوية هو المجال الذي تلعب فيه البشرية التاريخية بكل ما لديها من امكانيات . فالبطل الايراني ، كما تقدمه المدرسة التيمورية في القرن الخامس عشر ، يجندل كبار الأبالسة البيض ؛ وأبالستنا سود ، وحمّر ، وبيض ايضاً . ولكن الأوديسات تتجاوب خلال الخرافة : فالأمر يتعلق اولاً بأن يدخل المرء في متاهة الرموز المؤدية الى الساحة ، ثم يتوغل مخاطرأ بحياته في الدهاليز الداخلية للعالم غير المرئية التي تختبئ فيها أسباب شقاوات البشر .

ان هناك مصاهرة طبيعية بين رجل السياسة والرجل السحري . وليس ذلك راجع فقط إلى أن ممارساتنا السياسية هي في الوقت نفسه شيطانية وإبداعية . أو أنه يرى فيها الرجل الذي يحمل سكيناً بين فكّيه ، و«اليهودي سوس» ، والغول الامبريالي من جهة . ومن الجهة المقابلة ، «المرشد» الأعلى ، و«المربي» ، و«الدوتشي» لصراع الأول . فهنا تعيش الأرواح الخبيثة ومبدأ «الخير» بلحمها ودمها . ولسوف نرى فيما بعد

لم كانت الجوهريّة شرطاً طبيعياً للممارسات السياسيّة . فخلافاً للمظاهر ، ليست الجوهريّة مثاليّة بل هي نفعيّة عمليّة . والواقع ان للجماعة ولعاً بأعمال السحر ، لأنّه يشكل العالم الأمثل الذي فيه « تفعل الكلمة » . والذي فيه تتم الممارسة بالأشياء الرمزيّة ، وتغيّر فيه الحركات والتصرفات والكلمات ميادين القوى . فسحر القول في السياسة يدعو الى تفكير سحري في الأمر السياسي . إذ حيثما كان تأثير تكون خدعة . « مانا » ، « دانغ » ، « كرامة » . روح ، قدرة ، إله . وليس هناك في هذا الصدد من انفصال بين السحر والدين والايديولوجية . فالآلهة قوى ، ويتمتع الأقوياء بطابع إلهي ، لأنهم « يفعلون اموراً خارقة » . أشخاص يحركون الأشياء (والأشخاص) : انهم جميعاً سحرة من الهنود الحمر (يملكون كمّاً معيّناً من القوة ، أو الـ « مانا ») . وما ان نلاحظ نوعاً من علاقة بين السبب والنتيجة ، أو بين القوة والحركة ، حتى يستيقظ في كل منا « أوجيواي » . هوبير وموسّ : « ان ادنى حد من التمثيل الذي يتضمنه مشهد سحري ، هو تمثيل تأثيره » . ولكن الصيغة تنقلب . « فالسحر هو بشكل اساسي فن العمل » . لنحدد . فن القدرة على ان يُصنع من الكلام عمل . « ان الوهم السحري ينجم عن نقل مبدأ السببية فيه الى الكلام بالذات » .

ويبدو السحر والدين والايديولوجية وكأنها ثلاثة تنوعات متتالية ولكن لا انفصال بينها لموضوع معين ، « سلطان الكلمات » . فالساحر يتصرف بقدس فظ يبحشه عن الإكراه حيث الدين يوفّق؛ قدس في الحالة الخام . يتجلى في تقديره القوة المنتجة الكامنة في الانسان اكثر من تقديره لهذا الانسان ، قدس قصير الأمد بعض الشيء من حيث ان عمل السبب يتطلب احتكاكاً او تجاوزاً مباشراً مع غرضه . ولكن السحر يبقى في الواقع النظرية الأولى للممارسة البشرية : لأنه لا يمكن الإحاطة به من هذا المنطلق ، ولكونه قسرياً بقدر ما هو بالٍ . وبهذا المعنى فانه اذا لم يكن الدين قابلاً للتحويل الى سحر ، فلا يمكنه كذلك الاستغناء عن الطرق الاجرائية السحرية . فالنبوءة الواردة في الكتاب المقدس تحتفظ بجلاء بطابع السحريات الشرقية ، باعتبارها تنتج ما تبشّر به . والرب اليهودي - المسيحي قد أوصل ، باحتكاره جميع أنواع الـ « مانا » الطافية هنا وهناك ، السببية الايديولوجية الى اسمى نقاطها : لقد خلقت كلمته بكل بساطة العالم . « قال الله للنور كن فكان » : النموذج الاصلي الرائع لـ « النبوءة التي تنجز بنفسها ما تعلنه » .

وفي قول كهذا يختلط الفهم والارادة ، السبب الأمثل والسبب المحرك ، الفطنة والحياة ، النموذج المثالي وقوة الانتشار . وكما في كلمة الله عند فيلون^(١) (وعظ وتناسب) ، تتمزج التعزيمه - وهذا نسق - ومبدأ القدرة المبهمة - وهذه قوة « الروح والاحتمال » .

٦ - اعتماد الطريقة

في سلم العلوم تزداد عصبية الباحثين بازدياد درجات عدم اليقين لديهم . وليست هشاشة البحث في العلوم الاجتماعية معيية ولا هي غير طبيعية . انها تكشف عن صعوبة موضوعية في الطريقة .

وفي المادة السياسية بشكل خاص ، يمكن ان تنطبق اللهجة شبه الجدالية التي لا يفلت منها اي تعليق علمي ، وينبغي ان تنطبق ، على المضمون - وبه .

فليس هناك نظام تراتبي بين العلوم - وليس اي منها مجمعاً عليه ؛ لكن هناك نظاماً للتسلسل الزمني لظهور العلوم . لا يجادل فيه احد . وتبدو المعرفة للوهلة الأولى سائرة من البسيط الى المعقد . والعلوم الصحيحة التي انتقلت من العدد الى المكان ، الى المادة الجامدة ، الى المادة المنظمة ، قد سبقت اذن هي نفسها العلوم الانسانية التي تتم فيها الاكتشافات حسب نوع من النظام . فتحول على التوالي الى موضوع كل من الانسان الحي (دارون) ، والعامل (ماركس) ، والناطق (سوسير) ، والراغب (فرويد) . ولا يمكن القول بأن الانسان المكره للانسان قد اكتسب بعداً وضعاً مماثلاً .

ويتجلى لنواظرننا هذا التأخر بالقاعدة التي تنص على ان يجري استثمار الاشياء استثماراً علمياً بعكس ما يجري استثمار الناس الانفعالي داخل الشيء . فالجماعة تحتل في هذا المعنى مكاناً عند نهاية خط المقاومة الدنيا الذي يسلكه تقدم المعارف ، لا من حيث درجة التعقد الخاص به (عدد المتغيرات الكبيرة وعملية تحديد الكم الصعبة) وحسب ، وإنما من حيث حدة الاضطراب الذي يثيره . وإنما لتبني فكرة الجزع بوصفها معياراً موسوعياً اول في علوم السلوك . « فالنظام الذي بلغت فيه الأفكار البشرية

(١) فيلسوف يوناني من اصل يهودي ولد في الاسكندرية (١٣ ق . م - ٥٤ ب . م) . فلسفته مزيج من آراء افلاطون ومن الكتاب المقدس . وقد كان له بعض التأثير في الافلاطونية الجديدة والادب المسيحي . (المترجم) .

مستوى علمياً على مختلف قطاعات الواقع قد حدّده بشكل واسع تورط الانسان تورطاً كبيراً نسبياً في شتى مجاميع الظواهر . فبقدر ما يتعاضد الجزع الذي تحدّثه ظاهرة من الظواهر ، يبدو الانسان أقل قدرة على ملاحظتها بشكل صحيح ، والتفكير فيها بشكل موضوعي ، وإعداد الطرق الملائمة لوصفها ، وفهمها ، ومراقبتها ، وتوقع حدوثها^(١) . وقد تكون مقاومتنا النفسانية للفكرة القائلة بإمكان وجود معرفة موضوعية للذاتية الجماعية نابعة من حالة جزع أخرى وأخيرة هي حالة خيبة الأمل . وأتينا لنرغب في الاحتفاظ بالخلوة الأخيرة للرقى والتعزيمات المؤذية ، ملاذ الساحر المطرود من العالم في كل مكان خارج ذلك ، والمدفوع هنا الى معاقلة . وبعبارة أخرى فاننا نرفض ان نُجرّد من «مسنّا» الأخير. ومهما تكن قيمة الافتراض ، فمن البديهي ان غرم الانسان بأن يكون موضوعياً تجاه الظواهر الاقتصادية اقل من غرمة بأن يكون كذلك إزاء الظواهر التي يقال لها « ايدولوجية » ، وغرمة تجاه قيم العمل اقل من غرمة إزاء قيم الاعتقاد ، بالرغم من ان المجموع الثاني يضع بتصرف الباحث من المعطيات الخام بقدر ما يضعه الأول . لأن تورط الباحث أشدّ في قوانين تأسيس الـ « نحن » منه في مصادرة فائض القيمة من داخل الـ « نحن » . فالهيمنة « تورط » اكثر من الاستغلال . ولا غرو ان يكون « الاقتصاد السياسي » قد اصبح منذ زمن منهجاً دراسياً ، وان تظل « العلوم السياسية » خصاماً ومشادة . فالأول يفرط في فرض مشاريع على موضوعات ، بينما تضع الثانية مشاريع في مقابل مشاريع أخرى .

وقد يكون المعيار الثاني لهذا التصنيف للعلوم ، وهو مشتق مباشرة من الأول ، درجة المخاطرة الجسدية الملازمة في حقبة معينة لهذا النوع او ذاك من الاستقصاء . وقد تسمح هذه الملاحقة بموسوعة تاريخية من الأسفل ، حسب « وثائق العلماء » ، بلا إحالة ميتافيزيقية خارجية ولا مجاز لغوي منمّق . وسيكون من شأنها ان تطابق بين الخطّ الخاص بادنى جزع والخطّ الخاص بادنى تسييس ، وسيلتقي قانون المردودات المتناقضة للمعرفة قانون دعر العلماء المتنامي . وستكون اسس التسلسل الزمني فيها درجات الانسحاب المتدرّج المتوالية للسلطات القائمة في وجه هجمة المكتشفات التي هي في

(١) جورج ديفيرو ، « من الجزع الى الطريقة » ، (باريس ، فلاماريون ، ١٩٨٠) ص ٢٥ .

طريقها الى القيام . وفي التكوينات الكهنوتية في الغرب (الكاثوليكية بالأمس ،
والشيعية اليوم) ، تمثل مراحل حرية البحث الاكاديمي ودرجاته سُلماً لتمييز الفوارق
تميزاً موسوعياً عاملاً على الجسم الحي . (ان ما عرضه تاريخ المجتمعات على مدى ثلاثة
آلاف عام ركّزه الانتشار المتتالي لمختلف معاهد اكااديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي في
حوالي اربعين عاماً .) وسيقال ، للاستعجال في بت الأمور ، ان الرياضيين عرفوا
الراحة منذ طاليس ، وعرفها الفيزيائيون منذ غاليليو ؛ وان علماء الاحياء كانوا الى ثلاثين
عاماً خلت فقط يعرضون سمعتهم ومكانتهم وحتى حياتهم للخطر (قضية ليسنكو) ؛
وان للمحلّلين النفاسانيين اليوم الحق في ان يتمتموا على الأطراف (تيلسي) بعد أن
حُرموا طويلاً (في عام ١٩٤٩ ، في بيان للحزب ، بفرنسا) ؛ ولكن ليق العلم الخاص
بالجماعة - التاريخ ، وعلم الاجتماع ، والسياسة - تحت رقابة السلطات المباشرة . ففي
العلوم الاجتماعية يفضي النقيضان ، الشك واليقين ، الى النتيجة نفسها : التحديد
العلمي . في الغرب عن طريق السوق الحرة للآراء التي تُتبادل الى ما لا نهاية ، لأنها
كلها تساوي في الحقيقة لا شيء تقريباً ؛ وفي الشرق عن طريق التخطيط المعيارى
للابحاث بنظرية يتمثل فيها سلفاً مختصر جميع النتائج الممكنة . وغني عن البيان ان
الحظوظ في معرفة ايجابية ليست متساوية بالنسبة الى الهيمنتين المتعارضتين للشعارين :
« لكل حقيقته » و« حقيقة واحدة للجميع » ، لأن التحديد التجريبي عن طريق ما ليس
قابلاً للاقرار يعمل للتقبل ، في صفوف الرأي العام ، بينما التحديد العقدي عن طريق ما
سبق إقراره يحتجز البحث عند منبعه ، في مرحلة الاذاعة الخاصة . (ليس هناك من
تقابل اذن بين حالتي الصورة : ففي مبدأها تطبع « الجماعة » البيروقراطية بطابع الحظر
عملية تكديس للمعلومات عن الجماعة ، مثلما جعلت الكاثوليكية فيما مضى من علم
الاديان علماً غير ذي موضوع) .

والتحويل المضاد النفساني يفسّر الاضطرابات الانفعالية في الخطاب ، والضغط
المضاد الاجتماعي (بصيغة رغبة في التأثير مثلاً) يفسر لعبة التفصيلات والمواقف
المنحازة . ومن الاسقاط والمشروع يتألف موضوعي . انهما يجعلانني اقلب على جمر
النار . فانا أعمل في درجة حرارة عالية جداً ، ولا محيد عن ذلك . فالجزع (العلمي)
سببه « التداخل بين موضوع الدراسة وشخصية الملاحظ » . وللرقابة (السياسية) أكثر

من أسباب وجيهة . فهي تعرّض الباحثين للاخطار ، لأن البحث ، في هذه المادة ، يعرّض الرقباء للاخطار . وسوف يصيب اي مشروع لاستقصاء ظواهر الاعتقاد كل مجتمع ، والمجتمع ككل ، في صميم اعماله الحية ، على نطاق المعنويات ، لأنه قادر على ضربه ، على مستوى الماديات . فلا ندهش من مطالباته بضمانة . فهم على حق في ان يراقبونا ، كما هم على حق في ان يغضبوا .

وما الذي يميز ، في الواقع ، خطاباً يقال انه ايدولوجي (ذا متغيرة « ايدولوجية - مضادة ») من تفسير معترف بأنه علمي ؟ وبم يتعارض العالم المنطقي لما هو قابل للرفض مع العالم المنطقي لما هو رمزي ، أو كيف يفسر الفرق الثابت في النبرة بين الاثنين ، « الهائجة » هنا و « الهادئة » هناك ؟

بعلاقة مغايرة تماماً تجمع بين القول المنطوق به والموضوع الذي يدور حوله هذا القول .

والواقع المادي والطبيعي مستقل عن التصورات التي نصوّره بها ، لكن الواقع الاجتماعي الذي نعيش فيه يتبدل تبعاً للتصورات التي نكوّنّها عنه . (ويظل الواقع العيادي ، رغم المظاهر ، محصوراً في الفئة الأولى ، لأنه إذا كانت الامراض لا توجد مستقلة عن التقطيعات التي نجريها في علم تصنيف الامراض ، فان عملية نقل أو تغيير في الأدوات التي نستخدمها في التحليل العيادي لا تشكل تغييراً في الإوالبات المرضية) . وتشترك إدعاءات الفلكي أو الجغرافي أو عالم النبات في ان الاغراض التي تستهدفها لا تتبدل تبعاً لها . « اننا أحرار في أن نضم جزءاً كسرياً معيناً من المحيطات التي تغطي الكرة الارضية باسم بحر الشمال ، فلا يغير ذلك شيئاً من موضوعية المسمى بحراً » (فريج) . واذا اخطأ الفلكي في افتراضاته ، أو عالم النبات في تصنيفاته ، فان ذلك لن يمنع الكواكب ان تدور ، وسيبقى لزهرات البيتونيا العدد نفسه من التويجات . وربما عانى الموضوع الرياضي من نظام اكثر غموضاً أو أقل استقلالية ، لكنه ما إن يطرح حتى يحظى كذلك بموضوعية لا ارتداد عنها . وعلى هذا فان الباحثين في العلوم الصحيحة والطبيعية يملكون فسحة مريحة من الحرية . فهم يتعرضون لخطر التكذيب ؛ لكن موضوع افتراضاتهم بمأمن من الخطر . والقابلية للرفض ضمان لعدم المسؤولية . ومن

المفارقات ان « عالم العلوم » اكثر حرية في تحركاته (العلمية) من عالم الاجتماع او الفيلسوف في تحركاتها .

ان عالم المحسوس ليس مساوفاً لعالم العلم ، لأنه لا يمكن فصل التوضيحات عن اسانيدھا في هذا العالم . والايضاح « الايديولوجي » مبني بطريقة لا يمكن معها تكذيبه بالتجربة ، مع امكان تعديل التجربة نفسها في الوقت ذاته . فاذا قال ناسك من المرابطين لأخذ السكان في قرية افريقية ان منزله مسكون ، فلا شيء يمكن ان يثبت انه ليس مسكوناً ، لكن الذي استمع اليه سوف يبدل سلوكه نتيجة لذلك . واذا قال استاذ لطلابه ، او محاضر لجمهوره ، ان للتاريخ اتجاهأ ، وانه يسير نحو الاشتراكية ، أو ان الاشتراكية تدفع بالعالم الى الوراء ، نحو العبودية ، فلا شيء يمكن ان يثبت بالتأكيد العكس ، لكن من المحتمل ان تُرى افعال جمهور المستمعين او ردود افعالهم المقبلة وقد تبدلت ، حتى وإن كان تبدلها متناهيأ في الضالة .

وتفضي هذه المقابلة الى تقريب أولي : ان « الافكار » موضوع البحث في « الايديولوجية » افكار غير قابلة للاثبات ولكنها حاسمة : انها تسهم في تغيير حالة الأشياء ولأن تكون غير ذات جدوى (من غير اختبار تجريبي قابل للتعين) فهذا لا يمنع ان تكون خطيرة (انها تثقل و« تحرك ») . وعلى هذا فقد يكون علينا ان نحصر في الدائرة (المسماة وقتياً) الايديولوجية مجموع « الافكار » الفعالة . باعتبار القدرة التي تتمتع بها فكرة لتحريك جمهور ، أو لتغيير التوازن في حقل قوى ، أو لإدخال هذا السلوك او ذاك ، مستقلة عن القيم التي تؤكد صحتها ، ولكنها نتيجة من جهة ، لطراز انتقالها (وهو طراز محدد تكنولوجياً وتاريخياً) ، ومن جهة ثانية ، لنموذج الاستثمار أو الأنضواء الذي تشكل موضوعه . ومع ان العاملين يفعلا بشكل متبادل ، وانها لا ينفصلان إلا بطريق التجريد ، فاننا سنترك دراسة الأول لـ « علم الوساطة في التنويم المغناطيسي » ، مركزين هنا على الإواليات ، والطبيعة ، ومستتبعات الانخراط الجماعي .

والفكرة التافهة التي تترك آثاراً فكرة خطيرة ، والفكرة الخطيرة التي لا تفعّل ذلك فكرة تافهة . والثقل المادي في هذا المضمّر هو المعيار . والقيمة تتأتى من الأثر ، لا من

الشيء ؛ أو بالحري يختار «العقل» السياسي أثر الافكار المجردة من الموضوعية موضوعاً له ، ويختار «النقد» دراسة الشروط المتعلقة بنجاعة فكرة من الافكار أو ايدولوجية من الايدولوجيات. فعلا نيتنا اذن هي من النوع الوقح : ما دام هذا ينطلي فهو يهمني . وعليه : تهمني اساطيركم . بما فيها الانجيل و« كفاحي » . فهتلر يريد ان يعرف . والقديس بولس كذلك . ولا يقول « نقد للعقل السياسي » بأن « الجّد في الاستنكاف » ؛ انه يحمل محمل الجّد ما يرفضه « نقد » علمي لأنه غير قائم على اساس . وعلى سبيل المثال فإن آراء القديس بولس التي قد تكون غير مؤكدة ، والتي تتعلق بارتداد اليهود كنذير بـ « نهاية العالم » تستحق في نظره اعظم الاهتمام النظري لا لشيء إلا لأن هذه الحماقات دفعت « الصليبيين » الذاهبين الى « الارض المقدسة » للقضاء بحد السيف على سكان مختلف الغيتويات في اوربا الوسطى كيلا يخلفوا موعدهم مع « اورشليم السماوية » .

« الايدولوجية » : خطاب نخر جاذبيته في تحوّل مركزه عن مكانه . وانها لمن مفارقات هذه اللغات التي لا تتأصل ولا تتناهى بذاتها ؛ انها نتائج علة غائبة ، ولكنها تحدث بدورها نتائج خارجاً عن الخطاب ، ومن بعيد . فشرح تأييدات « بوسوييه » أو ابتهالات « فولتير » معناه احوالها على إحداثيات السياق ، إحداثيات ما هو خارج النص : فالبحث عن معنى هذه الخطب يفضي الى البعد عنها . ولكن هذه الاحداث الخطابية لا تغدو لهذا « نفخات في واد » . إذ ان هناك لحظة من لحظات القرن الثامن عشر الفرنسي بدأ فيها من كانوا يفكرون داخل « المملكة » تفكير « بوسوييه » بالتفكير « فجأة » تفكير « فولتير » . وانه لتحول « ايدولوجي » ذو نتيجة مشؤومة تتمثل بالضبط في ان النتائج لا تخضع لنظام « ايدولوجي » . لأن رجالاً قد يكونون فكروا تفكير « بوسوييه » ما كانوا قط ليفكروا في الاستيلاء على « الباستيل » .

لقد كان « الخوف الكبير » في عام ١٧٨٩ نبأ زائفاً ضخماً . ولكن القصور التي احترقت كانت قصوراً حقيقية . وهذا هو باختصار السبب الذي من أجله تهّم الانباء الزائفة « العقل » السياسي بأكثر مما تهّمه الحقائق النظرية التي لا تشيع .

وعلى المستوى البيولوجي الذي يسبق مباشرة في نسق التعقيد وتوالي الازمنة المستوى السياسي ، لا يزال الهياج الفلسفي ملموساً ، على الرغم من ان موضوعية النتائج لم

يشوهها تنوع عمليات التبشير . وما زالت عملية التبسيط العلمي لمكتشفات علم الوراثة تتم بشكل نضالي ، اي جدالي . وان اكتشافاً محتملاً يتعلق بقواعد النضالية بالذات ، على اعلى مستويات الجزع ، لتقل حظوظه في الوهن (حتى وإن كان سيئذ كل شيء لجعله يهن) . وقد يفترض نظرية ليست بحد ذاتها جدالية للممارسات الجدالية . فكيف يمكن التقليل من الاضطراب في هذه الانحاء ؟ بأن نبقي امناء مهما كا الثمن لشعارنا الاسمى : « إن الامر هكذا » . وهذا يعني : رفض « الاختزالية » أولاً ؛ و« التطورية » بعد ذلك .

١) لا وجود هنا لـ « محكمة العقل » ، ولا لـ « محكمة العدل » . ولا وجود لمنصة ، ولا لمنبر ، ولا لحكم . فلن نحكم على فظاعات باسم معيار من المعايير ، ولا على الجنايات باسم قانون من القوانين . فماذا يكون تصديق الاعتقاد ، والاستماع الى سرده ، وترك الشيطان المجادل يحدث عن نفسه ، وتقبل العفوية السحرية بثقة ، إن لم يكن التفكير من الداخل في السيادة الايديولوجية ، في مستوى كثافتها ، على انها كمال وإيجابية (لا بوصفها راسباً او بديلاً) ؟ وان لم يكن احترام استقلالية الانتاج الايديولوجي ، على طريقة مؤرخ العلوم الذي يبدأ أولاً باحترام استقلالية عمل العلماء ؛ وإن لم يكن معاودة التأكيد بأن النهار ليس حقيقة الليل ، ولا العكس ؟ ولا يمكن ان تُفكك الوقائع التي تدونها فكرة الايديولوجية ، ولا أن تُذوّب ، ولا أن تُحوّل الى عناصر تكوينية قد تكون هي حقيقتها . فالنجماء مثلاً ليست علم فلك رخيصاً أو بديلاً . انها شيء آخر . وليس من منافسة بينها ، فلأولى هدف ، وللثاني موضوع . وهما لا يشغلان المضمار نفسه لانها لا يستجيبان للمسألة نفسها . فهدف النجماء ، المحترم تماماً ، هو تهدئة قلق الناس باجابة « كل منهم » على السؤال : « ماذا سيحدث لي غداً ؟ » بشكل لا يتوصل معه اي اكتشاف فلكي ، ولن يتوصل ، الى اعتبار مناهج التأويل النجمي باباً ناجزاً ، لأن هذه الأخيرة لا تملك في برنامجها دستور معرفة وضعية في الأجرام السماوية ، بل تلطيف الجزع (من الأصول ومن الايام المقبلة) . والفيزياء الفلكية ليست بكل بساطة معنية بفذاة الأقدار الفردية : وليس لديها ما تقوله عنها (لا مع ولا ضد : بعيداً عنها) .

ويستتبع رفض المرء القاء خطاب معياري (صحيح / غير صحيح ، جيد / غير

(جيد) حول الخطب المعيارية حرماناً نفسه من الملذات النرجسية الخاصة بالتصحيح ، والتوجيه ، والتقويم . ولن نسعى هنا لتقويم شيء ولا لكشف النقاب عنه . فالايديولوجيون ليسوا بحاجة الى أوصياء يقفون الى جانبهم لتلقيهم الدرس : فهم في معظمهم بعيدون عن ان تكون لهم علاقة متخيلة بممارستهم ويعرفون اكثر مما نعرف عن معنى ما يفعلون . وكما ان النظرية السياسية ينبغي ان تدخل مدرسة الحس السياسي الذي يبيده الممارسون ، كذلك ينبغي ان تتعلم نظرية عن الايديولوجية من الايديولوجيين ، بغض النظر عن المحتوى السياسي لممارساتهم (كما ان « نقداً للعقل » يغض النظر عن محتوى المعارف التجريبي) . وعلى سبيل المثال فان « نقداً للعقل » السياسي يصنع عسله من « كفاحي » ومن « دفاتر السجن » على السواء . ولن يذعر من ملاحظة ان « غرامشي » وهتلر قد عثرا كلاهما ، وفي وقت واحد ، بالصندوق السوداء (الأول بوصفه منظرًا ، بصيغة تجريدية ومن الدرجة الثانية ، والثاني بوصفه ممارساً وبالصيغة التي تكتب بها السيرة) . وفيما يتعلق بالزعيم النازي فقد حذرنا « تريفور - روبر » من خطر استنتاج « حساسة احد الافراد الخلقية من انخفاض ذكائه »^(١) . وهناك فصلان من « كفاحي » (المجلد الأول : ١٩٢٥ ، والمجلد الثاني ١٩٢٧) يحملان العنوانين « الايديولوجية والحزب » و « الايديولوجية والتنظيم » ، واجتماع « المبرمج » (الذي يحدد الأهداف) و « السياسي » (الذي يحققها) في شخص واحد يكمل في هتلر صورة ايديولوجي بين الايديولوجيين ، تماماً بسبب السؤال العام الذي يطرح على كل ايديولوجي منطقي : « ما شروط القوة التي ينبغي ان تكتمل لفكرة من الأفكار كي تصبح هي نفسها قوة ؟ » (التوسير) . ومن المعلوم ان مؤلف « كفاحي » كان مقتنعاً بأن « مشكلة مستقبل الأمة الالمانية هي مشكلة إفناء الماركسية » . ويضيف قائلاً : « ولم ار في سياسة التحالفات الالمانية المشؤومة سوى النتائج التي احدثها العمل التفكيكي لهذه العقيدة »^(٢) . وكانت هذه اطروحة ؛ احدى اطروحات الايديولوجية النازية (وهي ليست خاصة بها) . ولكن الايديولوجية ليست في الحق عملية وصل أطروحات بعضها إلى بعض ، ولا يكون وقف عقيدة بعقيدة أخرى . ومن المؤكد ان الايديولوجية النازية ما كانت لتنجح قط ، في المانيا ، في تفكيك أوصال العمل التفكيكي للماركسية

(١) انظر « هتلر ايديولوجياً » لـ « ابرهارد جاكيل » (كليمان - ليفي ، ١٩٧٣) .

(٢) كفاحي ، ص ١٧١ ، (الطبعة الالمانية ، ميونخ ، ١٩٤٢) .

الالمانية ، لو أنها بقيت في حالة البرجة ، ومن غير ان تصبح قوة منظمة ، اي من غير ان تحقق برنامج ايدولوجيتها . يقول هتلر المبرمج : « ان كل ايدولوجية ، حتى وإن كانت الف مرة صحيحة وذات ارفع نفع للبشرية ، سوف تبقى بلا معنى عملي لتشكيل حياة شعب ما دامت مبائها لم تغد راية لحركة كفاح [. . .] و« تبديل » تصوّر مثالي عام ، بالغ الحقيقة ، مطابق لايدولوجية من الايدولوجيات ، في جماعة سياسية ذات ايمان وكفاح محدد تحديداً واضحاً ، تتمتع بوحدة في الايمان وإرادة منظمة بشكل متين ، ذلكم هو أهم ما ينبغي تحقيقه ، إذ على حلّه السعيد وحده يتوقف امكان انتصار الفكرة^(١) . وإحترام عمل الايدولوجيين الذين نادراً ما يقومون ، بخلاف العلماء ، بعمل جميل ، ذلكم هو القاعدة العلمية التي تصلح عربون استنكاف (نظري) . وان نقداً داخلياً لـ « الاصابة » السياسية ليصبّ حممه وراء « الخير » و« الشر » ، وبجانب ما هو خسيس وما هو شريف . ولن يكون متعالياً ولا أسفاً . بل ، ببساطة ، جافاً ومستسلماً للأسوأ .

٢) ويستتبع رفض الاختزالية رفض التطورية . وسيان عدم المحاسبة على الأخطاء باسم « الحقيقة » ورفض الماضي باسم الحاضر . ولأننا لسنا بالضبط في سياق الحقيقي ، فاننا لسنا كذلك في التاريخ ، إذ الحقيقة وحدها لها تاريخ . لنشرح .

ان قواعد بناء ايضاح حقيقي ، اي مبني بطريقة سوية ، عرضة لتحولات ثابتة ، سواء اتخذت هذه الأخيرة شكل تطوّر (كلود برنار) أو ثورات متتابعة (توما كوهن) . وليس للايضاح العلمي من معنى إلا داخل مضمار تحديده التاريخي - وبواسطة هذا المضمار - من غير ان يكون المراد هنا ان يؤخذ في الحسبان طبيعة هذا المضمار الذي قد يكون اللعبة الحاسمة الضمنية التي تضمّ تحت « علمية » واحدة مجموع القواعد الخاصة بتكوين عصر من عصور الحقيقة (فوكو) ، أو قد يكون تأطيراً عملياً - ثقافياً تحدده حالة الأجهزة المتوفرة (كانغويلهم) . وهذا المضمار اكثر بكثير من سياق شاءته الصدفة ، انه شرط منطقي ولازم . ولا وجود للحقيقي الا حيث يمكن حدوث تطوّر . وانه لعلمي كل ما لا يستطيع إلا ان يرتقي ويتقدم « (رينيه توم) . ولهذا فان العلم يعرف « انقطاعات » علمية تمثل نقاط لا رجوع اذا تجووزت لم يعد يعبر كما كان يعبر قبلاً . ولا تسمح هذه

(١) نفسه ، ص ١٨ وما بعدها .

الانقطاعات ولا ريب بقسمة بسيطة بين الايديولوجية والعلم ، ويعود الى تاريخ العلوم ان يصوب تعقيدات تشابكهما العملي ، من خلال مختلف « الايديولوجيات العلمية » مثلاً^(١) .

ويحتفظ مفهوم الايديولوجية بكامل مشروعيتها في حقل المعرفة ، لكن الايديولوجيات العملية - الاجتماعية التي على « العقل » السياسي معرفتها تتميز جذرياً من « الايديولوجيات العلمية » ، كالذروية ، أو التحولية ، أو الحيوية ، بأنها تتخذ مكانتها في تاريخ مترجع يشغل فيه الأصل بشكل مباشر كل لحظة من لحظاته . وتعرض الايديولوجيات العلمية نفسها لحكم الحقيقة . وانها لخطب قابلة للرفض ومرفوضة تلك التي يبليلها التاريخ والتي تختفي مع التقدم العلمي . والمرحلة السابقة على تاريخ علم من العلوم لا تعيش بعده ، ولكن الوهم الجماعي ليس له قبل ولا بعد ؛ ولا وجهة نظر منتظرة في المستقبل يمكنه ان ينطلق منها ليرجع عن رأيه في نفسه . لقد كانت دراسة الجماجم لتحديد وظائف الدماغ التي قام بها « غال »^(٢) مثلاً علماً ، ولم تعد سوى فضول : وهذا التدني في القيمة نهائي لا عودة عنه . وعلى العكس من ذلك فانه اذا كان من الممكن ان تعرف العقائد الدينية ، تحت وطأة المنافسة التاريخية ، عمليات كسوف ، أو إنحطاط ، أو عودة الى الازدهار ، فانها لا ترى قيمتها الجوهرية تبطل بمجيء حقيقة تالية لها . فتعاليم المسيح التي لم تنسخ تعاليم بوذا السابقة عليها ، لم تقلل منها تعاليم محمد اللاحقة لها . وانطلاقة العلوم في القرون الخمسة عشر الأخيرة لا تمنع البشرية ان تعتنق اليوم كما بالامس هذه العقائد الثلاث وغيرها . وتستغني الايديولوجية العلمية عن « أزل وهمك فتتواتر الجمجمة لا تعني شيئاً ، واليك السبب » . والايديولوجية المسماة عمالية - اجتماعية (بما في ذلك حين يكون عنوانها « علمية ») ذات طبيعة متمردة على التصحيحات التي من نوع : « أزل وهمك فالنبي كان مختلاً ، والله لم يقل له شيئاً قط ، واليك براهيني » . وقد لا تكون هذه الوقاحة ملائمة نظرياً هنا . فدراسة الجماجم

(١) جورج كانغويلهم ، « الايديولوجية والعقلانية في تاريخ علوم الحياة » (باريس ، فران ، ١٩٧٧) .

انظر القسم الأول « الايديولوجيات العلمية والطبية في القرن التاسع عشر » ، (ص ٣٣ - ٨١) .

(٢) طبيب الماني (١٧٥٨ - ١٨٢٨ م) ، كان استاذاً في فيينا ثم في باريس ، وهو مؤسس دراسة وظائف الدماغ وتحديد مناطقها فيه عن طريق دراسة الشكل الخارجي للمجمجمة . (المترجم) .

تنتهي كالقرآن الى منطقة اللاعلم . لكن الأولى واقع خطابي والثاني واقع مجتمعي .
الأولى ناجمة عن نظام التفكير المنطقي - الذي قد يقع فيه خطأ والآخر عن نظام السلوك
العملي - الذي ليس فيه سوى حالات ضلال . والخطأ فردي ، والضلالات (لا
نستعمل الا بصيغة الجمع) جماعية . والضلالات لا تدحض ، لا عن طريق التجربة
ولا عن طريق التفكير . ولـ « تقويمها » تنبغي « محاربتها » .

لقد عُرِف تاريخ العلوم بأنه « متحف » أخطاء الفكر البشري . وقد يكون من
الممكن ، بطريقة ليست أقل خبثاً ، تعريف تاريخ المعتقدات بأنه « متحف » فظاعات
التاريخ البشري ؛ ولكن ينبغي التدقيق على الفور : فلن يتمشى في « متحف » الاخطاء
سوى المؤرخين ، اي فئة خاصة جداً من المهووسين ؛ بينما « متحف » الفظاعات مفتوح
للجمهور باستمرار . وهنا يكون في مكنة اول قادم ان يشعر أنه في عقر داره . وحين
يخرج المرء من الخطأ النظري فانه لا يعود اليه قط . واما المعتقد الجماعي فانه يعود دائماً
اليه لأنه لا يخرج منه . ومن هنا النظام المختلف تماماً لعمليات استعادة الماضي . وتاريخ
العلوم من صميم العلم بوصفه رقيقاً ، ولكنه خارج على البحث العلمي . وتاريخ
الايدولوجيات خارج على « الايدولوجية » بوصفها تكراراً ، ولكنه من صميم البحث
السياسي . فالمعرفة تتمثل في إحدى الحالتين بان ننسى ؛ وفي الأخرى بأن نتذكر . وتاريخ
المعتقدات المتزامن هو في الوقت نفسه تذكر لحاضر الاعتقاد ومختبر لفيزياء للاعتقاد . ولا
يقتصر الأمر على بقائنا معاصرين لـ « الخرافات البالية » التي كان يستقريء منها
« فونتنيل » التاريخ المخجل لأخطاء الفكر (انظر اذا كان هناك ما ينجل في المساجد يوم
الجمعة ، وفي الكُنس يوم السبت ، وفي الكنائس يوم الأحد ، وفي صحفنا طوال
الاسبوع) ، بل يتعداه الى أن علينا البحث في هذا الماضي عن مفاتيح معقولة حاضرننا .
التي بها تتجه التواريخ المتعاقبة في اتجاهين متعاكسين . ففي الفكر النظري يستنير ما قبل
بما بعد . وفي العقل السياسي يتم الأمر على العكس من ذلك . وفي الوقت الذي يبحث
فيه تاريخ العلوم عن حقيقته في علم اللاهوت ، يجد تاريخ المعتقدات حقيقته في علم
الأنساب .

وعليه لم تكن التطورية بالأمر المنذور للرفض بل للقلب (من غير أن ينهض المرء
باعباء افتراضه المثالي ، افتراض زمن متساوق يتبع خطأ مستقيماً ، افتراض قد يكون

المستجيب بعض الشيء في تاريخ المجتمعات لهذا المدى الفكري الذي تنتشر فيه عبر تاريخ الأفكار ارتقاءات عقل له مركز السيادة) . وقد كان « كلود برنار » يقول : « الاسبقية في التسلسل الزمني دونية منطقية » . ولولم يكن من وجود للنوافذ المزيفة لأمكن ان يوضع نصب الأعين : « الاسبقية الايديولوجية سمو منطقي » . ولأن تكون الجماعات البشرية نظمت نفسها اول ما نظمت (في الحياة والموت) باسم مفاهيم العالم الدينية وبمعونتها (بوجود رب شخصي او من دونه) قبل ان تتنظم (العيش والموت والقتل) باسم مفاهيم العالم العلمية وبمعونتها (سواء كانت ذات صلاحية موضوعية أو لم تكن) ، فذلك واقع لا سبيل الى دحضه . ولقد سبقت سلطة الدين في تسلسل الأزمنة سلطة الفكر ؛ وفي النظام الكلامي ، سبق القاموس الديني قاموس « الايديولوجيات » . فالبيدائي ليس والحالة هذه أولياً . فأعقد صيغ « حياة الفكر » تحتبس مبدأ فهم اكثر الصيغ بدائية ، لكن نظام التعاقب لا يصلح هنا معبراً من الأولي الى المعدّ المشغول . ولا تعدو فرضية « هيغل » بأن « اقدم الفلسفات هي اكثرها تجريداً ، واقلها توسيعاً وغنى وعمقاً » ان تكون حقيقة خالصة في مضمار الصياغات الرمزية . بل قد يظهر ان الصيغة الأولية هي التي تحفظ وتتضمن الصيغ المتأخرة عنها ، وان البداية تجمع في ذاتها كل ما يلحق بها . وتشريح الدين مفتاح تشريح « الايديولوجية » ، ومعلوم ان ليس الدين هو الذي يحاكي « الايديولوجية » ، بل العكس الصحيح . وقد استطعنا ان نرى الى اي تدهورات وتقهقرات سحرية خضعت الآلية الإدراكية الخاصة باللاهوت المسيحي في فكرنا السياسي « الحديث » الأكثر رواجاً .

الفصل الثاني

ماضي وَهَمٍ

١ - أصل الكلمة

٢ - إنجاز ماركس

١ - أصل الكلمة

بدأ تكوين المدرك بتحويم كلمة . وليس في الأمر هنا إلا ما هو مبتذل . وفي تاريخ العلوم تكاد تكون الاستعاضة هي القاعدة . فقد نقل «لامارك»^(١) مفهوم «الوسط» الخاص بميكانيكا «نيوتن» الى البيولوجيا ؛ واستعار «داروين» فكرة «الانتخاب الطبيعي» من «مالتوس»^(٢) الذي استعاره هو نفسه من مربى المواشي والبسانيين ؛ واستعار «دركهايم»^(٣) فكرة «قسمة العمل» من علم وظائف الجسم الذي كان هو نفسه قد استعارها من «آدم سميث»^(٤) . وأخذ ماركس خيره ، وربما من دون أن يدري ، من «ديستوت دو تراسي»^(٥) (١٧٥٤ - ١٨٣٦ م) . وان قلب المعنى ليلفت

(١) عالم طبيعيات فرنسي (١٧٤٤ - ١٨٢٩ م) ، اهتم اول ما اهتم بعلم النبات ، ثم عين استاذاً للحيوانات غير الفقارية (١٧٩٣ م) فالف عدة مؤلفات فيها . وهو اول من أعد النظرية الوضعية لتطور الكائنات الحية . (المترجم) .

(٢) اقتصادي انكليزي (١٧٦٦ - ١٨٣٤ م) كان اول امره كاهناً انجليكانياً . وتستند نظريته في الاقتصاد الى ان السكان يتزايدون (حسب متوالية هندسية) بأسرع مما تنمو المواد الغذائية (حسب متوالية حسابية) مما يحدث خللاً يقود البشرية الى المجاعة . (المترجم) .

(٣) عالم اجتماع فرنسي (١٨٥٨ - ١٩١٧ م) نشد من وراء دراسة المجتمعات والقوانين التي تحكمها القاعدة المثينة لانشاء علم في الممارسات الاخلاقية والتقاليد . وقد اكد خصوصية الاحداث الاجتماعية بالنسبة الى الظواهر العضوية أو النفسانية (الفردية) وعرفها بأنها « طرق تصرف وتفكير وشعور ، خارجة عن نطاق الفرد ، تتمتع بسلطة قسرية بها تفرض نفسها عليه » . (المترجم) .

(٤) فيلسوف واقتصادي اسكتلندي (١٧٢٣ - ١٧٩٠ م) اقام زمناً في فرنسا واتصل باقتصاديين ثم نشر كتابه « ابحاث في طبيعة ثروة الامم وأسبابها » (١٧٧٦ م) ، وهو اول بحث كبير في الرأسمالية الليبرالية . وإذ كان يرى ان العمل مصدر كل ثروة والمقياس الحقيقي للقيمة التبادلية للأشياء ، فقد اكد ان قسمة وتطور الصناعة يشجعان على تنامي الانتاج . والتبادل الحر والمنافسة هما في رأيه المبدآن الاساسيان للسياسة الاقتصادية . (المترجم) .

(٥) فيلسوف فرنسي (١٧٥٤ - ١٨٣٦ م) ، زعيم الايديولوجيين وعضو في لجنة التعليم العام زمن حكومة المديرين . وهو

النظر اكثر مما يلفته تحويره، لأن الكلمة لا تجد نقطة تطابقها وقد زحلت من « طريقة » للدراسة الى « موضوع » للدراسة وحسب ، بل تجد محتواها وقد انعكس . فـ « علم الافكار » - وهو مقولة نقدية تقرظية - ينقلب الى شعار « للأفكار المضادة للعلم » - وهو مقولة جدالية تجريحية . ومن المسلّم به ان أجود المدركات تستمد من الاستخدام العلمي لمفاهيم كانت في البدء « ايدولوجية » . ولسوف يلحظ هنا تدرج شكلي معاكس . فالمدركات ، مثل الاولاد ، تنتمي الى الذين يجعلونها أجود . والاحتياز الماركسي لهذا المدرك أمر مكتسب لا نزاع فيه ، واما تحسينه فأقل تأكيداً . ولسوف نتسلّى ، في اثناء ذلك ، بهذه الدعاية النابعة من قاموس المفردات : انه بقلب المعنى التاريخي الحقيقي لكلمة من الكلمات يتأتى لهذه الكلمة ان تفيد ، في النظرية - الأم ، انعكاس الواقع التاريخي على شاشة الضمائر . ومن الممكن ايضاً أن تُرى في هذا اللبس الضئيل الصورة المسبقة لسوء تفاهم ضخم .

« ايدولوجية » : لقد عُمِدَت اللفظة الجديدة في آب (اغسطس) من عام ١٧٩٨ م ، في مسابك « المعهد الوطني » ، في المذكرة الثالثة من « مذكرات عن ملكة التفكير » نشرت بعد قراءة علنية في الثاني من شهر فلوريال من العام الرابع^(١) . ولسوف يعاودها « ديستوت » ، بوصفه استاذاً في « المعهد » ، في السابع والعشرين من ايار (مايو) ١٧٩٩ م في بحثه « مقال في بعض مسائل « الايدولوجية » المتضمن برهاناً جديداً على اننا مدينون بمعرفة الجسد إلى الاحساس بالمقاومة ، وعلى ان من غير الممكن ان يكون لحكمنا من فعل قبل هذه المعرفة ، نظراً لانعدام قدرتنا على تمييز مدركاتنا الحسية المتوالية بعضها من بعض . ولسوف يظهر بعد ذلك عمل « كورسييه » الرئيسي ، عام ١٨٠١ م ، حاملاً عنوان « عناصر الايدولوجية » (كذا) ، وموزعاً زمنياً ، في خمسة اقسام ، حتى عام ١٨١٥ م . القسم الأول : « الايدولوجية بحذافيرها » . ويتبعه ، « لأن علم الافكار يتضمن علم التعبير عنها واستنباطها » (المقدمة ، ص ٥) ، « نحو عام »

يرى ان حساسيتنا (ونماذجها الجوهرية هي : الشعور والتذكر واطلاق الاحكام والارادة) تعلمنا بوجودنا الخاص ، كما تعلمنا بوجود العالم الخارجي عن طريق الاحساس بالجهد اللازم لقهر المقاومات المادية ؛ ويرى كذلك ان هذه الحساسية هي مصدر افكارنا العامة وأحكامنا . (المترجم) .

(١) انظر مقدمة « هنري غوبيه » التاريخية للطبعة الثانية (قران ، ١٩٧٠) من كتاب « العناصر » .

(١٨٠٣ م) و « منطق » (١٨٠٥ م) . وأخيراً « مقالة في الارادة وتناجها » .
(١٨١٥) .

ولن نرسم هنا ، لذاته ، تاريخ « الايديولوجيين » الذي يوزعه « بيكافيه »^(١) على ثلاثة اجيال ، وان كان الثاني منها (« كابانيس »^(٢) و « دونو »^(٣) و « ديستوت ») يبدو وحده المضطلع تماماً بهذه التسمية (مع ان « ديستوت » كان يفضل ان يسمى « ايديولوجياً ») . ولنشر أولاً الى أن كثيرين كانوا اطباء ومستشرقين وفيزيائيين وكيميائيين وعلماء طبيعيات ، وباختصار علماء ممارسين « قولني »^(٤) و « كابانيس » و « ينيل »^(٥) وأن مشروعاتهم كان يتمثل بالتحديد في رفع « العلوم الاخلاقية والسياسية الى مرتبة العلوم الفيزيائية والطبيعية »^(٦) . ولكن حالهم سوء الطالع ، أي الشجاعة ، في ان يشاركوا بنصيب فعال ، بوصفهم منظمين ومشرعين ومربين ، في الحياة السياسية ذلك الزمان . الأمر الذي أكسبنا نحن قواعد تعليمنا العلمي الحديث (كان هناك ، علاوة على « المعهد » الذي ابتدعوا شعبته الثانية ، أو « اكاديمية » العلوم الاخلاقية والسياسية ، « المدارس » المركزية ، ودور المعلمين ، والبوليتكنيك) ؛ وأكسبهم هم أسوأ المصائر بعد موتهم . لا لأنه ليس في الإمكان الاعتراف لهم ببعض الخلف والمدافعين ، ومنهم « سان سيمون » و « كونت » و « تين » ، ناهيك عن « شوبنهاور » . لكن نابوليون

(١) بحثة وفيلسوف فرنسي (١٨٥١ - ١٩٢١ م) اشتهر باعماله في التاريخ وفلسفة الشك ، وبكتابه « الايديولوجيون الفرنسيون » (١٨٩٠ م) و « التاريخ العام والمقارن لفلسفات القرون الوسطى » (١٩٠٥ م) . (المترجم) .

(٢) طبيب وفيلسوف فرنسي (١٧٥٧ - ١٨٠٨ م) اشترك بشكل نشط في الحياة السياسية ، وساعد بوناپرت في الوصول الى السلطة ، لكنه تجرأ بعد ذلك على التنكر له . يؤكد في كتابه « العلاقات بين البدني والحلقي » ضرورة الحاق دراسة الوقائع النفسانية بعلم وظائف الاعضاء ، واجدأ في الغريزة رابطاً بين العالم العضوي ، والعالم الفكري . (المترجم) .

(٣) سياسي ومؤرخ فرنسي (١٧٦١ - ١٨٤٠ م) ، عين حافظاً لأرشفيف فرنسا من ١٨٠٧ الى ١٨١٥ م ، ثم استأذاً للتاريخ في الكوليج دو فرانس عام ١٨١٩ م ، وله من الكتب « يوميات العلماء » ، و « مؤرخو فرنسا » ، و « تاريخ فرنسا الادبي » . (المترجم) .

(٤) فيلسوف وكاتب فرنسي (١٧٥٧ - ١٨٢٠ م) ذهب بعد دراسات في الحقوق والطب الى الشرق الأدنى ، وعرف لدى عودته بكتابه « رحلة الى مصر وسوريا » (١٨٧٨ م) . ويمكن اعتباره ، بفضل اعماله الأخرى ، العالم الاخلاقي والاجتماعي لزمرة الايديولوجيين . (المترجم) .

(٥) طبيب فرنسي (١٧٤٥ - ١٨٢٦ م) اهتم بصورة خاصة بدراسة الامراض العقلية ، وكان له الفضل في ابطال الطرق العلاجية القاسية التي كان يخضع لها المجانين . والعالم مدين له على الأخص بكتابه « مقالة طبية - فلسفية عن الجنون العقلي أو الهوس » (١٨٠١ م) (المترجم) .

(٦) المراجع هنا هي ، بالفرنسية ، أطروحة بيكافيه (ألكان ، ١٨٩١) ، وبالإيطالية ، كتاب سيرجيو مورافيا « ايل ترامونتو دليأيميسمو » (باري ، لاترزا ، ١٩٦٨ م) . ولم نستطع التنقيب عما يفيد بحثنا إلا في الكتاب الأول .

انتصربا لإجمال . فقد اتبع الخلف الجامعي بشكل صحيح تعاليم الامبراطور المهموسة الى المعلم الأكبر «فونتان» : «ليكن حاضراً ما هو وضعي . . . ملوكي . . . ، ولتغب الترهات الماورائية . . . ، الايديولوجية» .

وإذ كان الايديولوجيون الابناء الروحيين للموسوعيين ، وتلامذة لـ «كوندياك» ، وماديين مختارين ، ومفكرين احراراً ، ووضعيين طليعيين ، وذوي تفكير عملي يدفع (الى الاختبار و« التطبيق » ، فانهم لم يكونوا ينفكون عن التهمك على الترهات الماورائية ، أو « الايديولوجية » ، كما قد يقال اليوم تنوياً بالتضليل الامبراطوري . فلقد كانوا يعملون جميعاً في الاتجاه الوضعي ، وكان «ديستوت» ينصح قراءه قائلاً : «اصدقائي الشباب ، أأحدروا من الشعراء ومن الفلاسفة الذين يفكرون مثلهم بوحى من خيالهم لا بوحى من الوقائع » . وهو يشير بتواضع الى ان اللفظ الجديد الذي استخدمه « يفيد العمل الذي يجب القيام به ، لا العلم الذي ينبغي ان ينتج عن هذا العمل » ؛ وانه « لا يفترض شيئاً مما هو مريب ومجهول ولا يثير في الخاطراية فكرة سببية » ، على النقيض من « الميتافيزيقا » التي تبحث في طبيعة الكائنات ، و« البسيكولوجيا » - وهي « كلمة تعني علم النفس » و« تفترض في الظاهر معرفة بهذا الكائن لا تدعون بالطبع أنكم تملكونها »^(١) . وستكون النتيجة تفضيل « ايديولوجية » - وهي لفظة شاملة غير مخصصة - عليهما « للدلالة على هذا العلم الخاص بتوليد الافكار » الذي لن يتوسل في الدرجة الأولى غير تحليل الاحاسيس . ولسوف يكون من شأن هذه الوضعية التي تتحلّى بها الايديولوجية ان تحلّها في المرتبة الأولى للعلوم الطبيعية ، بصفّ علم في وظائف الاعضاء وعلى نقيض كل علم يبحث في الدين .

وعلى الرغم من ان «ديستوت» كان احد السادة الليبراليين ، ومندوباً في « الهئية العامة » ، وعقيداً في سلاح المشاة ، واحد الناجين من الموت تحت عجالات آخر الطنابر ، وترميدورياً فاعلاً في عهد حكومية المديرين وحكومة القناصل ، فانه ظل ، كما

(١) « مذكرة عن ملكة التفكير » من مجموعة « مذكرات المعهد الوطني للعلوم والفنون للعام الرابع من قيام الجمهورية (آب

« اغسطس » ١٧٩٨ م) ، ص ٣٢٢ - ٣٢٤ .

ظل اصداقؤه ، جمهورياً في عهد الامبراطورية . وقد رأى نابليون في هؤلاء المفكرين الأقوياء ، على الرغم من اعتدالهم ووقوفهم ضد اليقاقة ، جرثومة معارضة خطيرة . فما كفاه طردهم من الهيئة المكلفة مناقشة مشاريع القوانين ، ثم إلغاء «درس» العلوم الاخلاقية والسياسية ، ومنع صحيفتهم ، « العشرية الفلسفية » ، من الصدور في آخر المطاف (١٨٠٧ م) . ولقد سارع مبتدع الحكم بالرأي الى جعل الناس يرون فيهم جرد حمقى ، وهكذا بدأت ملاشاة الايديولوجيين الايديولوجية . وإذ كان « شاتروبيريان » متملقاً فعلاً فقد ضبط في كتابه « عبقرية المسيحية » نغمة الازدراء الرسمي التي ما لبثت ان أدتها جوقة الرجعية الكاثوليكية والملكية . وغيّبت روحانية الدولة ، يساعدها « روابيه - كولار »^(١) و« فيكتور كوزان »^(٢) ، مع « سانت بوث » في وضعية حارس الجناح ، لمدة قرن تقريباً في زوايا النسيان ورثة أجود أنواع المادية الفرنسية ، وعلى ظهورهم الدمغة التي لفقها لم ألد أعدائهم ، نابليون : صاحب أوهام ، ما وراثي ، متفهب . واحتفظت « الايديولوجية » بحق المواطنة بوصفها « تجريداً لا يرتكز على شيء حقيقي ولا يفضي الى شيء عملي » . ولسوف لا يحدد « ليتريه » نفسه ، على الرغم من صلات النسب الفلسفية التي تجمعها بالمنبذين ، معنى الايديولوجية والالفاظ التابعة لها إلا من خلال خصومها ، ناسياً الاشارة الى مبتدع الكلمة .

وفي هذا المد والجزر من الجحود هناك صخرة : « ستاندال » . العينة الوحيدة للايديولوجي التي حفظها الخلف حقاً ، ولكن مع اغفال شميلته التي طالما أعلنها طوال حياته ، بخلاف ما عليه الرأي . فما ان حصل « بايل »^(٣) على الجائزة الأولى في الرياضيات في مدرسة « غرونوبل » المركزية ، وأبعد من الجيش ، وصبا لأن يكون فيلسوفاً ، حتى « انعتق من ربة روسو » بممارسة مستمرة لمؤسس المدارس المركزية ، الى حد انه اعتبر نفسه هو بالذات نوعاً من هاوٍ من هواة الايديولوجية ، وتلميذاً لا يتمتع

(١) سياسي وفيلسوف فرنسي (١٧٦٣ - ١٨٤٥ م) شارك بين ١٧٩٧ و ١٨٠٣ م في المجلس السري الملكي الذي كان يناصر منذ ذلك الحين قيام ملكية دستورية . وقد بسط ، بوصفه صملاً للايديولوجيين ، فلسفة روحانية كان لها تأثير كبير في فيكتور كوزان . (المترجم) .

(٢) فيلسوف فرنسي (١٧٩٢ - ١٨٦٧ م) كان وزيراً للتعليم في حكومة « تيير » عام ١٨٤٠ م . ويمكن اعتباره مؤسس الانتقائية الروحانية وتاريخ الفلسفة . (المترجم) .

(٣) الاسم الاصلي لـ « ستاندال » . (المترجم) .

بكثير من الاهلية . فكتابه « في الحب » (١٨٨٢ م) اشتهر بأنه « بحث في الايديولوجية » - ومن هنا كان انحيازه الى البرودة في الوصف والتحليل . ومن هنا كان كذلك الفشل التام (خمسة عشر قارئاً في عشر سنوات) لكتابه « فسيولوجية الحب » . وينسب « ستانندال » باستمرار الى « ديستوت » شغفه بما هو « طبيعي » ، وتقززه بما هو مصطنع وزائف ، أو من الهذر ، أو من الخطابة المجردة (كل ما يدعى في عام ١٩٨٠ : ايديولوجية) ، وخشونته الصاقلة ، وشيئاً لا يذكر من الوقاحة^(١) . وها هو يسجل مثلاً عام ١٨٠٦ : « لقد كان لهذا الرجل أعظم التأثير في نفسي وانجعه شفاء لها منذ سنة »^(٢) . وفي « ذكريات التبجح » : « في عام ١٨١٧ جاء الرجل الذي اعجبت به اكثر من كل الناس بسبب كتاباته ، الوحيد الذي احدث ثورة لدي ، السيد الكونت دوتراسي ، يزورني في « فندق ايطاليا » بساحة « فافار » . فما دهشت قط من قبل كما دهشت . ولقد كنت اتعشق منذ اثني عشرة سنة « ايديولوجية » هذا الرجل الذي سيغدو شهيراً ذات يوم . . . »^(٣) .

انه تكهن خاطيء ويا للأسف : لقد حجبت شهرة الاختراع المخترع . وإذ كان مشروع « الايديولوجية » حليف الثورة الفرنسية فقد ولد وترعرع معها ، ولكن منفذي وصيته تركوا جثته في ايدي خصومه ، الرومنطيقين والصوفيين . ووقع ماركس الشاب على موته الثاني وهو ينش قبره ، ولكن بالمقلوب ، بوصفه شعراً فلسفياً . وعلى هذا النحو اضافت « الدعاوة الرجعية » لذلك العهد مغفلاً آخر الى المعسكر الثوري . « افتروا ، افتروا ، فلسوف يبقى مع ذلك شيء ما » . ولا يعني هذا ان ماركس لم يستشهد بـ « ديستوت » او يناقشه احياناً ، وان بتسامح متعجرف ، فاسمه يظهر في دفاتره الباريسية ، وفي « غرنديس » ، وفي امكنة من « رأس المال » ؛ لكن من المسلّم به انه لم يتفحص « الايديولوجية بمعناها الصحيح » ، لأنه لا يشير قط الا إلى « بحث في الارادة ونتائجها » الصادر عام ١٨٢٦ م (القسمان الرابع والخامس من « العناصر ») ،

(١) « تاريخ التصوير في ايطاليا » ، الكتاب الثالث ، ص ٦٦ : « ان بحثاً في الايديولوجية هو وقاحة : اتعتقدون اذن انني لا افكر جيداً ؟ » .

(٢) مذكرات عام ١٨٠٦ ، (بليياد) ، « الأعمال الحميمة » ، ص ٧٩٠ .

(٣) بليياد ، « الأعمال الحميمة » ، ص ١٤١٠ .

وعلى الأخص الى نتاجه الأخير ، « بحث في الاقتصاد السياسي » (١٨٢٣ م) .
والدليل هذا اللبس : لقد سمي صاحبنا الكونت وعضو الهيئة التشريعية العليا في فرنسا
بنبرة جمهورية وبسخاء في « الايديولوجية الألمانية » ، ولكن بوصفه محلاً للملكية ،
لوضعه في مقابل « شترنر »^(١) ، لا على انه ابو « الايديولوجية »^(٢) ، افتراض : لقد
كانت المجلدات الأولى التي اخرجها « ديستوت » قد نفذت او لم يكن ممكناً العثور عليها
في باريس حوالي ١٨٤٤ - ١٨٤٨ م ، حين أُعيدَ « الى الابد » مصطلح الايديولوجية
« العلمي » بقلم مهاجر الماني نكرة قاطن في شارع « قانون » ، ومنهمك جداً من جهة
أخرى في تصفّح ادب شخص يدعى « هنري بايل » ، وهو ايديولوجي هاو ومحلل
سياسي عبقرى ، مات بسكتة دماغية عام ١٨٤٢ م .

٢ - إنجاز ماركس

ان معاناة طريق الرحلة التي اتبعتها الايولوجية (المحاور والمفترقات) في الأجهزة
الماركسية تضطر المرء الى نوع من تبسيط تخطيطي ، لا للتخفف من سؤال نظري
مضجّر ، وانما لأن الرحلة نفسها ذات تبسيط تخطيطي مذهل . وتتجلى البساطة في
النصوص - التي تسير في خط مستقيم من ١٨٤٢ م حتى ١٨٩٣ م - المتعلقة بالرسائل
الأولى ، من ماركس الى « روج »^(٣) الى آخر رسائل انغلز الى « كونراد شميت » و« فرانز
مهرنغ »^(٤) ، المخصصة لـ « تصحيح » ، أو لإدخال بعض التعقيد على التبسيطة
المرتبطة مسبقاً بالادراك المادي لـ « النجاعة التاريخية » للايديولوجيات . وينبغي فهم

(١) فيلسوف الماني (١٨٠٦ - ١٨٥٦ م) . اهم مؤلفاته « الفذ وملكيته » وهو نقد للبرالية السياسية والاجتماعية والبشرية .
(المترجم) .

(٢) انظر على الأخص الحاشية الطويلة لرأس المال ، الكتاب الثاني ، ٢ ، المقطع الثالث ، حيث ذُكر « ديستوت » بشكل
تهكمي بوصفه « مؤلفاً بارزاً » وعضواً في معهد فرنسا وجمعية فيلادلفيا الفلسفية ، ونوراً ، الى حد ما ، بين الاقتصاديين
العوام ، (، بليياد ٢ ، ص ٨٠٨ - ٨٠٩) .

(٣) سياسي ومفكر ألماني (١٨٠٢ - ١٨٨٠ م) ، مؤسس « حوليات هال » جريدة اليسار الميخيلي . وإذ لجأ الى فرنسا فقد نشر
مع ماركس « الحوليات الفرنسية الالمانية » . وحين نفي الى انكلترا بعد ان كان نائباً في برلمان فرانكفورت ، غدا من
انصار سياسة بيسمارك . (المترجم) .

(٤) سياسي الماني (١٨٤٦ - ١٩١٩ م) انخرط في الحزب الشيوعي الالماني بعد أن كان عضواً في الجناح اليساري من الحزب
الاشتراكي الديمقراطي . من مؤلفاته « تاريخ الاشتراكية الديمقراطية الالمانية » (١٨٩٧ - ١٨٩٨ م) . (المترجم) .

هذه البساطة دون خبث . كما افصححت وكررت ووضحت هي بنفسها ، دون إضافة اجنبية ولا قراءة تشخيصية . وليس ممنوعاً الافتراض بأن انغلز ، احد مؤلفي « الايديولوجية الالمانية » ، كان يفهم خيراً منا نيات القرار « الماركسي » ومرتباته . وقد رواها بالتفصيل من خلال هذا السرد المنطقي الرائع الذي ينتمي شطر منه الى فن السيرة والشطر الآخر الى الفن الملحمي ، والذي عنوانه « لودفيغ فيورباخ^(١) ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » (١٨٨٨ م) . وبيّن فيه انغلز كيف ان مجرد كتابة « الايديولوجية الالمانية » - قبل ذلك باربعين عاماً - اتاحت لهما بلوغ « هدفنا الرئيسي » ، بل رؤية ما في انفسنا بوضوح . وسوف تتيح خلاصته لنا نحن ان نبليغ هدفنا وهو ان نرى بجلاء تكوين وهم من الاوهام . فكل الأمر مستودع هنا : نسب وحمل وشهادة ميلاد . فالاعتراف بعبقرية الخطيطة الاجمالية ، وتذوق الرهافة النفسانية والاجتماعية البالغة لتحليلات ماركس الشاب التي لم تتناول فقط نظريي العصر بل تناولت كذلك الميكانيكية المجهولة العمر للمثالية النظرية ، وبالاختصار دعوة الكلاب الحية التي هي نحن الى حد ادنى من الحشمة في تشريح الأسود الميتة ، كل ذلك لن يمنع من الافضاء ، في نهاية النهايات وبكل اتزان ، الى أسى من نوع : « لقد كان ذلك اذن اشد حماقة مما بدا » .

الاطار ، منذ البدء : ان مفهوم الايديولوجية الحديث ليطفو تحت افق تسوية حسابات قديمة العهد ، بنفقات غير متوقعة لعمل جدالي ، بوصفها رهناً على مبارزة في مضمار مقفل : مضمار ماركس وانغلز اللذين اخذا على عاتقهما في بروكسيل عام ١٨٤٥م « ان يعملوا معاً لاستخراج التناقض القائم بين طريقتنا في الرؤية والتصور الايديولوجي للفلسفة الالمانية » : في الواقع « تسوية حساباتنا مع وعينا الفلسفي السابق » - معرفة هيغل وخلفائه . ولم ينتج التصور لذاته ، بالاحالة على موضوع المواضيع لم يزل مهماً ، في مسيرة عمل تصوري أو مستقل « غير نفعي » . لقد جاء

(١) فيلسوف الماني (١٨٠٤ - ١٨٧٢ م) كان في اول امره تلميذاً لهيغل ثم انفصل عنه منذ عام ١٨٣٠ م حين كتب « آراء في موت الخلود » الذي قاد بالتدريج الخلود الشخصي ، بانكاره له ، الى الاتحاد . وقد بدا منذ ذلك الوقت مفكراً ثورياً ، وتحالف مع « الهيجليين الشباب » ، ثم نشر مؤلفه الاساسي « جوهر المسيحية » (١٨٤١ م) الذي اكد فيه ان الله (وصفاته : المعرفة والرحمة والمشيئة) ليس إلا جوهر الانسان (بوصفه كائناً نوعياً) المجسّم ، معتبراً التبعية الدينية لحظة من تاريخ البشر ضرورية ولكنها ينبغي ان تتجاوز . وانسانية فيروباخ الملحدة (والمادية) تفسر بصورة عامة في ضوء الاعمال النقدية التي اجراها عليها ماركس وانغلز . (المترجم) .

يملاً خاتنة من رقة اللعبة التي لم يتدعها ماركس ، ولا أعاد تشكيلها ، وانما تلقاها بالهيئة التي شاءها لها هيغل وهو يقصّها . ويقوم موضع الايديولوجية عنده مقام مدخل الى التعريف . وانعكاس الايمان بـ « الفكرة » المطلقة (انعكاساً حرفياً) يفرج عن منطق للفكرة بوصفها خداعاً مطلقاً . فما ان يتخذ موضوع جديد له مكاناً حتى يغير فاعل قديم مكانه ويرى السبب نفسه وقد اصبح نتيجة . فالطريقة الجدلية الهيغلية تنقلب رأساً على عقب ، وتتبع الايديولوجية حركتها ، ولا تعود سوى النتيجة المحققة لهذه الحركة . « والجدلية عند هيغل هي « الفكرة مطوّرة ذاتها »^(١) . وسوف تكون الجدلية عند ماركس هي الواقعي متطوراً الى فكرة ، وفكرة الواقعي مطوّرة . ولقد كان التاريخ الهيغلي محاكاة للحركة الذاتية لـ « الفكرة » ، وسوف تكون الفكرة الماركسية محاكاة للحركة الذاتية للتاريخ . فالارض قائمة في السماء ، والعكس بالعكس . الى آخر ما هناك . وسوف يكون تكرار التدحرج ، المؤخّرة من فوق الرأس ، مصدر اهانة نظراً لسذاجته ، ولكن « المؤسسين » جعلوا منه شعارهم منذ البداية حتى النهاية . ماركس ، عام ١٨٤٥ : « يجعل الايديولوجيون (رجال الدين والقانونيون والسياسيون والاخلاقيون) كل رأسهم الى اسفل » - لنسقطهم من عاليهم فتصبح حقيقة كل شيء سهلة المنال . أو : « انها عنده [هيغل] تمشي على رأسها ؛ ويكفي ان يعاد وضعها على قدميها ليرى لها وجه معقول تماماً » . أهو مجاز ؟ لا : استدلال . ولن يعدل ماركس عنه « قط » ، بل سيعود الى اللازم في خاتمته للطبعة الالمانية الثانية من « رأس المال » (١٨٧٣ م) : « لا يختلف نهجي الجدلي في الأساس فقط عن النهج الهيغلي ، وإنما هو نقيضه الحقيقي . فحركة التفكير عند هيغل ، وهو يجسدها باسم « الفكرة » ، هي خالق الواقع الذي ليس سوى انعكاس لحركة ما هو واقعي ، منقولاً ، ومغيّراً موضعه ، الى دماغ الانسان » . وانغلز في نهاية المطاف : « كان عكساً ايديولوجياً تنبغي ازالته . ولقد جدّدنا فهمنا لخواطر دماغنا من الوجهة المادية ، بوصفها انعكاسات للأشياء ، بدلاً من اعتبار الأشياء الحقيقية انعكاسات لهذه الدرجة أو تلك من درجات « الفكرة » المطلقة »^(٢) . وقد سبق ان قيل ان الصحيح النقيض هو الشيء نفسه معكوساً . وانها

(١) انغلز ، « لودفيغ فيورباخ » ، ص ٤٤ .

(٢) نفسه .

لفسيولوجية اخرى ، ولكنها التشريحية نفسها . فالخلية الأولية لنسيج ايدولوجي تظل هي الـ « فكرة » بوصفها « شكلاً من اشكال الوجدان » ، أو تجريداً ذهنياً ، أو « نتاج تفكير » (« ما يقوله الناس ، ويتخيلونه ، ويتصورونه ») . وجهة النظر المادية تتخذ موقعاً بـ « إرشاد » هيغلي . ونادراً ما كان يُرى قدر أقل من الخيال العلمي في معهد علم « جديد » . أو قدر اكبر من الاستمرارية وسط « انقطاع معرفي » . اما فوق الحقل المسمى « ايدولوجية » ، وضمنه ، فالثورة الماركسية تعتمد محافظة مستنيرة .

وتعتمد قبل كل شيء تراتبية نظرية تماماً . ولنلاحظ بالفعل ان الكوكب « ايدولوجية » يظهر من الأصل في فلك « المعرفة » ، بوصفه التلازم السليبي « للتطبيق بين العقل والإدراك » . ولسوف تستمد الايدولوجية وظيفتها ونظامها من علاقتها الأولية بالمعرفة الحقيقية ، او بالنظرية . ولقد اقام هذا الوضع في البداية ، بمعارضة أولية هي سهم التأثير ، اتجاهاً الزامياً . وما ان تتبلور الايدولوجية حتى تتحول باتجاه ميحث في نقد العلوم ، لا باتجاه علم في التطبيق العلمي . فماركس لا يواجه « عالم الأفكار » بوصفه مؤرخاً ، او عالم اعراق ، أو إناسياً ، بل بوصفه فيلسوفاً . وعلى هذا فان الايدولوجية ستسجل درجة دنيا من المعرفة ، لا شكلاً من اشكال السلوك . ومجلى من مجالي اللاتقافة (العلمية) ، لا ظاهرة ثقافة (برسم الملاحظة علمياً) . انها ستسجل كرامة ، قبل ان تسجل واقعاً . ولسوف تتفاقم في التقليد الماركسي تلك العادة المتمثلة في الدلالة بالموصوف على منطقة من عدم المعرفة بأكثر من دلالتها على حقل تصرفات . ولربما كنا لا نزال ندفع ، في هذا الصدد ، ثمن البون الزمني بين ماركس - المؤرخ في مرحلة النضج - خبيراً في إدراك التشابكات القائمة بين ما هو خيالي وما هو فعلي بكثير من الواقعية (انظر « الثامن عشر من شهر برومير » ، مثلاً) - والمنظر - الناقد الشاب الذي كانه قبل ذلك ، مدفوعاً بالواجب المهني الى اكتشاف اخطاء الفكر البشري غير الملحوظة . ولما كان تحمّل النظم الادراكية أسهل من تحمّل اللطائف الوصفية فقد ورثنا بالطبع نموذج ناقد العلوم ، لا مثل الصحافي (على الرغم من امكان العثور على ثروات نظرية في الملاحظات المحسوسة اكثر بكثير مما في عملية التركيب المجردة) . وبالنسبة الى صانع الايدولوجية بوصفها مقولة تشبه جراباً يتسع لكل شيء ، يزيل مبدأ التفسير الرديء منذ البداية الحدث الاجتماعي المراد تفسيره ، وكأنه الشرك المستخدم لإبطال

الاعيب اللامنطق في الأشياء عن طريق العقل .

ولسوف يجد المؤرخ الذي عليه مثلاً أن يعيد بناء المنطق الداخلي لاحدى « غزوات الاستيلاء » امام هذا « الواقع » : لقد انحلت امبراطورية « الأزتيك » عسكرياً على يد خمسمائة وثمانية جنود اسبانيين وعشرة جياد ، مما استتبع الانهيار شبه الفوري لاحدى اكثر حضارات العالم تطوراً . وعندها سيكون لازماً عليه النظر بجديّة الى تصويرات المكسيكيين القدامى اللاهوتية ، ولن ينتهي امره مع « كوتيز الكواتل »^(١) بمجرد تسجيله في سجل الوعي الحاطيء . ولأن يوافق العام ١٥١٩ م في التقويم الفلكي الازتيكي تاريخ عودة الاله التولتيكي القديم جالباً نهاية العالم من الشرق ، فان هذه المصادفة السيئة ليست قابلة للتحوّل الى لا حقيقة . ولأن يكون القائد الاسباني « كورتيس » قد تمكّن من تصوير « كوتيز الكواتل » و« الاسبانيين » فوق جيادهم على انهم آلهة احياء ، فان هذه الترهات لا يمكن ان يطعن فيها المؤرخ كمفاهيم مجردة ، أو مدركات زائفة ، او اضاليل ، لمجرد أنه كانت لها آثار عملية « حاسمة » في هذا الحقل الخاص بالظواهر الذي هو حقله . وهذا يكفي لمنحها فائدة نظرية بذاتها وفي ذاتها ، منذ اللحظة التي يتعلق فيها الامر بمعرفة كيف يسير تاريخ البشر ، لا بمعرفة كيف ينبغي ان تسير « المعرفة » . والطعن في المظاهر لقهم العالم يعني طفولة العلم حتى وان مال به النضج الى تحرير المظاهر من عقدة الجوهر باستعادة منطق خاص بالصفات المحسوسة مثلاً (نبيء / مطبوخ ، ملح / حلو ، اجش / حاد الخ . . .) ؛ و« قد يكون كل علم زائداً عن الحاجة اذا تطابق مظهر الأشياء وجوهرها » (ماركس) . فالايديولوجية تخبر عن المظهر ، والعلم يعيد بناء الجوهر - عن طريق وضع المظاهر موضع شك منتظم . وانه لطعن ملازم لكل مشروع لحقيقة ، بوصفه كشفاً عن الخطأ - باعتبار ان الواقع يتحصّل بالتخفيف من الاوهام بالتجربة المحسوسة . والمؤسف ان تبديد المظاهر كمعيار لما هو حقيقي لا يؤدي الى تبديد المظاهر كحقيقة غير نقدية . وطعنك في شيء لا يعني إبطاله .

(١) إله التحضر عن المكسيكيين القدماء (الهنود الحمر الازتيك) وهو تارة بصورة شيخ مقنّع ، وأخرى بصورة حية طائرة . وقد اعتقد الازتيك حين نزل العسكر الاسبانيون في ارضهم بعودة هذا الاله ، مما يفسّر جزئياً تصرف امبراطورهم « موكتزوما » الذي بدا متوافقاً مع المجتاحين . كما يفسّر المعجز الذي اصابهم امام المجتاح . (المترجم) .

« [. . .] ان الايديولوجية تتحوّل بكليتها تقريباً . إما الى مفهوم مغلوط لهذا التاريخ [تاريخ البشر] ، وإما الى تجريد كامل لهذا التاريخ » (ماركس) . وما تبطنه عملية تحويل الايديولوجية هذه الى خطأ (في المفهوم) ، ومن ثمّ بالذات الى لا كائن محتمل (في نظر « الواقع المحسوس للتاريخ ») ، هو التراتبية النظامية لد « علمية » وال « رأي » ، وفقاً للسلم الثابت لما هو كينونة ولما يبدو كينونة . ويسلم المشروع المعرفي الماركسي بتراتبية كينونية مفترضة بشكل مسبق لموضوعات المعرفة (تحلّ فيها القوة المحركة محل « الكينونة » ، وصيغ الإدراك محل « ما يبدو كينونة ») . وليس للخطأ وجود خاص ؛ وبما انه تنافر محض مع الوجود فهو يعيّن المكان الوضع ، مكان النقص . نقص الايديولوجية بوصفه عيباً ، وعجزاً ، وعدم كفاية . ولا يمكن أن تكون اللجاجة في الوهن بحد ذاتها موضوع علم ، لأنها بمثابة ما سوف يكشف العلم انه موضوع مزيف ؛ وأثر شخص خلو من موضوعية حقيقية ؛ ومفعول (به) او تكملة (لنفس) - اي الفضلات النوعية للعلم . سحر وابتسام ورضى . هالة وفخر ومجد . تابل ونكهة وطيب . أفيون . ولكن هذا لا يشفي ولا يقوت ولا ينير . انه غير جوهري ، فهو بالتالي غير ناجع . والعلم يفرز الجوهر عن المظهر ، ويمثل بين الجوهر والحقيقة التي هي موضع النجاعة الأوحد . و« الفعالية » الماركسية تقصي في مبدأها الناجع عن الزائف . والشعار اللينيني - ان نظرية ماركس قديرة لأنها صحيحة - مجانسة للمثل السقراطي الماثور - ما من أحد خبيث في معرفة الوقائع .

والشكل المحسوس للاوجود هو الصورة . المنعطف الثاني : ادراكية الرؤية . إدراكية الايديولوجية بوصفها تمثلاً وظلاً وسراباً . وها نحن اولاء لم نخرج من الكهف . فالخيالي ليس طريقة نوعية لصوغ الواقعي ، وإنما هو الواقعي مشوهاً . وليس طريقة انتاج للحدث ، وإنما هو نسخة رديئة لما سبق أن حدث . والصور الايديولوجية هي بالنسبة الى المدركات النظرية كالانكساريات (دراسة ظواهر انكسار النور) بالنسبة الى البصريات ، او ما كان قديماً يدعى دراسة الاشعة المنكسرة او المنحرفة بالنسبة الى دراسة الأشعة المنعكسة . (وإذا كان الناس يبدون في الايديولوجية بأسرها - وتبدو معهم علاقاتهم - ورؤ وسهم الى اسفل كما في الغرفة السوداء ، فلأن هذه الظاهرة ناجمة عن مسار حياتها المادية مباشرة . فليس من المحتمل اذن أن نحصل في اللوحة على أكثر أو على غير ما

كان في الشخص المصور ، وليست الايديولوجية سوى الواقعي اسيء تصويره . والتصوير الفوتوغرافي فن من فنون التسلية يفتقر كالرسم تقريباً عند « پاسكال » ، الى كرامة : فمن العبث معاينة ما قد سبق وجوده ، وفوق ذلك فان لعدم النفع هذا آثاراً مشؤومة . لأن المشهد النظري البحث لأشكال تصوير الواقعي يفضح جهاز القوى الاقتصادية - الاجتماعية الذي يعكس نفسه منكوساً في الـ « ديوراما »^(١) الايديولوجية . وهكذا تجمع اشكال الوعي الاجتماعي بين التكرار وعدم الأمانة . وانها لتبطين وكتر ، ولكن كل ما فيها بلا تماسك ورأسه على عقبه . وهذا سبب آخر للحذر . تنضاف سذاجتان داخل هذا المفهوم « العلمي » للايديولوجية : سذاجة الأشياء وسذاجة المثالية . وهو مفهوم تجريبي بشكل ساذج لأنه لا يجعل من الصورة مشهداً بل شيئاً (او أقل شيء) : تسجيل سلبي لواقع خارجي . وكما عند افلاطون يعجز الوعي الماركسي عن ان يخلق لنفسه موضوعاً خاصاً : انه يتلقاه ، باهتاً تقريباً ، من الخارج . وعليه فسوف تتطابق (كل صورة) لشيء لا وجود لخياله لدى الانسان مع تصوّر خارق للمألوف ليس باعته نزوة ، ومع اوثنان بلا كهنة ولا سحرة . الخيالي الايديولوجي : انه طبق محلي من الخيالات - الصينية المتراقصة في اعماق شبكيات مستسلمة . ويمثل مشهد الواقع المقلوب - في « الايديولوجية الالمانية » - نوعاً من « محاكاة » من غير « تطهير للعواطف » ، من تنكر من غير حماسة ؛ ورؤية « ابولينيرية » بلا قيمة شهوية ، وتيهاً حُلُمياً لمجتمع من المجتمعات لا يرافقه تخفف وظيفي من المتعة المأسوية . وتبطل جمالية محاكاة الرسوم بلا قيد ولا شرط ، عاجلاً او آجلاً ، امام حقيقة اللاجدوى من المشاهد الضخمة المصطنعة . وانه ، بالتأكيد ، لشعور مماثل بعدم الجدوى ، ذلك الذي يصدر احياناً عن اكثر شارحي ماركس وانغلز تشدداً عندما يرفضون حتى ظل « نظرية منفصلة عن المحوّل الفعّال للفلك الايديولوجي » . وإذ لم يكن هذا الأخير سوى « العلاقات المادية المهيمنة المدركة بشكل أفكار » ، فمن غير الممكن ان يكون له وجود خاص ، وبالتالي اية نجاعة استثنائية . يقول ماركس : « ان الايديولوجية المهيمنة انعكاس لممارسات الهيمنة التي تمارسها طبقة من الطبقات . وانها لـ « تُعبّر » عن العلاقات المادية ، وليست « وظيفة » نوعية ، فاعلة في عنصر اللاوعي »^(٢) .

(١) لوحة عمودية تمثل مشاهد وشخصيات متفاوت درجة اضاءتها . (المترجم) .

(٢) آلان باديو وفرانسوا باليس ، « في الايديولوجية » (ماسبيرو ، باريس ، ١٩٧٦) ص ١٩ .

ويضيف هذا المفهوم الى اشيائية الصورة بوصفها كزاً ضحالة مثالية صرفاً ،
وكلاسيكية جداً ، في الوعي بوصفه بصرأ. ولهذا يميل غالباً جداً الى تحويل الخطأ
الايدولوجي الى نوع من غشيان البصر ، محدّد اجتماعياً : زلّة ، هلوسة ، سراب . مما
لا يفترض أقل من علاقة من خارج ساكن تضع جنباً الى جنب واقعاً قيد التفكير ، و ،
في مقابلة ، وجدانات مفكرة ، بأمانة تتفاوت تبعاً لـ « النظرات » الطبقيّة أو الموشورات
المصلحية . ومن هنا الطابع الوسيلى واللاأساسي للرابطة التي تشدّ الأفراد الى
ايدولوجيتهم : بدلوا بلورات نظاراتكم (= موقعكم الطبقي) تكتشفوا حقيقة
الأشياء . وستكون هناك اخيراً ، عند افق تحبّطاتنا الناجمة عن ضعف البصر ، او
بالخري من فوق رؤوسنا كمطلق معياري ، فكرة عالم موضوعي كشيء ممكن بلوغه بحد
ذاته بمطابقة بين العين وكل جسم من أجسام هذا العالم ، وبينها ومجموعة الأجسام فيه :
اي « المطابقة بين الرأس والأشياء المريّة » كمسرح مثالي بلا حدود لـ « النظر المطلق »
(في المجتمع الحالي من الطبقات) . ولسوف يلاحظ ان هذه الافتراضات المسبقة
الثلاثة ، المتضمنة في الايدولوجية المنظور اليها كـ « طريقة في الرؤية » ، ترسم السند
التجريبي للمثالية المبتذلة . وتدين بمصداقيتها الى أنها تحاكي اكثر الأوهام رواجاً في
الحس المشترك . وهذا الوهم يجول ، على شقوق الافلام ، في كل مكان يُستوهم فيه
البديل العام لمعطى مالحلول محل شيء قائم . و« ليست الايدولوجية في عصرنا مجرد
زجاجة مكبّرة : انها كذلك بلّورة مشوّهة تنتج كل أصناف الزيف - لا أصنافه اللونية بل
أصنافه المعنوية »^(١) . وبعبارة اخرى فانه لو لم يكن بصرنا الى اسفل لتصرفنا بتبصّر .
وفي اليوم الذي تستطيع فيه البشرية آخر الأمر رؤية الأشياء كما هي داخل ذاتها ، فلن
تكون على الارض اعمال سيئة . وبانتظار ذلك فان انكسارياتنا « تنتج » سيئاتنا . فليس
من شرير بلا نظارتين . والماركسية افلاطونية بلا « ايروس » ، عميد العلماء القديم ؛
وفيهما ينبغي على النفوس النظرية ان « ترى » (تلاحظ) الحقيقة بلا اجنحة ولا
محركات ، بلا غضب ولا رغبة . وبين المظهر البحث والحقيقة الخالصة ، لا وجود حتى
لعون الخرافة التشبيهية .

مفارقة هائلة (مفاجأة هزلية ام مأساة ؟ كلتاها بالتأكيد) : انه يعود الى فلسفة لا

(١) اوكتافيو باز ، في مجلة « لوديبا » ، العدد ٨ (باريس ، كانون الثاني /يناير ١٩٨١)

يكون فيها (نظرية جدية في) للوهي اي مكان ان تقيم من مفهوم الايدولوجية صماً^(١) . وانها لنظرية تفترض ملمح مساواة بين اللاواقعي والرمزي (حتى كُبعد لما هو حقيقي) ، نظرية اتيح من خلالها التفكير ، لمدة قرن ، في الفعالية الرمزية . أو : لقد اعتقل كل ما في الممارسات الجماعية من « ذاتي » داخل مبحثية ليس للذاتية فيها مكان ، ولا موضع وجود . فلنشرح . لقد سبق ان لوحظ انه لم يكن من « سيكولوجية » عند ماركس . وليس هذا بالشاذ من حيث التسلسل الزمني . فالعلم التجريبي الذي يحمل الاسم نفسه كان قد ولد تقريباً في اللحظة التي شارف فيها « رأس المال » على النهاية . ومذاك استنجدت هذه الثغرة الهائلة بإنابات على ارض المذهب بالذات : السيكلوجية الواقعية التي قال بها « بوليتزر » ، ونظرية الشخصية التي نادى بها « سيف » (لكي نبقي في فرنسا) . وليس مدهشاً تماماً ان تكون هذه الجهود قد بقيت في حال الجدولة - مهما يكن استحقاقها . وهناك بالتأكيد لدى ماركس مكان لموضوع ، ولكن ليس لديه مكان لذاتية ، حتى وان كانت « مجردة » ، كنمط وجود ، او « محسوسة » ، كمعيش ايجابي . ويظل الموضوع السيكلوجي هنا (باستثناء بعض الملاحظات التفصيلية عن الموهبة ، والشغف ، والذوق الخ . . . في النصوص التي كتبت ايام الشباب) دخيلاً مستبعداً من قبل إشكالية ذات حدّين . فماركس إما أن يتحدث عن الموضوع بوصفه فيلسوفاً ، وإما أن يتحدث عنه بوصفه اقتصادياً . والأمر في الحالة الأولى أمر مقولة اثروبولوجية تفيد في الاجابة على السؤال : « ما هو الانسان ؟ » . فهي اذن مناقشة في الجوهر (لا يمكن الجوهر البشري في الانسان عامة ، بوصفه شخصاً فرداً مجرداً ، بل في الفرد الاجتماعي المحسوس ، الخ . . .) . والأمر في الحالة الثانية أمر خصيصة اجتماعية ، للرد على السؤال : « بأي شكل تبدو عناصر البنية ؟ » (بشكل اشخاص - مثلاً هذا الرأسمالي او ذاك اللذان ليسا سوى تجسيد للعلاقات الاقتصادية) . ويصدد ما تبقى فإن الذاتية غطية وجود بلا سند او وظيفة خاصين ، إلا إذا نُظر اليها ، من خلال المقولتين الكلاسيكيتين ، مقولة « الحاجة » ومقولة « الارادة » ، على انها نقطة انتقال أو موصل بين حركة واقعية وأخرى^(٢) . ولما كان « الوعي نتاجاً اجتماعياً » فان علم النفس لا يمكن

(١) يقصد بـ « نظرية جدية » شيء غير احصاء تسجيل مادية صغنية للخيال بوصفه « سيد الخطأ والزيف » (باسكال) ، أو « مجنون المنزل » (مالبرانش) الخ . . . اي الوضع الكلاسيكي للوهي في العقلانية المثالية .

(٢) انظر عند انغلز الفرق الكلاسيكي بين « آخر القوى المحركة للتاريخ » و« تحوّلها الى بواعث في عقول الناس الفاعلين »

ان يبلغ موضوعه جذرياً إلا بوصفه سوسيولوجية تاريخية ، او دراسة للشروط الواقعية لانتاج الموضوع- الوعي . وإذا كان ينبغي ان يصبح هذا الأخير بدوره موضوعاً لعلم فريد ، فسيكون بمثابة رابط مادي للعالم المادي ، وشيء يعكس اشياء ، ومحرّض- جواب : وبهذا المعنى فان علم وظائف الاعصاب البافلوفي في الجهاز العصبي الأسمى يتموضع بالتأكيد على خط امتداد الإشكالية الماركسية (التي يجب البحث عنها هي نفسها في مسيرة المذهب الطبيعي الذاتي الأقدم الذي كان يرى في النفس كائناً طبيعياً) . فلا تشكل النفس محيطاً خاصاً : انها ، اذ تنصهر هويتها في هوية الوعي ، عضو . ولما كان الوعي اداة حقيقة ، فإنه ينزوي داخل وظيفته في المعرفة . وعليه لا يمكن ان تكون هناك ، من جانب الشخص ، وظيفة متخيلة او مُلاشية أو مُصوّرة للأوهام الخ . . . ؛ بل هناك في اعماق العين صور فاسدة لما هو في الواقع . في « الايديولوجية الالمانية » : « لا يمكن ان يكون الوعي شيئاً غير « الوجود » الواعي ، ووجود الناس هو مسار حياتهم الواقعية »^(١) . ويستتبع ذلك ان فكرة الواقع النفساني هي « في النهاية تناقض » ، بل أمر لا معنى له . أو أنه حقيقي ، فهو في التحليل الأخير شيء مادي ؛ أو أنه ذهني ، فهو لا ينتسب الى الحقيقة . وقد يكون في الامكان أن يُسلّم عند الاقتضاء (رغم ان العبارة لا وجود لها في شق القلم الماركسي) بوجود دينامية تخيلية ، ولكن لا يمكن التسليم بوجود صورة دينامية بهذه الصفة : اذا أحدث مشهد خيالي طاقة ما ، فهذا معناه انه استمدّها من خارج عالم الخيال - من خزان القوى المحركة او المنتجة . فلا يمكن ان يوجد مثلاً ، في الأدب الماركسي ، هلوسة محرّكة : فإما ان يكون هذا الأمر أو ذاك . ويمكن القول من زاوية نظرية في الفرد ان في الاشكالية الماركسية ، لبلوغ الممارسة الجماعية ، فراغين يجب ملؤهما : تبعاً لنظام الصعوبات ، الفراغ الخاص بـ « النفس » وفراغ « النفسانية الجماعية » . واذا لم يكن هنا والحالة هذه ، (من مكان لـ) سيكولوجية للفرد كمأساة في السيرة ، فالأولى الا يكون من مكان لسيكولوجية للجماعة كمأساة تاريخية . وان لم يكن هناك ، بالكذّ والجهد ، من نشاط للوعي ، فسيكون الاعتراف بنشاطات لا واعية ، أو بلا وعي كمبدأ للنشاط ، أشد استحالة .

(لودفيغ فيورباخ ، المنشورات الاجتماعية ، ص ٤٩) . أو : « كل ما يبعث الناس على الحركة ينبغي ان يمر بالضرورة في دماغهم ، لكن الشكل الذي يتخذه ذلك في الدماغ يخضع كثيراً للظروف » (نفسه ، ص ٥١) .

(١) الايديولوجية الالمانية ، ص ٥٠ .

وسيكون جواب كل ماركسي ان هذه الزاوية التي منها يعالج الموضوع كافية وحدها لنزع القناع عن وجه « ايدولوجي » هـ ، كما ينبغي ان يُدعى اي شخص يتوقف عند اللحظة الذاتية ، وينسى ان يعود الى الانطلاق منها ، وكأن الأمر لم يكن بالضبط : لحظة ، فاصلاً زمنياً . ولا تضع الدينامية الحقيقية للحركة الاجتماعية « الكائن الواعي » خارج مدار التيار بل عند نقطة تحويل . مزوداً بمفتاح للقطع هو الوعي الطبقي . فمن غير المجدي اذن البحث في محيط الأفكار عن مبدأ حركتها ، لأن القوة المحركة للفكرة ليست من داخل الفكرة نفسها . يقول « آلان باديو » : « ليست الفكرة بحذ ذاتها مصدراً لأي شيء . وليس للفكرة من قوة . انها نقطة انطلاق وموضوعة لطاقت التاريخ الضخمة . وهذا هو ما تنكره الايدولوجية ، وهذا هو ما يولد نسيانه التلقائي « الوعي الزائف »^(١) . ويتمثل الوهم الايدولوجي بالفعل في الصاق نعت « الاستقلال الذاتي » بـ « مجموعة افكار تحيا حياة مستقلة وتخضع فقط لقوانينها الخاصة » (انغلز ، « لودفيغ فيورباخ ») فالايديولوجية تستعير قوتها من الطاقات الطبقيّة التي تخرقها . مثال على ذلك : الايدولوجية البروتستانتية في القرن السادس عشر لدى تألق بوجوازية جديدة في بلدان أوروبا الشمالية حيث كان رأس المال التجاري في أوج انطلاقته . ولسوف يكون « ايدولوجياً » اذن من يتوقف في المكان المحدد للأفكار (المفكرة ، الدماغ الخ . .) ناسياً ان يجتازه ليعود الى ظروف الوجود المادية . ويتمثل عدم مراعاة أمكنة التوقف الممنوعة في النظر الى الموصّل على أنه المصدر ، وإلى الظل على انه الفريسة . والقضية في اغلب الأحيان قضية اهمال لا انتهاك . وفي الأصل ، ومن حيث المبدأ ، فان النقد الماركسي للايدولوجيات لا يسند الى نفسه ما يشبه الارتباب الخلقي ، أو الاتهام الشخصي ، وبدرجة أقل ما يشبه فرعاً لمكافحة الجاسوسية على ارض الأفكار ، بل ما يشبه الطعن لفقدان الأهلية العلمية وعدم الدراية بالقضية . « وواقع ان ظروف الوجود المادي للناس الذين يتتابع في دماغهم المسار الايدولوجي هي التي تحدّد في التحليل الأخير مجرى هذا المسار « مجهولاً » كلية منهم ، والا لقضي على كل ايدولوجية » (انغلز ، « لودفيغ فيورباخ ») . وناقل القوى يظن نفسه قوياً لا لأنه معجب بقواه أو بقوة الأفكار ، وإنما لأنه يجهل أين توجد القوى الحقيقية . والمخادع هو

(١) في الايدولوجية ، ص ٣٢ .

اول مخدوع ، وإذا كان الوسيط قادراً على الاعتقاد عن حسن نية تامة ، بأنه منتج (وهو يمدّ الافكار الاجتماعية بانتاجية خاصة) ، فذلك بموجب « حَيْد بنوي » ملازم للنشاط العملي نفسه . حَيْد بين المحتوى البعيد والشكل القريب ، بين المحرك المخبأ والدوافع الظاهرة ، بين الحقيقة والخيال . وبالاختصار فان موسى والقديس بولس ومحمد لم « ينتجوا » شيئاً غير قابل للاستناد على ما كان قائماً من قبل ؛ وقد كانوا هناك هم ايضاً ؛ لقد مرّ ذلك اذن بهم - نقطة ، وانتهى الموضوع . ولم يكونوا محركين ولا مؤسسين لشيء ، وإنما كانوا أدوات وصل وتحريك وتحويل .

« والايديولوجية مسار يقطعه المفكر المزعوم بشكل واع ولا ريب ولكن بوعي زائف » . وتبقى القوى الحقيقية التي تحركه مجهولة لديه ، وإلا لما كان ذلك قط مساراً ايديولوجياً . زد على ذلك انه « يتخيل » قوى محرّكة مزيفة أو متراثة . وإذا كان المسار مساراً فكرياً فانه يستنبط منه محتوى الفكر البحث وشكله معاً ، سواء ما خص فكره هو وما خص فكر سابقه . فهو يتعامل حصراً مع المستلزمات الفكرية ؛ ومن غير ان ينظر الى هذه المستلزمات عن كتب ، فانه يعتبر انها صادرة عن الفكر ، ولا يهتم بالبحث عما اذا كان لها اصل أبعد عن الفكر أو أشد استقلالاً . وهذه الطريقة في الإجراء هي بالنسبة اليه الحقيقة نفسها ، لأن كل تصرف بشري يتحقق عن طريق العقل يبدوله في الحكم الأخير مبنياً ايضاً على العقل » . (رسالة من انغلز الى مهنرغ ، ١٤ تموز/يوليو ١٨٩٣) .

ويتضح من التبصر في هذه النصوص الرسمية التي اعتقدنا ان علينا التذكير بها ، بهاجس من امانة ، انه للردّ على السؤال : « من اين يتأتى نفوذ الايديولوجيات ؟ » لا يمكن القاء اجابة مبدئية غير : « من كل مكان ، إلا من الايديولوجيات نفسها » . ولكن يتضح قبل كل شيء ان السؤال نفسه سوف يشكّل ، في نظر الماركسي ، المسألة « الايديولوجية » المثلى ، عنيما أرفع درجات الخداع .

الفصل الثالث

تشریح وهم

- ١- تصنيف تمهيدي محتم: الأشكال والقوى.
- ٢- الصدع المزدوج: الاعتراض التقني - الاعتراض النموذجي.
- ٣- كلفة الوهم.

١- تصنيف تمهيدي محتّم: الأشكاول والقوى

ينطبق على الايديولوجية ما ينطبق على الطوطمية والهستيريا . فقيمتها خاضعة كل الخضوع لنوع من قصص للواقع . « وعندما ارتُجى الشك في القدرة على فرز بعض الظواهر بشكل اعتباطي وجمعها زمراً فيما بينها ، ليجعل منها أمارات تشخيصية لمرض أو لمؤسسة موضوعية ، اختفت الأعراض نفسها ، أو بدت متمردة على التفسيرات الموحدة »^(١) . وخلافاً للهستيريا التي لم يكتب لها البقاء ، بوصفها احدى مقولات علم تصنيف الأمراض ، بعد نقد « شاركو »^(٢) الفرويدي ، وخلافاً للطوطمية التي لم تثبت حقاً ، بوصفها نهجاً مستقلاً بذاته ، امام مباحث « فرايزر »^(٣) النقدية الاثنية ، فان الايديولوجية قد بقيت ، بوصفها حُكماً ، بعد ذهاب فائدتها كأداة تحليل . بل اكثر من ذلك : تحوّلت النظرية الافتراضية الى عادة مستفحلة بعد ان انفصلت عن « العلمية » التي كانت متشبثة بها . ومعلوم ان ما يعيننا على تصنيف عدد من الظواهر يبدو كأنه نتاج فكرة تصنيفية مسبقة متحركة بنوع من منظمة تحليلية للمضمار الاجتماعي ، ومعينة في هذا الصدد حدود الواقعي وحدود غير الواقعي . والماركسية ، شأنها شأن كل نظرية نقدية تتطلع لتمييز الصواب من الخطأ ، قد خلفت لنا نوعاً من تعريف للواقع

(١) ليثي - شتراوس ، « الطوطمية اليوم » المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٦٢ ص ١ .

(٢) طبيباً فرنسي (١٨٢٥ - ١٨٩٣ م) كان استاذاً للطب في « ساليترير » حيث كان يتابع دروسه طلاب ناهبون من بينهم « فرويد » . وقد ساهم في نمو علم الأمراض العصبية ، وبصورة خاصة بابعائه عن الهستيريا والتنويم المغناطيسي .
(المترجم) .

(٣) عالم اعراق اسكتلندي (١٨٥٤ - ١٩٤١ م) اشتهر بدراساته للمجتمعات اليونانية واللاتينية القديمة ، واكثر شهرته نابعة من ابحاثه في الطوطمية والزواج من خارج العشيرة ، ودراساته للاديان التي يراها مشتقة من السحر . (المترجم) .

الاجتماعي . وكما ان جميع العهود الاجتماعية واثقة من ان افكارها المفضلة تضعها بالتأكيد في مواجهة الواقع بالذات ، فان جميع النظريات الاجتماعية تصبو لأن تكون نظريات لما هو واقعي في الجسم الاجتماعي . وتفرّد حقبة تاريخية ، ونهج اجتماعي ، ومفهوم نظري ، يتحدّد بالضبط ويتجلى في ما تتفق هذه الأشياء على اعتباره واقعياً ، اي ما تتفق على استبعاده من الواقع لأنه وهمي أو خيالي أو ثانوي . وهذا القرار التمهيدي الذي لم يسبق ان اثرت حوله اية مشكلة ، لأن المشكلة تنبثق منه ، ينتمي الى الفرض الأولي : انه ، بوصفه شرطاً مسبقاً في نهج فكري ، لا يمكن طرحه للمناقشة من داخل . والقرار عند ماركس يتعيّن ، دون ان يتوضّح حقاً ، منذ ظهور « الايديولوجية الالمانية » بشكل مقابلة مقولية بين « التصرفات والنشاطات المادية » من جهة ، و« تصوّرات الوجدان » من الأخرى ، أو إذا شئت بين حقول « الظروف القائمة » من ناحية و« الفكرة » من ناحية ثانية . وصوابية هذه القسمة الحاسمة هي التي يجب التساؤل عنها ، بدءاً بالخط الفاصل المركزي بين البنية الفوقية والبنية التحتية باعتبارهما منطقتين من العالم متقابلتين ومتراكبتين في وقت معاً .

ومن الممكن هنا ان يسمى التصنيف بحق فكرة مسبقة في النطاق الذي تلقاه فيه ماركس جاهزاً من علم للكونيات خيالي ذي طابع هيغلي ؛ فقد فرض ذاته عليه في اللحظة التي كان هو فيها يعارضه (الاضداد تجتمع والمناظرة توحّد) . « فعلى نقيض الايديولوجية الالمانية التي تهبط من السماء على الارض ، يُصعد هنا من الأرض الى السماء » . وهذه الاستعارة التي لا تخلو من جبن ، وإن كانت ذات نتائج جد قاسية ، لا تلبث ان تطرح مشكلتين . « السؤال الأول » : الى متى تبقى قدما المرء على الارض ، وابتداء من اي لحظة يصير فوق الغيوم ؟ وبعبارة اخرى ، كيف يمكن تعيين حدود السماء والأرض في مسار تاريخي ؟ « السؤال الثاني » : ما دام هناك « ارض » و« سماء » ، فكيف يمكن الانتقال من عنصر الى آخر ؟ واذا تحقق مبدأ الصعود ، فبأي صيغة يُطرح مبدأ النزول من جديد ؟ وغني عن البيان انه كان لقولنا « لا تلبث » قيمة منطقية لا زمنية . ولكي يمكن طرح هذه المعضلات ، كان ينبغي ان يُعزّل نظام الموضعة الماركسي نفسه . وهذا ممكن نظرياً اليوم لأن قرناً من التجربة التاريخية قد تكفّل (لا من غير خبث ، ولكن من غير قصد الى الأذية) بجعل الحلول المقترحة تُشكّل .

ومن يسكن بيت ماركس ويسكن فيه الناس يقطن منزلاً جميلاً من حجر منحوت ذا طبقتين اساسيتين وطبقتين منخفتين (او « حجتين فرعيتين ») .

لقد تعلم كل انسان في كتب التدريس أو في المدرسة كيف يحلل غمط انتاج . ولتكن هذه الخطيطة الموسعة لـ « السماء/ الأرض » (حيث يعني السهم الثخين صعوداً او « قراراً في حكم من الدرجة الأخيرة » ، والسهم المرسوم بالنقط نزولاً او « سلوكاً مقابلاً ») .

اشكال الوعي	السماء	٣١
(دين ، خلق ، فلسفة ، علم)	او	٣٢
علاقات قضائية	الايدولوجية	٣٣
(دولة ، دستور سياسي ، قانون)		

علاقات انتاج اجتماعية	الارض	٣٤
(طبقات اجتماعية)	او	٣٥
مرحلة معينة لنمو القوى المنتجة	القاعدة المادية	٣٦

على هذا النحو وُضعت الطفلة اليتيمة في « بيت التاريخ » . ولكنها ، لكي تجد ارض غرفة ، لا سقفاً ، كان عليها ان تغادر عالم الاحياء ، وليس امراً مرهقاً ان يبادل المرء وظيفة بموضع . وكان تساؤل الأنسة - ايدولوجية : ما الفائدة من الحصول على مسكن اذا كان المرء يفقد فيه حياة جسده ؟ واذا عدلت عن رأيها خشية ان توبخ قالت : « اعني ما دعاه لينين الجانب الفعال للشيء ، هذا الذي يقول فيه انه ينبغي غالباً البحث عنه في جهة المثالية اكثر مما ينبغي البحث عنه في جهة المادية . . » .

لنلاحظ عن كتب . لا يبين نظام الأحكام ولا يغلف بالشكل الحدسي لصورة معمارية تقسماً فرعياً ، بل تقسماً مسبقاً ، ذا طابع مبثني ، يرصف في الناحية الخاصة بـ « الأرض » سلسلة جيدة ، وفي الناحية الخاصة بـ « السماء » سلسلة رديئة :

نسخ -	تصوّرات	ذاتي	خطأ	ايدولوجية	مرئي	كائن واع
+ انتاج	ظروف قائمة	موضوعي	حقيقة	علم	غير مرئي	كائن اجتماعي

وهكذا دواليك . فكل المزيجات مرخص بها إكراماً للفكر : عندها تقام الازواج حسب خط مائل ، ومن غير تحديد لاعدادها ، لكن لا شيء يساعد على الا تكون علامة (-) في صف « السماء » وعلامة (+) في الصف الأسفل . والمقابلة بين المدركات تخفي بشكل رديء حقاً مقابلة بين المؤثرات : يتقدم التاريخ من الناحية الرديئة - ما كان ماركس يظن انه سيعبر بهذا الشكل الجيد - لكن النهج يستتبع انه ما من شيء حسن يُنتظر من الصف الأعلى (حتى وإن لم يكن صف « الشر ») ، وان المجتمعات تتقدم من الأسفل . وإذا لم يكن التفرع الثنائي على هذا ثنائية الخير والشر ، فان لدى ماركس على الأقل ما يشبه اخلاقية السببية المحركة التي لها هي ايضاً فئها في النحت وتصوير المشاهد . وتحت اللوح الخشبية تقوم عجالات الآليات ولوالبها ، وفوقها الرسوم الخادعة ، والممثلون الفاشلون والنساء العواهر . وانها لرجولة القرار الاقتصادي ، وانوثة الايديولوجية . الوازن والخفيف الوزن . الجديّ والسلي . المحرك والمتحركات . الحلو والملح . نواة صلبة وأجزاء رخوة . المأساة والمهابة التاريخيتان . أوشى وتنميق؟ - ربما . يبقى ان السلطات تبلور عدة تراتيبات ضمنية ومتجانسة بعضها مع بعض : يتركب فيها سلّم ضوارب (في الترتيب السببي) ، وسلّم قيم (معرفية و - أو - خلقية) ، وتدرج في الكثافة (من الجوهر الى العرض) . وفي الامكان النقاش في معرفة ما إذا كانت بنية السلطات تعمل على التقاء علم للقيم مع علم للكائن ، ولكن لا مرء في أن هذه الموضوعية تختلط بالميكانيكية ، عبر القوى والحركات . وليس من خيار بين التفكير في الايديولوجية داخل نظام مواضع ، والتفكير فيها داخل نظام قوى ، لأن النظامين مطروحان معاً . فمن غير المجدي اذن وضع نظرية بنسوية للسلطات في مقابل نظرية جدلية للتناقضات : الخطيطة الماركسية تتدبر الامرين معاً .

القوى في الأسفل ، وفي الأعلى الأشكال . وباستطاعة الأشكال المرئية الهيمنة على المسرح ، وأما القوى فتحدّد معنى المسرحية وتبهرتها . والقوى تحرك الأشكال ، والعمل الفعلي للمحرك (صراع الطبقات الاقتصادي) ينقل الوجوه والزينات (السياسية - الايديولوجية) . وتتجه سهام السببية المحركة من المحرك الى المتحرك ، واما شبكة السلطات أو المستويات أو الطبقات فينبغي وضعها داخل المدى الاتجاهي واللاإرتكاسي لعملية التحديد؛ واما العمودية الاتجاهية لدى التكوين الاجتماعي فتوضح اللاإرتكاسية

الوحيدة الخط للازمنة والتكوينات الاجتماعية ، المسهمة باتجاه واحد (مما يجعل ارتكاس المرحلة الاشتراكية الى المرحلة الرأسمالية مثلاً أمراً غير معقول ، وغير مطابق لجوهر المستقبل الاجتماعي ؛ انه غير معقول من حيث المبدأ ، وقابل اذن للعقاب ، في الحقيقة ، باسم المباديء) . والتميز المحتمل بين تراتبية الوظائف وتراتبية المؤسسات (وقد طرحه حديثاً « غودلييه ») لا يبدو كافياً لتغيير طبيعة هذا القانون التنسيقي المسجل في صلب عملية رصف الطبقات الماركسية .

وقد يكون في هذه الخطيطة المكانية ، التي هي - بوصفها كذلك - جامدة بالضرورة ، مبدأ إيضاح لدينامية المجتمعات التاريخية ، لكن القسمة التي يجريها بين نظام لأشكال بلا قوة ونظام لقوى بلا شكل تجعل هذه الدينامية نفسها غير قابلة للإيضاح . وأخيراً فإن أكبر مشكلة كانت قد واجهتها المشكلية الماركسية هي معرفة الكيفية التي تؤلف بها من جديد بين عناصر جعلتها هي نفسها غريبة الواحد عن الآخر . وبعبارة أخرى : كيف سأعيد جمع ما فرّقه اعتباراً ، أي « مسار الحياة الحقيقية » و« الإنعكاسات أو الأصداء الإيديولوجية » ؟ ولا غرو أن يكون ماركس قد ترك جانباً آليته الصغيرة المكانية - الميكانيكية في تحليلاته السياسية الواقعية ، فهي لم تكن لتنفيذه كثيراً . وأما أنغلز ، منفذ الوصية ، فعلى عاتقه وقعت المهمة المهولة القاضية بتقديم حل ، بصيغة نظرية (أي « عملية » ، وسهلة الحمل من مكان إلى آخر ، ورخيصة) ، مخصص لإصلاح الأضرار البارزة جداً التي سببتها النظرية لنفسها بنفسها . ومن هنا الإصلاحات العجلى ، في اللحظة الأخيرة ، المتمثلة في « العمل المتبادل » و« الاستقلال الذاتي النسبي » (رسائل إلى كونراد شميت ومهرنغ ، الخ . . .) . وإذا نُظر عن كثب إلى هذه المفاهيم أدرك أنها ترجح بين الغثاثة واللامعقول . فهي مبتذلة بالنسبة إلى أي تحليل غير منحاز لسلسلة من الوقائع التاريخية ؛ وهي غير معقولة في إطار نهج توضيحي أصلي .

وقاموس المفردات في « الايديولوجية الألمانية » يتحدث بذاته عن قواعد نظم الكلام الماركسي على الخيال والواقع . وهذان الاخيران موزعان على الدوام بشكل متقابل من ناحية وأخرى من الخط . وبالأصح ليس هناك « سلوك » و« نشاط » إلا في القطب المنتج « الأرض » ، وكل ما هو بصيغة الشكل (« لغة السياسة ، والقوانين ، والخلق ،

والدين ، وما وراء الطبيعة ، الخ . . ») يُرسل ، مسبقاً ومن دون استشارة ، الى الأقواس غير المنتجة ، « الناسخة » بشكل أساسي ، الخاصة بالتصوّر الايديولوجي . وفي السماء لا يعمل لا إنسان ولا شيء . فهي عالم « مُعيد » للضبط - تصوّر ، ونسخ ، وتكرار . عالم « ما بعد الاحتفال » ، حين تكون الألعاب قد انتهت . إذ إن الواقعي موجود قبل تصويراته ، كالمحتوى (الاقتصادي) قبل أشكاله . ولما كانت الايديولوجية ثانية في تراتبية الموجودات ، وثانوية في تراتبية الادراكات ، ومقبولة (في سن متأخرة) بوصفها شريكاً أصغر في العمل المتبادل ، فإنها ليست تدشينية ، وإنما هي ، بجوهرها ووضعها ، متخلّفة . إنها الواصلة ابداً متأخرة في مجتمع ينهض فيه عمّال الواقع مبكرين جداً . وإذ كانت فانوساً أحمر (بعيداً خلف القاطرة) ، فانها لن تعاود قط صعود المنحدر الرديء للانعكاس المسليّ ، نصف المراوي ونصف المسرحي . وإذ كانت كذبة لحقيقة ، وجمالاً لبشاعة ، فإنها لن تكون ، في أحسن أحوال الوجوه ، سوى القناع الملتصق بجلد العصور التي هي من البشاعة بحيث لا تجرؤ على النظر في وجه يؤسها الحقيقي . ويجري كل شيء كما لو أن الفلسفة الماركسية ، المنهمكة في تصحيح مؤشر الإنكسار الملازم للأفكار السائدة ، كانت أول مستسلم للمرأة ، مخدوع بالصورة المنعكسة . وكما لو أن الفكرة الثابتة عن « الاعادة » (بوصف « السماء » المكان الذي تنعكس عليه « الارض ») قد حجبت عن اعينها قوة « الفعل » (اسقاط ، اقتراح ، انتاج حقيقة في الخيال وبوساطته) . وكما لو أن لافتة « المسرحية الرخيصة » - للايديولوجية كفن مسرحي - قد أعمتها عن أيديولوجي الفروسية - المعنّين بالايديولوجية كمأساة تاريخية .

ومن الوجهة الوصفية الخالصة ، فإن وضع عالم من التصويرات « المثالية » في مقابل عالم من البنى « الواقعية » يبدو عملاً أجوف من حيث كون معكوس الشيء لا يعقل بوصفه شيئاً ولا تصوير الواقع يعقل بوصفه جزءاً من الواقع . وفي المستوى الأول ، وبدءاً بالبنية التحتية نفسها ، يمكن لكل انسان ، والحالة هذه ، ان يرى العكس : القوى تتلبس أشكالاً والأشكال تقوم مقام القوى . فمن جهة تُحرّك القوى المادية المنتجة (الجسد ، الأدوات) التي لا وجود لها منفصلة عن علاقات الإنتاج أشكالاً لتصوّر العالم ، وأخرى للإسقاط على العالم . وكل نهج تكنولوجي يحمل معه نمط إستعمال ، ومهارة ، ومجموعة رموز ، وكذلك قواعد تنظيم إجتماعي - أي مجموعة كاملة من

« الأفكار » لا غنى عنها لوضع وسائل الانتاج موضع العمل . فلا وجود إذن للوسيلة المادية من جهة ، ومن الأخرى للغائية المثالية ، لأن الغائية موجودة في الأداة نفسها ، وإستعمالها يتضمن بعض أشكال الهيمنة الاجتماعية (وهذه هي الحال في المراكز النووية ، وبنوك المعلومات الجاهزة ، والأقمار الصناعية ، الخ . . .) وليست الايديولوجية متمم التكنولوجيا ، وإنما هي ذاتها الأخرى ، ولا هي طفيلي خارجي ، وإنما هي شخصها الآخر مجسداً . « ليس من أداة ، مهما كان إتقانها عبقرياً ، لا تفرض على المنجز البشري الفوري نظام الاكراهات التي تسمح باستخدامها » . (ج - ت . ديزنتي) . وتداخل « السماء » و « الارض » عند مستوى الانتاج الاقتصادي بالذات ، وهو تداخل سبق أن كان جلياً في المجتمعات الصناعية ، ما يزال أوضح في أنماط الانتاج السابقة ، ويبرز للعيان من الوهلة الأولى في الحقب البدائية ، حين تعمل صلات القرى وكأنها علاقات إنتاج (كما في مجتمعات استراليا الأصلية) ، او حين يتخذ من الصلات الدينية قاعدة إقتصادية للتكوين الاجتماعية برمتها (كما في مجتمعات الحكام الأنكا في البيرو ، أو في مجتمعات ما بين النهرين قديماً) . ولأن يستطيع المرء - وينبغي له بلا ريب - ان يميز حينذاك بين « التحميم » و « الهيمنة » ، محاذراً ان يستنتج من الهيمنة الظاهرة لبنية فوقية الفكرة القائلة بأن لا دور أساسي للتحميم الناجم عن البنية التحتية ، فهذا لا ينقض شيئاً جوهرياً من هذا الواقع الذي تستحيل الإحاطة به : العلاقة الملزمة القائمة بين العناصر التي يقال انها من فوق وتلك التي يقال انها من تحت ، بين التسورات (الدينية او العائلية) والنشاطات المنتجة للفائض .

وإذا كانت الأشكال قائمة في القوى ، فذلك ينطبق أكثر فأكثر على الضد . ألا يعني التسليم اليوم بالعلم ، كقوة منتجة ، تسليماً بأن الكائنات الرياضية « تعمل » ؟ ألا يعني الاعتراف بوجود قالب لعلاقات الانتاج في نهج من التصويرات الدينية ، كما هي الحال في المجتمعات التي سبقت المجتمعات الكولومبية ، ان يجعل من هذا النهج سلفاً شيء غير كونه عملية تحييل مسوغة ؟ ولكن كيف يمكن ان يفصل داخل النظام السياسي بين ما هو « تصوير » وما هو « تفسير » ، وبين ما هو « تفسير » وما هو « تدخل » ؟ ولأن يُفكر مثلاً في العالم بصيغة تشكيلية ، فذاك معناه سلفاً التأثير فيه . وتصوير حيوان - كما يعلمنا مؤرخ الانسان القديم - معناه تسهيل الصيد ، أو البدء به ، أو إطالة أمده ،

إطالة امده لمعاودته بشكل أفضل . وتشخيص إله - كما يعلمنا المؤرخ - معناه التغلب عليه ، وعلى كل حال الاحتفاء منه ، وبالتالي زيادة القدرة الشخصية على العمل أو القتال . والمعادلة المطروحة تلقائياً بين الرمزي واللائع تكذب امتن نتائج تاريخ الأديان ونتائج التاريخ بلا اضافات ، حيث لا سوق بالتأكيد لفك الشيء عن رمزه ، والواقع عن تصويره ، والعمل عن القول . وليس وفقاً على البدائي وحده ان يكون لرمز من الرموز سلطان على شيء من أشياء الواقع : من المعلوم انه في السحر تملك الكلمة ، او الخط ، او الصيغة ، سلطان الربط - وتلكم هي اللعنة ، او الرقية ، أو طرد الارواح الشريرة . وحينما تتدافع الجماهير الكاثوليكية اليوم بالمناكب في الشوارع لتتلقى بركة « حنا - بولس الثاني » ، فانها تفترض كذلك أن هذا الرجل يملك سلطان التأثير بالرمز في الناس أو الأشياء : السحر لم يمت ، إذن . ولكن النشاط « السياسي » الأكثر تداولاً يومياً والأشد دنيوية يعرض تأثيرات اللاواقع الحقيقية - سواء في تظاهرات عمال التنظيفات بالأمس أو في تظاهرات أنصار المرأة أمس الأول - لأن المشهد الذي تصوّر به زمرة نفسها وتصورّ به للآخرين انها زمرة يفيد في تكوين الزمرة (حين لا يؤدي المشهد الى ولادتها) . وسواء في الشعر الغنائي ، أو في الرسائل الجامعية ، أو في المظاهرات الثقافية للأقليات التي تخاطب بعضها بعضاً والتي يدور الحديث عنها (الاوكستانية ، والباسكية ، والايرلندية ، واليهودية ، والفلسطينية ، الخ . . .) يرى المرء في كل مكان كيف أن « الاتفاق على هوية الزمرة ووحدتها يصنع واقع الزمرة ووحدتها » (بورديو) . والاحظ ذلك على شاشة تلفزيوني ، حيث ارى مثلاً رئيس الجمعية الوطنية يجعل ما يتلفظ به يتمّ في المحضر الذي تمّ فيه التلفظ به ، وهو يعلن دورة الربيع البرلمانية دورة مفتوحة ؛ أو حتى في صحيفتي المعتادة ، حيث ارى مجرد طباعة اسم علم تجعل هذا الاسم موجوداً سلفاً كقوة تضاف الى لعبة في القوى - ناهيك عن الكلام على آخر فضيحة عامة لم يخلقها افتضاها ، ولكنها لا توجد سياسياً إلا من خلال نشرها . وبالاختصار فيها هوذا عالم « التصويرات » يستعيد الوانه وحياته ؛ إلا ان تكون كلمة « تصوير » هي التي تكشف سلفاً عن نوع من عدم كفاية دلالية ؛ وأن تكون كلمة « واقع » بحاجة الى تدقيق . ولا يتبع الخط الحدودي بين الواقع واللاواقع ابداً خط القسمة بين المادي واللامادي ؛ ووضع واقعية ساذجة بإزاء مثالية ساذجة كفيل وحده بان يجعل خط الأفق الذي يفصل الفعل عن غير الفعل يطابق خط « السماء » و« الأرض » ، خط الفكرة

والواقع ، خط الأشكال والوقائع . وكما ان هناك خطباً خاصة باعلان نتائج سباق او مباراة (خطب يكون القول فيها بوصفه قولاً بمثابة عمل) ، كذلك هناك تصرفات فكرية - محرّكة ينزع فيها مجرد تصوّر الحركة إلى إحداث الحركة : وهذا ما يحصل في الدوار . ويصاب المرء بالاعتقاد كما يصاب بالدوار . أيتصوّر ألا يكون الله في نظر مؤاكر من اقليم « فأنديه » تربي على أيدي الآباء الطيبين ، وعضو سابق في « الشبيبة الكاثوليكية » ، ومن قراء مجلة « لأكروا » ، وشماس لأبرشيته ، ألا يكون الله في نظره سوى « تصوّر » ؟ أو لا يكون الله سوى « فكرة » في نظر الايراني أو الافغاني المعدمين ؟ لا : بل هو حضور تام وملحّ ، حضور أحق من الحقيقة المحيطة . إنه أكثر من انعكاس مشوّه للسيد الاقطاعي ، إنه مشيئة فوق كل مشيئة تدفع الى مواجهة الدبابات (« الله قوة عظمي ») ، إنه قوة رهيبة من لهب . وإنها لمسألة إستراتيجية حديثة : الله الأب ، كم كتيبة يملك ؟

ويستنتج من هذه اللمحات السريعة أن مشهد المأساة جزء من المأساة ؛ وأنه ينبغي ان يكون هناك أكثر من مجرد تصورات وجدانية في « اشكال الوعي الاجتماعية » ، أو شيء غير أفكار الايديولوجيات لكي تحدّد الطريقة التي بها يتخيل الناس ، أو يتكلمون ، أو يفكرون ، الطريقة التي بها يعيشون ، ويموتون . وقد يكون أقل ما يستنتج منها نوع من غمط وجود للايديولوجية بوصفها ارادة وتصوراً ؟ أجل ، شرط ان لا تعطف « الواو » احد الأمرين على الآخر ، وإنما ان تبسط الواحد في اثنين ، بوصفه الوحدة الدينامية لصورة وإرادة .

ومن الوجهة الفاعلة فان النموذج التوزيعي الذي يشكل فصلاً منهجياً في صيغة انفصال جسدي ، بل في صيغة انبتات واقعي (سواء كان هنا « او » حتى هناك) يعمل بوصفه منطق انشقاق . نموذج مزدوج الشخصية ، إذا كان التعبير أفضل . وكما لو انه كان بالامكان ان يكون هنا ، من جهة ، « الناس الفاعلون حقاً » ، معتبرين في علاقاتهم الانتاجية المادية مع الطبيعة والمجتمع ، وهناك ، من جهة اخرى ، امثالهم المتخيّلون كما يبدو للآخرين أو لأنفسهم ، « بالفكر » . وانه لنسيان لكون الناس الذين يتناسلون « في » زميرتهم تبعاً لبعض « الأفكار » والذين ينتجون فائض القيمة لمستغليهم « هم إياهم » ، وأنه ليس لهم سوى بطاقة هوية انثروبولوجية واحدة (العرق أو الأمة ، اللغة ، الطائفة ، الوضع الشخصي ، الخ . . .) . والناس الفاعلون حقاً

(« كما هم مشروطون بنمو قواهم المنتجة وما يقابلها من تصريف » الخ . . .) قد يكونون مبدئياً « اناساً موجودين واقعياً » ؛ وأما ان يُجعل منهم مجرد عمال منتجين ، خارج نطاق ما هو متداول ، وخارج نطاق الجماعة ، وخارج نطاق التراتبية ، فمعناه طرحهم في الواقع كأناس مجردين . بلا محيط ، ولا اقتناعات ، ولا ذاكرة ، ولا عادات ، ولا مظهر وجود (لا شيء إلا لأن التصورات الجماعية تشكل علاقات الانتاج) . وفي مقابل ذلك فإن الفلاحين البروتانيين الذي يصوتون بانتظام ضد مصالح طبقتهم ، والكاثوليكين الايرلنديين الذين ينشطون في اقامة العقبات بوجه اخوانهم الطبقيين الانجليكانيين ، والمستغلين الشيعة الذين يتقاتلون مع المستغلين السنة (باختصار ، فلأن الذي يسكن عند قارعة الشارع) سيكونون « اناساً مجردين » ، غير فاعلين ، ولا أحياء ؛ ظلالاً ترتعش بين الظلال ، واشباحاً سماوية لوجودهم الارضي ، وغرباء امام جوهرهم الخاص (مجموعة العلاقات الاجتماعية المحددة اقتصادياً) . بمعنى من المعاني : ضحايا من لحم وعظم لعمليات استئصال صيبانية . وبما ان الناس الأحياء والفاعلين يكابرون في ان يتصرفوا وفاقاً لجوهرهم الحقيقي ، فانه ينبغي حينئذ ان يُنظر إلى كل ما يجعلهم يعيشون ويتصرفون بهذه الطريقة ، أو تلك ، ووفقاً لقانون سلوك معين ، أو لسكن معين ، أو لغذاء معين ، أو لعواطف معينة ، أو لمحظورات معينة ، أو لسلوكية جنسية معينة ، لا وفقاً لغيرها ، ان يُنظر الى كل ذلك على أنه « غير واقعي » ؛ وباختصار أن يُنظر إلى بنى القربى ، والتصورات الخرافية ، والآلية الذهنية ، والاستعدادات الإنفعالية ، والمميزات العرقية ، الخ . . . أي الثقافة بمعناها الحقيقي ، أن يُنظر إليها ، في ضوء علم يبحث في الظروف الواقعية ، على انها متممات كمالية . ولعل هذا هو ما فعله عبر ثلاثة اجتماعات أو أربعة من اجتماعات « الاشتراكية الدولية » الاقتصادي الماركسي - حين أولى اهمية « ثانوية » للبنى الأولية للحياة الاجتماعية (أعراق ، أمم ، لغات ، أديان) . وعندما يصبح القطع جرحاً ، والايديولوجية ممارسة ، فان الفُصام يكون باهظاً . والبنى الأثرية للهوية الاجتماعية ، أي تلك التي تحمل « الإعلام » عن الجماعات والتي ليست ترجماتها الفكرية إلا ظلاً محمولاً ، وإلا بصمات الجماعة المحفورة في أعماق تصرفات الفردية ، كل هذه البنى الذهنية لتحقيق الذات لا تتلاشى في الخيالي لأن « العلم » أعلنها خيالية ومدونة

لحساب « الوعي الزائف » . وليست عودة « الخيالي » الى « التاريخ الواقعي » من قبيل عودة الخطأ الى الصوات ، وإنما من قبيل عودة الكيد الى التحرر .

٢- الصدع المزدوج

يستدعي نموذج الخصومات ، من الوجهة النقدية الخالصة ، نوعين من الملاحظة . وقد يكون على المرء أن يعالج في المحل الأول نوعاً من مثال للسببية ، وفي الثاني دعوة الفكرة للإقامة في الذهن بوصفها ملازماً سلبياً للجسد (أو في الوجود الوعي بوصفها ملازماً سلبياً للوجود الواقعي) . وسيكون الغرض من الملاحظة الأولى إبطالاً من الاستعمال تقنياً تقريباً ؛ ومن الثاني تحديداً منطقياً للموضوع .

أ) الاعتراض التقني

لم يكن لماركس ، كما لعصره بأجمعه ، وبالوتيرة نفسها ، من شاغل سوى « التفكير بالمحرك » . « فصراع الطبقات محرك التاريخ » : القوة الشاملة القابلة للتطبيق في كل مكان التي يسبب نظامها جميع التحركات في المجتمعات الطبقيّة . وتبعاً لعملية التحقيب التي يقترحها « ميشال سر » ، فإن هذا المحرك من النمط الاتجاهي ، أي نمط الجليل الأول^(١) . وعليه فسيكون للمثال الماركسي للحركة ، الحركة قبل التحويلية وقبل الاعلامية ، ثورتان (علميتان) متأخرتان . وهما ، إذا شئنا ، ثورتا « لاغرانج »^(٢) و« لاپلاس »^(٣) . ثم وصل مباشرة ، « كارنو »^(٤) و« ماكسويل »^(٥) . فلتفاهم جيداً .

(١) « المحركات ، مقدمات للأنظمة العامة » ، في « التوزيع » ، (هرميس ٤) ، ص ٤٣ - ٦٣ . ويبيّن « سر » ثلاثة انماط

كبرى من المحركات هي على التوالي : النقل (مادي) ، والتمويل (حراري) ، والإعلامي (الخاص بالتوجيه) .

(٢) رياضي فرنسي (١٧٣٦ - ١٨١٣ م) أهم أعماله « الميكانيكا التحليلية » (١٧٧٨ م) . وهناك نظام من المعادلات العامة

في الديناميكا يحمل اسمه . (المترجم) .

(٣) فلكي ورياضي وفيزيائي فرنسي (١٧٤٩ - ١٨٢٧ م) صاغ في كتابه « عرض لنظام العالم » فرضية شهيرة عن تكوّن العالم

من سديم قديم كان يدور حول نواة ذات حرارة مرتفعة جداً أدى ابتعاد طبقاتها الخارجية الى انفصال حلقات متتالية

تكوّنت منها الكواكب والأجرام الدائرة في فلكها بينما شكلت النواة المركزية الدائرة بسرعة كبيرة جداً الشمس .

(المترجم) .

(٤) فيزيائي فرنسي (١٧٩٦ - ١٨٣٢ م) أقام للمرة الأولى رابطة بين الحرارة والعمل . وهو مؤسس علم الدينامية الحرارية

الحديثة . (المترجم) .

(٥) فيزيائي اسكتلندي (١٨٣١ - ١٨٧٩ م) صاحب نظرية شهيرة في كهرومغناطيسية الضوء اتاحت الاطلاع على قوانين

الانعكاس والانكسار . ويمكن اعتباره من ناحية ثانية احد مخترعي اللاسلكي لوضعه أسسه النظرية . (المترجم) .

إن الحس السليم العلمي في حقبة من الحقب لا يخضع للتسلسل الزمني للمكتشفات ، بل لأشد مقاييس الفكر بطقاً في التطور . وبوسع تاريخ العلوم ان يثبت في أقصى أحوال الإقتضاء ، أن الصدفه دخلت مضمار العقلاني عام ١٧١٣ م مع مؤلف «برنوي»^(١) ، وأن الفكرة الأساسية للديناميكا الحرارية كان قد قال بها « سادي كارنو» عام ١٨٢٤ م في مؤلفه « خواطر عن القوة المحركة للنار » . ولكن منتصف القرن ، أي حين كان الجهاز التوضيحي الماركسي قد « اعدّ تركيبه » ، هو البداية الحقيقية لاهتزاز النماذج الكلاسيكية ، مع إعادة طرح الميكانيكا العقلانية المستمدة من نيوتن على بساط البحث^(٢) . وتحطمت وحدة الوجود المادي - أو نوع من رؤية متماسكة الى المادة - حين بدا ، مع « النظرية التحليلية للحرارة » (فوريه)^(٣) أولاً ، ثم مع نظرية حركية الغازات (كلوزيوس)^(٤) ، وبعدها بقليل مع النظرية الكهرومغناطيسية ، أن جميع الظواهر المادية ليست من جوهر ميكانيكي . وعلى سبيل المثال فإن الميكانيكا الكلاسيكية التي دعماها قانون الجمود (كل جسم يخضع لقوة وحيدة يتحرك باستمرار في خط مستقيم) ، وهوأس السكونية ، وقانون التعادل بين الفعل وردالفعل ، وهو أس الحركية ، تطرح وتفترض فكرة حفظ الكتلة ، أو حفظ كمية المادة . فهي لا تقيم وزناً لـ « عدم الاستعمال المتنامي للقوة » ، أو لتناقص الطاقة غير القابلة للاستعمال « الذي يؤكده المبدأ الثاني المعروف بمبدأ « كارنو - كلوزيوس » (الذي سيطعن فيه انغلز بوصفه تعسفياً في كتابه « جدلية الطبيعة ») . ولأن تستثني الطبيعة بشكل ما المادة (لا بوصفها مقولة فلسفية ، بل بوصفها مدركاً علمياً محدداً تاريخياً) ، ولأن يكون في وسع هذا الاستثناء ان يعني بشكل مباشر تاريخ البشر ، بوصفه جزءاً من الطبيعة - فسوف يُستبعد

(١) اسم اسرة من الرياضيين والفيزيائيين السويسريين تتألف من جاك (١٦٥٤ - ١٧٠٥ م) وأخيه جان (١٦٦٧ - ١٧٤٨ م) الذي تدرب على يد الاول ، ثم من دانيال (١٧٠٠ - ١٧٨٢ م) وهو ابن جان . (المترجم) .

(٢) كانت مذكّرة « سادي كارنو » قد اكتشفت بعد خمس وعشرين سنة من التأخر ، على يد الفيزيائي الانكليزي « تومسن » ، اللورد كيلفن ، الذي اخرجها الى الوجود من جديد عام ١٨٥٠ م فقط .

(٣) رياضي وفيزيائي فرنسي (١٧٦٨ - ١٨٣٠ م) له مكانة كبرى بين اقرانه في القرن التاسع عشر ، ويعود اليه الفضل ، الى جانب اعماله المتعلقة بنظرية الحرارة ، في فرضية هامة عن الجذور الخاصة بمعادلة جبرية صحّح بها فرضية ديكرات . (المترجم) .

(٤) فيزيائي الماني (١٨٢٢ - ١٨٨٨ م) اكد عام ١٨٥٠ م عملية تناقص الحرارة ، وبين الأهمية النظرية للحرارة النوعية للغازات ذات الاحجام الثابتة ، وأدخل تحسينات على النظرية الحركية للغازات عام ١٨٥٧ م . (المترجم) .

هذا الغرض ، المزعج بالفعل حتى النهاية ، اخلاصاً لمبادئ النظرية التي لا يجوز المساس بها . علماً بأنه ، في اللحظة التي أُرسيت فيها قواعد المفهوم العلمي الجديد للتاريخ (١٨٤٢ - ١٨٤٨ م) ، كان النظام المطمئن نفسه يسود في السماء وعلى الأرض ، جاذبية كونية و « مقالة في الميكانيكا السماوية » . وانه لنظام مادي ثابت ، ومتوقع ، ومستمر ، ينتمي السبب فيه الى النظام والسلم والطبيعة التي اليها تنتمي نتيجته ؛ وتخضع فيه حركة الأجسام للمبدأ الذي يخضع له التوازن ؛ وتكون فيه جميع النقاط الخاصة بنظام ما متناغمة مع نظام القوى الذي يحركه ، والذي يزحزحه عن موضعه ، والذي يتنقل داخله . ويُستنبط فيه المحلي من الإجمالي الذي يسبق وجوده وجود الأول ويبسط سيادته من غير أن يحتاج إلى مساعدة .

ويتصور ماركس وانغلز التاريخ ضمن نطاقات الميكانيكا الكلاسيكية التي في حدودها تتلقّى « السكونية » ، أو « علم توازن القوى » ، و « الحركية » ، أو « علم القوى المسارعة أو المؤخرة للحركات المتنوعة التي عليها إحداثها » (لاغرانج) ، ضبطاً مشتركاً ، تبعاً لنفس مبادئ « المُخل » العامة ، ومبادئ « تأليف القوى » ، ومبادئ « السرعات الافتراضية » . وعلى سبيل المثال فان متوازي الاضلاع الخاص بالقوى الذي سيستخدمه انغلز ويليخانوف^(١) لـ « شرح » نتيجة الافعال الفردية في الحقل الاجتماعي مستعار من « السكونية » . قوة حادة ، قوى حقيقية ، قوة جمود - ما يزال هذا القاموس يترّبع داخل تحليلات علاقات القوى وتقدماتها وتنقلاتها في تصورنا الساذج للأوضاع التاريخية الواقعية (إنه قاموس جريدة « لومانيته » اليومي ، وقاموس « علاقة القوى العالمية » كما يبدو في تقارير الكونغرس) . وتنسخ العقيدة تبعاً لما هو مائل (لمثل هذا وجدت العقائد - انظر ما جاء قبلاً) . والمزعج ان معرفتنا تغيرت مذّاك في لغتها وفي نظم كلامها ؛ وبصورة خاصة فإن معرفة التحرك ، والتغيرات الداخلية للحالة وليس لمجرد الانتقالات في المكان فقط ، لا تستعير طرزها الوصفية من الخطيطات المسطحة للميكانيكا ، بل من طرز أشد إبرازاً للخصائص (أو أكثر رهاقة ، وبالتالي أكثر ملاءمة للتعقيد الدقيق الخاص بالقضية الاجتماعية) . وحينما يتصور انغلز (او باديو) ما هو ناجع في هرطقة من الهرطقات ، البروتستانتية في القرن السادس عشر مثلاً ، فإنه

(٢) اشتراكي روسي (١٨٥٦ - ١٩١٨ م) ، غدا ، بعد ان كان احد انصار عامة الشعب ، اول دعاة الماركسية في روسيا ، وترجم عدة مؤلفات لماركس وانغلز الى الروسية ، وأسس في المنفى أول زمرة ماركسية من اجل روسيا « تحرير =

يستخدم بشكل عفوي لغة الميكانيكا العقلانية . « وإنشطار الايديولوجية الدينية يفسّر إنطلاقة العلاقات الطبقيّة الحقيقية^(١) » - « و يفسّر » تعني هنا ترمز وتنتقل معاً . والقوى الحقيقية « تندفع » عكس مجرى الايديولوجية ، ويحدث تحرك مع مجراها ؛ ولسوف يُفترض أن التحرك الاجتماعي ، حتى وإن لم يكن بسيطاً ولا بخط مستقيم ولا مباشراً ، أي بكلمة واحدة ، غير قابل للحسبان ، مزود بحدة ماثلة لقوة صعود البرجوازية (فكرة كمية الحركة) . والسببية ، بما تولفه من مقاطع مستقيمة موجهة ، ذات قَبْلٍ أو بَعْدٍ ، ذات اتجاه إلى أعلى أو إلى أسفل ، مستقيمة الخط أو إتجاهية . وهي ميكانيكية بما نفترضه على الأخص من نسبة في درجات المسافات بين القَبْلِ والبَعْدِ ، بين الأعلى والأسفل ، بين سبب التحرك ونتيجته . فإذا تحركت كتل (بشرية) في المانيا في القرن السادس عشر تحت راية البروتستانتية ، فذلك لأنها مدفوعة الى التحرك بقوى إقتصادية « مكثلة » كذلك ، لأن الكتلوي هو وحده القادر على زحزحة الكتلوي . يفهم ضمناً : كمية التحرك = كمية المادة . وإنه لتجانس خطر في التسمية بين الكتل (الشعبية) والكتلة (« علاقة ثابتة بين القوى المطبقة على جسم والمُساَرعات المطابقة لها ») . وتدين نماذج انغلز التوضيحية - وهو على اي حال ، المؤرخ الرائع للقرن السادس عشر - كذلك ، وعلى الرغم منه بلا ريب ، بالكثير الى قراءة لما سيكون بشكل قوى / تحركات ، وهي شبكة لم تكتمل بالطبع ، وتبعاً لنظامها الذي لا يمكن تجاوزه ، لكن الأنظمة قد تغيرت مذاك وتهذبت مبادئ التوضيح ، داخل النظام المادي الطبيعي نفسه . ولأن تتمكن نفقة بطرف الأصبع من أن « تحدث الفرق » آ في بعض الظروف ، ولأن يكون في مقابل انحناء يسير إنحراف كبير - فهذه العجائب لم يعد لها وجود . ولأن ينظر إلى النظام ، بما يحدث من ضجة ، أو إلى القرار ، بما له من حجم في الإعلام على انها نموذجان وصفيّان فليس هناك بالضرورة من تشابه أو تماثل بين كمية الطاقات المنتجة وكمية القوى المحركة . وعليه فان التوزيع الساذج للأرض والسماء ، للوازن والخفيف ، للمحرك والمحرك ، حجر عثرة في سبيل الايضاح بدلاً من الإسهام فيه .

= العمل (١٨٨٣ م) . كما أسس مع لينين في جنيف جريدة (الشراة ١٩٠٠ م) والتحق بشعبة المانشفيك بعد المؤتمر الثاني للحزب العمالي الروسي الاشتراكي الديمقراطي (١٩٠٣ م) . وما إن عاد الى روسيا بعد ثورة ١٩١٧ م حتى عارض الثورة الاشتراكية وتفرّد البولشفيك بالسلطة . (المترجم) .

(١) في الايديولوجية ، (ماسيرو ، ١٩٧٦) ، ص ٣٥ .

وبغض النظر عن إرادة الإستكمال أو التعميم إنطلاقاً من النماذج الجديدة ، فإن في الامكان على الأقل الاحتفاظ بالمعكوسة شكل/مضمون في عدد من المقولات أو المفاهيم ، على إمتداد قرن من الزمن . فالذي كان يبدو لأحد العقول المستنيرة في عام ١٨٤٠ وكأنه من الرواسب ، أو متاخم ، أو مماسٍ للتفسير السببي ، أو كأنه رمز لبلبله ينبغي التخفيف منها ، أنقلب إلى وسائل لإنتاج النظام ، كما تحوّلت الظاهرة غير القابلة للتفسير إلى وسيلة لتوضيح الظواهر . وكان ماركس يفكر داخل عالم منظم (بكل ما في الكلمة من معانٍ) ، هاديء ، على درجة عالية من الاستقرار ، حيث سيأتي الأوج الثوري ليحتل مكانه فيه كحلقة متوقّعة و تنمّية في نهاية سلسلة من الأسباب والنتائج المتناغمة بعضها مع بعض . ولا تقوم « الثورة » مقام الإخلال بهذا النظام المادي والمنطقي ، بل هي على العكس لتثبيتته وإظهاره . وقد انبثق عن طبيعة متناغمة خالية من الإستثناءات ، في وسع مجموعة محدودة من القوانين العامة أن تقدم وصفاً حصرياً لها ، تاريخ ارضيّ ذو حبكة بسيطة ومتّصلة ، هي كذلك متناغمة في كل نقطة من نقاط الأرض ، كما « سينبثق عن القانون الطبيعي الذي يتحكم بتحريك البشرية القانون الاقتصادي لتحرك المجتمع الحديث » (مقدمة « رأس المال » ، ١٨٦٧) .

ومند ولادة « علم التاريخ » هذا تبدّلت طبيعة الموضوع الطبيعي ، وتبدّلت معها العلوم الفيزيائية . وها هي بنى الحركية الكلاسيكية القابلة للانعكاس والمحافظة ، هذه البنى التي ترتفع فوق عالم متوقّع بكليته بشكل مباشر وحشوي في النهاية ، تجد نفسها وقد ألحقت بها ، في نهاية القرن التاسع عشر ، أنظمة تجري فيها ، كما كتب « ماكسويل » معلقاً على تجربة عن انفجار قطن البارود الملتهب ، تبديلات في الطاقة « حينما يكون النظام قد بلغ نوعاً من شكل خارجي ، مما يستلزم بدلاً من عمل ربما يكون ضئيلاً جداً ، ولا مجال لمقارنته ، بصورة عامة ، بالطاقة التي يطلقها هذا البذل من عقالها . وهذه هي حال الصخرة التي يقتلعها الصقيع وتبقى متوازنة فوق نقطة معيّنة من سفح الجبل ، والشرارة الصغيرة التي تشعل الغابة الواسعة ، والكلمة الصغيرة التي تجعل العالم في حالة حرب ، والوازع الصغير الذي يمنع الانسان من فعل ما يريد ، والغبيرة التي تفسد جميع حبات البطاطا ، والبريغم الذي يصنع منا فلاسفة أو حمقى . ولكل وجود ، انطلاقاً من مستوى معيّن ، نقاطه الفريدة : وكلما ارتفع المستوى كثرت النقاط . وهناك في هذه

النقاط تأثيرات حجمها المادي من الضالة بحيث لا يمكن أن يحسب لها كائن زائل حساباً في وسعها ان تنتج نتائج ذات أهمية كبرى . وجميع النتائج التي تحدثها المشاريع البشرية تخضع للطريقة التي بها يُنتفع من هذه الحالات الفريدة حينما تسنح ^(١) . ونفايات الحركية التحليلية تستقبلها معرفتنا بالطبيعة وكأنها اشياء حتمية . وإذا كان هناك اليوم علوم في الأمور التي لم تكن معرفة الأمس الشاملة تريد الأخذ بشيء منها ، فبأي حق تدوم اليوم طريقة بمعرفة التاريخ ولدت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي تكون قوالها المنطقية قد طرحت صلاحيتها على بساط البحث ؟ وهل يكون علم التاريخ العلم الوحيد الذي لم يُغربل ، ولا عني به تاريخ العلوم ؟ إن الإجابة على هذه المسألة الحقوقية لا تخصه : إنها خاضعة لنظام الوقائع .

ب (الاعتراض الموضوعي :

إن ميكانيكية القرارات وتبادل الأعمال تشدّ الماركسية إلى زمانها ، ويخضع نقدها لمجرى الأمور والمعرفة بها . وهو ، بهذا المعنى ، نتيجة طبيعية لها ، ولا يحوج الى تغيير ارض المعركة . وفي المقابل فإن التساؤل عن طبيعة « الفكرة » يعرّض لمنافٍ (جمع منفي) أشدّ تعسفاً .

لنفترض للحظة أن السماء فارغة ؛ فيغدو من غير المجدي قدح الذهن لمعرفة كيف يعاد وصل الجسور بين ما يعيش في السماء وما يقطن على الأرض . فالأرض بحد ذاتها هي سماؤها الخاصة . وبعبارة أخرى : بدلاً من التساؤل عن الكيفية التي بها تؤثر الأفكار في الأشياء ، أو تؤثر أشكال الوعي الاجتماعي والقوى المادية الاجتماعية كل في الأخرى ، يمكن البدء بالتساؤل عما إذا لم يكن ربط « فكرة » بنظام قوى سبق تحديده نتيجةً مصاحبةً لانتاج هذه الفكرة بالذات بوصفها نتاج قوة خاصة ؛ أو ما إذا لم يكن المقرّ الأخير للفكرة هو الأرض لا السماء ، أو ما إذا لم يكن غط وجود « الفكرة » يجعل منها نشاطاً مادياً على الفور . وبوضوح : لم تجد السنته الماركسية من حل مرض لمشكلة الايديولوجية ، لأن الأمر كان يتعلّق بمشكلة زائفة (لا تُطرح بالعبارات المقترحة) .

(١) استشهد هذا ايليا بريغوجين وايزابيل ستانجرز في « الحلف الجديد » ، ص ٨٧ ، (باريس ١٩٨٠) .

ولن تكون المسألة ، على هذا ، ان يتم من خارج نقل موقع تعريفات الايديولوجية من المضممار (مرآوي/ نظري) الى المضممار (عملي/ سياسي) ، وإنما أن تبدل التحديدات « الداخلية » للمضممار . فالايديولوجية لا تحدث حيث يعتقد انها تحدث ، اي في فلك الأفكار . ومعلوم ان هذا التحديد المكاني التلقائي هو ما اروثته المثالية العقلانية ، عبر ماركس ، للماركسيين وخصوص الماركسية ؛ ولسوف تكون هذه الإوالية الخاصة بما قبل الادراك أنسب الأهداف للنقد . ويكمن جذر الخطأ بنظرنا في هذا الارتكاس السابق على التفكير الذي نظر بموجبه ماركس بشكل عفوي الى الاديان والايديولوجيات بصيغة « تصورات ذهنية لا كقضية تنظيمية » .

ولا تخطر الفكرة في رؤوس الناس بأكثر مما ينحل الكلام في حروف الطباعة . وتعالج الايديولوجية في وقت معاً عملية تصوّر للعالم وتنظيم للبشر الذين هم الظاهر والباطن لنشاط واحد . وبعبارة اخرى ليست الفكرة تحديداً ذاتياً . ان لها « المادية الموضوعية لمسار تنظيمي » . فالناس يفكرون من أقدامهم . ولمعرفة المادة التي صنعت منها فكرتهم وكيفية صنعها ، ينبغي النظر أولاً الى الارض ، حيث يضعون اقدامهم ، ومع من ، وكيف (ومن هنا تفاهة العلاجات البديلة لهذا النوع : « انزع هذه الفكرة من رأسك » ، لأن السيقان هي التي تقرر) . وكما ان عقيدة ثورة تنشيء ذاتها بإنشائها شبكة حواملها العملية ، فان تكوين عقيدة دينية وتكوين طائفة المؤمنين المترتبة ليسا سوى شيء واحد . وقضية تشكيل الزمرة ليست خارجة عن قضية الفكرة ، ولا هي لاحقة عليها ؛ انها جسمها الخارجي ، ولكنه ليس الجسم العرضي . وليس من مجموعة شبه ممنهجة من التصورات يمكن ان تثبت بها ، فيما بعد ومن خارج ، بنية تنظيمية معقدة بعض التعقيد . « وتشكل السلسلتان وتفرطان معاً » حسب منطق واحد لا يتغير . وكما ان « تشغيل » ايديولوجية ليس قط « محايداً » او لا مبالياً ، فكذلك هي مضامين الفكرة المتجلية في اشكال التنظيم التي تجعلها ممكنة وتجعلها هي بدورها ضرورية . (فالتفكير في الطبقة العاملة كعامل تحرر شامل مثلاً ، كان معناه أن يجعل على الفور من نموذج تاريخي معين لمصنع بمركزيته ورأسيته وتقسيم المهام فيه ، نموذجاً تنظيمياً في نظر حَمَلَة هذه الفكرة) . وهذا ما يفسر ان اي ايديولوجية تُعرض على العالم تُعرض ما هي مصنوعة منه ، ولأي غرض صنعت . وما يسمى في زمن معين من

التاريخ « انهيار اليقينات » يتوضّح أول ما يتوضح بفعل تفتت بنى الانتهاء الموروثة عن زمن سابق . (فليس هناك من ناحية ، في الغرب الصناعي المتطور ، « ازمة ماركسية » ينبغي ان يلصق بها ، بطريق التابع والاستنتاج ، ازمة المنظمات السياسية والنقابية للحركة الشيوعية . فهذه الايديولوجية تمر بأزمة في النطاق الذي تصبح فيه انماط تنظيم « الفكرة » ونقلها الى الناس والمحافظة عليها ، وهي الأنماط التي تؤلف قاعدة هذه الفكرة ومستندها ، مهجورة اقتصادياً وتكنولوجياً في هذا الجزء من العالم) .

وليس من ايديولوجية حيّة إلا وهي مدججة ، لأن كل ايديولوجية تشترط ، في مدركها نفسه ، إجراء إدماج معيناً باتجاه المنبع ، كما تثير غمط جرفيّة معيناً باتجاه المصبّ . فلا يبحث عن حقيقة العقديّة المسيحية بين سطور الانجيل ، بل في البنى التنظيمية للمسيحية ؛ ولا تكتشف حقيقة العقيدة الماركسية - اللينينية في الكتب التعليمية التي تحمل الاسم نفسه ، ولا في النصوص المنبثقة عن أصلها الأول عند اقرب نقطة من الينابيع ، بل تكتشف في البنى التنظيمية للشيوعية . فلقد نسلت كل منها الأخرى وانبتت في الوقت نفسه^(١) ، لكن طريقة عمل الأخيرات حددت طبيعة العضو المسمى « ايديولوجية » . وعليه فإن القول بأن الفكرة ، بوصفها فكرة ، ليست عاملاً على صعيد الواقع معناه ان يحجب المرء عن بصره وجود الفكرة بوصفها فكرة . فكل عملية تفكيرية تحيل على جهاز ناقل يبينها « من داخل » ولا يمكن فصله عنها . وتغدو هذه العملية غير معقولة عندما يوضع شكل جوهري في مقابل نظام قوى مادي ؛ لكن هذه المواجهة ، أو هذه العملية التقطيعية ، لا وجود لهما في الواقع . ولقد كنا بدأنا بحذف الصلات المحسوسة بين حدود القضية لنلاحظ بعدُ انه ليس في مقدور فكرية مجردة زحزحة قوى واقعية . وكان معنى ذلك نسيان ان ارتباط شكل من اشكال التفكير بحقل للقوى يتم هو نفسه بوساطة القوة المحركة لمجموعة افكار فاعلة بوصفها عامل تدخل على صعيد الواقع وسط القوى المجاورة وفيها . ومعناه كذلك المناداة بروح التكاتف بين الجماعة من غير وجود للجماعة . وكان فهم نتائج التفكير يفترض طبعاً رفض الاعتقاد بالفضائل

(١) يبدو من عبارة الكاتب ان العقيدة المسيحية هي التي انجبت البنى التنظيمية للمسيحية (وهذا ينطبق ايضاً على الماركسية والبنى التنظيمية للشيوعية) وانه لا يمكن فصل انبناء البنى عن انبناء العقيدة التي انجبتها وبالعكس ، ولكن الذي يحدد طبيعة « الايديولوجية » ليس العقيدة بحد ذاتها ولا البنى بحد ذاتها ، وإنما الطريقة التي تعمل بها هذه البنى . (المترجم) .

السحرية للتفكير (بوصفه قوة مستقلة بذاتها) ؛ لكنه ربما كان يبدأ برسم خريطة تاريخية للزمر كما تنظم « داخل » هذا التفكير او ذاك . فوداعاً للابحاث الموضوعية ، ومرحباً بالابحاث في نسبية الشيء الى غيره من الأشياء .

إن العمل الماركسي في مضمار الايديولوجية ينبثق بشكل مباشر عن نقد الدين كان كاشفه الاكبر « جوهر المسيحية » لفيورباخ (« الايديولوجية الالمانية » و « اطروحات عن فيورباخ » ، ١٨٤٦ م) . وانه لإجراء نظري مناسب تماماً . فقد سُوغت الأولوية الدينية بالمنطق : « ان الشرط التمهيدي لكل نقد هو نقد الدين » (ماركس ، ١٨٤٤ م) ؛ وبالتسلسل الزمني : « القسس ، انهم الايديولوجيون الأوائل » (ماركس ، ١٨٤٥ م) . وليست نقطة الضعف كامنة في هذا ، بل على العكس تماماً . ويخيل الينا بحق انه بالضغط على هذا المفصل ، وباطالة التأمل في هذا الرباط الأول ، وبالعودة الى هذه المقدمات الأولية ، كان في وسع الجدلية المادية التي بلغت سن الرشد أن تفضي ، في مجال النجاعة الرمزية ، الى نتائج أفعّل بشكل آخر . فالجذري هو ما يصل الى جذور الأشياء . وقد خطا ماركس في نقده للدين خطو معتدل . بل غالى في الاعتدال حتى انه توقف في منتصف الطريق . وإذ كان قد رغب في إدراك روح الدين بمعزل عن الجسم الكنسي - دون ان يتنبه الى ان دراسة الكنيسة هي مفتاح اللاهوت المسيحي ، لا العكس - فقد انتهى بأن اخطأ غرضه بشكل جذري . فالوهم الايديولوجي هو وهم اولئك الذين يؤمنون بالايديولوجية بوصفها وهماً . وقد حلل ماركس الشاب الدين على أنه نهج « انعكاسات » خداعة ، و « قدرته الاجتماعية » على انها نتيجة استلاب للضماير الفردية البائسة ؛ لكنه لم يحلله قط بوصفه بنية انتفاء طائفي ، سياسي وعرقي في وقت معاً . فترك التنظيمي يسقط - « شعب الله » - ليركز جهده على السامي - عمليات تصور الله . فهو اذن لم يفهم الحقيقة الايجابية للسعادات الدينية (المؤمن أو المناضل) ، هذه الحقيقة المختزلة في حالة اكثر خفة هي حالة « هالة هذا الوادي من الدموع » ، لأن نقد « الوهم » الديني انساه الحقيقة الطائفية لـ « المؤسسة » الدينية . لقد حجب الدين بوصفه نهجاً من التصورات الشكلية الدين بوصفه قوة جماعية منظمة^(١) . فلتعجب بعد

(١) ان انغلز الذي لا يستأهل في الحقيقة سمعته السيئة سوف يهتم وحده فيما بعد بهذا المظهر الأخير ، ولكن من غير رجعة الى الوراء ، حول التعريفات البعيدة المتناول للايديولوجية بوصفها البنية الفوقية للبنى الفوقية ، وظاهرة الظواهر القضائية ،

هذا من ان يصدر الرجل نفسه ، انطلاقاً من هذه المقدمات الأولية ، بعد عام ١٨٤٨ بقليل إلى البروليتاريا الاوروبية امراً بمهمة تاريخية من دون وسائل التنفيذ السياسي العائدة إليها . ومع ان « المانيستو » الشيوعي يحمل في الحقيقة عنوان « مانيستو الحزب الشيوعي » ، فان ماركس الذي كان قد نظّر روح المسيحية بمعزل عن تاريخ « الكنيسة » المسيحية ، نظّر على الفور الشيوعية تاركاً جانباً ما يمكن ان يكونه حزب يحمل الاسم نفسه (وهو اسم كان يطابقه باستمرار مع الطبقة الاجتماعية) . ولا تسمح المادية التاريخية بالتفكير في الجدلية القاسية التي تجمع الحركة الى المؤسسة ، اي : ما يستتبعه توقيف الجسد^(١) من وجود روح وما تتطلبه ولادة روح من وجود جسد . ولم تلبث المؤسسة متوسّلةً ذلك ان جعلت الحركة تحبل بولد في ظهرها . وهو الولد الذي اعدّ نظريةً عمليةً للجسد (الحزب) ، اي لينين ، القديس بولس الخاص بماركس ، الذي اعطى لروح الشيوعية تجسيدها النهائي ، انه « الجسد » الذي نطق بحقيقة « الكلمة » ، لا العكس .

روح الايديولوجية الدينية تثير اليوم عدداً لا بأس به من السخریات الغربية بالعقلانية الساذجة . ويرجع السبب في ذلك الى ان هذه الأخيرة قد تبنت نظرية خاصة في الأجساد . ولولم يكن في المرأة سوى صور ، وفي الرؤوس إلا افكار ، لكان ينبغي ان يستتبع اختفاء الاجساد المعكوسة اختفاء انعكاساتها . وعلى العكس من مفكر « اوفكلارونغ »^(٢) ، فان ماركس لم ينتظر قط من نقد نظري للتطوّرات ان يبدّد اوهام الوعي الاجتماعي . ان الغاء الدين بوصفه سعادة « وهمية » للشعب هو المطلب الذي تشكّله سعادته « الحقيقية » . ولان يطلب منه ان يتخلّى عن اوهامه حول وضعه معناه

والمؤسسة ، الخ . . . وهذا من الصحة بحيث ان منظرًا مثل « الجنرال انغلز » الذي كان يحمل الحرب على عمل الجسد بوصفه تقنيًا ، ما كان ليقدّر إلا ان يحمل الاديان على مجمل الجسد بوصفه سياسيًا .

(١) توقيف الجسد Prise de Corps تعبير حقوقي فرنسي المقصود منه ان تلجأ العدالة الى القاء القبض على متهم للتأكد من شخصيته ، وهذا لا يمكن ان يتم بالطبع ما لم يكن المتهم حياً ، ومن هنا قول الكاتب « ما يستتبعه توقيف الجسد من وجود روح » (المترجم) .

(٢) حركة تميز بها الفكر والثقافة الالمانيان في القرن الثامن عشر (١٧٠٠ - ١٧٨٠ م) ولا سيما في بروسيا في عهد فريدرىك الثاني (عهد الطفيلان المستتر) . وهذه الحركة الفلسفية التي يعتبر أهم ممثليها « توماسيوس » و« وولف » المتسببان الى العقلانية المتفائلة التي قال بها لستز ، سريعاً ما انتشرت بين البرجوازية عبر المجلات والجمعيات ، ومنها جمعية « اصدقاء الحقيقة » التي كان يجمع اعضاءها الكونت « مانتوفل » في برلين . (المترجم) .

الطلب اليه التخلي عن وضع يحتاج الى أوهام^(١) . ولكن لو لم يكن الدين إلا « وعياً معكوساً للعالم » ، ووعياً للعالم قائم بالمقلوب ، لكان من حق المرء ان ينتظر احتجاج هذا الدين في كل مكان تتم فيه اعادة العالم الى وضعه المستقيم (نهاية استغلال الانسان للانسان + تربية الزامية ومجانية) . ومن المعلوم ان « اهلالات » القديمة تتلألأ في كل مكان تلألؤاً تاماً بدل ان تحبو . ولأن تعيش النتيجة « الايديولوجية » بعد موت سببها المفترض ، فذلك لا يعني ان النتيجة خارقة ، وإنما ان الافتراض لم يكن هو الافتراض الصالح . وصمود الوهم الديني في الممارسات الاجتماعية لا يتعارض والمبدأ الحتمي ، ولكنه يكره فقط النظرية على ألا تخطيء في نوع الحتمية . وبديهي في هذا الصدد أن الممارسة العفوية للايديولوجية قد احرزت قصب السبق على « النظرية العلمية » لهذه الايديولوجية . ويعود الى ممارسة الوهم الاجابة على مسألة حقيقة الموضوعية الخاصة - وهي مسألة ستصاغ كالتالي : ما الذي يجعل وضعاً اجتماعياً ما بحاجة دائماً الى اوهام ؟ وعليه فلنبق امناء للتعليم المادي : « على الانسان ان يقيم من خلال الممارسة البرهان على الحقيقة ، اي حقيقة فكرته وقوتها ، البرهان على ان هذه الفكرة هي من هذا العالم . فالنقاش حول حقيقة الفكرة أو لا حقيقتها بمعزل عن الممارسة مسألة محض مدرسية » (ماركس ، الأطروحة الثانية عن فيروباخ) .

٣- كلفة وهم

إن ثمن النموذج الذي نقدناه آنفاً قد دفعه نقداً مريدوه أنفسهم ، بدمهم ودمت . فالتاريخ العملي للماركسية قد كلف نفسه أحسن من اي كان نقد المفهوم الماركسي للايديولوجية . وخطت الممارسة والنظرية رأساً لقدمين . فجميع فجوات الماركسية يقابلها عمليات نفوذ للشيوعية . وتقابل جميع اندفاعات الأولى تراجعات من الثانية .

وتاريخ وهم من الاوهام ليس تاريخاً وهمياً . فالخيال النظري قد قام بيننا بدور نشط منذ قرن ، وهذا النشاط هو الذي يتيح لنا اليوم ان ننصرف عن نموذج يجعل من الايديولوجية « قضية ذهنية » ، كالرسم بالنسبة الى المهندس « ليوناردو^(٢) » ، باعتبار ان

(١) ماركس ، « نقد لفلسفة الحق عند هيجل » ، الحوليات الفرنسية - الالمانية ، باريس ، ١٨٤٤ م .

(٢) المقصود الرسام الايطالي الشهير « ليوناردو دافنشي » (١٤٥٢ - ١٥١٩ م) الذي كان الى جانب ذلك مهندساً .

(المترجم) .

الأمر الجدية تحدث خارجاً وبشكل آخر . ومجرد التفكير بأن الايديولوجيات الاجتماعية مسكنها فكر البشر كان له نتائج مادية خارج الفكر، في حياة ملايين الناس . وقد خلقت كلمة الايديولوجية ملايين الثوريين الفاشلين (موق او قتلة) - جميع الذين يرون أن المعتقدات البشرية يمكن ان ترسم كـ « ايديولوجية » . وليست الكلمة بالطبع هي المسؤولة ، وإنما هو أسسها النظري الضمني الذي طالما اوقع الماركسيين في وهم معرفة ما يتحدثون عنه حين يتحدثون عن « الايديولوجية » ، أي انهم كانوا يقولون أوهاماً . ولكن لا نستسلم لما كان « بولان »^(١) يسميه امتياز خرافة نفوذ الكلمات . « ان كلمة الحرية - كما كان يقول « نوفاليس »^(٢) - قد صنعت ملايين الثائرين . انهم بلا ريب ، جميع الذين كانت الحرية في نظرهم ضداً لكلمة »^(٣) . وفي العادة فان سلطان التجريدات متأثراً من ثقل الحقائق التاريخية التي تسحبها وراءها : « عدالة » ، « ديمقراطية » ، « حرية » ، « ثورة » . اما هنا فالعكس . فالتأثيرات المفسدة الخاصة بخرافة « الايديولوجية » متأثرة من الخفة التي توحى بها ، والسحر الهوائي الذي تثيره . وفي التاريخ الماركسي فان حقيقة اللاواقع هي التي أضرت . فالاستيلاء على بضعة كيلومترات شيء ، والاستيلاء على الأذهان والقلوب شيء آخر ، أكثر تعقيداً ، ولكن النظرية الماركسية في التاريخ تنزع جداً الى صهر العمليتين ، بتحويل المركب الى البسيط ، او الزمان الى المكان . والى إقامة علاقة قوى (بين البلدان ، أو الطبقات ، أو « المعسكرات ») « ناسية » أن أشكال الثقافة ، وهي أشكال صراع ، تنمي قوة تبدو ، بسبب عدم قابليتها للقياس الكمي ، غير قابلة للقهر نوعياً . وعليه فان الأمر يقضي بوقف المجزرة بتجوييف الرمز وحشو مُتعلِّقه . « حيثما يكون السلطان تمرّ الكلمات غير مرئية ؛ وحيثما تظهر الكلمات فلا سلطان »^(٤) . ومقترحنا : ان يُرى المرء كلمة جوفاء ، حيث كان يوجد ، فيما يُعتقد ، مُدرك من المدارك ؛ وكَمْدَةٌ حيث كانت توجد

(١) كاتب فرنسي (١٨٨٤ - ١٩٦٨ م) كان مدير مجلة « لانوفيل ريفوارانسيز » (١٩٢٥ م) ، وقام بدور كبير في خدمة الادب الفرنسي بما كان له من اهتمامات باللغة والادب والنقد الفني . دخل الاكاديمية الفرنسية عام ١٩٦٣ م . (المترجم) .

(٢) شاعر ألماني (١٧٧٢ - ١٨٠١ م) متصوف ، كان متأثراً بمثالية الفيلسوف « فيخته » ونظريات الأخوين « شليغل » الجمالية . (المترجم) .

(٣) « ازهار » طارب ، او الارهاب في الآداب ، (ايديه ، غاليمار ، ١٩٤١) ، ص ٧٨ .

(٤) نفسه ، ص ٩٤ .

شفافية زائفة ؛ وأمرأ لا يُدرى كنهه بدلاً من اليقين .

« تتضمن طبيعة الفكر انه ليس قط عبداً لما يعتبره وانما لما يهمله » (برل) . وطرح مناطق مبليلة من ارض الجماعة خارج دائرة الأسرة لم يجعل الاسرة بآمن من الخطر ، بل على العكس تماماً . وفي اوروبا لم يكن للقدسي أو للحرب مكان في العالم الذهني الخاص بالحركة العمالية الماركسية ، ومع ذلك فقد جمعت هذه الحركة ، عام ١٩١٤ م ، وكأنها رجل واحد ، بين « الاتحاد » المقدس ، والحرب الامبراطورية . وما من مكان ، وإن غير ذي اهمية ، في السوسيولوجية الاقتصادية الماركسية للمنصب العسكري ، والمجتمعات التي يقال لها ماركسية لا تتألاً بنجاحاتها الاقتصادية ، وإنما بقواها العسكرية . وجواباً على « إنها الجماهير التي تصنع التاريخ » ، كانت اضخم العبادات لفرد من قبل الجماهير ، عبادات لم يشهد « التاريخ » ، قديمه وحديثه مثيلها ، على الاطلاق . اما بالنسبة الى رحلة الايديولوجية داخل جهازنا الإدراكي فقد رافقها فيها القرن بحوادث السير الخاصة به : « ساراييفو » ، « برلين » ، « بيونس ايرس » ، « الجزائر » ، « بكين » ، « كابول » ، « فرسوفيا » - وهي لائحة ناقصة ومفتوحة ابداً . أسؤال من مقررّ التدريس برسم التكرار ؟ هذا هو جسدك ، وهذا هو دمك . واننا لنُعول ونغنيّ على سجل « المسائل المناقشة » .

للكرى ، الجماعةية ، عام ١٩١٤ : التطوع الوطني الجياش للبروليتاريات القومية : غير متوقع بحيث أذهل كل المجتمعات الاشتراكية التفكير . من عام ١٩٢٤ الى عام ١٩٣٤ : الإنحراف الطويل للمؤتمر الثالث للاشتراكية العالمية لمواجهة « المدّ النازي » في المانيا الذي نُظر الى سلطانه على الجماهير بأنه جد « لا معقول » ، و« خداع » ، و« مخالف للقاعدة » من قبل انصار المذهب العلمي في التاريخ ، حتى ان هتلر اضطر بعد زمن يسير من انتخابه « مستشاراً » الى فتح معسكرات اعتقال لكي يجعل الماركسيين الحاصلين على شهادات البراءة ، ولكن بملابس السجون المقلّمة ، ينظرون اليه في النهاية بعين الجد^(١) .

(١) مع التحية لتلك الاستثناءات الحافظة التي تؤكد القاعدة ، من أمثال « والتر بنجامين » و« هنري لوفيفر » اللذين تقبلّ النقد والمسؤولون كتابهما « الضمير المخدوع » الصادر عام ١٩٣٦ بقبول سى . . وبقلم « لوفيفر » ايضاً عام ١٩٧٩ : « يمكن ان تكون الحقيقة رتيبة والجمال مشوهاً . لقد كان الشيوعيون والماركسيون يقولون ما هو واقع ، وكان ذلك »

عام ١٩٥٤ : اضطراب امام العواصف الوطنية والقومية في العالم الثالث، من بعد حرب ، وعام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ : امام الهيجانات الثقافية ، في الشرق والغرب ، التي تبقى النظرية الأم للايديولوجية مضطربة وعاجزة ازاءها إضطرابها وعجزها امام الكوارث الطبيعية . عام ١٩٧٨ : الحيرة الشالّة لـ « الطليعيين » الماركسيين امام انبعاث الدعوات الاسلامية المعاصرة (القذافي ، الخميني) وعام ١٩٨٠ : امام انتصاب المسيحية البولونية سياجاً اجتماعياً وقومياً ، الخ . . . فبأي برنامج يؤخذ في مواجهة ما لم يكن في البرنامج ؟ انها لنقط سوداء للنظرية ، ونقط ساخنة للتاريخ من غير تعيين . نقاط ارتكاز في التاريخ للنقاط المتروكة بلا ايضاح في النظرية . فأي « لغط » حول المحرّك الموسوم بصراع الطبقات ، واي تشويش على الخط الموجّه لتاريخ المجتمعات ! انها لأموّر يقل التفاهم عليها أكثر فأكثر .

وللذكرى كذلك ، الذكرى الفردية : الاسئلة التي تقض مضجع « فلان » و « علان » اللذين تطن في آذانها نشرة المساء الاخبارية التي تختصرها صيحة متكررة : « امسكوا بالمجنون ! » « كيف يمكن ان يحدث ذلك ؟ » « كيف تمّ لي اذن ان اكون ستالينياً ؟ » « لم اكن انا ، كان ذلك شخصاً آخر » . من ؟ « كنت أعمى » . لماذا ؟ انه سر : كيف يصبح انسان يتمتع بالعافية « أعمى » من غير خلل في العصب البصري ولا انفصال في الشبكية ؟ هاذياً ، دون « أن يفقد الوعي » ؟ أو أيضاً : « أعلم . إن هذا غير معقول . لكنني سابقي متشبّهاً به ، ويعسر علي شرحه لنفسي بعبارات واضحة » . وانها لقيود ، أوقيود مجدّدة ، مؤلمة تلك التي تفحم نظرية « الالحاح الايديولوجي » . أو ايضاً : كل ما يمكن ان يحرّره في فرد من الأفراد قطع روابطه الغامضة ؛ « وان ماركسياً مُني بالخيبة ليرتدّ عن الماركسية الى التصوّف بأسهل مما يرتدّ عنها الى مفهوم مختلف من مفاهيم العقلانية » (ج . بوغريس) .

=مزعجاً بشكل عجيب . وكان النازيون يكذبون ويفتنون ، ويلهبون حماسة الجماهير . . ولكن « ماذا » ، والأمر كذلك ، عن القرابة الطبيعية بين الوعي وما هو واقع (أو حقيقي) ، اساس المثالية العقلانية ؟

المقطع الثاني

فيزياء الاعتقاد

ليست « فكرة » من الأفكار ناجعة لأنها حقيقية بل لأنها مظلونة كذلك . وعلى هذا فإن دراسة لشروط النجاعة ينبغي ان تتحرك باتجاه دراسة للاعتقاد . وليس هذا منفى بل نعمة طارئة .

الفصل الأول: منطق بلا عقل

- ١- الإخفاق العلاجي
- ٢- الاعتقاد: أمرض هو أم عرض؟
- ٣- الشيء في حالته العملية:

محاولة أولى للتعريف

١- الإخفاق العلاجي

لنبدأ بتشخيص : لم تنفع الترياقات . فلقد تفتّت جميع المناهج الايديولوجية على ايدي المتخصصين ، وعُريت جميع الآراء المخجلة القائلة بانتظار المخلص ، وسُخر بلا رحمة من جميع الترهات - اما الايديولوجية فتدفن جميع حفاري القبور الفلاسفة فوجاً بعد آخر . لقد كان « أورفيه » يسكن الوحوش بغناؤه ، و« يوشع » يقلب بالموسيقى اسوار أريحا . فالأجراء السحري في الخرافة فعال . وأما في الحياة السياسية للمجتمعات فيبدو المردود أقل : فالوحوش تجول في الميدان كما في السابق ، ولا توفّق أشد طلبات التحقيق إحكاماً ضد « الباحثين عن الله » في ان تحفّف بشكل ملحوظ من سلطان الحماقات ولا من القدرة على الفتنة التي يتمتع بها المغوون الأشرار . وما تكاد الحلبة العامة تُخلّ من وحش منهوك حتى يأخذ مكانه وحش آخر جاهز للنهش ؛ في حين يقدم ضالّو الأمس أمكتهم في منصّة الشرف الى مرشدي اليوم الذين سيصبحون ضالّين غداً . وباختصار فان كل شيء يجري وكأن الصرخة المكررة الف مرة « لتسقط الايديولوجيات ! » لم تزل تبحث عن : « كيف التخلص منها ؟ » متبوعة بالتناج . والنظريات (الجيدة) لا تشفي من الايديولوجيات (المشؤومة) . وقد نكون جميعاً مرضى بالعُصاب . أما عن مرضنا بالأفكار ؟ ان الجدول العيادي للبشرية المنظور اليها على انها مريض سياسي لا يُظهر أية تحسّسات ملموسة .

وأشدّ المفكرين وعياً يخبيون دائماً امام « الايديولوجية » ويخبيوننا معهم . لم ؟
بفعل غياب الحل الاستمراري النظري ، فيما يتعلق بالمضمون ، بين تعريف

الايديولوجية « العلمي » والتعريف الأرواحي للمعنى المضاد المشترك . « ألتوسير » :
الايديولوجية « نهج » (له منطق وصرامته الخاصان) تصوّرات (صور ، أو خرافات ، أو
أفكار ، أو مدركات حسب الأحوال) مزوّدة بوجودٍ ودورٍ تاريخيٍّ في قلب مجتمع
معين . في المعجم :

- إيديولوجية : اسم . مؤنث . نهج أفكار ، فلسفة عن العالم وعن الحياة . « الثورة هي أولاً
سياسة وايدولوجية » (كامو) .

- ايديولوجي : اسم . مذكر . رجل مؤمن بقوة الأفكار . « لقد سَوَّغ هيغل جميع
معالجات الايديولوجي لما هو واقعي » (كامو) .
هكذا يقول « معجم روبير الصغير » .

ولنحتط من ان نضع في مرتبة واحدة مبدأ مسيرة مصطلحية ومنتهاهها (ولا في كيس
واحد فيلسوفاً حقيقياً ومتخصصاً في الأفكار العامة ، المغلوطة بصورة عامة) . ولكن
يبدو تماماً أن ثالبي الايديولوجية الماركسية يستعيدون بصورة كاملة لحسابهم ، ولكن دون
ان يدروا ، التعريف الماركسي للايديولوجية . مع فارق بسيط هو أن ماركسياً منطقياً مثل
« ألتوسير » يعرف جيداً أن المتوهم الايديولوجي مقاس لوجود العلاقات الاجتماعية
(بما فيها العلاقات الماركسية) ، في حين أن ماركسياً عن غير قصد مثل (كامو) يتوهم
إستعجال نهاية الايديولوجيات بالتنديد بـ « مناهج الافكار » الخداعة . ف « الإنسان
الناظر »^(١) : ضحية ، بالتأكيد ، ولكن لما تسميه طريقة « أسيميل » « الصديق
الزائف » . وانها لنهاية تعسة لأيتام الرب : فبعد أن طرح الأبناء الشرفاء انفسهم بشكل
نبيل مقاومين - لعمليات اضطهاد ايديولوجي دنيئة للجنس البشري - سوف يجدون انهم
ضححايا تورية ، مضطهدين من جراء تطابق في التسميات . أفلم يثن الأوان لإحباط
الصوتيات والتساؤل عما إذا كانت الايديولوجية « تجري » حقاً داخل الافكار ، وما إذا لم
يكن المرء يضيع جهده في وضع خلاصات ضد أمراء الفكر ؟ وبكلام آخر : ما إذا كان
في الإمكان إزالة الأديان بحذف علماء اللاهوت ؟

لنهشم المرأة . فالايديولوجيون ينزعون بوضوح وهم يفكرون في حالة
« الايديولوجيات » الى التفكير في حالتهم الخاصة . علماً بأن التفكير في تكوين برجاسهم

(١) اسم احد كتب « كامو » . (المترجم) .

المفضل ونسيجه أمر أبعد ما يكون عن الخصوصية . وإن لهم لأسباباً ثلاثة في ألا يبصروا شيئاً .

« العائق الأول » : سواء رضينا أم لم نرض فإن محترف الأفكار يبقى أديباً ، لأنه إذا كانت الصور قادرة على جعلنا نفكر ، فإننا لا نفكر بالصور بل بالكلمات . ومعلوم أن « المرسوم » و« المرّمز » ليسا مترادفين . وإذا كان مقتنعاً سلفاً ، تعينه العقبة الكلامية والتشويه المهني ، بأن الايديولوجية تتألف من أفكار ، كما يتألف الجدار من حجارة ، والنسيج من خيوط ، فإنه سيذهب للبحث عن الايديولوجية حيث هي أقل وجوداً (بوجه الاحتمال : أبداً) : في الكتب ، وفي المكتبة . وشاغله الأكبر : التعامل مع النصوص ، بل مع جسم الجريمة بالذات .

« العائق الثاني » : المحب للمطالعة هو ، تبعاً لمهنته ، متوحد ، وبديهي انه ليس في وسع المرء أن يفكر وسط الناس فلا الـ « أنا . . . ت » الخاصة بالأديب ، ولا الـ « . . . ت » الاستعلائية أو الفكرية الخاصة بالفيلسوف تُهَيِّثان لفهم انتاجات « نحن » . والمفكر الذي وظيفته التفكير في ما يفكر فيه مفكرون آخرون ، اي شرح « كتابات » والتعليق على « مؤلفين » ، ليس خير مهنيء لإدراك ما يدخل من تواصل مادي في قناعة معنوية ، وبصورة أشمل ، لفهم أو تقبل ان العمليات التي بها تنبني « نحن » معينة ليست من نسق الفكر ، حتى وإن كان هذا النسق نفسه غير معقول . وليس ما يسبق التفكير وفقاً على الناس الذين عملهم التفكير . فما لا يخطر بالبال مألوف قليلاً لدى المفكرين ، كما هو شأن الرسم عند العميان ، أو الجماعي عند المتوحدين .

« العائق الثالث » : إن رجل الأفكار هو في الوقت نفسه رجل يملك رأساً ، وبديهي ان المرء لا يفكر بقلبه (حتى وإن كان بالإمكان الحديث عن القلب كما يُتحدث عن الأنف ، حسب الكلمة المعروفة) . فهل يعفينا هذا من التفكير في « القلب » معقل الايديولوجية (كما يقال في الرأس إنه معقل الفكرة) ؟ أليست ميزة الايديولوجيات - باعتراف الضحايا أنفسهم - ان تجعل القلب يخفق والرأس يضيع من اولئك الذين تُخضعهم لسحرها؟ افتح قلبك تدخل قلب الموضوع . افتح قبل كل شيء هذه الكلمة التي تتسع لعدد من الكلمات المتداخل بعضها في بعض داخل عضلة واحدة ، الغضب ، والشجاعة ، والذاكرة ، والحب ، والسخاء ، الخ . . . تجد فيها ما يهيج ،

واذن ما يحرك ، جماعة كما يحرك فرداً . « على صعيد الوعي الشعبي ، حيث يعيش الانفعال الذي سينبثق (حرباً صليبية) . . . » (الفانديري - دويون) . وقد لا يكون الانسان العطل من الانفعالات والعواطف الانسان العطل من كل ميزة ، بل قد يكون الانسان العطل من كل ايدولوجية ، بليدة كانت أو هامة لا حراك فيها . فكيف يمكن العيش بعد « توقف القلب » ؟

وما تثبت صحته أسبق مما يمثل . وفي إمكان الايدولوجية ان تقدم نفسها وكأنها أحجية من الآراء . في الظاهر ، ولكن المشهد خداع . وجميع الآراء عن الرأي ممكنة ، شرط الاعتراف أولاً بماديته لكونه : واقعاً خطائياً « أقول إن معنى أن يرتئي المرء هو أن يتكلم ، وإن الرأي يتمثل في خطاب مبين » (افلاطون ، « تيتيت » ، ١٩٠ أ) . ومعلوم أن ما يسمى « ايدولوجية » منذ ظهور ماركس ليس واقعاً خطائياً ، بل هو أولاً واقع شعوري ، يسبق عملية الإسناد . وعلى النقد إذن ان يتملص لا من « ارض اليقينات المترنحة » بل من الذكة التي تركز اليها المباحث العلمية ، ومن البحث في العلوم بوصفه ذكة يصاغ من فوقها في العادة النقد المباح لليقينات وترنحاتها . وتاريخ الايدولوجيات هو اخيراً أقرب الى تاريخ الذهنيات منه الى تاريخ العقائد ، ولا يبحث عن مدرك الايدولوجية في تحليل الإنتاجات العلمية الصادرة عن هيئة المفكرين المحترفين ، لأن مفهوم العالم ليس نابعاً من جوهر إدراكي . واللاوعي السياسي (الذي ليست الايدولوجية ، كما سنرى ، سوى عَرَض من أعراضه) يقوّي الغفلية ، ويعمل من غير أسماء مؤلفين ولا كلماتهم . وهو يؤثر الصورة على الرمز . وسيكون البحث بالحري عن عدتنا للعمل من ناحية فن العمارة ، والرسم ، والتصوير الفوتوغرافي ، والسينما ، والملصقات الإعلانية . وإن ايدولوجية تاريخية ما لتتكشف وتتحل رموزها من خلال مجموعة من الصور بأفضل بكثير مما تنكشف وتتحل من خلال العبارات المنمقة (كما ان تاريخ العاطفة مدين للرسوم والتماثيل الخاصة بحقبة من الحقب بأكثر مما هو مدين لمدوني المذكرات التاريخية) . ويلعب القسم العائم من جبل الجليد المساحة المطبوعة - دور الطعم النظري . وتركيز الانتباه على العقلنات الثانية والثانية قد يكون السبيل الوحيد المتبقي للمؤرخ عندما تعوزه المواد اللازمة الخام الأكثر أولية ، والأكثر بالتالي ايجاء (كما كان الحال مثلاً في عهد « الحروب الصليبية » في اوروبا ، وهو عهد

يفتقر تقريباً الى الصور) ؛ ولكن أن يُمتَصَّ « قليلاً » موضوع « الايديولوجية » في مرصوفة تكوينات خطابية قد يؤدي الى نسيان أن هناك لكل عالم من علماء الدين عشرة آلاف تابع ، وأن هناك على الأخص - وهذا نسيان يسبق ذاك في شدة خطره - علماء بالدين لأن هناك أتباعاً ، لا العكس . وليست كليات علوم الدين هي التي انتجت الشعب المسيحي ؛ فقد أشبع تأسيسها حاجة ، ولكنه لم يخلقها . وقد كان الشعب اللاديني المؤمن (او الشعب اللاووسي) موجوداً قبل تشريع فعل الايمان ، كما انه سيكون موجوداً بعده ، عند الاقتضاء . وعملياً : لا يذهب المرء لحضور القداس لأنه قرأ كتابات القديس توما ، ولا حتى كتابات القديس متى ، كما انه لا يصبح شيعياً لأنه قرأ كتابات ماركس ولينين . وكذلك لا يصبح من انصار « بيتان » لأنه قرأ كتابات « دريو » ، أو « سوريل » ، أو « دومان » . بل إن الطريق لئسلك بالاتجاه المعاكس : من الالتزام الى أسبابه ، ومن الانخراط الى دوافعه . وعمليات التركيب التفكرية ، وهي بنى فوقية يسهل التأكد من هويتها ، لأنها مطروحة فوق الرفوف ، ومتوازيات مستطيلات سهلة الحمل ، تخفي غابة « ايديولوجياتنا » وأرضها وجذورها .

٢- الاعتقاد: أمرض هو أم عرض؟

لأن تكون التربة العضوية « دينية » فتلك ملاحظة مبتذلة ، ولكن ابتذال زعم ما لا يقيم البينة على عدم صلاحها . فأى « مفهوم كلي للعالم » ، ما إن يصادف انخراطاً جماهيرياً حتى يتقبل ، كتحديد أدنى وموضوعي وبالتالي مادي ، التحديد الكلاسيكي الذي كان « دركهيم » يقدمه في بحثه « الشعور الديني حالياً » : « ليس الدين نهج افكار وحسب ، بل هو قبل كل شيء نهج قوى . . . وميزة الدين هي التأثير المقوي للطاقة الذي يمارسه على الضمائر »^(١) . وحقل الأفكار الفعالة اجتماعياً : « الايديولوجية » . وقد سبق ان رأينا أن « طرق التفكير » تختلف عن آداب المائدة أو طرز الازياء (مع كونها متصلة بها) في أن لها آثاراً في المجتمع ، خارج نطاق الفكر ، وقبل كل شيء في مجرى الأشياء الذي يقال له سياسي . والسياسة ، وهذا يعلمه كل انسان ، قضية آراء : والدليل على ذلك أن الوقائع الخطابية قد يكون لها نتائج غير

(١) انظر « ارشيف سوسيولوجية الأديان ، العدد ٢٧ » ، « الشعور الديني حالياً » .

النتائج الخطابية ، ولكن بشرط « لا بدّ منه » هو أن يُنظر إليها على أنها حقيقية (أو صحيحة) . وسوف يقال عندئذٍ بأن فكرة من الأفكار تبلغ الاستحقاق السياسي لا بفعل قدرتها المنطقية بل بفعل قدرتها الغنائية ، وأنها كليهما مستقلتان أحدهما عن الأخرى قطعياً ومادياً . وللايمان في مضمارنا الذي ليس مضممار المعايير (حيث للقانون قوة الايمان) ، بل مضممار التصرفات السياسية ، قوة القانون . وذلكم هو ما فهمه جيداً ، في زمانه ، زعيم بسيط من زعماء الجماعات حين كان يصادف في طريقه أبرص : « إنهض وأمضِ فقد أنقذك إيمانك » (القديس لوقا ، الفصل السابع عشر ، ١٩) ، أو أكمه : « امضِ فقد انقذك إيمانك » (القديس مرقس ، الفصل العاشر ، ٥٢) . ويمضي الأبرص وقد شفي ، والأكمه وقد أبصر . والذين يريدون شفاء الناس من الاعتقاد يبدون وقد نسوا ان الاعتقاد قد شفى أكثر من واحد منهم . إنهم لا يؤمنون بالمعجزات ، وهم في ذلك محقّون نظرياً . ولكن السؤال الذي يطرح امام الفكر السياسي هو لماذا يخلص من يؤمنون بالمعجزات الى الافادة منها ، لكثرة ما آمنوا بها . أي لماذا كان الاعتقاد هو الذي يصنع المعجزة لا العكس . مع العلم الثابت بأنه ليس في صحيفة اليوم من المعجزات المستودعة أقل مما في الانجيل ، وأن الخرافة الدينية تحمل عن حدها الأعلى ، التخيليّ ، الطبيعة الصورية المبتذلة لتصرفاتنا السياسية .

يُعرفُ الاعتقاد بأنه مشابه لواقع « النظر إلى شيء ما على أنه حقيقي » (كانط) . وتتفق مثاليات الموضوع على أن ترى في الاعتقاد فعل تفاهم ، أو ممارسة بين ممارسات اخرى للكائن المفكر . والنقد الكانطي مثلاً لا يميز ملكة اعتقاد قائمة بذاتها ومستقلة عن ملكة المعرفة . ويبدو الـ « أعتقد » تحت أفق العقل وكأنه درجة دنيا من الـ « أعرف » . وهو بهذا المعنى نمطية لـ « الحكم » (« أحكم بأن هذا الاقتراح يستأهل تصديقي ») . وحين يجد فاعل عاقل نفسه في مواجهة شيء ، وأن هناك عدم تقابل بين الذاتي والموضوعي ، فعليه ان « يعتقد » . بمعنى ان يؤكد من الأمور للشيء أكثر مما يعرف عنه . ويضع مؤلف « نقد الفكر المجرد » « الاقتناع » في مقابل « الاقتناع » : فالأول يمتاز عن الثاني بأنه قابل لأن يبلغ جميع الأفهام بشكل مباشر ، في حين أنه ليس للاقتناع من قيمة سوى القيمة الفردية . ولا قيمة لها إلا بالنسبة إليّ . والرأي ادنى درجات الاعتقاد : انه موضوعياً وذاتياً غير وافي ؛ والإيمان اعتقاد وافي ذاتياً لكنه معروف بأنه

غير وافي موضوعياً. ووحدها المعرفة تقدّم يقينات منطقية لا يقينات معنوية. ووجهة النظر العملية ليست منطقية (حتى وان كان هناك ، من جهة أخرى ، فكر معنوي) لما تفسحه من مجال لأحكام غير كافية . وإنها لسيادة الإيمان . « الايمان العملي » : إيمان الطبيب الذي يظن أنه قادر على تشخيص هذا المرض أكثر مما هو قادر على تشخيص ذاك . « الإيمان العقدي » : إيمان المؤمن من اصحاب الرأي ، « الذي تدفعني حقيقته الى المجازفة بكثير من خيرات الحياة »^(١) . « الايمان المعنوي » : انه ايمان من يخضع في وجوده لمبادئ « لا يمكنني العدول عنها دوان ان اغدو محتقراً في عين نفسي »^(٢) .

وظواهر الاعتقاد الذاتية هامشية وفرعية في نظر العقل المجرد (يخصص لها كانظ ثمانى صفحات في آخر « نقد » ه الذي يضم ثمانمائة صفحة تقريباً) . وبالمقابل فإن الرأي ، والافتناع ، والإيمان ، الخ . . . تحتل صميم العقل السياسي . وان احداً لا يزعم ان لديه آراء رياضية - نظراً لأن هذا العلم ييسط حقائق « قبلية » وحتمية تفرض شموليتها نفسها على كل كائن مزود بعقل - ولكن جميع الناس يملكون آراء سياسية ، والتعبير عنها مسوّغ تماماً: السياسة مسألة رأي (حتى وإن كان « الرأي العام » وهماً لا أسس موضوعية له ، فان مجرد الاعتقاد بوجوده يجعل منه واقعاً سياسياً موضوعياً ، كما هي الحال مثلاً بالنسبة الى النتيجة المنشورة لاستطلاع حول رأي) . ومعلوم جيداً ان « السيد (اختبار) لم تكن لديه آراء » . كما انه معلوم جيداً ان « السيد اختبار » لا يشتغل « بالسياسة » (وأن السادة « إختبار » ليسوا هم الذين « يصنعون التاريخ ») . والمزعج انه لم يكن يفهم شيئاً ايضاً ، على غرار خالقه الواعي جداً ، من سلوك مواطنيه السياسي ، و« فاليري » الذي كان تبشيره « مدهشاً » ، والذي كان يرى « من غير اللائق الرغبة في ان يكون الآخرون من رأينا » ، كان معاصراً لهتلر وستالين وبيتان : فلا يكفي انه ، وهو يعلق حكمه ، لم يفعل شيئاً كان ممكناً ان يسهم في منع (او تعجيل) وصول المخبلين الى الحكم ، بل انه لم يستطع قط ان يوضح سبب قيام الستالينية او الهتلرية أو البيتانية ولا كيفيته . والكفرة متوحدون . وهم يسنون القواعد في غرفاتهم ، ولكن ما ان يخرجوا الى الشارع حتى يكون امرهم واحداً من اثنين : اما ان يصبحوا

(١) « نقد الفكر المجرد » ، ترجمة « بارني » ، المنهجية الاستعلامية ، المجلد الثاني ، ص ١٨٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٨٩ .

مؤمنين (بالهيئة المحامية عنهم) ، واما يتخلون عن الصدارة لنؤمنين . والشكاكون يملكون القدرة على احترام القانون دون الايمان به كثيراً ، لكنهم لا يملكون القدرة على فرض النظام في « المدينة » ، ولا على إقناع الآخرين بالتخلي عن إيمانهم .

لا نبطئن عند اللعبة التي لا تنتهي لتداخلات المعرفة والافتناع بعضها في بعض ، هذه التداخلات التي في وسع كل أحد أن يلمس نتائجها في تاريخ مختلف المناهج العلمية كما في الحياة اليومية للوجدانات العفوية . (يؤمن العلماء بقيمة العلم ، والكفرة بعدم التصديق ، الخ . . .) ولنختصر لعبة التمييزات المعنوية التي في وسع (وينبغي له) الفعل « يعتقد » (لأن يُعتقد ان الطقس سيكون جميلاً غداً فذلك لا يفيد المعنى الذي يفيد الاعتقاد بـ « بابا نويل » ، ولا الاعتقاد بقيام العدالة على الارض ، ولا بيعث الاجسام يوم القيامة ، الخ . . .) وحده أن يفسح لها في المجال . وتمثل أفضلية الأفضليات في الوقت الحاضر ، في ان نسحب من افق المعرفة نسق الاعتقاد من مبدأه - بوقوفنا في الجهة الأخرى للتفريع الثنائي النقدي للاعتقاد والمعرفة (الذي يظهر متأخراً جداً في تاريخ المعرفة ويكون قد خضع من قبل بنفسه لقرار سابق ، بوصفه « أطروحة » فلسفية بالمعنى الحقيقي للكلمة) . والقضية هي ببساطة بالنسبة اليها إدراك « واقع » أن المنطق الخاص بما هو جماعي لا يخضع للمعايير الادراكية . فليس الاعتقاد معرفة دنيا ، ولا الهذيان خطأ في التقدير ، والمرء لا يقرر أن يملك الإيمان . وببساطة ، ليس للأسئلة المطروحة حول صلاحية المعتقدات الجماعية أو مشروعيتها من معنى . فالاعتقاد صيغة « قَبْلِيَّة » لروح المعاشرة (او للوجود السياسي) وليس عليه ، بوصفه كذلك ، ان يشرح اسباب قيامه . وفي وسع ايمان جماعي ان يضم اليه براهين موثقة ، لكنه لا يخضع ، في جوهر طبيعته ، للبراهين التي يستطيع أو لا يستطيع أن يخص بها نفسه : انه لا يُعارض ولا يُرفض . ولعالم السلوكات الجماعية منطقها الخاص الذي يندرج في مستوى آخر ، في سجل آخر ، في لغة غير لغة التصورات المنطقية (التي تقرر ، كما بالنسبة الى « ديكارت » ، الارادة المطلقة لأحد الناس او لا تقرر الموافقة عليها في حال ممارسته حرية الاختيار) . وببساطة ، لا يبلغ هذا العالم شيعة « مينرقا أو أنصار الحكمة » الذين يعتقدون أن « الحقيقي هو ذلك الذي لا ينبغي قط الايمان به » ، وبالعكس ، أن « ما يؤمن به المرء ليس حقيقياً ابداً » (آلان) . إذ « الواقع » هو أنه

حيثما يكون مجتمع يكون اعتقاد ؛ وهذا الواقع الذي لا ينطبق عليه اي قرار أعلى ، بالاتجاه المعاكس لمجراه هو الذي ينبغي أن يحسب حسابه . وان علماً في السياسة ، إذا كان بالامكان ان تكون أمور السياسة موضوعاً لعلم ، سوف يكون علماً في اللاعلم ، لأن ذلك الذي لا يمكن تأسيسه « على العقل » - الرأي ، الاعتقاد ، الايمان - هو الذي تستند اليه السلطة السياسية . ويتمثل شرح الاسباب الموجبة لقيام السلطة السياسية اول ما يتمثل في شرح الآراء السائدة (سيكون في وسع علم الإعلام المساهمة في ذلك بفحص النظام التقني لانتاج الآراء ، او الخطب العامة ، الخاصة بكل عصر من عصور مجتمع معين) .

وعمليات الارتحال او الانتقال من سيادة الى اخرى - سيادة منطق الفعل الى سيادة منطق المعرفة . يمكن ان تفسح في المجال لكل انواع التأثيرات التقريضية - إيجابية كانت أو سلبية - التي يبدع في احداثها انصار اعتقاد، أياً كان، وخصومه على السواء . فقائمة البيّنات الپاسكالية تعتمد بكشل رائع على الابهام . وسيكون المرء واثقاً من انه لن يخطيء اذا قال : « لا اصدق الا القصص التي يترك الشهود فيها أنفسهم يُذبحون » - إذ هذه هي بالتأكيد الطريقة التي يجري بها الانضواء الجماعي (يخلق الشهداء انصاراً ومحازبين) . ولكن لا يستتج من هذا ان يكون للقصص المشار اليها اساس ما : فالشهيد ليس برهاناً على الحقيقة . وعلى العكس من ذلك فان احداً لا يترك نفسه يُذبح لـ « يشهد » على صلاحية نظرية هندسية : هل يستخلص من هذا ان النظرية غير متماسكة ؟ والحجة على القوة السياسية سلاح ذو حدين ، وها هو « رينان » يجيب « پاسكال » ، بسخرية وان كان الجواب لا يخلو من لوعة : « لا يستشهد المرء إلا من اجل الأمور التي لا يكون موقناً بها . فهو يموت في سبيل آراء لا حقائق ، في سبيل ما يعتقد لا في سبيل ما يعرفه . وما ان يتعلق الأمر بالمعتقدات حتى يكون الرمز الأكبر والاثبات الأفعل هو الموت في سبيلها »^(١) . وما كان الاجماع ليكون قط معياراً في النسق العلمي (والا فهو ، في اقصى حد ، معيار سلبى) . ولكنه جوهرى في النظام السياسي (او الدينى) . ويكمن العيب التقريضى في ان يُتخذ منه بالضبط حجة منطقية قائمة بذاتها . والمنظومة التقريضية للكنيسة الكاثوليكية شعارها الزاهي « ما هو ازلي ابدى » ، و« ما هو موجود في كل مكان » ، و« ما هو للجميع » ، وطالما التمسست البرهان

(١) رينان ، « دراسات جديدة في التاريخ الدينى » ، ص ٧ .

على عصمتها في انتشارها الشامل . دون ان تحتاط الى ان السحر يغدو ، على هذا ، اكثر حقيقة من « الدين الحق » .

ولا يمكن الجزم بشيء شامل وحتمي عن الاعتقاد سوى ان فعل الايمان شامل وحتمي حيثما اجتمع بشر فوق بقعة من الارض مهما ضوّلت مساحتها . فالحقيقي مكتفٍ بذاته ، والجماعي بطبيعته غير كافٍ : انه بحاجة إذن الى كفيل ، من خارج ذاته . وهناك واقع اجتماعي تنبغي معالجته وكأنه شيء من الأشياء : ما من زمرة بشرية تخلو من قيمة ، نقداً او نسيئة - حتى (ولا سيما في حال عدم كون) حينما يكون المثل الأعلى الأوحد هو القوة ، وحينما يفاخر المرء بأنه يبهر كما يشتهي . وميزة الاعتقاد أنه يستدعي المشاركة ، وميزة المشاركة انها تستدعي الاعتقاد . وفاعل فعل الإيمان في هذه المجالات فاعل جمعي (الأتباع ، الرعية ، المناضلون ، الإخوة ، الخ ...) . ولا تنتقل القضية الذاتية للحكم المزعوم الى العمل إلا في حال تداخل الذوات . والذاتية الاجتماعية المتداخلة - أعتقد لأن الآخر يعتقد ، أعتقد من غير أن أكون مؤمناً بذلك حقاً لأن كل الناس مؤمنون به - لا تعادل موضوعية منطقية ، ولكن مناقضة الأخوات المتقدمة ، والحماسات الجماعية ، تستجيب ، كما سنرى ، لوظيفة عقلانية . ولا يتمتع علم النفس الاجتماعي بسمعة طيبة عند أتباع « النظرية العلمية في التاريخ » : فهو يصف نتائج دون ان يقدم أسبابها . ولكن يُعثر على النتائج ، بدرجة كبيرة وصغيرة ، في التاريخ العملي ، بصيغة النتيجة التي للقصر المشيد من اوراق اللعب او لكرة الثلج بالنسبة الى الانضواءات او الى الانسحابات الجماعية ، تلك النتيجة التي تميز انطلاقة ، كما تميز أفول ، « الايديولوجيات » التاريخية الكبرى (الانتقال من الوثنية الرومانية الى تعليم الإنجيل ، ومن المسيحية الشعبية الى الدعوة للتخلي عن المسيحية ، ومن الماركسية الى إبطال مركسة الغرب ، الخ ...) .

٣- الشيء في حالته العملية: وضع المعالم

لأن يكون على مشروع يطمح الى التفوق على الذات في النقد ان يعبر عن نفسه بالصيغ والكلمات الخاصة بما يطمح الى تجاوزه ، فتلك مصيبة ، عابرة لكن عادية .

ونكايه في اعتراضاتنا النظرية ، ولأننا لا نملك خيراً من ذلك (أو لأننا لا نملك خيالاً إدراكياً) ، فإننا سوف نستمر باستعمال عمود « الايديولوجية » الهادي لتقديم معلم إشارة سهل المثال . وسنحاول الاحاطة مباشرة بالامر نفسه ، ممارساً كان او ناشطاً ، كما يتبدى في التجربة المشتركة (تاركين اذن جانباً الصلاحية النظرية للمقولة) . ويتمثل الموضوع في هذا : لقد انتصبت وانتشرت وتبلورت الاسماء في تاريخ المجتمعات « مفاهيم عن العالم » . فكيف نحدها ؟

حين تكون ايديولوجية اجتماعية في إبان نشاطها تكون طبيعية تماماً لأنها تنير بشكل كامل ثقافة الزمرة الاجتماعية . فهي غنية عن البيان لأنها مسلّم بها . ومن المؤكد أنها تفصح دوماً عن نفسها في مكان ما (في نصوص مقدسة او قاعدة قدسية رسمية ، مانحة السلطان لمذبحات العقائد الدينية او « للأسس العلمية ») ، ولكن ما يضمّ القول الى الفعل ، او موضوع الاعتقاد الى ممارسة المؤمنين يمكن ان يُحدّد كما يخيل اليها وكأنه « تخطيطية جماعية سابقة على الوعي » . فلنوضح باختصار ، وكلمة بكلمة .

- « التخطيطية » : أو همزة الوصل بين تصوّر وعمل . هذا ما يُعرّف به ، في القاموس النقدي ، إجراء عام للمخيّلة تستحضر به للمُدرك صورته . فالرسم الخيالي اكثر من صورة وأقل من مُدرك . انه يطرح جسراً بين مقولات العقل الكانطية والظواهر المعيّنة في الحدس ، بوصفه الحد الثالث المتساوق مع الاولين ، فيدور عليه اذن منطق الحقيقة لأنه يتحكم بتنفيذه . وان تحليليته للفعالية لتلامس هنا على السواء منطقة مشابهة ، غامضة ولكنها حاسمة (« كلمة مجاملة » ، ففي نظر الشيوعي ، لو لم يكن المجتمع الاشتراكي او صراع الطبقات سوى مُدركين او صورتين لما كنا مُحركين) . وملكة العمل تطرح السؤال الذي تطرحه ملكة المعرفة : بين التجربة الحسية المعيشة وغائية العمل المثالية ما الرابط بين المُدرك والصورة ، مُفصّلاً كلاً من الاعتقاد والمعرفة والعمل على الآخر ، أو جاعلاً كلاً منها يتجول داخل الآخر ؟ وإذ كانت كلمتا (رسم خيالي) ، المعبرتان عن عكس ذهني لعملية واقعية ، عن طريق التوقع او الامتداد ، أفضل من كلمة « تصور » التي تبدو علمية ومراوية جداً ، فانها تشّطّان « الايديولوجية » الساكنة ، باعطائها دورها الحقيقي ، دور واصل السلوكات بمحركها (اي الأعمال المطابقة للقيم التي تطرحها الايديولوجية) . وليس هناك نسق إيضاح للعالم بشكله

الصرف : واكثر الانساق تجريداً ما تزال فنون تأليف مسرحي ، قبل ان تكون تفسيرات للنصوص . وإنّ تأليفاً رمزياً مكوّناً من عدد من المفاصل ليصهر توزيع الأوراق معقولاً للأوراق ولعبة في التدخّلات العملية ، وإن بقي توزيع الأوراق خاضعاً للعبة . وبين الاسلام والمسيحية والشيوعية صفة مشتركة هي انها جميعاً تجعلني أجمل ، في عملية تركيب ، ما ينبغي أن أعرفه عن تاريخ العالم وما ينبغي أن أفعله فيه . فالايديولوجية تقول لي من اين جئت لتوضح لي الى اين اذهب ، ولا تكشف لي عما يدفني إلا لتفيدني عن الوجهة التي انزع اليها . انها نسق توقّع مرفق بنسق ايضاح ثانوي ، ونسق تدخّل ثانوي ، توقّع منظم « لـ » اعمال و« بوساطة » إعلام .

- « جماعية » : ليست الايديولوجية نتاجاً فردياً ، وإنما هي وسيلة للتعبير عن هوية جماعية . وبوصفها واقع اعتقاد ، فانها في مُدركها واقع مجتمع ، كالشعائر الدينية في مقابل المشهد السحري (إذا وافقنا مع « دوركهيم » ، وخلافاً بالتالي لملاحظات « مارسيل موسّ » ، على ان « حيازة تقنية سحرية لا تجمع الناس قط في زمرة ») . والتأطير الاجتماعي الدقيق للتوظيف النفسي الفردي يصل بصلة القربى بين الايديولوجية الحديثة والظاهرة الدينية بشكل دقيق . ورواسم التخطيطية التي تؤمّن الوحدة الداخلية لمجموعة من السلوكات ولسلوكات المجموعة هي الأشكال الاجتماعية للقول ، ولكن ايضاً واولاً للأكل ، والإنتاج ، والتحابّ ، والصلاة ، والسكن ، والمشي ، والكلام ، واللباس ، الخ والوظيفة المزيلة للسمات هي وظيفة الاندماج والالتحام : إنها لو لم تكن جامعة داخل مكان معين ، لما كانت قادرة على ادامة تميّز للجماعة في التاريخ^(١) .

- « سابقة على الوعي » : لسوف نحفظ بلفظ « اللاوعي » لمجموعة العمليات التنظيمية التي تضمن ، بالاتجاه المعاكس لاتجاه اي نسق رمزي خاص ، بقاء الزمرة

(١) وبالتالي على نقل ثقافة ما كواقع طبيعي الى صعيد جماعة سياسية ، كما يبدو ذلك من انتقال اقلية اقليمية دينية الى حركة قومية تطالب باستقلالها . انظر مثلاً : الجماعات المنادية باعادة التعميد في « الجورا » ، في « أرشيف العلوم الاجتماعية للاديان » ، ١/٤٩ (كريستيان لاليف ديبينيه ودانيال الكسندر) . ولا تؤلف بعض التحديدات البنوية التحتية الطين اللازب الذي شد اقلية بعضها الى بعض ، وإنما يؤلفه تاريخ معين . وهذا التاريخ هو في نظر سكان « الجورا » تاريخ ارض ، ومشهد طبيعي ، وملكية اقليمية ، إذا نحن فهمنا بذلك نوعاً من ترويض المكان والزمان ، والانتاج المتداخل الوجهين : طبيعة - ثقافة » (ص ١١٥) .

المادي . فالـ « نحن » الرسمية لطائفة من الطوائف هي بالحري ما يسبق وعيها (مثل « الأنا الرسمي » للفرد) . ومن غير أن تكون ماثلة في مجال وعيها ، فإن بإمكانها ان تبلغه مباشرة وبالفعل (بالصيغة الموضوعية لعرض او لتعليم مذهبي) . وحينها لا يكون هناك كتب ولا رقابة (ميزتا اللاوعي بمعناه الحقيقي) ، واكثر ما يمكن ان يكون انزعاج أو ضجر او ذهول . وصياغة المفترضات الاولى النظرية لما يعتقده الفاعل السياسي قد تثير لديه « تحفظات » ، لكنها لا يمكن ان تثير (حسب القاعدة العامة) « مقاومات » . واذا كانت عملية الصوغ بالكلمات ، بل بالمدرجات ، مما لا يستغنى عنه ، فإن الوصول اليها غير محفوف بالعقبات . وعلى هذا فإن طابع السبق للوعي الخاص بالتخطيطية السياسية ليدوزائفاً بصورة جذرية في مقابل الوعي الجماعي على طريقة « دروكهايم » ، هذا الوعي الذي كان عالم الاجتماع صاحب « الاشكال التمهيدية » ينظر اليه على انه سبب وجيه لا شخصي ، ولا يرى فيه تجسد الحتمية والشمولية المنطقية وحسب ، بل والهيمنة الخلقية للغايات . ولأن تنقل الى المجتمع ارفع اشكال الذهنية البشرية (عقل ، خلقية) فذلك يشهد بورع مدني محترم جداً (جدير بجمهوري طيب وعظيم) وإن كانت مستجيبياته الاختبارية غير مرضية . و« توليد الافكار الجماعي » شغف مبتور ، وداخل الشغف الجماعي وحده يتحرر اللاوعي السياسي .

وهذه التخطيطية إذن ذات طبيعة جدالية . وإذا كان لا يمكن تحقيق الـ « نحن » إلا بمعارضتها بـ « هم » (الآخرون) ، فان التذبذب بين هويتين سياسيتين والتحقق من هوية سياسية واحدة متلازمان . وقد يعادل هجر الممارسات الجدالية في نظام الجماعة ، على افتراض تحقيق المستحيل ، عملية انتحار (جماعية) . وإذا ولدت الجماعة من رد فعل دفاعي وبه ، فإنها لا تبقى إلا إذا مارست الهجوم المضاد . ولأن تكرر شهادة ميلادها أو تحاكيها لتبقى خالدة بحالتها ، أو لتتناسل بالصورة ذاتها ، فذاك هو سبب وجودها (الكتاب الثاني ، القسم الثاني ، الفصل الثاني) . ويقابل العقم العلمي للممارسات الجدالية الخصبُ السياسي لما لم يفكر فيه بعد في مجال المجادلة . وهاجس الخصوصيات ، في تاريخ الادراك الفردي ، كما في تاريخ العلوم ، يُحمد الذكاء ، ويقود الى الثروة ، ويغلق المنافذ العقلانية الى المشكلات ؛ وبالمقابل ، في التكوينات الجماعية (ثقافات ، حضارات ، أمم ، ولكن ايضاً طوائف ، أحزاب ، حركات ، شيع ،

الخ . . .) ، فان الصراع ينه ، أو يوقف ، إجراءات تحقيق الذات لك « نحن » ، ويحرك طاقاته ويتبلور في « إيديولوجية » ، وهي عملية استعادة للأصول وكأنها وجدت الآن حسب مخطط متواصل ومثالي لعملية حشد على نطاق عام . ولا نخلطن بين كلمة « المرء » في قولنا : يفكر « المرء » تفكيراً سيئاً حين يفكر عكس . . . وكلمة « المرء » في قولنا : لا يضع « المرء » نفسه في أي مكان حين لا يعارض شيئاً . وليست وظيفة الجماعة ان تفكر في ذاتها بل ان تطرح ذاتها ؛ أي انها لا تقبل رسمياً ان تفكر (أو الأفكار) إلا لتعاود طرح نفسها (تستريح)^(١) بتقويتها ملامحها المميزة . ومع ذلك ليست وظيفة التوضيح « الايديولوجي راحة تامة ، ولا التمالك متعة ، والحفاظ على الـ « نحن » ذو مزاج عدواني . وهناك احتمال قوي بأن تُعرض التكوينات الرمزية المهيمنة تاريخياً في خطيطات لاعادة فتح العالم ينقلب فيها وسواس تجزؤ الذات الى امتحانات للقوة حتى النصر الأخير . فالمسيح الدجال المطوف و« روح الحرب الصليبية » ، وتغلغل بعثات التبشير الانجيلية ، والاصالة الاسلامية ، « والصد » الامبريالي و« الأمية البروليتارية » ، الخ . . . : كل ذلك وجه وقفا لمدالية وحيدة (يرتد كل وجه من وجهيها على الآخر) .

وإن « إيديولوجية » قيد التداول لتؤكد التلازم التاريخي بين حالة الطوارئ وحالة الزمرة . ويستجيب تبلور الزمرة الفائزة لطلب الترحم بالانتقال الى بنية نفسية للحرب تكون بمثابة جواب تكيّفي على التهديد الخارجي . ويدفع تجدد التوتر نحن / هم بالجماعة المنخرطة نحو فضاء ذهني انكفائي بشكل مضاعف ، يتميز بالمقابلة جيد/رديء ، نظيف/وسخ ، التي تختص بها الانفعالية الطفولية ، وبالمقابلة مقدس/مدنس ، داخل/خارج ، التي يختص بها رد الفعل الديني على التهديد . وينضاف مجدداً البعد الجدالي لانفعالية الزمرة الى البعد الانفعالي للمناظرات . لنخلص ما قلناه .

كما ان « الروح » و« القدرة » و« التواصل » تتعايش في الفكر السحري - الديني مثل

(١) استغل المؤلف هنا السابقة (re) التي تعني المعاودة ، مع الفعل (poser) بمعنى وضع أو طرح بالاملاء التالي : — re (poser) الذي لوحظ الخط الفاصل بينها (reposer) لأفاد الفعل مع الضمير (se) معنى الاستراحة . (المترجم) .

تعايش « المادة » و« الطاقة » و« الإعلام » في الفيزياء الحديثة (سنعود في الكتاب الثاني إلى المعنى الواجب إضفاؤه على « مثل ») ، فان ديناميكا الأفكار العملية ، اي المعتقدات الاجتماعية ، تربط بين « الإفعالية » و« الفعالية » و« الجماعة » : وهي فئات اشتهرت بتميزها بعضها عن بعض ، وفُصل بينها تدريسياً بقواطع ، ولكن جعلها تحتك بعضها ببعض يطلق شرارة فكرة خيالية - نعني الأثر الناتج عن الايديولوجية .

ولا يمكن تصوّر اي من هذه المفاهيم الثلاثة تصوراً دقيقاً بمعزل عن مُتَمِّمِهِ (ان ما يُسمى « الهبة اللدنية » ليُحدّد تحديداً لا بأس به منتجاً نموذجياً من منتجات الترابط بين تلك المفاهيم) . ولا يمكن لأحدها ان يصل الى الوجود إلا بتحوّله داخل مُتَمِّمِهِ . وإذا لم يكن من وجود لفضاء ذي ثلاثة أبعاد ، فلا أقل من ان نحسن الاستفادة من المنظور : ان نصبح رسامين ، ومصورين فوتوغرافيين ، وسينمائيين . وللأسف فإن السلسلة المحكيّة سوف تقيدنا بتتابع خطّي مسطح تتعرض فيه كل لحظة من لحظات الوصف الى التراخي ، نظراً لعجز الكل عن سكّنى الأجزاء . وإذا لم تكن الفرصة سانحة امام جميع الناس للإشتغال بالسينما ، فاننا نرغب رغبة صادقة في ان نُعذر على معالجتنا كلاً من هذه النقاط النقدية ، وهي النقاط المظلمة في التفكير السياسي ، معالجة كل منها على حدة ، اي بشكل تجريدي .

الفصل الثاني

التوصية الانفعالية

لقد قيل ان « هـ ٢٠ » لم يكن اكتشاف سمكة من الاسماك . فنحن نسبح في العنصر الانفعالي الذي يضم ويلون ويبلل المظهر « التصوري » لدوافعنا السياسية . وهناك عقلانية « ايديولوجية » تُرقم بـ « الافكار » - توضح وتخفي - مجموعة منظمة من « مشاعر الحب » و« مشاعر الخوف » ، من مشاعر الاستلطاف ومشاعر النفور ، من الانجذابات والتقرّزات ، يمكن ان يقال في تماسكها الخفي وحده إنه « محرّك » . وإنه لتنقصنا بشكل طاغ معرفة بالانفعالية . وطالما أنه لن يُتوصل على الأقل الى تمويه هذا النقص ، إن لم يكن إلى سدّه ، فإن العلم السياسي سيقف في طور الطفولة ، أي موسوماً بالفكرية . فالزمرة شغف ثقيل ، وإذا كان قد سبق لنا أن امتلكتنا قليلاً جداً من الضوء على الأهواء الفردية ، هذه الدوافع الهزيلة الى الجريمة ، فإننا نفهم لماذا نضل ، داخل المجال الجماعي ، في الظلام . وقد كان بالإمكان أن نتقدم لو أن المتخصصين أحفونا ، في التمهيد لنظرية الدولة التي لا يمكن تحديد رقمها الترتيبي ، ولنظرية الإدارة الذاتية أو مجالات السيادة في المستقبل ، بدراسة عن الكدر أو الكراهية أو الحبور (المناضل أو المؤمن) .

وإن الكبت العلمي الذي تمارسه على الانفعالية العلوم الاجتماعية المكرّسة - « إن العلوم ، حتى وإن كانت انسانية ، لا يمكن ان تفعل بشكل ناجح إلا في أفكار واضحة » (ليفي - شتراوس) - ليستند الى تقليد مجيد ، تقليد « العقل » بالمفهوم المدرسي . ولكن الجهل يترك المرء سجين ليل الجفون بأسهل مما تتركه الأهواء المبتذلة التي تجزّع ممارساتنا السياسية اليومية ، وقد انجبت المثالية العقلانية ولا ريب من الوحوش اكثر بكثير مما

انجب سبات العقل - مع العلم بأن الأرواح الشريرة السياسية تمثل من الخطر العام أكثر مما تمثله رسوم « غويا » للاستشباحات الذهنية . ومن ييّم شطر « الشرق » يعلم أن منظرّي الجدلية الذين ينكرون كل أساس موضوعي للأمور السحرية - الدينية ليسوا آخر من ينصب المحارق . وشطر « الغرب » يعلم أن خير حليف لمن يجعلون الأرواح تتحدث بإدارة الموائد يُدعى « السيد هوميه » (الذي لا يريد ان يعتمد الا على ما هو متين ، الوقائع والأرقام ، وأما الباقي فهباء) .

وقد تكون المسألة كسر الحلقة المليئة والعقيمة التي تجمع الاختزال الموضوعي الى الذاتية الاحتجاجية ويستند فيها كل انسان الى سذاجات الآخر لتسويق سذاجاته الخاصة . وتقول « جاكلين مير » انه « تقيم داخل تجاويف علم يكره الاعتراف بحيوية المناطق المستبعدة مرتجلاً ذاتية خائبة ومتطلعة الى الانتقام »^(١) . وإنها لنزوات او تتمات تجعل العودة الى لغة الاكاديميات الجافة مشروعة - تماماً كما ترى الاممية المجردة تنقلب عند بعضهم الى قومية مجرّدة . وإنه لتعاقب بائس : فعندما تتحول الفكرية إلى صحراء تتحرك الاستنارية لنصب الخيام - فارغة ولكنها مرّجة - الخاصة بـ « الادراك » و« الحدس » و« الاستعلاء » ، هذه الأشياء التي لم يعرف قط أنها أفادت في إيضاح الغرض من العبادة . وفي وجه حالات الارهاب المتعددة التي يحدثها ما يجلب عن الوصف (« الانثوي » والصوفي والكهنوتي والحياتي والدليلتي^(٢) ، الخ . . .) فإن القمع المنطقي لا يعدم الأعذار . والتطير الناتج عن العاطفة شكل فاسد تماماً من أشكال الظلامية . فحينها يكون المرء جاهلاً يزيد اعتماده على شعوره . وعندما يجهل (قول) ما يشعر به يلجأ إلى التغني بأن المهم هو أن يشعر ، وأن عديمي الحس جماعة من الأغنياء . وفي الوقت الذي يكون فيه المهم ان تتمكن من جلاء الظلام يدعوننا بعضهم الى الغوص معهم في الليل ، والآخرون الى العودة الى بيوتنا مع طلوع النهار .

ولإن المرء لا يحسب بالضبط للعقل حسابه نراه عاجزاً عن أن يحسب حساب

(١) « حزب السيد توريز أو السعادة الشيوعية الفرنسية » (بايو ، ١٩٧٧) . ويبدو هذا التحليل الواقعي وكأنه اشد مساهمات عصرنا حسناً في أي مشروع من مشاريع العلم السياسي . فنروائع التي من هذا النوع تعدّ ، قرناً قرناً ، على اصابع اليد .

(٢) نسبة الى « ديلتيه » وهو فيلسوف الماني (١٨٣٣ - ١٩١١) رمى الى فصل العلوم الانسانية عن الميتافيزيقا وتأسيسها على التاريخ دون ان يقبل مع ذلك بالوضعية العلمية . (المترجم) .

الاندفاع ، أو الحلم ، أو الغموض ، مستسلماً أمام اللاعقلانية الظاهرة (مع كونها جليّة صريحة) للأمور النابعة من الكيان الحسي . وإذا كان العالم المادي قابلاً للوصف موضعياً فإنه كذلك حتماً في جملة - بما في ذلك النفس ؛ وإذا كان العالم قابلاً للوصف كانت الفوضى قابلة للوصف أيضاً .

والفكرورية ، أهي من الأضرار البسيطة ؟ بالتأكيد . وإذا كان علينا ان نكون مقودين في « الدولة - المدينة » فمن الخير في هذا الصدد أن يكون لنا زعيم من أن يكون لنا « دوتشي » أو « قائد »^(١) . وإذا كان علينا أن نتلقى العلم في المدرسة فخير أن نحظى بمربّ سيء من أن نحظى بمختصص جيد في فنون الخداع . وإذا كان علينا أن يفهمنا الآخرون في الزمرة فخير أن نقدم شرحاً ناقصاً من أن نقدم شطحة قهرية أو لا نقدم شرحاً على الإطلاق . ومع ذلك ففي الامكان ان يُرى في الفكرورية - وهي لفظة تفيد « المذهب الذي يمكن بحسبه اختصار كل ما هو موجود ، مبدئياً على الأقل ، إلى عناصر فكرية » ، أي الى أفكار « (لالند) ، ولكننا نعني بها في الأعم الأغلب « الوقفة المعيارية » القاضية بـ « تقدير أن الظواهر الفاعلة والانفعالية ذات قيم ثانوية مع بقائها منظوراً إليها على أنها غير قابلة للاختصار والتحول » (نفسه) - ردّة فعل لا يمكن تفاديها على الشروط الموضوعية للعمل العلمي . وقد لاحظ عالم لغوي أن النزعة إلى الفكرورية مدونة بشكل مسبق في عملية إدراك اللغة من وجهة نظر السامع أكثر من إدراكها من وجهة نظر المتكلم ، أي كوسيلة لتفكيك الرموز أكثر مما هي وسيلة للعمل والتعبير^(٢) . ومن المناسب أيضاً الملاحظة بان من يتحدثون عن الايديولوجيات ليسوا اولئك الذين يمجونها : فهم يتخذون موضوعاً للتحليل تكوينات رمزية بعيدة العهد او ميتة ، ومن المحتمل ألا يتوصّل اي نظام للمعتقدات من دون هذا الابتعاد إلى عملية صياغة من أي نوع كانت . ولكن المسافة التي تتيح الرؤية تُكره على الخطأ الفاحش ، أي على حصر الفعلي في المرثي والبحث عن فعالية النهج في العناصر التصويرية التي هي من صميم نهج التصوير .

وغني عن البيان أنه ليس لدينا من تفسير خاص نقترحه في باب الانفعالية .

(١) بمعنى القائد الحربي عند الرومان . (المترجم) .

(٢) شارل بالي ، « الكلام والحياة » (جنيف ، دروز) . وقد استشهد به وعلق عليه « بورديو » في « مشروع تحضيري لنظرية في الممارسة » (دروز ، ١٩٧٢) .

فليسمح لنا على الأقل بأن نشير الى الأهمية النابعة من فتح هذا الباب - من أجل مجرد قراءة للوقائع - والخطورة النابعة من إعلان الانتهاء من الباب قبل فتحه . فـلـسـوف نذكّر إذن بما هو بديهي لأنه ماثل بوضوح لكثير من النواظر ، لنمحص فيما بعد موقفاً نظرياً مثالياً في هذا الصدد ، عـنـيـنا مـوقـف « لـيـقـي - شـتـراوس » . فـخـارج هـذه « الكـانـطـيـة الخالية من موضوع استعلائي » لا يمكن بالفعل أن يقدر في اي مكان الثمن الذي تكبده لانتروبولوجية معاصرة الفكرة الكانطية المسبقة عن ثنائية لا تقهر بين الحساسة والفهم .

*

وليس الخوف من إثارة السخرية أقل العقبات العلمية في العلوم الخاصة بالانسان . وإنه لحيد غريب . فحين نذهب الى لقاء أو مؤتمر أو اجتماع عام لا نخجل من أعماقنا من أن نطلب الى مسؤول أو قائد أو « مثقف » أن يهز منا الأحشاء ويحرك الحنجرة ويثير الدموع . ومن المتفق عليه أن مداخله « ايدىولوجية » تكون قد بلغت هدفها حين « تمس الوتر وتجعله ينبض » . وأما أن نطلب الى هذا المسؤول نفسه أن يثير نبضات ما قبل وعيه هو فقد يبدو لنا غير لائق : فهذه الإثارات الحميمة لا تدخل في إطار عرض للدوافع . ولـسـوف يُردّ علينا بأن سُوق الخطاب المثير سُوق عامة ، وسُوق الإثارة خاصة ؛ وأن الأولى مفتقرة للأصالة وبلاغية ورخيصة ، وأن الثانية تُخترع شيئاً فشيئاً وكأنها من الحرف الباذخة . وهذا ممكن . ويبقى تغيير الأطوار بين الدوافع والمحركات للسلوكات السياسية ، وهو تغيير خاضع لأمر أخرى غير الاحتشام وغير التكاليف الباهظة للعبارة الأدبية . عـنـيـنا المـحـظـور الثـقـافـي . فـهـو يـكـرـهـنـا عـلى النـظـر الى المـمـثـلـين من ثقب الباب لاكتشاف حقيقة التصويرات العامة ؛ أو بالحري على قلب منظارنا المقرب بحيث تكون العدستان الكبيرتان الى العينين لرؤية « الايدىولوجية » بحجمها الطبيعي . لأن هذه الأخيرة ليست مدونة في السجل الرسمي في باب الحجج وإنما في باب البوح بالأسرار . ويختفي غمط الوجود الأصلي للمعتقد في التعبير عن المعتقدات ويتجه نحو جناحي المسرح في المرات الجانبية للحكايات التي تحكى عن حقبة معينة .

كلام بكلام ، سوف يقول عالم السياسة بازدراء . فما كان هاملت ليتعرض لخطر كبير بتأكيدهِ الشهير « هناك من الأشياء على الأرض وفي السماء أكثر بكثير مما في فلسفتكم » . ولكن احد أتباع «العقل» السياسي سيكون قد نجح اكثر وهو يقول بأن هناك في الاحتمال من العلم في الفصل الأول من « مذكرات » الممثلين السياسيين

ومقالاتهم وسيرهم الذاتية أكثر مما في جميع « مذكرات » طلاب العلوم السياسية . فهذا الفصل يخصص في العادة لمراحل طفولة البطل وصباه الأول . وإنه لتاريخ قديم طفيف . ولكنه تاريخ حاسم ومجمل في أكثر الاحيان . وقد غنمنا في هذه الأوقات الأخيرة إضمامة رائعة من « مذكرات » مناضلين شيوعيين سابقين كانوا لحسن الحظ أقل اهتماماً بأن يثقفوا من يفهموا مواقفهم^(١) . وإن هناك لنقداً حقيقياً لـ «الايديولوجية» في حالتها العملية ، وهي عُدّة ثمينة لأنها وثائقية ، وتمهيد لكل نظرية في الأيديولوجية ، ولكنه تمهيد سيبدو في غير محله ولا ريب . كما يبدو في غير محله للمؤلفين (أولئك الذين تعلموا حقاً الحذر من كل ما يتعلق بالنوادر ، والتميز بين الأساسي والفرعي) المنزعجين كل الانزعاج من أن يكتشفوا في وقت متأخر وهم يعيدون بناء منطق حياتهم أهمية الذكريات الصغيرة ، والحوادث الطفولية ، والتخيّلات العجيبة « غير الجدية » المزروعة بشكل فاجر في صميم ذاكرتهم جذرواً لالتزامهم في المستقبل .

ولا تنحصر جميع « مذكرات الحرب » التي كتبها الجنرال ديغول فلم يترك ذكرى رجل مرهف الحس أو صاحب أوهام ، في الفقرات الثلاث الأولى من الصفحة الأولى ، بل هي تتعلق « بـ » هذه الفقرات . ففيها يُعرض باقتضاب منطق عمل منظم حسب فكرة معينة ، ولكن على المرء الا يخضع على الأخص لفكرة تهبط عليه من السماء جوهرأً افلاطونياً بلا جسد ولا ماضٍ :

« طوال حياتي ، كوّنت فكرة عن فرنسا . وإن العاطفة لتوحي إليّ بها كما يوحي العقل سواء بسواء . وما في داخلي من عنصر انفعالي يتخيل فرنسا بالطبع مثل أميرة القصص أو العذراء في الرسوم التي تغطي الجدران ، وكأنها منذورة لمصير سام واستثنائي . ولديّ بالغريزة انطباع بأن العناية الالهية قد خلقتها لانتصارات ناجزة أو لمصائب نموذجية . [. . .] .

« وقد كبر هذا الإيمان معي في الوسط الذي ولدت فيه . وكان أبي ، وهو رجل فكر

(١) كيفما اتفق من حيث الاعجاب : (شارل تيون) ، « كان الغناء أحمر » (باريس ، لافون) ؛ (ادغار موران) ، « نقد ذاتي » (لوسوي ، ١٩٧٠) ؛ (جان روني) ، « ثلاثون سنة (مع الحزب) ، شيوعي يتساءل (اتحاد الكتاب العام ، ١٩٧٨) ؛ (جيرار بلوان) ، « وأحلامنا ، يا رفاق » (لوسوي ، ١٩٧٩) ؛ (انطوان سپير) ، « المهنة : مناوب دائم » (لوسوي ، ١٩٨٠) .

وثقافة ومراعاة للتقاليد ، مشبعا بالاحساس بعزة فرنسا . وقد كشف لي عن تاريخها . وكانت أمي تبدي شغفاً لا يتحزح بالوطن معادلاً لتقواها الدينية . وكانت طبيعتنا الثانية ، أنا وإخوتي الثلاثة وأختي ، نوعاً من الزهو المشبوب بما يتعلق ببلادنا . وما كان لشيء ان يثير اهتمامي ، انا الصغير الآتي إلى باريس من مدينة «ليل» ، أكثر مما كانت تأثيره رموز امجادنا : الليل الهابط فوق «نوتر- دام» ، وجلال المساء في قرساي» ، و«قوس النصر» في ضوء الشمس ، والأعلام الخفاقة على قبة الـ«أنفاليد» . وما كان لشيء ان يؤثر في أكثر من مظهر انتصاراتنا القومية : حماسة الشعب لمروور قيصر روسيا ، والاستعراض العسكري في «لونشان» ، وروائع «المعرض» ، وأول محاولات الطيران التي قام بها طيارونا . وما كان لشيء ان يحزني حزناً أشد مما كانت تحزني اوضاعنا الضعيفة واخطاؤنا التي انكشفت لطفولتي عبر الوجوه والأحاديث : التخلي عن «فاشودا» ، وقضية «دريفوس» ، والصراعات الاجتماعية ، والخلافات الدينية . وما كان لشيء ان يهزني بقدر ما كانت تهزني رواية كوارثنا الماضية : تذكير ابي بخروجه غير المجدي مع الجيش الى «بورجيه» و«ستانس» ، حيث جرح ؛ واستحضار أمي خيبتها وهي بعد صبية عند مرأى ذوبها يذرفون الدمع : «لقد استسلم (بازين)» (١) .

والقاسم المشترك بين الشواهد التي نذكر بها - والتي تجعلها وكأنها رجُع «الاعترافات» للقديس أوغسطين و«الكلمات» لسارتر - هو التوجيه العاطفي الذي يوجهه الانخراط العقلائي أو إثبات النهج بوصفه منهجاً «بغدية» للانفعالات الأولى (٢) . فالمسيحية دين شخصي ، والقومية - الاشتراكية اسطورية محمومة ، والماركسية - اللينينية ايدولوجية علمية : إنه لا مجال للمقارنة بينها . ولكن اعتناق أي من هذه التكوينات العقديّة لا يتم بالاستنباط أو الاستدلال أو التفكير . ففي صخب من المشاهد البدائية ينعقد «مفهوم للعالم» فيعلن عن ذاته ويفرض نفسه وينطبع في صور مشحونة بالعناصر الانفعالية : شعارات وألوان ورموز ومجموعة أصوات . والعلاقات الأصلية بالعائلة والبلد والمناظر الطبيعية والرفاق الأوائل لا تقتصر على الدقائق الثلاث

(١) الجنرال ديغول ، «مذكرات الحرب» ، (بلون ، ١٩٥٤) الصفحة الأولى .

(٢) «في تلك الحقبة (١٩٠٧ - ١٩١٣) تكوّنت في ذاتي صورة عن العالم وايدولوجية اصبحت منذ ذلك الحين القاعدة العضوية لنشاطي . ولم أحظ بشيء أضيفه عن طريق الدراسة الى ما كنت قد خلقتة لنفسي بهذا الشكل في تلك الحقبة ، ولا حظيت بما أغتير فيه» ، (كفاحي) ، الجزء الأول ، ص ٢٠ .

الأولى للالتزام عند الرشد بل تبدو وكأنها تكرر لازماتها . والانفعالية لا تسجن الفرد داخل «أنا» ؛ بل على العكس فإن وظيفتها وظيفة الانفتاح ، فهي تصفر الزردات الأولى بين الفرد ومحيطه . والايديولوجية كوكبة من العناصر الانفعالية النشطة في النطاق الذي تصل فيه حقل قوى اجتماعية بحساسية فردية . وان شخصاً في « حالة إيديولوجية » ليعرف ذاته من خلال مزيج « من النوع نفسه » من الحذر الفكري وفرط الحساسية الانفعالية . وعندئذ يهر من حوله لمصلحته بحيويته وحماسته وقاتليته ، اي لغير مصلحته ببساطته ولا واقعيته وتعصبه . ولسوف يلمح انسان غير مؤمن وغريب عن الزمرة وهو ينظر من الناحية الأخرى من الزجاج أزمة جنون هذياني يرافقه شلل في الوظائف المنطقية الأولية . وعندما يخرج المضطرب فيما بعد من البوقال فيبلغ إما أعلى المسؤوليات التراتبية داخل تنظيمه وإما لا مسؤولية المارق المضلل فإنه سيذكر تلقائياً « ذلك النوع من حلم اليقظة الذي كنت فيه » . ولسوف يشعر بالخجل قليلاً . وأما ما سوف يشعره بالخجل حقاً فهو أن عليه الاعتراف بأن الانسان السائر وهو نائم الذي كانه كان انساناً سعيداً على الرغم من إمكان كونه خطراً جداً ، وأن استيقاظه سيكون بالنسبة اليه جِداداً لا ينتهي . « ها أنذا راتد » يقول المنسحب الذي يغير لهجته ويفك قيود سحره .

الانعقاد أولاً من ثلاثية المَلَكات (الحساسية ، الارادة ، الذكاء) وغيرها من رواسب أيام الدراسة ؛ ولكن كذلك من الانفصالات والتفريعات الملقنة من طراز : «أهو» واقع « أم « خرافة » ؟ هل « يُعتقد » به أم « يُعرف » ؟ أهو مفهوم أم هوى ؟ وهام أم مثل أعلى ؟ مُدرَك حسي ام هلوسة ؟ والمعيش الايديولوجي ينزع الشبكات المصطلحية ، ويزيل القواطع بين أعمدة مبدأ اللذة وأعمدة مبدأ الحقيقة ، ويعيد بناء الطيف بأجمعه من الإحساس إلى المعرفة . فالشغف الاجتماعي فكرة موقظة بقدر ما هي فكرة غامضة . والإيضاح الرمزي يقوى باتخاذ وجهاً إنسانياً . والحركة المنطقية غرام منطقي . فالمرء « يعتقد قضية » بمجرد أن تغدو دافعة ؛ وتغدو دافعة بمجرد أن يشرح لها المرء هواه وهو «يعانقها» ، الخ . . . ومن حسن الحظ أن عباراتنا الجهازية أقل تصنعاً للحياء من تصنيفاتنا النظرية ، ومن سخرياتنا الراضية .

« إنه عاطفي » ! « حالم » ! كما لو أن الإرادة ما كانت لتكتسب بحدّ الحلم !

والخيال بوصفه استسلاماً من الواقع ينسبنا الصورة بوصفها عملاً ناشئاً . وفن التخيل هو فن الحفز . ولفرط ما توصف وسيلة الهرب تضيع عن البصر وسيلة الحشد . ولنلاحظ « المسيحية وفكرة الحرب الصليبية » ، واوروبا الصناعية وفكرة الثورة الاجتماعية ، والعالم الثالث في ظل الاستعمار وفكرة التحرر القومي ، يتضح ان « الفكرة » قد أثارت بوصفها صورة قبل أن تكون بوصفها فكرة . وقبل ان تُفصل ايدولوجية ثورية ما في تحليل تاريخي اياً كان نوعه تترسخ فينا كتلقين سردي ، كرواية داخلية ، يستدعي الخيال فيها التاريخ واللذة وتحقيقها . ولسوف نصرف بشكل يدعم فيه التاريخ حقيقة الخيال . وسيستجيب الحدث الثوري (بشكل أخرق) الى التطلع الأخرس لرواية مأسوية واستماتية في آن . ولأن يخلق المرء لنفسه دنيا سينمائية فهذا معناه كذلك العمل على جعل حياتنا تغدو جميلة جمال فيلم سينمائي . والايديولوجية اشباع مسبق ، ولذا فهي تعمل تحت الطلب الخرافي . وكل ايغال للخيالي في مجتمع يستتبع ارتفاعاً للالحاح العملي . حتى وان كان في وسع التضخم في عدد الصور، كما سنرى فيما بعد ، ان ينتج كذلك ضموراً في الخيالي الجماعي تكون نتيجته سقطة جذرية للالحاح العملي : كما في عملية التسمين « ما بعد الحديثة » . مثلما انه لفرط ما وُصفت الخرافة - الخدعة فإنها تبخّرت بلعبة اخرى من اللاواقعية ، الخرافة - الاستحضار^(١) .

ويبدو « بارت » (أو قاليري) في العلم السياسي اليوم وقد قتل « سوريل » (أو « كايوا ») - « لقد أفادنا علم قراءة الرموز أن مهمة الخرافة تأسيسُ قصد تاريخي بلا تزويق ، تأسيسُ احتمال إلى الأبد . ومعلوم أن هذه الخطوة هي خطوة الايديولوجية البرجوازية عينها »^(٢) . ولم لا تكون خطوة الايديولوجية من غير نعت ؟ ذلك أن الخرافة محرّكة وخذاعة معاً ، وإنما لا يمكن أن تكون الواحدة إن لم تكن الأخرى . ويوضح هذا الوضع المتناقض بنية العمل الجماعي المتناقضة هي نفسها ، البنية التي تجعل من إزاحة

(١) سوف يجد المرء عند « قاليري » (ولا سيما في رسالة صغيرة عن الخرافات) مثلاً خلافاً لمضحكات اهداية المثالية . « إن ما يموت بمقدار يفوق بقليل حد المطلوب من الدقة هو خرافة . فتحت صرامة النظرة ، وتحت وطأة الضريبات المتعددة والمتضاربة للاستئلة والاستجابات الجازمة التي يتسلّح بها الفكر الثاقب من كل حذب وصوب ترى الخرافات تموت وتفتقر الى ما لا نهاية طغمة الأشياء الغامضة . . . » (بلياد ، ص ٩٦٤) .

(٢) رولان بارت ، « الخرافة ، اليوم » ، (ميثولوجيات ، لوسوي ، ١٩٥٦) ، ص ٢٢٩ .

الواقع المحتمل (الخرافة بوصفها خدعة) شرطاً لتحويل هذا الواقع القائم (الخرافة بوصفها استحضاراً). فالفكرة الحديثة عن «الثورة» مثلاً خرافة بوصفها تطرح «الثورة» على أنها جوهر مُستعلٍ على كل تحديد تاريخي خارج عن نطاق الاحتمالات ؛ ولكن هذه الخرافة الضابطة تعمل بوصفها بؤرة قوى حقيقية عبر استعدادها لأن تزري من بعيد ، وفي نقطة الاستهراب ، بالحركات الثورية المحددة تاريخياً . وقد أخطأ « بارت » الوحدة الداخلية لتناقض الخرافة لأنه تبني خلصة ، وربما بطريقة لاوعية ، تعارض الطبيعة والتاريخ عبر تعارض صورة العالم وحقيقة العالم . فهو لم ير من الخرافة سوى « الكلمة المعرّاة من التسييس » لأنه لم ير أن مشروعاً من المشاريع السياسية لا يمكن ان يتأسس في الواقع إلا بصيغة معرّاة من التسييس ، أو أن « الطبيعة » تلامس « التاريخ » من داخل بدلاً من أن تحيط به من خارج . وليس هناك من مجال للخيار بين « التغني » بالأشياء و« فعل » الأشياء لأن التغني يهوى العمل والعكس بالعكس : فالزمرة البشرية التي لا تحسن التغني لا تحسن الفعل . التغني ، الصلاة ، الرسم ، تقطيع الشعر ، الترتّم . (لقد راحت مقاطعة « أئينال » تنتج صوراً في الوقت الذي راحت فيه الأمة الفرنسية تغير أوروبا عن طريق « الثورة » وحروب الامبراطورية ؛ والأناشيد الوطنية تجلجل حيثما بينى وطن ، وحين يعرف شباب بلد فتي عن ظهر قلب مقطعين أو ثلاثة من « النشيد العالمي » فإنهم لا ينزلون الى الشارع لمجرد إظهار براعتهم في مراوغة الثيران الهائجة) .

وتعتمد « ميثولوجيات » بارت كذلك - وهذا لا يقلل شيئاً من قيمة روائعها الوصفية - على ما هو مفترض مسبقاً (وهو من أصل ماركسي في ذلك الوقت) في الايديولوجية بوصفها ضدّاً مرصوداً لـ « واقعي » . وسلطة الواقعي بوصفه وعداً بنهاية العالم - كشفاً في الدقيقة الأخيرة عن « وجوب وجود » متباعد باستمرار - تتحكم من وراء ستار بتقليله النظري المتهلّل من قيمة الخرافة بوصفها مكروزة غير أمينة ، وعجزاً عابراً ، وارتجاجاً في مردود واقعٍ مطروح عند الأفق المعياري لخطاب مستقبلي غداً صحيحاً بعد لأي ، خطاب يشكّل الجهر به (سيتم هذا الجهر في الوقت الذي تتم فيه « الثورة ») « هذا الذي علينا البحث عنه : مصالحة بين الواقعي والبشر ، بين الوصف والشرح ، بين الشيء والمعرفة » (خاتمة « الخرافة » ، اليوم ») . وهو ما سنظل أوفياء له . . .

« هناك شيء من الشغف في كل مشيئة » - « نيتشه »^(١) . وفي كل شغف ثورة محرّكة . وفي كل فاتح مُهلّوس . وإنه لواقع تاريخي انطلاق « مكتشفي اليابسة » ، كولومبس مثلاً ، قبل « الفاتحين الاسبان » ، انطلاقهم مغامرين بإيعاز من الخرافات المستقاة من أعمق أعماق ذهنية القرون الوسطى ، مسترشدين بالجغرافيات الاغريقية والرومانية الخرافية . وكذلك فانه ، كما كتب « پيير غاسكار » : « ما كانت فتوحات القرن التاسع عشر لتنجز بهذه السهولة لو أنها لم تكن قد أثارت ، في أوروبا ، من الأحلام أكثر مما اثارت من الحسابات »^(٢) . وحين يعود مناضل (شيوعي) الى حياته ليدونها في تاريخ زمرته على امتداد القرن المشرف على النهاية ، فكيف يُعنون سيرته الذاتية الواقعية ؟ « وأحلامنا ، يا رفاق ! »^(٣) . انه لن يقول : واستراتيجياتنا ، وقراراتنا ! ونظريتنا العلمية ! لأننا لا نكون رفاقاً بعدّ الممكّنات ، ولا بعدد المنخرطين ، ولا بمجموع الايضاحات الحقيقية - وإنما باحلام تشاظرناها . فالتذكير بحلم له في وقت معاً وقع صيحة التحالف العليا للسلوكات الجماعية . والاستجواب يُشهد الزمرة على الإيمان بالأحلام بوصفها « شهوداً » على الأفعال الماضية والآتية (معالم لا تتغير ، لقياس تغيّرات) . ولأنه وُجد حلم شيوعي وُجدت « نحن » شيوعية ، وبالتالي ممارسة شيوعية منظمّة .

ومن الممكن أن ينتج المرء أدباً جيداً من عواطف خبيثة ، ولكنه لا يقدر أبداً ان ينتج علماً من عواطف ، سواء كانت حسنة أو سيئة . وبما أنها هي نفسها ليست موضوع علم فهي غير مؤهلة لدخول المضمار العلمي : هذا على الأقل ما يؤكده اشد العلوم الاجتماعية شهرة في فرنسا اليوم - علم الأعراق البنيوي . فحالات الحزن والفرح والحب والبغض والأمل والكآبة والعزّة ، الخ . . . يمكن وصفها ، أو تصويرها ، أو عرضها ، ولكن لا يمكن شرحها . وقد كتب « ليقي - شتراوس » يقول : « لما كانت الانفعالية أغمض جوانب الانسان فقد كان يُحاول باستمرار اللجوء اليها مع نسيان ان ما هو متمرد على كل شرح ليس مؤهلاً ، من هذا الواقع ، لأن يكون اداة للشرح .

(١) « إرادة القوة » ، المجلد الثاني ، المقطع ٤٦٣ ، (غاليمار) ، ترجمة « بلانكي » .

(٢) پيير غاسكار ، مقدمة لكتاب (پيير ميرتان) « الهند وأميركا » (باريس ، لوسوي) .

(٣) « جيرار بلوان » ، سبق ذكره .

وليست أولية معطى من المعطيات نابعة من أنه يستعصي على الفهم : فهذه الميزة تعني فقط أن الشرح ، إذا وجد ، ينبغي البحث عنه على صعيد آخر^(١).

وعلينا ان نتوقف عند هذا الاحتجاج . لا لأنه « الأغلب » في انثروبولوجية اليوم وانثروبولوجية الارض الاقليمية . وإنما لأنه يتخذ ، بشكل ملموس ، غرضاً له ومنطلقاً نوعاً من مفهوم للواقع الديني كان لنا مؤثراً أيضاً إلى ما نحن فيه .

فلن نتخلّى إذن عن « الطوطمية اليوم » ، إذ انه عبر التناقضات المباشرة التي يمثلها ، في المضمار الأتني ، « مالىنوفسكي » و« رادكليف - براون » في بداياته - الذي حكم « ليقي - شتراوس » على تفسيراته بأنها « طبيعية المذهب ونفعية وانفعالية » هناك نوع من مفهوم للتحليل الاجتماعي سيعاد تركيبه هنا بشكل ملحوظ . ولسوف يذهب الى حدّ تجريد « فرويد » من قيمته لأنه شرح الإكراهات الاجتماعية ، إيجابية كانت أم سلبية ، بـ « العنصر الانفعالي الخاص بالتحريضات والإثارات التي ستعود للظهور بالميزات ذاتها ، طوال القرون وآلاف السنين ، لدى افراد شتى »^(٢) . وكذلك « دوركهام » الذي « يحوّل كذلك الظواهر الاجتماعية الخاصة بالانفعالية عن مجراها » . فعلى غرار نظريته في الطوطمية التي « تنطلق من الحاجة و[. .] تنتهي في اللجوء الى العواطف » « تستند النظرية الدوركهامية في الأصل الجماعي للمقدسات إلى افتراض يحتاج للإثبات »^(٣) .

لنحاول أن نفهم هجوم « ليقي - شتراوس » على « الآباء المؤسسين » بكل قوته الداخلية . فهو يعزو اليهم تشوّشاً منطقياً مُبطلاً يتمثل في فسادين في الحكم : عدم كفاية أولاً ، ثم تناقض .

(١) « عدم الكفاية » : لا يمكن شرح التأسيس بالغريزة لأنه ليس في وسع العام ان يفسّر الخاص . فالنزعة والحاجة خصيصتان نوعيتان ذواتا طابع موحد ، في حين هناك تعددية لا تدحض في العادات والمؤسسات . والرغبة في شرح الثقافة بالطبيعية ، أو

(١) ليقي - شتراوس ، « الطوطمية اليوم » ، ص ١٠٠ .

(٢) نفسه .

(٣) نفسه أيضاً ، ص ١٠٢ .

إخضاع علم الأعراق لاعتبارات نفسانية - بيولوجية عامة سيجعل بالتالي أشكال الظواهر الثقافية المختلفة بصورة ملموسة غير قابلة للتفسير . لازمة : « إذا كان (قاليري) مثقفاً برجوازيّاً صغيراً فإن جميع المثقفين البرجوازيين الصغار ليسوا (قاليري) » . « ماذا إذن » عن (قاليري) الفرد ؟ ولو كان السحر يستجيب لحاجة الى تهدئة القلق الجوهري لدى الانسان لوجب أن تتشابه جميع الطقوس السحرية . ومعلوم أنها تختلف باختلاف الثقافات والأزمنة . فيبقى إذن إعادة تركيب الجهاز المنظم الذي يتيح الانتقال من « إثارة مبليلة مشوشة » إلى « سلوكات موسومة بميسم الدقة الصارمة تتوزع بين عدة فئات متميّز بعضها من بعض » .

٢) « التناقض » : قد توقع التفسيرات بوساطة الانفعالية في دائرة منطقية . فأي التجريبتين في المفهوم الدوركهامي للدين بوصفه امرأ اجتماعياً ، وللمجتمع بوصفه امرأ دينياً ، « تفسر » الأخرى - التجربة الاجتماعية للقدسي أم التجربة القدسية للمجتمع ؟ وفي هذه التكاملية التي لمحت فيها القراءة الواعية « تبادلية أنظار » سعيدة تفترض التخلي عن نموذج ميكانيكي للسببية وجد « ليقي شتراوس » أثر افتراض يحتاج للإثبات .

وقد يكون بالإمكان التهكم حول معرفة ما إذا كان التفسير النهائي لجميع التفسيرات الاجتماعية القابلة للملاحظة عن طريق مبدأ بنيوي اساسي كـ « وحدة المصطلحات المتعارضة » يحسد التفسير الذي سبقه على شيء من اشيائه بالنسبة الى قضية التبسيطية الموحدة . ولا تبدو المقابلة بين الـ « يانغ » والـ « ين »^(١) ، بين الذكر والأنثى ، بين النهار والليل ، بين الصيف والشتاء ، بصورة « قبليه » مبدأ إيضاح أغنى أو أقل إجمالاً من الحاجة أو من الشعور بعدم الطمأنينة . ولكن يبقى مثل هذا النقد للشكلية شكلياً هو نفسه . ويستدعي احتجاج « ليقي - شتراوس » سلسلتين من الملاحظات بالنسبة الى المحتوى . تتركز الأولى ، وهي عامة ، في مستوى المبادئ المنطقية . وتتركز الثانية ، وهي خاصة ، داخل المنطق المواجه بالذات .

(١) هما مبدأ الفلسفة الصينية المبسطة في الـ « اي - تشنغ » التي تقسم جميع قوى عالمنا وحفائقه الى طاقتين متكاملتين ، الـ « ين » التي تمثل السكون ، والمرأة ، والبرد ، والأرض ، والـ « يانغ » التي تمثل النشاط ، والرجل ، والحرارة ، والسما الخ . . . إنه نوع من زوج سلمي - إيجابي من نتيجة فعله المشترك الذي لا يتوقف خُلُق كل عمل وكل حياة . ويُرمز الى هذا الزوج بدائرة تحمل اسم (التاو) . (المترجم) .

الملاحظة الأولى . إنه من الخطر على الدوام تقطيع الكائن تبعاً لمعايير المعرفة عن طريق قياس موضوعية الظواهر بحالة معينة من حالات نمو المعرفة . « هذا الأمر لا أتمكن من شرحه لنفسى فليس علي إذن أن أهتم به » . فالأمر يجري هنا وكأن البحث في العلوم يقود البحث في الكائن باعتبار غايات عدم التلقي لدى الأول معادلة لقرارات الطرد لدى الثاني . ولو أن المعرفة الموضوعية كانت قد افترضت ، من الأصل ، أن ما لا يمكن تفسيره لا وجود له لما كانت قط تقدمت في مجال اكتشاف قوانين الطبيعة . والتصريح بأن الظواهر النفسانية لا حق لها في الكلام ، ولا حتى في المواطنة داخل العلم الاجتماعي ، ليس معناه فقط إعاشة علم النفس نهائياً على كفاف تقنية غامضة شبه تعزيمية . بل الحكم على النفس بالألا تعي قط الممارسات الاجتماعية المحسوسة . لأن ما لا قانون له يستمر في السيطرة « من غير ابطاء » : الحق ان « ذا » ينطق ، وأن « ذا » يتحرك - أو يحرك .

وليست النتيجة الوحيدة لطرده العاطفة من التاريخ حبس تاريخ للعاطفة ايأ كان داخل صمت مشروع وأشد إطباقاً مما كان في أي وقت مضى . وإنه لضرر محدود عند تخوم دراسة من الدراسات . دراسة تتعلق بحبس النفس ، حيال التاريخ ، داخل صمت تعتبر إغضاءات الانثروبولوجي الكبير عنه في موضوع السياسة منذ نصف قرن ترجمة لا بأس ببلاغتها ، وإن كان ليس هناك ما يؤكد لنا أنها أذكى من غيرها . يقول « روسيه » إن الغباوة تدخلية . وفي الإمكان القول عنها أيضاً (وللأسباب عينها) إنها استنكافية بطبيعتها . فهل يستنكف « ليفي - شتراوس » عن التعليق على الأحداث السخيفة التي تهز البشرية في عصره لأن لديه كثيراً يقوله ، او قليلاً جداً ؟ وليس السؤال فظاً لأنه ليس بطبيعة الحال شخصياً (فذكاء الشخص ودقته واستقامته تشهد له) . بل هو لمعرفة ما اذا كان علم في الاجتماع يظل صامتاً أمام التاريخ العملي للمجتمعات التي في طريقها الى التكوّن ، وما إذا كان يحتوي ام لا على مبادئ لفهم الممارسات الاجتماعية الحقيقية . فالتعقّلية لا تستطيع ان تفهم سوى البرد ، وأما الحر فأبداً ؛ والشعيرة لا أصل تكوينها ، والـ « معقولات » لا الـ « المعمولات » ؛ والألبسة الجاهزة التي يقدمها عضو المجمع لا الابداع التاريخي الذي يبيده الاستاذ المشرف . والتعقّلية مجتمعية (و« ليفي - شتراوس » مجمعي) . والمزعج - أو السعد - هو أنه إذا كان يلزم

لكل مجتمع مجامع ومجموعة شعائر وتقاليد فلأنه ليس « مكوّنًا إلا من هذا » ، إذ ينبغي بالتأكيد أن يكون شيء ما داخله قد أباح له أن يفعل هذا . وليس هناك سياسة خاصة بالبنية التعقّلية (سوى سياسة للمحافظة على البنى القائمة) بالمعنى الذي يُقصد من ورائه أنه ليس هناك سياسة خاصة بالمنهج الهيجلي . لا لأن « البنى لا تنزل الى الشارع » - لم تخلق لذلك - ولا لأن الممارسة السياسية ليست قابلة للاختزال في طُرُز بنيوية - نظن أنها قابلة لذلك - وإنما لأنه لا يمكن ان يكون للممارسة السياسية وجود على الاطلاق ، في نظر البنيوية القائمة ، كنسق نوعي . وبالفعل فإن الأمر واحد من اثنين . فإما أن يكون التفكير في هذه الممارسة قد تمّ بالتأكيد ، أي بشكل بنيوي ، فهي ليست سياسية ، وإما أن تظل سياسية ، ولكن لا يمكن تصوّرها بشكل حتمي ، عن طريق النماذج والتنوّعات . فلم هذه الدوامه ؟ لأنه ما من بنية إلا للإدراك ؛ ولا من نسق منطقي إلا لأنماط التفكير . ويشهد بذلك التحليل البنيوي للطوطمية الذي اثبت ان « حقيقة [ها] تختصر في توضيح خاص لبعض أنماط التفكير . . . فالطوطمية المزعومة تتعلق بالادراك ، والمتطلبات التي تستجيب لها ، والطريقة التي تسعى الى اشباعها ، تخضع أول ما تخضع لنسق فكري » . ومن هنا البديل المذكور بنصه الكامل في آخر « الطوطمية اليوم » (لا بصدد ما هو سياسي وإنما بصدد نظيره الديني) :

« لا مناص من أنه سينتج عن كون الدين قد حُدّد بالمفارقة بينه وبين الطوطمية عدمُ تميّزه في نظر العلم إلا كهيمنة لأفكار مشوّشة . وبعد هذا فإن كل محاولة تهدف إلى دراسة الدين دراسة موضوعية ستكون مضطرة إلى اختيار أرضية غير أرضية الأفكار التي سبق أن بهتت ، وأدعتها مزاعم الانثروبولوجية الدينية . ووحدها ستبقى مفتوحة طرق المنحى الانفعالي - إن لم نقل العضوي بالذات - والسوسيولوجي التي لا تتعدّى الدوران حول الظواهر . وبالعكس فإنه لو أضفي على الأفكار الدينية القيمة التي تُضفى على أي نظام إدراكي آخر يسمح بالدخول في إوالية التفكير لحُكم بصلاح الانثروبولوجية الدينية ومحاولاتها وإن كانت ستفقد استقلالها الذاتي وخاصيّتها »^(١) .

وبكلام آخر فإما أن تحمل الدين على محمل الجد (بوصفه ظاهرة اجتماعية كلية) فلا يكون علمك جدياً ؛ وإما أن يكون علمك موضوعياً فلا يكون موضوعه الدين ، إلا إذا

(١) المرجع المذكور اعلاه ، ص ١٤٨ .

كان غمطية بين غمطيات أخرى في نهج إدراكي عام . وعليه تفضي المحاولة بالضبط الى الافتراض المحتاج للاثبات الذي عيب على الوظيفة المكروهة . وكما أن « العلوم ، حتى وإن كانت انسانية ، لا يمكن أن تفعل إلا في افكار واضحة » فإن عملية الإدراك غير ممكنة إذا لم تكن عدتها إدراكية . والعقل البنيوي حشوي . والروح ترى ذاتها في مرآة الطبيعة ؛ وما كان في الطبيعة إلا ما هو روح . والألعاب الخاصة بالمزدرعات هي ألعاب بالمرأيا .

الملاحظة الثانية . إذا كان ينبغي متابعة « لينتز » ، كما يبدو أنه محتمل ، فلنسر حتى نهاية الطريق . لقد اغتبط « ميشال سر » من عهد قريب بأنه « منذ عشرين سنة ونحن جميعاً لينتزيون جدد » ، باعتبار انه « تمّ للعلوم الانسانية سلسلة من النجاحات ما كان لأحد أن يجروا على توقعها » . ال « تعامل بالمجاميع الفرعية » ، و « اثبات العناصر » ، وال « اعتراف بعمليات بسيطة وعامة » ، و « جبر مزجي » ، و « بناء نماذج » ، وإثبات وجود لا متغيرات » - إنها ستة انجازات أساسية كان بإمكان « الانثروبولوجية البنيوية » التي حصلت على خيراتها بشكل مشروع جداً أنى وجدتها (الألسنية والفونولوجيا) أن تقيم الدليل على مروود أفضل لها^(١) . ولكن ألا يمكن ان يكون عند « ليقي - شتراوس » « لينتز » أعاقه « ديكارت » ؟ عالم نفّرت بقاياه الفلسفية ، أو بنيوية غير منطقية قد يكون نقاء ديكارتي قديم أكرهها ، وكأنه يفعل رغم انفه ، على العودة أدرجها وهي في منتصف الشوط ؟ وتبقى « المعرفة الشاملة » هنا محصورة في العقل بموجب نوع من قرار تمهيدي يفصل بين الجسد والروح^(٢) . وفي حين لم يكن هناك في نظر « لينتز » من اختلاف في الطبيعة بين المعرفة بالعاطفة والمعرفة بالفكرة (« كل عاطفة هي إدراك مشوش لحقيقة ») ، باعتبار أن التعارض الظاهر بين الاثنتين لا ينطبق إلا على فهم محدود عاجز عن ادراك الدرجات التي هي بين بين ، فإنه ما من فهم لا متناهٍ قادر ،

(١) « تقدير » ، في « التوزيع » ، هيرميس المجلد الرابع ، ص ٢٧٧ .

(٢) ان المرء لا يتقن المقارعة إلا مع إخوته . فلان يشعر « ليقي - شتراوس » بالحاجة الى مناقشة محاولة « سارتر » (في كتابه « نقد العقل الجدلي ») فذلك يثبت توافقاً عميقاً أساسياً ، بالتحديد التوافق الديكارتي الذي كان « سارتر » مثله الفلسفي الكبير الأخير . النقاش : البنية « بانتهاء التاريخ - المثال الصارخ للنقاش الفلسفي الزائف - غير ممكن إلا انطلاقاً من فرضيات مشتركة ، فرضيات الثنائية الانطولوجية .

في بنوية ديكارتيه ، على معالجة الانشطار الاصلي للنفسانية البشرية . وفي نظر « ليقي - شتراوس » فإن هناك صراعاً بين البيولوجيا والجبر : فاذا لم يكن الجسد كان الفكر ، أو العكس .

« الحقيقة ان الشهوات والانفعالات لا تفسر شيئاً ؛ فهي « تنتج » دائماً : « إما » عن قوة الجسد ، و« إما » عن عجز الفكر . وهي في الحالتين نتائج وليست قط أسباباً . فهذه لا يمكن البحث عنها إلا في الجسم ، بالطريقة التي تحسنها البيولوجيا وحدها ، « أو » في العقل ، وهو الطريق الأوحده المتاح لعلم النفس أو لعلم الأعراق »^(١) .

ولكن لماذا يُستبعد « قليلاً » افتراض الوصل المعقول بين النسق البيولوجي والنسق العقلي - إلا إذا كان ذلك باسم قرار غيبي تمهيدي يشترط قطعية بين المستويين ؟ أفلا يكون هناك إذن من شمول إلا في الأشكال المنطقية الأولية ، أو بتعبير أصح ألا يمكن البحث عن هذه الأشكال المنطقية إلا في الجهاز الضابط للتفكير لا في الجهاز الضابط للانفعالية ؟ وإذا كان المزيج نفسه هو الذي ينسج بنية وقائع الحساسية ؟ وإن المرء لأكثر تثبّثاً عند افتراض ذلك نظراً لأن الانثروبولوجية البنيوية ترى في « التضام بفعل التضاد » اللامتغير الاساسي في منطق التمايزات والتعارضات الذي يشكل القاسم المشترك للتفكير المتوحّش الخطابي . ويقدم مفهوم التعارض وأزواج التقابل في الجهاز التحريضي ، للنظرة الأولى ، لتلازمات مشرّفة جداً لمنطق رمزي عامل عن طريق التقابلات الثنائية . وإذا افترض أن هذا المنطق تمهيدي أفلا يكون للمرء الحق بأن يجده في مختلف درجات الحقيقة البشرية ؟ أفيكون هناك جهازان عصبيان مركزيان أحدهما للوظائف الحيوية والآخر للوظائف المنطقية ؟ بديهي أن لا . فالدماغ الذي يفرز الهرمونات الضابطة للوظائف الصماء هو نفسه الذي ينظم المعالجة المنطقية للمعلومات الحسية . والبدائل الكيماوية للنوم والألم ، وربما للذاكرة ، هي اليوم في طريقها لأن تُفَرَزَ ، بل لأن تُرَكَّبَ في المختبر (صناعة الـ «بيتا - اندروفين») لأغراض علاجية ؛ حتى إن التوضيح العملائي للإواليات العصبية في «الحياة الانفعالية» ل يبدو أكثر تقدماً من ذلك الخاص بإواليات « الحياة العقلية » - في المدى (غير المؤكد) الذي يمكن فيه فصل

(١) المرجع المذكور أعلاه ، ص ١٠٣ .

الاثنين الواحدة عن الأخرى . ومن جهة ثانية فقد انبأنا علم النفس الخاص بأمور الوراثة النسلية ان نمو الانفعالية يساير في الأحوال الطبيعية نمو الذكاء ، وأن التأثير العاطفي يتنامى مع قدرة إنسان ما على القيام بعمليات منطقية تتزايد فيها درجة التجريد . وآخر الشروح العلمية تعطي الحق - عبر دروب الطريقة - لنيشه حين هتف بنيوياً قبل الأوان وربما أشد منطقاً من حملة اللقب : « الأخلاقيات ، إنها لغة الأهواء المرْمَزة ! وأما الأهواء نفسها فلغة الوظائف العضوية المرْمَزة ! » ولا ريب أننا ما زلنا لا نملك « الرمز » الذي يسمح بترجمة مضبوطة من لغة الى أخرى . ومع ذلك فليس ما يمنع في الحالة الحاضرة لمعارفنا من افتراض وجود الرموز الذي يشهد بتقابلية ردود أفعالنا الانفعالية الجوهرية وعملياتنا المنطقية الجوهرية . ولأن تكون الحياة الانفعالية قد اضطرت الى التعبير عن نفسها ، على الأقل حتى فرويد ، بلغة الرُقى والفلسفة الكلامية فذلك لا يسمح بالاستنتاج أنه ليس في مكنة اي شيء واقعي ان يتوافق وهذا الأسلوب اللغوي ، وأن الحالة الانفعالية ليست سوى بديل لفكرة غامضة . كما انه لم يكن بالإمكان أن يستنتج من بطلان نظريات القرون الوسطى في النار لا واقعية الحرائق ، وإنما مساس الحاجة الى تفسير علمي لظواهر الاشتعال لا غير .

من أين أتى إذن رفض اتجاه كلي وموحد هو نفسه نتيجة لازمة لمادية طبيعية متماسكة ؟ من العلاقة المنطقية التي لاحمت بين تعارض أنظمة الجسد والروح والتعارض الاستثنائي المثلث بين الحيوانية والإنسية ، والطبيعة والثقافة ، والانفعالية والتعقلية . وإذا كان كل زوج « يمسك » بالزوجين الآخرين فإن التساهل في واحد قد يفضي الى تفكك متسلسل في الجارين . وكان ينبغي لإنقاذ مشكلية « الانتقال النوعي » بين الطبيعة والثقافة ان يُفترض في الفرد « انقطاع من حيث المبدأ » بين الانفعالي والعقلي ، وأن تُصَبَّ في النسق الثاني كل العقلانية المتيسرة . وبهذا الشكل على الأقل نفَسِّر لأنفسنا تحيُّز « كلود ليڤي - شتراوس » في عدم (الرغبة في) فهم شيء من الظواهر النفسانية . وقد تبدو ثنائية الروح والجسد الدينية التي تعتبر التعارضات المكرسة الثلاثة في النهج مجازاتها العلمية وكأنها نهت عن ، أو وقفت في وجه ، التقصّي عن وحدة العالم بالرغم من شبهات خجولة في عمليات مشاكلة بين مناطق الفاعل ومناطق المفعول .

وإذا أخذ كل شيء بالحسبان كان خيراً للمرء ان يُجمل من أن يترك وراءه ثغرات .

وكان في هذه الدورة المختصرة التي قام بها المنتصر على الطوطمية شيء من الإلزام بالنسبة إلينا في النطاق الذي تحمل فيه بنية « الايديولوجية » الشكلية والمادية البرهان « الداحض » لوحدة المخطط القائم بين الانفعالية والتعقلية ، والحيوانية والإنسية ، والطبيعة والثقافة . وإنما لمفارقة أن يكون غمط وجود « الايديولوجية » هو الذي يسمح بأن يُنظر الى المشكلة التي تطرحها القطيعة الجذرية بين حدود المقابلات السابقة على أنها « إيديولوجية » - نظراً للإجماع على أنه يتعذر وجود حل علمي لمشكلة « إيديولوجية » . والإيديولوجية هي بالفعل خير شاهد على قانون الضمّ بالتضادّ لأنها لن تكون هي نفسها ممكنة بدون وحدة الأضداد . وإن الدين ، مثله مثل العقيدة ، ليجسد نقطة الانتقال من نسق إلى آخر ، ولكن في شكل تقهقر غير محدود من النسق الآخر الى النسق الأول . ولا يُنجز الانتقال على الإطلاق ، ولو أنجز لما حدث بعد شيء على الكوكب الأرضي . وهناك تعقّلية لدى الجماعات لأن لدى الأفراد ، وفيما بينهم ، انفعالية ؛ فالفرد يصل الى الإنسية الاجتماعية عن طريق حيوانيته . ولا يعني هذا أن علاقة الانسان بحاجاته لا تتم بوساطة الثقافة ؛ ولكن هذه الوساطة ، وإن كانت تجرّد الاجراءات المتعددة لإشباع الحاجات من طابع الآنية ، فإنها لا تُنقص شيئاً من الطابع الطبيعي للحاجة العضوية نفسها .

إنه ليبنتزي حتى النهاية : حتى في الالتزام السياسي والنصوص المكتوبة بالمناسبات لم يقتصر إكتشاف « ليبنتز » (قبل نيوتن بقليل) على الحساب التفاضلي . فلقد كان كذلك أكثر الفلاسفة انشغالاً بأمور عصره . وهو لم يترك ، بخلاف « سبينوزا » ، « مبلغاً » من السياسة . بل ترك ألفي رسالة كُتبت الى ستمائة ممن كانوا يرأسونه وتتناول على وجه التقريب جميع النقاط الساخنة في القرن الثامن عشر الأوروبي .

الفصل الثالث

داعي الانتقام

فرضيتنا : حيثما تختلج « نحن » فستكون « إيديولوجية » ، وحينما يتعذر قول « نحن » لا تكون « إيديولوجية » . وتتوحد « قوة الفعل » بتنوع حالة الزمرة . الصعوبة : إننا لكي نحلل هذه الوظيفة الرئيسية نجد أنفسنا متضايقين من مُدرك حشوي ، مدرك الإيديولوجية ، ومدرك فجوي ، مدرك الزمرة الذي يفتقر بشكل فريد الى الدقة والكرامة . ولقد نقلت كلمة « زمرة » بشكل متأخر في القرن السابع عشر من قاموس الفنون الجميلة (مجموعة اشخاص مصوَّرين أو منحوتين) إلى قاموس الأدب (تجمُّع أشخاص أحياء) ، قبل ان تتفجر في نهاية القرن التاسع عشر في كل الاتجاهات (مجموع رياضي ، مجموعة مولدة للكهرباء ، فن شفاء الجماعات . . .) ؛ وبالتالي نحو نقص ناتج عن طفح بالمعاني . وعدم التساوق المخيف هذا بين كلمة زائدة عن الحاجة وغياب كلمة يفسر بجلاء غموض إوالات الاعتقاد . ولأن يكون الكلام الشائع ما يزال تاركاً فوق أذرعنا الثنائيَّ المجرد غير العامل تماماً (فرد/مجتمع) مبتوراً من الوساطات الواقعية التي تتَمَّ داخلها هذه العلاقة - فأمر يُكره النقد السياسي على العمل بكلمات الآخرين ، في انتظار ان يتمكن من نحت كلماته . ولزمر العمل السياسي دوامية وجاذبية وثقل (بمعنى « نزعة ثقيلة ») تجعلهم يمتَوُّن الى الزمر التي يصادفها علماء الأعراق أكثر مما يمتَوُّن الى « الزمر الصغيرة » الخاصة بالتشخيص والعزيزة على المعالجين النفسانيين ، ولكن قد يكون على الأولين أن يتعلموا في دراستهم الكثير من الآخرين . إزالة القواطع من الملاحظات العيادية حول الزمر السانحة ، والملاحظات العرقية حول الزمر الطبيعية (او « البدائية ») ، والملاحظات السياسية حول الزمر الطوعية (أو

« الثاوية ») . وإذا لم يكن « فرويد » قد عالج حقاً مشكلة التكوينات الجماعية فقد أدرك منها على الأقل خاصيتها ، بعد ثورة اوكتوبر بقليل ، وقبل ثورات الجمهور المضادة للفاشية ، في مقال شهير عام ١٩٢١^(١) ، وهذه « الارض المجهولة » (التي لم يسبق لماركس أن قاربها ، ولا لمونتسكيو) ليست بالأرض البكر . وعلى العقل السياسي أن يسدّد يوماً دينه تجاه مكتشفيه اللاواعين الذين هم رواد « اللاوعي الزمري » - « پونتاليس » و« ديديه أنزيو » و« رينه كايس » بصورة خاصة^(٢) - ولكننا سنكتفي هنا برسم أولي لمنطق خاص بالأوضاع المطلوب تصويرها ، دون الدخول في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص التي يعقدها هذا الوضع الزمري أو ذاك .

والاستحضار بوساطة الزمرة (للاقامة ، للمثول ، لتبرئة النفس أمام) ليس من طراز قضائي ، حتى وإن كان بوسعه أن يستعير كلامه من قاموس الحقوق وينطلق في محاكاة ساخرة للإجراءات العدلية ؛ ولا خلقي : فهو ليس أمراً مطلقاً ، ولا هوقاعدة سلوك . إنه أولاً تذكير . إنك لست وحدك ، لقد كنت هنا قبلك ، لا وجود لك إلا بنا . وليس العنف الرمزي من نسق الاغتصاب الذي يتلبّب فيه شخصان (أو عدة اشخاص) ، أحدهما ايجابي والآخر سلبي ، أحدهما مجرم والآخر ضحية . فهو لا يفرض سلوكاً من خارج ، في امر إكراهي : إنه بهذا المعنى أكثر من « واقع اجتماعي » . إنه يفرض نفسه من داخل موقظاً « أنا » فرعية إيجابية هي الـ « نحن المثالية » الكامنة . وتذكير الفرد بالواجبات التي عليه القيام بها نحو ذاته يبدأ بالتذكير بأنه لا يملك نفسه ، وبأن الشخص الكامن في اعماقه ليس ملكاً شخصياً بل هو ملك الجماعة . لا : « انظر حولك دائرة الاسرة » ، بل : « انظر الى نفسك في المرآة واعضد نظرتي » . وليست الزمرة مشتركة المركز ، فهي تحمل ، بوصفها هي نفسها « صورة » ، جوانبها الفردية إلى مركز مثالي . وزمرة الانتفاء تسير باتجاه معاكس لاتجاه سير الفرد ، وهي في الوقت نفسه ماثلة فيه . وإنها لأفضلية داخلية في نطاق تطور النوع ، فهي بالتالي أولية داخلية في نطاق تطور الفرد . ولا ينضاف وضع « عضو في زمرة » الى شخص مادي

(١) علم النفس الجماعي وتحليل الأنا . محاولات في التحليل النفسي (پاير ، ١٩٧٠) .

(٢) پونتاليس ، « بعد فرويد » (غاليمار ، ١٩٦٨) . ديديه أنزيو ، « الزمرة واللاوعي » (دونو ، ١٩٧٥) . رينه كايس ، « الجهاز النفسي الزمري » (دونو ، ١٩٧٦) .

بوصفه أفضلية بين أفضليات، بل يحيل على مسار تكوين الشخص . كما أن أزمة الزمرة تعرّي الشخص في نظر نفسه فيبدو « قابلاً للعطب » بشكل رهيب ، وبالتالي في حالة تجعله يلجئ عند استحضاره . فالوطن والكنيسة والحزب والأسرة تدعوننا لأن نتذكر أنها خلقت منا ما نحن عليه . وإيديولوجيتنا عبارة عن جواز مرور . فهي تنام في الأدراج في فترة الهدوء . ولكن الخطر يعكسها على جميع جدران « الدولة - المدينة » بصيغة الرسم البياني لإعلان الحشد ، المجاز الرمزي والتحقيق الإيهامي لبنية التجنيد . « أريدكم لجيش الولايات المتحدة » . ها هي ذي « الزمرة » المجسّدة في شخص - « العم سام » بالقبعة العالية ، أو « البروليتاري » بالقلنسوة ذات النجوم - تشير بإصبعها الى كل منا ناظرة في اعماق عينيه . والبنية الإيديولوجية محايدة بشكل إيديولوجي ، ولذا فإنه في الحرب العالمية الأولى ، وبعون من الفن الصناعي ، اخترعت اميركا والمانيا وإيطاليا والمجر ، وحتى روسيا البلشفية ، وعن غير قصد منها ، « البَصْرِيّ » الدعائي ذاته بالضبط ، وما كانت هذه الوسيلة لتعين على تطويع آخر الضمائر اللاوعية القادرة على حمل السلاح لو لم يكن هذا الإعلان نفسه الاختبار العاكس للأوعي السياسي^(١) .

و« مناداة الأفراد بوصفهم رعايا » (التوسير) تفترض أن لا يكون الشخص المنادى فرداً . ولا يعترف قط للناس بوصفهم رعايا فردين بصفة الأشخاص الفاعلين ، وبكلام آخر ، بالقدرة على صنع التاريخ (لا يزال العمل الفردي بوصفه علامة عقيدة وشرف واقعاً زُمرياً في نظر الفوضويين) . فالأمر ليس على الإطلاق « هيه ، أنت ، هناك ! » - أي تجريد لا عرقي بلا سبب ولا نتائج - وإنما هو « أيتها الفرنسيات ، أيها الفرنسيون ! » ، « أيها الرفاق ! » ، « إخواني الأعزاء ! » ، باعتبار ان عملية الحشد تتمّ بالتثبيت على الارض والتسجيل في مجموعة أولية (الأمة ، الحزب ، شعب الله . . .) وهذا هو السبب ، وهي النقطة الأولى ، في أن « المعترف به » بصفة خاصة ليس « حقاً » بل هو « موجب معبر عنه » بشكل علني . وهذا هو السبب ، وهي النقطة الثانية ، في أن القضية ليست قضية «مناداة» بل قضية «استحضار» بشكل مباشر . فمناداة انسان تعني توجيه الكلام إليه بشكل مباغت لمساءلته بعد ذلك . وأما الاستحضار فيتقدّم

(١) انظر (ماكس غالو) ، الإعلان ، مرآة التاريخ (لافون ، ١٩٧٣) استنساخات ص ١٨٦ ، و ١٨٧ ، و ٢١٣ .
(« كيف ! ألم تنخرط طوعاً بعد ؟ » مكتبة لينين ، موسكو) .

هنا على الالتماس لأنه « ايدولوجية » ما ، دينية أو علمانية ، تحمل الجواب والسؤال في وقت معاً . فهي لا تهدف إلى الحمل على القول بل إلى الحمل على العمل . والزمرة التي تقدم لنا « تصوّراتها » تضعنا موضع الدونية القابل للتحريك من تلقاء نفسه ، وبملاء الحق . ومع ذلك فهذه الدونية ليست قصاصية بل مثيرة للحمية . فالزمرة تطلب منا ان « نكون على المستوى » . مستواها . وإنا لنستدعى ضمناً إلى البطولة أو الاستشهاد ، وليس بوصفنا متهمين عليهم أداء الشهادة . وذكرى الزمرة تشحن كل واحد بالفخر ، ويتم تلقين الدروس بتهلّل وانسراح . وانها لزمرة ، في إيدولوجية من الإيدولوجيات ، تلك التي تمنحنا حمايتها ، وانها لتعرف أننا بحاجة الى هذه الحماية . وليس هناك عقد مقترح بنظام أفكار مضمون أنها « حقيقية » أو « صحيحة » وإنما بأخوة تحفظ للجسم دفته . وإن أفكار ايدولوجية ما لتفعل فعلها لأنها مضمونة من قبل الزمرة على أنها وعد بالانتفاء ، لا العكس . والإيدولوجية راية ، ولكن الانسان لا ينضوي تحت راية لمراى ألوانها ، وإنما هو يتبنى الراية لأنه ينضم إلى الجحفل . وهناك رمزية إنتهاء ، ولكن الشعور بالانتفاء يزن أكثر بكثير جداً من الرمزية العقلية . « إن الشيوعية الفرنسية تعمل كذكرى ، والماركسية كمنشط للذاكرة »^(١) . وهوية الزمرة هي الرصاص الذي يلاشي الترجّحات العقّدية . وهي ما ينعكس من جهة ثانية في الكلمات ، على السطح . وقد خلص أحد الباحثين وهو يدرس تغيّرات المفردات الشيوعية على مدى حقبة طويلة بعض الشيء إلى القول : « إن هذا النظام المتناسك المستقر نسبياً يملك نواة متميّزة : الزمرة ، وقيمها ، ودواميّتها . وبالفعل فقد أثبت المقطع الزمني الذي درسنا من خلاله تطور اللغة أن المثال النموذجي الوحيد الذي بقي ثابتاً في المدى النصّي الذي عملنا عليه هو الخاص بالحزب (الحزب الشيوعي الفرنسي + الطبقة العاملة + الشيوعيون) . وأما المجموعات القاموسية الأخرى والعبارات الاساسية التي تحتويها فإنها عرضة لتبدلات ضخمة . وتتنوع تركيّبتها بلا انقطاع ، ولكنها تستمر في الدوران حول قطب شبه ساكن : الحزب »^(٢) . فليس في الإمكان إذن ، برأينا ، أن يقال في أطروحة اولى إن آراء شخص « هي أفعاله المادية محشورة في ممارسات مادية منظمة بطقوس مادية هي نفسها محدّدة بالجهاز

(١) جاكلين مير ، المرجع المذكور آنفاً .

(٢) دومينيك لابييه ، « الخطاب الشيوعي » (مؤسسة العلوم السياسية ، باريس ١٩٧٧) .

الإيديولوجي المادّي الذي تخضع له آراء هذا الشخص»، وفي أطروحة ثانية إن «مقولة الشخص من مكوّنات كل إيديولوجية»، أي أن «وظيفة كل إيديولوجية (وهي الوظيفة التي تحدّد هذه الإيديولوجية) أن «تكوّن» من أفراد حقيقيين أشخاصاً رعايا». لأن الطقوس تحمل معها فكرة نابعة من موجب، وهذا الأخير يفسّر الثقل الجماعي. إلا في حال تراكب المقولتين، مقولة «الشخص» ومقولة «الفرد». (مَنْ هناك؟)، «هذا أنا!»، «مرحباً يا صديقي العزيز»، «هيه، أنت هناك! الخ...» وهي بلبلّة تتجلّى في تحوّل الإيديولوجية الدينية المسيحية الشخصانيّ إلى «خطاب للنداء الدعائي» ناقلاً شخصاً مركزياً وواحداً (الله، المسيح) إلى أفراد مقطّعين إرباً ومجردين. «إني أتوجه إليك أيها الفرد البشري المدعو بطرس...»^(١) لأن الحافز الحقيقي للجماعة المسيحية الأولى، والمنظم الممتاز الذي كانه القديس بولس، كان يمارس خطاب الضم والتوحيد: «إنكم جسد المسيح، وإنكم اعضاؤه، كل بقدر نصيبه» (الرسالة الأولى إلى الكورنثيين، القسم الثاني عشر، ١٢ - ٣٠). وبطرس هو رمز فكرة «الكنيسة» المنتفع بلعبة كلمات جميلة، وأما الجهاز المنظّم للمؤسسة فهو بولس. ولقد عرف الرجل المتصرّف بالعمليات الكلية لوضع السلطة الجديدة، أو إعادة وضعها، في موضعها (رجل - امرأة، المسيح - الكنيسة، الوالدان - الأولاد، السادة - العبيد، الخ...) كيف يجد المشغل الرمزي الأساسي.

أحرق الطيوب على المذبح، واجزر ثورك باتجاه عظام الحوض الطويلة، وأشوه، وأدخل الحلقة تنجّل لك آلهة «المدينة - الدولة». أجنّ على ركبتيك وحرك شفتيك تؤمن. إشتري جريدة «الاومانيتيه»، وألصق بعض الإعلانات، واذهب لحضور اللقاءات تنخرط. ومعلوم أن جميع هذه الأمور المطلوب القيام بها، مهما اختلفت بعضها عن بعض، تشترك في أنه لا يمكن عملها على انفراد بل داخل الزمرة. ولقد كانت الخرافة في بلاد الاغريق القديمة: «المقول، وفوقه المعمول» (ج. ١٠. هاريسون). ومُرتّلونا النظرّيون يتلمّسون بدورهم الصخرة، وهم أيضاً ليسوا وحدهم. «إن وراء موسى الذي يتلمس الصخرة بني اسرائيل أجمع؛ وإذا شكّ موسى فإن بني اسرائيل لا يشكّون. ووراء ساحر القرية الذي يتبع عصاه قلق القرية الباحثة

(١) التوسير، «أجهزة الدولة الإيديولوجية» (مجتزأ) ص ٣٣.

عن عيون الماء . وحالة الفرد بالنسبة إلينا مشروطة دائماً بحالة المجتمع^(١) . وأحسن ما يكون عمل الفتنة الإيديولوجية في أثناء أداء الشعائر ، أو في الحفل ، أو في المهرجان ، أي حينما يمارس الجسم الاجتماعي سلطانه بأقصى حدة . « فهم باختلاطهم في حُميا رقصهم ، وحمى هياجهم ، لا يؤلفون سوى جسد واحد وروح واحدة . . . » وحضور اللقاءات ومواكب المتظاهرين عندنا لا تستوجب الرقص ، ولكن تقنيات التجميع الحديثة ، وهي أحياناً أقل روعة مما هي في ميلانيزيا أو غينيا الجديدة ، ليست من طبيعة مغايرة . ويبقى المثل الأعلى لـ « نحن » هو الإنسان - الزمرة المتمثل في أنظمة الأديرة والرهبانيات .

والـ « نحن » المثلّي هي « نحن » عاملة . فالمأثرة الجماعية تحذف التعارض القائم بين الـ « أنا » و « المثل الأعلى للأننا » ، وكما رأى « فرويد » بحق فإن « تطابق الـ « أنا » مع « المثل الأعلى للأننا » يُحدث على الدوام إحساساً بالانتصار . وأما الإحساس بالذنب (أو بالدونية) فيمكن اعتباره تعبيراً عن حالة توتر بين الأننا والمثل الأعلى^(٢) . وإنها لمصالحة ابتهاجية ، ولكنها ليست تدنيسية ؛ إحتفالية ولكنها ليست انتهاكية . ولا يعني الاحتفال المذكور زوال القواعد ، وإنما تأسيس قاعدة أخرى ، نظام آخر ، قانون آخر . تنضبط معه الروح بانضباط الجسد ، وتشكّل جميع الاجسام جسماً واحداً . وليس التجميعي مرادفاً للانتشائي : فالنشوة الإيديولوجية قد تبدأ بدرس في الرياضة البدنية .

ولا يزال الحقل الديني هو الأمثل لمشاهدة أجل مآثر الزمرة ، الحقل الديني حيث جمالية الحركة هي افضل ما تكون . انظر مثلاً ، إذ أستطاعت الكاميرا تسجيل ذلك ، الطقوس البوذية في أحد اديرة « الزن » دير طائفة الـ « سوتو - أهيفي » ، في اليابان^(٣) . فالمبتدئون المقرفصون حليقي الرأس يظهرون وكأنهم من أبطال التلاحم وعدم الانقسام . وكل شيء - وضعية الجسم والمشية والمصادمة والزي والتزامن في أداء الحركات - يتواطأ على انتاج منظّم لجسم موحد في وقت تحرر فيه الأخوية كل أحد من هويته الخاصة بتأديب حسي في الدرجة الأولى . ومثال ذلك أن القراءة المرتلة لـ « سوترا »

(١) موسّ ، « رسم أولي لنظرية عامة في السحر » ، ص ١٢٤ .

(٢) « بحوث في التحليل النفسي » ، ص ١٦٠ ، (پايبو) .

(٣) فيلم للمنتج السينمائي « تاكاشا » ، « معبد طائفة الـ « سوتو - أهيفي » ، الحائز جائزة ايطاليالتلفزيون عام ١٩٧٧ .

ينبغي أن تتم ، كما قيل لنا ، في الأذان . وإنه لصوت الزمرة ذاك الذي يتكلم بضم كل واحد ، بما يرافقه من تقطيعات ونبرات خاصة ، ويبلغ التأمل أوجه في انشودة . وبما لا ريب فيه أن غاية البوذية إلغاء الأنانية الفردية ، و«البونز» يروضون أنفسهم على التخلي عن الشخصية لتهيئة النفس من أجل بلوغ «النيرفانا» . ولكن لا يمكن الطعن في هذه الصور بوصفها فولكلورية او مخالفة للأصول لأن شيئاً ما فيها يحاصرنا من داخل . وما كانت لتوحي إلى غربي بهذا الانزعاج وتلك الدهشة لو أنها لم تكن تقدّم لنا الوهم النابع من الجماعي وهو في طريقه الى التجسد تحت أبصارنا جمالاً مشوهاً ممسوخاً . والمؤسف أن هذه اللوحة المرّضية أماره على العافية السياسية ، فجماعة «الزن» ظهرها قويّ صلب . فلقد انقضت سبعة قرون من تقلّبات الطقس منذ تأسيس هذا النظام في القرن الثالث عشر ، وما يزال الثلج يتساقط في الخارج والبرد المحيط يتلاشى ويغدو بلا حول ولا قوة بفعل الانضباط المتماسك الغفل في هذا الجسم المُعدّ للتكرار . فالجسد هنا يحتفل وهو يكفر ويخضع للعقاب .

ولكن التضامّ لإماتة الجسد ليس من طبيعة مختلفة عن طبيعة القتل المنظّم . فليس الاندماج الابتهاجي بهيجاً دائماً ، فهو جنائزي محزن «أيضاً» . ومبدأ الراحة الجماعية (بوذية أو غير بوذية) هو كذلك مبدأ الهياج الجنوني الجماعي ، لكون الرابطة الحياتية ممّية للجسد ، والرابطة الممّية للجسد حياتية . والتضامن الداخلي المجزي في الداخل ، الجاحد بالنسبة الى الخارج ، له وجه آخر هو نقطة خضوع للكيان التخيلي للزمرة نفسها . فالأسرة برمتها تحيا في كل واحد من أفرادها . وسواء كان الفرد المتوحد طياراً انتحارياً ، أو ناسكاً متعبداً ، أو فداثياً من رجال الكوماندوس فإنه «مشحون» عن بعد من بطارية الانتماء التي تتيح له ان يحوّل طاقة الزمرة الى عمل فردي . انظر «دمائة پول بوت الشيطانية»^(١) . أو البراءة الاندماجية لنقلته من شبّان الخمير الحمر («فالفرد الذي يرتكب العمل لا يدرك أنه قاتل ، والسبب في ذلك هو أن الزمرة هي التي تقتل من خلاله . وبقدر ما يزداد المرء قتلاً تزداد أحقيّاته في هذا الإيمان الجديد الذي يحل محل القديم ») . وينبغي أن يُعلم أن التصرف الآلي ، في مجزرة الآخرين ، يخضع لما تخضع

(١) سوت پولين ، «دمائة پول بوت الشيطانية» ، جريدة «لوموند» ، الأحد ١٨ ايار/مايو ١٩٨٠ . واقرأ في مقابل ذلك جاكولين دورومي ، «الرفاهية والحضارة» ، «ديوجينيس» ، العدد ١١٠ (غاليمار ، ١٩٨٠) .

له البطولة أو القداسة ، في التضحية بالنفس ، من حضور/غياب . ومؤلف هذا المحضر الكمبودي لا يصف الهول بقدر ما يصف تسهيل الهول عن طريق البنى الذهنية للبوذية التي ترى أن « حياة الانسان كلها تُختصر في طاس رماد » . ولكن مما لا شك فيه أن البنية الشكلية - الحقيقية تماماً بآثارها - لـ « جهاز الذي اسمه انتماء » ويضم كل إيمان ، أو نظام اعتقاد ، مستقلاً عن هذا المظهر « الايديولوجي » أو ذاك ، هي التي تسمح بالعثور على القدر نفسه من التصرفات الرائعة/المقيدة التي يعثر عليها في ذروة أشد « الرموز » تنوعاً (طغراء المسيح ، الصليب ، الهلال الخصب ، النجمة ، المنجل والمطرقة ، الخ . . .) في زمن شعاره « ستنتصر بهذا الرمز » . فالمسافة من رواق الدير الى ساحة الشرف ، ومن هناك الى غرف التعذيب ، غير قابلة للقياس ؛ ولا هي ثابتة ؛ ولكن المكان متساوق ، ولذا فهو قابل لأن يُعكس . والانتقال من الراهب إلى الجندي ، ومن الراهب - الجندي إلى المطران - العضو في محاكم التفتيش ، معروف ومقبول . وأما الرابط بين القدرة على الموت من أجل قضية والقدرة على القتل من أجل هذه القضية فأكثر إخراجاً . وإعطاء حياة الجماعة كل حظوظها معناه منح اعضائها بعض الحظوظ في حمل ورقة أخرى إلى الأرض الجماعية الحافلة بالمواد العضوية (كما كان يقول « جاك دوكور » قبل إعدامه على أيدي النازيين) ، ولكن إلى جانب أوراق المرء الخاصة التي تتساقط عند قدميه هناك الأوراق التي تنتزعها الزمرة من الأشجار التي تظللها . وما كان فوق طاقة البشر ذات يوم سيكون اللاإنساني في اليوم التالي . والمنطق نفسه يصنع البطل والجلاد ، الرائع والدنيء .

ولا يحجب عنك تطرف النتائج الذي لا سند له ، في جميع النقاط الساخنة للمغامرة البشرية ، الطابع اليومي بشكل متحفظ ومتواضع لحالة الزمرة . فالنشوة الطائفية لا تمثل إلا انتقالها الى الحد الأقصى . ولكن لا تحجب عنك بالمقابل التجربة المتبدلة التي يمكن أن نحظى بها عنها ، على توالي أيامنا ، القسوة الجذرية لعمليات نزع الحيازة التي تستتبعها . فالقضية ليست ، في عمقها ، قضية مغامرة « سوسيولوجية » منكودة ، وإنما قضية أثر في التاريخ تركته مغامرة « انثروبولوجية » تفرض على الإنسان اللف والدوران عبر إنسان آخر ليصبح هو نفسه . وكما أن تكوين الشخص النفسي يتطلب وساطة صورة الجسد فإن « تكوين الشخص السياسي يتطلب وساطة صورة الزمرة » . فهو يتم

في مركز الأفعال بطريقة تحويل المركز وفقاً لحركة إسقاط مزدوجة في الآخر المختلف عن النفس ، وفي تحقيق الذات داخل الآخر . وبكلام آخر فإن « الاستلاب » الفردي و« الهوية » الجماعية ليسا سوى شيء واحد . فالذات الجماعية تتكوّن من تخلي المرء عن نفسه كذات خاصة . ويصادف التقصّي السياسي على صعيد التاريخ الجماعي ما يصادفه التقصّي التحليلي على صعيد التاريخ الفردي من نزع ملكية افتتاحي .

وييدي بروز « الإيديولوجيات » التاريخية في تاريخ الغرب الوضعي نتائج هذا الإكراه المجاوز تماماً للتاريخ .

سليماً أو « على النقيض » . ولنأخذ « المفارقة البروتستانتية » .

« لقد كان ينبغي أن يكون الدين المصلح مدفوعاً به حتى نتائجه القصوى ديناً بلا « كنيسة » . وأن يكون المسيحي وحده في مواجهة الرب من غير وسيط على الأرض أو في السماء ، وبلا أية عبادة سوى القراءة وتفسيرها بحرية ، عاملاً من أجل راحة نفسه في مسكنه الخاص : فأية حاجة إلى المعابد ؟ - أليس المعبد قائماً في منزل كل رب أسرة ؟ أو إلى الكاهن ؟ أليست الصلاة حواراً بين المخلوق والخالق ؟ - أو الى اجتماع الأتباع ، أو ، كما يقول البريطانيون ، إلى « جماعة المصلّين » ؟ فلا شعائر إذن ولا طقوس .

ومع ذلك ، هي تناقضات الطبيعة البشرية . . . »^(١) .

وملاحظة « هوزر » ثابتة إلى أقصى الدرجات : فالإيديولوجية المصلحة كان ينبغي أن تستغني عن « الكنيسة » ، أو عن البنى الجماعية المسلسلة الرتب . فلماذا لم تتمكن ؟ بسبب « ظاهرة تتعلق بعلم نفس الجماهير - يتابع « هوزر » - وتبرز عند أكثر الشعوب بدائية ، في مجاهل إفريقيا ، حول الطواطم الخاصة بالمنتجع البشري : نداءات الطبول وسحر الرقصات المقدسة » . « فالتناس يُبدون حاجة لا تقاوم الى الشعور بأنهم معاً ، وإلى الصلاة والإنشاد معاً ، وإلى ان يجدوا انفسهم متعاضدين لإعلان إيمانهم المشترك »^(٢) . وإن الشرح لمقتضب ، ولكن الواقع مؤكد . والنتيجة : معابد وكُتُس ومجامع دينية ودوائر مختصة ومِلل وكهنة . وها هي ذي « مدرسة الشهداء » والجلادين

(١) هنري هوزر ، « ولادة البروتستانتية » ، (المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٤٠) ، ص ٩٤ .

(٢) نفسه ، ص ٩٤ و٩٥ .

ايضاً منتصبه في وجه روما وجنيف و« المدينة - الكنيسة » : التكيل بـ « سيرفيه »^(١) .
فقد كانت استقامة الرأي والتفكير الحرّ متناقضين . « ومع ذلك » فإنه حينما يكون
الانشقاق في التبشير الإنجيلي قد غدا قوة مادية تقوم استقامة رأي بروتستانتية . ولسوف
ندرك فيما بعد السبب في أن التفسير الفرويدي - « الانسان حيوان منتسب إلى عشيرة » -
من دون أن يكون مجانباً للصواب ، غير كافٍ لإبراز مثل هذه البلبلات .

لنأخذ ايضاً « المفارقة الماركسية » .

لقد كان ينبغي أن تكون « الاشتراكية العلمية » مدفوعاً بها حتى مبادئها الأولى حركة
اجتماعية بلا « أجهزة » ولا مؤسسات . (لا يشكل الشيوعيون حزباً مميزاً في مقابل
الاحزاب العمالية الأخرى ، الخ . . .) . فالبروليتاريون وحدهم في مواجهة
التاريخ ، بلا وسيط ، وبلا تعبد غير قراءة مختصرات « رأس المال » ، يعملون للسلام
المشترك في المصنع : فأية حاجة الى الخلايا ؟ - أليست الخلية موجودة في أي معمل كان ؟
أو الى الكوادر الدائمة ؟ - أليست الثورة النتاج الذي لا مفرّ منه لمسار لأجل تعميق
التناقضات الموضوعية بين عمليات متزايدة لجعل القوى المنتجة تصبح اشتراكية
الخ . . . ؟ فلا احتفالات إذن ولا مخلص أعلى .

ومع ذلك ، هي تناقضات الطبيعة البشرية . . .

وتلاحُم بنى الانتماء من أسفل مع مناهج الأفكار ، « من علي » ، أو الأمكنة مع
المذاهب ، ليس من شأنه فقط قلب مركز الثقل الخاص بالـ « إيديولوجية » بتحطيم فكرة
الإلحاح الإيديولوجي من أصلها (بوصف هذا الإلحاح خطّة حقيقة أو لا حقيقة قابلة لأن
تكتفي ذاتياً) ، فهو يُفضي كذلك الى التساؤل عن شروط احتمال الصلابة الجماعية
(لأن ولادة ايدولوجية معناها ولادة جماعة) . فمن أين تأتي الـ « نحن » ؟ بتماء مشترك
في شخص أسمى . « أعهدُ بنفسي إليك وأشكرك بتواضع » - هكذا يجب المبتدئ
الياباني « أستاذ » نظامه بعد أن يكون هذا قد أجاب بلغزٍ ، بل بصمت ، على احتفال

(١) عالم دين وفيلسوف وطبيب اسباني (١٥٠٩ - ١٥٥٣ م) شغف باللاهوت والصراع بين الكتلثة والبروتستانتية . وقد
كتب بوصفه مفكراً حراً قليل التمسك باستقامة الرأي عدة مؤلفات أدت طروحها في النهاية الى الحكم عليه بالموت
وإحراقه حياً بتحريض من كالفن المقيم آنذاك في جنيف . (المترجم) .

الاستجواب الأسبوعي (واحداً واحداً) . إنه انتقال آخر الى محاذاة تجربة مبتدلة . أي انتقال ؟ الاعتقاد ، إنه يفيد الانسان ، لم ؟ لأن هذا يسمح بأن يكون الانسان مع غيره من الناس ؛ بأن ينظر كل إلى الآخرين وينظروا إليه ؛ بأن يتحابوا . فالتجمع يُسعد ، والتفرق يُشقي . وعدم الانقسام خلاص ، والطرْد سقطة (و« الشقاق »^(١) هو العشبة الرديئة) . فالفرد لا يدرك ذاته بكليتها إلا عبر انتهاء ما ؛ ولكن الوساطة تزلق لأن الزمرة هي أيضاً لا تعرف الاستقلال ، إذ يفترض الاجتماع «في» الاتحاد «ب» (كما يفترض الاعتقاد «بأن» اعتقاداً «في») . والجماعة ترجع القهقري . . انها تضع المرفوع الجمعي بعد المضاف اليه والمضاف . وهناك «نحن» ممكنة لأن كل واحد من مجموعة الـ «أنا» يصدر عن ، ويقدم نفسه إلى . «أيها الأخوة في المسيح» إننا نجتمع في الكنيسة باتحادنا في يسوع عبر طاعة للحبر الأعظم الذي «يجب ويجمع باسم الرب»^(٢) . وهذا الخضوع يصنع قوتنا ، إذ بهذا الشكل ندخل كأصحاب حق في لعبة القوى الجماعية التي تقسم الكوكب الى مربعات (بهدف تغييره لمصلحتنا نحن شعب الرب) . وبرز أشخاص جماعيين مميزين يفترض تبعية الافراد تجاه الجماعة أو المثل الأعلى لـ «نحن» . . إنني عضو في لأنني أو من بـ ، وأومن لأني عضو ، وتكون نتيجة هذه الدائرة : «نحن المؤمنين» ، «نحن اليهود» ، «نحن الشيوعيين» ، «نحن» ، الأعضاء المتأخرين في الجماعة الاشتراكية الدولية (الأمية والأخوية شرط التسليم بأن في الأسرة أحياناً أكثر أخوة من الآخرين ، بلد لينين) . والمقدمة التأسيسية لزمرة ما شهادة تبعية (أو انتقام ، والانتقام إيمان معكوس) لا مسوغ لها بحد ذاتها ، ولكن ضرورتها ينبغي البحث عنها في نتيجة التجمع التي تسمح هي بانبثاقه . وليس من استحضار شخصي من غير حماية مشخصة . وتغدو الفكرة قوة مادية حين تتحول الى بؤرة تجمع قادرة على رفع مجموعة الى جماعة من المصلين ، ولكن التحول يتطلب أن تتوارى الفكرة خلف حاملها ، أي البطل رمز الزمرة .

والشكل المعلن لضرورة الوساطة هو شخصية الزمرة؛ المسار الاجتماعي الناقل

(١) الكلمة بالفرنسية «Zizanie» تعني السزوان والشليم ، ومعناها المجازي هو الذي اثبتناه (المترجم) .

(٢) «لا مرا» في ان الرباط الذي يضم كل فرد الى المسيح هو السبب في الرباط الذي يضم كل فرد الى الآخرين (فرويد ،

«علم النفس الجماعي ، وتحليل الأنا») .

بشكل طبيعي للانفعالية (شأنه شأن كل علاقة بين الافراد) . ولا يُخصّس بالوظيفة التوسّطية من يملكون سحراً شخصياً فريداً ، فالسحر هو ميزة الوظيفة الاجتماعية التي يؤدّيها فرد من الأفراد . وبكلام آخر فإن السلطان السحري يعبر عن علاقة ، لا عن ملكية . عن « مع الذات » ، لا عن « أنا » استثنائية . ولسوف تسمى ذات سلطان سحري « كل علاقة أو صلة قربى بين شخصيّة ومجتمع تؤدي دوراً في الدفاع عن هوية الزمرة ، وفي الوقت نفسه في الفوز بمستقبلها » (جاكلين مير) . ولا تعبّر الكلمة عن عزو بل عن نموذج خاص جداً من العقلانية ، عقلانية الانتماءات . فكلمة « سلطان سحري » تعني في اللغة الاغريقية « الفتنة » ، ولكنها تعني كذلك « المعروف » . فالأمر يعني في الوقت نفسه اللذة الممنوحة والعرفان بالجميل . ولسوف يكون ذا سلطان سحري أي شخص يمنح زممرته لذة عرفان ذاتها من خلاله . وأوج اللذة : أن يرى الإنسان نفسه جسداً في جسد إنسان آخر . والذي تبهره هالة الوسيط هو الزمرة التي تمت الوساطة لأجلها . فالهالة الشخصية ليست سراباً بل هي مرآة^(١) . فهناك نوم مغناطيسي هيامي في هذيانات عبادات الشخصية ، وفي الافتتان بالزعيم نرجسية جماعية معكوسة تجهل قدر نفسها . ويشهد التفاني الذي لا يعرف حدوداً ، التفاني الأعمى ، التفاني « المتعصب » الذي يبيده المؤمنون للحبر الأعظم (او الذي تبديه الشعوب ، أو الوطن الخ . . .) بأن الزمرة ، بتفانيها أمام ذاتها عن طريق تجسدها ، تعمل ببساطة للحفاظ على كيانها الخاص . فبطولة الشهداء المتهوّرة هي الحيلة العقلانية لأنانيات الزمرة .

وإذ كانت الايديولوجية موجودة حيثما وجدت ارض خاصة ، لا العكس ، فإن أقصر طريق الى « تعطيل الحشد الإيديولوجي » يمر بإزاحة الاشخاص عن أرضهم ، كما يمر بتحقيق هويتهم الإيديولوجية بموضعتهم الرمزية . وتطبيق هذه القاعدة الاستراتيجية على الحياة اليومية هو : إن مناقشة المرء جيرانه واصدقائه في صحة افكارهم ، السياسية أو غيرها ، لا تُفضي الى شيء ، وكل واحد يعرف ذلك جيداً . ومن الممكن قطع دابر هذه المناقشات التي لا طائل تحتها بتوسّل سؤال واحد : « إلى اي زمرة تنتمي ؟ » أو :

(١) ليس من أثر وثائقي عن إشعاع حنا بولس الثاني السحري « المنقطع النظر » قبل ارتقائه المقعد المقدّس ؛ كذلك لا يبدو أن سحر العقيد شارل ديغول ، أو المناضل مورييس توريز ، أو الجيورجاني دجوغاشفيلي ، أو قيم المكتبة ماوتسي تونغ ، الخ . . . قد سبق تكوين الزمرة التي ينتمي إليها كل منهم على التوالي . . .

« ألا تزال زمرك الأصلية زمرك ، أم أنك تشعر بها وكأنها قد باتت غريبة ؟ » وما هو اليوم قاضيك الأعلى الذي يقرّر في الدرجة الأخيرة بشأن قيمة الدعاوى المتناقضة حتماً والمقامة عليك من مختلف الدوائر الاجتماعية ؟ تطبيق على تاريخ الإيديولوجيات : « قل لي ما إمكانات الاندماج التي تقدّمها لمعاصريك أخبرك عن مدى قوة اجتذابك ، في تلك اللحظة ، للإذهان » .

يقول المثل المأثور إن المرء لا يقدر على إرضاء جميع الناس وإرضاء أبيه . ولكنه يستطيع على الدوام اختيار أبيه : ذلك الذي يكون لقوله سلطان القانون . وترجمة ذلك : لا يقدر المرء أن يكون « شخصاً طيباً » ، بالتوافق والتزامن ، في نظر رفاقه في الحلية أو الأبرشية ، وزملائه في المكتب أو رفاقه في العمل ، وجيرانه في الحي أو القرية ، وأسرته وأبناء عمومته وخوئلته ، والصحف الكبرى ، ومشاهدي التلفزيون ، وأقاصي البلد ، والرأي العام الغربي . ويجب الاختيار : الزمر التي يرضي المرء أن يكون في نظرها مغفلاً أو وغداً . ولما كان الانسان أبداً قدراً في نظر أحد الناس فعلياً أن نذكر بأن جوهر « القدير » ليس فردياً ، وإنما هو موقعي . فالموقف « الإيديولوجي » لفرد من الأفراد في « الدولة - المدينة » يصدر بداهة ، وليس دائماً في غفلة منه ، عن حساب للتكاليف المقارنة للـ « قدارة » في نظر مختلف سلطات الوُسْم .

و« النسبة الحسائية النهائية » للانتساب « الإيديولوجي » هي طفولة الفن - في نظر عدوه . كما لو أن الانثروبولوجية السياسية جاءت متأخرة عن الشرطة السياسية ، والنظرية عن الممارسة . وتحقق صحة « قوانين » انتشار « إيديولوجية » ما كل يوم في « الأنظمة » التي تتولى أمر قمعها . ليدمر ، ويُدَب ، ويُبَعَث . لتحطّم جميع الزوايا الممكنة بين المنضوي وزمرته لتعطيل الانضواء بفصل الـ « أنا » عن « المثل الأعلى لنا » . وتلتقي مكافحة التخريب هنا مع التخفيف من الهياجات الجنونية . فلـ « كسر » موقف التعذيب أو من غير تعذيب ، ابداً بفصله عن رفاقه . ويشوُّش شعوره بالانتماء رويداً رويداً بجعله يكتشف (سهواً إذا أمكن) أن زمرة قد تركته لمصيره ، وأنه في سبيله الى الذوبان ، وأنه قد سبق تسليمه ، لقد سبق لرفاقه من جهة أخرى ان اعترفوا ، وأما الزعماء فجنباء (إنهم يختبئون) . قادة مزيفون (متسلّلون) . وباختصار ، بإقناعه أنه وحده على الساحة . وأنه لذلك غير ملتزم تجاه أي شخص غير

نفسه . والواقع أنه ما دام ليس هناك من شخص آخر فليس هناك حتى من نخونه . وليس تعاون المرء إذن مع الشرطة ، أو مع لجنة التحقيق ، أو مع محكمة التفتيش جحوداً بل هو تسجيل واقع . ولنكن واقعيين : إن الحقيقة الوحيدة منذ الآن هي هو نفسه كمسؤول ، كفرد راشد حرّ في أن يختار طريقه بنفسه ؛ والصورة التي كان يكوّنها عن منظّمته كانت جميلة بالأمس ، وأما اليوم فهي وَهْم . وهكذا سوف يكون الموقوف مَقُوداً للتعاون مع « العدو » دون أن يكون عليه حتى أن يتنكّر لما يسمّيه « أفكاره » . فيكفي قطع الوهم السّرّي الذي يربط المناضل بمنظّمته (وقديماً المؤمن بكنيستته ، أو بطائفته) ليحصل الموقوف ، الممنوع من مخالطة أحد ، على أحسن الفرص لـ « الانهيار » .

وفي القاعدة العامة أن الزمر التي يقال لها زمر القربة تتداعى من الداخل ، وتعود الى التلاحم حين تتعرض لشيء خارجي . وهذا الـ « باء الف = با » للعمل البوليسي يحيل على حقيقة أعم : إن الاستحضار من قبل الزمرة ، بوصفها لا متغيراً للإيديولوجيات القائمة ، يعمل بذاته كمبدأ قمعي . فالزمرة تكوّن نفسها بتكوينها شرطتها ، وسوف تكون أفضل شرطة (واكثرها نجاحاً) . فليس أفضل من مؤمن لتعذيب مؤمن آخر ، شرط أن يكون من الطائفة نفسها . فأتباع المسيح المخلص قد اغتالوا بلا ريب ، في زمانهم ، من المسيحيين أكثر مما اغتال اتباع « الهلال » الخصيب ، وعلى نطاق أوسع - الدراسة الاحصائية للسكان تفرض - ازالّت الشيوعية في أيامنا من الشيوعيين أكثر مما أزالّت مناهضة الشيوعية التي يعتبر مردود متطوعها أقل من مردود الديانة الرسمية . وهاك مثلاً بين عدة أمثلة : لقد كتب مؤرخ سوفياتي يقول : « لقد أعدم ستالين ، وفقاً لكل احتمال ، من المشتركين [الأجانب] في الحرب الأهلية الإسبانية أكثر بكثير ممن قتلهم الرصاص الفاشي بالفعل في اسبانيا »^(١) . وهناك فيما وراء الاحصاءات ، ووراء هذه الحادثة أو تلك ، منطق ينبغي تأملّه ولا ينعكس في أي مكان خيراً من انعكاسه على مرآة التجربة الشيوعية . فالـ « حركة البروليتارية » التي تتمتع بصوفيّة التنظيم دفعت النظرية والممارسة في هذه التجربة إلى نوع من مرحلة عليا^(٢). وفي كل مكان ، في المعرفة كما في العمل ، وضعت أول قوة منطقية في العالم

(١) روي مدفيدف ، « الستالينية » ، ص ٢٩٧ (لوسوي ، ١٩٧٢) .

(٢) (ما سبيرو ، ينان ، ١٩٧٦) « ان التنظيم الطبقي هو المساهمة الحاسمة للبروليتاريا في الفكر نفسه » (ص ١٠٧) . « في =

المعاصر فكرة « التنظيم » وواقعه في مركز القيادة ؛ مما يجعل من المؤسسة « تلقائياً » أول منتجة للاستدلالات الزائفة عن العالم الحديث ، علماً بأن ما يبدو استدلالاً زائفاً لعقل « غير المنظمين » منطقي تماماً من وجهة نظر المنظمين - باعتبار أن منطق التنظيم أسبابه التي يجهلها المنطق البحت . وتمشي المنظمات الشيوعية (دولاً أو أحزاباً) إلى « الإيديولوجية وتسير الإيديولوجية الشيوعية الى التنظيم ؛ وبالعكس يكتشف التنظيم والإيديولوجية للذان لا ينفكان عن السير في الإرهاب الإيديولوجي المنظم طبيعة المحرك وهما يقلعان . ويتيح غموض المحاكمات « الستالينية » الكبرى الشهير تبديد معميات « الإيديولوجية » كمسار تحريبي .

ولا تخصى التفسيرات التي أفسحت لها في المجال قديماً اعترافات المتهمين المذهلة^(١) . ومذاك جاءت الشهادات ، والروايات ، والوثائق الصادرة عن الضحايا أنفسهم^(٢) . وهي كافية ليُستخلص منها أن الإيضاح بالتعذيب البدني والوعد الزائف بالحياة الآمنة ليسا ، رغم حقيقة الأمر الواقع المرعبة ، كافيين لشرح تحطم البولشفيك العجائز المعنوي ، هؤلاء « الرجال القولازيون » المحولون الى دمي مفككة الاوصال ؛ ولا أن رجالاً من جبلة خارقة لم يستطع الغستابو نفسه أن يحطمهم كان من الممكن ان يستسلموا بعد الحرب لمن هم « سندهم » (لوندن) ؛ ولا أن متهمين في مأمن من كل ضغط مادي مباشر وقضاتهم ليسوا في سدة الحكم كان من الممكن ان يُكرهوا طويلاً على الصمت (تيون) . وتبدو انتهاكات الشرعية الاشتراكية ، حسب التلطيف الكلامي الرائع في ذلك الوقت ، كتطبيقات لقانون التأليف الإيديولوجي (بوصفه الطين اللازب للزمرة ، ومع ذلك فإن الزمرة هي طينه اللازب) . وليس منطق الاعترافات ذا طابع تعقلي مبني على تفكير استنباطي (وقد سمّاه آرون « تحقيق الذات بالتسلسل ») ، أو انتقالاً من الموضوعي إلى الذاتي الخاص بالشخص : أنا معارض ، و« معلوم » أن

= الإيديولوجية ، آلان باديو وفرانسوا بالم .

(١) قبل أن يقدم « ريمون آرون » اعترافه حاول أن يصنف هذه الاعترافات في « الديمقراطية والاستبداد » (غاليمار ، ١٩٦٣) ، ص ٢٤٥ - ٢٨٧ . وانظر بالطبع كوستلر « الصفر واللا نهاية » ؛ وميرلو - بونتي « الإنسانية والإرهاب ، وفرانسوا فيتو « المأساة المنفجرة » ، (پ . هوري ، ١٩٥٦) .

(٢) وفي طلبعتها « الاعتراف » لـ (ارتور لوندن) ، و« محاكمة من موسكو إلى باريس » ، لـ « شارل تيون » ، وأخيراً « لتفتيح الأفواه » لـ (فيزيان) .

المعارضة داخل « الحزب » خيانة لك « حزب » ، ف « إذن » أنا خائن بالفعل . إنه يكمن في استعداد المنطق الذاتي الخاص بالانتماء على المنطق الموضوعي الخاص بالأفكار ، ولهذا الاستعداد فعل السحق لأن محك الانخراط الصادق قائم في المنطق الأول ، لا في المنطق الثاني . والإقبال على « الحزب » بالعقل هو في المحل الثاني بالنسبة الى الإقبال على « الحزب » بالهوى . ولا يمكن أن يكون أي مناضل على حق وحده ضد « حزبه » ، لا لأنه يُفترض في هذا أن يكون معصوماً عقدياً وبلا موارد بل لأن نزاهة المناضل المعنوية لا تنفصل عن اندماجه الجسدي ، أو التخيلي ، بالمنظمة . والفرد هو الذي يتعرّض للتفتت في حال قطع هذه « الروابط العضوية » . فالطرد يساوي تدمير الذات .

والتفصل حول الأخوية عاجز بشكل استثنائي عن الدفاع عن نفسه إزاء المباغته يقوم بها الإخوة من الخلف ، وإزاء حُجّة الأخوة بالذات . وعندها لا يقتضي الأمر أن يضحي المرء بنفسه طوعاً على مذهب « الحزب » ، مخلصاً - للمرة - الأخيرة - لـ - إرادة - قادة - هـ - المحبوبين ؛ بل يقتضي ترجيحاً في الفوضى - في عالم بلا صوى ، عالم يفقد معناه ، وقيمه ، وحتى حقيقته . ويقول « تيون » إنه أحسّ بـ « صوابه يطير » عندما أصبح فجأة معزولاً منفيّاً عن « حزبه » ، يعامله خاصته وكأنه مصاب بالطاعون . على الرغم من يُمن طالعه بأن السلخ عن الواقع لم يكن ، في حالته ، مادياً^(١) .

وفي « الشرق » ، في الحقبة نفسها ، كان قد بدى بفضل العنصر المشبوه عن شجرته قبل توقيفه بإحداث فراغ حوله ، وترك طلباته بلا أجوبة ، وقطع خطوطه المعتادة للتواصل مع رفاقه (بريد ، دعوات ، اجتماعات ، تلفون ، الخ . . .) وبعد ذلك ، وبشكل مفاجيء ، يكون « المَعزول » - الاسم المطلق على زنزانة المعتقلين السياسيين - حيث يُترك يتعفن بلا إيضاحات ، مُحضّعاً لنظام من الإذلال ، والدوار ، والكروب

(١) « إن السبب الذي آتى بأناس معروفين بالحزم واجهوا الموت أكثر من مرة الى الانهيار في اغلب الأحيان اثناء التحقيق والتوقيع على اتهامات ذاتية قطعية موجود خارج القسوة المريعة التي ترافق طرق التحقيق . فهو يكمن في أن هؤلاء الناس فُصلوا بغتة عن الأرض التي ترعرعوا فوقها . فقد كان المعتقل في هذه السجون أشبه بنبته اقتلعت من الأرض ورميت للرياح والعواصف محرومة من الغذاء والماء والشمس . لقد أعدمت مُثله العليا . وما كان الذين في مواجهته أعداء طبقين . وإنما الشعب السوفياتي هو الذي كان ضده [. . .] ولم يكن هناك ما يستند اليه . وكان الرجل يجد نفسه مدفوعاً الى هاوية من دون أن يعلم لماذا . لماذا ؟ لماذا ؟ » .

شهادة من شابلكين أوردها مدفيديف ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ٣٢٠ .

(بافتقاد جميع نقط الارتكاز المعنوية) . وحين تأزف الساعة يسمع الموقوف شرحاً لطرده ، ويبدأ التحقيق قارضاً ، متكرراً ، فلسفياً على الطريقة المدرسية ، تقطعه أو تصاحبه مشاهد من العنف وسوء المعاملة (ولكن ليس بشكل حتمي) . ويوجّه الاستجواب (في أفضل الحالات ، الحالة التي يتأكد فيها الصمود) بطريقة تقود المطرود الى أن يقدم بنفسه طلب إعادة اندماجه التي لا يمكن ان تتحقق ، ويا للأسف ، إلا بصيغة حذفه (سياسياً ، وهذا لا يحتاج الى بيان ؛ ومادياً ، وهذا حسب مقتضى الظروف) . ولما كان للـ « حزب » أسبابه الخاصة في تقرير أنه كان خائناً فإنه سوف يتصرف كمناضل إذا أخذ هذا القرار على عاتقه ، « بحرية ووعي » . والإمكان الوحيد الذي يملكه للبقاء شيوعياً صالحاً يتمثل إذن في أن يعلن نفسه خائناً للشيوعية (أو أن يترك الآخرين يقولون ويعملون ، وهو صامت) . فهو يدعى ، بالإجمال ، لأن يتحمل إلى النهاية روح الحزب - وهو الاسم « العلمي » لروح التضامن مع الفريق - وأن يؤكد أمام العالم الخارجي صفة عضويته ، بنزع هذه الصفة عن نفسه . و « نائب الفاعل » في « يدعى » هو ضميره المناضل بالذات مقلوباً إلى عدوٍ اتخذ ملامح المستجوب ، ملامح « السند » المقلوب هو بدوره إلى مستودع سر - إلى منتزع اعترافات . فإذا أنكر الاتهام أنكر ذاته لأن ذلك سيكون معناه إنكاره زمرة ، والزمرة هي هو . وبالطلب منه أن يعترف بأنه وغد وأن يتعاون لحذف الاوغاد لا يُطلب منه سوى حد أدنى من الاستقامة السياسية التي سبق له من جهة ثانية أن قدم عليها أكثر من دليل . فهل يرجع عن رأيه في آخر لحظة ؟ إن « السند » ، وهو مربّ مدقّ ، « يحوّل » الاستجواب إلى منهج انتهاء سقراطي في مساءلة النفس لإظهار الحق : على التلميذ أن يعمل ويلد هو نفسه ، حتى وإن تمّ ذلك بوساطة ملقط الجنين وبمصاحبة الألم ، حقيقته (إنها ، والحالة هذه ، قائمة بסיئات مختلفة كل الاختلاف) . وينتهي المتهم الأمثل الى ارتداء سقط المتاع الذي يرتديه عدو الشعب ، أو من هو هتلري - تروتسكي ، أو عميل البرجوازية (شرطي ، جاسوس ، متآمر) ، لأنه يكون قد أدرك إلى النهاية مستتبعات النواة « العقلانية » لاقتناعاته : « مصيب او مخطيء ، هو حزبي » . وعلى كل حال ، ماذا يجدي الصمود ؟ ومهما يعمل فسيكون الحق مع الزمرة ضده : إن وافق فمعنى ذلك أن المدين هو الذي سيعطيه الحق بانتقاله إلى الاعترافات . وإن رفض مستنكفاً عن إنكار « الحقائق » فسوف يقدم كذلك الدليل العلني على أن الزمرة لا تخطيء في هتكه كأجنبي بشكل أساسي عن

الزمرة . ولقد انتهى أكثرهم قيمة بأن وافقوا . وصدق أعضاء الزمرة بكليتهم تقريباً .
وإنه لدليل على أن الخلقية الفردية ليست موضع اتهام بل موضع الاتهام ميكانيكية (غير
إوالية) خاصة بالجماعة ومدفوعة بتبصّر ووقاحة إلى آخر حدودها . ولقد أكدت
المحاكمات الستالينية على طريقتها الطبيعية العرقية الى آخر درجة لـ « إيديولوجية » غير
عرقية بشكل ممتاز .

والمقابلة في فئات غير متجانسة بين قوة إقناع الأفراد وأشكال التأطير الجماعي ، كما
تفعل سوسيولوجية اميركية معينة ، معناها تقطيع حقل الملاحظة بشكل رديء بالشبكة
المثالية للـ « إيديولوجية »^(١) . والسبب انه ، في روح التضامن مع الفريق ، يشكّل الفريق
النواة والروح القشرة والغلاف . وتقاس صلابة « إيديولوجية » ما بقدرتها على الصمود
لهجمات المحيط الخارجي وتسرباته ، ولكن هذا الضارب الحسابي تحدّه درجة صلابة
الزمرة التي تحمل لواء هذه الايديولوجية . وهذا هو ما يحقّق المردود الكامل لمنحى في
دراسة السلوكات السياسية الحديثة - بما في ذلك أكثرها استواء ، أو أشدها ابتداءً -
دراسة عرقية .

« مثال رقم ١ » . تتأقّ بليّة الشيوعيين النقّاد من عدم فهمهم أن السبب في شقاء
الشيوعية السياسي في الغرب هو نفسه سبب الهناء الأثني للشيوعيين الغربيين . فبالإمكان
رؤية مجابهة بين مبدئين في هذا النمط من التكوين الجماعي : مبدأ خاص بالاستراتيجية
(أو بالواقع) ، ومبدأ خاص بالانتماء (أو باللذة) . ويقود المبدأ الخاص بالاستراتيجية
إلى تحويل « الحزب » الى أداة صراع سياسي هو المركز المتحرّك للمبادرات والتحالفات

(١) هي شبكة قراءة غامضة لعلماء الاجتماع في « نهاية الأمر السياسي » سبق لـ « بيير برنيوم » أن نقدها في مؤلف يحمل الاسم
نفسه (لوسوي ، باريس ، ١٩٧٧) . فاكشف أن سلوك الجنود الاميركيين في المعركة كان مرتبطاً بشكل خاص في اثناء
الحرب العالمية الثانية باندماجهم العاطفي بوحدتهم لا يعني إمكان وصف مثل هذا « السلوك النفسي » بأنه غريب عن
كل « اعتبار ايديولوجي » إلا في حال الغلط بحق الايديولوجيات (ستوفر ، « الجندي الاميركي » ، برنستون ،
١٩٤٩) . ويلاحظ « سيلز » و« يانوفيتز » من ناحيتها انه في الفترة نفسها لم تكن وحدة الجيوش الالمانية مدعومة الا
بشكل ضعيف بالقناعات النازية لأفرادها ، وأن الإشباع المنتظم من قبل الجيش ، بوصفه منظمة اجتماعية ، لبعض
الحاجات الأولية للشخصية كان في أساس التحريض على المقاومة التي قرر الجندي الالماني إبداءها . وهل يتسنى
الاعتقاد بأنه يمكن ان تختصر النازية الى مجرد اعتناق فرد لمقترحات الفيلسوف روزنبرغ ؟ وأن النتيجة الطبيعية لهذا
الاعتقاد العرفي المركزي لم تكن بالضبط أن تتمكن مجموعة المجنّدين الجدد من الرضى بهذا الإشباع الاجتماعي بإبادة
اليهود والمحاربين والسجناء ؟

والمناورات المعدّة لتحقيق البرنامج المبدئي (إلغاء الرأسمالية) تحقيقاً فعلياً : سيكون مقابله الأمثل وجود «حزب - جيش» («المفرزة الطليعية للبروليتاريا»). وعلى العكس فإن المبدأ الخاص بالانتهاء يحوّل «الحزب» إلى مقاطعة ثقافية مزوّدة بمن يصوّرون مقاطعة منذورة بشكل أساسي للمحافظة على اندماج معينّ فالعودة الى إنتاج تفرّد معينّ : سيكون مقابله الأمثل وجود «حزب - كنيسة» («أسرة الشيوعيين الكبرى») . وهذان المبدآن متكاملان ومتناقضان في الوقت نفسه . وتبلغ النشوة النضالية ذروتها حين ينصهر المبدآن ، أو حين يكونان قادرين على العمل معاً (كما في فرنسا في « الجبهة الشعبية » أو في « المقاومة ») . وأما في حال عدم التوافق فستكون الأولوية للمبدأ الخاص بالانتهاء ويفرض منطق القداسة حكمه على التفكير الأداتي الديني . ويزاوج المبدأ الخاص بالانتهاء، بشكل متناقض بين الانطواء الطائفي والتفتح الحيوي . ويزحم الحياة اليومية بداوأل لا يشعر العامي بوجودها لأنه يعبر عن فرحة شعب برصّ صفوفه ، متكتلاً ومتميّزاً ، وسط سديم معنوي اجتماعي . فلم يكن الشيوعيون تعساء في معسكر « الحرب الباردة » المنعزل المسدود المنافذ ؛ بل كانوا على العكس يحسّدون آنذاك في زهو سعادة تحقيق الذات بوصفهم المالكين المحظوظين للذكريات القومية وللثقافة الانسانية برمتها . ولم يبدأ الوجدان بالتعاسة إلا بالانفتاح على الواقع الخارجي الذي تلا الجراح النرجسية لوهم الجماعة ، الجراح الناشئة عن تقرير خروشوف وذبوله .

وتسمح لعبة المبدأين بتفسير التناقض الظاهر عن طريق قراءة مزدوجة . فقد ينمّ سلوك غير عقلاني مهور في نظر المبدأ الأول بطفولية فاضحة عن حكمة عرقية عميقة في نظر المبدأ الثاني . وعندها يبدو انتصار سياسي معاكس وكأنه الوجه الآخر لمأثرة ثقافية ، وفسخ لـ « حلف طبقي » لا غنى عنه استراتيجياً بوصفه فرصة يلتقي فيها المرء وسطاءه لقاءات جديدة ساحرة مخصّصة لطرد تهديد بتثقيف مفاجيء فظّ . ويحدث عندئذ ما يسميه علماء الأعراق « التعبّد الناتج عن أزمة » - عودة مذعورة الى ينابيع التقليد ، والمباديء ، والغايات « الثورية » التي بها كانت تتميز الجماعة في الأصل من جيرانها الذين أصبحوا أقوى منها . ولسوف ينتمي الإصلاح الطائفي المرمّق بصلة القرى الى نسخة جديدة من طقس « الكارغو » الميلانيزي الذي تستنجد فيه العشيرة كائناً

خرافياً لإنقاذ اسمها ، وآلهتها ، ولسانها من هجنة اللسان الاستعماري .

ويُخضع تفوق مبدأ الانتهاء العمل إلى سلطان الكائن ، أي السياسة للثقافة ، والمستقبل لحاضر أبدي . وهو لا يقبل بالتغيير إلا لغايات تتعلق بالديمومة (« التغيير ليكون الحزب الثوري الكبير الذي يحتاج إليه عمال فرنسا وشعب فرنسا دائماً أفضل ») ؛ ويعوّض عن المقطعات من منشط الذاكرة النظري (سبيل السلام ، إلغاء ديكتاتورية البروليتاريا ، الخ) بعودة إلى التلويع بالأعلام الطوطمية ، وتعزيز المواقع الأمامية حول الأرض الإقليمية العرقية . ويسير مبدأ الانتهاء بتؤدة لأنه متعلق في النهاية بغريزة المحافظة على النوع . فهو ينزع إلى تقليل الأخطار التاريخية وتكثير ضمانات التميز الطبيعي . فكلما انكمشت الجماعة زاد انبساط الهوية النضالية . وأحد أسباب وجود مبدأ الاقتصاد هو إلغاء الهالة الخارجية والتخلص نوعاً ما من واجب « الاشتغال بالسياسية » ، و« في الحال » . ويمكن في ضوءه فهم أن إحدى أكبر قوى الشيوعية تكمن ، كما كان « جورج باتاي » قد أعلن ، في « قدرتها على إفقاد من يهاجمونها حقيقتهم » لأن مهاجمتها تفترض عدم امتلاك الحقيقة ، بينما الجماعة بحد ذاتها هي حقيقة ذاتها . وهذا ما يجعلها غير قابلة للحقائق المصوغة خارجاً . وكما كانت (ال) سياسية لا تناقش داخلياً فإنه - بكل بساطة - ليس للأدلة المتناقضة « محل » من الوجود . والتفكير معناه تقديم الأسباب عن كذا باتجاه المصّب ، وعدم تكرير أسباب كذا باتجاه المنبع . فيقال مثلاً « الحزب » ثوري ، وهذا جوهره ، وتكتسب الصفة وداعة النعت الطبيعي (كأخيل ذي القدمين الخفيفتين أو أثينا ذات العينين الزرقاوين في الميثولوجيا الإغريقية) . وليست الثورة على هذا المستوى الميتافيزيقي معركة ، ولا ابتلاء ، ولا هي كذلك خطر جميل يستحق المجازفة ، وإنما هي تفتح حماسي لامتياز فطري قائم خارج المكان والزمان . وتفسّر طبيعة « الإيديولوجية » بالذات كيف أن تنظيمًا يسير نحو الإيديولوجية قادر تماماً على المراحة مكانه ، وحتى على المشي القهقري إذا كان تماسك الزمرة يقتضي ذلك . وليس في وسع الاشتراكيين الذين هم أضعف تماسكاً من الناحية العرقية ، وبالتالي « إيديولوجيتهم » أقل وضوحاً ، أن يطيلوا المراحة مكانهم لأن عيب وجودهم يكرههم على العمل لإيجاد مكان لهم (أو على تحريك الأشياء حولهم لخلق ال « نحن » الخاصة بالزمرة) . فقصور المصلحين المزعومين

الأونطولوجي يفرض عليهم أتباع استراتيجية عقلانية نوعاً ، أي إثبات الحركة بالمسير . ويُلاحظ الشيء نفسه من الناحية الأخرى للتنظيمات الاشتراكية الديمقراطية ، لدى جماعات العمل الثوري في العالم الثالث (مما يجعل حوار هذه الأخيرة مع التبعية الاشتراكية أسهل منه مع المؤسسة الشيوعية التي يمثل المناضلون الثوريون بشكل قسري في نظرها مغامرين - لا مسؤولين لأنهم يعرضون أنفسهم بلا مسوغ للمغامرة التاريخية مضحين بمدى خاص محتمل لحساب خفايا عمل ما ، وبهويتهم الضئيلة لمصلحة مبدأ خاص بالاستراتيجية) . وأهم عيوب الانتقادات السياسية (« اليسارية » أو « اليمينية ») الموجهة في فرنسا بخاصة الى الحزب الشيوعي صادر عن إغفال تلك الانتقادات هذا التفصيل : ليست الشيوعية جوهرية حركة سياسية . والانخراط في هذا النمط من الاحزاب يشكّل بالنسبة الى الفرد أفضل الطرق لإلغاء تسيّسه بالتملص من كآبة التفسّخ العرقي . والنضال الهجومي من أجل الأهداف خاضع للدفاع عن هوية هي بالضرورة هشّة ومعرّضة للاهتراء ، بحيث يهّم لا وعي الجماعة ألاّ يُدخّل الكرة المرامي . وإذ كانت الكرة مسوّغ وجود الفريق فإن حذفها يعني حذفه . وليست وظيفة حزب ثوري بالطبيعة أن « يصنع الثورة » ، إذ لا وجود للثورة في الطبيعة : وكما أن الحزب البولشفي الروسي - لورغبنا في التذكّر - لم يكن حزباً ماركسياً - لينينياً يملك مجموعة من شعارات النبالة والصور الخلابّة والعناوين البراقة ، أي أنه كان على العكس تماماً من مجتمع جذاب ساحر ، فإن التاريخ المعاصر لا يقَدّم نموذجاً واحداً عن ثورة اشتراكية كان نقيضها حزب شيوعي من النمط الكلاسيكي .

« مثال رقم ٢ » . ويقَدّم لنا الإثبات المضادّ « اليساري » (١٩٦٥ - ١٩٧٥) ، وهو أشد اختصاراً ، « التنوع الأمثل في استحضار الصور » لكونه قد تمّ على أرض « ايدولوجية » مشابهة بدقة للأرض السابقة (الماركسية) . وقد تبدّد هذا السديم على مدى زمن قصير : لم تكن اليسارية تملك الوسائل العرقية لمشروعها السياسي . وأما الماوية الفرنسية ، وهي ميلودراما تحمل توقيع هكتور مالو ، فقد مثّلت دورها « بلا عائلة » فوق الأرصفة المقفرة المفضية من جبهة « السين » الى « بيّانكور » . وهذا هو السبب في تحوّل الحركة السياسية إلى تبعية ثقافية نظراً لغياب تماسك عرقي قادر على مَفصّلة الاثنيتين . فلم تعثر المراجع النظرية الأصلية على الـ « نحن » الاستنادية التي كانت ستحمل الراية على المدى الطويل . وباستثناء ما كان في بعض الزمر التي سبق

تأليفها ، وهي من أرومة أعتق ، فإن الكثافة الزمرية لم تبلغ الحد الجاذبي الأدنى الذي تتبلور بعده مقومات القائد والشعار والذكرى ومجموعة الطقوس - باختصار الأرض الوهمية بكل ما لها من مستجيبات اجتماعية وضمانات مؤسسية . فلقد بقي معدل الانفعالية إذن ضعيفاً : فبين يسارية ١٩٦٨ والرومنطيقية الثورية كل التباين الذي يميز « حساسية » من شغف اجتماعي ، وميلاً من هاجس ، أو ، بالتعبير الماركسي ، نظرية من إيديولوجية . وربما كان عدم قيام إيديولوجية يسارية في النهاية مردّه الى كثرة طاغية في الأفكار ونقص في العواطف . ولقد كانت الرؤوس حاضرة والقلب غائباً ، أو ربما كان الميزان قد رجع نهائياً لجهة كفة الرؤوس . وهذا هو بالضبط السبب في أن الرؤوس تمكّنت بسهولة كبيرة ، بسرعة كبيرة ، من تغيير أفكارها . ولم تستطع الرعويات المقدسة (ماو ، غيفارا ، لوكسمبورغ ، تروتسكي ، كروپوتكين ، الخ) وقد حرمت من رعاياها أن تحتفظ طويلاً بطابعها القدسي لأن العشيرة هي التي تصنع الطوطم ، لا العكس . « هناك بلى متسارع في الخطاب المقدس بغياب الأساس العرقي » (جاكلين مير) . وعليه ينبغي الحديث عن انحلال لا عن عدم إخلاص لأن هذا يفترض مسبقاً - علاوة على إقامة الشعائر - إيماناً وعقيدة فحراً تكون جميعها معدّة من قبل . فلقد قضت بسبب ذلك العفوية النازعة نحو اليسار والمتولّدة من التعبّد للمعيش وللمحسوس الفردي ؛ لأن هذا المحسوس يشكّل بالضبط اسقاطاً من الحساب مفسداً في الحكم السياسي . وكانت المصادقية تنقص الأفكار الملوّح بها هنا وهناك في النشاط الخلاق المبعثر في مضمار الصحف والمجلات لأنها كانت أفكاراً مجردة منفصلة عن التنظيمات الجماعية التي كانت ، في الخارج ، (في الصين وكوبا وروسيا الخ) قد منحتها الحياة والملاذ والدفء . ولم تكن في النهاية سوى أفكار لا اعتقادات : كانت في اسوأ الأحوال « آراء » ، وفي أحسنها « نظريات » . وينبغي ربط زوال انتفاخ مختلف الخطب الثورية ، « اليسارية » ، بأنها كانت حقاً ونهائياً مجرد خطب . وحتى لدى أشد الناس تمسكاً باستقامة الرأي كانت الرمزية الإدراكية ذات الطابع « الماركسي - اللينيني » ضحية استعمال طوطمي لا تقابله قاعدة عشائرية . وهكذا طارت شعاعاً عند أول منعطف ظرفي باتباعها التيار العام . فقد استعاد كل فرد كراته ليلعب لعبته الخاصة لحسابه كما يفعل كل انسان : الأولاد ، العائلة ، المهنة ، النجاح المهني ، التقدّم الإعلاني ، الخ . . .

وحيث لا يوجد سوى الخطاب لا يوجد إلا أفراد : فقد كان في وسع « تنازع البقاء » إذن أن يسيطر من غير حياء مصطنع ولا عمل جِدَاد حقيقي لأنه لم يكن مطلوباً التخفّف من تبعية شخصية لزعيم ، لأمر وهمي ، لذكرى معينة ، لشهداء بعينهم . وكان سيتمّ البحث بين الالتزام المبدئي والتحليل النهائي عن « ملاذ احتياطي » يتمثل في اجتياز دوائر الاستغلال الحديث ذات المركز الواحد التي تقدّم كل دائرة منها للحظة املاً في أرض تُلقى فيها عصا الترحال : العمّال الأكفياء ، العمّال المتخصّصون ، العمّال الوافدون من خارج ، الردفاء والموسميون ، النساء المناضلات ، المتعشّقون لجنسهم ، سجناء الحق العام ، كل أولئك مثلوا على التوالي أو بالتبادل الأرض الموعودة ؛ هذا بالنظر إلى أن المأساة تتمثّل في انه كلما ترك المرء حافة الى التي تليها كان « تنظيم شيء ما » أسهل سياسياً في كل مرة ، ولكنه أصعب من الناحية السوسيولوجية نظراً لازدياد قابلية الفئات المذكورة لعدم التعضّي والانتظام ، وقابليتها للتبعثر ، فتغدو اكثر تخيباً للآمال . وحيثما أمكن تجسّد « نحن » متماسكة كانت فكرة « نحن » بالذات تبدو خلواً من كل معنى . و« عملية السلخ عن الأرض » المتصاعدة هذه أوجدت لنفسها ، وقد عونت وعيشت بوصفها تجربة وبلاء ، عزاء نظرياً في محاولة لقلب الرموز السياسية يُلبس فيها البلاء الحقيقي لبوس مثل أعلى في السعادة ويُقابل سوء الطالع بالارتياح : إيجابية جديدة للهائم على وجهه ، إشادة بالعرضانية وخطوط الاستهراب ، وبالمتمعضّي ، باللامحوري والمقطعي . « مختصر في التحلّل » ونظرية في « الجسم بلا اعضاء » . وقد ظلت الممارسة بعيدة خلف المنافذ الفلسفية التي لا نأخذ هنا بالاعتبار قيمتها الجوهرية والتي قد تكون احياناً روائع في الفن الإدراكي^(١) ، ولكن نشر نظرية الأرمولة - وهي نبتة بلا جذر - لا يخفّف من آلام الاقتلاع من الجذور ؛ ولا يلغي القسر على نقل النبتة من تربة الى أخرى . وعلى العكس من ذلك تماماً فإننا - من هذه الناحية - قد رأينا اللاتحقّق السلافي موضحاً باستعراضية فولكلورية متعاطمة . فبسبب العجز عن إقامة عشيرة حقيقية من الهنود الحمر يسمّي الناس أنفسهم « هنوداً » ، ويضعون على الرؤوس ريش قبيلة « السيوكس » ، ويطلون الوجوه بالأحمر (بولوني) . ولا يعدل الطراز الكيفية بل يحاكيها . وهذا دليل على أن العدم العرقي ، وهو نتيجة طبيعية للعدمية السياسية ، لا

(١) مثال ذلك مجلّد ١ «الرأسمالية والفصام» «دولوز - غاتاري» اللذان تفوق أهميتها الخاصة بالطبع « معانها » السياسي .

يطبق ذاته . فهو حينها لا يصبّ في كُره الذات والسخرية الكاربة يوقظ تذكارات الصبا ويحرّر في الوقت المناسب جميع الانكفاءات التعويضية ، من العُصبة الى الطائفة مروراً بعصاة قراء السوء . وإنها للعبة الهنود ورعاة البقر التي تنقلب الى جريمة قتل . وإنه لانتحار فردي أو جماعي بعد الاعتناق الألفي لمذهب « الزن » الحياتي الأكبر . والعلم الذي يتناول البدو الرّحل إما أن يكون علماً يبحث في الشظف وإما لا يكون .

وبديهي أن الخطيطة العرقية ليست بذاتها شرحاً لذاتها . فهي محدّدة باتجاه المنبع بلعبة المصالح الاجتماعية المحدّدة اقتصادياً . ولا يستجيب اليسار الثوري في ديمقراطيات الغرب المصنّعة لحاجة موضوعية : وإذ لم يكن له من وظيفة اجتماعية يؤديها لفئة من الشعب لها شأنها فإنه غير مرضٍ سياسياً لأنه لا يملك مصلحة طبقية يقوم بشئونها . وقد تمكنت الشيوعية من تحقيق ذاتها في النصف الأول من القرن في ثلاثة مجتمعات اوروبية أو أربعة لأن المؤسسة لم تكن إجراءً إشباع مؤسسي بحث ، وإنما كانت أولاً إجراءً اقتصادياً (عامل تنظيم أجور العمال) واجتماعياً (عامل استمرار في كنف تقليد ثوري قومي حي) الخ . ولقد اخترنا أمثلتنا بكل حرية من حقل علماني بامتياز هو الحقل الخاص بـ « شعب اليسار » الحديث مسلّطين بؤرة الضوء الخاصة بصميم هذا الحقل على أكثر التنظيمات السياسية مادية من غير التواء . ويقال إنه « ليس الحزب الشيوعي حزباً كالأحزاب الأخرى » . بالتأكيد . ولكن لأنه « حزب » أكثر مما هي الأحزاب الأخرى كانت « ال » التعريف التي تدل تلقائياً على الأسمية : « الحزب » (بامتياز ، وبحد ذاته وحده) . فـ « الحزب » بشكله القانوني القدسي الحاضر يعكس على مجتمعات الغرب المدنية ، بشكل ريفي إن لم نقل بشكل همجي ، الانتقال الى حافة بنية شكلية لا تتحوّل . (انظر الكتاب الثاني ، الفصل الأول) .

« خلاصة مؤقتة » : وسيكون لها شكل الإحراج ، كما هي القاعدة في « العقل » السياسي . فليس في الإمكان تصوّر فعالية سياسية لا تكون نتاج حيوية عرقية . ولكن شروط الحفاظ على هذه الحيوية تحمل ضربة قاضية على الفعالية السياسية . فما يخصب المقدّس الاجتماعي يعقم المبادرة السياسية في المحيط الدنيوي (أي خارجاً عن أرض الزمرة) . وهنا يكمن تعارض المجتمعات الحثّلية .

الفصل الرابع

الجسم والأجهزة

إن ايدولوجية اجتماعية ما هي روح الجسم الاجتماعي . فجميع الأسرار التي تدفع بأرواح الجماعات الى اتخاذ الشكل الصوفي للايدولوجية تجد حلها العقلاني في طبيعة الاجسام الاجتماعية ، وفي فهم هذه الطبيعة .

فلنسأل في البداية إذن : ما هو الجسم ؟

- « الجزء المادي في المخلوقات الحية » (معجم روبير الصغير) .

أي عكس ما هي المثالية أو التجريد (مثل « الروح » و« النفس ») . فالجسم مخلوق « مادي » ، ولكن ماديته ليست مادية : إنها ليست مادية شيء ، ولا مادية أمر عارض .

وفي الإمكان أن يُضفى على الإيدولوجية وجود مادي ، لا وجود مثالي ، من دون الاعتراف مع ذلك بالطابع العضوي لهذا « الوجود » . وهذا الحياء يصنع بشكل مسبق قراراً . وقد كان لـ « لويس التوسير » الفضل العظيم في حذف الخط - الحذف الذي كان ماركس قد رسمه بين العلاقات الوهمية والعلاقات الواقعية ، بين التوقعات والعمليات . وإذا استعار من « پاسكال » العبارة « أجثُ على ركبتيك وحرك الشفتين للصلاة وسوف تؤمن » فقد أدرك أنه لا وجود للإيدولوجية إلا عبر الممارسات الواقعية وبها ، وأنه لا ممارسة إلا بالإيدولوجية وتحت سيطرتها . وقد كتب قائلاً إننا باتخاذنا وجهة نظر الفاعل الفرد فإن « وجود أفكار اعتقاده يكون مادياً باعتبار أن أفكاره هي أعمال مادية مدرجة في ممارسات مادية تنظمها مجموعة من الطقوس هي الأخرى مادية ومحددة بالجهاز

الإيديولوجي المادّي الذي تخضع له افكار هذا الفاعل » . وبوصفه مُطبقاً لا مدرّس بلاغة فقد اهتم « التوسّير » الذي يزن كلماته بأن يؤكد ، نظراً لأنه منذ عهد ارسطو « يعبر عن المادّة بعدة معاني » ، أن « النعوت الأربعة » مادّي ومادّية « المذكورة في عبارتنا ينبغي ان تُخصّص بكيفيات مختلفة » . وعلى الرغم من تركه نظرية هذه الاختلافات معلّقة فإنه يذكر هذه الكيفيات « المتجذّرة في نهاية المطاف في المادة المحسوسة » . ولكن المادة إما أن تكون مزوّدة بروح وإما أن تكون في حالتها الخام . وهي إما عضوية وإما بسيطة . و« أجهزة الدولة الايديولوجية »^(١) من اختصاص فيزياء السواكن . وهذه الفيزياء البسيطة فيزياء أحلام في نظر التعقيدات المريعة الخاصة بالفيسيولوجية الاجتماعية . ومن فضل الله أنه كان لـ « الإنسان السياسي » نفس الوضع الذي لـ « الإنسان العامل » ! وأن تنظيماته كانت وسائل قابلة للاستعمال من الخارج ، وسائل يرسم الطرح بعد الاستعمال ؛ وأن أفكاره كانت أشياء يمكنه نزعها من رأسه بالطريقة التي كان قد وضعها فيه ! وإذا لم يكن للإفكار من وزن سوى وزن الأشياء ، كما يقال ، فإن هذا الثقل نفسه سيشهد بقلّة خطرهما . وبين « الايديولوجية » ذات الوجود المادي والفيزياء الخاصة بالمادة هوة كالهوة الفاصلة بين الحي والميت ، بين الحار والبارد ، بين الفردي وغير المتميّز ، بين التلقائي والمحسوب حسابه . وباختصار ، النظرية السياسية للسياسة خلواً من النعوت ، أو منطق الأفكار في لا منطقية السلوكات .

وفكرة « الجسم » تنتمي الى قاموس الحياة ، بينما تنتمي فكرة « الجهاز » الى قاموس التقنية . فهما إذن الواحدة والأخرى ، « استعارتان » . فما سبق لشخص قط أن صادف وهو ينزل الى الشارع صباحاً جهاز دولة ايديولوجياً بمقاوده ولوالبه وثقلاته (أو مصابيحها التي تعمل بالبطارية الجافة ؟) . ولن يرى أحد جسماً اجتماعياً يبرز من ركن غابة بجلده واعضائه وعينيه . ولكن الخيار ليس بين الاستعارة والتحديد ، بل بين الكلام والصمت . ومن يختر الكلمات يحكم على نفسه بالحديث عن الشيء بخلاف ما هو عندما يتحدث بالاستعارات والصور البيانية لأن اللغة حافلة بها ، اللغة الشعبية واللغة الفلسفية على السواء . وليس هناك استعارة بريئة لأن الاستعارة تعبر على وجه التقريب بأسوأ مما ترغب في التعبير عنه . ولا ريب ، بهذا المعنى ، في أن كل فلسفة « مذنبه » لأن

(١) لويس التوسير ، « ملاحظات من أجل بحث » ، (لايبانسيه) ، نيسان / ابريل ١٩٧٠ .

لغتها رديئة الصنع ، وأنها رديئة الصنع لأنها ليست مصنوعة على الإطلاق بل متلقاة .
والرياضيات وحدها تخلو من الشوائب لأنها تبني رموزها لنفسها وتَهَيء لنفسها وسائل
لعبتها : نظراً لأنه ليس لهذه اللعبة معنى ، وإنما لها قواعد بناء . وفيها يعرف المرء كيف
يتكلم من غير أن يدري عما يتكلم . وبالمقابل فإنه لا حيلة لنا سوى الإحاطة بما يعزّ عن
الوصف بالأساليب المتوفرة ؛ أي أن نختار من بين استعارتين أخفهما .

لقد كتب « كلود برنار » : « الحنجرة حنجرة ، وعدسة العين عدسة ، أي ان
شروطها الميكانيكية والفيزيائية لا تتحقق في أي مكان خارج الجسم الحي »^(١) . وعلى
هذا يمكن القول : الحزب حزب ، والمدرسة مدرسة ، والكنيسة كنيسة ، الخ . . .
ولكن علاوة على أن تحصيل الحاصل ليس وسيلة اكتشاف فإنه من الخطل نسيان ان
مؤلف « الطب » التجريبي قد بدأ هو نفسه باستعارة غط وصفي للأجسام المركبة من
القاموس السياسي (قسمة عمل الخلايا) . ولم يكن أول من فعل . فلنلاحظ ان
« كانط » الذي قدّم لتعارض الإوالية والجهاز العضوي تعبيره المناسب (« في الساعة
هناك جزء هو الأداة التي تحرّك الاجزاء الأخرى ، ولكن التروس ليست العلة الفاعلة
التي تولّد التروس الأخرى : الجزء موجود من أجل الآخر ، ولكن ليس من أجل هذا
الآخر ») ، استخدم لذلك استعارة سياسية مستقاة من ملاحظة بلد في طريقه الى
النهاء ، بلدنا ، غداة ثورة ١٧٨٩ ، في أوج ولادة حاسمة - هي النظام الجمهوري .
ويضيف « كانط » : « ليس الكائن المنظم آلة فقط - لأن هذه لا تملك سوى قوة محرّكة -
بل هو يملك طاقة تكوينية يوصلها حتى للمواد التي لا تملكها (انه ينظمها) ، طاقة
تكوينية تتفشى ، وليس في وسعنا تفسيرها فقط عن طريق القوة المحرّكة (الإوالية) .
وقليل جداً ما يقال في الطبيعة وقدرتها على نتائج منظّمة حين تسمى مثيلاً للفن ؛
فحينها يُتصوّر الفنّان (مخلوق عاقل) خارجاً عنها . فهي بالعكس من ذلك تنظم نفسها
في كل نوع من منتجاتها المنظّمة . . . وللدقة فإن تنظيم الطبيعة لا يقدّم شيئاً مشابهاً
لسببية معروفة منا . وبالمقابل يمكن إيضاح علاقة معينة مصادفة من جهة أخرى بالفكر
اكثر مما هي بالواقع عن طريق مماثلتها بالغايات الطبيعية الآنية المشار إليها . و« هكذا
فإنه طالما استخدم في التحوّل التام الذي شُرع به حديثاً لشعب كبير الى دولة كبرى

(١) كلود برنار ، « دفتر ملاحظات » ، (غاليمار ، ١٩٦٥) ، ص ١٧١ .

مصطلح التنظيم ، وبحق جداً ، تُأسس الهيئات القضائية ، وحتى لتأسيس جسم الدولة برمته ^(١) . وحظي « كانط » بامتياز شهود « بداية » : كان شاهداً على « تجسّد للكلمة » ، واتخذت صندوقة سوداء مكانها تحت أنفه ، من الجهة الأخرى لنهر الران . ولقد وصف ما هو كائن من غير زيادة ولا نقصان : شعب « يتنظّم » ، « جسد كامل » يتكوّن ، أي شيء مختلف كل الاختلاف عن مجموعة من الآلات تُركّب قطعة قطعة .

وغدا السبيل المعاكس - من الفيسيولوجي الى السياسي - يُطرق اكثر مما كان يُطرق منذ عهد ارسطو . والتشبيه العضوي قديم قدم الفلسفة السياسية التي يجعلها تتأرجح دورياً بين المعرفة والبلاغة ، بين الحُصّ على تحسين التفكير في أصالة الأمر السياسي والتعزيم المنمّط الذي يلغي هذه الأصالة . وليست الصورة مُدرَكاً : إنها تدلّ من غير أن تُحدّد ، وتشير من غير أن تُكشّف . ويحدث ان تُنشط السهولة التشبيهية الاكتشاف (إن مشاهد مضخات الماء الرافعة الدافعة جعل هارثي يحدس بدورة الدم في الجسم البشري) ، كما أنها قد تحبطه بكثرة التداعيات الذهنية . فلن يُحصّل من صورة « الجسم » إلا على الحيرة في الاختيار : وهام دفاعي ضد القلق الناتج عن التجزئة ، عليك بالمحلل النفسي ؛ خدعة وقائية تلجأ اليها الطبقات المهيمنة ، مثال ذلك « مينيوس أغريبا » قنصل بلاده شارحاً للشعب الروماني المتمرد أنه لا غنى للاعضاء عن المعدة ولا للمعدة عن الأعضاء ، ولا لحياة الكلّ عنها جميعاً ، عليك بالمؤرخ ؛ تأثير عدوى كلامية مستمدة من طريقتنا في الحديث عن (« الأعضاء ») ، « الأجهزة الرسمية » ، « الهيئات الشرعية » ، « أجهزة التقرير والتنفيذ » ، (الخ) ، عليك بالمعجمي . وأما تاريخ الفلسفة فيرينا انه ، منذ ارسطو حتى « مورّا » ^(٢) ، انتجت كل حقبة أسطورتها التنظيمية ، وليس من اسطورة تشبه الأخرى ^(٣) . ولسوف يعني الجسم العضوي المطبّق على المجتمع تارة انضمام الأجزاء بعضها الى بعض بالتبادل ، وطوراً استقلال الكل بإزاء الاجزاء (إذا فقد الانسان ساقاً لم يمنعه ذلك من الحياة ، ولكن

(١) « نقد الحكم » ، ترجمة جيلان ، (المطابع الجامعية الفرنسية) ، ص ١٨١ .

(٢) كاتب سياسي فرنسي (١٨٦٨ - ١٩٥٢) وأحد مؤسسي حركة « العمل الفرنسي » ، وفيها دافع عن « القومية التكاملية » ، وهي مزيج من القومية والتمسك بالتقاليد . (المترجم) .

(٣) ج . أ . شلنجر ، « الاستعارات الخاصة بالتنظيم » ، (قرآن ، ١٩٧١) ، وهو كتاب مرموق على كل صعيد .

نقصان لولب يمنع الساعة من العمل) ؛ وغياب الغائبة تارة ، وطوراً حضورها .
 و« القيم » السياسية هي الأخرى مضطربة . وتتضح النظرية العضوانية بوصفها
 استبدادية يمينية - منذ « بورك »^(١) و« بونلد »^(٢) و« دوميستر »^(٣) . فبالرغم من « سان
 سيمون » (ودوركهيم) احتفظ الجسم العضوي بصورة رديئة ، وها هي ذي روائح
 عفواناته الرجعية تزكم أنوف أحسن علماء الاجتماع . ولنلاحظ مع ذلك أن في مقابل
 الرجعية رجعيةً ونصفاً ، وأن الفكر التحليلي الليبرالي يجد نفسه بدوره وقد ذاع صيته
 كحيلة « رجعية » ، باسم « الاستبداد » عن طريق الفكر الجدلي « الثوري » (سارتر) .
 وإذا أضفنا أن المرء سيكون على الدوام عضواً أحدهم (يبدو ماركس صورة لسبنسر
 الى جانب روسو) وأن كل عضواً سيجد بالمقابل شخصاً أشد اهتماماً بعلم الحياة منه
 لينعته بأنه من اتباع « المذهب الميكانيكي » (يبدو سبنسر من خلال النظرة التي ينظر بها
 اليه عالم أحياء اجتماعي انغلوسكسوني صورة لروسو) اقتنعنا بأنه ليس هناك ما يمكن
 كسبه فوق هذه الرمال المتحركة التي تغوص فيها معاً المناظرات الإيديولوجية
 والإيديولوجيات التناظرية .

ومع ذلك ، وهذا هو الأساسي ، فإنه مذ كان الساكن والحي محلّان باللغة
 نفسها ، لغة الإعلام ، وصراع الشجرة والساعة القديم الذي صنع عهد الفلسفة
 الكلاسيكية الذهبي قد أصبح بلا هدف ، وفقدت المقابلة الفلسفية ميكانيكية / حيوية
 آخر أسسها العلمية . فعلم الأحياء يرجع الى الكيمياء (البيوكيمياء الجزيئية) ، وترجع
 كيمياء الجزيئات الى فيزياء في الكون . فالأنزيم اعطى الكمال الأول إجازة . ومُذ
 وجدت إواليات عدم التحوّل والاستقلال الكامل ، وهما من خصائص الحيّ ، ترجمة
 بيوفيزيائية لها فإن علم الأحياء يزيع الحياة و« أسرارها » لحساب النظم الحية والآلات
 الكيميائية : محو للحدّ المقولي بين المادة والحياة . النتيجة : انتهت الحرب بين المتشيعين

(١) ادموند بورك كاتب وخطيب بريطاني (١٧٢٩ - ١٧٩٧م) . وقد نال كتابه « تأملات في الثورة في فرنسا » المضاد بعنف
 للروح الثوري شهرة واسعة . (المترجم) .

(٢) لويس (فيكونت) دو بونلد ، كاتب وسياسي فرنسي (١٧٥٤ - ١٨٤٠ م) ، وهو أحد المدافعين عن مبادئ الملكية
 المطلقة ومبادئ الكتلثة . (المترجم) .

(٣) جوزيف (كونت) دوميستر ، كاتب وفيلسوف فرنسي (١٧٥٣ - ١٨٢١ م) ندد بالثورة الفرنسية وساند سلطة الملك
 والبابا ووضع في مقابل العقل الايمان والحدس . (المترجم) .

لمجتمع الحيوان - الكبير والمتعصّين لمجتمع الآلة - الجميلة على قدم المساواة .

« مع ذلك » لن يثني أي من هذه الاعتبارات العامة والعلمية ، في اول طريقة من طرق البحث ، عن إيضاح العقل السياسي في ضوء الأجسام وبعكس ضوء الآلات . ووضع في صف السلوك الحيواني ، لا في صف العمل في المصنع ؛ في صف « الأرض الاقليمية » ، لا في صف « المتاع المنقول » ؛ في صف الانتفاء ، لا في صف الاقتناء . فلكل حقيقة رموزها ، كما لكل شكل عضوي وحوشه . ولم تقلّل « الداروينية الاجتماعية » من قيمة الانتقاء الطبيعي ، ولا علم تحسين النسل من قيمة علم الوراثة البدنية . ولا تقلّل حماقات البيو- سياسة البشعة (« اليمين الجديد ») من ضرورة معالجة الظاهرة السياسية عبر القيم البيولوجية ، ولكن من غير تقييمات مأكرة . وكل تصرف آخر سيكون معناه الاستسلام للابتزاز الارهابي الخاص بالاضداد « الإيديولوجية » التي تُظهر بشاعة أصدادها ، ويلفظ نوى الحقيقة بغلافها الدفاعي . وعلى الكائن الحي أن يتوقّف في هذا الصدد عن التفكير لأن هناك افكاراً مخالفة .

وسيكون التوضيح البيولوجي نقطة انطلاقنا للإحاطة بنمط وجود وطريقة عمل ، من غير أن نحدد مع ذلك وضعاً انطولوجياً أو نوضح بنية تنظيم (نوع من علاقة الأجزاء بالكل) . وسيكون له إذن قيمة تتعلق بعلم الظواهر اكثر مما تتعلق بنظرية المعرفة (ولن يكون له بأي شكل قيمة معيارية) . ولسوف نعاين من هذا الجانب ما هو أبعد من التضامن الداخلي للمكوّنات ، الخصائص الثلاث الأشد بروزاً للزمر المنظّمة (الكنيسة ، الحزب ، الأخوية ، الجمعية ، الخ . .) تحت لواء « إيديولوجية » وبها (« علمية » أو « دينية ») : العلاقة التناظرية بالمحيط الخارجي ؛ والغائية المتوالدة ؛ والعفوية بالمعنى الحادّ للكلمة . والترجمة اليومية لهذه الخصائص : ١) « هذا مما يُدافع عنه » ؛ ٢) « ما الفائدة من هذا ؟ » ؛ ٣) « لا نملك لهذا شيئاً ، إنه يسير لوحده » .

١) « هذا مما يُدافع عنه »

ضد الفساد والتحلّل . والزمن مقولة خارجة عن المادّة الخام ، ولكنها « مكوّنة » للكائن الحي . والتنظيمات ، وهي إواليات تتوالد ، تعمل . للحدّ من سرعة التطور الكوني نحو توازن الموت الحراري . والمبدأ الثاني هو قانون قوانين التنظيم التي لا تتوضّح

إلا في ضوءه . والحلي هو كل ما يمكن أن يتوقف عن الحياة في كل لحظة وبالتالي فهو يتنظم . وكل منظمة يحيق بها خطر التفكك ، كما أن خطر الموت يحيق بكل حي . و« المحيط الخارجي » يشير اختلالات توازن عضوية على « المحيط الداخلي » أن يعوّض عنها ، أو أن يُحَيِّدها . فلا التوازن الداخلي يُعطى ولا المدة الزمنية تُعطى مع البرنامج . ولا يمكن فهم أية مجموعة عملية تمتلك « إيديولوجية » خارجاً عن بُعدها التطوري في الزمن ، لأنه يعيش فيها زمن غير قابل للارتداد يستحوذ عليها من داخل ، وعليها هي نفسها أن تجهد للفكك من هذا الاستحواذ . والتاريخ الخاص بإيديولوجية ما ، حتى وإن كانت في فلسفة التاريخ ، يمكن وينبغي أن يقرأ وكأنه تاريخ اجراءات البقاء التي يستخدمها المرء للخلاص من التاريخ والصمود في وجه تحلله الذاتي . وعبرة « بيشا »^(١) القديمة - « الحياة مجموعة الوظائف التي تصمد في وجه الموت » - تشمل جميع الكائنات الدنيوية الحية (الأفراد والجماعات على السواء) . ولا يستجيب التنسيق المادي لواجب الدفاع عن كماله : ما عليه إلا أن يكون ، فبمجرد أن يكون لا يهلك . والمبدأ الثاني لا يتعلق بالأجهزة (من داخل) . فكل كائن حي مغامرة ، ولا تقوم الآلات بمغامرات ، وكل ما يصيبها حوادث طارئة .

والحيّ كذلك هو ما كان ممكناً ألا يولد . أو هو ما يمكن أن يتوقف عن النمو . وليس للجهاز تكوين ولا نمو . إن له صنعاً وتشغيلاً ومدة خدمة . وسيغدو بعد ذلك مهملاً أو ناقصاً فيستبدل بآخر . وإن نظرية توزع الايديولوجية على سلسلة من الأجهزة المتباينة (دينية ، مدرسية ، سياسية ، عائلية ، قضائية ، الخ) لتعيدنا حتماً الى منطق خاص بالأحوال لا بالتحوّلات ؛ إلى منطق الكائنات لا إلى منطق العلاقات ، إلى سكونية بلا حركية مسبقة . وبهذا الصدد فانها تُعيد إلى نظرية في القدرة (المؤسسة) كلّ وصف لظواهر القوة (التي تتوطد وتتحكّم) . ومثل هذا المفهوم هو بالنسبة الى تنظيم الافكار كالتشريح من غير علم في الأجنة بالنسبة الى الطب ، أو كدراسة تطور الأشكال من غير معرفة بنشأتها الأولى : عملية تجريد^(٢) . وهذه الأجهزة ، من أين أتت ؟ وكيف

(١) عالم تشريح وفسيولوجي فرنسي (١٧٧١ - ١٨٠٢ م) ، وهو مؤسس « علم التشريح العام » . وقد أسهم فوق ذلك في تطور علم الانسجة في الكائنات الحية . (المترجم) .

(٢) تضاف هنا الى العقبات الناتجة عن سكونية خاصة بالأنظمة ، وعلى حساب حركية خاصة بالتحوّلات ، العقبات التقليدية الناجمة عن حتمية البنى ذات الحركية الضعيفة التي لن تفلح عما قريب نظرية في التجهيز في إزالة ضغوطها الشديدة . وإذا =

تكوّنت ؟ وبعد أي شيء بقيت تحيا ؟ هل سقطت من العلاقات وهي تمشي وقد تمّ تركيبها من قبل ؟

ولسوف يكون فاعلاً منطقاً في الإيديولوجيات يتضمن مبدأ بروز المؤسسات التي تتجسد فيها تلك الإيديولوجيات . إذ لكل من هذه الكنائس ، وهذه الأحزاب ، وهذه الجامعات ، وهذه المدارس ، وهذه الإذاعات تاريخ : فقد « أنشئت » ذات يوم ، وتنظّمت رويداً رويداً بينما كانت غيرها تتلف . وهاكم بالمقابل أجهزة بلا تاريخ ولادة ولا بدايات ولا كوارث . ودولاً بلا مسارات ، وسلطات بلا ولادات ولا مراحل نموّ ولا ظروف وجود . وإنه لرصف مسطح للمؤسسات لا سبيل معه للانتشار ولا مساحة للتوسّع . وإنه لجدول خلو من الاحتمالات والنظرات المستقبلية والثقوب السوداء ، جدول يذكر بفضاء متجانس ذي حرارة ثابتة ، فضاء خارج عن حدود الضغط الجوي ولا علاقة له بالفضاء الذي نعيش فيه على هذه البسيطة ، فضاء معرّض لكل أنواع التغيّرات المناخية . فهناك في بداية انطلاق كل مؤسسة ، خاصة كانت أو عامة ، مجموعة محليّة من الاختراعات والتشويرات ، من الرهون والمجازفات . وتميّز المؤسسة هو نفسه « غير نقى » لكونه أعدد في نهاية سلسلة احتمالية من الخلائط أو المقترضات أو عمليات التهجين تلد كل منها الأخريات وتلدها الأخريات في أجيال متتالية متقاطعة أو متصلة بصلات القربى أو حتى بالانسال المباشر . وإن إيديولوجية موجودة بشكل محسوس هي (ليس فقط ، وإنما أيضاً) ضربة نرد ناجحة الى درجة أنها تبطل في نظرنا المصادفات التي تنتمي إليها . خذوا المسيحية ، والاسلام ، والماركسية - لكي نبقي ضمن « أجهزة

= كانت الطبقة الثانية من البنى الفوقية غير مؤهلة للوظائف الانتاجية فإنه ينبغي في كل مرة ، لانتاج أجهزة جديدة للتوالد ، ان نفترض مباشرة وباتجاه المنبع قلباً للشروط المادية للانتاج ، وبالتالي علاقات انتاج اجتماعية . ولا تفي أكثر الوقائع وضوحاً للمؤلة الأولى بهذا الشرط الحقوقي ، ولا يشير أي تاريخ للإيديولوجيات ، قائمة كانت أو برسم الإقامة ، الى وجود «تنوعات ملازمة» بين سلسلة «الأجهزة الإيديولوجية المهيمنة» وسلسلة علاقات الانتاج الاجتماعية . فقد رأى المجتمع الفرنسي على سبيل المثال بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ «جهاز الإعلام» محلّ محلّ «الجهاز المدرسي» في الدور الذي كانت تقوم به من قبل الإيديولوجية الدينية لجهاز الدولة الإيديولوجي» رقم ١ ، من غير أن يحدث استبدال لطبقة مهيمنة بأخرى ، ولا تبدل في علاقات الانتاج الاجتماعية . وفي القرون الوسطى بلغت الكنيسة وضع المهيمن في العالم المسيحي . ولكنها كانت قد ظهرت وتأسست «قبل» طراز الانتاج الاقطاعي ، عند نهاية طراز الانتاج الرقيق . وظهور الاسلام وانتشاره في الجزيرة العربية ، الى أي تبدل في العلاقات الطبقيّة ينتميان ؟ هذه بعض حالات التغير الإيديولوجي التي لن يضيع المرء فيها وقته بالجلوس طويلاً داخل المرأة بالذات . . .

الدولة الإيديولوجية « ذات الطبيعة السياسية - الريفية . وإنها لأمثلة ورعة عن كلام حوّل الى عمل ، أو أقوال أصبحت مؤسسات (كهنوتية ، خاصة بالدولة ، سياسية ، الخ) . ولكن هذا القول « انبثق » في مكان ما ، هنا لا هناك ، في هذه الحقبة لا في تلك ، ثم مضى يبحث عن النجاح في هذا العالم الشاسع . وتضخم المسير فأصبح تجوالاً ، وتحوّل هذا التجوال فيما بعد الى نزهة على جواد . وابتداء من نقطة إرسال (الناصرة ، المدينة المنورة ، لندن) ، تكوّن عبر طائفة صغيرة سليلك انتقال ، ثم دفع منتظم ، سحابة (من نقاط استقبال ثم إعادة نقل) ، وعمّا قليل جبهة ، واخيراً كتلة (من المؤمنين والمتعبدين والمنخرطين) . ومما لا ريب فيه أن هذه المغامرات الفريدة أفضت الى انظمة مادية مستقرة نسبياً سوف يكون اسمها العالم المسيحي ، الامّة الاسلامية ، الحركة الشيوعية الدولية . وتخضع هذه الأنظمة لقوانين تنظيم صارمة ينتمي مجموعها الى بنية استمرار . ولكن ليس هناك ، ولا يمكن أن يكون ، نظام عام ومسبّق ينص على القوانين التي تسمح بتوقع ظهور - أو اختفاء - هذه الجماعات المنظمة أو تلك في هذا المحيط الاجتماعي - التاريخي أو ذاك . وحسبنا ألا يعود أصل إيديولوجية الى سكنوية (خاصة بالمؤسسة) وإنما الى حركية (خاصة بالبلابات) لنلتزم برفع هذا التحدي : « سرد قصة البدايات » . ولسوف يُتجنّب كذلك التفكير في حتمية حنينية للهروب من ألاعب الصدفة والحاجة الخاصة بتكوين الكائنات الحية وتطورها . ولكن سوف يُنخل في كلتا الحالتين عن السؤال عن السبب الذي جعل ما كان يكون ، وعن الكيفية التي بها يمكن لما كان أن يستمر . وإذا لم يكن للإيديولوجية من تاريخ فإن أصل تكوين الإيديولوجيات التاريخية الكبرى يتضمن ، في الحالة العملية ، الأسرار النظرية الخاصة بالتكرار فيها وراء التاريخ ، هذا التكرار المسمّى إيديولوجية . وكذلك فإن تحديد طبيعة الإيديولوجية الدينية المسيحية التي أتخذ منها « ماركس » و« ألتوسير » على السواء مقياساً نموذجياً ومعياراً ومثالاً توضيحياً (من غير ان يتساءل الواحد أو الآخر عن سبب مثل هذا الحضور الكلّي للمسيحية في خطبه) يمرّ بدراسة تكوين العقيدة المسيحية ويُرغم على هذه الدراسة . وبعبارة أخرى فإن نظرية في الايديولوجية لا تسمح بوصف تجسّد الايديولوجيات في التاريخ لتمتّ بالقربى الى نموذج فعالية منطقي لن يكون من الممكن احتداؤه .

لا يتكون نظام حي من أجل غاية ، فهو بحد ذاته غائيته الخاصة . ويقال عن الطبيعة الذكية ، ويُحدث عن « حكمة الجسم » . ولكن الطبيعة لا دخل لها في ذلك ، وعفوية هذه « الحكمة » تسمح بالقول إنها تؤدي وظائفها ، ولكن لا يقال إنها تبلغ غاياتها لأنها لا تضع لنفسها أية غاية . وهناك شيء من « البله » الذي لا سبيل الى مقاومته في الكائن الحي لأنه محدّد تماماً وعرضي بالكلية في آن . وإنه لسرّ مؤلم هذا السرّ : اكتشاف أنه ليس هناك من سرّ ، ولا من معنى خفيّ ، ولا من رسالة تحتاج الى فك رموز ، ولا من مصير يرسم الكشف . والزمرة هي بحد ذاتها غايتها الخاصة ، ولا تنفع لشيء غير التناسل . وقد يكون من المناسب أن نقارن بين (آخر) المكتشفات الوراثية لـ « المورثة الأنانية » (ريتشارد دوكنز) ، عنيّا أن اكبر جزء من السائل الحمضي الذي تسبح فيه الخلايا التناسلية لا يفيد في ترميز تركيبة البروتينات ، وأنه ليس له من دور سوى التماسك ، ولا من وظيفة سوى الانسال ؛ و« الاكتشاف » بأن هناك تنظيمات سياسية يفترض أنها حاملة رسالات ، وأن وظيفتها الوحيدة هي أن تكرّر نفسها بالتوالد ، لا أن توجّه في محيطها التاريخي الرسالة التي تتيح تركيب أفكار البرنامج . وإنه لمن المسموح به المقاربة بين « الأنانية المقدسة » الخاصة بالزمرة والسائل الحمضي التناسلي « الأناني » ، شرط أن تُنزع بالطبع كل قيمة خلقية من هذا التعبير (« أناني ») الذي ليس سوى صورة . مع العلم بأن الوضع الخاص بعملية تنسيق جزئيّ غريبة عن الاعتبار الباحثة في الخلقية غرابة جسم طفيلي ، أو جرثومة ، أو حزب سياسي . « ما الفائدة من شجرة ما ؟ » : إنه لسؤال ليست صلته بالموضوع مؤكدة ، حتى وإن كانت الشجرة من الأشجار المثمرة . « ما الفائدة من ساعة ما ؟ » : السؤال لا يطرح لأنها بالضبط قد صنعت لتتمكن من الإجابة عليه . ولأن تكون ساعة الحائط الريفية قادرة على أداء جملة من الأدوار الأخرى ، جمالية واجتماعية وانفعالية الخ فهذا لا يمنع كون غايتها الأولى والأخيرة تعيين الوقت ، وأنها بالتالي منسّقة لذلك . وإذا عنيّا بجهاز من الاجهزة تنسيق عناصر مادية مجمّعة في كلّ واحد «هدف» تنفيذ عمل معيّن فإننا سوف نوافق على انه لا وجود لحزب أو كنيسة ، أو حتى أمة بوصفها أجهزّة . لا لأنها لا ترسم لنفسها أهدافاً ، وإنما لأن الأهداف التي تثبتها لا تطابق

الأسباب التي تحركها . فهذا النمط من الجماعات يستجيب لمنطق غير المنطق الظاهر ، ويستجيب سلوكه لعقلانية غير العقلانية التي يضيفها عليه اعضاؤه . وربما كانت هذه أشجاراً تظن نفسها ساعات .

وليس هناك من مفاجأة مع الأجهزة : إنها تصنع ما بُرِجت من أجله . ونحن الذين صنعنا البرنامج ، وفي مكتنتنا تغييره في منتصف الطريق ، بإرادتنا « وعلى هوانا . أو استبداله بغيره . ومستخدم الجهاز « خارجي » عن الجهاز الذي يستخدمه ، والذي هو عملية تركيب « أجزاء خارج أجزاء » لقطع منفصل بعضها عن بعض . ولا يُفرض الأمر عليه ، بل هو يتصرف به . وليس عليه أن يتكيف معه ، بل أن يتعلم طريقة استعماله . وإذا لم يرمه بعد استعماله فسوف يضعه ، إلى أن تعود الحاجة اليه للظهور ، في خزانته ، أو ورشته ، أو مرآبه ، الخ . . . والوعاء خاضع للمستعمل ، لا العكس . فهو يُوصل ، أو يوقف ، أو يُقل من مكانه حسب الطلب . وإذا كُسر اقتني واحد غيره : ليس للجهاز فردية بل نط . وإذا تبين أن الطراز قد أصبح قديماً ، أو مكلفاً جداً (العلاقة بين النوع والسعر) ، أو أن مردوده غير كاف (العلاقة بين الطاقة المستهلكة والعمل المفيد) دفعت الصناعة بسلسلة جديدة . والجهاز - حتى وإن كان النموذج الذي يُصنع على مثاله - قابل للتغيير والاستبدال . وواجب الانفصال عنه مزعج ، ولكنه ليس مفاجئاً . لقد انكسر جهازي ، وتستمر الحياة . ماتت أمي ، انقسمت كنيسةي ، حُل حزبي ، أحتلت بلادي - هل تستمر الحياة ؟ أجل ، وعلى الدوام . ولكن بشكل مختلف : إنها سلفاً حياة أخرى ، والشخص الذي بقي ليس نفس الشخص : إنني لم أصب بضرر بل بآفة . وهأنذا الآن ولد مهجور ، ومؤمن محروم ، ومواطن مطرود ، ومناضل مُبعد : هل تستمر الحياة ؟ بالنسبة الى الآخرين ، بكل تأكيد . وأما انا فأستكف ، وكل إنسان يعلم أن هناك أكثر من طريقة للتخلي عن الحياة . ماذا يعني هذا ؟

إن المؤسسة الالهية الخاصة بالكنيسة سوف تمنعنا منذ البداية من أن نرى فيها « نتاجاً بين نتاجات اخرى للصناعة البشرية » . وكذلك فإن الوظيفة البيولوجية للعائلة تستبعد هذه اللوهلة الأولى من الحقل التقني ، ناهيك عن رسوخ شكل انفعالي قليل التحيز للاستعارات الصناعية . وبالمقابل يشبه الحزب شيئاً مبتدلاً جداً ، ومصطنعاً بشكل خاص ، لأنه نتاج إدراك الناس وإراداتهم ، في وقت معين ، ولغاية معينة . إنه

يحمل تاريخ « صنع » ، ومكان تأسيس . إنه بنية إدارية تدعى « جهازاً » . له أوضاعه ، وبرنامجه وطريقة استعماله . ومع ذلك فإنه حتى حزب - مصفاة لا يدخل فيه كما يدخل في الأنظمة السائدة بل كما يدخل في طاحون لا يملك طراز الوجود الذي للسيارة على سبيل المثال . فلو تركت سيارتي عند ناصية الشارع ، بل في وسط طريق خارجي عريض ، فلن أكون « وغداً » بل إنساناً « لا يقيم وزناً للمسؤولية » . وسأكون قد اقترفت « مخالفة » ، بله جنائية ، لا « خيانة » . وربما نُظر إليّ كإنسان خطر ، ولكن لن أكون مارقاً خائناً . وسيظل أصدقائي يصافحون يدي ، وحتى لو كانت الغرامة باهظة ، أو كنت قد ذهبت الى السجن فإن الدرك سيرسلونني لأنام في زنزانه ، ولكن ملء جفوني . والسلطة السياسية حافلة بكائنات هي أشياء ، وبأشياء هي كائنات تدعى مؤسسات . ومن هذا الواقع فإنها تتنصل من الابتذال التقني الخاص بما هو مفيد ، كما تتنصل من القضاء البارد الخاص بالقانون . وتتحرك هذه الهجائن باتجاه المنبع ، في جذرية أكثر شعرية وأشد غموضاً في آن . وتجمع الرائع الى التعسفي ، وسحر الكائنات الى شيء من ثقل الأشياء . وتضبط النظم الحية سياجها التنظيمي وتعيد إنتاجه بتشغيل مكوناتها حسب قوانينها الخاصة . وتتميز الأنظمة التقنية بتباين أسمائها ، او بخضوعها للتائق (الصانع / المستعمل) الذي برمجها ويشرف على نتائجها ، طبقاً لأهدافه الخاصة . أستخدم دماغاً إلكترونياً ، فأنا أخدم منظمة . لا « أعلم » شيئاً حياً ، فأنا « مُعلم » بواسطته . يغير « الفن » العالم المحيط بي ، بينما يحيط بي « الشكل » ويغيرني أنا (متحكماً بذلك بكفائاتي لتغيير محيطي ، بالاتجاه الذي يفرضه علي « شكل » سي) . وأنا ما أنا ، بحكم كوني « من » و« إلى » . مستمد من ، ومُتمم إلى . وقد خرج هذا الجهاز من بين يدي (يدا مجتمعي) ، وهو يخصني ، أنا الفرد . وبالمقابل فأنا أنتمي الى جماعتي التي أستمّد منها الشكل والمادة . « الجهاز » و« الجسم » ، إنها أبيض وأسود : كان لي ، إني كنت أملك ، أصبحت مملوكاً . كنت أستخدم ، أنا نافع . أحل محل ، يُحلون آخر محلي . .

ويدلّ هذا الانقلاب من الفاعل الى المنفعل ، أو من المكوّن الى المكوّن ، على الفرق التام بين « عملية صنع » و« عملية تكوين » ، أو بين اختراع وكيونة أصلية . فالأفراد لا يوجدون قبل إيديولوجيتهم ، فهي معطاة لهم مسبقاً على الدوم . وإن شكلاً حياً هو

« محسوس أصلي يتمّ ذاته بذاته » من خلال اعضائه ؛ وإن مجموعاً بالحالة الخام هو رصف لعناصر منفصلة . وهذا هو الفرق كله بين « المجموع » و« الكل » (حسب تعبيريّ أرسطو) . ولا يعتمد مجموع حيّ على عملية تجميع عناصر (الحزب ليس منتسباً + واحداً + واحداً الخ ، ولا الكنيسة مؤمن + واحداً + واحداً الخ) ، لأن المجموع موجود قبل الأجزاء : إنه منذ نشأته « كامل » ؛ وما كان مجرد انضمامي اليه ليغيّر من طبيعته . ويترجم هذا الخضوع العضوي من الجزء للكل بخضوع علم تشريح الحيّ لعلم وظائفه . والطريقة التي بها يعمل الكل هي التي تحدّد وضع الأجزاء ، لا العكس . أو اذا شئت فإن درجات الحريات الفردية محدودة بمنطق حاجات الكل الذي تندمج فيه العناصر . فالجزء يتمنّى والمجموع يدبّر .

(٣) « لا نملك لهذا شيئاً ، إنه يسير لوحده » .

حفظ النوع ذاتياً ، والضبط ذاتياً ، والتناسل ذاتياً ، تلکم هي الخصائص الثلاث المميّزة للأنظمة الحية . وهي تملك قاسماً مشتركاً هو : « ذاتياً » . وقد دفع التقصّي الخاص بـ « الاستقلالية » الاستكشاف الى حدّ « الاوتوماتيكية » : الخلية هي « مصنع كيمياوي مسير برمته بشكل أوتوماتيكي » (فرانسوا جاكوب) . الاوتوماتيكي ، إنه الوجه الآخر لما « ليس قابلاً للضبط » . والأجسام التي نحن بصدددها يمكن مقارنتها بتنظيمات لكونها تخضع لقوانين نمو وبقاء مستقلة عن إرادة اعضائها ووعيهم . فالمدينة والرهبانية والكنيسة والحزب تحفظ وجودها ، وتنظّم ذاتها ، وتتوالد « تلقائياً » . وليس الفرد « المحرّك الأول » لايدولوجيته ، فهو محرّك بها . وهو دائماً بتصرف ما لا يملك (أو ما يفرض عليه) . وقد قال أحد الأذكياء : « الذكاء قادر على قتل ثور ، ولكنه ليس قادراً على أن يبيض بيضة » (أ . بيرل) . وكذلك فإن الذكاء قادر عند الاقتضاء على تدمير جماعة ، ولكنه ليس قادراً بشكل من الأشكال على ولادة جماعة . وهو قادر على نسف الكوكب الارضي ، ولكنه ليس قادراً على صنع غيره . ويؤكد عدم التساوق القائم اليوم بين وسائل التدمير العسكري التي تملكها البشرية (هي غير محدودة تقريباً) ووسائلها لإعادة الانتاج عدم التساوق بين ما هو تكنولوجي وما هو سياسي .

في الإمكان إعداد ، أو صنع ، نظام إدراكي ، ولكنه ليس في الإمكان إنشاء

إيديولوجية اجتماعية . فهي تولد ، وترعرع ، وتأفل - من تلقائها ، وبذاتها . وهناك في إحدى الحالتين إنتاج ، وفي الأخرى تكوين . « الإيديولوجي » ، إنه مكان ، وليس دوراً ؛ مسار ، وليس خطة . إنه ليس حساباً ، ولا استراتيجية ، ولا إرادة . وعلى الأخص ، ليس خُلقية . فليس ماركس أكثر مسؤولية عن الماركسية من يسوع المسيح عن المسيحية ، أو من محمد عن الاسلام . وليس « الإيديولوجي » في أصل الإيديولوجية التي تحمل اسمه بأكثر مما الأرض هي مركز العالم ، أو مما الانسان هورائعة الخلق . وإننا لأحرار في أن نخترع أفكاراً جديدة ، بقدر ما نشاء ؛ ولكننا لسنا أحراراً في اختراع المسار العضوي الذي تصبح معه الفكرة أو لا تصبح « قوة مادية » ، والفكرة الجديدة « إيديولوجية جديدة » ، أي مبدأ تنظيم لجماعة . وربما كانت السعادة يوماً فكرة جديدة ، ولكن لن يكون هناك تجديد في الشقاء الإيديولوجي . وبكلام آخر فإن فكرة مهندس النفوس ثُمائل في بلاحتها فكرة تخطيط الأجسام (السياسية) ؛ وليس من قرارات إيديولوجية بأكثر مما هناك من دكاترة متخصصين في الزمر ، والتحريكات الوراثية تخضع هي نفسها للإكراهات التي تخضع لها التحريكات الايديولوجية . كائن حي - إنه مما لا يُخترع . إنه يخترع نفسه بنفسه ، أو لا يُخترع قط ، وما إن « يوجد » حتى يتوالد « خبط عشواء » (بقدر ما يسمح المحيط) . والدليل هو أن الاختراع يتبع مجرى له انظمته ، ولكن له أيضاً اختلالاته ؛ له قواعده ، ولكن له كذلك شذوذه (التي تُفهم معها القواعد والشذوذ بشكلها الأجوف) . وليس هناك من علم يبحث في أسباب الأمراض وأغراضها في العالم التقني : المرض امتياز للحَيِّ . وليس هناك من آلات ، أو أدوات ، أو أجهزة مسوخ (فجميعها سوية ، لأنها مسواة سلفاً) . وبالمقابل هناك تنظيمات مسوخ ، ولكنها لا تملك حلاً استمرارياً يمكن تحديده بالحقل الخاص بما هو طبيعي . وهذا معناه أنه إذا كان يُسيطر على الطبيعة الفيزيائية بالامثال لها ، فإنه لا يُسيطر على القيد السياسي بالرضوخ له : إنه يُرضخ له مع الاعتقاد بالسيطرة عليه . والمتمرد - ذاك الذي لا يريد السيطرة على شيء ، ويتوارى أو يضع نفسه خارج الزمرة (داخل الحق والكلمة والمحسوس والفرد والاخلاقية الخ . . .) - لا يفسد قط قواعد اللعبة لأنه يترك لغيره ، للزعماء ، مهمة الطاعة والرضوخ .

وستكون خلاصتنا الاولى طلباً ذا طابع بياني : ألا تحلّ طرقنا في الكلام ، على هذه

الساحة ، محل طرقتنا في التفكير . فكارل ماركس كان قد رأى في الإلالية الديكارتية (ال « حيوانات - الآلات ») تعبيراً عن حقبة جديدة في الرأسمالية ، الحقبة المصنعية ، ليس الحيوان فيها رقيقاً للأنسان ، وانما هو ، بوصفه حيواناً للجبر ، مجرد قوة محرّكة^(١) . وخير تحقيق لصحة الملاحظة القائلة بأن « تغييراً في نمط الإنتاج يقود الى تغيير في طريقة التفكير » هو أيضاً الاستعارة السياسية . ففي عصر الآليات الصناعية والآلة البخارية فكر ماركس بطبيعة الحال في الدولة بصيغة « الآلة » . وفي عصر الكهرباء نفكر بطبيعة الحال في الإيديولوجية بصيغة الأجهزة . وليس محظوراً على المرء أن يساير أيامه ، كيلا يكون متأخراً بدورة أو دورتين تكنولوجيتين . ولنحتط من نتائج هالة ال « ييو - صناعة » ، ولكن هل يكون استشفاف مطابقة « عقلانية » بين بروز مضمار موضوعات جديد في حقل العلوم الإنسانية (« ذهنية » ، ثقافة ، « إيديولوجية » ، « خيالي » ، الخ) وبروز موضوعات تجريبية جديدة في حقل العلوم الصحيحة استسلاماً لعدالة العقل ، البديل الحديث لعدالة السماء التي كانت سائدة في غابر الأزمان ؟ إن الحادثة في هذا الصدد أبعد من أن تكون شأناً توقيئياً ، فمن الممكن جداً أن يكون « تنظيم كانط سابقاً بمرحلتين « آلات » ماركس القمعية و « أجهزة » الدولة الإيديولوجية التي يقول بها « ألتوسير » .

بديهي أنه كان ينقص الماركسية نظرية متكاملة في الدولة ، نظراً لأخذها في الاعتبار - لا يمكن عمل كل شيء في آن - الصيد والبنادق ، أي العقول والقلوب . وبكاملة مجموعة الأجهزة القمعية بمجموعة أجهزة إيديولوجية تكامل المصراع « وعي » بالمصراع « عنف » وعاد التساوق إلى نصابه . ولكن الرجل من رجال الشرطة ليس كالرجل من رجال الكنيسة ، ولا العضو في هيئة القضاء هو كالعضو في « محفل الشرق »^(٢) : ليست روح الجماعة هي إياها . وحارس السجن يؤدي عملاً ، وحارس المعتقد يصدر عن تفانٍ وإخلاص .

وإذا اضطر « الإيديولوجي » إلى التدخل بالخدمة الموجّهة فإنه ينفذ مهمة لا أمراً ، ولا تكون هذه الخدمة إكراهاً بل واجباً . (مهما كان اخلاص شرطي لعمله حين يكون في

(١) رأس المال ، ج ١ ، القسم ١٥/٤ ، الحاشية ب (بلييادا ، ص ٩٣٤) .

(٢) من اكبر محافل الحركة الماسونية . (المترجم) .

الخدمة فانه ليس في خدمة قضية : انه يؤدي وظيفته . وإذا قتل في اثناء قيامه بوظيفته قيل إنه سقط ضحية الواجب ، ودُون اسمه على لائحة تقدير الأمة - لكن هذه الترقية تحصل فقط بعد الممات وحسب العرف . لقد كان في الواقع ضحية طاريء من طواريء العمل) . وليس المصراعان على مستوى واحد . وما لا ريب فيه أن التساوق المزيف كان مفيداً كملطف من حدة الكآبة : وفي هذا الصدد تكون نظرية الحركات الفكرية قد أدت وظيفتها « الإيديولوجية » (أو الدينية) بجدارة مجنبة إيانا مواجهة الحقائق (التي هي أشد ميلاً إلى أن تكون) الشاقة الخاصة بالعضوي عن طريق الوهمي المعجب الخاص بالأداة . وإنه لحق تماماً أن الهيمنة ، في جزء أساسي منها ، « تسير نحو الإيديولوجية » . ولكن لو كانت الإيديولوجية من اختصاص الأجهزة لما دفعت قط إنساناً الى المسير . واللجوء الى النمط التقني يشكّل طريقة قبل - سياسية لطرح المعضلة السياسية . فخطوة إلى الأمام ، واثنان الى الوراء . وتبين الطوباوية الإوالية التي تحوّل الإيديولوجية إلى مثل عليا في أجهزة من خلال « البنية الانعكاسية » التي تستمر في إصاقها بها : البنية المنطقية للتضاعف بالتجاوب (البصري) والتوالد (المادي) للقوة العاملة المتحلّية بالكفاية . وهكذا فإننا لم نخرج من قصر المرايا ، ولا من الخضوع للنظام القائم . ويتأكد الأمر بصورة لا تقبل الرفض في الترجمة السحرية ، قبل - اللاهوتية ، لميزان « التجسد » التمثيلي . فسرّ « التجسد » وهم لا يمكن الإحاطة به لأنه يضع النواة العقلانية لصيرورة الفكرة قوة في هيولى (وكانت « الكلمة » « جسداً ») ازدواج غير مشروط بمراة ، هو ارتداد من نظرية تشخيصية للتحوّل الحقيقي إلى نظرية سحرية للتمثّل^(١) . وخلاصة الأمر : ليس من إيديولوجية بلا نظرية في التجسيد ، وإذن في الانتهاء . ف « الإيديولوجية » تعمل في اجسام الناس ، وطوال مدة عيشهم . وإذا كان يُحرص على ان تبقى للدولة أجهزتها الإيديولوجية فلتحلّ على الأقل الأبنية الضخمة محل الأدوات المنزلية الكهربائية ، ولتتلاش الغسالات الكهربائية المعدة لغسل غسيل

(١) « يزدوج الرب نفسه ويرسل « ابنه » إلى الأرض كواحد من الرعية » وتحلّ عنه (الشكوى الطويلة في « كرم الزيتون » التي انتهت فوق « الصليب ») ، واحد من الرعية ولكنه « راع » ، إنسان ولكنه « رب » ، لينجز ما به يُبَيّن « الخلاص » النهائي ، « إنبعاث » المسيح (ألتوسير ، « أجهزة الدولة الإيديولوجية » ، نيسان / أبريل ١٩٧٠ ، منشورات « الفكر » ، خلاصة مقتطعة) ، ص ٣٤ .

الاستغلال الوسخ خلف الأجهزة المسماة « سيكلوية »^(١) في « ميسين »^(٢) و« شيشن إترا »^(٣) .

وأما خلاصتنا الثانية فتتخذ شكل تكهن : لن يكون عزل الأرعن بالحساب التحليلي في غد . فالعمل السياسي هو بطبيعته العمل الذي يثير ردود فعل لا يمكن ضبطها ، وقبل كل شيء لأن العامل نفسه لا يضبط نفسه . ويشير حساب الفوائد المبتذل - وهو أساس « السياسة الواقعية » ، هذا التجريد النظري - الى ما كان ينبغي ان تكون عليه السياسة لو كانت فناً : هناك بالطبع فنون سياسية (خاصة بـ « الانقلاب » ، بالدعاية ، بالعمل السري ، بالرأي ، الخ) ، ولكن هذه الدرايات خاضعة كلها الى لا نفوذ أول ذي طابع حيوي - طاقي . فكلمة « انيرغومينوس » (« الأرعن » بالعربية) تعبير لاتيني كهنوتي منحوت من الكلمة اليونانية « انيرجس » بمعنى ناشط ، عامل (انيرجيا) - (« الطاقة » بالعربية) - تدل بالمعنى الحقيقي للكلمة على المسوس من الشيطان ، وبشكل أدرج على المتحمس الذي يعمل اكثر مما ينبغي لأنه فقد الحس بالتوازن . فالانسان الفاعل في السياسة هو ، تحديداً ، ذلك الذي لا ينتمي ، ولا يتمالك نفسه . فمستودع طاقته قريب منه وبعيد عنه في آن ، وجهاز ضبط الحرارة الخاص به موجود خارج ذاته ، في الزمرة التي ينتمي اليها والتي تضبط نفقاته للاستثمار . ولا يملك الفاعل الفرد في السياسة منبعه للطاقة المدبجة . ولكن هذا المنبع ليس في الواقع خارج ذاته كذلك لأن جماعته ليست وعاء بتصرفه . فالزمرة هي التي تفعل به ، وفيه ، وبواسطته (سواء كانت جماعة أولية - عرق أو أمة أو أسرة - أو كانت زمرة من زمر صلات القرابة - حزب أو جمعية أو طائفة) ، وليس في مكتني ان أفعل في الزمرة التي انتمي اليها من غير ان تفعل في .

ومن هنا ينجم أن علماً اجتماعياً - أو بالحري علم في المجتمعات - لا يمكن أن تكون له سياسة ناجعة مباشرة بوصفه علماً . وتفترض فكرة تحوّل « علمي » لمجتمع معين أن

(١) نسبة الى « سيكلوب » وهو عملاق بعين واحدة في الأساطير الإغريقية القديمة . (المترجم) .

(٢) من حواضر بلاد الإغريق ، وأول مركز للحضارة الهلينية . (المترجم) .

(٣) منطقة أثرية في جنوب المكسيك ، وإحدى أهم المدن في إمبراطورية « المايا » الجديدة التي تأسست عام ٩٨٧ ، وهي مشهورة بآثارها (هرم كوكولكان المعروف بالقصر ، وميدان الأعمدة الألف ، ومعبد النور) . (المترجم) .

يكون المحوّلون (المقرّرون والمنفّذون) في وضع خارجي بالنسبة الى الموضوع « مجتمع » ، أو الجهاز « دولة » ، كعالم الفيزياء وراء جهاز أشعة ليزر ، أو الرياضي أمام لوحه الأسود . وتستلزم أن يغدو الممثلون الاجتماعيون خارج ذواتهم منقلين كما ينقلب القفّاز ليصبحوا أشياء عن طريق الازدواج في هيئة المنظّم والمنظّم . والواقع أنه إذا نُظر سياسياً ، أي عملياً ، إلى بنية اجتماعية لوجد أنها لا خارج لها . فمن الممكن أن تكون موضوع ملاحظة لعالم العرقيات كما لعالم الاجتماع ، ولكن هذين الاخيرين يكتفيان بفهم : أن ما يدعوانه « مشاركة » ليس سوى إجراء معرفة منذور لفهم أفضل (أو لفهم الذات في الآخر) لا لتغيير حالة المجتمع الذي يلاحظانه تغييراً ناجماً عن اتفاق مشترك . وإذا كان هناك تحريك ، بتأثيرات مستمدة من الوجود الغريب ، فيكون لا إرادياً (وبالتالي لا سياسياً بكل معنى الكلمة) . ومن الممكن أن يغدو تنظيم اجتماعي ما عرضة من الناحية المادية لتأثير قوة مادية آتية من خارج (عسكرية أو طبيعية ، هجوم أو كارثة أرضية) ، ولكنها لا يمكن أن تُحوّل سياسياً أو تبدّل أو تصلح إلا من داخل على يد فاعلين اجتماعيين نظّمهم هو وجعلهم قابلين للاجتماع ، أي مُحضّعين . ويتسحيل الخروج من هذه الدوامة - إلا من المنفذ النظري « الذي يأبى الحلّ المعضلة العملية أن يطرحها . وإذا لم نشأ متابعة الفكرة حتى نهايتها ، وبالرغم من التناقض الأصلي في الكلمة اليونانية التي تصهر منذ المبتدأ علمي الأحياء والحيل ، فإن منطق التنظيم ليس قابلاً للتطبيق على « منظّم » بوصفه « أداة » (لا بوصفه جماع المنطق الأرسطوطاليسي) . وإذا كانت اعضاء الجسم في فيزياء ارسطو أدوات النفس فإن النفوس الفردية هنا هي التي تبدو وكأنها أدوات الجسم الذي تنخرط فيه . وهناك نفوس قابلة للتبادل فيما بينها تكرر تكريراً متشابه النسخ فداذة مؤسسة حياة مفارقة لـ « اعضائها » . وتعويضية الوظائف وتعدّد كفايات الاعضاء المميّزان للتنظيمات الحية - إني لأراهما كل يوم تسخران مني - مني بوصفي عضواً في هذه المجموعات المثيرة للسخرية التي لا ينقصها شيء ولا شخص قط لتكون ما هي كائنة . انظروا اليها ، إنها بعد استقالاتي ردة وتخلّ وإنسحاب وموت ؛ إنها تتصرّف وكأن شيئاً لم يكن ، وكأنني لم أكن يوماً موجوداً ، وكأن احداً لم يغب هذا الصباح عن النداء . فالزائدة إذن هي أنا . وتجرى لي عملية جراحية ، وتسير الأمور كما في السابق ، ثابتة « لا غبار عليها » . أو أنني بالحرى لم أكن سوى ترميم (اصطناعي) لعضو سيشهد ترميمات أخرى . وبحرمان

حزبي نفسه من اشتراكي ، مثلاً ، سوف يكون قد بتر من جسده عضواً بارزاً ، ولكن كل انسان يشعر جيداً أنه لن يكون هو الأعرج ، وأن الأمر سيكلفني لكي اتعلم السير مجدداً من دونه أكثر مما سيكلفه لكي يتعلم هو السير مجدداً من دوني .

وخلاصة الأمر أن فكرة « الممارسة السياسية » وهم لأنها تعتمد على تعميم النشاط التقني في حقل غير تقني . ويفهم من « ممارسة » بمعناها العام « كل مسار لتحوّل مادة أولية ما إلى نتاج معين بواسطة عمل بشري يستخدم وسائل إنتاج معينة » (التوسير) ، ويفهم بالتالي من « ممارسة سياسية » « تحوّل علاقات اجتماعية ما إلى علاقات اجتماعية جديدة منتجة بواسطة أدوات سياسية » . وهنا يصبّ الانتقال من العام الى الخاص في تحديد شكلي ونظري بحث نظراً « لإغفال » أن « العمل السياسي » ليس نوعاً من صنف « النشاط التقني » . فالتحديد « يثبت » الخطيطة الإنتاجية « المادّة الأولية ، أداة الانتاج ، المنتج النهائي » في مضمار من التصرفات لا يمكن ان يُعطى فيه لهذه الفروق اي معنى . ولا « تُنتج » العلاقات الاجتماعية لأن « ال » المنتج - « الجماهير » - هو نفسه نتاج العلاقات الاجتماعية التي يأمل في تحويلها . فالممارسة تفترض ان يكون الممارس خارج الموضوع الذي يريد ممارسته ، كما تفترض التمييز بين الوسيلة والغاية . ولا يمكن فصل هذه العبارات بعضها عن بعض على الساحة السياسية . فكل فاعل للممارسة سياسية هو منفعل بممارسة ممارس آخر في الوقت الذي يكون فيه متأثراً بعمله هو . وكل عضو من أعضاء منظمة هو في آن وسيلة وغاية بالنسبة الى الأعضاء الآخرين ، والمنظمة هي نفسها غاية ووسيلة بالنسبة الى مجموع أعضائها . وليس « للإنسان السياسي » نفس الهدف الذي « للإنسان العامل » ، وعليه ليس له نفس الطرق .

والنشاط التقني يتمّ لأجل النتاج - إن له بنية غائية « خارجية » . ويُعرف الإنتاج ابتداء من غايته وهي النتاج الذي يفيد بدوره في صنع نتاج آخر يسدّ حاجة أو يلبي طلباً . ويعالج الاقتصاد (الذي تنبئ تقنيته عن مرحلة إنتاج) قيماً استخدامية . فالنشاط الذي هو « صناعة المعادن » مهمته انتاج الفولاذ الذي يُستخدم في بناء السيارات (وغيرها) التي تُستخدم بدورها في التنقل . وقد رأينا ان نشاط الزمر السياسي لا يستجيب لمعايير النفع والمردود والانتاجية لأنه يخضع لغائية « داخلية » حتى وإن كانت تُعلن عن أهداف في الظاهر : برنامج أو مشروع خاص بالمجتمع) .

وفي مكنة منظمة سياسية أن تقدّم نفسها بوصفها أداة ، ولكن ليس في وسعها أن تعمل كأداة . فهي ، قبل أن تكون أداة ، بنية انتهاء لا أستخدمها « من خارج » ، ولكنني أوافق عليها من داخل . وهذا هو السبب الذي من أجله تفرض عليّ هذه الوسيلة العجيبة غاياتها الخاصة بأكثر مما تستجيب لغاياتي . وإذا ما حدث أن « سارت الآلة » فلاّنها ليست بالضبط آلة . وهناك تقنيات سياسية مُمَوَّضعة وفرعية ، ولكن النشاط السياسي ليس تقنية يُنظر إليها على أنها « مجموعة طرائق محدّدة وقابلة للتوريث ومُعَدّة لإنتاج بعض النتائج المحكوم بأنها مفيدة » . ومن غير المجدي التذكير بتعسف الأحكام النفعيّة أو تميّزها (ليست النتيجة المفيدة للعامل مفيدة بالضرورة للمستخدم ، ولا هي مفيدة بالتأكيد لموظف متخصص كبير في القطاع الخاص : فلكل منفعه) . وعلى افتراض ان هناك توافقاً أو اتفاقاً في مجتمع معيّن وزمن معيّن على النتائج التي هي برسم الإنتاج - وهذا افتراض مدرسي يدلّ إثباته على أنه ليس للنشاط السياسي هدف ولا سبب وجود - فإن الوسائل الكفيلة بالحصول على هذه النتائج تبقى غير محصورة في « الطرائق » ، الوصفات أو الكيفيات المقعّدة ، ولكنها منسوبة كما في السابق الى « مسارات » - إلى ظواهر لها مبدأها الخاص في النشاط الداخلي . وهناك وسائل تنظيم ، ولكن التنظيم مسار . وهناك خيوط سياسية ، ولكن ليس في وسع أحد أو يقول ما إذا كان الذي يمسك بها ليس مكبلاً بها . فمَن يستخدم مَن ؟ ومَن يحرك ماذا ؟ وإن غموض هذه القضايا التكتيكية القابل للارتداد على الدوام ليدلّ على التناقض في وضع الكائنات السياسية . وسوف يقال عن الوسائل التقنية إنها جيّدة أو رديئة تبعاً لتلاؤمها أو عدمه مع غاياتها ، فالمسارات السياسية لا تخضع لتقييمات بمؤشرات على الفوز . والمنظّمة مسار قد يُحكم على نتائجه بأنها غير نافعة ، أو مخالفة للقاعدة ، أو شاذة - ولكن نموّه العفوي يهزأ بالأحكام الصادرة ضده . وقد سبق لنا أن لاحظنا بأن الاستعارات الطيّبة لم تكن يوماً ، في نظر العقل السياسي ، سوى استعارات . ولكننا نجيب أولئك الذين يستنكفون عن الحديث في المرض ، نجيبهم بلغتهم الخاصّة قائلين لهم إن علم الأمراض السياسي يعرف أدواء لا يُشفى منها وتختلف عن الأمراض التي تحمل الاسم نفسه بأنهم يطيلون عمر مرضاهم . فلا ينبغي إذن ان ندهش لكون معظمهم يأبون الشفاء . مؤثرين ولا ريب أمراض الاعتقاد على عدم الاعتقاد الذي يصنع النفوس الميتة ويفكّك الاجسام (السياسية) .

امثلة (مما يجري في الوقت الحاضر) .

الحزب - الأب ، لقد أعاد - لي - الحزب - عينيّ - وذاكرتي ، الحزب - لا - يمكن - أن - يخطئ . وكل الناس يعرفون : هذا الشيء ضار ، هذا الشيء عفى عليه الزمن ، هذا الشيء قد أفسد حياتي . ليكن . يبقى أن هناك شيئاً ما ، وأن التقى لا يُعفي من الفهم . لقد انكسر القلب ، هذا ما يقوله كل جيل ، ولكن الرحم تبقى خصبة .

افتراض حول الـ « شيء » : إنه ناجم عن بيو- ميكانيكا . ومن المحفوظ عن « برغسون » ومن أيام الدراسة أنه إذا طوبق بين الميكانيكي والحيّ أثارت المطابقة الضحك . ويُعلّم التاريخ المعاصر أنه إذا أزلق الميكانيكي تحت الحي فقد يثير البكاء ، والضحك أيضاً ، أي الضحك الى حد اغريراق العينين بالدموع . وهناك نقطة نهاية للوجود الجماعي يلتقي عندها المقرّز والمدهش : وتبدو فيها التكوينات السياسية الحديثة راسخة . وربما تكمن فعالية حزب من هذا النوع في تجميع الكفايات التقنية للتحريك من أعلى ، والانخراطات البيولوجية الخاصة بالانضمام من أسفل . فالحزب ينسّق نفسه وكأنه جهاز ، ويعمل وكأنه منظّمة . إنه يدبّر شؤونه من فوق بوصفه « فناً » ، ويحيا في القاعدة بوصفه « شكلاً » . والداخل يُمسك به من خارج ، بمعنى أن النواة الموجهة تضبط أدوات وتزيح وتبدّل كوادرات وتعيد النظر في سجل المنظّمين وتقلّب إحصاءات وتمسك حسابات (عدد المتسيين ، عدد الاشتراكات ، الخ) ؛ ولكن الخارج يُمسك به من داخل : فخارج نواة التوجيه تنتقل الصراعات الداخلية الى الصف الثاني ويعيش جمهور المناضلين الحزب بوصفه حشوة وامتلاء عضوياً حاراً : « نحن » بلا زيف ولا اصطناع ، « نحن » غير قابلة بذاتها للعدّ (بوصفها مجموع كذا وكذا خلية) لأنها تستمد قيمتها من صفتها الاجتماعية (لا من أهمية خاضعة للقياس كماً) المتمثلة في أنها القيمة المقابلة لقيمة « الآخرين » ، وبوصفها تحسّيداً لكل ما لن يكونه الآخرون على الإطلاق ، ولا يمكن أن يفهموه . « هذا رفيق » . « إنه من جماعتنا » : المفتاح السحري ، البركة ، الأخوة . وليس من « حياة حزبية » لا تهيم عليها اللازمة العائلية . إنها « النعمة » الأساسية في كل السلام الموسيقية ، والأنواع القومية ، والطبقات الصوتية . فلقد قضى « الأب » ، ولم تلبث الأحزاب الشقيقة ان ابتهجت حين غنى المغني للمرة الألف :

« سلام عليك ايها » الحزب » ، يا أسرقى الجديدة
« سلام عليك ايها » الحزب » ، يا من أصبحت من الآن أبي
« إني لأدخل مسكنك حيث النور جميل
« كصبيحة من صبيحات الأول من أيار (مايو) » .

(أراغون ، ١٩٦٠)

وبعد عشرين عاماً كرّر يتيّم شجاع بنبرة المتحدث قائلاً « إذا كان الانخراط في
« الحزب » يشبه بعض الشيء انضماماً إلى الأسرة . . . » ثم أضاف قائلاً في فيلسوف
جليل من فلاسفة الأحزاب : « فإن لوسيان ينتمي إلى الأسرة ، ولن يؤذيها قط »
(أنطوان سپير) . وبعبارة أخرى فإن رجل الأفكار هذا يدافع عن جلده وهو يدافع عن
أفكاره لأنه كان سيُجرّح أول ما يجرح نفسه ونزاهته لو تحتمّ عليه أن « يؤذي »
إيديولوجية أسرته . وأي « إله » يمكن أن يرى الفرق بين غريزة المحافظة على النوع
وأنقى أصناف روح التضحية ؟ إن إلهاً من هذا النوع سيصعد إلى شرفته ليتعرّض لأكبر
المخاطر الفكرية ، بله المخاطر الجسدية ، لا شيء إلا ليتجنّب الجرح النرجسي
والويلات المتطاولة لعملية « طرد من الصفوف » .

وقصر السياسة على الممارسة يشكل مطالبة ممتازة لـ «العقل» النظري بالوقوف في
وجه الواقع السياسي . ولكنها مطالبة نظرية محضة عاجزة عن تقديم ممارسة بديلة
(سوى الوقوع مجدداً في الآفات التي تشكو منها) ويبدو عدم الفعالية السياسية
لانتقادات المعارضة ، وبالأخص لدى الشيوعيين ، أشدّ ما يكون جحوداً وغموضاً في
نظر مؤلفي هذه الانتقادات حين تصاغ بالضبط باسم الفعالية العملية ، وانطلاقاً من
بدهية لا سبيل إلى ردّها : أن حزبهم غير ناجع سياسياً ، فهو لا يكسب مؤيدين ، ولا
يقوّي طاقاته على العمل ، ويفقد قواه على إعادة بنائها . ومن هنا الاحساس بالارتباك
وإضاعة الوقت والاشمئزاز لدى أشد الناس وضوحاً ووعياً . يقول أحدهم إنه ينبغي أن
تنتقل الحركة الشيوعية من العصر اللاهوتي إلى العصر السياسي (ألنشتاين) . كما لو أن
كلاً من الاثنين ليس امتداداً للآخر بشكل قاطع ، وكما لو أن كلاً من السياسي
والوضعي كان يوماً مرادفاً للآخر (حتى في نظر أوغست كونت) . ويقول الآخر :
« لتكن منظّمة لا شيء آخر ، ولا شيء أكثر » ، وليس « نظام حفظ للنوع داخلياً »

لحساب البنى الثابتة الطامحة الى البقاء أبداً»^(١) (ريمون جان) ؛ كما لو أن التعريف المرفوض الثاني لم يكن ويا للأسف ترجمة بيولوجية موسّعة للتعبير : منظّمة ؛ وكما لو لم تكن المنظّمة الحيّة نظاماً أحرقت بالفعل . ويقول ثالث بشكل أدق : « إنها أداة بين أدوات ، مثلها مثل النقابات ، والمنظّمات الجماهيرية ، ومجالس العمال ، والجمعيات التعاونية وذات الإدارة الذاتية ، وجمعيات الأحياء السكنية ، والحركات الداعية للمحافظة على البيئة أو التحرر على مستوى الحياة الخاصة »^(٢) . ولكن جورج سوميران ما يلبث ان يحدّد : « إنه (هذا « الحزب ») يتميّز منها « أشكال الكفاح المنظّمة الأخرى) بخصيصتين أساسيتين . الأولى دوام تنظّمه . والثانية دعوته للعمل في حقل الاختصاص بالشأن السياسي » . والمؤسف أن هاتين الصفتين المميّزتين لا تسهمان في استكمال الماعون ، وإنما تتعارضان والماعونية نفسها . لأن شروط الدوام التاريخي مضافة الى الخاصيّة النوعية للحقل السياسي تستبعد بمبدأها أن يكون الحزب أداة بين أدوات ، أو حتى أداة لا كالأدوات . وتشترك جميع ملاحظات المناضلين الواعين (اي المناضلين القدماء) هذه في أنها تضع « الحزب » كما ينبغي أن يكون في مقابل الحزب كما هو كائن ، من غير أن تتساءل لماذا هو ما هو ، ومن أين يتأتّى له أن يستنكف عن أداء واجباته ، واجبات الحس السليم والمردود . ويرشح طابعها اللامعقول من حكمتها بالذات ، ومن هنا لا يستطيع العقل السياسي الذي يُكره على عدم التفكير لأنه لا يملك شيئاً معقولاً أن يجد ما ينتفع به . وإنه لشائن ، في نظر العقل النظري ، أن يُرى أن « الماركسية والشيوعية اللتين كان ينبغي ان تكونا عقلانية القرن العشرين الفاعلة قد تحولتا بديهاً إلى ضدّهما »^(٣) . ولكن « غاية نقدنا شرحُ السبب الذي من أجله لم يكن الذي كان مفروضاً أن يكون ، أو السبب الذي يجعل عبارة عقلانية فاعلة » تُنمّت بالنسب الى « الدائرة المربعة » . لا لتسويغ الفضيحة ، بل لفهم عنادها . وانه لعمل نقدي تعس . فالسعادة هي في التجريد ، والتجريد هو في التفريق . وتستند الانتقادات الموقّفة للفضيحة الشيوعية على فصل الشروط عن النتيجة ؛ وإنها لتشكّل تمنّيات غير مشروطة

(١) ريمون جان ، « التميّز في أن يكون المرء شيوعياً » (لوسوي ، ١٩٧٩) ، ص ٨١ و ٨٣ .

(٢) جورج سوميران ، « سيرة فيديريكو سانثيز الذاتية » (لوسوي ، ١٩٧٨) ، ص ١٥٨ و ١٥٩ ،

(٣) ريمون جان ، سبق ذكره ، ص ٨٤ .

ومبتورة عما ينبغي حتماً افتراضه لكي تتحقق التمنيّات . فما هي مثلاً الدوامية التي يمكن أن يفيد منها جهاز لا يكون عضواً ؟ وما يمكن أن تكون الأهلية للعمل الجماعي لأداة لا تكون أسرة ؟ وبالأجمال فإنه يُرغب في أبطال ستالينغراد بغضّ النظر عن شهداء الستالينية ؛ في الطاقة بغضّ النظر عن المتفاني ؛ في المنظّمة بغضّ النظر عن الانتهاء ؛ وباختصار في الانثربولوجيا بغضّ النظر عن اللاهوت السياسي . نعم للوردة ، ولا للأشواك . وإنه لمن المسموح به الافتراض بأن رغبة معينة في الفعالية التقنية لا تستبعد لدى المثقفين رغبة خفيّة في العجز السياسي - بشرط التذكير بأن الرغبة في القدرة لا تستبعد قط لدى المناضِل رغبة خفيّة في اللافعالية التقنية .

ومن الممكن ، عند الاقتضاء ، طرح الوليد السياسي مع ماء الحمام اللاهوتي : لا حزب قط ، لا منظمة دائمة قط ، لا عمل قط في حقل الاختصاص الشهير . إستنكافية . ولكن ان نتحرر مع ذلك من اللاهوت فأمر مشكوك فيه جداً . والطلب الى « الحزب الكبير » ألا يكون « كنيسة » قد يكون الطلب إليه بشكل مهذّب أن يرغب تماماً في حلّ نفسه . ولو تمخّض الاقتراح عن نتائج لارتحنا ارتياحاً كبيراً . ولكن « غريبوي » الغنوصي سيتعرّض حينئذٍ لخطر إستبدال النسخة بالأصل . طالما يعجز « الحزب » عن حلّ نفسه كـ « كنيسة » من غير ان تعيد « الكنيسة » تكوينها كـ « حزب » (هي التي كانت خلال عشرة قرون حزبنا الأوحد) . ومن غير المجدي التطلّع نحو مملكة بولونيا : ولا نقيض للعبة القبان هذه إلا في المجتمعات التي اختار اعضاؤها ألا « يجتمعوا » قط ، أي أن يرفضوا كل « تشيّع لكنيسة » بالمعنى الوضعي للكلمة . وسوف يجزر كل إنسان عندئذٍ ما يمكن أن يجزّه اختيار الانفصال من خطر ، لو كان هذا الانفصال ممكناً مادياً .

إن كل شيء يجري وكأن الانتقاد النضالي يصطدم بنوع من سقف نظري . وتملك نخبتنا المثقفة من الوعي أو التضليل ما يكفي للتحقق من الطبيعة الدينية للممارسات السياسية ، ولكنها لا تملك بعد ما يكفي للتساؤل « لماذا » كانت الممارسات السياسية ذات طبيعة دينية . وهي متفكة على الاعتراف بسيدات التقديس التي تسم أعمالنا الدنيوية ، وأما دنيوية المُقدّس نفسه فأمر غير وارد !

الكتاب الثاني

نقد تحليلي

القسم الأول

منطق التنظيم

إن امتحان «الاعتقاد» يناقذ أفضى الى امتحان في « الوجود معاً » . فقد انكشفت على كل مستويات التجمّع ، من أعلى السلم حتى أسفله ، علاقة تبادلية بين حيوية الاعتقادات واستقرار التجمّعات . وجميع ندواتنا تساجع بين التواطؤ والولاء ؛ وتساجع المجتمعات التاريخية بين الانخراط والتماسك . فلماذا ينبغي على هذا أن يكون داخل الزمرة اعتقاد ؟
قد نجد مفتاح اللغز بالعودة الى مبادي « التنظيم » الجماعي .

الفصل الأول

عدم الكمال

- ١- مغلق فهو إذن مفتوح.
- ٢- الخضوع الأصلي.
- ٣- تأثير النفوذ: استبدال/ تكرار.
- ٤- نزعة الإخفاق.

بالإمكان أن ترى في سلسلة الإيديولوجيات التاريخية الكبرى - وعلى رأسها الأديان العالمية - البصمة المحفورة في صخرة متحجرة والمتروكة فوق الرمل الرمزي من قبل مختلف الزمر البشرية على تتابع عمليات انبثاقها . فلقد بدأنا إذن بالنهاية - وهذا واضح للعيان . ويلزمنا في الوقت الحاضر ، لأن المرثي يفسره دائماً غير المرثي ، الانتقال من البصمة الى الخطوة ، أو من السكوني الى الدينامي . فـ « النظرية » تتوضّح بـ « العمل » . فما « الإيديولوجية » سوى عمل اجتماعي مبرّد ، ومسار منقلب الى نتيجة : ما يبقى من زمرة حين تنتهي من تنظيم نفسها . وإذا لم تكن الإيديولوجيات طرقات لرؤية العالم ، بل للتنظّم في العالم ، فإن منطق الإيديولوجية يجد مفتاحه في منطق التنظيم . ولا يعدو مبدأ تفسير الاعتقادات أن يكون هو المبدأ المؤلّد لشيع الاعتقاد . وينتقل الإلحاح النظري إلى « العمل » ، إلى إبراز ثابت بنوي لأصول تكوين الزمرة . وبالعكس فإنه إذا انجلى شكل ثابت للسلاسل الاجتماعية فسيدخلنا المحراب المشترك بين علم السياسة وعلم الدين باتجاه نقطة تفرّعها ، أي حيث تتأكد قرابتهما الأصلية . ومن المعلوم بالفعل ان الحقل الديني والحقل السياسي متطابقان في الأصل . ولم يكتسبا إلا مؤخراً ، في تاريخ المجتمعات ، خصائصهما النوعية واستقلالهما ، بعد عمل طويل ، محتمل تاريخياً وغير قابل قطعاً للانعكاس في قسمة اجتماعية لعمل التنظيم الاجتماعي . (يذكرنا « بانقينيست » أنه ليس في اللغة الهندو - أوروبية مثلاً اسم جنس للدلالة على ما نعبه بدينيّ : عندما يكون كل شيء دينياً فليس للدين من اسم) .

وبيان « سرّ » المصائب الجماعية ، أي الشرط « المسبق » لكل تاريخ سياسي

ماضٍ وحاضرٍ وآتٍ يتمثل في بضع كلمات بسيطة ، بل صيبانية . ولو أردنا تماماً أن نلاحظ أن كلاً من تعريفى العمل الزائد واللاوعي يتمثل في جملة (وتتمثل معادلة النسبة العامة ، في العلوم الفيزيائية ، في ثلاثة أحرف) لتجنبنا الخلط بين البساطة والتبسيطة . ويتخذ هذا السرّ شكل قانون منطقي ، وهو تعميم لنظرية « غوديل » : ليس من نهج منظّم بلا سياق ، و« ليس في وسع أي نهج أن ينغلق على نفسه بواسطة العناصر الداخلية للنهج وحدها » . فانغلاق حقل لا يمكن أن يجري مواجهة إلا بالانفتاح على عنصر خارج عن الحقل . وليس من مجموع علاقات متناسب مع نفسه ، وإلا لم يكن مجموعاً (إنه لا شيء) . ويستنتج الباقي : أي « الحكاية المفعمة بالضجيج والغضب التي يحكيها أبله ولا تعني شيئاً » .

« إعتراض » : ليس لقانون عدم الكمال سوى طابع سلبي . « جواب » : إنها ميزة كل الحقائق المنطقية . وهذا ليس من شأنه تقليل شيء من الإيجابية المعينة بكل جلاء لنتائج التحديد السلبي .

« إعتراض » : إن قانون عدم الكمال ، وهو ذو هزال نظري كبير ، يمكن أن يطبق على كل شيء ، وعلى أي شيء كان . « جواب » : التعميم نتيجة مستوى التجريد . فالقوة التوضيحية لقانون ما على الأرض السياسية تكمن بالضبط في صورته . وبوصفها بنية مجردة (بالنسبة الى الزمر التاريخية الحقيقية) فإنه يمكن أن يقال أن بنية الزمرة الصورية الناجمة عن عدم الكمال إنها بنية ثابتة من حيث الشكل دائمة من حيث النتائج . وإذا كانت كلية - التاريخية ، لأنها تتعدى حدود التاريخ ، فإنها الشكل المطلق المفاوق للمنظمة ، ومن غيره لا تُعقل أية منظمة تاريخية موضوعة . ولا وجود للشكل المطلق : إنه الشرط لفهم إعداد الشكل في التاريخ .

« إعتراض » : كيف يمكن أن يوصف مبدأ بأنه توضيحي إذا كان هو نفسه غير قابل للتوضيح ؟ إن الطرح غير قابل للإثبات . « جواب » : هذا صحيح . وعليه ينبغي إعادة تسمية النظرية هنا « مسلمة » : طرح عام غير قابل للبرهنة ، بديهي بحد ذاته ومُتقبّل على أنه صحيح ممن يفهمون معناه . ولما كانت نظرية عدم الكمال شبيهة بهذا المعنى بالمباديء الأولى التي هي في أساس الهندسة فإنها تتيح استنتاج قوانين ذات طابع سياسي ، ولكنها لا تُستنتج هي نفسها من أية نظرية أخرى . وإذن فاحتمال الضرورة

السياسية ، وهو يضاهي واقعاً طبيعياً ، يفوق هنا الإرادات ويبطل الإنكارات : المسلّمة هي هذه ، ولا أستطيع أن أقول لماذا . وللقانون السياسي نفس الوضع الذي لجميع القوانين الطبيعية الأخرى . (أنشتاين : « كل شيء في العالم قابل للتفسير ما عدا أن يكون العالم قابلاً للتفسير ») .

يمكن أن يقال في غط إنه ليس فقط وصفاً ، بل توضيحي ، ما إن يبدو ، علاوة على تماسكه من الداخل ، تمثيلاً مع المعطيات التجريبية المتوافرة ، ويسمح بتنبؤات داخل حقل الملاحظة المختار . وتبدو لنا هذه الشروط الثلاثة كافية . ويتيح النموذج المنطقي الخاصّ بعدم الكمال توضيح ظواهر كانت النظريات السابقة قد عزلتها من غير أن تفسرها ، كما يتيح لنا تبينّ عجز المنظّمات السياسية التي يمكن ملاحظتها ، مثالية كانت أو مادية ، عقائد أو مؤسسات ، والتي يُرى فيها ، بشكل تراجمي ، تشابك « النقص » و« الانغلاق » و« التجمّع » تشابكاً متبادلاً .

ولسوف تكشف لنا الأوتوماتيكية التي هي « عدم الكمال » الوحدة الداخلية لتلك المنظّمات .

١- مغلق فهو إذن مفتوح

إنها ، في التحليل الأول ، تجعل مفهوماً ما يربط « الأرض » بـ « السماء » ، لأنه ما من مساحة في هذه الدنيا « قابلة للقسمة » من غير مقابلٍ ما ، أو سندٍ ما ، في الآخرة . « شامل » و« خصوصيات » ، « قيم اخلاقية » و« واقع عرقي » ، المطلق والنسبي ، الخ . . . - إن جميع هذه الثنائيات مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً تلازمياً بعمل منطقي . فالخلقية المغلقة والخلقية المفتوحة ليستا في وضع تضادّ ، بل في وضع تبادل . وإنه ليُذكر أن « برغسون » ، في مؤلفه « الينوعان » ، قد وضعها الواحدة بإزاء الأخرى ، طارحاً بين الخلقية الاجتماعية الضاغطة والخلقية الشخصية النابعة من نداء الضمير فرقاً في الطبيعة لا في الدرجة . « ولا يكون بلوغ الانسانية بتوسيع « المدينة » . كلا : لسوف يعثر على طلب الهواء الذي تستدعيه أسوار « المدينة » بالحفر تحت أسسها . ولا يكون المفتوح الى جانب المغلق ، بل هو مرافق لعملية التسييج نفسها . ولنؤوّل في الحُدس بصورة المخروط الذي ستكون قاعدته « صلبة » ولكن مساحته « وهمية » . وليست

الزمرة دائرة ، أو مساحة مسطحة يحدها خطٌ جميع نقاطه على مسافة متساوية من نقطة مركز ، لأن النقطة الثابتة للزمرة ليست داخل مسطحها . فالمركز الخاص بشيعة من الشيع هو قمة - سوف نحددها كـ « ثقب مؤسس » - تؤمّن الاتجاه الأوحـد لأشعة الانخراط التي يرسم تلاقيها المساحة الجانبية للزمرة . وانه إذن لمخروط غير معقول لا يُرى منه سوى مقطع القاعدة الناقص . فالزمرة يخلقها تخطيطٌ مولّد متحرّكٌ يمرّ بنقطة ثابتة - « زعيم » أو « مؤلف » أو « أب » - ويستند الى الحدود المحيطة بأرض خاصة . ولسوف يُدعى مجموع هذا المسار ايديولوجية ، أو ديناً ، أو رؤية للعالم . وعلى العكس من ذلك فإن الذي يخطّ الخطّ تكون له السلطة . السلطة التي نرى فيها ان المسّاح لا يتعارض مع الساحر ، أو ، كما نقول في قاموسنا ، رجل الساحة مع الحالم . ويفترض كل تقسيم للأرض الاقليمية امتيازاً في ما هو خارج عن حدود الإقليم . وإن لنا للدليل من القاموس الهندو-أوروبي الذي يكشف عن جذر مشترك بين « ركس » ، اي الملك ، و« رجيري » ، أي يخطّ خطاً . « ويتمثّل هذا المفهوم المزدوج في العبارة الهامة « رجيري فينس » الدالة على عمل ديني ، عمل أوّلٍ في البناء ؛ فـ « رجيري فينس » تعني حرفياً : « يرسم الحدود بخطوط مستقيمة » . وهي العملية التي يُجرّيها الجدُّ لبناء هيكل أو مدينة ، وتمثّل في تحديد الفضاء المخصّص على الأرض . وإنها لعملية واضحة الطابع السحري . فالأمر يتعلق بأن تُحدّد من الداخل والخارج المملكة المقدّسة والمملكة المدنّسة ، الإقليم القومي والإقليم الأجنبي . ويتم هذا التخطيط على يد الشخص الممنوح أعلى السلطات ، الـ « ركس »^(١) . والارتباط التلازمي بين العمل المادي المتمثل في تحديد الحدود وتخصيص فضاء معين - الموجود كذلك في الجذر « تامپل » (هيكل أو معبد بالعربية) ، وهو من الكلمة اليونانية « تمنو » ، أي قطع - واقع مؤكّد وموصوف ألف مرة من قِبَل جميع مؤرخي الأديان والمؤسسات ؛ ولم يُكتب له حتى الآن ، فيما نعلم ، أن يفسّر . وذلك أن الإغلاق أفقياً يفترض منطقياً أن تكون المدخنة عمودية ، ويفترض الاحتباس ، والنزعة الإخلاصية ، و«التجمّع في» ، و«الارتباط بـ» . وما إن يُغلّق الفضاء حتى لا يعود مُلكاً لمن هم داخله : ها هو غير قابل للانتهاك . وإنها للأوتوماتيكية المنطقية لما هو مقدّس .

(١) « قاموس المؤسسات الهندو-أوروبية » ، ج ٢ ، ص ١٤ ، بانثينيس (مينوي ، ١٩٦٩) .

وهكذا يصبح بالإمكان الخروج من الحلقة الدوركهائية الشهيرة التي تقول بأن الديني يتوضّح بالاجتماعي، والاجتماعي بالديني، من غير أن يُسوّغ سبب وجود هذا الرباط نفسه . فلقد جهد « دوركهاهيم » في جعل « هذه الحياة الخاصة جداً التي تنبثق عن الناس المجتمعين » تبدو وكأنها حاسمة ، ولكنه بإغفاله ، يعكس ما فعل عيسى المسيح ، ببيان سبب الاجتماع (التأثير « الكهني ») فقد راوح الحدس في الوصفي . والتجربة الاجتماعية فيما يتعلق بالمقدّس أمر واقع ؛ وأما التجربة التقديسية في مجتمع ناشيء فأمر واقع مختلف . والجمع بين الواقعين يضع المرء على جادة للتفسير من غير أن يكون هو نفسه تفسيراً . فهناك بالطبع شعريّة حماسيّة ، ولكن هناك أيضاً بنية للأصول التكوينية ، أي أن هناك منطقاً في الشعر . وقد سجّل « دوركهاهيم » « انتظاماً » تاريخياً : « لقد تكوّنت المثل العليا الكبرى التي تركز إليها الحضارات « في كل زمان » في الزمر الاجتماعية المتحمّسة ، وفي أوقات الحماسة التي من هذا النوع » ؛ ولكن الانتظام يفسر بـ « نظام » وليس النظام بالذات ، ومع ذلك لم يكن من السوسيولوجيا الدوركهائية سوى أن نهدت لتفسير تكرار أسّي لشرط في الوجود . وبالمقابل فإن نموذج عدم الكمال يقدّم مدرك الجمع بين الديني والاجتماعي متوسّلاً نظاماً منطقياً لتكوين متواتر للركود الاجتماعي والنشوة الدينية يبدو فيه اللقاء غير المعقول بين تثبيت وتحريك ، بين حرّم وعملية خطف . والجماعة تُولد بذاتها خارج ذاتها . ولا يعدو وضع الأمر الاجتماعي في عملية مفارقة بالنسبة الى ذاته أن يكون تحديداً له بأنه كل لا يتجزأ .

والانتظام في جسم معناه الانغلاق . فالعضوي يتميّز من غير المتحرك بأنه مزوّد بقشرة ، وبشرة ، وطبقة حشوية ، وغلاف خلوي « فاصل » محيطاً داخلياً عن محيط خارجي . وإنه لشرط أدنى . « إن كل شيء منظم يعتبر كلاً يعرف نفسه بنفسه ، أي في الحدود الدقيقة للدائرة التي تحيط به وتحدّد التماسك الداخلي لمكوناته ؛ ومن هنا كان استقلاله بالنسبة الى محيطه ، هذا الاستقلال الذي يمنحه شخصية فردية »^(١) . فللأراضي الإقليمية حدودها . وعندما كانت الحدود غير واضحة أو متشابكة - قبل ولادة « الدولة - الأمة » ، مثلاً - كان جسم المملكة متجسداً في جسم الملك (كل ما يمسّ

(١) البحث الخاص بـ « التنظيم » في « الانسيكلوبديا اونيفرسالس » .

أحدهما يمس الآخر) . وللعقائد أيضاً جسماً وأعضاء حساسة تحت غلاف المؤسسة . ولا تحرر الاستعارة البيولوجية السياسية من واجب الدقة ، والتنظيم العضوي لا يعرف الفراغ داخل الجسد . وليس من مخرج « بيولوجي » يمكن أن تغوص فيه « غاية الايديولوجيات » . وإذا كان « المظهر البيولوجي للتنظيم الاجتماعي » و« التحريك الايديولوجي » بعيدين عن أن يطرد أحدهما الآخر فإنهما يتضمّن كل منهما الآخر في علاقة ليست فرعية ، بل أساسية . وفي نظر التنظيماتية التقليدية أن « النموذج البيولوجي يدين كل اهتمام ايديولوجي . وإذا لم يكن من وجود للإنسان بالنسبة إليه إلا في إطار كلِّ يمارس فيه وظيفة خاصة فإنه يستحيل عليه حتماً تصوّر نماذج نظرية »^(١) . وفي مؤلف « تونيس » الغامض « جيمنشافت » ، ما كان للايديولوجية ، رمز التفريق والمواجهة ، أن تكون ، وإلا كان الانتهاء مباشراً وأولياً وتلقائياً^(٢) . وإذا جرى تطعيم « الزمرة الأولية » التي كانت أمس بالاندماج الثانوي في وفاق اليوم فقد راحت تهدد الناس فكرة أن « العلاقات الاجتماعية الشخصية » لن تلبث أن تجعل بناء « العوامل الايديولوجية المجردة » ينحسر . ولم يكن ما اعتبر بداية « نهاية الأمر السياسي » سوى نهاية البداية ، أي عود الشأن السياسي على بدئه الديني . يقودنا الى ذلك من اسهل الطرق اكتشاف بديهيات البيولوجيا الاجتماعية ، بوصفها مخرج نجاة يجنب لعنة الايديولوجيات ، اكتشافها مجدداً في العصر الحديث .

كل من يقطن مساحة معينة من الأرض يسكن في حيّز من السماء . فالإنسان الاجتماعي ينغرس من رأسه لأنه يفكر من قدميه . والتضاد « أرض فرنسا / الفكرة عن فرنسا » غير ذي موضوع . وإنه لتمهيد لبلاغة تتناول الأرض المحلية ونقيضها . فليس « هنا » أرض مجبولة بالذكريات والموتى والروائح ، و« هناك » فكرة مجردة وغير مجسّدة عن الـ « الأمة » . وميتافيزيقا « الأعلى » و« الأسفل » (متأصل / مفارق ، قيم تميزية / قيم شاملة ، محسوس / مجرد) تكتفي بغضّ النظر عن مدبري عدم الكمال . ولذا فإنه لا وجود لها إلا في الكتب . ولا تعرف الحقيقة السياسية المعيشة هذه التفريعات الخطابية لأن عملية الإقامة فوق أرض محلية تتم بشكل ظاهر ، ولأن عملية التقطيع في الأسفل

(١) بير بيرانونم ، « نهاية الأمر السياسي » (باريس ، لوسوي ، ١٩٧٥) ، ص ٩٢ .

(٢) تونيس (١٨٥٥ - ١٩٣٦) « الجماعة والمجتمع » .

تفترض عملية ترسيخ في الارتفاع (خيالية أو رمزية) . وتصل طوبولوجيا الزمر بين عملية تحديد المحيط وعملية الإسقاط، وهي منبثقة من وصل السطحين: الجغرافيا «و» التاريخ . ومن غير المجدي بالتالي التسلح باستعلائية «القانون» ضد «الشيخ الطبيعية» ، إذ لا وجود لشيخ طبيعية إلا إذا كانت خارقة للطبيعة . فالحاجز الذي يفصل الذات عن الـ «نحن» يفترض وجود ذات بنفسها فوق الـ «نحن» (قد تكون نحن بالذات) .

ومن هنا السداجة العكسية لخبراء الجغرافية السياسية الضجرين . فالجغرافيا المسطحة الخاصة بالزمر البشرية لا يمكن تصوّرها منفصلة عن التاريخ الموغل في العمق للإسقاطات التي حدّدت لتلك الزمر ما يعود إليها من حدود . ومن هنا فإنه لا وجود من جهة للمعطيات السكانية الاقليمية ، مصحوبة بدواعيها التي لا تتبدّل ، بوصفها عملية رصف هامة للسكان المتزايدين في المكان ، ومن الجهة الأخرى للتقلّبات الاعتبارية الخاصة بالانخراطات والاعتقادات . فمستوى التمسك السياسي ينبثق عند التقاء المستويات ومنه . وحسب القاعدة العامة : بقدر ما يكون الشيء «من لحم» يكون «روحياً» . فالأمة تتحلّى بقدر أكبر من الذي تتحلّى به الطبقة من «روح» لأن «جسم» الأولى أكبر من جسم الثانية ، ولكنها تتمتع بقدر أقل من الذي يتمتع به الوطن الحبيب من «روح» لأن «كيانها الجسدي» أضال من كيانه . وإنه لتوضيح لـ «هياث أركان الحرب» التي تطلب ، لكي تبقى مضطلة بمسؤولياتها ، «أن تحل الاستراتيجية من الآن فصاعداً محل الإيديولوجية» . ومسرّح العمليات فضاء ذو ثلاثة أبعاد ، وما تادريه بوصفه خطاباً أجوف هو ذلك الذي يكفل لخارطة نصفي الكرة تجسّمها ، أو لخارطة أركان الحرب تضاريسها (تلك التي تسهّل مثلاً أو تمنع تقدّم المدرعات) .

ينظّم: يصل بين أشخاص لم يكونوا في البداية على اتصال . أو يجعل تجمهراً ذرياً ما ينتقل الى حالة التنظيم . وهذه الـ «يجعل» لا تتم وحدها من غير إرغام ولا «تعسف» . والعمل التنظيمي هو ، في مبداه ، من غط «ديني» لا يتمثل في إقامة افتتاح وانغلاق في آن ، أي في إشباع حتى الكفّة من أسفل عن طريق غياب من أعلى . وما لا ريب فيه أن هناك في الواقع مستويات تنظيمية متميزة مطابقة لمختلف درجات الانغلاق . وإذا كانت عبارة «جماعة دينية» تنتمي الى فئة الكنايات ، (إذ لا يمكن «تجمّع» عناصر في عنصر مماثل

لها) ، فسوف تكون « مجموعة من الأشخاص » أقل تراساً ، وأقل تراساً « الحشد » ، وهكذا دواليك . وسوف تزداد مؤشرات الصمود في وجه التفكك بازدياد درجات اتساع كل زمرة ، أي بالبنون المتفاقم الذي يفصل قاعدتها الراهنة عن الفراغ المؤسس . ولا يمكن ان يظهر الفرق الحراري الحيوي في الحيز الذي يسبق حداً أدنى من الانغلاق؛ وفي الحيز الذي يلي حداً أقصى منه لا يمكن إلا أن يختفي . وهذه الدرجات هي بالطبع نتيجة المحيط والوقت . ويبقى أن كل تجمع اجتماعي يفترض ماورائية اجتماعية ، وإن خاصية العمل السياسي تتمثل في إحداث « حاجز للذات » عن الالتقاء بـ « آخر » ما وبـ « نحن » معين . والتنظيم معناه ، كما رأينا ، استخراج الواحد من المتعدد . فالذي يوحد والحالة هذه عدداً من العناصر واقعة بالضرورة خارج مستوى تماسك العناصر هو أن العملية لا تتم من غير انقطاع ، بالتجريد ، أو على مستوى واحد ، بالجمع والإضافة . وسوف يكون ، في لحظة معينة ، انقطاع أو قطيعة . وسواء أكانت نقطة التوحيد حقيقة أم رمزية فإنها سوف تحيي من خارج . ولن يكون في وسع أية شيعة لاستغناء عن انعطاف عبر طرف آخر ، « الوسيط » ، لتبقى شيعة . وليس هناك من جمع « فوري » : فالسياسة عمل من أعمال الوساطة ، لأنها عمل توحيدي . ولا يمكن أن تكون علاقة كل بذاته علاقة مباشرة . فهي تمرّ بشخص « وسيط » - يكون نقطتها الحساسة ، ومحكمها الذي لا يمكن لمسه دون تعريض التماسك الحي في الكل للخطر . والكائن الحقيقي أو الرمزي . المادي أو الخرافي ، الذي به تتوحد شيعة من الشيع مقدس لديها : فرعون ، بيريت ، سكرتير ، الخ

وإنه لمن العقلاني على هذا أن يكون في الزمر ما ليس بالعقلاني ، إذ لو لم يكن كذلك لما كانت هناك زمر . وإنه لا يجابي أن يكون هناك ما هو أسطوري ، إذ سيكون المجتمع الخالي من الأساطير مجتمعاً مهروساً . وإنه لطبيعي أن يكون هناك ما هو خارق للطبيعة لأن كينونة الجماعة تأتياها من فوق . ويتضح للعيان ، وليكن ذلك بالتعابير الكانطية ، أن « النقد التحليلي » أو منطق الحقيقة لا يمكن ان ينفصل ، في عملية « نقد للعقل السياسي » عن « جدلية » معينة ، أو عن منطق الظاهر ، باعتبار عدم الكمال يلحم الواحد بالأخرى . وتعلن العملية الاجتماعية التي تضع الفرد خارج مركزه - أو الاعتراف بأنه ليس للشخصية الفردية ، بحد ذاتها ، مركز ثقل خاص بها - عن حلقة

هامية في تسلسل الحقائق المخزية للعقل . « لا ينبغي البحث في علم النفس عن سرّ الأعمال البشرية ، لمجرد أن هذا السرّ ليس ذا طابع نفسي » (بوليتزر) . ولكن عملية إخراج الاجتماعي عن مركزه بالنسبة الى ذاته تمنع بدورها من العثور على السرّ المذكور في سوسيولوجيا تاريخية . ولم يُقطع سوى نصف المسافة بالإعلان أن : « الجوهر البشريّ ليس تجريداً ملازماً للفرد مأخوذاً على حدة ؛ فهو ، في حقيقته ، مجموع العلاقات الاجتماعية » . (الأطروحة السادسة عن « فيورباخ ») . إذ هناك جوهر اجتماعي للمجاميع مفارق للعلاقات ، مستقل عن مضامينها (مضمون الطبقة ، مثلاً) ، وفي هذا التجريد تكمن لا إنسانية السياسة . وعلى هذا فإن « سرّ » الأعمال البشرية لا يُعثر عليه في الاقتصاد السياسي لسبب بسيط هو أن هذا السرّ لاهوتي لأنه لا إنساني . وإنه لوضع يززع العيش فيه بعض الإزعاج ، وإن كانت ملاحظته مضحكة بعض الإضحاك : لا وجود لله ، ولكننا محكوم علينا سياسياً بأن نعيش عيشة جماعية لاهوتية الجوهر ؛ وبأن نغدو لاهوتين لنفهم شيئاً من حياتنا السياسية الآتية .

٢- الخضوع الأصلي

والنتيجة الملازمة الأولى لمسلّمة عدم الكمال الاجتماعي هي « غياب استقلالية » الحقل السياسي . ولسوف يكون الشعار : « القدرة الكلّية للآخر » التي يعتبر قول القديس بولس « القدرة الكلّية لله » صورة من صورها - بوصف « الله » هو « الآخر » مضاعفاً . وكان « بوسوييه » يقول إن السلطة تفلت من الناس لأنها مقدّسة . والواقع أن العكس هو الصحيح : تبدو السلطة للناس مقدّسة لأنها تفلت منهم ؛ ولكن عملية العكس ذات الطابع الاثباتي للعقيدة الدينية ما كانت قط لتصدّق لو لم تقلب إحدى البنى المنطقية . وبالفعل فإن الزمرة تهرب ، ولا تنتمي إلا إلى الفرجة التي غتها . وكما أن عملية إنجاب الفرد من ذاته عملية مناقضة لواقع الحال بيولوجياً (« برعمة » جوهرية بوصفها استحالة بيولوجية ؟) فإن حكم جماعة نفسها بنفسها - إنها « لكلمات سحرية » : « حكم الشعب من قبل الشعب » - عملية مناقضة لواقع الحال منطقياً (« الإدارة الذاتية المعمّمة » بوصفها استحالة سياسية) . وضبط المجموعة نفسها بنفسها هو « هبة ربح » : وخير من ذلك مثل أعلى ضابط لـ « العقل » السياسي - ناجم إذن عن

منطق الظاهر ؛ وآكد من كل هذا مُدْرَك من غير استبصار لا يكون في وسع أية تجربة تاريخية أن تضطلع به . ولن يشك أحد مع ذلك في أن المجتمع الأمثل هو المجتمع الخلو من مثل أعلى ، شرط أن نضع بالطبع «أكمل» في مقابل «واقعي» . ويشترط عدم الكمال تعذر كون المجموع بالتحديد مادة ، بالمعنى السبينوزي : ما هو موجود بذاته ومتصور بذاته . فالمجموع يحتاج إلى علة (ومن هنا عملية التولد) ، وهو ليس علة ذاته . وعلى هذه الفجوة الأصلية يعتمد تعسف الحكم ، كل حكم . وإضطراره الى جعل التعسف مشروعاً عن طريق « الكيمياء الإيديولوجية السحرية التي بها تتم عملية مسخ العلاقات الاجتماعية إلى علاقات خارقة للطبيعة ، ومتكوبة بالتالي في طبيعة الأشياء ، ومسوغة عن هذه السبيل »^(١) . ولكن لماذا تستمر هذه الكيمياء السحرية في فعلها - حتى في المجتمعات التي ليس للسحر والتنجيم فيها رواج ؟ وما الذي يجعل عملية تحويل المعادن الى ذهب ممكنة ؟ إنه كون الخارق للمألوف مكتوباً على الزمرة لدى ولادتها - فيها يبدو مجموع العلاقات الاجتماعية خارقاً للمألوف بالنسبة الى هذه العلاقات - لأنه ليس في وسع أية زمرة ان تنشيء نفسها بنفسها . ولا يدعو هذا الأمر إلى العجب - سنكون أول الموافقين على ذلك ، وسوف نرى على الفور لماذا : إن الاستحالة المنطقية بأن لا يكون في مجموع اجتماعي منظم تعسف يستتبع أن يكون من الضروري على الدوام ، بل من الممكن ، تسويغ تعسف البنية الاجتماعية . وبهذا المعنى فان مسئلة عدم الكمال تقوم بدورها في جميع الطبقات المهيمنة . وليس هذا ذنبها : حقيقة ، « جُرّني إلى حيث شئت ، فأنا مستعد »^(٢) . وعذرها الوحيد أنها تترك جزءاً من الدور لطبيعة الخارق للطبيعة المتذرع به كما لهوية الطبقة الاجتماعية المنوط بها تسويغ التعسف : فالذي يلعب اليوم لمصلحة طبقة مهيمنة يلعب غداً ضدها . وعلى صراع الطبقات أن يلعب ليعين الطبقة التي ستشتغل بالكيمياء السحرية ، ولكن قاعدة اللعبة لن تتغير مع ذلك ؛ أي الحاجة المنطقية إلى أدوات التقطير ، والمعادلات ، وغير ذلك من عمليات رائعة جداً للعبور الى ما وراء الماديات . وعجز الزمرة عن ان تتأصل بذاتها ، وبالتالي عن أن تقوم بلبعتها بوسائلها الخاصة ، يعرضها لجميع الألاعيب والحيل (التي

(١) بورديو ، ص ٣٠٠ .

(٢) ارنست ريتان ، « ذكريات الصبا والشباب » .

تتطلب القوة ، والشعوة ، والقذارة ، الخ . .) التي تفترضها الفجوة القائمة بين سبب نشأة الزمرة والنتيجة التي تصل إليها . وعدم اتصالهما لا يمكن إلا أن يثير ويذكر بالربانيات الاجتماعية ، أي بالمفاجآت الإلهية الخاصة بالانغلاق الأصلي . عن طريق النسب بالأمس : « اينه » ، ابن « فينوس » ، و « رومولوس » ، ابن « مارس » . وعن طريق كتابة الحرب الأول بخط كبير اليوم : مهد الجمهورية ، وطن الاشتراكية ، معقل الحرية ، ، الخ . . .

٣- تأثير النفوذ: استبدال/ تكرار

وسوف يُتكلم حينئذٍ على « نحو » سياسي تمهيدي لا يكون مرتبطاً بـ « علم الصيغ » الخاص بأنماط السلطة (ماكس فيبر) ، وبأنظمة الهيمنة الطبقيّة (كارل ماركس) ، وبالأشكال المؤسسية للدولة (القانون العام) . والقواعد التي تتحكم بتنظيم جمع من الناس ، أو العلاقات الأولية الرابطة عناصر زمرة الى الزمرة نفسها ، تحددها ، باتجاه المنبع ، الطبيعة الشكلية للمجاميع الاجتماعية . وعلى الرغم من كون التحديد سلبياً ومجرداً فإن المسألة ليست هنا مسألة تحديد هزيل . فعدم الكمال يثير في الواقع ، وبشكل لا يمكن تحجّبه ، إوالتين باتجاه المصّب : التمثيل والتكرار . وبعبارة أخرى فإن المسلّمة تسمح بتقرير ما يلي : « الافتراض الأول أن كل مجموع اجتماعي يفترض سلطة تمثيل ؛ الافتراض الثاني ان كل مجموع اجتماعي يفترض سلطة تكرار . وإنهما لنصّان عاديّا المظهر ، ولكنها ذوا شحنة قويّة . يحدّدان وظيفة ما نسميه « النفوذ » ؛ الذي لا يمكن ألا يكون ؛ والذي هو « رديء » بحسب تعريفه .

١) والإنشطار الأصلي في الجسم الجماعي الذي تمّ تماسكه عن طريق انغلاق البراعم لإخراج محتوياتها بمنعه من الدخول في علاقة فورية مع ذاته . فلقد ولد بانفصاله عن ذاته - بالخضوع لنقطة تماسك خارج جوهره - وعليه أن يعيش منفصلاً عن نفسه . وإذا كان الانفصال عند « إحدائية النقطة » يقيم الاتحاد عند « محور السينات » ، فالمؤسسة والاستبدال مرادفان بالتأكيد . ومن هنا « البنية الفيزيائية المشتركة بين العالم الكنسي والعالم السياسي » (بورديو) . وليس هناك من نفوذ جيّد لأنه لا وجود للنفوذ

إلا بتفويض^(١) . وفكرة علاقة غير تمثيلية ، بلا وساطة ولا مصادرة ، تلحم مثلاً طبقة (عمالية) إلى حزبها (الشيوعي) - وإنها لمطابقة مثلى بين الذات والذات - لن تهجر الكتب التي يكثر فيها عرضها ، من غير أضرار ولكن من غير نتيجة عملية . ومن جهة أخرى ينبغي ان يمثل^(٢) « الحزب » « الطبقة » إذا أراد تسويغ وجوده (« ان يُحمل حمل الجَدِّ » من قِبَل الآخرين وقِبَل نفسه) . وبين الموجب والتفويض صلة ، فقد سبق لـ « برغسون » أن قال ذلك : ولكن المرء حين ينصّب نفسه مفوضاً من شخص آخر يكون قد ألزم ذاته أولاً . وما من عنصر ، في مجموع اجتماعي ، له ضرورته بحد ذاته ، وهذه السلسلة اللامتناهية من انحراف المراكز المتوالي هي نتيجة انحراف الزمرة عن مركزها بالنسبة الى نفسها . وليس في وسع أي عنصر أن يسوّغ حضوره إلا إذا شغل مكان عنصر آخر . « الملوك يقومون مقام الله » ، والرؤساء مقام الجمهورية ، والأمناء العامون مقام الطبقة العاملة - وهلمّ جرا : ويَرشّح الشرط اللازم لعملية التمثيل من أن أحداً لم ير قطّ بأَم العين « الله » ، أو « الجمهورية » ، أو « الطبقة العاملة » ، أي باختصار من غياب المؤسّس . وما من زعيم أعلى سوى شخص يقوم مقام آخر ، أو شخص يعتبر تكملة عدد ، أو شخص ليس هناك غيره . ولأن الزمرة ليست عِلّة ذاتها فهي لا تستطيع إلزام نفسها إلا عبر مؤسّسات لا تستطيع ، على شاكلة الزمرة ، أن تستجيب لذاتها . وليس « القائم »^(٣) يعمل سلطوي « جليلاً »^(٤) (غير منازع) إلا إذا قدّم نفسه بوصفه « كاهناً »^(٥) (مفسراً لشيء غير مرئي) ؛ ورموز السلطة الحقيقية تماثيل . وإنها لسريعة العطب وغير واثقة ، وبالاختصار بلا أسّ بالمعنى الجذّي ، المنشأة التي تزعم أنها أنشأت نفسها بنفسها . وتقوم المفوضيات الكنسية بعمل المجاميع المستقرّة عن طريق قانونها ذي النظام الداخلي (انتقاليّة ، عدم تساوق ، لا معكوسية

(١) ومن هنا عجائية المطالب اليومية : « أرغب كل الرغبة في أن يكون هناك نفوذ ولكنني أرفض تفويض النفوذ » . بكلام آخر ، أقبل بملئناكم ، ولكن من دون أضلاعها الثلاثة .

(٢) كتبها الكاتب *présente* — re ، فلو حذفنا الخط الفاصل بين المقطعين كان المقصود (التمثيل) وإذا ابقينا عليه كان المقصود (إعادة التقديم) . فاقتضت الإشارة ، ولا سيما أن الكاتب يعتمد كثيراً على أسلوب اللعب على الألفاظ . (المترجم) .

(٣) استخدم الكاتب الكلمة اللاتينية (*auctor*) وتعني المؤسّس أو الذي هو في أصل أمر من الأمور (المترجم) .

(٤) مقابل الكلمة اللاتينية (*auguste*) وهي بهذا المعنى (المترجم) .

(٥) مقابل الكلمة اللاتينية (*augure*) الدالّة على العرّاف أو الكاهن في الأزمنة القديمة . (المترجم)

الاتصالات اللدنية)؛ ولأن «الكنيسة» متماثلة الشكل في بنيتها فإنها تعرف بوصفها شخصاً منطوق عمليات التنصيب. ومن هنا تعبير «الخادم المَلِك» ، وهو مَلِك لأنه خادم . فإسرائيل يطلب مَلِكاً ولكن «يهوذا» هو الذي يعطيه إياه بشخص صموئيل^(١) . وشاول المرفوض من «يهوذا» يستبدل به داود ، ولكن داود يتلقى المسحة بالدهن من يد صموئيل . و«الدهون» ، و«المسيح» ، و«المخلص» ، مترادفات . وقد كتب القديس أوغسطين يقول : «يجب النظر إلى هذا الدهن الذي كرس به ، وذلك الزيت المقدس الذي منحه اسم المسيح على أنها سرّ عظيم»^(٢) . والواقع أن هذا سرّ النفوذ السياسي ، بوصفه وساطة أبائية . فمن المسكيك حتى بربادور نعثر على طقس التولية (بالماء ، بالزيت ، بالدم) . فما من أحد «يُجَد» بـ «دافع شخصي» إلا ويسقط للحال . والمَلَكِيَّة في الغرب استيراد جرمانى ، لا يهودى - مسيحي ، ولكن لو كانت البنية البيولوجية كافية لما احتاجت المَلَكِيَّة الوراثية الى «تكريس» ؛ وعلى الـ «نابليون» الذي يعرض نفسه لخطر وضع التاج بنفسه على رأسه أن يأخذه من يدي البابابايوس السابع الذي يدين بتاجه لـ «الروح القدس» .

ولكي نلخص ما قلنا: إن الزمرة المكوّنة بالقياس الى ذلك الشيء الذي ينقصها إنما تتألف بواسطة غياب ما وبناء على هذا الغياب . ولكن لهذا السبب بالذات ينبغي عليها أن تجعله بالنسبة اليها ، وبشكل ما ، حاضراً . ولأن إسرائيل حبس نفسه في «يهوذا» اللامرثي فقد احتاج الى موسى يمتلكه ، ويراه ، ويصدق . والعهد ، الإشكالي ، بحاجة إلى «جسر» محسوس لضَمّ طرفي الشقّة بين «الآخر» وبيننا ، سواء كان هذا «الآخر» «البروليتاريا» العالمية ، أو «الأمة» ، أو «الجمعيات الخيرية المسيحية» ، أو «الشعب» السيد ، أو «الإله الأب» . وإذا لم ينتدب «الموكّل» من يمثله انهار الـ «نحن» أو اضمحل . ومن هنا كان المفوضون ، والمكلفون مهمّة ، والمتدّبون ، والمسحاء ، الخ . . . وعجز الزمرة عن أن تبدو شفافة في عين نفسها ، بوصفها كلاً مؤسساً ، يجعل كلاً من الوسيط (بينها وبين . . .) ، والمفسّر (الذي يوضح لها . . .)

(١) كتاب الملوك ، السفر الثاني ، ١ - ١٠ .

(٢) القديس أوغسطين ، «مدينة الرب» ، ج ٣ .

والمحامي (عنها)^(١) المحرك الأساسي للكل . وتُنْقَلْ لا مباشرةً المجموع النواة الصلبة الخاصة باللفز السياسي على رقعة « الوساطة » : سرّ التجسّد ، « العلوم المتعلقة بالمسيح » ، « علم التوسّط » .

٢ (الجسم الصوفي جسم ضائع . ولأن يكون النفوذ ذا جوهر تمثيلي فمعنى ذلك أنه ، في جوهره ، استبدالياً . وإلزامه القديم العهد يعود الى أن له مصلحة تامة في افتراض أن الغياب الذي يمثله قد كان قبلُ حاضراً ، لأن استعادة الفردوس المفقود أسهل من اختلاق فردوس جديد . وبهذا المعنى يختلط المبدأ المنطقي الخاص بالمجموع مع بدايته في الزمن ، تبعاً للازدواجية الرائعة لمعنى اللفظ « أركيه »^(٢) ، البداية والمبدأ . وتستتر المباديء الموضحة للأشياء داخل بدايتها ، وتقوم الخرافات الأصلية بما يقوم به علم أسباب الحاضر من وظيفة . ومن أقوال ارسطو طاليس : لا تشير الخرافات إلى الأسباب الآنية (aitia) بل إلى العناصر الأولية (archai) للأوضاع القائمة (ميتافيزيقا ، ١٢ ، ١٠١) . وهذا ما يجعل « لماذا » تكون « عقب ماذا » ، ويمتاز بالقدرة على استبدال المسألة الماورائية التي تفترضها فيزياء المجاميع بخرافة في نشأة الكون ، أو نسب الآلهة ، أو بخرافة تاريخية - تكون في الوقت نفسه أقرب الى واقع الحال وأكثر تنميماً . والزمرة تهرب بالضرورة من أعلى ، إذ لو كان هربها من أسفل لما كان انغلاقاً : فلن يحبس عنصر من المجموع (ب) عنصراً من المجموع (أ) إلا إذا كان الأول يتقبّل الثاني بوصفه مجموعاً ثانوياً ، ولهذا السبب وحده . ويتخذ هذا التصعيد المنطقي تلقائياً شكل نموذج مثالي تدشيني ، أي شكل أصل . « في ذلك الزمن » . « في تلك الأزمنة البطولية » (التي كانت تُصنع فيها خلال الأزمات « الجمهورية » ، و « المدينة » ، و « الحزب » ، وشعبُ « الله ») . وإنها لكذبة مقبولة ، ولكنه حساب جيد لأن هناك دائماً من الطاقة قبلُ أكثر قليلاً مما هناك بعدُ - وهذه نتيجة المبدأ الثاني . فالمستقبل يعاش على بساط البحث - حتى في مجتمع تاريخي ، ولا سيما فيه - والانتظار انتظار استدعاء .

(١) اضطررنا هنا الى التصرف لأن الكاتب وضع السابقة (inter) التي تفيد البينية قبل قوسين ضمّاً الكلمات الثلاث (—)

(médiaire, prête, cesseur) التي تعني على التوالي عند انضمام السابقة إليها : الوسيط ، المفسّر ، المحامي او المدافع .

(المترجم) .

(arché) ومعناه باللاتينية (القديم) ونجده في (archaïque) بمعنى قديم العهد ، أو البالي ، (المترجم) .

ومبدأ الرجاء هو مبدأ العودة (إلى المبادئ ، أحياناً) . فالذي نتظره من المستقبل هو أن يعيد إلينا زخم الماضي . وليُغلق المجتمع الخالي من الطبقات ، في غد ، الدورة التي فتحتها الشيوعية البدائية . وسواء كانت نهاية التاريخ القديم ، أو نهاية التاريخ من غير نعوت - أليس هنا الحلم ؟ وفي الوسع التساؤل عما إذا لم يتعجل « ميرسيا إلياد » وهو يطرح حلّ استمرار بين « الإنسان التقليدي » المعادي لكل محاولة لإقامة تاريخ مستقل ، أي تاريخ من غير عملية تنظيم تبعاً لنموذج مثالي ، و« الإنسان الحديث » الذي سوف يصنع نفسه وهو يصنع التاريخ ، التاريخ المتخفف من « الحين إلى الأبد » . وجميع المؤرخين يعرفون مقدار إرادة الإصلاح التي تخالج التأسيس الثوري ، ومقدار ما يخالج كل ثقافة ثورية من هذه « العبادة الرجعية للماضي » التي أخذها كارل ماركس على الفرنسيين ، عام ١٨٧٠ (رسالة إلى سيزار بايب) ، والتي من غيرها لم يكن ليتاح للباريسيين ، بعد سنة ، أن يطاولوا عنان السماء ، بتحريض من الأسلاف العظماء في ١٧٨٩ و١٨٤٨ وتحت تأثيرهم . « ثورة العامة » المجيدة التي كانت القدوة الكبرى للنين في ثورة أكتوبر ، التي كانت بدورها ، الخ . . . وما كانت الانطولوجيا القديمة لتخفي قط نظام الزمنية الخاص بالجماعة ، بل لقد أفصحت عنه كل الإفصاح . ولا تزال رهبة التاريخ تساور الزمر التاريخية أكثر مما تساور غيرها ، ولسوف نرى فيما بعد كيف ينظم إلغاء الزمن ولا معكوسيته وإنكار التاريخ بوصفه إنتاج الجديد ، كيف ينظم كل ذلك وقت الزمرة وفق المثل الأعلى المقارب للزمن الطبيعي ، في النقطة التي تتكرر فيها الأشياء بحذافيرها ، وإلى ما لا نهاية . والمستقبل السياسي متعطش إلى أن لا يكون ، وإذن إلى أن لا يصير . فهو يريد أن « يتوقف ما هو كائن » . وتحول الشخص الحقيقي إلى إسطورة تامة ، والحدث التاريخي إلى مرجع فيما وراء التاريخ ، والعيد إلى وجبة طعام خفيفة ، والحفلة إلى تجديد دوري للقوى ، والاحتفال بذكرى ميلاد الانسان إلى ردة في دورة الزمن ، الخ . . . كل ذلك يشهد ، حتى بابتداله ، على أن التثبيت بالتكرار لم ينقرض مع « السنة الكبرى » التي قال بها الرواقيون ، أو مع الكوارث الكونية التي قال بها أفلاطون ، أو مع رؤى نهاية العالم اليهودية - المسيحية (لقد انبغى أن يحلّ الحريق الثوري الذي سجل نهاية الأزمة العامة التي مرت بها الرأسمالية محل الـ « اكپورويسيس » ، أو الحريق المظهر الذي سجل نهاية السنة الكونية الكبرى) . والصدع الأصلي يحكم على الزمرة بالبحث عن الرأب بالعودة الى النماذج

المثالية لولادتها ، وتتخذ مغامراتها الكبرى صورة تجديد القاعدة (التي يظل مثالها وميزاتها « العودة الى الطبيعة ») - وهي رحلات عجائبية جديرة بالتقدير ما دام من غير الممكن تحديداً بلوغ نقطة الوصول التي هي نقطة الانطلاق . ولكن على المرء أن يذهب للاستراحة في المكان الذي افترض أنه انطلق منه . ولا يمثل الزمن السياسي خطأً مستقيماً ، وإن كان خطأً فهو شكل مغلق ، حلزونية غير كاملة يُعاوَد رسمها باستمرار . ويسند عدم الكمال الفطري الى إواليات الزمرة عملاً لا متناهيًا : إعادة بناء الكمال ، باعتبار التجديد غير مقبول إلا لأغراض ترميم وضع قديم غير موجود (وها نحن نقرأ في صحيفة اليوم « ان مدرسة السيد « جاك لاكان » تريد ترميم حقيقة التحليل النفسي ») .

ويُجبر عدم الكمال على الإصلاح ، لأنه يُفسد . وهو يدعولسد المسارب التي يحفرها بنفسه : تعذيب بلا نهاية . والجماعة تعني برميل بنات « داناوس »^(١) . رَمُوا ، رَمُوا ، تلك وظيفتنا جميعاً ، ولكن « حقيقة التحليل النفسي » لن تعود الى الالتماع تحت الفرشاة عما قريب .

٤- نزعة الإخفاق

ينبغي أن تُكمل هذه الأطروحات (او الافتراضات) بحاشية: الجماعة تنزع الى الشقاء . إلى الموقع السياسي بوصفه المكان الطبيعي للإخفاق . على ألا يُفهم بمعنى الشكاة . فالإخفاق هنا شغف محرّك (إنه يُسير بالضبط لأن الامور لا تسير على الإطلاق) . وهو الإخفاق المعدّ لإتمام الحلقة ، للفراغ من دورة إعادة بناء الذات . والحيوان السياسي بانتظار « غودو » . ولكن لو لم يُفترض أن مفاتيح « المملكة » قد ضاعت ، فما الذي سيبحث عنه؟ والأفق المرسوم بلوغه يتقدّم مع الماشي ليلتقي ذاته في كامل حقيقته : عودة المسيح الى الأرض - التي كانت حدثاً وشيك الوقوع عاشه خلال

(١) « داناوس » هو ملك ليبيا الخرافي . وقد هرب مع بناته الخمسين الى مدينة « أرغوس » في اليونان ليجنهن الزواج بابناء عمهن « إيجبتوس » الذي كان يحكم مصر . ويأتي هؤلاء الى « أرغوس » فتوافق البنات على الزواج بهم ، ولكنهن يذبحنهم ليلة العرس بناء على نصيحة أبيهن ، ولا ينجو سوى « لانسيه » الذي ترفض زوجته « ابهرمنستر » أن تذبحه . ويُقدف بالقاتلات إلى « تارتار » - أسفل سافلين في الميثولوجيا الإغريقية - حيث يحكم عليهن أن يصبين الماء الى الأبد في برميل بلا قعر . (المترجم) .

عصور طويلة ملايين المسيحيين تَمَنّ غدوا مسيحيين كيلا يفوتهم الركب . العام القادم في اورشليم . « مملكة الرب » . عودة الإمام الثاني عشر . معاهدة الصلح الدائم . القفزة من سيادة الحاجة الى سيدة الحرية .

وغنيّ عن التذكير أن مهل تحقيق أهداف الإيديولوجية لا تنفك تطول . وعلى سبيل المثال تمرّ الآجال المضروبة للحاق بالولايات المتحدة ، أو لمناغمة الدخول بين عمال المدن وعمال الأرياف، أو لانهيار الاقتصادات الإمبريالية ، دون ان يحدث شيء ، حتى ولا نقد ذاتي ؛ ولا يذكّر أحد قط بأي دلالة كانت تلك الأمور قد سُحنت . وتلعب الجماعة حتماً لعبة التمديدات . والقضية على الدوام أطول مما هو متوقع ، ولكن ما همّ الطول ما دامت هناك رؤية مسبقة . ومنذ صلب المسيح رأى المسيحيون عشرات رؤى القيامة على الأقل تتلاشى ، وكانت آجلها قد أعلنت بدقة ، ولا تكاد الواحدة منها تُنسى حتى تكون فضيلة الرجاء الإلهية قد وظفت رؤية أخرى . اقتربت الساعة . . . الساعة على الأبواب . والسيناريو الألفي مدّون في أصل تكوين الزمرة ، وها هوذا الإخفاق المخلصي يزيد في الحاجة الى الانتهاء بدلاً من تثبيط الاعتناقات . وها هي ذي الكبوات التنبؤية تدفع مسيرة الرجاء من جديد . وما يضع الأفراد في الدوام هو الذي يدير عجلة الجماعات . « أيتها الطوباوية ، يا اختاه ، حبّذا لو نبدأ من جديد . . . » .

ولنهاية القصة قصة بالتأكيد ، وسيكون من السهل متابعة مقاطعها على المنوال الغربي . فبالنسبة إلى الـ «إيديولوجية العلمية» الحديثة مثلاً ، كنا جميعاً شهوداً على الطريقة التي عقلن بها « غودو » غيابه ، في إشكالية الانتقال الماركسية إلى مجتمع بلا طبقات ، بشناياه المتتالية من « الفعل » إلى « المسار » ، ومن المسار الى « وسيلة الإجراء » . وقد احتفظ ، طوال مدة افتراضه وشيك الوقوع ، بشكل « طفرة » - للثورة بوصفها «قطيعة نوعية»: نضال أخير، عشية مشهودة وتمتدّد بعد ذلك بالاحتكاك بالتاريخ ، متخذاً شكل « مرحلة الانتقال » الأكثر طولاً . ولكن إذا كان للانتقال من المرحلة الدنيا - الاشتراكية - الى المرحلة العليا - الشيوعية - بداية يمكن تعيينها (اوكتوبر ١٩١٧) فإنه يشهد أجله يفلت منه باستمرار وبشكل عجيب . (ما زلنا بعيدين عنه) (سيث ، ١٩٨٠) . وعندئذٍ تتمدّد نقطة الانتقال الثوري لتصبح « مضيقاً » تاريخياً - ينفجر بدوره - يفرض ذلك قانون النمو اللامتساوي - في عدد من القنوات (السبل

القومية للانتقال الى الاشتراكية ») يصحبها ، داخل كل قناة ، سلسلة من الهويسات الفاصلة - تتزايد بتزايد « نضوج » الوضع والنظرية . ويتضاعف الانتقال ، وهو يمرّ عبر المكان ، إلى ما لا نهاية في الزمان . ولا يدلّ موضوع « الانتقال » ، في مرحلته النهائية ، على زمن عمل ما ، بل على مجرد القيام بالعبور - كما قال الشاعر : « سلوك الدرب لا يعني الوصول » . « إننا نعيش في حقبة انتقال الإنسانية من الرأسمالية الى الاشتراكية » .

وإنها لصيغة رائعة . وفي وسع كل واحد الانخراط فيها لأنها أعظم ايضاح لا يمكن التقرير بشأنه (لا هو صحيح ولا هو خطأ ، لا يمكن التحقق منه ولا يمكن رميه بالزيف) . فلننظر اليه إذن على أنه متفق عليه . ولكن ليقرنا اصحاب الرأي بالمقابل على أن حقبة الانتقال التي نعيش فيها لا تسجل الانتقال الى حقبة أخرى . فنحن نعيش على الأصح في « حقبة الانتقال من انتظار إلى آخر » . وباختصار ، « لن يعبر العبور » ، فالعبور شغفنا ، وسوف نحيا ونموت مجرد عابرين . والتاريخ يُصنع بالتحوّل الى غرفة انتظار . ولسوف يكون دائماً بالنسبة الى نفسه ما قبل تاريخ خاص به .

وإنها لإيجابية السرابات . ولقد دام حشد « الشمال - الغربي » ما يقارب القرن ، من آخر رحلة لكولومبس حتى آخر رحلة لـ « بافين » . ونادراً ما كان استدعاء كهذا اكثر فائدة . وقد أراد كولومبس بعد رحلته الثالثة إلى « العالم الجديد » (١٤٩٨ م) الذي نظر إليه بشكل ما على أنه أستراليا التي نعرفها اليوم ، أراد هذه المرة الانتقال الى الأمور الجديّة ، أي الى آسيا . وإذ كان يبحث عن المعبر العجائبي الذي سيقوده الى « جزيرة الذهب »^(١) ، استكشف عن كثب شواطئ اميركا الوسطى . وأما « نونيز دو بالبوا » فقد اخطأه هو الآخر بفارق بسيط : لقد قطع إذ اخطأه برزخ بانما راجلاً ، واكتشف المحيط الهادي . وأما « جان كابو » فصعد نحو الشمال ، وكذلك « كارتيه » . ولكن عبثاً . وأما « سان لوران » فلم ينفذ إلا إلى كندا . وظلّت « طريق كاثيه » ، الصين الخرافية ، مسدودة . وفي عام ١٥٧٦ كتب انكليزي ، « جيلبرت » ، لتحريك المشاعر ، « خطاباً ينزع إلى إثبات وجود معبر إلى كاثيه في الشمال - الغربي » . وإذ توسّله أحد القراء الذين

(١) اسم اطلقه الاغريق على واحدة من أربع جزر ربما كانت جزيرة مالقا اليوم . (المترجم) .

صدّقه فقد ذهب الى « غروينلاند » واكتشف بلاد الاسكيمويلحمها وعظمها . وبعد أن دخل الخليج الذي يحمل اليوم اسمه ، « فرويشير » ، ظنّ أنه وجد المضيق الشهير ، وانقلب مسروراً . وبعد ذلك بقليل تاه « بافين » من جهة المحيط المتجمّد الشمالي في متاهة ضبابية تعزّز على الوصف ، وما لبث أسهل الطرق إلى آسيا أن اتصل رويداً رويداً بنقطة بدايته ، الخرافة . وقد أورث ما سمح البحث عن الممرّ في أثناء ذلك بتخزينه غصّة الاكتشاف في نهاية الأمر بأنه لم يكن في تلك النواحي ما يُعثر عليه غير أرخبيل متجمّد غير صالح للعبور .

لَمْ تَرَنْ أجوف الخطب ملء اسماعنا المصدّقة . المناضلة أو المواطنة ؟ لأن جسم الزمرة أجوف ، ولأن النموذج الأمثل يُرجع إلينا الصدى النموذجي لعدم الكمال . وكيف لا نكون حسّاسين تجاهه ، إذا كُنْنا « نا » منه صُنعنا ؟ وقد سبقت الملاحظة بأن « تماسك » الخطاب السياسي خارج عن جوهره على الدوام ، وأن هذا التماسك ليس كافياً بذاته ؛ وأنه معلّق إلى فرضية ضمنية لم تفسّر قط ، إلى لا - مقول قائم خارج الحقل الخطابي (على سبيل المثال في الخطاب الستاليني : « إن الاتحاد السوفياتي هو بلد الاشتراكية ، والبروليتاريا فيه هي على رأس الحكم ») ستكون « مهمة الخطاب كفته »^(١) . ولكن « تلاحم » التنظيم السياسي خارج هو ايضاً عن جوهره ، وليس كافياً بذاته^(٢) ، الخ . والتطابق الشكلي بين التنظيمات وعضائها المنطقين هو الذي يجعل هؤلاء مقبولين من تلك ، والعكس بالعكس ، ليس هذا وحسب ، بل يجعل كلاً من الفريقين غير قادر على الاستغناء عن الآخر . ومصادقية الخطاب الإيديولوجي ناجمة عن تمثّيه مع الطبيعة الإيديولوجية للزمرة (أعظم فعالية تعود للخطاب المهستيري) . ولكن الإرسال ليس سوى رجوع إلى المرسل . وقد كان « هيغل » يقول بأن الحيوان وحده هو البريء حقاً . والحيوان السياسي يولد مذنباً . واسم العلم الذي يُعرف به هو « جوزيف ك » .

(١) جان - توسان ديزني ، « الستالينيون » ، (فايار ، ١٩٧٥) ، ص ٣٦٠ - ٣٦٩ .

(٢) ليس هناك بالطبع من نهج إثباتي الا وينبغي على ما لا يمكن إثباته . كما أن عدم الكمال لا يقول بوجود فرضية ، ولكن بوجود انتساب الفرضية الى نهج منطقي غير النهج الإثباتي المعني .

الفصل الثاني

« الديانة الطبيعية »

- ١- الزمرة الشاملة
- ٢- في التاريخانية بوصفها استدلالاً خاطئاً.
- ٣- الطبيعة والتاريخ: زوجان لا ينفصلان.
- ٤- في المجتمع الشيوعي بوصفه أعلى مراحل المثالية التاريخية.
- ٥- تكريس الطبيعة
- ٦- ما قبل العلم الباحث في الجماعة.
- ٧- روح القدس الخاص بالتنظيم.

سنفرض ان « الديانة الطبيعية » نتيجة بنية مثلثة النسق ، شكلية وحيوية ومادية ، متعامدة على المستويات الثلاثة ، المنطقي والبيولوجي والتكويني .

(١) « المستوى المنطقي » (أو البنية التي تأتي في المرتبة الأولى) : الزمرة نظام علاقات . ومعلوم أن العلاقات لا تستطيع صنع نظام ما لم يجعل كيان النظام نفسه مستعلياً على العناصر التي يدخلها في علاقة . وإنه لعدم كمال اجتماعي . وإنها لحاجة شكلية لا تبدل ، مهما كانت الأشكال المتغيرة للغاية التي يضيفها ذلك الاستعلاء ، ومميزات « الكيان » المطروح هكذا على أنه « خارق للطبيعة » .

(٢) « المستوى البيولوجي » : الثقافة نظام حيٍّ أمّن له الاستقرار . ووضع الزمرة في موقف استعلاء بالنسبة إلى نفسها (نتيجة المستوى ١) مهمته أن يجعل كياناً عرقياً حياً فريداً يستقرّ في المكان والزمان ، أي أن يكرّر شيعه حية ويحافظ عليها .

(٣) « المستوى التكويني » : النظام الجماعي الحيّ نسق مترابط من الطاقات يكون مصيره « الطبيعي » الاضمحلال إذا لم تتدخل ، لوقف الرجوع إلى الفوضى ، وإاليات تكرار الابتعاد عن التوازن المدرجة في البرنامج التنظيمي الخاص بكل دين .

واعتماد الزمرة الباطل بنفسها (المستوى ١) يسمح بتأسيس بنية انتهاء ، أو هوية ثقافية (المستوى ٢) ، تقوم هي نفسها بوظيفة نطاق حراري مستقرّ نسبياً (المستوى ٣) .

وليس لهذه الخطيطة من قيمة بالطبع سوى أن تكون اقتراحاً لا تفسيراً . وتتداخل المستويات الثلاثة ، ولا يخطف أي منها بعضاً من الآخر . والإكثار من القُطْع العلمي مضرّ ، وكذلك الإكثار من اللحام - بقاعدة الاستقلال هذه داخل ترابط مختلف درجات العقلانية الذي يتيح لنا توسّع العلوم الراهن أن نلمحه .

١ - الزمرة الشاملة

« يدرس التاريخ ما يميّز مختلف الزمر التي تعرفها البشرية بعضها من بعض » (لوسيان فيقر) . ويدرّس نقد كنفدنا ما لمختلف الزمر التاريخية التي تعرفها البشرية من أمور تشترك فيها بعضها وبعض .

والقضية هي بالطبع معرفة ما إذا كان بالإمكان « الإغضاء » بشكل مشروع عن الفوارق التاريخية . والإغضاء المشروع ينجم عنه « مُدرك » ، وينجم عن الإغضاء غير المشروع « كيان » . ويعيد المُدرك الوحدة الداخلية الى تعددية تجريبية ، ويُغرق الكيان التعددية في العمومية الغامضة . فكيف السبيل الى التمييز بين إجراء مُدركي وإجراء تشويشي ؟

لنحدد منذ البداية فرقاً في المحتوى والقصد بين الكيان « حشد » أو الكيان « جمهور » ، وما نعينه بـ « الزمرة » . إن « علم نفس الجماهير » لمؤلفه « غوستاف لوبون » يقدّم ملّخصات صحتها تلفت بما فيه الكفاية النظر لاستقطاب عناية « فرويد » النظرية (وعناية « هتلر » العملية) ، ولكن ليس لموضوعه حدود ولا تعريف لأنه إذا كانت ميزة الجماهير ان يغرق فيها الفرد فإن فكرة الجمهور تُغرق بدورها وحدات متنوّعة تنوع جمع من المشايخين ، أو هيئة محلفين ، أو « كنيسة » ، أو مجلس نواب ، الخ . ويُلاحظ أن الكيان يفضح نفسه ، بصورة عامة ، إذ يُستعمل بصيغة الجمع (« الحشود » ، « الجماهير ») ، ويرافقه ظل معنى انفعالي أو خلقي ، ومع ذلك يكون في معظم الأحيان تحقيراً أكثر مما هو تمجيد في نظر فلسفات التاريخ النفسانية (« اغتصاب الجماهير » لـ « تشاكوتين » ، و « تمرّد الجماهير » لـ « أورتيجا إي غاسيه ») .

ولا تعني كلمة « زمرة » هنا « وحدة اجتماعية حقيقية » من الممكن الوصول إلى ملاحظتها ، وعليه فليست حملتنا من غلط وصفي : إنها غريبة من هذه الناحية عن علم النفس كما هي غريبة عن علم الاجتماع ؛ ولا هي كذلك « مُدرك تجريبي » يُعرّف بفئة من الأمور المفترضة بالحدس . إنها مُدرك أساسي في السياسة البحتة - كما أن هناك « إدراكاً بحتاً » - أي « مقولة » . فينبغي إذن أن تُستعمل بصيغة الأفراد وبصيغة مطلق . وتحدّد مسلّمة عدم الكمال « شكلاً مسبقاً للممارسة البشرية » ، أي قانون تأليف شكلي للزمر العملية المنظّمة . وبهذا المعنى يستبعد حقل تطبيقها أول ما يستبعد الزمر المنظور إليها على أنها خلائط مادية غير منظّمة (جموع الزبائن في محل من المحلات الكبرى ، أو صف الناس المنتظرين عند موقف الأوتوبس) ، أو الخلائط المنطقية غير العملية (فئة اجتماعية ذات مهنة واحدة ، طبقة من المسنّين ، توزيع فتوي قائم على الجنس ، الخ) . فالجماعة تبدأ من حيث لا تعود المجموعة تكفي ^(١) .

ولأن عدم الكمال يعني بالضبط قاعدة شكلية للتأليف فإنه لا يُعمل به حين يتعلق الأمر بمجرد التجميع بالرصف ، قطعان أو اكداش بشرية . وهو يشمل حقل « التشكيلات الجماعية » وحده . وسوف نحدّد بدقّة ، لأن « العقل » السياسي لا يعني الحشرات الغشائية الأجنحة وإنما يعني بنوع خاص العالم البشري الخاص بالمؤسسات ، سوف نحدّد التشكيلات الجماعية الطوعية .

ومسألة العلاقات المتبادلة التي تربط المؤسسات الجماعية بزمرة النّسب أو القرابة (عشائر ، نّسب ، أسرة) والزمر الإقليمية (قبائل ، جماعات ريفية ، فيدراليات ، الخ) مسألة صلبة ، لكنها ليست مسألتنا (هنا) . فهي في الواقع من اختصاص دراسة الفوارق . وبهذا المعنى سوف يُميّز علم الأعراق بين « الفخذ » ، وهو زمرة تدّعي جدّاً مشتركاً ، و« العشيرة » ، وهي زمرة مؤلفة من نّسب أو عدة أنساب ، و« البطن » ، وهو زمرة تتألف من عدة عشائر ، الخ . . وسوف يُبرز مؤرخ بلاد الإغريق القديمة مثلاً كيف أن « الفخذ » و« البطن » و« العشيرة » استطاعت ، حسب الظروف ، أن تعمل بوصفها زمراً عرقية ، وإدارية ، وإقليمية ، ودينية ، الخ ، في آن واحد . وسُيُميّز عالم

(١) لكن يمكن دراسة المجموعة أيضاً بوصفها ظاهرة جماعية . انظر عند « رينيه مونيه » ، « صف الانتظار كزمرة اجتماعية » (الحوليات ، ١٩٤٠) ؛ وكذلك بالطبع التحليلات المتعلّقة بصف الانتظار عند « سارتر » .

الاجتماع بالطريقة ذاتها بين زمر أولية وزمر ثانوية ، زمر توظّف أموالها وزمر تعمل ، زمر محدودة وزمر واسعة ، الخ ؛ وسيكشف مؤرخ فرنسا المعاصرة كيف أن هذه الزمر المتقلّبة بعض الشيء تتداخل بشكل محسوس في الواقع المعيش ؛ وأما عالم النفس الاجتماعي فسيدرس وضع فرد تتجاذبه كثرة هذه الزمر الانتمائية (أسرة ، منطقة ، مهنة ، طائفة دينية ، حزب ، وطن ، الخ) .

ولن يكون في وسع الحاجة الملّحة إلى هذه الدراسات التجريبية أن تغدو ذريعة لتأكيد استحالة العودة الى مبادئ منطقية تمهيدية ، ولا أن تقلّل من قيمة خاطرة في منطق للممارسة يتعامد فوق كل تاريخ عملي . وإذا كان البحث عن التنوّعات التجريبية بعيداً عن التعارض مع البحث عن اللامتغير البنيوي فإنه يسمح بولادته . وليس من تنافر ، بل هناك تلاقح ، بين مشروع في الانثروبولوجيا السياسية ومعطيات التاريخ السياسي ، ولكن المنازعات العقيمة المُعاودة باستمرار والخاصة بالبنية والحديث تقود الى الرغبة في أن نوضح ، من مكاننا ، سوء التفاهم الذي يغذيها . وسيتم التوضيح هنا إلى أقصى الحدود ، كتحذّر إذا شئتُم .

ينجم عن طبيعة الزمرة فكرة ديانة طبيعية ليس لها وجود تاريخي ولكن التاريخ مسرحها . ولم نُمهّل حتى نعلم أن الواقع الديني تمادّ مع الواقع الاجتماعي . ولكن قد يسمح افتراضنا التوضيحي بالابتعاد قليلاً ، أريد أن أقول بالإيغال أكثر في التقهقر ، مع احتمال التقاء « الأجداد العظماء » . وإذا كان ثمة من « طبيعة » فوق بشرية للزمرة البشرية فإن الإنسان الاجتماعي متدين بشكل طبيعي بوصفه اجتماعياً ، والخارق للطبيعة مُعادً بشكل تاريخي إلى الانسان من قِبَل طبيعة التجميع التي لا يمكن تجاوزها . وعندئذٍ ستحلّ الصورة القديمة ، لكن الممحّوة ، لطبيعة سائرة عبر التاريخ ، او بالحري ، ترجمة لـ « ديانة سائرة عبر جميع الاديان » (هنري غوييه) ، محل المقترح المعروف ببشرية فاتحةٍ لنفسها بفخار طريقاً عبر طبيعة لا تريم .

ولافتراض ديانة طبيعية جميع المميزات التي لحماقة خطيرة . إنه نموذج فكرة سخيفة وشريرة بالذات . ونصّه وحده يُحيل على فرضيتين مزعزعتين : أن هناك « طبيعة » ، وأن هناك ديانة « ما » .

وليس خافياً أن كل احد يعرف .

(١) أن فكرة الطبيعة لم تقتصر على الظهور طويلاً فكرةً سخيفة وحسب ، بل ظهرت كذلك على أنها من أفكار اليمين ، ودعامة ترتكز إليها أشد الخداعات رثاءة (من غط : « من طبيعة الأشياء أن يكون هناك أغنياء وفقراء ») . ولنذكر مع ذلك أن الحالة لم تكن كذلك في عصر « الأنوار » .

(٢) أنه ليس هناك من جوهر للدين كلي ، بل هناك ديانات خاصّة لكل منها مقولاتها التي لا يمكن إسنادها إلى الأخريات .

ولأن يكون للأوعي السياسي شكل للوجود هو الديانة الطبيعية فذلك ليس أقلّ إضراراً بمصالح الوعي منه بمصالح السياسة . وإنها لإهانة مزدوجة : من جهة للإنسانية السياسية التي تردّد على مسامعنا كل يوم أن « الإنسان نتاج إبداعه الخاص » ، أو أن « ما سيكونه الإنسان خاضع للإنسان نفسه » ؛ ومن جهة ثانية للتاريخانية العلمية التي تعلّمتنا أن التحليل يُعمّم ويوجز إذ هولا يتشبّث بالخصائص النوعية للتجارب الدينية ، ويردّ كل ظاهرة الى جوهر عام . وها هي ذي الديانة الطبيعية هذا الوحش النظري ، في حقبة عدّل فيها المؤرخون أنفسهم ، كما يقال لنا ، عن الاشتغال بتاريخ الديانات العام وكأنها الإله « يانوس بوجهين » - مما سيتيح لها أن تُصَفَّع على الخدين . فمن الجهة اليسرى : لكونها فطرائية ، وإذن قدرية . ومن الجهة اليمنى : لكونها تشويشية ، وإذن مجملة وفارغة .

فلنبداً بالأخطر : « التعقيدية المتأهية للوقائع الدينية » (مرسيا إلباد ، « بحث في تاريخ الأديان ») .

ليس ثمة تنافس بين علم الأحياء الخلويّ وعلم الحيوان ؛ فالأول لا يُنقص من قيمة الثاني ، وتحليل الإرسال الكيماوي في عملية تجديد الخلية لا يشترط ان تكون جميع التنظيمات المتعدّدة الخلايا برسم الوضع في « الكيس نفسه » وأن لا يستطيع عالم في الخلايا الوراثية التمييز بين فيل وزنجور ووزغة . والفونولوجيا التي تكشف عن قوانين تنظيم الأصوات ، هذه القوانين التي لا يُدرِكها المتكلّمون ، لا يقلل من ميزات الألسنية

المقارنة ، وعلى الرغم من أنها تقرّر أن « ثمة كثيراً من اللغات وقليل جداً من القوانين الفونولوجية الصالحة لكل اللغات » (ليقي - شتراوس) فهي لا تطمح إلى الحلول محلّ تحليل الأحوال اللغوية القائمة . ولا تجعل نظرية الإعلام ، وهي تطرح ماهية تناقص الطاقة وماهية الإعلام ، من المعلوماتية قضية زائدة عن الحاجة أو بديلاً ، ومن الممكن أن يكون المرء مُبرمجاً ممتازاً من غير أن يمرّ بالصيغ المجردة والعامّة التي وضعها « شانون » و« بريوان » . وما المراد التذكير به من كل هذا إن لم يكن ، في مبدأ الأمر ، أن « الدرجة هي التي تخلق الظاهرة » (هنري بوانكاريه) ، وأن المجهري يشنّ الحرب على الفيل ؟ ومع حفظ الفارق فإن التوسّع في نظرية « غوديل » ينبغي ألا يجعلنا نقاطع التجارب المفيدة التي قام بها « كورت لوين » و« مورينو » على « زمر - ش » أو غيرها من الزمر الضيقة . ولسوف يحتاط « نقد للعقل » السياسي تماماً من الرغبة في منافسة ديناميّة الزمر (أو « علم القوانين التي تربط سلوكات زمرة بنظام القوى الفاعلة داخلها ») ، حتى وإن بدا له أن علم النفس الباحث في العلاقات المتبادلة بين الأشخاص سيكسب بالاستنارة بالمُسلماتيّة أكثر مما ستكسب هي بالاسترشاد به .

وقضية الجوهر - وهذا واضح تماماً - غير قابلة للتحوّل الى قضية درجة . وملاحظة أشكال الوجود التاريخي للدين ، مهما يكن حجم الوحدات الملاحظة (من الساحر المتعدّد الحرف الميلانيزي إلى صناعة التنبؤ الحديثة) ، لن تجعلنا قط نغادر ساحة « علم يبحث في الأشكال » . والانتقال ، والحالة هذه ، إلى التركيب اللغوي الخاصّ بالمقدّسات لا يمكن ان يتمّ في النهاية بمراكمة الوثائق بوصفها « تعميماً » لمعطيات ظواهرية . ونعلم ما يلي : لا تشبه أية ديانة الأخرى وتشكّل كلّ واحدة نظاماً . ومن الممكن أن يكون بين هذه الهيئات تعارضات موضّحة وتجاوزات خدّاعة . وقد علّمنا « ماكس فيبر » أن نرى بشكل أفضل إلى النظام الكلّيني ، وهو مزيج عكسي من طقس في الاستعلاء وصوفية تجاوز حدود هذه الدنيا . وعلمنا « فيرنان » التمييز بين الديانات المتعدّدة الآلهة في « العالم القديم » وعدم إذابة « الديانة الإغريقية » (وهي تركيب زمني مجرد بذاته) في النموذج الهندي الأوروبي الخاص بالوظائف الثلاث ، منبهاً إيانا إلى أن السيادة الهلينية كانت تجهل على الأخص التناقض الروماني بين القطبين « فلامين/لوبيرك » ، وهو الشرعية السحرية للقضائي/عنف . ولنوافق على أن

« المقارنة علم الاختصاصيين وأن المقارن هو قبل كل شيء رجل ينتسب الى ديانة »^(١) .
والديانة الطبيعية ليست الديانة الكاملة : فلا هي تكامل لجميع النظم الدينية التي يمكن ملاحظتها ، ولا هي المعدل الحاصل من تبايناتها. ولن تكون المقارنة ، هنا كما في مكان آخر ، حجة ، ولا قاموساً ، ولا قواعد نحوية . وبالإضافة إلى أن مثل هذه المهمة في إعادة جمع الوقائع ستكون مهمة بلا نهاية فإننا سنهتج منذ البداية نهجاً خاطئاً .

وإذ تحلل التاريخانية كل ظاهرة وكل مقولة داخل سياقها فهي تقي من التشابه السطحية برّد فعل سليم وضروري ضدّ التعميمات الكيفية للأنثروبولوجيات الدينية في مطلع هذا القرن، وهي فلسفات بأثواب اثنولوجيات او سوسيولوجيات. ولكن هذه التاريخانية تنقلب الى الإسمانية حين تحجم عن أية قفزة في النسق التوليدي، وتكتفي، بحجة التثبيت بالوقائع، بأن تصف الى ما لا نهاية التميّزات اللانهائية - وهو عمل متناقض في طريقته، ومن قبيل تحصيل الحاصل بنتائج في الوقت نفسه. ومن الممكن أن تكون إرهاباً أيضاً. فهي تخدم المعرفة في إحدى حاليتها، وتقمع في الأخرى. ولن ندخل هنا في ملاحظة (وهو عمل قد لا يخلو من فائدة) المظهر الذاتي للاستراتيجيات الحديثة الخاصة بتقطيع الحقل التاريخي الذي سيكون فيه الدفاع عن الحوزة الأكاديمية (كرسي الدراسات) ضد تهديدات الجار المحتملة بالاستيلاء (وإذن بـ «إلغاء المنصب») أقل أهمية، بما لا يقبل أي شك، من شغف الاختصاصي بمادة اختصاصه. ولنحتفظ فقط بهذا الخطر الموضوعي: أن الرفض المشروع للتعميم المفرط يشكّل نقطة ممتازة لرفض العمل الخاص بتكوين المذكرات. وسوف تلتقي دقة الاختصاصي حينئذٍ، بضربة من سحر يفوق الوصف، مع تسرّع الفاشل عند أدنى درجات المعرفة. ويشرح لي أحدهم ان كل بقرة عالم من العوالم، ويُشعري آخر أن كل الأبقار رمادية في ليل «مانا». ولكن أحداً لا يقول لي ما يحدّد بقرة، أي ما يمنعني من أن أخلط بينها وبين سيارة، أو بينها وبين أخت جدّي.

والواقع القائل بأنه لا يوجد شخصان مثيلان فوق سطح الكوكب لن يعوق

(١) ارشيف العلوم الاجتماعية للاديان ، عدد ٤١ ، كانون الثاني - يناير/حزيران - يونيو ١٩٧٦ ، محاضرة في « الكوليج دوغفرانس » .

الـ « جنس البشري » ، وهو وحدة تناسلية محدّدة بدقّة ، عن أن ينمو لصغير الإنسان ذراعان لا جناحان . وقد يكون من العملي هنا العودة الى التمييز الذي كان « جوهنسن » أول القائلين به بين « نخط الوراثية » و« نخط الظاهرة » . والجزء الوراثي حقيقة منطقية خالصة : لم يرها أحد قط ، ولا حتى بالمجهر . ولا تُرى سوى انماط الظواهر ، لدى الأفراد . ويصف نخط الوراثية المميزات الأساسية للجنس أو « البيان الأمثل بالاحتمالات الخاصة بكل جنس » ، كما يشكّل نخط الظاهرة التجليّ المتغيّر والفطري لتلك الاحتمالات في الأنظمة الفردية المرئية . ويعثر في الألسنية على تمييز آخر - ربما كان مستمداً من السابق - في زوجي الـ « أهلية » و« الخاصية الفكرية » اللذين أدخلهما « تشومسكي » في « نظرية التركيب اللغوي » . ولا يخفى كيف أغفل هذا الأخير الفوارق الفردية والثقافية ليفترض (أو يقدّم كاطروحة) الوجود (المثالي) لنحوٍ شامل ، ثابت بالنسبة إلى الأفراد ، وغامض في مختلف اللغات وشتى الأحوال المجتمعية . فهناك أهلية حقيقية مرتبطة بكل لغة (وهي « المعرفة التي يملكها المتكلم بلفته ») ، وتنظّم الخصائص الفكرية (أو « الاستعمال الفعلي للغة في المجتمعات الفعلية ») . ولكنه دُفع بالنحو التوليدي إلى أن يطرح بعكس تيار الأهليات الخاصة « أهلية » مثالية أو فطرية (سوف تُحدّد بنى الدماغ البشري العصبية وإلياتها في الدرجة الأخيرة) يقابلها من الجهة الأخرى « متكلم مثالي » يُنظر اليه كفاعل شامل . ونودّ هنا مدّ التشبيه بوضع افتراض بأن كل ديانة ، كل تكوين إيديولوجي يمكن أن يُقرأ على أنه نتيجة مسبقة لأهلية نوعية ، بوصف الديانة الطبيعية بالنسبة إلى الديانات التاريخية ما هو النحو الشامل بالنسبة الى اللغات الفعلية : نظام قادر على إنجاب ما لا نهاية له من الاعتقادات الممكنة بواسطة مجموع محدّد من العناصر المحدّدة بعلاقاتها وتناقضاتها المتبادلة (وهي كليات شكلية ومادية) . وبما لا ريب فيه أن الافتراض سيبقى في حالة الحفز ما دامت لم تُصغ قواعد تحوّل داخلي (تسمح بالانتقال من الأهلية الفدّة الى الخاصيات المتنوّعة ، والعكس بالعكس) ، ومثل هذا العمل يتجاوز في الوقت الحاضر قدراتنا ومعلوماتنا (لكن ليس في شروط تنفيذه ما هو طوباوي ، في إطار جماعي وبيع بعض الوسائل) .

ليس للزمرة الشاملة وجود ؛ ولا للمتكلم الشامل ايضاً . ولكن جميع الناس يتلقون عند ولادتهم ملكة النطق ، وجميع الزمر تتلقّى عند تكوّنها ملكة الاعتقاد . ولا تفترض

ملكة الكلام أن يتكلم كل الناس لغة الـ « فولاپوك » أو « الاسپيرانتو » ؛ ولا تفترض ملكة الدين ديانة شاملة واحدة . فهي تعني ببساطة أن كل تكوين جماعي متدين بالقوة بدين ، أو هو يملك الأهلية لדיانة خاصة - باعتبار أن قانون تأليفه يحمل في طياته قانون إنسال ديني (بالانفصال عن الذات) وتتضمن الزمرة - بوصفها خطيطة علائقية - في تعريفها استعداداً للـ « قدسي » مستقلاً عن أجهزة تخصيص القدسي أو فرضه . وتؤلف الديانات القائمة علم أشكال أحفوري لتركيب لغوي مثالي غير محدّد العمر .

وسوف يتيح لنا فحص مقارن للديانات التاريخية بلا شك ان نفرز عدداً ضئيلاً من الكلّيات بشكل علاقات ، او تضادات ثابتة ؛ أو هو سيسمح لنا بالحري بملاحظة الشمولية الشكلية للعلاقة عن طريق التضادّ . ومن المعلوم أن أعمق تعريف للمقدّس هو أنه بضادّ المدنّس (ومعلوم كذلك ما أضفاه هذا الاكتشاف البارز على « روجيه كايّوا » من إعجاب) . ومعلوم أيضاً التعريف الأشدّ اقتضاباً للديني بأنه تجربة الغيرية الجذرية « ومعلومة كذلك نتائج الردع اللافتة للنظر التي تستخلصها منه العلوم الباحثة في الظواهر) . وأما « رودولف أوتو » (١٨٦٠ - ١٩٣٧) الذي ندين له بالتسجيل السامي للمقدّس في خانة « كل من هو غير » فقد كان يؤكد أن « الدين تجربة الخفي ، وهنا أساس التصوّف » . وإذا كان صحيحاً أن الدين « لا تنضب تفسيراته العقلانية » حين يُنظر اليه على هذا النحو فإنه يخيّل إلينا أن تفسير عدم الكمال ، الجزء الوراثي المنطقي للزمر ، يكفي - من غير ان يستنفد اللاهائية المحتملة لأعماط الظواهر الدينية - لأن يجعل ميزة عدم النضوب الخاصة بنتائج الفوز الدينية المسبقة عقلانيةً وهو يقمّ نفسه ، إن جاز التعبير ، كدالّة جبرية بين العلاقة بالغيرية والتضادّ القطبي داخل/خارج (« نحن » و« نحن أنفسنا ») ، أي أصغر قاسمين مشتركين قائمين في أكثر وصفيات التجربة الدينية تبايناً .

« ديانة طبيعية » : إنها خطيطة سلوك شامل وفطري مستمدّة من البنية المنطقية للزمرة . وتكتفي هذه الأخيرة بالإشارة إلى أنه سيكون ، دائماً وفي كل مكان ، داخل مجموع اجتماعي مستقرّ عنصر فوق اجتماعي قيد التدبّر ، ولكنها لا تحدّد نمطيات تدبير شؤون هذا العنصر الذي تدخل دراسته في اختصاص التاريخ وعلم الاجتماع . وليست هذه النمطيات مؤتلفة بالطبع - من حسن الحظ أن الإدارات ، من « انكا » ،

واغريقية ، وملكية مطلقة ، وبرجوازية ، وبروليتارية ، الخ ، لا تتشابه - ولكنها
نمطيات : لا تملك في نفسها مبدأ اللامعقولية الخاص بها . وأما الطبيعة فليست ما يبقى
بعد أن تُنسى الثقافات ؛ بل هي ما لا يقدر مرُّ التاريخ عبر زمرة اجتماعية أن يمرَّره .
وسيقال حينئذٍ في الطبيعة ما قاله « جوريس » في الوطن : قليل من التاريخ يُعيد عنه
وكثير منه يُعيد إليه .

للمذكرى ، ومن غير موازنة : لقد قدّم « داروين » عام ١٨٧٠ اطروحة شمولية
التجليات الانفعالية وفطريتها (« تجليات الانفعالات في الإنسان والحيوان ») . وما لبثت
أن زال نفوذها بعد أن بين « كلاينبر » و « لابر » أن هناك تنميّطاً ثقافياً للانفعالات ،
كالفرح ، والدهشة ، والغضب ، والحزن ، والخوف ، الخ ... التي يبدئها صيني ،
وأن هذه الانفعالات تستعصي على الانتقال الى اميركي أو ألماني ، كما يستعصي عليهما
فكّ رموزها أو سبر أغوارها . ومنذ ذلك الحين أبدي وأعيد في تجارب واختبارات ،
بشكل علمي ، كان من نتيجتها في النهاية إعطاء الحق لأطروحة العالم الطبيعي التي لم
تعد معمولاً بها^(١) . فإدراك تشكّلات الملامح والقسمات فوريّ من ثقافة الى أخرى ،
وشمولية حركات عضلات الوجه لا تؤكّد ان صينياً سيغضب أو يفرح بتأثير الحوافز التي
تحفز أميركياً أو ألمانياً ، أو للدوافع التي تدفعهما ، وإنما الغضب والفرح كلبتان من كليات
الحساسية . وإذا كانت شروط التدريب متغيرة إلى أقصى الحدود من ثقافة إلى أخرى فإن
سلوكات الانفعال المدوّنة في برنامج النوع تبدو وكأنها لا متغيرات طبيعية ، على الرغم
من ان شروط الإثارة التي في البرنامج متغيرة ثقافياً من جهتها .

وليس هناك من منافسة أو استبعاد متبادل بين معطيات تاريخ الأديان وافتراس ديانة
طبيعية . ولا بين دراسة أنواع النحو المخصّص و « النحو التوليدي » . وطبيعي أن تبدو
لنا دراسة الأول أكثر تنويراً من دراسة الثاني لأن ما يميّز الناس بعضهم من بعض
يهتمهم ، كما كان « تشومسكي » يقول ، أكثر مما يهتمهم ما يجمع بينهم . « وينبغي أن
يصدق الشيء نفسه على الضفادع ؛ فمما لا ريب فيه أنها يجب ألا تهتمّ لما يجعل منها
ضفادع ، ولكن ... لكل ما يجعل الضفادع تتعارف فيما بينها . فهي لا تشغل نفسها

(١) بول اكمن ، « البحث » ، العدد ١١٧ .

بالـ « ضفدعية »^(١) . وعدم الكمال الذي لم يسبق أن كان بحد ذاته افتراضاً مسلياً ، لا يلفت الأنظار بشكل عفوي بوصفه سقف الإبداعية السياسية . فهو يترك حرية كبيرة في التحرك ، من أسفل (تاريخ الأديان مفتوح) ، ما عدا حرية خرق السقف . وفي وسع القدرة على الاعتقاد أن تفعل عبر عدد غير محدود من الاعتقادات ؛ وتبقى الأرض المطلوب تملكها منيعة وثابتة ومُدرّجة في برنامج الزمر البشرية . وعدم الكمال مؤسس المقدّس الاجتماعي ، والدين مؤسسته . وبهذا المعنى يمكن أن يقال في « الديانة الطبيعية » إنها مجازية ، إذا كان المقصود بذلك نظام اعتقادات معيناً . وتجربة المقدّس شاملة وأولية ، بوصف الدين (أو « الإيديولوجية ») لا يشكّل سوى إعداد ثانوي . وإذا كان الدين كواقع ثقافي وسيلة لإدارة شؤون المقدّس الاجتماعي فإنه ينبغي كذلك حياة ما تُدار شؤونهُ . انه والحالة هذه : هذا « الشيء الخارجي الذي يفوق طاقة الأفراد » - وهو التعريف الأدنى ، وإن كان مقبولاً بالاجماع ، للـ « مقدّس » الذي لا يلتبس طبعاً بالإلهي . وبدون عدم الكمال لا وجود للدين . وبدون طبيعة (طبيعة الزمرة) لا وجود لثقافة (ثقافة الزمرة) .

٢- في التاريخانية بوصفها استدلالاً خاطئاً

ألم يحذّرنا التدرّب التاريخي على وقائع انقطاع الاتصال ، هذا المكسب الذي لا وراء فيه للبحث المعاصر ، ألم يحذّرنا بما فيه الكفاية ، وعبر مفهوم الذهنية مثلاً ، من مكاييد الاتصال والتساوق والشمولية في تصوّراتنا الساذج لوقائع الحساسية^(٢) ؟ أليس « لوسيان فيفر » ومدرسته هما اللذان أعادا الاعتبار إلى الشعور بوصفه موضوعاً علمياً ، طارحين أوليته (« وعلم النفس ، أياكون حلم مريض إذا فكرت أو قلت هنا إنه بالذات في أساس كل عمل تاريخي ذي قيمة ؟ ») ، ولكن مع الشرط الصارم بأن يُنظر إليه على أنه الـ « تاريخ » ، وبالأخصّ مقولاتنا اليوم على من كانوا أحياء بالأمس ؟ ويخضع علم النفس الخاص بشعب من الشعوب لمستوى غذائه ، وتقلّبات المناخ ، وضغط البيئة ،

(١) حوارات مع « ميتسورونا » ، (فلمايون ، ١٩٦٧) .

(٢) لوسيان فيفر ، « علم النفس والتاريخ » ، ج ٨ من الموسوعة الفرنسية (١٩٣٨) ؛ وكذلك « الحساسية والتاريخ : كيف يعاد بناء الحياة الانفعالية في المصور الخوالي ؟ » (« حوليات » ، ١٩٤١ ، السنة الثالثة ، العدد ١ و ٢) .

ومعدل الوفيات - كما يخضع علم النفس الخاص بالفرد للتجهيز الذهني الذي تضعه زمرته بتصرفه ، والذي يضع الزمرة بالمقابل « في » الفرد . أوليست إعارتنا انفعالاتنا ولغتنا وطرق تفكيرنا الى صانعي احداث الماضي - لكي نعثر عليها في ذلك الماضي من جديد وندهش بالتالي من أنه « لا جديد تحت الشمس » هي تلك المغالطة التاريخية التي تصنع ، بالعبرية او بالحيلة ، نجاح القصص التاريخي ؟ وللشعور الديني تاريخ ، كما للتعلق بالحياة ، والاعتقاد بخلود الآلهة ، الخ ؛ « وليست المسألة مسألة عناد في تحديد طرق عالمية للشعور والتفكير والعمل قد لا تكون موجودة ، تحديداً سطحياً » (شارل بلونديل) . وقد كان « هنري بر » يشكو في الوقت نفسه من أننا « لا نملك تاريخاً لـ « الموت » - لـ « الحب » . لـ « القسوة » ، لـ « الفرح » . ونكاد نملك شيئاً منه عن « الخوف » . وتاريخ العواطف ، « هذا الصامت الأكبر » (ل . فيفر) ، قد استعاد نطقه بشكل جيد ووتيرة بات من الممتنى معها اليوم إطلاق صيحة مضادة : ما هو هذا الموت الذي تُقَصّ علينا قصته ؟ وما الذي لا ينفك يزودنا ، بالامس واليوم وغدا ، بهذا الشعور المعروف تماماً فلا ننفك نسميه فرحاً ؟ ومن أين استمرار الناس في إبداء الخوف وقد مضى العام الألف ، وقبل قدوم العام الألفين ؟

هناك تاريخ وجغرافيا اجتماعية للخوف^(١) . وقد اكتسى هذا الشعور أشكالاً وأنماطاً في التعبير مختلفة غاية الاختلاف خلال تاريخ « الغرب » - أشكالاً وأنماطاً مرئية وقابلة للوصف مذكّك ، في دراسة الأيقونات ، وفي الأدب ، وفي علم دلالة الألفاظ ، الخ . ولكن حالة الخوف ، من جهتها ، أصلية ومتواترة . ويتفق أن تكون « الحاجة إلى الأمن » أحد العناصر التي تكوّن واقع البشر - حتى وإن لم يكن القلق الأساسي الذي تعبّر عنه قابلاً على الإطلاق للتقنين حسب الأدوار ذاتها . وسبب هذا التكوين هو الذي ينبغي أن يشرحه تأمل في الجوهر السياسي ، نظراً لاكتفاء التاريخ بوصف كميته . ومن المعلوم أن الجوهر السياسي لا ينتهي بل يبدأ ببيولوجيا الأعصاب ومعها . فأي نوع من اللبونات الولودة هو الحيوان السياسي ؟ الجواب الأول ، مراعاة للترتيب الزمني : ذاك الذي يملك ابطاً محور عصبي لدى ولادته . وأشد اللبونات جميعها ابتساراً مخلوق بهذا

(١) لوسيان فيفر ، « الحاجة الى الأمن » (حوليات ، ١٩٥٣ ، ص ٢٤٤ - ٢٤٧) .

الشكل ، من الناحية الجسمانية ، لأنه سيطلب الحماية طوال حياته - ومن البالغين قبل أي كان . وسوف يعرف التاريخ في وجه حالة التبعية الطبيعية جداً هذه سلسلة من عروض الحماية الدينية المختلفة عبر الأرواح « الحافظة » من الشرور في المعتقد البدائي بتعدد الشياطين ، والآلهة « الحماة » في مذاهب تعدد الآلهة ، و « المخلص » الأعظم والقديسين « الشفعاء » في المسيحية . وسوف يتمكن « لوسيان فيقر » من إقامة ترابط مدهش بين رواج شركات التأمين ومسار انتزاع المسيحية من النفوس ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر . ولكن لم ومم ينبغي على الفرد الاجتماعي باستمرار ان « يؤمن على نفسه » ؟ ليكن : إن خوف العام « الألف » ليس الخوف من « الطاعون » في القرن الرابع عشر الذي ليس بدوره « الخوف الأكبر » عام ١٧٨٩ الذي ليس بدوره الخوف من النوويات والسرطان في القرن العشرين ، الخ . ولكن ما الذي يعيده ، لا كما كان تماماً ولا هو خوف آخر تماماً ، ضخماً ، مستعصياً على التدارك ، قهّاراً ؟ وأية حاجة تليّها لا جدوى المحجر الصحي بالأمس والملجأ النووي اليوم ؟

في البدء كان « الجزع » . وإن له لسدوده ، وصرخاته ، وقصائده ، وحفلات طرد الأرواح الشريرة الخاصة به . وماذا لو كانت له أيضاً قوانينه ؟ فهناك تاريخ ، ذو مراحل قصيرة (جيلية) ، للحب الذي تحبه الامهات^(١) ؛ وال « فرح » غير وجهه الجماعي بانتقاله من شطحات أجدادنا الصوفيّة إلى حبور إخوتنا النصالي . ولكن إلّا يرمز الفرح ؟ وهل يعني اختراع عاطفة الصبا ان حالة الطفولة لم تكن موجودة قبل القرن الحادي والعشرين ، وأن انعدامها كان فقط بين طبقات « الغرب الأقصى » المهيمنة ؟ وهل تغيّرت « الصورة » الأبوية (التي وظيفتها إقامة علاقة بين الجسم وواقعه) ، كما كان يقول « لاكان » الشاب) بتغيّر الدور الأبوي ؟ إن هذه الأسئلة الوقحة تبدو وكأنها نسيت أنه لم يُتَظَر قيام تاريخ الذهنيّات لتصفية آخر طفرات « الطبيعة البشرية » على ساحة التفسير التاريخي .

إن وسواس التاريخ يستند الى استدلال نظري خاطيء تتخذه متّكاً جميع متغيّرات

(١) اليزابيث بادنير ، « الحب فوق ذلك » (فلاماريون ، ١٩٨٠) .

الإنسانية النظرية (من المادية التاريخية بوصفها « إنسانية واقعية » إلى أشيع المثاليات الخلقية) .

والتفكير (المقنن من القديس «أنسلم» تقنياً كنسياً) الذي يمكن بحسبه الخلوصل الى وجود « الله » بمجرد تحليل جوهره يدعى « برهاناً اناسياً على وجود الله » . ومُدرك الكائن اللانهائي هو مُدرك كائن يجمع في ذاته كل نعوت الكمال ؛ والوجود أحد هذه النعوت ؛ إذن لا يمكنني التفكير في « الله » دون أن أطرح أنه موجود . وقد ابتدعت النزعة الحديثة الخاصة بـ « العلوم الاجتماعية » تفكيراً موازياً لتفكير اللاهوتيين يمكن تسميته « البرهان المنطقي على انعدام الطبيعة » : يستخلص من انعدام التمثيل المنطقي للطبيعة (بوصفها كياناً منفصلاً) أنها لا كائن . وهذا التفكير ، وهو سالب للأول ، يعكس الخطوة نفسها ، وهي تتمثل في « استخلاص منطق للكائن » . وكما أن مُدرك شيء من الأشياء لا يستتبع والحالة هذه وجود ذلك الشيء فإن لا مُدركه لا يستتبع كذلك لا وجوده . ولا يعقب كون الطبيعة عاجزة عن أن تغدو مُدركه بمعزل عن التاريخ أن يكون التاريخ قادراً على أن يُتصور عن الطبيعة .

وإذ ينطلق « مسار الفكرة » (ماركس ، ١٨٥٧) من المجرد إلى محسوس الفكرة فإنه يقلب بالفعل الـ « مسار الحقيقي » ، ولكن نقطة الإطلاق « الحقيقية » للمسار هي الحقيقة المحسوسة ؛ وتبقى موجودة على هذا النحو بمعزل عن طريقة التحليل (« طريقي في التحليل لا تنطلق من الانسان المحسوس ، الخ . . . ») . فصحيح أي لا أستطيع مثلاً تصوّر الأسرة بحدّ ذاتها ، أو الحاجة الغذائية بحدّ ذاتها . ولكن ذلك لا يرخص لي أن أعلن : النسل ، إنه لا علم لي به ، ولا بوظيفة الغذاء . فلا وجود للأسرة بوجه عام : ما الفائدة من التفكير في الصبا (وماذا يعني القول « لأجل أننا كنا جميعاً اولاداً قبل أن نكون رجالاً ») ؟ ولا وجود للجسم البشري بوجه عام : ما الفائدة من التفكير في الميول والحاجات ؟ وإبطال خاصية مبهمة في عملية تجريد « حاجة » شيء وإلغاء الخاصية الموجبة حقاً للحاجة شيء آخر ، والخلط بين الشئيين معناه الحكم على الإنسان بأكل الرمز الاجتماعي والتدفق بالرواميز (ومعلوم أن البشر ليسوا جميعاً القديس « بودريار » الذي يحقّق معجزاته على الورق) . وتحويل الحاجة الفطرية ، أو المادية المحسوسة عموماً ، إلى مجرد « شرط » أول يفرضه التاريخ معناه كذلك تحويل الكائن

الطبيعي إلى «شكل منطقي بحث»، بحذف الخاصية الموجبة للتعين. كما لو كانت أولية عامل في معرفة الواقع تسبب أولية هذا العامل في الواقع نفسه. وللأشكال التاريخية للزمر البشرية قرارها الأول في الإكراهات الفعلية المنبثقة عن وضع حيواني لا يمكن تجاوزه. وأنسنة الوقائع الاجتماعية تبدأ بجعل هذا الواقع العضوي الخام، أي وجود أضراس طاحنة، ومعدة بسيطة، ومعي متوسط الطول، اجتماعياً - وليست هذه البداية متسلسلة في التاريخ. وينبغي إعادة قراءة ما كتبه مؤرخ للتقنية في الأزمنة القديمة مثل «لوروا - غوران»، لا لتحطيم الوثن تاريخ، وإنما لوضع تمثال «بروميثيوس» فوق قاعدته من جديد.

مثال: «لو كان للإنسان أسنان كاشطة ومعدة حيوان مجتر لكانت أسس علم الاجتماع مختلفة اختلافاً جذرياً. ولكان، بقدرته على استهلاك النباتات العشبية، يؤلف كالجواميس مجموعات من آلاف الأفراد لانتجاع المرعى. وإذا كان من أكلة المنتجات اللحمية فقد رأى نفسه في البداية يفرض على نفسه شروطاً للتجمع محددة بدقة. وإنها، بكل تأكيد، ملاحظة مبتذلة، ولكن لا وجود من غيرها لنقطة انطلاق إلى دراسة التجمع البشري»^(١).

ويتفق أن يكون الإنسان الوحيد في رتبة الثدييات القادر على استهلاك اللحم الحيواني والمنتجات الخضرية في آن. ويحدد هذا الاستعداد الجسماني الحادث قطعاً جهازاً بقاءً شاملاً وضرورياً سوف نجده عند الـ «بيغميه» و«هنود أميركا» والـ «أسكيمو» ويكون نسيجاً للعلاقات الاجتماعية. «وتستجيب العلاقة غذاء - أرض - كثافة بشرية، في جميع مراحل التطور التقني الاقتصادي، لمعادلة ذات قيم متغيرة ولكنها مترابطة»^(٢).

مثال آخر. القسم الجنسي للعمل المنتج التي لا مقابل لها في العالم الحيواني الأعلى. فـ «في جميع الزمر البدائية المعروفة في أثناء حياتها يعود الصيد بشكل طبيعي إلى الرجل وجمع الغلة إلى المرأة». وتعرف هذه الثابتة تنميطات تاريخية وغطيات اجتماعية

(١) «الحركة والقول» (ج ١، التقنية والكلام)، (البيان ميشال)، ص ٢١٢.

(٢) نفسه، ص ٢١٣.

حضارية مختلفة ، ولكن هذه الأخيرات تستند هي نفسها ، في التحليل الأخير ، الى داع فيزيولوجي : طول مدة الحمل ونمو صغير الإنسان نمواً بطيئاً بشكل استثنائي هما اللذان يمنحان النساء تحركاً أضعف وحرية أدنى .

أمثال القديس « أنسلم » في « علم الاجتماع » : « البنى العائلية ، عليكم بالانتباه ، إنه لا وجود لها في المجرّد . وما ينبغي إدراكه هو الأسرة « المحسوسة » ، المحددة تاريخياً ، التي تختلف بشكل ملحوظ تبعاً لأنماط الإنتاج والتكوينات الاجتماعية » .

بالطبع . لا يمكن إدراك الكيان الزوجي معزولاً عما يحيط به . وهذا لا يمنع ان نفترض جميع تنوعات الحالة لا متغيراً أول هو تزواج ذكر وانثى . وما دام الإنجاب يتوسّل علاقات متصلة بالجنس فإن العلاقة « بابا وماما وأنا » تبقى موجبةً أولاً للنفس الفردية كما للجسم الاجتماعي . ومنطق التنظيم الجماعي محدّد بالـ « واقع » البيولوجي القائل باستحالة وجود أبوة جماعية للفرد : يلزمه أب « واحد » (طبيعياً كان أو لا) . أو : إنّ التحديدات التاريخية الاجتماعية للحياة الجنسية الفردية لا تلغي التحديد الجنسي للتاريخ الفردي والاجتماعي . ولا تشكل المسائل الناتجة عن المثلث الأولي معضلة على حدة ، بل معضلة بحد ذاتها - ولا يحمل تحويل الـ « كل » الاقتصادي الاجتماعي حلّه معه بشكل تلقائي لسبب أساسي هو أن سرّ المثلث ليس اقتصادياً اجتماعياً (لدرجة انه ما من قرار اشتراكي بالفسخ والحلّ سيتزع من التحليل النفسي ، أو من الحركة النسائية ، أو من الـ « الانحرافات » الجنسية في « مدينة » السعادة ، أسباب وجودها) .

والإنسان هو الحيوان الوحيد الذي ينتج وسائل وجوده (والذي ، إذ يفعل ذلك ، ينتج في نفسه حاجات جديدة ومعها في الوقت نفسه وسائل جديدة لإشباعها) . ولكن من الخطأ ان نستخلص من ذلك ان « الناس ينتجون ذواتهم عبر الانتاج المادي » . إذ هناك شيء مادي لا ينتجه الانسان هو الانسان نفسه - الذي يعيد انتاج نفسه لوحده . أنا لا انتج جسدي ، أنا لا انتج لساني ، أنا لا أنتج الزمن ، ولا نهاية أجلي . وما كنت لا أنتج الماعون لو لم أخلق ، بهذا الجسم ، وهذا اللسان ، وهذا الموت المنتظر . وأنا

كائن تاريخي ما دمت طبيعياً . ليقُل : « إن الإنتاج المادي ، الأساس الحقيقي للتاريخ كله » (لوسيان سيف) معناه استبعاد تناسل الإنسان الحي تناسلاً حيوياً - عرقياً خارج القاعدة الحقيقية للتاريخ البشري ، ومعناه إذن اختراع تاريخ لبشر راشدين ، بلا جنس ، ولا صوت ، ولا رغبات ، أي تاريخ لا أحياء سليمي الأجسام والعقول . وثمّ القوى المنتجة المادية غير محدود ولا شك : والتفاوت التقني في هذا ، وإن كان يحتمل النقاش في تطبيقاته ، صحيح مبدئياً . فعملية تناسل الأشكال الحية تتم بطريقة موحدة (وليس في علمنا أن الاختبار الذي يقوم به علم الوراثة قادر على إفساد معطياتها الأساسية) : وهذا ما يجعل الواقعية السياسية ، وإن كانت بلا شك قابلة للنقاش في تعميماتها ، صحيحة مبدئياً . والمبدأ الأول مبدأ إقدام ، والثاني مبدأ إحجام (بالمعنى العلمي : أعلم أنني لا أستطيع أن أوّل خلق طاقة ، ولا تحديد وضع جزئيء وسرعته في الوقت نفسه ، ولا تحويل طاقة إلى عمل من غير مصدرين ، حار وبارد ، الخ . .) ولا يفرض مبدأ الإحجام العدول عن مبدأ الإقدام (بأكثر مما يفرض التكريرات التكوينية للجماعة التوقف عن صنع آلات جديدة وإغلاق المختبرات) . ولكن ليس في وسع أشد أنواع التفاؤل التقني صلاية أن يحجب أسس التنظيم . ولو قدر لدعوى الإنتاج الاجتماعي أن تجد قاعدتها الأخيرة في الإنتاج المادي لكانت المجتمعات البشرية غيرت كلياً من روابطها الداخلية وروموزها منذ العصر الحجري الأخير . ولقد حقّ لـ « غاغارين » أن يُسرّ : إنه لم يلتق « الله » في الفضاء . ولكن « بروميشوس » رائد الفضاء التقى بعد هبوطه الى الأرض الرفيق « الأمين » العام الذي حيّاه بقلب خافق ، وامراته التي أثارت غيرته ، وأمه التي تحنو عليه . وراح يبحث على الفور عن البطاطا .

وأن لا يكون الـ « جوهر البشري » - بوصفه مجموع الخصائص البيولوجية المشتركة بين أفراد النوع والموجودة في كل فرد - موجوداً بمعزل عن التنوعات الحضارية والتطور الاجتماعي فليس معنى ذلك : إن المعطى النوعي هو درجة صفر من درجات البشرية التاريخية لا تنفك تبتعد عنها على خط تقدّمها . بل معنى ذلك : إن الطبيعة تسكن التاريخ من داخل والفردانية النفسانية - البيولوجية متمادة الى الفردانية التاريخية - الاجتماعية . وأن لا يكون من وجود في التاريخ البشري لتحديد منطقيّ ممكن لمعطى طبيعيّ أول فذلك لا ينتزع الميزة الطبيعية من عدد معين من الخصائص لا يستطيع المؤرخ تجاوزها بأكثر مما

يستطيع الفيزيائي في مختبره ، أو المناضل في اثناء حياته . والحاجة لا « تشرح » طرائق إشباعها ، ولكن لا وجود للطرائق من غير وجود حاجة . وإنه لمعروف جيداً : يفوق معنى الأكل على الدوام معنى التغذي ، ومعنى الجماع معنى الإنجاب ، ومعنى الموت معنى إسلام الروح ، ومعنى اللبس معنى تغطية الجسم . فما من أحد رأى بالعين المجردة الوظيفة البيولوجية للغذاء ، كما هي بحد ذاتها على كل حال . ومع ذلك فإنه إذا كان لكل شيء في الانسان قصة فالإنسان في كليته ليس قصة . فهناك قصة عن الطعام (التصرفات على المائدة ، الأنية ، المطبوعات نفسها) ، ولكن ليس للجوع قصة . وينتظم تاريخ العمارة تبعاً للحاجة - مسكن ، وتاريخ الملابس تبعاً للتزيين . وتاريخ الحب ، وكذلك تاريخ الأسرة ، تبعاً للمثلث الأدنى بيولوجياً وللقسر « بابا - ماما » الخاص بالإنجاب قيمة اكتشافية معدومة في التحديد التاريخي للتصرفات الأبوية ، بله اختيار أب آخر غير الأب « الطبيعي » ، ولكن له قيمة رَحْمِيَّة هامة في بنية التنظيم السياسي . فهو يجعل عالم الأعراق الباحث في أنظمة القرباة أو المؤرخ التربوي يتسман إشفاقاً ، ويُبكيها يومياً سُخْطاً على ما يكتبه المنظرون السياسيون الأذكىء إلى درجة عدم التفكير في أمر بهذه التفاهة . ولقد كان « ماركس » أباً طيباً . ولو أن سَمِيَّة العالم تَرِث للتفكير في ذاته تفكير الأب ، أو للتفكير في الإلزامات التاريخية المنبثقة عن الحاجة البيولوجية إلى الآباء ، صغاراً كانوا أو كباراً ، فلربما كان مصيرنا الجماعي يكون ، منذ قرن ، أقل قسوة (أردأ الآباء هو الأب الذي يجهل ذاته) .

٣- الطبيعة والتاريخ : زوجان لا ينفصلان

إن غيبيات التاريخ التي يقوم القرن العشرين بتجربتها العملية هي الهدايا النظرية من القرن التاسع عشر . وليس من المؤكد ان غيبيات الطبيعة التي يتم إعدادها في نهاية هذا القرن تؤلف هدايا نافعة لمساعدة القرن الحادي والعشرين على افتراض تاريخه السياسي .

لقد أوتي القرن التاسع عشر الأوروبي « كشف » التاريخ بوصفه عامل تغيير للطبيعة . ويملك القرن العشرون العالمي « كشف » الطبيعة بوصفها عامل صمود في وجه تغيرات التاريخ .

وينظر القرن التاسع عشر الفلسفي إلى الطبيعة « وراء » بوصفها النير الذي يجب التحرر منه ، والماضي الذي يمحي بلا رجعة ؛ ونراها تعود للنهوض « أمام » نا بوصفها مثلاً أعلى ضابطاً أو فردوساً منشوداً . وإنه لتبديل بلا جدوى من قرن إلى آخر ، بين الرجعي والحديد ، بين حالات الحنين وحالات التوقع .

لقد شهد « ماركس » انفجار الثورة الصناعية : سكك الحديد ، وحرفة النسيج ، والبرق ، ورصف الطرق ، والآلات البخارية ، وتنضيد حروف الطباعة سطرياً . منتجات العمل البشري . وأعد « فيورباخ » - ضده المفترض لإظهار قيمته بالتضاد - بوجه « هيغل » فلسفة في الطبيعة (طبيعة الطبيعة ، وطبيعة المسيحية ، وطبيعة الانسان ، إلخ) ؛ وأعدت الماركسية « ضد » فيلسوف الغابات والحقول هذا ، في نقد للمادية الطبيعية مُجم بنجاح في الـ « أطروحات عن فيورباخ » (« الوثيقة الأولى التي استودعت فيها البذرة العبقريّة للمفهوم الحديد للعالم » ، انغلز ، ١٨٩٥) . وصرّحت الحقبة التي خلبتها الصناعة بفخرها وأملها في قلب « النظام السائد » . « لم يكن من الفلاسفة إلا أنهم فسّروا العالم بطرق شتى ، والمقصود الآن تحويله » (الأطروحة الحادية عشرة عن فيورباخ) . ولا تزال ضربة النفير هذه تدوي في كل مكان على الكوكب تعطي فيه الثورات السياسية والتقنية لانطلاقة قوى الإنتاج ضربة الابتداء . وإنه لواقع حال التقدميّة النظرية في الـ « بلاد التي في طريق النمو » .

وها هوذا القرن العشرون النظري المشرف على الانتهاء يعيد ، ولا سيما في البلاد المتقدمة ، مثال الطبيعة الذي ينسج على منواله إلى مرتبة الشرف : البيو-فيزياء ، علوم البيئة ، علم العادات ، الانثروبولوجيا ، الآماد الطويلة ، إلخ . وبعد السكره بالآلية الصناعية الإحساس بجفاف اللسان لفرط تناول الشراب أمام المذهب الطبيعي . وبعد الحماسة للعمل خفوت الصوت . وبعد النشاطية التاريخية رد الفعل الكوزمولوجي (والسياسي ايضاً) . وإذ كانت الأسباب الموضوعية لعودة العصا هذه تفقأ العيون وتصلك الأسماع فليسمح لنا أن نحسم هذه الأمور المتبدلة بملاحظة نابعة من حسن الإدراك : إن كل « كشف » ، بالإضافة إلى أنه يتخذ غالباً ، وبالارتفاع إلى أقصى الحدود ، مظاهر نهاية العالم (« الخير » و« الشر » يتبادلان الأدوار ايضاً) ، يُحدث آثاراً انبهار ، أوفقدان ذاكرة ، خطيرة .

ومن وجهة نظر نقدية يبدو من الوهلة الأولى أن الطبيعة ليست شيئاً بل هي « لحظة علاقة » تناقضية . وبهذا الشكل تبدو أمام أشد أنواع الاستذكار سطحية . الطبيعة والرحمة (پاسكال) . الحالة الطبيعية والعقد الاجتماعي (روسو) . الطبيعة والتاريخ (ماركس) . الطبيعة والحياة (برغسون) . ويقوم الرقاص المنطقي بحركة ترجّح متواترة عجيبة ، وترى اللحظة الطبيعية قيمها تتعاقب مع الارتفاعات والانخفاضات الخاصة بالعلاقة التي تشكّل نقطة استهراقها ، بوصفها الموقع الأمثل الذي يوحد المتطورات . ويقابل الماورائية الساذجة للطبيعة ضدّها الماورائية الساذجة للتاريخ ، ولكنهما متولّدتان كلتاهما عن نفس حركة انفصال كل طرف عن رابطة . والمذهب الطبيعي ماورائية للتلقائية التي يُدعى عملها الفرعي « المذهب التلقائي » أو « المذهب القاعدي » . والتاريخانية ماورائية للإنتاج يُدعى عملها الفرعي « المذهب الإنتاجي » أو « المذهب الطوعي » .

٤- في المجتمع الشيوعي بوصفه أعلى مراحل المثالية التاريخية

أصبحت الماركسية النظرية المؤسسة للممارسة ، ولكنّ ما فعله ماركس كان عكس الماورائية تماماً . فالمفكر الذي دارت آراؤه حول العمل لم يفكر قط في التاريخ بمعزل عن الطبيعة . وقد قال لـ « فيورباخ » ألاّ طبيعة بلا عمل . ولكنه يذكر الماركسيين بأنّه لا عمل بلا طبيعة . وذكر في « رأس المال » أن « العمل أبو الثروة والأرض أمها » (مستعيراً عبارة « وليم بيتي ») . وتشويه الرسالة من قبل الفكر الاشتراكي استطاع « ماركس » رؤيته في حياته ، وبذل المستحيل لإصلاحه ، بطريق البريد إلى جانب غيره من الطرق . وكان الإخفاق المعروف لـ « مؤتمر غوتا » (عام ١٨٧٥) . وفي رأس البرنامج الاشتراكي هذا الإعلان الأساسي : « العمل مصدر كل ثروة وكل ثقافة » . وينقض « ماركس » على قلمه : « الطبيعة مصدر القيم المتداولة (وهذا هو ما تتمثّل فيه الثروة المادية) ، تماماً كالعمل الذي ليس هو نفسه سوى مظهر لقوة مادية ، قوة العمل البشري » . في الواقع : ماذا يكون مصير عاملٍ بلا وحدات حرارية ، وصناعة بلا مصادر طاقة ، وتحول بلا موادّ أولية ؟ ولم تمنع هذه الملاحظة الجاحدة ، ولكن النابعة

عن حسن الإدراك، من أن يُرى «نقد برنامج غوتا» في أحد الإدراج، بعد أن أخضعه زعماء حزب العمل الألمان للمراقبة بحيث تنبئ «المؤتمر» العبارة المجرّمة من غير تعديلات . وقد عادت تلك الجملة بالنفع لأنها حوّلت (على الورق ، وفي الرؤوس) أبطال العمل الصناعي إلى مالكي مفاتيح الثروة والثقافة في العالم المتمدّن .

ولم تكن استبدادية الإنتاج قد سقطت مع ذلك من السماء . فأى استيهام عنيد كان قد استطاع إذن أن يوقظ عند مناصريها منطق «ماركس» العقلاني ؟ أم أن الاستيهام كان موجوداً من قبل في منطق ؟ وكيف أمكن الوصول إلى هذا اللامعقول ؟

لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة من دون العثور على الخيط الموحّج لتفكير «ماركس» .

فالعلاقة التناقضية طبيعة - تاريخ تملك كعنصر وسيط العمل الذي يسلك هذه المقولات بعضها في بعض بينها تفكّك المادية النظرية ما بينها من روابط . وبالعمل الذي يستطيل صناعة يصبح الذاتي موضوعياً، والعكس بالعكس، وتتساوى الطبيعة مع التاريخ . و«التاريخ الاجتماعي . . . جزء حقيقي من التاريخ الطبيعي ، أو من تحوّل الطبيعة إلى إنسان» . وهذا التحوّل زمامه الإنتاج المادي . فالإنسان هو المخلوق الطبيعي الوحيد الذي لم يُمنح الطبيعة ، بدءاً بطبيعته هو . وذلكم هو ما فات «فيورباخ» الذي كان يريد - بخلاف «هيجل» - أن يعيد الحقوق إلى الإنسان الواقعي بكل ما يملك من ثروة محسوسة . وغنيّ عن البيان أنه لم يدرك المحسوس إلا في شكل «شيء» ، لا في شكل نشاط - وهذا ما جعل مادّيته تكون «نظرية» . ف«فيورباخ» يتأمّل الجوهر البشري كما يتأمّل الأشجار المثمرة في بستانه : ناسياً أن أشجار الكرز ازدرعت بالتجارة ، وتُعهدت من رجال معيّنين ، الخ . وبالإجمال فإن «فيورباخ» يذيب التاريخ في الطبيعة لأنه يذيب الممارسة الاجتماعية في الشيء المحسوس . فالممارسة تعني أساساً العمل ، والعمل المادي يعني تحوّل العالم والعامل في آنٍ معاً . و«الإنسان بوجه عام» يُغفل الشروط المادية التاريخية للعمل المنتج . وما لا ريب فيه أن الإنسان مُستمدّ من الطبيعة (مثل شجرة الكرز) . ولكن هذه الطبيعة نقطة انطلاق ، لا قاعدة فعلية . إنها افتراض منطقيّ مسبق ، لا حقيقة راهنة . وهكذا يتميّز علم

التاريخ الواقعي الخاص بالإنسان بشكل جذريّ من العلوم الطبيعية بأن طبيعة الإنسان لا تعدو أن تكون شيئاً واحداً هي ونموّ الإنتاج الاجتماعي . والبشريّة من أولها إلى آخرها تاريخية بما هي من أولها الى آخرها مُنتجة للعالم ولذاتها . والميزة الخاصة بالإنسان داخل الأنواع الحيوانية هي أنه لا يملك ميّزات (طبيعية) بل أدوات (تقنيّة) . والناس « يبدأون بالتميّز من الحيوانات بمجرد أن يبدأوا بإنتاج وسائل وجودهم ، وتلك خطوة إلى أمام هي نتيجة تنظّمهم الجماعي بالذات . وإنتاجهم لوسائل وجودهم بشكل مباشر ينتج الناس بشكل غير مباشر حياتهم المادّية نفسها »^(١) . أو : « إن « إنتاج الحياة » - سواء في ذلك إنتاج الإنسان حياته الخاصّة بالعمل وإنتاجه حياة الآخرين بالإنسال - يبدو لنا إذن منذ الآن وكأنه غلّة مزدوجة : تعود بالخير على علاقة طبيعية من جهة ، وعلى علاقة اجتماعية من الجهة الأخرى . وفعل العلاقتين المشترك يجعل التعارض والانسجام يتعايشان . ولكنّ الطبيعة البشريّة هي الجانب اللإنساني في الإنسان : ما ينبغي على الإنسان الحدّ منه ليتمكّن من إنتاج ذاته بشكل كامل » .

وحين يستجيب حدّان كلّ لتحكّم الآخر ، فمعنى ذلك دائماً أن أحدهما أكثر استجابة من الآخر . والمحدّد عند « ماركس » هو ، بالتأكيد ، العمل ، والتاريخ ، والإنسان . وتمثّل الطبيعة القاعدة الجامدة بوصفها شرطاً مسبقاً للإنتاج ، وهي ، اقتصادياً ، المادة الأوليّة الواجب تحويلها ؛ وهي ، سياسياً ، الأصل العرقي الموغل في البُعد (الجماعة البدائية المسماة « طبيعية ») الذي ينبغي دائماً الانفصال عنه أكثر فأكثر (قسمة العمل ، إلخ) للتمكّن من العثور عليه يوماً في صورة كاملة . ومما لا ريب فيه أننا سوف نعود إلى نقطة انطلاقنا ، في نهاية المطاف تماماً ، في عملية لم الشمل الشيوعيّة ، إذ إن تاريخ البشريّة الماركسي « أوديسة » يعلم فيها « عوليس » منذ البداية أنه لن يتيه في آلامه وأنه سوف ينتهي بالعودة إلى منزله . وفي انتظار ذلك يبقى أن الحدّ الأوّل في الزوجي طبيعة - تاريخ يحتلّ المرتبة الرديئة التي تذكّر بمرتبة « الامتداد » في وجه « الفكرة » عند « سبنوزا » ، أو بشكل أبسط ، مرتبة الفلاح في وجه العامل في المجتمع الصناعي . والفلاح الذي يزرع الطبيعة مدين للعالم الذي يصنع التاريخ بأكثر مما هو

(١) « الإيديولوجية الألمانية » في « دراسات فلسفية » ، ص ٥٦ .

مدين له هذا الأخير (ومن هنا الدور القيادي الآيل الى « حزب العمال » بما في ذلك داخل المجتمعات الزراعية) . والطبيعة هي مكان الماضي ، أو مكان التجزئة ، أو مكان اللاعقلاني ، أو مكان الحاجة الطارئة ، أو حتى مكان الإنسان المنزوع الملكية ؛ والتاريخ هو مكان التحوّل ، أو مكان التوحيد ، أو مكان التخطيط ، أو مكان الاستقلال الواعي ، أو حتى مكان الإنسان الساعي إلى استعادة جوهره الضائع في الخارج الطبيعي . وليس هناك ما هو مصنوع ، وكل شيء يصنع « نفسه » ، بحركة تبادل انتاج مزدوجة ودائمة تجمع المفعول الى الفاعل (« اصبحت العينُ العينَ البشرية بالطريقة التي أصبح فيها مطلوبها مطلوباً اجتماعياً ، بشرياً ») . جهاز المثل الكلاسيكي للامتداد أو للجسم ، بإستثناء أن « ماركس » استبدل الفاعل الأصلي التركيبي بالنشاط الاجتماعي المنتج أو « الوعي » الفردي الديكارتي بالـ « ممارسة » الجماعية ، من غير أن يثوّر الجهاز المنطقي الخاصّ بالعلاقة المثلية . وانعدام التساوق واضح في العلاقة ، والمصالحة النهائية بين الطبيعة والتاريخ يمكن الحصول عليها في الشيوعية بأنسنة الطبيعة بأكثر مما يمكن الحصول عليها بتطبيع الإنسان . والماركسية إنسانية متكاملة . وهي تقول للشباب خيراً مما قاله لهم « أندريه جيد » قبل موته : « سيكون العالم كما تصنعونه » . إنها تقول : « سيكون الإنسان كما يصنع ذاته » . ولسوف يصنع ذاته بجعل العالم ملكه .

فالإنسان ينتج نفسه إذن ككائن نوعي في التاريخ ، وسيلبغ مساراً الخلق الذاتي هذا أوجه في المرحلة العليا للاشتراكية أو قل الشيوعية .

« والشيوعية بوصفها مذهباً طبيعياً كاملاً = الإنسانية بوصفها إنسانية كاملة = المذهب الطبيعي ؛ وهي الحلّ الحقيقي للخصومة بين الانسان والطبيعة ، بين الإنسان والإنسان ، والحل الحقيقي للصراع بين الوجود والجوهر ، بين التوضيع وتأكيد الذات ، بين الحرية والحاجة ، بين الفرد والنوع . إنها لغز التاريخ المحلول وهي تعرف نفسها على أنها هذا الحلّ »^(١) . وعندها لن يكون شيء غريباً عن الإنسان الذي سيتمكن ، وقد استعاد كليّة طبيعته ، من النظر إلى نفسه في المرآة حيثما كان : الطبيعة تنعكس فيه ، وهو

(١) « دراسات فلسفية » ، المنشورات الاجتماعية ، ص ٣٥ .

ينعكس فيها . وإنما لمساواة بين الأصل والنهاية ، بين الفاعل والمفعول ، وإنما لنهاية التاريخ القديم ، أو ظهور تاريخ « شامل منذ البداية » (يحمل في طياته تحويل الجمع إلى الوحدة أو التعدديات القومية الطبيعية إلى الوحدة العقلانية لحضارة عالمية) .

وقد بلغت المثالية المطلقة ، في هذه المجموعة من الصور التي تشبه الصور الشعبية في متحف « أبينال » ، قمتهما الترجسية ، أو بالحري تشهد الـ « إنسانية الكاملة » بأنها لا تستطيع الكمول ، أو ملاقة مقدماتها الأولى إلا بامتلاك « الرغبة المثالية السامية في انصهار الفكرة بالكائن » . وقد كانت الماركسية إنسانية أشد انسجاماً من الأخريات ، وهي تمتاز عن إيديولوجيات اليوم التي تصغرها سناً (بما في ذلك الإنسانية الذاتية للـ « ممارسة » ، عند سارتر) أو الخطابيات المنبثقة من الأرومة نفسها (إنسانيات العمل الخلفي ، على طريقة « كامو » ، بالكشف عما يستتبعه منطق في تأسيس الذات ^(١)) . والمغامرة الروبنسونية الشيوعية تبدو وكأنها نتيجة التحمّس لمثل أعلى عن استقلالية « عودة تأملية كاملة بالنفس » من ساحة الوعي النظري إلى ساحة التاريخ الجماعي .

وانها لتشهد ، في منطق المستحيل ، بتماسك رائع .

والانقلاب المفترض في الفلسفة المثالية يسجّل في الواقع إنجاز المسيرة الماورائية - بعدما حلّ اللغز المثالي من قِبَل التاريخ وفيه ، وبوصفه تاريخ استعادة الفاعل ملكية الشيء ، أو الحاجة الخارجية عن طريق الحرية الذاتية . وقد تمثّلت ثورة « ماركس » في إضفاء شكل المحاكمة التاريخية والنمطية العملية على الاستيهام النظري الأصلي : « الفاعل بوصفه علّة ذاته » . وسقطت صورة الـ « الإنسان - الإله » من « الكون » لتعبر إلى التاريخ حيث سيُنهي مؤلّف أيامه أيامه « حينما تضع ظروف العمل والحياة

(١) تؤكد المناقشات العائلية صلة القرابة . وحينما يصدّر المرء مثل « سارتر » عن مثالية الموضوع (التي تميّز « الكائن والعدم ») فإن في وسعه أن ينتقل من غير أن يبدّل ساحتته أو ينادي بالويل والبشر إلى المثالية الماركسية الخاصة بالـ « ممارسة » (أو « نقد العقل الجدلي ») . والإشكال هو هو . وفلاسفة الحرية الديكارتية يعانون وهم في بيوتهم « العوز » الماركسي . ولنلاحظ بأن الرجوع يتم بكل يسر ، وأن « سارتر » استطاع فيما بعد أن ينتقل إلى ذاتية خلقية مطلقة من دون حل استمرارية حقيقي مع مرحلته الماركسية . و« كوجيتو » البداية النظري (١٩٣٥ - ١٩٥٠) ينتفخ « ممارسة » تاريخية (١٩٦٠ - ١٩٦٨) ويعود إلى حالة الـ « مشروع » ، بوصفه تمرّداً مبهاً لا تاريخياً . وقد عرف الفكر السارترى تقلّبات في الأحوال ، ولم يعرف قط تقلّبات في الطبيعة . وعلى كل حال فهذه هي صفة جميع المسيرات الفلسفية .

العملية بين يدي الإنسان علاقات شفافة وعقلانية بأبناء جلدته وبالطبيعة » (رأس المال ، ١ ، ١) . ولن يكون ذلك في غد ، ولن يكون سهلاً . ولكن سيكون ممكناً بعد غد لأنه ليس في المجتمع الشيوعي سوى أن يحقق الإنسان القدرة التي يملكها على تحديد ذاته ، بوصف التحديدات الطبيعية التي تثقل في الوقت الحاضر عليه ، من خارج ، مؤقتة وقابلة للنقض . « والحياة الاجتماعية التي يشكل الإنتاج المادي والعلاقات الناجمة عنه قاعدتها لن تنقش من فوقها الغمامة الصوفية التي تحجب مشهدها إلا في اليوم الذي ستظهر فيه أعمال أناس اجتمعوا بملء إرادتهم ، وعملوا بملء إدراكهم ، وكانوا « سادة حركتهم الاجتماعية الخاصة » . ولكن ذلك يتطلب في المجتمع مجموعة من شروط الوجود المادي التي لا يمكن أن تكون هي نفسها إلا نتاج تطوّر طويل ومؤلم » . (رأس المال ، المذكور آنفاً) .

وقد كان من الممكن أن تكون الشيوعية المثل الأعلى المستعالي لد « العقل » الماركسي ، بالمعنى الكانطي ، كمُدركٍ لشيءٍ مستحيل « موضوع فوق قمة إمكان جميع الأشياء التي تجد فيه الشروط الحقيقية لتحديداتها الناجز »^(١) (كانط) . ولكن المقصود بالتأكيد هنا هو مسار موضوعي مقسّم الى مرحلتين انتقال متميزتين (« دنيا » : الاشتراكية ، و « عليا » : الشيوعية) ، ومفهوم على أنه حركة حقيقية « تلغي الوضع الحالي » . والواقع أن المادية التاريخية تعترف ، وهي تنكر كونها طوباوية ، بجذورها الطوباوية . ومعلوم أن الحركة الحقيقية التي تصبّ في تجريد هي نفسها تجريد . ولأن يكون « ماركس » قد قيّد لحسابه ، لوصف المجتمع الشيوعي ، أقدم أوامر الاشتراكية الطوباوية البغيضة ، (« لكل حسب حاجاته » ، و « لكل حسب عمله ») ، فذلك يبرز بشكل حجر الزاوية في البناء النظري رواج العلم والطوباوية الذي لا مناص منه ، محطاً بضربة واحدة أسوار الصين المنهجية الفاصلة بين نوعي الاشتراكية ، الطفولي والآخر . وهذه اللوحة التي رسم مشروعها « ماركس » عن المجتمع الشيوعي - الفوضى المحققة بشكل شامل - هي في نظر الشروط اللازمة لوجود نظام سياسي « تربيع الدائرة » . وحدوثها محروم من الإمكان المادي لأن تصوّرها محروم من الحقيقة المنطقية . (وهذا ما

(١) « نقد العقل المجرد » . الجدلية الاستعلانية (ترجمة بارني ، ٢) ، ص ١٢٤ .

قد يفسر كوارث المرحلة الأولى التي لم تكن تنزع بالتحديد إلى التقارب مع الثانية) .

هناك إذن ، والحالة هذه ، « شيء معطى » . مادي وشكلي . وكما أن الزمرة لا تستطيع التأصل في ذاتها فإن الفرد المنتج لن يكون فاعل وجوده لأنه ليس نتاج ذاته . واللبن الولود كائن من الطبيعة ، [المشتقة من الكلمة اللاتينية] : « ناسيسكور » ، [أي] وُلِد . وشهادة ميلادي (« السيد دويون المولود في . . . من السيدة دويون ، المولودة دوران ، والسيد دويون ، المولد من . . . الخ ») تثبت لي من بين جميع الحقائق التي يمكن إيضاحها عن الإنسان أكثرها إزعاجاً وعمقاً وابتدالاً ، أي أن هناك أمراً واقعاً وأنه لا سبيل إلى أن نعرف لماذا كان هذا الأمر ولم يكن أمر آخر . والانسان بلا أساس ، فهو لا يعطي نفسه الوجود ، ويأتيه وجوده الخاص من خارج . ومن الممكن أن يُفسَّر المشروع الفلسفي للمثالية ، والاجتماعي للدين ، على أنه جهد لإبطال الاحتمال الذي لا يطاق بوجود ما هو طبيعي إبطالاً رمزياً . وأن تُفسَّر الاشتراكية على أنها امتداد في النظام السياسي لحركة طبيعية لدى الكائن البشري لإنكار الطبيعة ، نازع إلى إلغاء اللاتبسيطة الطبيعية للعلاقة الاجتماعية عن طريق ممارسة إرادة عقلانية وموحدة ، وبتأثيرها ، بإبطال الفرق الأونطولوجي بين ما ينمو وما يُصنع عن طريق عملية « علمية » لطرد الأرواح الشريرة ؛ الفرق بين ما يحدث وما يُحْطَط له ؛ بين ما يُنتج وما يتناسل . هذا إلى جانب كون مقولة الـ « ممارسة » (أو العمل) مُكلَّفة إذابة تميّز مفاهيم الـ « طبيعة » بنوع من حيلة ملتبسة ، كما لو أن « صنع » النبيذ أو « صنع » الإسمنت كانا عمليتين متماثلتين (لا يُصنَّع النبيذ ، ولا ينبت الإسمنت) ؛ أو كما لو أن الوضع الخاص بنوع حيواني أو الوضع المنطقي للزمرة كانا ممّا يُدَوَّن ويثبت بالبرهان ويودع لدى دائرة الشرطة ، عندما يقرّر أفراد أن يكونوا فيما بينهم جمعية (يحكمها القانون الصادر عام ١٩٠١) . ومن المحزن أن طبيعة الأشياء - كالألزام المرجعي للزمر - وأشياء الطبيعة - كالمعدة البسيطة والتخصّص الجنسي لدى « الإنسان العاقل » - لا تقلت من قبضة « العقد الاجتماعي » بأقل مما تقلت من قبضة المشروع الجنسي البروليتاري .

والـ « طبيعة » بوصفها تدميراً هي دائماً عقاب على الـ « ممارسة » بوصفها تجريداً . مثال . خييات الـ « اشتراكية الواقعية » : سخریات الطبيعة من الزراعة الاشتراكية . ويؤدي الإلغاء في القانون ما يؤديه الاستفزاز في الواقع . والمصاعب المزمنة

للزراعة (« لم تُحترم قوانين إنتاج الحبوب ») : ثأر حالة الطقس من الزمن الذي مضى ، أو ثأر الفوضى المناخية من النظام الحسابي . وكذلك ثأر الأرض الزراعية من الفولاذ ، وثأر « بربرية » أشكال الكائن الحي من « تمدن » معايير الإنتاج .

اطردوا من براجمكم كل ما ليس قابلاً للبرجة بل « معطى » ، وكل ما ليس مُعدّاً بل « خام » ، يزدد عَدُوّ ما هو طبيعي سرعة على سرعة . المحذوفات بالمراقبة من أجهزة الإعلام المحلي : الأخبار المتفرقة ، حوادث السيارات ، الجرائم العاطفية . والعالم كما ينبغي أن يكون - مصنوعاً ومطابقاً لما هو قائم - يدير ظهره للعالم كما هو ، « لا عقلاً » وأخرق ، ولكن الصحافة الجيدة لا تحذف الأخبار السيئة .

والارتجال الشفوي (الخطب مكتوبة مسبقاً دائماً) ، والياقة المفتوحة ، وطرافة الأسلوب ، والشخصيات القوية ، والبساطات الناعمة الصادرة عن العفوية ، وانتهاكات البروتوكول ، كل تلك من محظورات الأجهزة الرسمية .

وقوانين « مانديل » ، وال « جمعيات الحرّة » ، وأعمال « فرويد » الكاملة ، والنهود العارية على الشاطيء ، والنكات ، وغير ذلك من نزوات اللاوعي (النفساني) ، كل تلك أمور غير محبّذة .

والهويّات القومية ، وثقافات الأقليات ، والمشاعر الدينية « المتخلّفة بعد زوال الأسباب » ، وكل أشكال مقاومة « الجبلي » للإرادي ، ومقاومة ما لا يُراقب للمراقبة ، ومقاومة ما هو على الأطراف للمركزي ، كل تلك أمور مريبة أو غير معجبة .

ولأنها للُبُورة المحتملة للصداعات ، وأصل الانزعاجات والأحزان ، ونقطة الاستهراب المشتركة بين الاحتشام المصطنع والضيق الأكبر بالأمور القومية : فكرة ما عن الطبيعة تصنع « خارجانية التاريخ السلبية » (المستوعبة والمعيشة وكأنها مسار التطابق بين الواقعي والفكرة) .

وليست « الطبيعة » ، والحالة هذه ، مجرد مدخل الى « الممارسة » ، (بوصفها مستودع طاقة ، ووسائل عمل تقنية ، وقوة عمل طبيعية) ، بل هي تكييف من داخل الحقل العملي (بوصفه شرط إنتاج للإنتاج المادي) . ولأجل هذا انتصرت عند

« ماركس » ، بشكل نهائي ورغم أنف الخرافات ، الإنسانية السياسية على المادية التاريخية ، أو بالحري وجد الارتقاء نحو المنبع نفسه يتدحرج باتجاه المصّب ، وتفوّت الصفة على الموصوف . وطرد « التاريخي » « المادية » .

وهذا هو بالضبط السبب الذي مكنّ مادية التاريخ الاجتماعي الطبيعية من وضع المادية التاريخية موضع « الإخفاق » . ولكن هذا الإخفاق إخفاق الـ « مثالية » . وينبغي أن يقودنا إذن من جديد إلى أسس المادية . أي ، فيما خصّ النظام السياسي ، إلى القاعدة الحيوانية للديانات . هذه القاعدة التي لا تختلف في شيء عن القاعدة الطبيعية للممارسات البشرية .

٥- تكريس الطبيعة

من المستحيل في الواقع الكلام على الطبيعة ، أو التفكير فيها ، من دون الكلام على الدين ، أو التفكير فيه (وقد كانت صحيحة رؤية « فيورباخ » الذي حاول فلسفة الواحدة ، « و » الآخر) . ويتأكد التضمّن المنطقي ، الجذري ، أول ما يتأكد بالمعنى الوضعي . فكلمة « طبيعة » ، أو « فيزس » ، من الكلمة اليونانية « فيو » ، ومعناها ينمو ، أو ينمي . ومعاني الكلمة ، وهي متعدّدة ، « يبدو أنها تشكّلت بالإشعاع في اتجاهات عدّة حول فكرة بدائية هي بلا ريب فكرة النماء التلقائي للكائنات الحيّة تبعاً لنمط معين » (« لالاند » ، ١٩٢٦) . ولتكن تلك فكرة الطبيعة ، بوصفها قدرة ، أو اندفاع ، أو قوة حيويّة . ولنستشر الآن « بنفنيست » . فهي هو يقول لنا إنه إذا كان القاموس الهندو-أوروبي المقارن لا يتيح الوصول إلى « تاريخ قديم مشترك للمقدّس » ، نظراً لانتفاء وجود مؤسسة دينية منفصلة في المجتمعات الهندية - الأوروبية ، فهو يكشف لنا ، وراء مختلف الموصوفات والأوصاف ، عن وجود جذر مشترك ، جذر « القوّة الحيوية » ، كوحدة لمعنى أوّلي باتجاه التقسيمات التاريخية .

ففي اللغة الأفيستية تعني الصفة « سينتا » ، المقدّس ، في البدء « ما ينميّ المخلوقات » ، أو تعني تارة « ما ينفع المخلوقات » . وأقرب الالفاظ إليها يعني الانتفاخ ، والنمو ، والقوّة . « وهكذا يتحدّد الطابع المقدس والقدسي في مفهوم قوّة غزيرة ومخصبة ، قادرة على إعادة إلى الحياة ، وعلى إخراج منتجات الطبيعة » .

وفي اللغة الجرمانية نجد وراء الكلمة الألمانية « هيلغ » الكلمة القوطية « هيلز » المعبرة عن فكرة الـ « صحة ، والكمال الطبيعي والجسدي » . ومن هنا استعمالها بشكل تمنّي : « صحة ! » ويكون مقدساً ما لا يمكن منّه أو ما لا يُسمَح بمنّه . فالكمال والدين مرتبطان .

وفي اللغة الإغريقية اشتقت كلمة « هييروس » من الكلمة الفيدية « إيزايراه » التي تعني « هو نشط ، متأجج ، قوي » . ويستعملها « هوميروس » ليعبر على التوالي عن المقدّس ، والقويّ ، والنشط^(١) .

وكان قد سبق لمشتغل جديد في حقل الإعلان (فيلسوف) أن أنهى أمر هذه الإعادات الشاقة بـ « صلصلة » مزدوجة من نوع : « الطبيعة ، إنها لمقدسة : ينبغي عدم منسها . والمقدّس ، إنه لطبيعي : في الإمكان تحقيقه » . والواقع أنه يُحقّق بطريق العنف ، ولكن ليس من الجانب نفسه على الدوام . وإنا لنرى اليوم كيف أن التخلّي عن تقديس التاريخ يقتضي ، بطريقة الآتية المستطرفة ، عملية إعادة تقديس للطبيعة . وسواء أتى عرض المقدّس من اليسار أو من اليمين ، من جهة التاريخ أو حتى من جهة الطاقة الفضائية ، فإن « الطلب » الديني يبدو ثابتاً ، مهما كانت التسمية التي يطلقها على نفسه . وتحبّ العلوم الباحثة في الظواهر الخاصة بالمقدّس أن تذكّر بـ « النداء الديني » ، ولا سيما أمام جماعة من غير المؤمنين . ويصلح هذا الاحتشام الزائف في اللغة لأن يكون عريضة مبدئية : ينبغي أن يكون هناك بالتأكيد « في مكان ما » ، « فتحة في الظل » ، ليتلقّى الناس منها « نداء » . وتفضل الانثروبولوجيا طبعاً ، من « فيورباخ » إلى « فرويد » ، لفظة « رغبة » (فيورباخ : « إن الآلهة هم رغبات الناس متحوّلة الى كيانات حقيقية ») . ومن وجهة مادية تبدو كلمة « حاجة » مع ذلك أكثر تخصيصاً ، إذ إن الرغبة ، أو الوهم ، أو حتى العُصاب الجماعي ، توشك أن تُزلق الواقع الديني نحو مناطق علم النفس المتقرّحة ولكن السيّالة جداً ، حتى وإن دُعي هذا العلم اجتماعياً ، بينما تربطه « الحاجة » ، وهي من مقولات الفكر الفسيولوجي ، إلى قاعدة الحيّ الثقيلة . والكيونة في حالة العيش والكيونة مع الآخرين هما ولا ريب موضوع رغبة

(١) انظر كذلك « بنفينيست » ، المذكور اعلاه ، الكتاب الثالث ، الفصل الأول ، (ص ١٧٩ - ٢٠٩) .

ما ، ولكنها رغبة فيها مع ذلك اكثر من وضع ذاتي (ميل أو شهوة) . وهذه الوقائع النابعة من الوعي ، وهي حقيقية ، تغلف بالتأكيد معيشاً نفسانياً ، ولكن لأنها تحيل على وقائع فسيولوجية : الابتسار البيولوجي عند صغير الإنسان ، وبالتالي التبعية الطفولية المديدة (لا معادل لها عند الأنواع الأخرى) ؛ وانكشاف النقص في الطاقة بشكل مبكر ، وبالتالي الوعي بالزوال (القابل للانكشاف عند الطفل في حوالي السابعة أو الثامنة من العمر ، تماماً في السن التي يقال لها سن الرشد) . والاستعداد للمقدس يَصْدُر ، فردياً ، عن هذا الشعور المزدوج بعدم الطمأنينة الذي يكوّن النموّ البشري ، ولكن القابلية للأمان التي يثيرها هي نفسانية واجتماعية في آن ، لأن الهشاشة ذاتها تفعل ، تبعاً لضوارب متغيرة ، في النظام الحيّ المعقد الذي هو الفرد ، وفي ذلك الآخر الأكثر تعقيداً الذي هو المجتمع المقام على التراتبية . وهذه الهشاشة من النوع البيو-فيزيائي . وعليه يكون المقدس محدداً طبيعياً للثقافة ؛ وأكثر من ذلك : النتيجة الحاصلة من انضمام الطبيعة/الثقافة الواقع بالضبط عند المفصل بين الحيوانية والإنسانية ، والحامل - وكأنه الجرح المؤلم غير القابل للالتئام الذي سيقى الانسان « المتحضّر » يحمله معه - برهان ارتباط النسقين عن طريق تناقضهما بالذات .

ويستتبع ذلك أن اجتثاث المقدس ، داجناً كان أو وحشياً ، مؤسساً أو مؤسساً ، يعني (بالمستحيل) استئصال كل زمرة منظّمة ، أي نهاية البشرية الاجتماعية وبالتالي الأفراد الموجودين .

ولولم تكن الديانات سوى وقائع تاريخية (محتملة وفريدة) ، لا ترميزات تاريخية للامتغير في الطبيعة ، لما تبين لنا قطّ كيف يُفسّر طول عمر النصوص العقّدية العجيب . الهلع أمام الصاعقة ، الدهشة ، عدم النضج ، الهلوسة ، الخ . . ربما استطاع كل ذلك تفسير ولادة الآلهة ، وامتداداً ، تفسير الديانات العالمية ؛ وخلودها يفترض حاجة ما . والصدفة التي تدوم ، وكذلك الحدث المحتمل الذي يتكرّر على المدى الطويل ، يَنَمُن عن أكثر من انتظام إحصائي . ومخزون البشرية الخرافي لم يتغير ، كما سبق أن قلنا ، من حيث مادته منذ « بابل » و« سومر » و« أورشليم » . وعلى غرار الخرافات القديمة (التي استلهمتها بالطبع) اجتازت الأديان التاريخية بنجاح امتحانات البقاء الرمزي (وآخرها في الزمن يرجع إلى القرن السابع) .

ولسوف نفترض ، باستعارتنا الإجراء محاولة/ انتقاء من النموذج الخاص بالتطور ، أن « محاولة » الديانات الموحدة الكبرى التي أدخلت إلى المحيط البشري الحي كدسة من الأخبار الجديدة ، ما كانت لتكون « منتقاة » ، ولا مخزونة بعد تنقيتها من قبل ذلك المحيط نفسه ، لو لم تكن تلك الأخبار مطابقة بطريقة ما للمنطق الداخلي لذلك المحيط . وبشكل أصح فإن انتقال طقوس الديانة وخفاياها ، بما في ذلك المعتقدات ، بصورة مستقرة عبر حالات مجتمعية متنوعة ومتغيرة (في حالة المسيحية ، من نمط الإنتاج السائد في مجتمع العبيد إلى نمط الإنتاج الرأسمالي وحتى الاشتراكي بشكله البدائي) يفضي الى التساؤل عما إذا لم تكن ديمومة الإعلام ناجمة عن احتمال ترميزه لا متغيرات بنيوية في منطق الحي (عن طريق التشاكل بين البنى الطبيعية والبنى الخرافية) . وإذا كانت الخرافات الدينية أبعد من أن تكون أوهاماً لا طائل تحتها ابتدعها مخادعون لسحق النفوس البسيطة فإنها مسودات خرقى لعلاقات موضوعية غير قابلة بعدد للصوغ . وفي أفق هذه القراءة ، كرهان قريب بعيد ، افتراض بسيط للغاية (افتراض البساطة بالذات ، مُرتفعاً به غاية الارتفاع الى النظام الخاص بالمبدأ) : قد يكون وراء المماثلة الشكلية بين التفكير البدائي والتفكير العقلاني توافق بين أهم الخرافات الدينية وإوليات الطبيعة الأساسية ، وعلى الأخص إوليات المادة المنظّمة الحية . ولن تجري تحت الألسنة القابلة للتراكب ، الخاصة بالخرافة والعلم ، مضامين معنوية وحسب ، بل صيغة واحدة في نظم الكلام أيضاً - « روح » و « قوة » هما أول اسمين في راموز « الإعلام » و « الطاقة » . و « روح القدس » المذكور في « العهد الجديد » (أشد أقانيم « الثالوث » غموضاً) الذي ترجع تسميته في أساس الوضع إلى النفخة الحياتية (آنيما) ، ألا يدين بغموضه المجازي إلى الجهل الذي كان سائداً يومذاك بالظواهر الحرارية ؟ لقد احسّوا جيداً نوعاً من المشاركة في الجوهر بين الحرارة والحي - « الروح المقدس » بوصفه نقطة الله ، « بذرة الإله » ، وبوصفه كذلك « لسان لهب » ، وتكهونوا نوعاً ما بأن « مبدأ كل بذار هو النار » (باشلار) ، ولكنهم اكتفوا بالتضرّع إليه ، ولمجرد أنهم كانوا على ألفة مع المجهول : « تعال يا ابا الفقراء ، يا نور القلوب ، تعال دقيء ما هو بارد » .

والديانة الطبيعية هي الشكل الأولي الذي يتّخذ حفظ الطاقة داخل كلية اجتماعية . ولن نعجب من رؤية قرص « آتون » الشمسي يرتفع (بوصفه التشخيص

الوحيد للإلهي من السودان الى الفرات) فوق أول إمبراطورية موحدّة ، إمبراطورية « أختاتون » ؛ ولا من شموليّة العبادات الخاصّة بـ « أورانوس » (نار، نور، الخ) . ومن « شنتو » الياباني إلى « رع » المصري (وابنه الفرعون) ، مروراً بالـ « ميشرا » الإيراني ، والـ « زيوس » الهندي - الأوروبي ، والـ « إنتي » الأنكا بوصفه المركز المنظّم للإمبراطورية ، من دون أن ننسى « الملك - الشمس » ، تبدو العبادة الشمسية أكثر النماذج الدينية الأصلية تداولاً وأشدّها إغراء . « الشمس » ، الإله الأعلى أمس وغداً ، لأنها المصدر الأول والأخير للطاقة . ومن التضحية الهرميّة الى التسكّع الاصطيافيّ ، وبالسكّن المصنوع من حجر زجاجي أو بالزيت الشمسي لإكساب البشرة لون البرونز ، يدفع الحيوان ذو القدمين والدم الحارّ الذّين الحراري الذي عليه لكوكب النهار . ويتكشف الإجلال في هذا العمل عن حذر . حيوان متدين ، حيوان عاقل . وكانت نظرة النية الأساسية سديدة : لقد بدأت كل حياة بالشمس ولا شكّ ، وسوف تنتهي بانطفائها كل حياة في النظام الشمسي . وعندما تبدأ الخرافة ينتهي التاريخ .

ولا ينبغي القول عندئذٍ : « أصدّق ما ليس معقولاً » بل « أصدّق ما هو طبيعي وعقلاني » . وما كنت لأصدق هذه الخرافات واعتقد بهذه الآلهة لو لم تكن تحكي لي عن غير قصدٍ منها حكايات واقعية تماماً (وبيو - كيماوية بشكل سطحي : حكاية الـ « كيريغيم » بوصفه مكتشف عمليّة تركيب الجزئيات والمروج لها ؟) . وقد كنا توقعنا ، من قبل أن نعرف الأمر ، أنّ « زمن التكرار هو زمن الخمود والموت » ، وأنّ « قيود النظام البائسة » (سرّ) الخاصّة بالعالم الطبيعي ينبغي ، عند إنعدام الإعلام أن تحطم . وهذا يفسّر أن تحولات « زيوس » و« ديونيزوس » سبق أن خلبتنا ، لأنها تترجّع في تحولات خلايانا . ثم إننا أخذنا نرتعش من الفرح بأسرار الـ « تجسيد » ، والـ « بعث » ، و« تحوّل الخبز والخمر إلى جسد المسيح ودمه » ، ونحن نرى الزمن الذي لا رجعة فيه والذي يغيّر الحيّ يفجّر التكرّر السلبي لمبدأ الهويّة . ولقد هللنا تكراراً تحت قباب الكنائس للحياة الصاعدة محدّثة غير المتوقّعة ، وصفرنا في وجه المادة الساقطة من علّ مستخدمين كنايات لا نهاية لها . وسَمينا « الله » « حياة » نا ، و« الشيطان » « موت » نا . وكما أن نهراً يحملنا على أن نحلم بحياتنا الذاهبة فإننا نحلم أمام بيضة من بيض « الفصح » بالحياة التي ستأثر لنا . وما كان الانفعال الديني ليكون لو لم تكن

المعرفة الموضوعية نواة التجربة الدينية ، حتى وإن كانت هذه المعرفة في بداياتها. وليست المعتقديّة نحواً لضبط « الدولة » فقط ، بل هي نحو لضبط المعامل الكيماوية الجماعية لأنها ، رغم كونها مُفأفئة ومخدوعة ، بيولوجيا اجتماعية غير متممّدة . وما تعتبره كل حقبة « خارقاً للطبيعة » هو ما يبقى دون المعرفة التي استطاعت اكتسابها عن الإواليات الموضوعية ، وما سيضعه العلم ، فيما بعد ، في مستوى هذه المعرفة . وقد يكون من الخلط الابتسام لفكرة « الديانة السابقة على الطبيعة » ، أو الديانة بوصفها ذكرى مسّبة للطبيعة السياسية . وليس في علم الصيدلة النفساني الحديث ما يزيد كثيراً ، فيما يتعلق بالمواد المستعملة ، عمّا في الأقرباذينات الريفية التي كانت رائجة في الزمن الغابر - ليس أكثر من معرفة ماهية المواد ومكوّناتها الكيماوية . وقد كان السحرة والأساة على معرفة بالمنشطات العقاقيرية النفسانية وهم يجهلون كل شيء عن العصبيات الدماغية الناقلة . ولم يكن الطب التجريبي القديم يخطيء ، وهو يصف لإزالة الألم مثلاً ، ستّ الحسن ، أو البنج ، أو الخرق - إلا في أنه لم يكن يستطيع فهم السبب في قدرة هذه المواد الطبيعية المستمّدة من النباتات على التأثير في المرضى . وقد شرحت الكيمياء العلاجية فيما بعد فعالية هذه النباتات بالكشف عن قواعدها الخلوية والجزيئية وعزلها ، في حين كان علم الأحياء الخاص بالجهاز العصبي المركزي يكشف عن البنى التشريحية التي تيسّر التأثيرات الحسنة أو السيئة للمخدرات المستعملة منذ أقدم الأزمنة .

٦- ما قبل العلم الباحث في الجماعة

الأسرار المسيحية والخرافات القديمة هي مداخل اللاوعي المقدّسة . وتشكّل ميثولوجيانا ولاهوتنا علم الأثاورا الخاص بعلومنا الإنسانية . فكما أنه ، تبعاً للقول المعروف ، « يفكر الإنسان في ذاته داخل الخرافات » كذلك تفكر الزمرة في ذاتها داخل الأسرار . ويبدو في الواقع أنّ السجّلين ليسا من مستوى واحد ، ولذا فهما متكاملان . فالميثولوجيا الإغريقية هي بالحري ممرح خاص بالفرد ، ولاهوتنا المسيحي ميثولوجيا خاصة بالجماعة . وقد وجد اللاوعي الفردي ذخيرهته لدى التراجميين ، وقد ينبغي البحث عن الشأن السياسي عند « آباء الكنيسة » .

لقد رأينا أن اللاهوت يستضيء بالعلم الباحث في شؤون الكنيسة ، لا العكس .

ولنتذكر أن إعداد المعتقدات المسيحية كانت وظيفته الأولى بناء روابط شعب الله الجماعية . وتحمل العقيدة المسيحية بصمات التجمّع التراتبي ، وقد انصبت في إلزامات البقاء في زمرة وكأنها تنصبّ في رَجَم . ولم تصنع الميثولوجيا الإغريقية السياسة الإغريقية ، ولم تنتظم « المدن - الدول » في جزء من بلاد الإغريق تبعاً لنصوص تحكي حكايات خرافية . وعلى العكس من ذلك كان هناك تبادل حميم وبنّاء بين الجماعة المسيحية الأخذة في إِبصار النور والفكر المسيحي الأخذ في التكوّن . وكان أن وضع انبياء بني السلطة الإمبراطورية ولبال الخواطر بين أيدي الكنيسة الوظائف الشاغرة ، « القائمة » او « المنظورة » ، التي هي من مسؤولية السياسة ، بله الخاصة بإعادة البناء الاجتماعي ؛ ويفسر انصهار الوظائف هذا إلى حد كبير سرّ حادثة الآبائية . وتختصر المدارس الفلسفية في العصر الوسيط « حديثها » إلينا ، ربما لأنها لا تحدثنا عن « نحن » . ويكتب فقهاء « القرون الوسطى » ويفكرون داخل قمام ، بمعزل عن الجيوب الجامعية : إنهم يقومون بوظيفة الإكليريكي ، بلا تفويض سياسي مباشر . وبوصفهم مؤتمنين على فهم الأشياء تراهم لا يمارسون قيادة الناس . وفي المقابل نرى عدداً كبيراً من الآباء اللاتين والروم في « العهد المسيحي القديم » (وبخاصة الأوائل) فقهاء وقسّاً ، مفكرين ورعاة في الوقت نفسه : كان طبيعياً أن تكون الرعاية مما يُفكّر فيه ، بشكل لا واعي ، في سعيهم وكدهم . والنصوص التي لها الصدارة في « الكنيسة » ألّفها أولئك الذين كانوا يسكنون بزمام السلطة في « المدينة » . وكان تشريعهم في وقت معاً لاهوتياً وسياسياً ، كنسياً ومدنياً . وإذ كان الاساقفة ، أمثال القديس أوغسطين في مدينته « إيبون » ، يتقلّدون وظائف توجيهية وإدارية ، فهم قضاة أبرشياتهم وولاتها (وفقاً لتقليد يعود بالزمن إلى ملوك إسرائيل) ، فقد كانوا يكتبون ، ويفكرون ، ويقررون تبعاً لجماعات حية . إنهم يقومون بمهامّ الجسد والروح . ويتمّ إعداد العقيدة تبعاً للرعية ، فهما لا تنفصلان . وبالطبع ، أثّرت بنى التبادل والسلطة ، بنى الاقتصاد والسياسة ، في أطر تفكير كبار « ربانة الكنيسة »^(١) هؤلاء .

(١) مما لا شك فيه أن الآبائية ليست وثيقة متناغمة ما دامت مشطورة بخط فاصل واضح بما يكفي لوضع الثقافة اللاتينية والثقافة الرومية ، وضع « الغرب » و « الشرق » ، أسلوباً وعقيدة ، على طرفي نقيض . فـ « الآباء » المنتمون إلى اللغة الإغريقية أكثر انكباباً على ما وراء الطبيعة والانطولوجيا : فلاسفة جيّدون ، ولكنهم ميّالون إلى التأمل . واللاتين أكثر انصرافاً إلى الفقه والوعظ : ميّالون إلى العمل وما يتفرّع عنه من مشكلات ، ولكنهم بلغاء خيرٍ منهم مفكرين . هنا =

مثالان من النحو اللاهوتي . أحدهما مرتدّ إلى الماضي ، والآخر مستقبلي . ويتعلق الأول بعلم الاقتصاد ، والثاني بعلم سياسي محتمل . ولا جدوى من أن نضيف أن المثال الأول يبدو لنا كحلّ ، فيما لا يبدو أن الثاني بلغ حالة الإشكال .

لقد ولد الاقتصاد السياسي المادي في هيئة علم خاص بالمسيح . الوسيلة إلى تناول الموضوع بشكل آخر ؟ أن النظرية الماركسية في السلعة ، والنقود ، ورأس المال لا تصدر فقط عن تأمل طويل في سر « التجسيد » بل تشكل بحدّ ذاتها ذلك التأمل : إنها إذن لغة آبائية ، ولكن « ماركس » سيضيف إليها ، لتكملة إعلامية ، مُدركاً لاحقاً ، مُدرك التحول إلى المادة المستعار من اللاهوت المدرسي . وهذا هو في الواقع اللفظ الذي ستعبر به « الكنيسة » رسمياً ، ابتداء من البابا « إنوسنت الثالث » ، عن الاعتناق الخفي الذي يقوم به التكريس القرباني بين مادة الخبز والخمر ومادة جسد « يسوع المسيح » ودمه . وعند « ماركس » عن الاعتناق الجاري بالصفقة بين « كتاب مقدّس » مجلد ، مثلاً ، وعشرين متراً من القماش .

وعندما تناول « ماركس » في صيف عام ١٨٤٤ ، بُعيد إقامته في باريس ، بالدراسة موضوع الاقتصاد السياسي كان أول ما صادفه المال ، أي الوسيط ، أي « المسيح » . « لقد قال « ميل » ، وهو يصف المال بأنه وسيط تبادل ، شيئاً أساسياً . . . »^(١) يتبع ذلك تحليل للعمل الواسطي وقد أصبح بحدّ ذاته شيئاً مادياً خارجاً عن الإنسان تبدو عبارته من قِبَل هذا الأخير غاية بحدّ ذاتها . والتفكير في هذا التخلي عن الحق للوساطة وفيها يقود « ماركس » إلى هذه « الموازنة : « يمثل المسيح قديماً : (١) الناس أمام الله ؛ (٢) الله في نظر الناس ؛ (٣) الناس في نظر الإنسان . وهكذا ، وحسب التعريف ، يمثل المال قديماً : (١) الملكية الخاصة لأجل الملكية الخاصة ؛ (٢) المجتمع في نظر الملكية

= يتصدّر أفلاطون ، وهناك شيشرون . وانه لتبادل شبه بائس : فالمناقشة البيلاجيّة (نسبة الى الراهب بيلاجيوس ٣٦٠ - ٤٢٠ م القائل بحرية الإرادة والمكر للخطيئة الأصلية « المترجم ») لفكرة « نعمة الله » مركزاً ثقلها في « الغرب » ، وللفكرة « الروح القدس » في « الشرق » . فالأولى تتعلّق بالحرية والـ « أعمال » . والثانية تخصّ روح الاجتماع ، ووضع الهياكل المكوّنة . وحركية العمل الفردي اختصاص غربي : لسوف تنبثق في نهاية هذه السلسلة « البروتستانتية والراسمالية » . وسكونية الزمر المؤسسة اختصاص شرقي . وسوف نجد في نهاية هذه السلسلة « روح استقامة الرأي ونظام الاستبداد » .

(١) « المال والمسيح » . الاقتصاد والفلسفة ، بليياد ، ج ٢ ، ص ١٧ .

الخاصة ، ٣) الملكية الخاصة في نظر المجتمع . ولكن المسيح هو الله « المتخلى عن حقه » ، والإنسان المتخلى عن حقه . وقيمة الله الوحيدة متأتية من أنه يمثل « مسيحاً » ، وقيمة الإنسان الوحيدة متأتية من انه يمثل « مسيحاً » . والأمر نفسه يصح في المال ^(١) . وفي عام ١٨٥٧ يقرّر « ماركس » أن يعاود « منذ البداية » ، بعد انقطاع طويل راجع إلى طوارئ سياسية وفلسفية ، عمله التحليل الاقتصادي ؛ وسوف يضبط الجدلية الكلية لرأس المال عن طريق الصورة المسيحية للـ « وساطة » وبالشكل الذي هي عليه . فبعد أن عرض الـ « حاجة إلى تحليل صحيح لمفهوم رأس المال ، وهو مفهوم أساسي للوقوف على الاقتصاد الحديث » ، قاده التحليل إلى استعارة لاهوتية : « إنه يبدو وكأنه وساطته الخاصة ، أو الموضوع الذي ليست اللحظات سوى حدوده ، والذي يحذف منه طابع كونه مفترضاً سابقاً مستقلاً بغاية طرح نفسه ، عن طريق التجاوز ، على أنه العامل الوحيد المستقل ذاتياً . وعلى هذا يغدو المسيح ، في الفلك الديني ، وهو الوسيط بين الله والإنسان (مجرد اداة للدوران بين الواحد والآخر) الوحدة بينهما ، الإنسان - الله ، وتصبح أهميته بوصفه هكذا فوق أهمية الرب ، وتصبح أهمية القديسين فوق أهمية المسيح ، ويغدو الكهنة أهم من القديسين » ^(٢) . وإنها للملاحظة تلخص وتؤيد جميع نتائج علم الوساطة التطبيقي ، حتى في أحط الدركات (في القطاع الثقافي مثلاً ، أولية الموزّع على المنتج ، والناشر على المؤلف ، والصحافي على المؤلف ، والمخبر الصحفي على الناقد ، الخ) ، كما لو كان نفس الانتشار الذي لا يمكن وقفه يسكن سلاسل الاتصال التي يحجب فيها الوسيط بطريق التحويل سلفه الذي هو تابع له مبدئياً والذي يجعل منه تابعاً له هو . وإنها لأولية مفارقة للمشوّش على المبعوث ، كما يقال اليوم في المنطق الإعلامي ، هذا المنطق الذي اعترف مذاك بأحقية المفارقة ^(٣) .

وأخيراً « رأس المال » (١٨٥٧) . الكتاب الأول ، القسم الأول ، الفصل الأول : « السلعة » . يبدأ المؤلف رأساً بالتباليه ويرفض الحقيقة . ويقدم حجر الزاوية في البناء برمته نفسه بنفسه ليقرأ بوصفه تحليلاً لسرّ متناهٍ في الصغر للتجسيد . « تبدو السلعة

(١) المرجع المذكور أعلاه ، ص ١٨ .

(٢) « مبادئ نقد للاقتصاد السياسي » (١٨٥٧ - ١٨٥٨) ، بلياد ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ .

(٣) مياشل سرّ ، « الطفيلي » ، (غراسيه ، ١٩٨٠) .

للنظرة الأولى شيئاً ما مبتدلاً يُفهم من تلقاء ذاته . وقد بينَ تحليلنا على العكس من ذلك أنها شيء معقد جداً ، مليء بالدقائق الماورائية والمحاكمات اللاهوتية ^(١) . ولا يلبس « ماركس » لبوس اللاهوتي للتَلذذ ، وأقل من ذلك لبلبله الأمور ، وإنما ليكون على المستوى ، وبقصد تدبيرها لا غير . فالسلعة شيطان صغير ، كلمة تحوّلت شيئاً ، لأنها في الوقت نفسه جسمه المحسوس - القيمة الناتجة عن الانتفاع بها - وشيء آخر لا يمكن ادراكه - القيمة الناتجة عن تبادلها . وبإزاء هذه الطبيعة المزدوجة للشيء النافع وجهة نظر ممكنة مزدوجة ، وصفة مزدوجة للعمل . ويسكن اللاهوت بكل بساطة عالم القيم الموضوعي لأن « القيمة علاقة بين المجرد والمحسوس » ، ولأن الحكم بصواب هذه العلاقة يتمثل في « الحكم بصواب نوع من الاستعارة » ، كالتّي تحوّل مثلاً عشرين متراً من القماش إلى ثوب ، وهذا الثوب إلى ورقة نقدية . « إن القماش ، بوصفه قيمة انتفاعية ، شيء مختلف بشكل محسوس عن الثوب . . . وتبدو ميزته القيمة في تساوية مع الثوب تساوي طبيعة المسيحي القطيعية في مشابهته لحمل الرب ^(٢) . وبكلام آخر فإن « طابع السلعة الصوفي » ، هذا الشكل الخلوي للاقتصاد ، يكشف سرّ علم الاقتصاد الذي يعتبر في الوقت نفسه أكثر الأسرار افتضاحاً وأشدّها غموضاً . (والصيغة التي هي القيمة المحقّقة في الصيغة التي هي النقود مسألة بسيطة جداً . ومع ذلك حاول الفكر البشري عبثاً منذ أكثر من ألفي سنة اختراق سرّها ، بينما تمكّن ، بشكل تقريبي على الأقل ، من تحليل صيغ أكثر تعقيداً وتخفي معنى أشد عمقاً . لماذا ؟ لأن الجسم المنظم أسهل دراسة من الخليّة التي هي عنصره ^(٣) . والصيغة - السلعة بالذات هي التي تخلق صنميتها الخاصة ، أي الوهم الذي به تبدو العلاقات الاجتماعية للناس وكأنها علاقات بين الأشياء . « ولإيجاد شبيه لهذه الظاهرة ينبغي البحث عنه في المنطقة الغائمة من العالم الديني » . وإعادة تأليف الأصل التكويني للصيغة - السلعة معناه إذن أن يعاد « تلقائياً » رسم الأصل التكويني للصيغة نقود ، وبالتالي حل لغز التحوّل المادي الممكن للسلعة إلى ذهب . سوف يتبع تحليل النقود الذي يتبع تحليل المبادلات والسلعة ، حذوك النعل بالنعل ، الاستعارات من « هذا اللحم الروحي »

(١) طابع التقديس الأعمى و . . . بلياد ، ج ١ ، ص ٦٠٤ .

(٢) « السلعة » ، ١ ، ٣ ، بلياد ، ج ١ ، ص ٥٨١ .

(٣) « السلعة » ، المرجع المذكور آنفاً ، ص ٥٤٧ .

للقيمة الذي هو وسيلة التداول ، مادة - نفس - مادة ، وفيما بعد ، نفس - مادة - نفس (« تففز قيمة السلعة من جسدها إلى جسد الذهب . وهذه هي قفزتها الخطرة الخ ») . وأخيراً سوف يُعمد العمل (الزمن الاجتماعي الوسيط) « مادة » غير مرئية للقيمة ، مثل الـ « كلمة » في أقنوم « المسيح » .

ومن غير دخول في تفاصيل هذه الإثباتات المعروفة ، سوف يُحتفظ فيها فقط بأن وضع مُعطىً بديهي - السلعة - موضع الأسرار ، أي العرض التحليلي لجميع الاستعارات المتضمنة احتمالاً في شيء هو في الظاهر بسيط ومساوٍ لذاته ، هو الذي وضع « ماركس » على جادة « سرّ الإنتاج الرأسمالي » ، عنيًا وجود فائض القيمة كصيغة عامة . ولو لم ير « ماركس » رؤية مزدوجة وهو ينظر إلى السلعة (السلعة بحسب الروح و« ذاتها الأخرى » بحسب الجسد) ، كالذي ينظر إلى « الإنسان - الله » ، لما كان اكتشاف الطابع المزدوج للعمل الذي هو في قلب مفهومه النقدي . وقد كان المنعطف اللاهوتي الذي سلكه في ذلك بمثابة طريق تحليلي مختصر . كما لو كان المنطق التناقضي المطبق على الله هو نفسه منطق الطبيعة الاقتصادية للأشياء ، أو منطق « القانون الطبيعي الذي يتحكم بحركتها » في غط الإنتاج الرأسمالي .

وهكذا ، باللجوء إلى مفاهيم لاهوتية ، خرج « ماركس » من الـ « عصر اللاهوتي » في مادة التحليل الاقتصادي . فقد وضع « السر » بوصفه كشفًا حدًا للمخادعة القديمة . وتمكّن بالمفاهيم « البالية » للصنمية أن يبلغ نهاية التقديس الأعمى الحديث . فحتى ذلك الحين كان المرء يعتقد أنه يعرف (ماهي قيمة سلعة ما) ، ومن بعد ، سوف يعرف أنه يعتقد (بالاستقلال الذاتي للسلع التي تتراقص وكأنها أشياء محرّكة) .

ومن جهة أخرى ، يبدو أن التقديس الأعمى للسلطات في مادة السياسة لم يُمس . فعلى هذه الأرض ، حيث الاعتقاد بالنسبة إلى الأجهزة الظاهرة المسككة بزمام السلطة كالقيمة - العمل بالنسبة إلى السلع المربّية ، نظنّ أننا نعرف ولا نعرف أننا نظنّ . وفي حقل الإيديولوجية السياسية يكون الوهم الديني أكثر فاعلية ما دام لا يُطرح بوصفه دينياً ، بل بوصفه طبيعياً . ولأن كل شيء هنا لا يحتاج إلى شرح ، كما في السابق ، فلا شيء يُفسّر تفسيراً صحيحاً . وبقدر ما نستنكف عن تطبيق أدوات اللاهوت الأولية على معطيات الوجود السياسي الأولية يكون تفكيرنا السياسي أشد سحراً وأقل فعالية .

ومع ذلك فإنه إذا كان هناك من موضع يصلح «التجسيد» فيه رمزاً، بوصفه معضلة العضلات، فهو بالطبع السلطات السياسية. فالـ «مَنْ يجسّد ماذا؟» تقدّم المعادل العام لأبسط القضايا المحسوسة وأغزرها «خلايا»، القضايا التي تطرح أمام أعضاء جسم منظّم مناضلين، أو مواطنين، أو رعايا سلطة مؤسّسة. والـ «مَنْ» بنفسه وبحدّ ذاته لا يشكل قضية، ولا الـ «ماذا». فكل شخص يسلم بأن هناك من ناحية أفراداً، وأبنية، ومركّبات، وآلات، ومجاميع عملية أو أدواتية: مادية ذلك كله أمر واقع. وإن هناك من الناحية الأخرى أموراً مثالية كالله، والقانون، والبروليتاريا، والأمة، والإنسان، والعدل، والعرق، والجمهورية، الخ: حقيقة ذلك كله القابلة للفهم أمر واقع آخر. وتنبت قضية الشرعية السياسية، مثل قضية القيمة الاقتصادية، عن طريق ربط أحد عناصر سلسلة من السلاسل بأحد عناصر السلسلة الأخرى. وبهذا المعنى تكون الطبيعة المزدوجة لكيان سياسي مستعصية على الإدراك ومبهما، بقدر ما هي مستعصية على الإدراك ومبهما الطبيعة المزدوجة لشيء يباع ويشترى. فريثس البلاد فرد مثلي ومثلث، لكنه كذلك شيء آخر تماماً لأنه يمثل الجمهورية الفرنسية. وهذا غني عن البيان. وما لا ريب فيه أن التجسيد لا يُطرح قطّ كقضية، إلا حين يبدأ بتشكيل قضية. فهو قبل ذلك من نوع الفرضية، والشيء الذي بدونه يستحيل عمل أي شيء ليس قابلاً لأن يكون موضوعاً. وغني عن البيان أن «الملك المطلق» قائم مقام الله على الأرض (عام ١٧٤٩)؛ وأن فرنسا بلد حقوق «الإنسان» (عام ١٨٤٩)، وأن الاتحاد السوفييتي بلد الاشتراكية (عام ١٩٤٩)؛ وأن الحزب الشيوعي حزب الطبقة العاملة (عام ١٩٧٩). وعلى افتراض أنه طرأ فساد على تقابل المناظير وتعادل المواد فلن يشكّل ذلك قضية تلوح عند خط البصر، بل هزة أرضية تحت أقدامنا: فقدان تام للتوازن، إذ هذه هي بالتأكيد أرض انخراط سياسي، مهما كان لونه أو كانت طبيعته.

معلوم أن لحظة الحقيقة لكل نظام سياسي هي لحظة الخلافة: انتقال السلطات. فكيف يتمّ انتقال السيادة من متقلّد إلى آخر، من سلالة إلى أخرى، من سكرتير (عام أو أوّل) إلى آخر؟ أليس في مقدور هذه «الطريق الصليبية» أن تبحث عن المكان الحاسم فيها باتجاه المنبع، أن تبحث عنه في معتقد «التجسيد»، هو مرة أخرى؟ لقد همت «الكنيسة» الكاثوليكية ظهرها خيراً مما فعل أي كان في هذا الموضوع الخطر.

فتنصيب « المسيح » بوصفه ابن الله يرسخ في إسمنت مكن السلسلة الحية للتقليد الكنسي الذي بقيت وحدته واستمراره بلا مثل : رسوليّ أوّل ، وآبائيّ بعد ذلك ، وبابويّ أخيراً . فلقلب « أب » ينتقل من الأب إلى الابن دون حادث يذكر ، لأن « الأب » انتقل إلى « الابن » الذي هو أب الرسل الذين تلقوا تعاليمه ونقلوها إلى أساقفة الرعيّات الأوّل ، أو آباء « الكنيسة » الذين اجتمعوا في « مجمع » وانتخبوا من بينهم « أباً » أكثر أبوة من الآخرين ، وهكذا دواليك . وإنها لسلسلة عظيمة من التحويلات عمرها ألفا سنة هذه التي نسجت « جبة » الكنيسة الكاثوليكية « غير المخيطة » . و« بعد إجراء كل التغييرات الضرورية » فإنه لو لم يكن « حضور » ثورة أكتوبر « الحقيقي » مفترضاً في « البولتورو » الحالي لكانت شرعية سكرتير الحزب الشيوعي الروسي العام ، وبالتالي مصداقية أعماله وحركاته ، « في الهواء » . ولكانت انهارت بعد أمد قصير .

ومجموعة الطقوس الدعائية المتقاطعة لكل « معسكر » تمتلك هي أيضاً ، في الحياة السياسية اليوم ، مُفترضاً مسبقاً هو المكتوم المتكرر في عملية تجسيد . فصحف « الاشتراكية الحقيقية » ، ومجلّاتها ، وتلفزيوناتها تروي كل أسبوع بالتفصيل هول معسكرات الموت النازية ، وما كانت لتفعل لو لم يكن النظام النازي مطروحاً بشكل ضمنيّ على أنه الابن الشرعي للرأسمالية البالغة أعلى مراحلها . وليس هتلر ولا ألمانيا النازية هما المستهدفين ، بل المستهدف حكم رأس المال ، لأن روح الثاني تجسّد في الأوّل ، فتذكروا ذلك جيداً . وصحف الرأسمالية الحقيقية ، ومجلّاتها ، وتلفزيوناتها تسرد كل أسبوع بالتفصيل هول معسكرات الاعتقال الستالينية ، وما كانت لتفعل لو لم تكن الستالينية مطروحة بشكل ضمنيّ على أنها البنت الشرعية للماركسية - اللينينية البالغة سنّ الرشد . وليس ستالين (ولا روسيا السوفياتية) هو المستهدف ، بل المستهدف هو ماركس ، لأن روح الثاني تجسّدت في الأوّل ، فايكم أن تنسوا ذلك .

إننا نزدري كل يوم سرّ « التجسيد » من غير أن ندري أننا لا نفق منتصين على أرجلنا الا بمعجزة من « روح القدس » . نحن : المناضلون ، والوطنيون ، والمكلفون ، والمريدون ، والمؤمنون ، والمنخرطون في ، والاعضاء في .

٧- روح القدس الخاص بالتنظيم

الشؤون الدينية هي بالإجمال أخطر جداً من أن تُترك بين أيدي المحترفين : المؤمنين ، أو الخويرة ، أو الصوفيين . ولا « بالأحرى » في أيدي علماء النفس . إذ إن رهانها قضايا « التنظيم » العملية ، وهو شاغل مشترك ، إذا جاز القول ، بين البيو- كيميائيين وأمناء سر الخلايا (أو القسم) . وأول شكل من أشكال المنظمين ، الأسقافة .

ويشغل الايديولوجيات الدينية « البرنامج » الذي يشغل الايديولوجيات السياسية ، والمؤسسات التي تساند الثانية (أمم ، دول ، أحزاب) تجهد بجدارة في التناوب مع المؤسسات الثانية (كنائس ، شيع) ، بل حتى في دعمها ، لتنفيذه . وغني عن الإيضاح أن الدين المنزل خير في تخفيف القلق من الايديولوجية « العلمية » . فالإسلام الشيعي ، كالكنيسة الكاثوليكية بالأمس ، يضمن الخلود ودخول الجنة لمن يضحّي بحياته في سبيل النبي ، والماركسية اللينينية لا تقدّم لمعتنقيها ، في حال الاستشهاد ، سوى درجة مشرف جداً في كتب التاريخ المدرسية (التاريخ الخاص بالحزب) ، ولكن يُتدبّر الأمر في النهاية : ليست الدينامية التنظيمية التي شهد بها «روح الحزب» في هذا القرن بأقل من التي سجّلها «الروح القدس» في ظروف أخرى . وأجهزة الـ «سياسة» ، وهي ديانة مضمحلّة ، هي جوهرياً ولا ريب أقلّ تسلّحاً من أجل العمل التنظيمي وإعادة إنتاج المجاميع المركّبة ، ولكنها على كل حال ، ونظراً لانعدام الخلود فيها ، تضمن للزمر البشرية مع تعارض السنين الأمان وتحقيق الذات ضد الضياع المائل في كل مكان والنتائج عن تناقص الطاقة ، وذلك لقاء أثمان باهظة ولا شك ، أثمان لا يدخل تحليلها في بحثنا في الوقت الحاضر . والنشرات التي تروي فوز الحيوية الاجتماعية تؤكد على اختلاف أنواعها ، وهي تُكرّر يوماً بعد يوم كحبات السبحة ، الشيء الأساسي ، عنيّا أن « الحالة جيّدة » . اقتحمت « المعازل » ؟ الـ « كتلة الخالية من الصدوع » تفتت ؟ لقد تقرر بالإجماع . لقد رصّت الصفوف . وراء « فلان » نا الأول ، هدف الدسائس المخزية . لقد تغلبنا على الخلافات ، التجاذبات والنزعات ، وناغمنا وجهات النظر ، وأخرجنا الغرباء ، وقاومنا الضغوط - تزويرات ، تشويهات ، هرطقات . لقد حافظنا على الاتجاه ، ووحدة « الرسالة » ، وخط « المؤتمر » ، وأهمّ ما في الميراث ، وروح

مؤسساتنا . وباختصار ، نَظَمنا عمليات إعادة التنظيم التي لا غنى عنها . مَنْ هي « نا » ؟ « الأمة » ، « الكنيسة » ، « الأغلبية » ، « الحزب » ، « الحلف » الأطلسي أو حلف « فرصوفا » ، الخ . . . إنه لا شيء من ذلك كان يسير من تلقاء ذاته . ولو لم يَقم أحد بالتفسير لما كنا ببساطة هنا ، أنت القارىء ، وأنا الكاتب ، لشكر العاملين على تأمين مصادر الطاقة ، أي لنحمل بشكل تأمين للطاقة حَجَرنا الصغير إلى سور الفردوس المتعرج . فمن غير هذه الملايين من الحصى ما كانت هذه الحياة هنا مَطْهراً بل جحيماً . ولا تعوق إرادة الاعتقاد إرادة العيش ، بل « تثبت » ها . ويشترك البلهاء مع الحيوانات في هذه الصفة - إنهم ينخرطون ، ولكنهم يظلّون أحياء . ووحدهم الأموات قادرون على إستباحة الانفصال ، لأنهم تركوا انفسهم يتخبّطون على غير هدى بالانسياق مع التيّار .

المؤمن بالخرافات صفة من الكلمة اللاتينية «سوبرستس» التي تعني : الباقي بعد موت الآخرين .

لقد عُرِّفَ « الانتقاء » على المستوى البيولوجي بأنه « آلة للعودة بالزمن » ، والإنسان على المستوى التاريخي بأنه « آلة لصنع الآلهة » . وتبدو الحاجة الأنثروبولوجية وكأنها نتاج مطابقة العبارة الأولى للثانية . فالإنسان آلة لصنع آلات للعودة بالزمن : وأهم هذه « الآلات » المنظّمات الجماعية . والزمن التاريخي الذي وحدته العددية ألف من السنين جزء لا يتجزأ من الزمن البيولوجي المقسم الى ملايين ، تماماً كما « الانسان العاقل » جزء من نوع الرئيسات ، طبقة الثدييات . وفي السَلَم التاريخي للأزمة وصل « برغسون » الذي ندين له بالتعريف الثاني قبل « مونو » مؤلّف التعريف الأول ، ولكن النص الأول ، مع كونه مجازياً ، يحلّل علمياً الثاني . وكما أن الثدييات سبقت علماء الحيوان ، مع كون هؤلاء داخلين في طبقة تلك ، فإن الدين ظهر قبل الفلسفة ، وما وراء الطبيعة قبل الطبيعة ، وما وراء السياسة الذي هو اللاهوت قبل « العلوم السياسية » . وانها لقاعدة ، على ما يبدو ، أن يقلب نظام الظهور حسب التسلسل الزمني نظام التسلسلات المنطقية ، كما تقلب على الأغلب الافتراضات المحلية الجسورة في البدء القوانين ، العامة التي ستُستنبط منها فيما بعد كحالة استثنائية .

وظهور أنظمة حيّة أكثر فأكثر تعقيداً على وجه الأرض « يعيد » الزمن من حيث كونه يُسير بالقلوب المبدأ الثاني الذي يجب « طبيعياً » ، أي إحصائياً ، أن يمسح المركّب بسيطاً ، والأسمى أدنى ، والمنظم خلواً من الهيئة . وظهور زمر بشرية منظمّة فيما بعد يمد هذا الصعود التناقضي للنظام ، الذي لا يستطيع التكرار والتحسين إلا بعملية تحديد ناشطة للنزعة الطبيعية الى الفوضى . ويؤكد العلم الباحث في مظاهر الحياة باستقراء المتحجرات ، في نهاية عمل طويل من التحقّقات التجريبية ، أن « الزمرة البشرية تتصرف في رحاب الطبيعة كجسم حي » (لوروا - غوران) . وكما أن كل جسم ينبغي أن يقاوم مسار تحلّل بدني يكون الموت مرحلته النهائية بعدد من الاجراءات اللصيقة بعلم التوجيه الخاص بالحي فإنه ينبغي أن تلجأ كل زمرة بشرية الى عدد من العمليات « غير الطبيعية » لمقاومة القانون الطبيعي والإحصائي الذي تكون بموجبه أكثر حالات زمرة (« متروكة لذاتها ») إمكاناً هي حالة تشتها الذي يتفاقم احتماله مع « الزمن المنقضي » . ولقد اشترك كل منا في حياته مرة على الاقل في « انشاء » زمرة - جمعية ، أو نادٍ ، أو رابطة - وجرب بالتالي هذا القانون . ويخرب الزمن الطبيعي من تلقاء ذاته ما يستमित الحيّ في بنائه ، وتوحيد المشتّت ، عند كل درجة من درجات الكون ، يُكلّف بعض الطاقة : إنه دائماً « عمل » - مثالي أو مادي ، فكري أو بدني ، اجتماعي أو بيولوجي . ومردود العمل السياسي ضعيفاً ضعفاً مُعترفاً به (نفقات كثيرة ونتائج قليلة) ، ولكن حين تكتفي طبيعة الحيّ تُشعرنا بذلك في فرحة عارمة . حبور نضالي وفورات دينية - إنها حالة الرضى ذاتها في النوعين يحظى بها أي إنسان يتبع المنحدر (منحدر تناقص الطاقة) وهو يرتقيه صعوداً . وما معنى جمع عدة مئات من الملايين من الناس المشتتين ، الصادرين عن أشد الثقافات والمجتمعات والأعراق تنوعاً ، وما معنى تأسيس جماعة واحدة (المسيحيون أو دار الإسلام) يحكمها « قانون » واحد مملّى من « إله » واحد ، إن لم يكن إعادة حالة من الالتفاف الذري قوية الإمكان ضعيفة « الاعلام » إلى حالة منظمّة من التكوين « السياسي » ضعيفة الامكان قوية « الاعلام » ؟ وما يكون ذاك إن لم يكن مدّ الشعاع الموجّه للتقهقر الخاص بـ « منطق الحي » ؟

الزمن « يهرب » : الدين يسد الثغرات . الجماعات تتفكك : إنه يؤمّن لها أقصى

التماسك ، بنجاح طقوسه المتجدد وتأثير الاعتراف المتبادل بخرافاته . والأفراد منذورون للموت ، وهو يجيب بسرعة واعداء كلاً منهم بالخلود (ببعض الشروط) . وليس هناك دين مؤسس من غير لاهوت ، أي من غير نهج ثقافي في عقلنة الإيمان ، ولكن القوة المؤسّسة والمكوّنة للاعتقادات الدينية يُبرهن عليها وتنتقل بالانفعالية ، رغم أن « الشعور الديني » يُترجم مطلباً بيو - فيزيائياً أولياً : المطلب الذي يطلبه حيّ من الحياة ولا يكون حياً من دونه . ومعلوم أن هشاشة منح الحياة مسلّمة من مسلّمات المعاش ، وأن نقص الطاقة يتجلى جسدياً لكل فرد في هيئة مبتذلة للغاية : الخوف من الموت .

وتشير شمولية الطقوس الجنائزية والأقدمية اليعيدة جداً لآثار الأضرحة (النييندرتالية) إلى أكثر من تلازم بين النكران الرمزي للموت وبناء التجمّعات البشرية . فهي تشهد بالتكيف العملي للكائن الحيّ البشري مع المشروع الوحيد غير القابل للنقاش الخاص بالنوع ، ألا وهو حفظه من غير فقدان مميزاته الخاصة . وإنها لوظيفة حيوية تفترض أن جميع الأديان (أو « الايديولوجيات ») لا تتشابه ، وإلا لما وجد التميّز الحيويّ - العرقي لزمرة ما في التمسك بديانتها ، بوصفها طابعاً انتروبولوجياً خاصاً ، ضمناً مزدوجاً للخلود (التاريخي) والاندماج (الثقافي) .

تُعرّف أديان كثيرة آلهتها عرضةً للموت ، ولكن لا يُعرّف منها أبداً واحداً لا يحفظ لمعتقدية بشكل من أشكال البقاء . ويبدو إله المؤمنين بالديانات الموحّدة مرآة مركزية تنعكس فيها نزعاتنا المضادة للموت ، وفرناً شمسياً يحوّل إلى طاقة متصوّرة في عالم المثلّ حزمة من التصوّرات الحيوانية اللاإرادية ، أو مجموعة من الغرائز البدنية إلى عملية تركيب رمزية معقدة . وأية دقة ، وأي عمل مُدركي ، وأية عراقية نظرية لم يحتاج إليها الكاثوليك خاصة ليجرؤوا على الرغبة في البقاء سالمين « من الاندثار » ! وبفضل الوحدة الاقنومية للطبيعتين « الإلهية والبشرية » في الشخص الواحد لابن « الله » المقرّرة في « مجمع خلقدونيا » (عام ٤٥١) ، ما زالت جثث الملّحين الغربيين توضع حتى اليوم في صندوق والصندوق في التراب ، إلا إذا قرّ الرأي عمداً بعكس ذلك ، بدلاً من أن تُرمى في شبكة المجاري أو تحوّل إلى رماد . وكل ذلك لأن آباء « نيقيا » و« خلقدونيا » تعاطفوا أخيراً مع نظرية « التجسّد البشري » ، أو نظرية تماذّ الجسد « والكلمة » . فلا يُحرق جسد سهره « الروح » بشكل غير مباشر ، ونذير للبعث . وأينا سيكون من الجنون

بحيث يخاطر هذه المخاطرة : أن يُمثل يوم الحساب بلا عظم فخذ يقدمه ؟ ولا ننس أن المسيحية وحدها تسلّم بيعت الشخص البشري بكامله ، بما في ذلك الجسد . والمسيحي أو الذي يبدو كذلك يملك ولادتين فوق الولادة التي يملكها الفاني العادي : العمادة والموت . وهو امتياز لا يستهان به في الحالة الراهنة للعمل . وأما تقمصات البرهاني ، وعمليات معاودة التجسد عند البوذي فإنها لا تعني سوى روحهما ، بوصفها مبدأً لاشخصياً . وإذا كانت ولادتها الجديدة القادمة خاضعة لسلوكهما الصالح تقريباً في هذه الدنيا ، فليسا هما أنفسهما بالضبط اللذين سيولدان من جديد : كذلك لن يكونا هما حقاً من مُحرقان) .

وعملية الاعتقاد موجب تنظيمي ليس قابلاً على هذا الأساس للمساومة . ولكن التطبيق العملي لمؤهلاتنا أو تحريكها يعودان إلى فن حقيقي يشكّل كل ما يثير الاهتمام بتاريخ الأديان ، كما بالـ « حياة السياسية » . بل بما فيه من أمور طريفة . وينبغي التحصن - إذن الاعتقاد . والتحصن الإقليمي داعٍ مطلق ، ولكن تنفيذه لا يمكن أن يكون إلا نسبياً ، ومتناقضاً بشكل مستمر . فليس للصراع الداخلي - ينبغي أن يكون هناك باب مفتوح « أو » مغلق - من قيمة في مادة التنظيم التي يجب على العكس من ذلك أن تكون فيها جميع أبواب الأسوار ، لتأمين التداول ، مفتوحة « و » مغلقة ، حسب تدابير هي على الدوام قيد الارتجال تقريباً ، وحسب مشيئة التغيرات (تغيرات الحرارة المحيطة وفوارق الضغط) . والأمة ، كالكنيسة ، كالحزب ، تسير موارد على غير هدى بين الموت بسبب الانغلاق (التعصب القومي ، التمامية ، التشيع) والموت بسبب الانفتاح (العالمية ، التحديث ، الانتهازية) . ولو كان في هذه المادة قوانين « قَبْلِيَّة » لتوقف تاريخ العالم عن أن يكون المغامرة التي يشكّلها .

الفصل الثالث

التجربة المضادة^(١)

- ١- علبة سوداء منثورة أشلاء
- ٢- الخطأ المأساوي.
- ٣- ثار «أوغست كونت»

(١) وعندما نكون قد طرحنا فكرة أو نظرية لا ينبغي أن يكون هدفنا المحافظة عليها بالبحث عن كل ما يمكن من دعمها، بل علينا بالعكس أن نتفحص كل الوقائع التي يبدو أنها تقلبها . [. . .] ولا يستطيع المرء إرساء افكاره ارساء متيناً إلا إذا بحث عن هدم الخلاصات التي وصل اليها بتجارب مضادة « (كلود برنار) .

١ - علبة سوداء منثورة أشلاء

إن وجود « الاشتراكية الحقيقية » وحده هو أهم إسهام كان من شأن الممارسة تقديمه للنظرية السياسية . وقد كان ينبغي ان يتيح تحقيق الاشتراكية العلمية ، وهي تمثل بجزء منها استقامة رأي تأسيسية ، بالنسبة إلى ثلث البشرية ، وبالجزء الآخر صوفية خاصة بالزمرة ، على سائر الأرض ، أن يتيح للعلوم الانسانية أن تبلغ « عتبة نوعية » جديدة . والواقع أنه ما من شيء كان يمنع حتى ذلك الحين من أن يُرى في كل ما هو ديني نوع من مرض طفولي في البشرية ، مرض عولج بكثافة بمضادات الحيوية من قِبَل الثورة السياسية ، والعلمية ، والتقنية علاجاً يزِيل رَغبتها في تخفيف آلامها بالأفيون . وانكشف الطبيب نفسه عن مدمن على الأفيون . فما إن تحوّل النقد الماركسي للدين تبعاً إلى قوة مادية ، على صعيد المحسوس ، حتى ألقى نفسه « روحاً للحزب » و« عقيدة للدولة » . وإنها لعلبة سوداء مذهلة . المدخل : الحاد جذري . المخرج : دين عالمي . أفلا يضع تحوّل « علم » ما إلى دين علم الدين في رأس قائمة أعمال اليوم الخاصة بالعلوم السياسية؟ وعلى الساعين إلى إيجاد أصل تكويني فوري لنظام اجتماعي جديد ودين جديد ، سواء كانوا ضحايا أو شهوده ، ان يفكروا في قلب الوضع . وما كان ، حتى وقت قريب ، « أكثر حركات الأزمنة الحديثة سحراً » (ج . مير) كان سينفع على الأقل في فصل الديني عن الدين (أو ممارسة الكهنوت المحترف الكنسيّ) - الأمر الذي كان سيهيء لفك عقال منطق التنظيم مقدار درجة . ولم تستوقف روح عالم بلا روح انتباه « ماركس » العلمي طويلاً ، ولا اهتم بها قط ، إذا صح التعبير ، « لينين » المنظم الناشيء ، معتبراً القضية ثانوية محلولة (خُدِصص لها مائة صفحة أو مائة وعشراً من أعمال

تشتمل على ما يقارب ستة وعشرين ألف صفحة ، الأمر الذي يمكن اعتباره قلقاً عابراً^(١) . ويشهد الكوكب الماركسي تداول مختارات من نصوص عناوينها « لينين والفن » و« لينين والأدب » ، و« لينين والصراع المسلح » ، الخ - وأما عن الدين فلا وجود لأي مختصر . لقد انتهى من ازدهار سلاسل الفقر البشري - لأن التاريخ العملي ، بدءاً بالتاريخ الخاص بالماركسية - اللينينية ، ازال خطأ « ماركس » و« لينين » النظري . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، يعتبر النقد الماركسي للدين الشرط الأولي لكل نقد .

والقول بأنه لم يتحقق يبدو رهاناً لأي راشد غربي يمر أمام واجهات المكتبات منذ عشرين عاماً أو ثلاثين : ألم يقل كل شيء في لندن ، وفيينا ، وباريس ، وروما ، ومدريد ، الخ . . عن طابع التصرفات المذهبي ، والتخليصي ، والفدائي الخ . . ؟ وينبغي كذلك التأكيد : ان نقداً للديانة الشيوعية يُستند في نقد للشيوعية ، أو يتخيل القدرة على رمي الديانة السياسية مع ماء الاستحمام الشيعي ، ليس نقداً عقلانياً . لأنه إذا كان الوهم قائماً في الشيوعية بوصفها تُنكر أن تكون وهماً ، فانه موجود كذلك في كل مكان يُنكر فيه على الوهم حقوقه المدنية ، مع تناسي أن الوهم شرط وجود « المدن - الدول » .

وليس هناك من مثال على أن الحقيقة الماسّة بمصالح الناس والمصطدمة بكبريائهم استقبلت يوماً بغير الرشق بالحجارة . ومن وجهة نظر خاصة ، كان المطر غزيراً . إلى حد أن اختفت العلبة السوداء من الأفق وهُرب أخيراً من مواجهة المشكلة . لماذا ؟ لأن الأطراف المعنية بمشكلة « صيرورة نظرية نقدية ديناً » لم يلتقوا في الواقع قط . وماذا يُرى منذ نصف قرن في مملكة تكامل العلوم غير عملية تكديس لثلاثة مونولوجات هي حشو بحشو : المنظرون الماركسيون يعملون داخل النظرية ، والايدولوجيون المعادون للماركسية يشتغلون بالسياسة ، وعلماء اجتماع الأديان يصنعون سوسيولوجيا الحركات الدينية ؟ وكل ذلك باحتقار كلي للجار . وجدول الأعمال معطل . . .

(١) انظر بهذا الصدد جورج لايبكا ، « لينين والدين » ، في « الفلسفة والدين » (المنشورات الاجتماعية ، ١٩٧٤) . ومن أعمال لينين « الاشتراكية والدين » (١٩٠٥ ، ست صفحات) .

وفيا كان مسؤولو « أرشيف علم اجتماع الأديان » (اليوم « أرشيف العلوم الاجتماعية للأديان ») يزودونا بتحليلات شتقة عن الحركة المبشرة بمجيء المخلص التي قام بها « سيمون كامبنغو » في الكونغو البلجيكي ، أو عن بنية طائفة الهسيديين في مونتريال ، أي يحصرون الديني في دائرة الأديان المعترف لها (الألفة أو الهامشية ، بالنظر إلى ذلك) ، كان مسؤولو « الفكر » و « النقد الجديد » يشرحون لنا « بدقة » أن عملية إثبات العقائد كل يوم ، والقداديس الكبرى الخاصة بـ « المؤتمرات » ، و « عبادة الشخص » ، مثلاً ، تتعلق بالخلود الإضافي والتراثات الفولكلورية القومية ، لأن هذه الحقائق لا تتوافق بالطبع مع أي مُدرك ماركسي^(١) . وقد سبقت المعرفة بأن الظواهر التي لا مكان لها في النظرية لن تجد ، في نظر القائلين بها ، أي مكان لها في الواقع : التجريبيون غير المتقين وحدهم يمكن أن نخدعهم المظاهر . وأما « الايديولوجيون العوام » ، أو المشهورون ، بأنهم كذلك ، فقد فتح شغفهم بمعادة الشيوعية أعينهم على حقيقة المظاهر . فحقيقة كل معسكر تقال أول ما تقال في المعسكر الخصم ، وقد كان عدد المخدوعين بفعل العداوة أقل دائماً من المخدوعين بفعل الإخلاص والتفاني . (في لعبة الأنظار المتقاطعة يربح كل واحد بالنظر إلى نفسه في حدقة الخصم ، ولكن هذه المرآة هي بالضبط التي من مهمات المناظرة الكلامية كسرها) . ولذلك كشف أعضاء أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية بشكل جيد جداً عن كل ما في ممارسات « الشيوعية الدولية » من أمور طقسية أو معتقدية أو صوفية ، وباختصار من أمور « خرقاء » . ولكن ، كما سبق أن رأينا ، فإن ميزة المفكرين العامّين (ومن قبلهم ميزة المتخصصين في حقل الإعلان) العثور على مذنبين بدلاً من الوقوف على أسباب . وإذا كانوا بعيدين بالتالي عن استكناه الفكرة المتلقاة من الدين ابتداء من هذه الممارسات السياسية فقد طابقوا مع هذه الممارسات ما اعتقدت معرفته عن الدين ، واستعجلوا في الخلوص الى تجريم « ماركس » نظرياً تجريبياً مشفوعاً بظروف تشديدية أو تخفيفية ، تبعاً لاهتمام المحلّفين . فقد كشف النقاب عن أخروية يهودية - مسيحية محتبئة تحت علم الاجتماع الماركسي (ريمون آرون) ؛ أو عن نبي لإسلام جديد وراء المنظم لجيش بروليتاري دولي (جول مونرو) ؛

(١) ينبغي التنويه بعمل « هنري ديورش » الباهر - محرّك الأرشيف - فهو يبدو في فرنسا رائداً (حسب نهج علم الاجتماع البحث) للعلم السياسي - الديني المقارن .

أو عن إفراط في تحويل افتراضات نظرية محدودة القيمة الى معتقدات (موريس دوقرجيه) . وكل هذه « الشروح » التي نرجو العذر على ضمّها بطريقة فظة ، والتي ينبغي ان يسترعي كل منها الانتباه ، تشترك بنهاية الأمر في أنها تعزو ما تعانيه الاشتراكية من « اضطرابات إجرامية » إلى « الطموح المجنون لنظرية كانت قد طرحت من البداية أن كل شيء يغدو ممكناً بالنسبة الى الإنسان » ، أو أنها تفضح « هذه النظرية التي يبيء جوهرها للانحراف الاستبدادي » (أندريه فونتين) . وسواء أرجعت الديانة الماركسية إلى خطيئة أصلية اقترفها « ماركس » أو إلى هرطقة تمت بعد موته وتقع مسؤوليتها بالحري على عاتق « لينين » ، فقد تواصل على هذا النحو ، بحيلة أخرى من حيل المثالية ، البحث في الدين عن مصير الديني (مع احتمال اختراع عقيدة ألفية حسب القياسات والعمل على إلbasها ، بمفعول رجعي ، للمدونة الماركسية النظرية) . ولكي لا يكون على المفكرين المعادين للشيوعية - لا نتحدث هنا إلا عن أكثرهم تنوراً - ان يفكروا بطريقة « العلبة السوداء » فإنهم يُدخلون على النظرية نوعاً من « عودة إيجابية بالصورة » ، بأن يضعوا مجدداً في مدخل العلبة جميع الخصائص التي يُعثر عليها بالفعل عند مخرجها . وعلى كل إنسان أن يتلمس فوق جراح الخطاب الماركسي وأورامه ندوب الاعتقادات القديمة : إعلان المجتمع الخالي من الطبقات ، إنه ذكرى « الأعوام الالف » المسيحية ؛ رأس المال ، إنه الخطيئة الأصلية ؛ النظرية نفسها ، إنها المعرفة المخلصة ، أو الغنوصية ؛ ايديولوجية الثورة ، إنها عملية نقل الجنة على الأرض ، الخ . . وهذه الكلّيات في الخطاب الطوباوي ، على افتراض أنها كانت هناك بالفعل ، ينبغي ان يُبين لم كانت قابلة « للتصديق » عند « ماركس » ، ولم تكن كذلك عند « كاييه » ، و« ديزامي » ، و« بيكور » وجميع أصحاب النظرية الاشتراكية الآخرين في ذلك العهد . ولكن أليس الهدف قبل كل شيء أن نبين لأنفسنا أننا لم نحصل إلا على ما كنا نستحقه ، وأننا لو نظرنا إلى الأمر مرتين لما كنا سقطنا في أحبولته؟ فقد أبدت العقيدة ، وهي تتناهى كدين ، قعرها المزدوج ، وكان في قعر الحقيقة مخلفات من مشاعر دينية . وإنه لتصرف نقدي يُشعر بالأمان ، شأنه شأن كل حمل للمسؤوليات ، ويواصل بدقة عمليات تقسيم الحقل الأكاديمي .

وربما كان الغزو العقدي الذي يصبو إلى أن يكون هاديا إلى أقصى الحدود « أعظم الخداعات » . فصورة « ماركس - النبي » ، زعيماً لفرقة ومؤسساً لدين ، لا تكذب فقط

كل ما نعرفه عن نيات الإنسان الحي والفاعل «ماركس» وسلوكه ؛ بل تسمح على الأخص ، وهذه حجة ملائمة ، بالرؤى من القضية المركزية : في أية هيئة تستطيع فكرة الحقيقة أن تصبح قوة حقيقية ؟ والذين يحيون التدين التاريخي كمرض أو كشذوذ عن حالة طبيعية مفترضة يتخففون من ذلك بإدعاء عيب نظري في الصنع ، بل بإدعاء الانحرافات العقلية لـ «متعصب» : برجوازي ألماني صغير اجتمعت له بشكل متناقض التفاهات الساذجة الخاصة بالخلقية الفيكتورية والارتعاشات المخلصية الخاصة بـ «محمد» جديد . ولكل إنسان ، وقد انقلبت يقيناته ، أن يعود الى النوم ملء جفونه . فـ «القديس ماركس» أهل حقاً لحمل المسؤولية بدلاً منه .

لنترك هنا الأحكام القيمة . فلقد لاحظ مفكر واع ذات يوم أن «الاشتراكية الموجودة حقاً تمثل أوسع شركة لتحويل الأفكار إلى عكسها» عرفتھا الحقبة الحديثة . (هـ . برملان) . وإذا كان هذا تشخيصاً فهو غير قابل للرفض . وإذا كان حكماً ، فهو معجل . وأبعاد الانقلاب هي التي تجعله مؤثراً ، لا طبيعته . ويتفق أنه ما من عقيدة غير عقيدة «ماركس» خضعت في عهدنا لعملية انتشار واسعة (أو تجسيد سياسي) ، على صعيد العالم . وما من أحد يعلم النتائج التي كان سيحدثها تجسيد «الكلمة» الخاصة بـ «برودون» ، أو بـ «كونت» ، على صعيد مماثل ، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن «المردود» كان سيكون مثالياً . وبالمقابل فإنه يُعلم إلى حدٍّ ما نوع العلاقة التي كانت بين العقيدة الانجيلية والممارسات القسطنطينية التي كانت تدعي الانتهاء إليها .

وسواء استحققت الماركسية أو لم تستحق لقب «علم التاريخ» ، فحسب بحثنا الحالي أنه يقدم نفسه بهذه الصفة حاملاً معه البرهان «المزعج» على أنه ليس في وسع نظرية علمية في التاريخ أن تستنبط لنفسها أو تستنتج ممارسة تاريخية علمية . والبرهان على البرهان - الذي يفوق ويختصر كل البراهين الأخرى ذات الطابع الوقائقي - هو وجود الـ «ية» بالذات كعلامة سلطوية تُعَمِّل الحقيقة باسم أحد المؤلفين وبواسطته . ويكفي أن تصرّح كل المجتمعات التي تدعي النمو «على قاعدة علمية» بأنها «تسترشد بعقيدة «ماركس» و«لينين» العلمية» ليُستنتج من ذلك أن العبارة الأخيرة وحدها تكذب الأولى . فالخطاب العلمي هو بحسب تعريفه خطاب بلا موضوع ، والمادية التاريخية لا تبسط فعاليتها في الجماعات التي تستمدّ منها سلطانها إلا تحت أقنوم «موضوع-

ماركس « و » موضوع - لينين » .

وبكلام آخر ، فإن التدمير بالقلب (قلب نقد مذهب إلى إسمنت عقدي) ليس انحرافاً خلقياً ، بل هو مسار نوعي لا يكفي رثاؤه لشرحه . والنوعية هي نوعية المدى الفاصل ، أو نوعية فائض القيمة الذي يضيفه انخراط إلى موافقة ، والذي يتيح لفكرة عقلانية - « الكلمة السحرية » ، فكرة صراع الطبقات بوصفها السلك الموصل للأحداث التاريخية - أن تتحول إلى تكافؤ انفعالي ، أو موضوع عاطفي ، أو لازمة لحنية ، أو أنشودة بطولية ، أو شعار انتهاء ، أو رمز تحالف ، أو كلمة سر ، أو خرافة أخروية ، الخ . . والمتخصّص بالشؤون الماركسية موكل تماماً بأن يرى في حيد الماركسية المستقيمة الرأي علامة على ابتعادها عن مفاهيم ماركس الشخصية ، وفي الوقت نفسه على تقدّم « مسار أدلجة الماركسية لحساب نجاحها السياسي » (ج . غابل) . ولكن تحديد الماركسية بأنها مجموع عمليات سوء التفاهم المرتكبة بحق أعمال « ماركس » قد يفضي بدوره إلى سوء تفاهم ، لأن هذا التحديد السهل يساعد على الهرب من القضية الأساسية : أيكون سوء التفاهم هذا ثمرة صدفة مشؤومة ، أم أنه يلبي حاجة منطقية ؟

٢- الخطأ المأساوي

كل إنسان يعلم أنه يُعثر على أكثر نقود الممارسات الماركسية فجاجة في نصوص « ماركس » . فالمتخصصون بدراسته والمؤيدون لآرائه يفرحون بأن يضعوا على هامش كل مخالفة ترتكبها السلطات تعليقاً ساخراً من تعليقات المنظر . حول بيروقراطية الدولة بوصفها « يسوعية » جماعية ؛ حول بلاغة الموعظة الأخلاقية ؛ حول سوق التصوّف وروح الطائفة ، وإنه لواقع : فالنصوص هنا ، والأعمال ، عن حياة برّمتها .

ففي ضوء المسيحية البدائية كان « ماركس » الشاب ، شأنه شأن « انغلز » ، يعرف أن التنظيم في طوائف هو أول شكل تاريخي لتنظيم الجماهير . وإذا رأيا تكاثر أنبياء الاشتراكية في الأربعينات من القرن الماضي ، بذلا كل ما في وسعهما للتخفيف من اندفاعها ، وتحويلها إلى سخرية . فلا هوادة في وجه الحبكات المسرحية التوراتية التي يؤلفها الطوباويون ، ولا في وجه الأحلام القديمة التي تخلط بين الشيوعية والتناول القرباني . وتشهد بذلك إحدى الوثائق السياسية الأولى لـ « ماركس » ، وقطع صلته

بـ«أعظم منظر شيوعي ألماني»، «قتلنغ»، مسير «رابطة العادلين»، من خلال المنشور الشهير ضد «كريغ» (تلميذ قتلنغ): «إن الإيمان، وبالتحديد الإيمان بالروح المقدس للطائفة، هو بالتأكيد آخر ما يلزم لتحقيق الشيوعية». ولم يلبث أن فُضح منطق الهذيان المنبثق عن نقل التصرفات الدينية إلى العلاقات السياسية: تغليف التعقيدات الحقيقية بسفسطة تبسيطية؛ وعظ أخلاقي في هيئة تحليل سياسي؛ تحويل المناضل إلى مزيج من نبيٍّ ومتأمّر؛ عدم تسامح يصبّ في التعصب («لقد حوّل عدو الحزب بمنطق لا يعرف الرحمة إلى هرطيق، من واقع أن عدو الحزب الذي هو قائم بالفعل والذي يتم الكفاح داخله يُحوّل إلى خاطيء بحق البشرية التي لا وجود لها إلا في الخيال وحده، خاطيء ينبغي عقابه . . .»). وباختصار فإنه قرن من «الروح الحزبية» مبعثر في ثلاث صفحات (لا يمكن أن يفوق تحذيرها تحذير وإن لم تتدارك شيئاً). وليس الأمر هنا «هيجان» هو في غدٍ أثر بعد عين. فكما أنه لن يتوقف عن معارضة أولئك الذين يغفلون قدور المستقبل بمؤلفه النقدي الذي يكشف عن «قوانين التاريخ الطبيعية» فإنه ليس من مؤشر على الفراغ أكد في نظره من استخدام «النبرة» الدينية. وبعد «قتلنغ»، «برودون»: «إن سطحياته المتعاجة» و«عدمية أفكاره» تبدو في غضبته التي تحاكي غضبات الكهنة وهم يستشيرون الآلهة في شؤون قبائلهم. «إنه لا يستهزيء، ناقدًا، بالمشاعر الاشتراكية أو التي يراها كذلك. إنه يحرم، قديساً بل بابا، الخاطئين المساكين . . .»^(١).

ولم يكن «ماركس» الشيخ كذلك يُسند، وهو يراجع برامج «غوتا» و«ايرفورت»، إلى الأحزاب العمالية ألا (أو فقط أن) تعترف بحرية المعتقد الديني وحسب، بل أن تحرر الناس أيضاً من الاعتقاد الديني نفسه. أي، بالنسبة إلى أوروبا، من المسيحية التي سيحدد ذبولها لا محالة نهاية التاريخ القديم. «إن قيام أي دين غير ممكن بعد المسيحية، الديانة المطلقة» - هذا ما شخصه «انغلز» وهو يسخر من وثنية «كارليل». (كان من الممكن أن يضيف: سوى ديننا، وهو دين نسبي ولكنه سينهي مهمته بشرف. لأن المادية الجدلية تعلمنا أنه ما من شيء خالد؛ إلا الحركة).

إن التذكير بمقاصد المؤسسين المخالفة للاهوت يرضي الدقة؛ ولكن ذلك لا يمنع أن

(١) رسالة إلى «انكوف»، ١٨٤٦/١٢/٢٨. بليياد، ج ١، ص ١٤٥١.

تشكل معارضة مقاصد «ماركس» بصيرورة الماركسية معتقداً حكماً تاريخياً يحطم ويلغي معارضة المعتقدية في الدرجة الأولى بنصوص «ماركس». تقول النصوص: إنه ينبغي أن يُبحث في التناقضات للصيغة بالقاعدة الأرضية عن سر ازدواجية العالم في قطاع دنيوي وقطاع ديني بحيث يكفل حل هذه التناقضات (الطبقية) لا محالة انقشاع السحب الراحدة من المملكة السماوية . وبعد قرن من الزمن أثبتت الوقائع أن مجيء المادية كمرجع إلزامي رسمياً لم يكن أثره التلقائي (ولا حتى ربما النزوعي) التخفيف من الممارسات الطائفية (وبصورة أدنى «العائلية»)، إذا لم نقل إنه كان له أحياناً اثر مضاد بشكل تجديد للنشاط . ولسوف يتكلم الماركسي عندها على الدين بوصفه تسلياً للجيل الثالث ، أو عزاء للهامشين والمحذوفين من المجتمع ، أو تعويضاً عن الخيالات الاقتصادية ، أو بند سلامة للأقليات القائمة على الأطراف ولا تزال متعلقة بالماضي ، الخ . . . ولكن الأمر الأساسي ليس هنا . وما يحتاج إلى شرح هو المادية نفسها كعقيدة دولة أو حزب لا تعمل إلا بأشكال دينية واضحة تماماً . فلا يتقصر الأمر على أن النقد الماركسي قد أخفق في إذابة الأديان القائمة ، بل يتعداه إلى أنه ارتفع هو نفسه في الأماكن التي نجح فيها إلى مستوى مؤسسة كنسية كلاسيكية . بخصائصه المصورة ألف مرة : عمليات حج (موسكو ، بكيين ، هافانا ، الخ) ، ذخائر وأمكنة مقدسة (مكتب «لينين» ، غرفة «ماو» ، مهد «تيتو» ، الخ) . صلوات وطقوس ، قرارات و«حرّم» ، قدايس صغيرة وكبيرة ، أذن طبع وتنسيبات . أساقفة وفقهاء ، شجعان ومقدامون ، رهبان - جنود ، محافظون على أصول الدين ، مُفتون وبسطاء قلوب . المدرسية من فوق في «كتب الدراسة» ، والإيمان الساذج من تحت عند العاملين بأيديهم . وإنها لبنية تنظيم صافٍ . فلا هي مشرّفة ولا هي تجلب العار (وراء الخير والشر) ؛ وهي برسم التوضيح ، كبنية ، قبل الضحك منها أو البكاء ، ككاريكاتور .

لقد كانت حملة «ماركس» الشاب على بنية الوهم الديني تماثل في كمالها حملة «أوديب» الباحث عن قتل أبيه . وأصح من ذلك ، حين هتف «ماركس» في عام ١٨٤٤ : «انتهى نقد الدين في الأمور الأساسية» ، كان يشبه طبيباً راضياً بأنه تمكّن أخيراً من أن يشخص لدى مريضه السرطان الذي سيصاب هو به عما قليل ، ولسوف يصبح «في جذل صيباني» شاعراً أنه أدّى واجبه : «لا يحدثني أحد عن السرطان» .

فالآن وقد عرفت ما هو ، للتنقل إلى امر آخر . ويمقتضى الحال ، إلى التحليل العلمي أخيراً لنمط الإنتاج الرأسمالي . وها هو «ماركس» عندئذ يقفز (لنقل بين ١٨٤٦ و ١٨٥٠) من نقد للدين الى نقد للاقتصاد . إن «ماركس» الانسان يقفز برجله على الورق : « عملية بضع علمي » . لاهوتي . إنه انتقام الواقع من الفكرة .

إن مصير السياسة كدين قد تحدّد تقريباً منذ اللحظة التي أعلن فيها «ماركس» أن نقد الدين انتهى أمره .

فقد كتب معالجنا المتحمّس (١٨٤٤ ، الحوليات الفرنسية - الألمانية) يقول : « إن نقد الدين ينتهي مع هذا التعليم القائل بأن الإنسان هو الحقيقة السامية للإنسان ، وبالتالي مع الداعي القاطع إلى تصفية كل الظروف التي تجعل من الإنسان حقيقة مهانة ، مستعبدة ، مهملة ، محتقرة » . وفي وسع تعليم أن يضع حداً لتعليم آخر لا لحلّ جاذبية موضوعي ؛ و« الداعي القاطع » الذي نادى به «ماركس» لم يعبر الى الواقع السياسي بأكثر مما عبر داعي «كانط» الى الواقع الأخلاقي . والحاجة إلى هذا «الحادث الطاريء» لم تعرض خيراً مما عرضت في الخاتمة الباهرة لـ «المسألة اليهودية» : « ويتج عن ذلك أخيراً أن «الإنسان» ، حتى وإن جاهر بأنه ملحد بتدخل من «الدولة» ، أي «الدولة» بوصفها ملحدة ، يظل كذلك ضيقاً بالدين ، من جراء كونه لا يعرف ذاته إلا مواربة ، عبر «عنصر وسط» . فالدين هو بالضبط الاعتراف بـ «الإنسان» «مواربة» . وعبر «وسيط»^(١) .

ها هي ذي إذن مُدركات الشقاء الأساسية قد أفلتت : مواربة ، عنصر وسط ، وسيط . الوسيط ، ذاك هو العدو . المانع من «الالتقاء» على الأمور الذي ينبغي أن يضع له حداً في الشيوعية تأسيس المجتمع نفسه بنفسه .

طالما قيل : ليس في الماركسية تنظير نوعي للحقل السياسي . ونعلم الآن لماذا : لأن «تنظير الحقل الديني يقوم مقامه» . و«المسألة اليهودية» - وهو كتاب عبقرى ومزعج معاً ، لأنه عبقرى دون أن يدري - هو الشكل المكثف لنظرية حقيقية في الموضوعية السياسية ، مع فارق بسيط هو أن الأمر يتعلق بالوهم الديني (لا فيما يخص اليهودية

(١) «المسألة اليهودية» ، ص ٢٧ (باريس ، اتحاد الناشرين العام ، ١٩٦٨ ، قدّم له «روبير ماندرو») .

وحدها بالطبع ، ولكن ، عبر هذه الأخيرة المتخذة مثلاً ، الكاثوليكية ، والبروتستانتية ، الخ) . ولم يخطيء « ماركس » في طبيعة موضوعه - المبني بالفعل على « الانعدام » وما ينتج عنه من الاضطرار الى « المواربة بوصفها ملطفاً للانفصال » - وإنما أخطأ فقط في الهدف . وإنه للبس مشؤوم - مأساوي تماماً . فحين تلامس الحدة القصوى الخطأ الأقصى تولد ارتعاشة الخوف / الشفقة .

لنعد الرحلة ، في ضوء ما تعلّمناه بشأن بنية الأجسام السياسية .

ليس الدين أساس (ذاته) ، إنه ظاهرة (مظهر لشيء آخر) . « علينا ألا نبحث عن سر « اليهودي » في دينه ، بل علينا أن نبحث عن سرّ الدين في « اليهودي » الحقيقي » . فالكمال الديني يرمز بالمقلوب إلى عدم الكمال البشري .

ظاهرة أي شيء هو الدين ؟ إنه ظاهرة المحدودية العلمانية . « إن وجود الدين هو وجود لنقص »^(١) . « وهو يفسر انفصال الانسان عن قومه ، وعن نفسه ، وعن سائر الناس » .

ويختصر هذا الانفصال بكلمة واحدة : « سبّلونغ » ، الانشقاق . فالمجتمع البرجوازي يقوم على انشقاق الفرد الأناني عن الشخص المعنوي ، والمستهلك عن المواطن ، والمجتمع المدني عن الدولة السياسية . الأمر الذي يقود الإنسان إلى أن يعيش حياة مزدوجة ، وإلى العجز عن بلوغ ذاته في جوهره الواحد والتام إلا عبر الحياة ، الدينية ، بواسطة الله . ويشكل الله وسيطاً بين الإنسان والإنسان ، لأن الإنسان عاجز عن إدراك ذاته مباشرة . وترسم نهاية هذا اللاإدراك نهاية الوهم الديني ، أو بداية التحرر البشري . وتنفض الدولة في مرحلة أولى يدها من الدين . الذي ينتقل من القانون العام الى القانون الخاص : نهاية أديان الدولة . وهذا هو التحرر السياسي الذي تكفله الثورة البرجوازية . وعندئذ تحلّ الدولة محلّ « المسيح » كوسيط بين الإنسان وحرية الإنسان ، كعنصر وسط « يشحنه الإنسان بكل لا ألوهيته ، بكل محدوديته البشرية » . ولكن الإنسان يظل في هذه المرحلة منفصلاً عن ذاته : وإذن سجين تدنٍ

(١) المرجع السابق ، ص ٢١ .

سياسي . وهذا هو السبب الذي ينبغي من أجله ، في المرحلة الثانية والأخيرة ، وضع حدّ للانفصال بين القطاع الخاص والقطاع العام ، بين الفرد المحسوس والإنسان المجرد ، بغية الانتهاء من أمر الدولة بوصفها الحاجز الأخير . وسيتم بذلك تحرُّر البشر في مواجهة كل أنواع العناصر الوسط . فالمجتمع المتحرّر كلياً من كل دين وحدة غير قابلة للقسمة ، متطابقة مع ذاتها ، لا تحتاج إلى « تمثيل » لأنها حاضرة بكلّيتها أمام ذاتها : نهاية الانشقاق الداخلي ، ونهاية التبعية الخارجية . وفي هذه اللحظة سوف يكون الإنسان في النهاية في بيته : سوف يتمكن من الخروج إلى المجتمع من غير أن يخرج من ذاته . وليس هناك أي حلّ استمراري بين نقد « ماركس » الشاب للدين ومنظر مرحلة النضوج الشيوعي (« غرونديس » ، ١٨٥٧) . فالشيوعية هي النقد المحقّق للدين ، محقّق في قلب الإنتاج المادي بالذات ، في الحدود التي تعني فيها الشيوعية « حذف العنصر الوسط » . والواقع أنه في الشكل الشيوعي للإنتاج المادي لن يكون التبادل التجاري « الوسيط الذي يسمح بإسهام الفرد الفرد في الإنتاج الشامل » . « وسيُطرح العمل الفردي بشكل حقيقي على أنه عمل اجتماعي ، والعكس بالعكس » . ولن يكون المال ابداً « وسيطاً » ضرورياً بين المنتجين المشاركين باختيارهم ؛ ولا الدولة ، بين الطبقات (مجتمع بلا طبقات) . وتتحول شمولية (« الحاجات ، والقدرات ، والانتفاعات ، وقوى الأفراد المنتجة ، وهي شمولية مولودة داخل التبادل الشامل ») ، من شكلية إلى « حقيقية » ، ومن فكرة إلى « شيء معيش » . وعندها يعود جوهر الإنسان - وهو تجريد فلسفي - إلى الأفراد المحسوسين .

أعدّ إوالية التبعية الدينية إلى الحقل السياسي تجد أثراً عدم الكمال . وقد شكّل الدين ، كحكمة مقدّسة للمقدّس السياسي ، لـ « ماركس » وسيلة تحليل وحاجزاً للتحليل الأمر السياسي في آن . وأتاح له ألاّ ينظر مواجهةً إلى الجماعة . وترجم سلوك التجنّب بإذابة تطورية لبنية الموضوع ، ومُساماة صوفية لطبيعته . وهكذا غدا تقصّي الحقل من البداية رجعي الأثر : يصف « ماركس » التبعية مستخدماً صيغة المستقبل المسبّق ، لأنه يضع نفسه مسبقاً إلى جانب الرأي القاضي بالمصالحة . وما يقوله واقعيّ جداً ، ولكنه يقوله كطوباوي . (من أنصار الطوباوية بوصفها وسيلة اكتشاف . . .) كما لو أنه كان يلزم لرصانة النظرة النقدية العلاج الذي تقدّمه وجهة النظر الصوفية .

ويبدو الوهم الديني هنا وكأنه استعارة تاريخانية لإكراه « انثروبولوجي غير ممكن التذليل ، إكراه « المواربة » ، الأساس الفعلي للمقدّس الاجتماعي (الذي يقبل كتأويلات تجريبية ، أو سياسية ، بأشكال المشروع ، والعودة ، والزعيم ، والناطق باسم ، الخ . .) . والماركسية صالحة لحمل وزر المتشيعين المحدثين للعلمانية ؛ ولكن اليهودية أيضاً كانت صالحة لحمل وزر « ماركس » الشاب : لكل كبش فداؤه . وتحويل الذنب السياسي الذي يجري في القرن العشرين إلى حساب وثن « الإيديولوجية » ، كان قد جرى تحويله في القرن التاسع عشر إلى حساب وثن « الدين » . وتخلّص كل حقبة من النقص بالقاء تبعته على « شيء رديء » . وكل حقبة تنتظر من طرد الشيء الرديء توقّف النقص . ولكل حقبة سياسية الـ « غودو »^(١) الذي تستحقه .

لقد كان « ماركس » قد خلص في حينها إلى أن « التحرّر البشري لا يتحقق إلا حين يكون الانسان قد تعرّف إلى قواه الخاصة كقوى اجتماعية ونظمها ، ولم يعد بالتالي « يفصل » عن نفسه القوة الاجتماعية في شكل قوة سياسية »^(٢) . ولنا أن نضيف هذا الملحق المتواضع للوصية ، كخلاصة للخلاصة : « وهذا هو بالضبط ما يجعل « التحرّر غير قابل للتحقق » . لأن الإنسان لا يستطيع التنظيم اجتماعياً من غير أن يفارقه تنظيمه « تلقائياً » . فمن المؤكد أن الجسم السياسي الذي يستطيع أن يدمج في ذاته أسببه الخاصة يعيش بالمصادفة ، وإذن في شقافية ذاته لذاته . ولكن هذا التطابق الكامل يقتله بالضبط في البيضة عدم الكمال . وأمنية « ماركس » العظيمة التي تُجَنُّ العظمة المؤثرة لهذا المشروع الفاشل لثورة كوبرنيكية - المشروع القاضي بدوران الإنسان الاجتماعي أخيراً حول نفسه - كانت تُفعل ببساطة قانون الجاذبية السياسية . ولكي نقولها بكلماته ، « لن يتم لنا دفع المشكلة مقدار إصبع إلى أمام بمجرد أن نزاوج بألف طريقة بين كلمة شعب وكلمة دولة » . فكل جسم اجتماعي منظم خاضع لحقل الجاذبية الخاص بعدم الكمال يولد ، ويحيا ، ويموت ، غريباً عن ذاته . وإننا لمنفيون بالولادة - إلى بلد عجيب في وطني بالذات - محدّدون بالنفي ، ومنفيون بالتحديد . والطرود يقوم مقام العمادة

(١) بطل وهمي في مسرحية لـ « صموئيل بيكت » تحمل عنوان « بانتظار غودو » ، وهو يرمز إلى السلام المنتظر على غير طائل . (المترجم) .

(٢) « عبارة لم يسبق قولها » ، ص ٤٥ .

بالنسبة إلى « الإنسان السياسي » .

« إننا بعد أن تحول التاريخ زمنًا لا بأس به إلى تعلق بالأوهام نحول التعلق بالأوهام إلى تاريخ » - إن عملية الذهاب والإياب هذه تختصر مشروع « المسألة اليهودية » . وإذا كان البرنامج لم يتمخض عن نتيجة - أو إذا كانت « النون » في « نحول » لم تستطع الإيحاء بـ « نحن » الأحياء والفاعلين في التحرر - أفليس السبب أولاً أن « ماركس » فكر إلى نهاية حياته (« نقد برنامج غوتا ») بالتنظيم السياسي في هيئة « التجمع » المثالية بصورة نموذجية ؟ بطريقة متناغمة مع هذا المخطط الكلاسيكي للتفكير الذي ينطلق ، في فرنسا مثلاً ، من « جان جاك روسو » إلى « جان بول سارتر » ، أو من مشكلية « العقد » الى مشكلية « الممارسة » ، والذي يبنى بموجبه الموضوع السياسي من خارج انطلاقاً من فاعلين أحرار اختاروا أن يرهنوا داخليتهم للعالم « الخارجي » . وواضح للأفهام أن الماركسيين ظلّوا ويظلّون غرباء (وليسوا في هذا المجال أقل أو أكثر غربة من ديكارتيّنا المحدثين) عن إدراك العالم السياسي ، بما في ذلك عالمهم الخاص ، أي عن إدراك ما في هذا العالم من أمور سياسية - إدراك ما يطفح عن ، أو ما يتجاوز ، انعكاس القاعدة الاقتصادية على هذا المخطط . والأمر السياسي هو ، لكي نسرع ، ما يبقى في مجتمع بعد أن يُسحب منه أثر لعبة المصالح الاقتصادية الطبقية : يُترك هذا « الراسب » بصورة عامة نهياً مقسماً بين الأكاذيب الخبيثة الخاصة بـ « الإيديولوجية » والسكنات المؤسسية الحمقاء . وثابت أن العالم السياسي يستدعي لمثالية في الفرد من أفراد الرعية موقع ألم هو في آن مثير للغثيان ولا يمكن تجنّبه ، غرّار وأسير ، ساحر ولكنه مسحور ، كان يختصره بشكل لا بأس به قولنا القديم : التعلق بالأوهام . والتفكير والحالة هذه بالحزب ، والدولة ، والحركة ، في الهيئة الكلاسيكية لـ « التجمع » ليس من شأنه أن يفقد هذه الأشياء سحرها . إنه يزيد بالحرى من الطالع السيء . والصورة الجميلة « للمتجنّين المتشاركين طوعاً » لا تُحرّر المتجنّين من الخضوع لروابطهم الحقيقية . وما لا ريب فيه أن لمذهب التجمع فضل تجنّب تمثّل الواقع (الأليم) القائل بأنه ما من وجود لمؤسسة الا بالتطير من الذات - لكون المؤسسة « نتاج » توهم للذات في « آخر » - ولكن هذه الصعوبة لا تحمل مع ذلك حلّ المؤسسات القائمة أو الآتية . إنها ببساطة تجعل عالم المؤسّس أصفّق بقليل ، وثقل التطيرات أثقل بقليل . ولذلك لا ينفكّ منظر المؤسسات

الماركسية يفعم ضمائر الماركسية « النقدية » بالدهشة - « كيف يمكن أن . . . ؟ » وأما بالنسبة إلى ممثلي الماركسية العملية فإن تعلقاً أعمى عنيداً بمؤسساتهم يقوم لديهم ، في هذا الصدد ، مقام الدليل القاطع - « كل واحد منا ليس شيئاً ، الحزب هو كل شيء » . فالدين النضالي يعبر عن الانفصال بين المناضل وشيعته ، وبينهم أنفسهم وسائر الناس . ولن يتحقق تحرر الشيوعيين إلا حين يكون مناضلو الحزب قد اعترفوا بقواهم الخاصة ونظموها كقوى اجتماعية ولم يفصلوا عنهم قوتهم الاجتماعية في صورة حزب . وبعبارة أخرى : إن تحرر الناس الشيوعيين معناه اختفاء الحزب الشيوعي .

لقد اتضحت الدائرة ؛ واتضح السبب الذي من أجله لم يكن لرحلة التاريخ الخادعة بشكل خرافة (خاصة بالدين وبالتفسير الدينية لما هو ديني) إياب علاجي هو إبطال خديعة الخرافة في التاريخ ، بل كان لها ارتداد تكرر هو تعلق خرافي « ب » التاريخ (تاريخ بين تواريخ) . وفي مواجهة المهرجين النظريين الذين يحولون المسائل العلمانية الى مسائل لاهوتية كان مشروع المعرفة المادية يتمثل في : « إنا نحول المسائل اللاهوتية الى مسائل علمانية » . وللأسف فإن الأمر الواجب معرفته هو هنا مبني لاهوتياً ، أي بالواسطة . فأعضاء شيعة تتحلّى بحرية الفكر ، حتى وإن كانت تسميتها خاضعة للإشراف ، لا يستطيعون أن يقيموا بينهم علاقات مباشرة وشفافة ، لكون هذه العلاقات تمرّ حتماً بواسطة التنظيم الذي يربط بعضهم ببعض . فالإنسان ليس في نظر الإنسان الحقيقة السامية - إذ الحقيقة السامية في نظر المؤمن هي « الكنيسة » ، وفي نظر المناضل « حزبه » ، وفي نظر الوطني « وطنه » ، وفي نظر الفرد من « البشتون » « قبيلته » ، وفي نظر لاعب كرة القدم « فريقه » ، وهكذا إلى ما لا نهاية . وبين هذين التجريدين اللذين هما الفرد وجوهره النوعي يعترض الانتماء الذي هو سارق للبشرية ومانحها في آن . وبين الـ « إنسان والإنسان » تنزلق ، بشكل شخص ثالث فائق القوة ، المؤسسة أو الفرد الذي يضعهما الواحد في مواجهة الآخر ، ويضع كلا منهما في مواجهة نفسه ، بوصفهما عضوين في الزمرة نفسها . ولا تستطيع أية زمرة أن تعرف نفسها من غير شكل من أشكال اللجوء الى المنزلة الأولى عن النقد الذي رسّخ مداميك مصداقيتها . وعندها يُعبّر عن الدائرية الخاصة بالروح الدينية بوصفها مُنتجاً جماعياً ، وبالجماعة بوصفها مُنتجاً دينياً ، بالأضحوكة الفظة لجدلية ماركسية ناجزة تلغي نفسها بنفسها داخل

عملية تقييد نفسها بالذات .

وللإخفاق الاشتراكي بوصفه انقطاعاً جذرياً (« إخفاق » بالنسبة إلى توقعاته الخاصة) فضيلة استكشافية هي ، في رأي نظرية الممارسة الجماعية ، حاسمة حسم الإخفاق التجريبي في رأس نظرية في وراثة المعرفة . وكما أنه من المقرر اليوم أن الفكر البشري ليس « دلوأ فارغاً » جاهزاً لتلقي كل ما تصبّه فيه التجربة الحسية ، كذلك بيّنت الزمرة الاجتماعية أنها ليست قطعة من الشمع ترخّب جمالياً بكلّ « معلومات » الخيال السياسي . فالطابع قائم داخل القالب ، وهو يُعلم مُعلّميه . « والدراسة التجريبية لأصل المعارف تبيّن منذ البداية عدم كفاية التأويل التجريبي للتجربة » (پياجيه) . والدراسة التاريخية لتطور الممارسات السياسية تبيّن منذ البداية عدم كفاية التأويل التاريخي للممارسة السياسية . ويؤشّر ثبات القوانين التنظيمية التي تحكم بناء الزمر وعملها ، وانتظام هذه القوانين وتكرّرها ، باتجاه « شمولية الخطيطة الإلزامية » المستمدّة من عدم الكمال الاجتماعي ؛ وربما ينبغي الذهاب في مادة التدريب السياسي إلى أبعد من بنائية « پياجيه » ؛ وربما ينبغي ذات يوم أن يُمدّد ، على الرغم من أن الشمولية لا تستلزم الفطرائية ، حقّ صلاح استدلالات « تشومسكي » و« جاكوب » من أرض أصل التكوين النفساني إلى أرض أصل التكوين الاجتماعي^(١) . وعندها ستشترك البنى العملية للزمرة التاريخية والبنى الإدراكية لفاعل المعرفة في أنها لا تنجم عن تدريب أو عن تحويل لخصائص محيط ، وإنما هي سابقة عليهما بصورة مثالية . وليس في وسعها أن تكون نتيجة عمليات ضبط محتملة خارجية لأنه « ما من ضبط إلّا لبني ومع بني قائمة وموجودة لتضبط » (فرانسوا جاكوب) . وبهذا المعنى سيُظهر التسلسل الزمني للتاريخ على سطح المجتمعات - كما يفعل حوض كيماوي مظهرٌ في خامة فيلم - خصيصاً سبق طبعها ، كاشفاً في النهاية عن المنطق الأولي والشامل الكامن تحت إوليات تجمّع مختلف الزمر البشرية المنبثقة على مر الزمن ، وتماهيها ، وتحليدها . وهناك نظام لترتيب الملامح الشكلية للمنظّمات السياسية لا يمكن إنكار قيمته المميّزة (ومن دونه يُطرّد المؤرخون للمؤسسات والخبراء في القانون الدستوري) . ولكن ، كما أن الفرد لا يستطيع التنوّع

(١) انظر نقاش « تشومسكي - پياجيه » ، مركز « روابيومون » لأجل علم يبحث في الانسان ، في « نظريات اللغة ، نظريات التدريب » ، (لوسوي ، ١٩٧٩) .

وراء الحدود التي يرسمها له الـ « غلاف الوراثي » للنوع (ج . ب . شانجو) ، كذلك لا تستطيع الجماعة الابتكار خارج ما يمكن تسميته الـ « غلاف السياسي » للزمرة .

٣- ثأر « أوغست كونت »

الملحد المستنير يساوي ملحدين . لا تتكلم قط عن الأديان بصيغة الماضي الاستمراري ، وإلا سقط في الشرك من كان يظن أنه ناصبه . « إن العدو الطبقي » يضرب في الوجه ، ويضرب « الروح القدس » في الظهر . وجميع مصائب « الناس التقدميين » - المصائب التي كانوا أقل توقعاً لها من غيرها - متأتية من أنهم لم يحملوا على محمل الجد أئفه اعتقادات البشرية البدائية . وإذا قيس انحطاط العهد الديني الذي أعلنه « ماركس - أنغلز » بمقياس عدم الكمال فإن الوجه الذي سيبدو به لن يكون أقل « إضحاكاً » - لنقل وجه مأسَهَزَلِيٍّ - من الذي بدت به « نهاية الإيديولوجيات » التي تَغْنَى بها إيديولوجيو ما بعد العهد الصناعي . وسوف يحتاط علم الاجتماع الوضعي إذن كيلا ينسى جملة « قان درلوف » الصغيرة في كتابه « علم الظواهر الدينية » : « لا يقتصر الأمر في الدين على أن الله قد تأخر في المجيء ، بل يتعداه كذلك إلى أن مجيئه لا يُستغنى عنه » . وإن أقلّ علوم الاجتماع السياسية انحيازاً ، وأكثرها دقة في التجريب ، ليسمح بتكملة الملاحظة : وإذا كان قد سبق له أن أزعج نفسه فليس ذهابه بالمعضل . ولسوف يؤسف لغيابه ، ولكن يمكن العمل من دونه . والدليل .

لقد فات « ماركس » الذي كان يتعشق سخریات التاريخ أجمل سخرية : التحقق التجريبي من أقوال فارغة « يُرثى لها » يُطْلَقُها برجوازي صغير متنور ، عن طريق صيرورة نظريته « العلمية » الخاصة عالماً . ومع ذلك فإنه لم يعرف سوى الازدراء لمؤسّس الوضعية ، الأكبر منه بجيل ، الذي اكتشف أعماله متأخراً ، من غير أن يتوقف عندها (هناك إشارتان عابرتان فقط في « رأس المال ») ، إن لم يكن لسخرية أو أثنتين^(١) . ولا يُنظر إلى شمس السياسة مواجهة . وهناك طريقة لإدارة العينين : تسميتها معتوهة .

(١) « أدرس الآن بشكل إضافي « كونت » ، لأن الانكليز والفرنسيين يُحَدِّثون كثيراً من الضجة حول هذا الشخص . والذي يفتنهم في أعماله هو الطابع الموسوعي ، التوليف . لكنّه يُرثى له بالتأكيد إذا قورن بـ « هيجل » . . . ! » (رسالة من « ماركس » إلى « أنغلز » ٧ تموز/يوليو ١٨٦٦) .

كان « أغوست كونت » قد قرّر إذ تعب من أن يكون أرسطو عصره أن يغدو « القديس بولس » لهذا العصر . ولكي يعجّل في تجدّد كيانه نظريته تخلّى عن رئاسة الممارسة الاجتماعية لـ « الطبقات الانفعالية » - التي يشكّلها في نظره النساء والبروليتاريون - وقضى حياته برمتها في البحث عن الوسائل التي تجعل مفهومه للعالم يغدو اشتراكياً . وإذ كان سكرتيراً سابقاً لمسيح منتظر (الاشتراكي « سان سيمون ») ، وعارفاً ومشغوفاً بكل ما له علاقة بإيصال رسالة مُدرّكية أو نشرها بين الملأ ، فقد عمل وسعه ليكون محبباً ، بالتّي هي أسوأ أو بالتّي هي أحسن : من ملاحقة « الأمير » الوسيط الطيّب بالمراسلة إلى إعطاء دروس شعبية في الفلك تحت مظلة للبلدية . وقد كان هذا المعلم الخائب ابداً الذي لا يعرف التعب قط « محترفاً في الإيمان الجماعي » ، يكتب عدداً كبيراً من البحوث التّشيرية ، والمختصرات ، والنداءات ، وكتب التّعاليم . وباختصار فقد أراد بالضبط أن يخلّق جواً حاراً ، وظلت فلسفته السياسية مع كل هذا بارده . ولم يتحقّق تحوّل الروحانيات المنتظر إلى مادة ، هذا التحوّل الذي لجّ صاحبه في طلبه بعناد والتّمسه (من القيصر ، والصدر الأعظم ، والمحافظين ، ونابليون الثالث ، بصرف النظر عن الرسالة إلى « باربيس » السجين) ، لم يتحقّق ذلك إلّا في شكل أكاديمي . وما كان للوضعية أن ترى في النهاية من ولد شرعي سوى الجامعة الفرنسية التي كانت قائمة بالأمس . وعلى الرغم من « كليمنصو » ، و« جول فيري » ، و« بيدرو الثاني » ، وبعضهم ، ظلّ « نظام السياسة الوضعيّة » (الذي يحمل عنواناً ثانوياً هو « بحث في علم اجتماع مؤسّس لديانة البشرية ») نوعاً من فضول علمي ، وتمثال المؤلف النصفّي مستودعاً في ساحة الـ « سوربون » . وقد تمت بعد موت الكاتب ، ولأغراض تربوية ، ترجمة باللاتينية للوضعية ، ولم تتم عملية تبسيط سياسية للوضعية - إلا خلف الاطلنطي ، في أميركا اللاتينية . وقد طبعت آثار « كتاب التّعاليم الوضعيّة » تاريخ المكسيك (في ظلّ نظام « دياز » الأوتوقراطي) وتاريخ البرازيل على الأخص (باستعجال محيي الجمهوريّة) ، ولكن إذا لم يتمّ ذلك على السطح فقد تمّ دائماً من فوق^(١) . وحين ترفع الأمة البرازيلية العَلم فإنها تُرفّ في الفضاء الأزرق « لتتنظّم في

(١) انظر على الأخص « پ پ . أربوس - باستيد » ، « الوضعيّة السياسية والدينية في البرازيل » (اطروحة ، باريس ،

التقدم » - ولكن منذ الذي ينتبه في الواقع إلى ذلك ؟ لقد تُصوّرت الوضعيّة لكي « نخترق الجماهير » : لم تخترق سوى نُخب محلّية ، ولم تغدُ ديانة البشرية قوة مادية عالمية . ولقد كان للموسوعي أن يثَقّف كوكبة من ذوي الأدمغة النيرة ، لا أن يحرك « العامّة » ، القادرين بصورة خاصّة على تلقّي رسالة « المعلم » ، ليجمعوا في جهلهم المقدّس أولية الشعور والإحساس بالواجب .

ولم يتجمّع عامّة « الغرب » وخارجه تحت الراية الخضراء التي كانت مقدّرة لهم ، بل تحت العَلَم الأحمر ، وهو شعار عالم كان يكره الأعلام ، وتحت عنوان الـ « جماهير » . ولم يبذل « ماركس » ، الناقد المحترف للإيمان ، جهوداً خاصّة ليكون محبباً إلى معاصريه ولا إلى مختلف السلطات الروحية والزمنية في ذلك العهد ، ولا حرص كذلك على فهم أي شيء من أمور « العاطفة » الجماعية . ومع ذلك فقد أثار العالم الذي عمل طوال حياته على أن يبقى بارداً ، أثار في جثمانه المدافع عنه دفقة حرارة اجتماعية هامّة . فلقد أسلم علم الاجتماع الوضعي أموره إلى « القلوب » (هذه الكلمة التي ، وفقاً لما قاله « آلان » تلميذ « كونت » ، تذكرنا بعلاقة القدرة على التفكير ببنية الجسد) ، ولكن القلوب والجماهير اهتزت في النهاية بفعل خطاب لم يكن ، وهو يهزأ من المواعظ بوصفها ميلودرامات ، يتوجّه لغير العقل . وقد قتلت الماركسية في البيضة ، طوال قرن وعلى مساحة نصف كوكب ، المشروع الكونتي لديانة جديدة رسمية أو « عبادة الكائن الأعظم » . فالسلطات الدنيوية والروحية (التي لم يكن اختلاطها مما أوصى به « بابا شارع » « مسيو - لو - پرنس ») تمارس ، في عدد من الأمكنة ، باسم فيلسوف لم يحدث له قط أن « فكّر بالسياسة » ؛ وباختصار عادت قلنسوة « الكاهن الأكبر » للبشرية فسقطت ، بمفعول رجعي ، على رأس الماديّ الذي كان يضحكه هذا النوع من الهذيانات ، لا على رأس مؤلف « اعتبارات حول السلطة الروحية » (١٨٢٦) الجدّي جداً . ومن غير أن يدري « ماركس » أو يريد نجاح حيث أخفق « كونت » . والبرهان هو أن « نظرية ماركس العلمية » تحمل اليوم اسمه (مثلها مثل عقيدة فلسفية ودينية مبتدلة) - وهذه علامة إيجابية على تجسيد سياسي - بينما لم تغدُ الوضعيّة قط « كونيّة » - وهذه علامة لافية على عدم الشعبية الدنيوية ، وإذن عدم الفعالية الروحية . ولكن « النجاح » الماركسي ، بشكل ما ، لم يضع الوضعيّة موضع الإخفاق - ويضحك كثيراً

من يضحك أخيراً ! لأن الكلمة النهائية هي لـ « كونت » شخصياً : « لا يُحْطَم إلا ما يُستبدل » . وإنه لنداء بعد الموت من شبح تُسرّع في احتقاره : « لا بأس يا عزيزي «كارل» : لقد أخذت مكاني ، ولكنه عرشي هذا الذي أجلسوك عليه . لقد كنت تريد « ثورة » ، وأنا كنت أريد بالحري « إصلاحاً » . وبعد رؤية ثوراتك ألاحظ أن الزمن لم يخطئني ، على الرغم من أن المستقبل كان قد أعطاك الحق . وبالإجمال فإن كل شيء يسير على خير ما يرام ، وفقاً لتشخيصاتي لا لتشخيصاتك » .

وخير وصف كليّ للمجتمعات التي تعلن انتبائها إلى نظرية « ماركس » نجده بالفعل عند « كونت » ، لا عند « ماركس » . فهاجس هذه المجتمعات للنظام (العام والخاص ، السياسي والرمزي) كان سيؤس الأخير ويحقق أمانى الأول . فقد كان علم الاجتماع الوضعي - « النظام أساس والتقدم هدف » - يتقرّز من التاريخ . والصنمية الاشتراكية تسعى جهدها لتطرد منه ما فيه من فوضى ، أي لتجعل من التقدّم تنمية للنظام . فالهوس بالتصنيفات ، ومثول المبدأ التراتبي في كل مكان ، والاحتفاء بالانضباط واحترام السلطة ، وحكم المسنين ، ورفض « اللامجتمعيين » (لفظة استحدثها « كونت ») ، وروح الجدّ ، والنفور من الانشاقات المفرقة والارتجالات ، والاشمئزاز من الألاعب المذيبة للفردانية النقدية ، كل هذه الملامح المميّزة تؤكد خضوع الحركة للسكونية الذي يشترطه علم الاجتماع الوضعي . وحلم « كونت » : مجتمع لا حاجة فيه إلى الاشتغال بالسياسة في القاعدة لأن العلم السياسي موجود في قمة الهرم (من يملك السلطة يملك المعرفة ، والعكس بالعكس) . ومن يُردّ فهم الرأسمالية الحقيقية فعليه بقراءة « رأس المال » ، ومن يُردّ فهم الاشتراكية الحقيقية فعليه بقراءة « كتاب التعاليم الوضعية » . والمجتمعات المعاصرة ذات الطابع « الماركسي - اللينيني » ، حتى في رتابتها اليوم ، وبطقوسها التذكارية ، وسحر احتفالاتها ، وإجلالها للعظماء المؤسسين الموتى ، والأفضلية والامتياز التربويين ، ومقاومتها للتجديد ، وحذرهما من غير المتوقع ، المجتمعات المعاصرة هذه تستجيب للغزلية الكونتية أكثر بكثير مما تستجيب للمثل الأعلى الماركسي . وإذا كانت لم تكتشف بعد سرّ السكون عبر التاريخ فإن تقنيات السكون تؤمّن لها في أقلّ الحدود ، باستثناء « فوضويات » محلية على الأطراف ، استقراراً أمثل . فكل فرد فيها هو في مكانه وكل الأمكنة تصنع نهجاً .

كوريا الشمالية ، مثلاً : علم تصنيف الهواء الطلق ، وموسوعة مَحْوَلَة إلى مجتمع .

تبدیل خرافی : فالثورة الاجتماعية الممقوتة من الفرنسي المحافظ هي التي حملت ، إذا صح القول ، « كونت » إلى الحكومة ، باسم رأيه المضادّ الصاحب . وقد كان الناس على علم بأن التطور الراهن للعلوم قد أحبط بخبث مشاريع « كونت » الموسوعية ، « كونت » الذي نعت قائمة كاملة من الفنون الرائجة رواجاً كبيراً اليوم بأنها هرطقة أو ضارّة أو مجرد مستحيلة (كالمنطق الرياضي ، وحساب الاحتمالات ، وفيزياء النجوم ، الخ)^(١) . ولكن قد يكون آن الأوان للاعتراف بصلاحيّة « فيزيائه الاجتماعية » ، أو بمجرد صلابتها ؛ وكذلك بأخطار اختصار الوضعية في أجزائها « النبيلة » ، الفلسفية أو العلمية ، الموحى به من أمناء « المتحف » الأكاديمي - وهم الذُرِّيَّة الشرعية (فرع « ليتريه » ، لا فرع « مورّا ») التي فضّلت بالطبع « الدروس » على « كتاب التعاليم » . ولنكرر إذن الأمر ، بعد عدّة أمور : إن بعض بديهيّات « كونت » عن المنطق الجماعي تؤلف نواة عقلانية مركّبة في غلاف من الغرابات التي تثير تقريباً السخرية أو الإعجاب ، بينما لا يوجد عند « ماركس » ، تحت غلاف الاكتشافات الاقتصادية والتاريخية الحاسمة ، نواة سياسية على الإطلاق ؛ ظلّ مكان التنظيم خاوياً . وعند الطبقة الخاصّة بـ «العقل» السياسيّ ، يسبق « كونت » « ماركس » . فهناك ديانة ماركسية ولكن ليس هناك نظرية ماركسية في الدين . وما كان من وجود لديانة وضعيّة (إلا على الورق) ولكن للوضعيّة نظرية في الدين . وقد لمح « كونت » الأشكال « القبلية » للفعالية السياسية الخاصّة بخططيّة رمزية (أو « الشروط المادية للقوة التي ينبغي أن تتوافر لفكرة حتى تصبح هي نفسها قوة مادية » ، كما يقول « التوسّير ») ، فالحركة الاجتماعية لم تُحْضَر في الموعد الذي ضربه لها الدين - وكنيسة شارع « بايين » هي اليوم مقفّرة . والتقت النظرية الماركسية الحركة الاجتماعية من غير أن تلمح شيئاً من الأشكال الدينية الخاصّة بالحركة السياسية التي خلقها اللقاء : فـ « اتحاد النظرية الماركسية والحركة العمالية » الشهير المحتفل به على الدوام لا يزال يمت بالقرب إلى أعراس صوفية غير مُفسّرة . فهنا أُخِلَّت الحماسة بالموعد الذي ضربته للعقل ؛ وهناك ،

(١) انظر تحليل « ميشال سرّ » ، في « الترجمة » (مينوي ، « كونت مُترجماً ترجمة ذاتية في الموسوعة ») .

لم يُبين سبب الحماسة ، ولا سبب قفزاتها « اللاعقلانية » . والوضعية ، إنها نظرية الممارسة السياسية من غير ممارسة . والشوعية ، إنها ممارسة سياسية من غير نظرية في الممارسة .

سوف يقال لنا - وليس من غير حق - إن هذا النوع من الممارسات ليس حجة ؛ وأنه ليس هناك في انتصارات « ديانة البشرية » بعد موت صاحبها ما يستحق التباهي . فما الغريب في أن تجد طريقة كلية ، على المستوى الموسوعي ، جواباً لها في إجراءات استبدادية ، على المستوى السياسي^(١) ؟ ولتتحفظ من صيغ الإسناد: لا يُعثر في «نظام السياسية الوضعية»، وأقل من ذلك في أجزاء «دروس في الفلسفة» الستة التي تحمل الاسم نفسه، على أصول الأنظمة المتسلطة المعاصرة أو بذور «الدولة العالمة» لأنه حتى في بحث أوسع لا تصنع الأفكار حالاتٍ مجتمعية (كما كانت قد افترضت بالضبط المثالية الكونتية)؛ ويُعرف قليل من رؤساء الدول يضعون أعمال «كونت» إلى جانب أسرّتهم (وهم أقل) في شرق الأرض وجنوبها، وهي المناطق المشهورة بأنها «مستودعات طبيعية» للاستبداد، مما في نصف الكرة الشمالي، أرض نخبة السلطويات التقنوقراطية). ولكن جديدين: ليست القضية قضية مرافعة عن الكاتب أو ضده، وإنما قضية التماس لعلب للأدوات جاهزة يمكن لنقد للعقل السياسي أن يلتقط منها بضع «أدوات لتحليل الظواهر التوليفية» كما تبدى في مختبر التاريخ. ولا ننسى لحظة واحدة (ونحن نتذكر «مورا»، ومؤلفه «كاثوليكية بدون الإيمان») في أية فضائح «رجعية» و«استبدادية» قد يصب «تطبيق» ممارسة النظريات السياسية الخاصة بـ«كونت». ونكتفي بأن نلاحظ أنه يمثل أحد الفلاسفة السياسيين النادرين الذين طرحوا على أنفسهم «كمشكلة» مسألة الانتقال من نظرية إلى ممارسة. «إن جماع الفكر الكونتي يدور حول معضلة العلاقات بين المعرفة والعاطفة، وهو بهذا أيضاً فلسفة عظيمة»^(٢). ونلاحظ أن الحدس بالإكراهات التنظيماتية، وهو حامل بلا ريب بالأخطار العملية، يُسهم نظرياً في إيضاح أصول التكوين الخاصة بالهيئات الجديدة (أو المجموعات السياسية) وبصورة خاصة على أطراف الاستعمار الغربي) بشكل أفضل، على كل حال، من الشكل الذي تسهم به الخطابات

(١) جان پول انطوفان ، «أوغست كونت وولادة السياسة الوضعية» (أطروحة مستنسخة على الآلة الكاتبة) .

(٢) جان لاكروا ، «سوسيولوجية أوغست كونت» ، (المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٣) ص ١١٥ .

التحليلية الخاصة بالتجمّعية الحرة. لا من غير أن نأسف، بالطبع، على أن يكون المجرى الجماعي ممثلاً في قلة توافقه مع مُثلنا الفردية.

وقد تكون ثغراتُ حقبةٍ ما وهذياناتها اكتنازات الحقبة التالية وهزالاتها. ولقد فقد «كونت» مرتبته ولا يزال يُحكم عليه بأنه قد تجاوزه الزمن لأنه لم يلعب ورقة علم الاقتصاد، أو أنه بالحري استبعده طوعاً من فكره بوصفه «علماً خاصاً بالمحامين والبلاغيين، علماً لا أخلاقياً ومثيراً للنزاع، علماً يكرس قسمة العمل الفوضوية ونفعية الأفراد الخسيسة. وبكلمة واحدة، أشاعت الوضعية ان الاقتصاد السياسي ضد السياسة، بوصفه مُفكّكاً ومُفرّقاً. ويمكن التساؤل عما إذا كان هذا الاستبعاد، المثير للضحك إجمالاً، لم يُسهّم قليلاً في حدائث رجعيّتنا التناقضية، موضحاً في الوقت نفسه تبادل المواقع مع «ماركس». ورغبة في تلخيص الأمور بشكل إجمالي: لا تزال المجتمعات الرأسمالية تسمح بنفاذ النظرية الماركسية إليها في الحدود التي تكون فيها هذه المجتمعات سائرة باتجاه الاقتصاد (وهو العامل المهيمن لا المحدّد وحسب)، والمجتمعات الاشتراكية الحقيقية تسمح بنفاذ الأحلام الوضعية إليها في الحدود التي تكون فيها هذه المجتمعات سائرة باتجاه «الإيديولوجية» - أي باتجاه ما هو ديني. وإذا كان لزاماً أن يتضح أن مجرى تاريخ المجتمعات الحديثة سيجحد نفسه وقد هيمنت عليه المسألة الثقافية أكثر فأكثر، أو أن تزايد الدواعي التكنوقراطية ما كان يمكن إلا أن يرافقه تزايد متلازم للحاجات الدينية، فإننا سنجد أنفسنا عند ذاك في مواجهة عملية عكسية أشد بلبلة من السابقة: «كونت» الرجعي، عالم الاجتماع الأول في القرن الحادي والعشرين، و«ماركس» التقدمي، آخر عالم منبثق عن القرن الثامن عشر (بواسطة «سميث» و«ريكاردو»).

وفي هذا «المسيح المنتظر» المُخفّق رائدٌ صوفيٌّ من رواد «العقل» السياسي. وبالإمكان الهزء بالصوفي واحترام الرائد. وغالباً ما نقول إنه قد يكون استسلم للشيطان الأبله الخاص بـ«التنظيماتية الاجتماعية»، شعار العلوم الارستقراطية الباحثة في العدالة الاجتماعية والمنبثقة عن الثورة المضادة. وقد أضاف قسم من الخلف الكونتي بالتأكيد على هذه الألقاب النبيلة قسماً آخر هو القسم الأفضل، الذي يقود الى «دوركهايم» و«موس»، ويصل الى «سان سيمون»، معيداً إليه التدفق العاطفي الجمهوري. ولقد سبق لنا ان ذكّرنا هنا بالحاجة الى التقليل من قيمة المعيار البيولوجي، أو تحييده في مبدأه وإذا عاد

«كونت» فأصبح يوماً معاصراً لنا، فسيكون ذلك أيضاً لكونه انتقل من شاشة المماثلة الى برنامج الأبحاث، واضعاً على الفور «علم الاجتماع» فوق علم الأحياء، عند ذروة سلم التعقيد (وبالتالي في أسفل سلم العمومية المتناقضة) الخاص بالعلوم. ولكن التحديد ليس إذابة، ولا التمديد رصفاً. وليس «كونت» رائداً مخجلاً في الاجتماع البيولوجي، لكونه كان قد أشار عدة مرات الى الأخطار التي قد تنجم عن تحويل «العلم الاجتماعي» في المستقبل الى «مجرد نتيجة لازمة أو ملحق» لعلم الأحياء الذي يتخذ منه مع ذلك أرضية، من غير ان يهمل بالمقابل ان «الدراسة العقلانية لكل مقولة ينبغي أن تُبنى على معرفة القوانين الأساسية للمقولة السابقة»^(١). استقلالية مختلف مقولات الأشياء وخضوع بعضها لبعض: هكذا كان يتراءى، منذ إيضاح الطريقة، عقمُ المقابلة المقولية طبيعة/ثقافة. وهنا أيضاً قد يغدو القديم منذراً بالعواقب. وها هوذا «علم السياسة» الرسمي يمجّد اليوم مفهوم «الوفاق»، وعلم البيئة مفهوم «المحيط». فلنذكر إذن بأن «أوغست كونت» (بتأثير مدرسة «مونييلييه» الطبية التي أبدى «كانغيلهم» كل ما يدين به لها مؤسس الوضعية، وهو من أهالي «لانغدوك» أيضاً) هو أول من نقل «الوفاق» من الحقل الفسيولوجي الى الحقل الاجتماعي، و«المحيط» من سلم الأمكنة الى وضع التجريد العلمي^(٢).

وعندما جعل «كونت» ذروة مشروعه في العلم الاجتماعي ديانة اجتماعية بلا حل استمراري، لم يبرهن على اختلال ذهني ضئيل جداً (لم يكن خلواً منه، كما يعلم كل إنسان) وحسب، بل على حدس علمي رائع كذلك (وعلى حس أيضاً بالمسؤوليات الوسائطية قليل الشبوع بين العقائدين من عُرفاتهم).

فالاندفاع العقلاني يجعله يفقد عقله: لكن المقدمات الأولية معقولة تماماً، حتى وإن لم تكن الخلاصات معقولة. فما يدعو العالم السياسي «السوي» «وفاقاً» (ولا يجفل من ذلك أحد) يعمّده هو «الكائن الأعظم»، ويجعل منه دينه، ويعلن ذلك الدين ديناً شاملاً: مجرد انتقال الى الحدّ (الأدنى للوفاق المهيمن الزامياً في أي مجتمع معين). وهو يلجأ إلى المبالغات - الأمر الذي يجعله يذهب بعيداً بكل ما للكلمة من معاني. وأحياناً

(١) دروس في الفلسفة الوضعية، الدرس الثاني والعشرون.

(٢) كانغيلهم، «دراسات في تاريخ العلوم وفلسفتها» (قران، ١٩٧٢) ص ٦١ - ٧٩ وعلى الأخص: «فلسفة كونت

البيولوجية وأثرها في فرنسا في القرن التاسع عشر».

بعيداً «أمام»نا . وهناك في الخيالات الدينية التي تترأى لأشد الناس امتلاكاً لقواه العقلية نوع من العلم عبر الخيال على طريقة «جول قرن»: الحُدس بعلم سياسي حقيقي . وقلّما كان لمستتير أن يملك ما ملكه ذلك العبقريّ من حسّ بالمحسوس والناجع والعملي . ولأنه عرف كيف يفرّق تفريقاً جذرياً بين وجهة النظر العملية ووجهة نظر المعرفة فقد فهم أن ما هو ضارّ وسلبي في سياق المعرفة لا غنى عنه وإيجابي في سياق العمل . ومن هنا الشرعية التي اعترف بها للوجدان الصوفيّ بوصفه مكوّناً للحقيقة الاجتماعية . ومن هنا إعادة الأهلوية الرائعة ، التي كان ينبغي ان يمنعها بكل كيانه ، إلى الصنمية بوصفها «وهماً دُفعياً» ؛ وإلى الوثنية كعامل تعاشر ، وباختصار ، العودة المذهلة للأصول «اللاهوتية» إلى الحالة «الوضعية» النهائية . ولأن «كونت» كان يبحث عن الفعالية السياسية ، فقد ابتكر «مريم عذراء» جديدة هي «كلوتيلد دو ثو» ، وقديسين جدد هم الأبطال الوضعيون ، جاهدًا في أن يضاعف إلى ما لا نهاية من كان يدعوهم «الشفعاء» : مفاصل انتقال تسمح للنظرية بالاتصال بالممارسة ، ولمعرفة نظرية مجردة بتغذية شعور جماعي معيش .

ليس هناك من نظرية في الممارسة من غير نظرية في الوساطة . وإذ سبق للفكر الكونتي ان لمح ذلك فقد استطاع ممهاة المسيحية - وخصيصتها الوسطاء - بنموذج لا يمكن تجاوزه لرمزية في القدرة ؛ و«الكنيسة» الكاثوليكية بمثال معياري لأجهزة السلطان السياسي ، وقديسيها وملائكتها بعرفائه المجنّدين . كما أنه قد يكون رغب في ان يصبح رب المسيحيين الودود المتوهج هو «البشرية» ؛ التي كان سيكون هو «يسوعها» ؛ وإلى جانب ذلك كل أنواع الوسطاء الماديين أو الخياليين بين «الكائن الأعظم» والكائنات الفردية الصغيرة . ولم يكن دافعه الدافع المناسب ؛ ولكن المنطق الداخلي لأنظمة الدفع لم تفته .

وإذ ذكرنا بذلك فمن تحصيل الحاصل ان الفلسفة الكونتية ضلّت الطريق منذ البدء بسبب سذاجتها المثالية (يسيطر الفكر ويصنع التاريخ الاجتماعي) - مُفاقمةً بسذاجتين خطرتين خاصتين بعصره .

الأولى ، العلمية ، تتلخص في أن تُسحب من الفكرة القائلة بأن معرفة طبيعية بالشأن السياسي ممكنة الفكرة الأخرى القائلة بأن الغرض السياسي خاضع لقوانين

طبيعية. وهكذا فإنه باللعب على غموض كلمة من الكلمات يوارى تعسف القوانين التي يُصوّت عليها، وتُلغى ولا تُحترم حين لا تستحق الاحترام بواسطة القوانين الجائرة التي تربط بين سلسلتين من الظواهر برباط ثابت. ونحن أحرار والحالة هذه في أن نصديق ما نشاء، حتى وإن كنا لا نستطيع التحرّر من واجب التصديق بشيء من الأشياء (بوصفنا، وما دمنا نؤلف، «نحن»). ولن يكون علم السياسة أبداً، فلنؤكد ذلك من جديد، سوى العلم بفن، أو المعرفة بعدم معرفة.

الثانية، التطورية، تنقل موضع الاستعارة المعروفة من الأعمار الثلاثة - الطفولة، والمراهقة، وسن الرشد - الى قانون الأحوال الثلاث (اللاهوتية، والماورائية، والوضعية). وإنه لتفاؤل لطيف، ولكنه يتحامق. وذلك انها غباوة نافعة هذه التي تسمح لرجال النظام بأن ينتظروا بوداعة في زاويتهم ان يقوم تقدّم البشرية بالعمل بدلاً منهم - وقد احتفظ أحكم الحكماء منهم بطاقتهم لا قناع العقول بالانخراط بدلاً من بلبلة حالة الأشياء. وحين يحلّ التعليم في مادة السياسة محلّ الاستراتيجية فمعنى ذلك أن المعركة بدأت بداية رديئة. وبالا انتظار فإنه ليس في وسع أي نقد لـ «العقل» السياسي أن يدع هذا النبأ المزيف ينتشر من غير أن يثير الضحك: «غداً السلام» - ولا آمالاً مزيفة: بقيام سياسة «وضعية»، مثلاً...

الفصل الرابع

قليلاً من الأخلاق!

إذا كان منتجو التاريخ ، في الوجه المتداخل طبيعة - تاريخ ، هم في الوقت نفسه وكلاء إعادة الإنتاج الطبيعية ، فكيف السبيل الى معرفة مَنْ مِنَ الأصيل والوكيل يخدم الآخر . . . ففي وسع كل من الأطروحتين أن تساند الأخرى ، وليس هناك ما يؤدي إلى ترجيح إحداها : وها نحن أولاء مقودون من جديد إلى عرض تناقضات العقل السياسي . لقد كان « شوينهاور » يرى في الغريزة الجنسية وسيلة لوضع البحث الأناني عن اللذة في خدمة نسل النوع . وبالإمكان إثبات ذلك ، كما بالإمكان إثبات عكسه . وكان « هيغل » يرى في جَزاري البشر الكبار رجال أعمال عبقرية الكون . ولم لا ؟ فليس ما يمنع من أن نضيف إلى جَيْل « الحياة » و« العقل » خديعة لا يُعرف ترتيبها العددي من خدع « الإيديولوجية » . ولسوف يقال عندها إنه من الخير لرقِيّ المجتمعات أن يتجاهل الأصيل دوره كوكيل . ومما لا ريب فيه أن أخصب الأوهام السياسية هو وهم المرء أنه بلا وهم . فمنذا الذي يجهد في أن يفتح لنفسه طريقاً ، وسط الليل وعلى مقاسه الصغير ، لو كان يعلم ، يوم يثين الألوان وعلى مدى أوسع ، أن الطريق المسدود والمنفذ سوف يختلطان ؟

وإذ لم تكن بنية العمل الجماعي الدينية شيطانية ولا رحمانية فإنها لا تستدعي الندب ولا الندم . وإذ كانت أبعد من أن تفترض تدخلاً ما من الحارق للطبيعة في التاريخ فقد رأينا أنها ناجمة على العكس عن انخراط تكويني من الكائن الطبيعي في الكائن التاريخي . وكما يلتصق الماضي بالمستقبل ، واللاوعي بالوعي ، تلتصق الطبيعة بالتاريخ . و« السياسي » هو الاسم الذي نطلقه على هذا « الالتصاق » .

والمعاودة الدينية تقوّلب الآخر في الذات والمتبدأ في المنتهى . وإنها ليد من حديد تحت قفاز من مخمل . فها هوذا التشبّه بالقدامى « في » الحداثة ، وما قبل التاريخ في النزاع الأخير ، وإنسان « اوقيانوسيا » خلف عالم التوجيه ، وها هي ذي « غينيا الجديدة » تقطن في مكان ما وسط « إنكلترا الجديدة » . فليس هناك عملية رصف للأنساق والأزمان بل عملية تراكب . وتحت أنفنا ، على وجه التقريب . فمتى سيتم لنا فهمُ أننا بلهاء ، فهمُ هذا البله العميق الذي يتيح ، وسط أعظم « ثورة علمية وتقنية » عرفتها البشرية منذ الثورة النيوليتية ، ناهيك عما حدث على ثلث الكوكب من انقلاب في غط انتاج اقتصادي « بال » ، يتيح للجهال السرية التي تربط البشر بقبيلتهم - بالمعنى الحقيقي والمعنى الواسع - أن تمتدّ في اللحم الحيّ أكثر تغذية وأشدّ تسلطاً من أي وقت مضى ؟ وعصر الأسفار بين الكواكب السيّارة هو عصر الحروب القومية أو القبلية ، والعصر الذهبي للديانات الثلاث الكبرى في العصر الحديدي هو عصر اختصار المسافات . والرجل الذي يمشي بهدوء فوق « القمر » ويبنى الأجهزة اللاقطّة الضئيلة الحجم جداً هو نفسه الذي يلوح بغضب بالعلم ويخرج أكثر فأكثر أمعاء جاره بغية التمكن من الكلام بلغته ، واستنشاق تربته بلذّة ، والصلاة لآلهته باستمرار . داخل البلاد التي تسمّى متقدّمة ، كما في خارجها . ولسوف يُسمح لنا ألا نذكر قائمة الأسماء الخاصّة بالكيانات الجماعية المكافحة اليوم من أجل الحياة على سطح الكوكب - فحصادها في الصحف . وينبغي ألا يحجب الابتذال العظيم الخاص بهذا النوع من الجداول المفارقات المنطقية التي تفصح عنها ، ما دامت « التقهقرات » التاريخية تقدّم فرص الاقتراب من نظرية التاريخ .

وانها لمفارقة تدخل السجلات ، والسيادات الممالة ، والتصنيفات المشوّشة . وفي علم جيّد بأصول الكلام يقابل الفعل « يعمل » الفعل « يتألم » . ولكن حوليات الجماعة تُماهي بين الأعمال الكبرى والشهوات الكبرى : تشبه قفزات البشرية إلى أمام جرائم عاطفية أكثر مما تشبه عمليات موفّقة في حساب الاحتمالات . وفي النقد الجيّد يتفوق التفاهم على الحساسية ، كما يتفوق الأعلى على الأسفل . وتُظهر الحوليات أن القفزة يشتدّ صعودها إلى فوق كلما زاد هبوط انطلاقها : الـ « زمر » الحصيصة تدوم ، والزمر الانفعالية تحيا . وتُسليم الهيجانات التاريخية لثقافة من الثقافات التي تنغمس فيها زمرة من الزمر

بحرارة حُسَّها السليم إلى هذيانات يستهجنها الخلق والمنطق . ويضع علم النفس الاجتماعي « الوعي الجماعي » في مقابل « اللاوعي الفردي » ولكن العمل الجماعي يُشبه الحلم الفردي ، وتُبدى الحركات الزمرية الطابع المثلث للتقهقر الخُلُمي - بالتسلسل في الزمن نحو الماضي ، ومادياً نحو الصورة ، ووظيفياً نحو اللاوعي . ومن يتكلم على الجماعة لا يتكلم بالتالي بـ « منطق جيد » . ولا بمنطق سيء . فالـ « همزة » في « أنخرط إذن أنا موجود » هي غير « الهمزة في « أفكر » . فهذه الأخيرة ، على الرغم من أنها لا تحيل على علم في النفس بل على ماروائية ، قد تعني : « أنا » ، « أ » . وبالمقابل فإن « أ » في العمل الجماعي هي « شخص آخر » ؛ ولذلك فإنها تقود بسهولة من اللاهوت إلى علم النفس المرضي ، أو من الدين إلى الخبل ، أو من نشوة إلى جنون جماعي .

ويجري كل شيء كما لو أن سيطرة البشر على تاريخهم كانت نتيجة تسلط الطبيعة على البشر ؛ كما لو أن « عمليات الوعي » (المحترمة) التي تدعونا إليها مختلف المذاهب الأخلاقية في المسؤولية لا يمكن أن تبلغ غايتها ، أي أن تُترجم إلى ممارسات سياسية فعلية ، إلا إذا توسلت عمليات حشد (مربية) للقوى اللاوعية . وكما لو أن نفس الأشخاص المنطقيين الذين تمكّنوا أن يكونوا سادة الطبيعة وملاكها ، بالعلم والتقنيات معاً ، عاجزون عن مدّ مشروع السيادة هذا إلى تاريخهم الاجتماعي الخاص دون أن يكونوا « تلقائياً » عبيداً لمنطق آخر لا يعقل ذاته ولا يتمالك نفسه . وإننا لنعمل لأننا لا نريد أن نعاني وإعمالنا هذه الإرادة يعرّضنا فقط للمعاناة من قوانين العمل ، غنينا شهوة الانتماء وتبعية الاعتقاد به . ومن هنا لا يُستخلص ، بشكل محزن ، أن « الإنسان شهوة عديمة الجدوى » ، بل - وهذا أكثر إشراقاً - أن الشهوة وحدها قادرة على جعل الإنسان نافعا . لأي شيء ؟ - هذه قضية أخرى . إنها قضيتـه - » .

وليس غرض عمل كعملنا بالطبع اقتراح أهداف أو قيم لممارسة سياسية ، وإنما غرضه وضع خطة لأشكال « قَبَلية » للممارسة السياسية بصورة عامة . ومعلوم أن هذه الأشكال متعارضة لأننا سبق ورأينا أن مقلوب الحرية (حرية العمل) هو تبعية (الفاعل) ، وأنه ليس في وسع المرء التزوّد بمشروع سياسي منسجم دون أن يُرتهن مرتين ، مرة لولاء وأخرى لعقيدة . وبكلام آخر فإن الإنسان لا يمكن أن يكون ذاته فاعلاً

في التاريخ إلّا بقدر ما يخضع لوطأة^(١) جماعة تدين لصنم معين كما للنقص الذي يلحمها . وتحقق مقاضاة الإيديولوجية للأفراد المذكورين عن طريق إخضاع الرعايا لما به يتكونون رعايا . وإذا استحيل قيام عمل ناجع من غير أقنوم رمزي (ذي آثار مادية) ، يغدو الداخلون فيه مُتَدَخِّلًا فيهم ، ويحوّل البالغون إلى أطفال ، والمتحرّرون إلى أسرى ، بفعل قانون تنظيمي يستبعد مبدأ سيادة ما . وحالة الحرية في المكان الجماعي نتيجة لـ « حالة إخضاع » الفاعل الفردي (بالمعنى الفني الذي يحدّد صفات الأنظمة التي تفرض فيها مرتبة مادية تنوّعاتها على مرتبة أخرى ، « من غير مبادلة ») . ولا يلمح أحدهنا ميلاً أهوس للمفارقة ، بل مجرد بيان لتناقض داخل الأشياء نفسها . تناقض لا ينبغي أن يُسمّى لعنة بل إكراهاً .

إن عدم الكمال يكشف النقاب إذن عن منطق العمل السياسي في الوقت الذي يكشف فيه عن لا معقوليته . ولكن اللامعقول هنا لا يهدم المعنى ، إنه يؤكده . وبوصفه درابزوناً بقي من السقوط في العدمية ، فإنه لا يضع في مقابل أعمالنا تساؤلاً منتظماً عن الجدوى منها ، بل هو النهج التماسك الذي يشجّع على العمل . لأن امتحانه لا يكشف عن تماسك خاص بالمستحيل ، بل خاص بالتناقض . وشروط إمكان العمل هي التماسكة تماماً والمتناقضة في آن .

والقول بأنه لا عمل من غير اعتقاد معناه بوضوح : أقنعوا أنفسكم جيّداً بأنكم سوف تغيّرون العالم ، لأنه بهذا الثمن وحده يمكن أن ينقلب جزء من التاريخ البشري إلى فصل من التاريخ الطبيعي الخاصّ بالنوع . وكونوا مجتدين ، ولكن افعلوا ، لكي تجتدوا ، مثلما فعل سابقوكم .

أَتَّخَذُوا سَمْتَ المناضل الخالد بوصفه المحرّك الساكن للمجتمعات المتحرّكة .

« سوف يتجدّد وجه الأرض » - إنه النبيّ في مزموه . « تغيير الحياة » . إنه الزهيم في خاتمة كلامه . لا مزاح ولا شيطنة . وما كانت الهدهاده القديمة لتجعلنا نجفل

(١) المقابل الفرنسي لهذه الكلمة العربية هو (Su — jet) . وقد استغل الكاتب الأصل اللاتيني له وهو (sub — jectum) ومعناه (مرمي — تحت) لبيان التناقض بين الفاعل والمنفعل في الانسان الطامح إلى صنع التاريخ . وأملنا أن نكون قد أدبنا المعنى بالعربية باستخدام « الوطأة » للتعبير عن ذلك الأصل اللاتيني . (المترجم) .

باستمرار مع نغمتها التجديدية المؤلمة لو كان بإمكاننا أن نفعل شيئاً غير تصديق آذاننا . ولا يغني لنا سَحَرُتنا شيئاً غير الذي نطلبه منهم - البقاء يضطرنا إلى ذلك - وليسوا هم أنفسهم سوى تجسيد عابر لطلب خالد (عدم الموت) . والتلبية المشروعة التي تنتظرها منهم لم تسقط ولا تناقصت وهي تنزل من المذابح الى المنابر .

وفي مادة الوعود ، يتجاوز الطلب الاجتماعي العرض التنبؤي . وفي مادة خيبات الأمل ، يتجاوز العرض السياسي الطلب . وهكذا ، بين الإعلان والأجل ، بين « الأمسية الكبرى » والسَّحَر ، يعود التوازن ، كيفما أتفق ، من « أزمة قِيم » إلى أخرى . وإذا كان لم يسبق للمرء قطّ أن رأى الوعد الموعّل في القدم يسفر عن نتيجة فروؤيته لخيبة لا تُطلق وعداً جديداً على الفور ستكون أقل . وبين « الجمعة العظيمة » و« أحد الفصح » ليس هناك سوى يوم ؛ يوم شكّ واحد رديء من خاتمة الاعتقادات إلى مستهلّها . وإنها لدورة مبتدلة بلا كلل تقود من « الربّ الذي سقط » إلى « ميلاد أمة » ، من « اندحار الإيديولوجيات » الى « تجدد الروحانيات » - دورة ضرورية مثلما هي ضرورية دورة الكربون ، أو الفصول ، أو الحيض التي تصون الحياة على الأرض . وإنها حليلة في المغالطة التاريخية يقوم آخر دور من أدوارها بأعباء مجموعة الأفكار في كنف مجتمعات الغرب الأقصى الشبّانة : فما إن تُخْلَى عن رسم « الأب كارل » التذكاري على الورق ، بحجّة البلى والدغماتية ، حتى ظهرت في البيوت الصورة الالكترونية ، الحماسية والرياضية ، لـ « جان پول » لا يخضع لإنسان في مادّة المعتقدات والتقاليد البالية . وإذا ترك مكان « الحَبْر ماكسيموس » بيرد طويلاً ، برد كل مجتمع « دافئ » - بالتقهقر إلى حالة الهمود التي كان عليها في البدء . ولحسن الحظ يمضي الزعماء الجذّابون ، ولكن لا تمضي الجاذبية التي تنتقل من الأسقف الى الفقيه وبالعكس .

وإذ كنا قد ولدنا أبناء منذورين بيلوجياً للدعوة ، ومنسوبين بالفطرة إلى الانخراط ، فماذا نفعل إن لم نقم من جديد ، مثل كل الناس ، بواجبنا كأحياء ؟ أو إن لم نستجب لنداء الأيام القادمة المحسوس مع علمنا بأنه لا يقبل بجواب عقلائي ؟ وليس للتناقض من حلّ ، ولكن ليس هناك ما يمنع من طرح عناصره بوضوح وعيش « صراع الملّكات » حتى النهاية .

ومما لا ريب فيه - ولا جدوى من جعل الأمور تبدو مأساوية - أن هناك أمكنة

ولحظات تجعل السؤال « ما العمل ؟ » بلا هدف وهي تتيح أن يُجاب عليه بـ : « لا شيء » . وللتاريخ السياسي أحياناً مثل هذه الغيبات التي يُسمح فيها للأفراد بأن يحيطوا زمريهم علماً بغياهم وأن يتفرغوا للـ « كينونة » - رعد العيش أو إحسان القول - بلا مبالاة بمضايقات الـ « عمل » . ورفض الاعتقاد ليس حتى بذخاً أخلاقياً - إذ لا أخلاقية حيث لا عمل (أولاً « سلوك ») . وفقدان الإيمان هو الامتياز النظري الذي يتمتع به من يشاهد عمل الآخرين - تظرف جمالي أو حكمة من حكم الشيوخ : ليس لهذا الإغفال للأيدي النقية يدان . وحين لا تكون الزمرة مهتدة في وجودها المادي أو في كليتها الحية ، ويكون البقاء الغذائي من جهة أخرى مؤمناً ، يدخل الواجب السياسي إحدى فترات خموده الذي يدعوه عالم الأخلاق « انحطاطاً » ، ومؤرخ الأفكار « غلياناً » . وغالباً ما يتساير الاثنان . فلقد كان « لوسيان فيقر » قديماً يتساءل (بشأن « هوزنغا ») عما إذا لم يكن بالإمكان أن نُميز في التاريخ « فترات من الحياة الفكرية السائدة تالية لفترات من الحياة الانفعالية النامية بشكل استثنائي » . وقد نكون استفدنا ، في أوروبا الغربية ، من إحدى هذه الفترات التي يتغلب العقل فيها بالضبط على الهوى ، والفرد على الجماعة ، والوعي على الاعتقادات ، لأن الانتهات مقررة والزمرة القومية مدعومة . وفي مثل هذا النوع من الاستراحات يتوزع نشاط الفكر طوعاً على سجلين : هزء وهداية من جهة ، وتدفقات وتساميات من الأخرى (النفس الرضية ضعيفة أمام الاجساد التي نالت نصيباً جيداً من الغذاء) . أو أن الزمرة ، المعتدى عليها ، سوف تستيقظ ، ومع المقاومة يعود المتوحش ؛ ومع الانتفاضة التمسك بالتقاليد البالية : ستعود الزمرة في هذه الحالة إلى الاعتداد بنفسها ، ولا تلبث أن تتزود بالزعماء والمحظورات والحدود . أو أنها ستفكك بوصفها جسماً ، ملتصقة بسبب الهمود بأعظم أقطاب التسلط قدرة : عندها يحرر ضعف الزمرة حشداً من « الأذهان المتوقدة » ويضبط عدم الاعتقاد . ولا يلبث في الحالتين أن يُكتشف أن عبارة « لا ماركس ولا يسوع » كانت مادة خلقية اختيارية ، للاستهلاك الخاص جداً وللطبقات ذات الدخول العالية ، من غير استدلال سوسيولوجي ممكن ولا نتاج سياسي على المدى الطويل .

واما الخارجون على قانون الحداثة الذين لا تؤثر فيهم الخلقية الرواقية ولا فضائل الفروسية بل يستمر المثل الأعلى النضالي لا التبشيري في إثارة هميتهم - وإن باسم المثالية -

فسيكون أمامهم أيضاً خطر مائل لا يستهان به (إذ هناك خطر في كل مكان وعلى الدوام) . ولسوف يتمثل في المزاوجة بين « فيكتور سرج » و« برتلوت برخت » ، أي في العمل مع الاعتقاد بأنه « إذا كان الليل طويلاً فهناك نهارات » ، مع العلم تماماً ، ومن مصدر موثوق ، بأنه سيكون هناك دائماً « منتصف ليل في القرن » . وإذا كانت البشرية الاجتماعية قد وُلدت راشدة فلا يُعرف لماذا ولا كيف يمكن أن تتجدد قواعد سلوكها . فهناك على العكس شيء منشط في ديمومة الأسس الأخلاقية ، بل في رتابتها . وهكذا لن يدهش أحد من أن يعثر مجدداً في معرض وجوه القرن المناضلة العظيمة ، ووراء قسّمات الشهيد اللاأدري ، على الطبقات المتراكبة التي تضمّ حكماء العصور الغابرة وقدّيسها وأبطالها .

يقال « ليس في السلوك النضالي ما هو علمي » . أمر مشكوك فيه . ففي وسع هذه الاعتبارات النقدية أن تضيف إلى هذا التكوين التاريخي ، أي « المناضل النموذجي » كنمط من أنماط التماهي الخلقي ، إضافة إعلامية متواضعة . إضافة يمكن إيجازها بشكل لا بأس به في هذه الاستعارة : تحتاج البشرية وهي تعمل ، شأنها شأن كل آلة متحرّكة ، إلى مصدر حرارة ، كي تتمكن ، بواسطة خزّان واختلاف في درجة الحرارة ، من إنتاج وقائع . فهي إذن على حق ، مادياً ، في أن تعاود المطالبة بهذا المصدر ، من الزمرة ، ومن الخرافة ، ومن الزعيم ، أي من الجنون الجماعي . وسيكون هذا نصيبها من التضحية . ولكن هل تجري قسمة هذه التضحية ؟ إن الحيوان المندفع بالحمية سيحتسب ببساطة من أن ينسى ما يُخفيه النشاط الذي لا غنى عنه في الإنتاج الاجتماعي للتاريخ من حرائق ، وأن الحمى ستعود مع الحماسة . والحمية فضيلة معظمة ، ولكنها صيغت من جذر إغريقي^(١) معناه : يغلي ، يحترق . . . وعندئذٍ قد يكون « الإيديولوجي » هو الاسم المستعار للحراري (بوصف الأول يمثل بالنسبة إلى التاريخ ما يمثله الثاني بالنسبة إلى الطبيعة) . ولكن ما سوف يزيد كذلك في إيذاء الحيوان السياسي ، « فخر الكون وحثالته » ، قتل جميع آلهته (بما في ذلك الإلهاد) متذرّعاً بما لا طائل تحته من أنها آلهة مزيفة . ولن تفقد تصفية ظنية من هذا النوع ، وهي لحسن الحظ

(١) نذكر بأن كلمة « الحمية » تقابلها في الفرنسية كلمة « zèle » وأصلها الإغريقي هو « Zelos » . وقد ترجمنا العبارة على هذا الأسس . (المترجم) .

غير قابلة للتطبيق ، إلى أكثر من انطفاء الجنس ، عن طريق النضوب الحاصل من ضمّ إرادة العيش إلى إرادة العمل . ونحن أحرار بأن نرى في الانتحار أسمى تجليات الكرامة الفردية ، ولكن هذا العمل ، الخلقى بامتياز ، يفترض مسبقاً وجود زمر منظّمة حيّة . فلا انتحار مسموح به ، إن لم نقل إنه مطلوب في بعض الظروف ، شرط أن يغدو انتحار العرق وانتحار العالم مستحيلين . والذين يجنّدون شرفهم لكي يختاروا بحرية صيغة موتهم ولحظته ، عليهم تماماً أن يرفضوا قدر المستطاع التهديد بنهاية العالم . وهذا ما سوف يؤلّف سلفاً خطأ سياسياً ، في الحالة التي . . .

وإن رجلاً من رجال اليوم يجمع بين هاتين الصفتين المتناقضتين - القدرة على الموت من أجل فكرة وروح الدعاة - ليزعج كثيراً من الكتابات المبتذلة بعدم تمكينها من إذاعة صيته . ولسوف يلزمه أن يقرّر ، بين ما يقرّره من خلافات ، التظاهر بالغباء أمام أنصاف العلماء وبعدم الإيمان أمام الهائجين . ولندع مثيري الفرح لجدليتهم ، كيلا ندخل في حسابنا هنا سوى الفقهاء . ولنتوقف عند استظهارين من استظهارات الاحتفالات : فكرتين من أفكار الدفاع . وليكن درس التلميذ النبیه : القدرية والأخلاقية المجردة مرتبطتان ارتباط الشفتين والأسنان - مثل أسنان الرواقي المطبقة ، الرواقي الذي ينظر إلى عدم التأثر بشيء على أنه عملة الخضوع الزهيدة القيمة . وليكن درس العالم اللامع في المادية التاريخية : العودة إلى « كانط » حصان هرم ، حصان طراودة المثالي الذي يعود باستمرار إلى داخل الأسوار النظرية للطبقة العاملة . وإذا كان « العشور على « كانط » في الماركسية ثابتة من ثوابت تاريخ الانحرافات الخاصّة بالحركة العمالية » ، كما تقول اللازمة ، فإن رؤية « أيبكتاتوس »^(١) يلوح في أفق عناءاتنا لن تُعين قطّ على تحسين حالنا . وكل انسان يعرف قواعد الحساب النضالي (تقهقر + انحراف = تضليل مبتذل) ، ومن ذا الذي لا ينفر من قلنسوة الحمار ؟ ومن جهة ثانية فإن متعة « التصنيف » ، وهي رجيع رمزي لمتعة « القنص » (صَنَفَ تعني استبعد) ، من الحيوية والفائدة في صون الأراضي الاقليمية العائدة لكلّ منا بحيث لا يُجرؤ معها على حرمان من لهم حق فيها منها . فليسمحوا لنا على الأقل بأن ننبّه إلى أن « ميتافيزيقية

(١) احد الفلاسفة الرواقيين . وقد يكون عبداً مُعتقاً درس الفلسفة الرواقية وعاش في روما وعلم بها قبل أن يطرده منها الإمبراطور الروماني دومينسيانوس . وتغلب الاهتمامات الخلقية في دروسه على المنطق والفيزياء . (المترجم) .

الأخلاق»^(١) و« وجيز » «أيكتاتوس» سيشكلان في هذا الملف الخلفي وثيقتي إثبات رديتتين . « كانط » فيما يتعلق بالعقل العملي ، لأن بحثنا يستبعد بشكل قاطع أن يشترع العقل في المادة السياسية ، وأقل من ذلك في موضوعات حرة ومعقولة : لسنا « أعضاء مشترعين » في « المدينة - الدولة » ، ولا يفترض الموجب السياسي فينا طبيعة خارقة الحساسية ، بل طبيعية بكل بساطة . و« أيكتاتوس » ، لأننا بدلاً من أن نقدم ساقنا بوداعة إلى من يطلبون كسرهما ، يوصينا مفهومنا بأن نكسر قدر المستطاع الآلات المستخدمة لكسر السيقان على رؤوس الجلادين . ومعلوم أن « قدر المستطاع » ممكن دائماً ومبدئياً . وعليه فالتصرف واجب . ولسوف تستخلص عندئذٍ من الإرشادات المخالفة مقدّمات أولية منطقية شبيهة بمقدّمات المذهب الرواقي . أجل ، « فمن بين جميع الأشياء في الدنيا ، بعضٌ خاضع لنا ، وبعض آخر غير خاضع » (أيكتاتوس) . وجميع أعمالنا خاضعة لنا ؛ وأما نتيجتها فلا ، لأن قوانين بقاء الزمرة تخفى علينا مثل « الهيئة ، والممتلكات ، والصيت الحسن ، والمناصب العليا ، وبكلمة واحدة كل ما ليس من صنعنا » .

وبالإجمال فإنه إذا كان بالإمكان أن يكون للأقوال الماثورة معنى في مادة السلوك ، فإننا نحب أن نضع في مقابل « تمنع وتحمل » ما قال به العبد الفريجي العظيم^(٢) « إنخرط وتحمل » صابراً قدر المستطاع .

(١) أحد كتب « كانط » الشهيرة . (المترجم) .

(٢) المقصود «أيكتاتوس» المنسوب إلى «فريجي» من أعمال آسيا الصغرى . (المترجم) .

المقطع الثاني

فيزياء استقامة الرأي

استقامة الرأي هي الوجه الأسود للتنظيم . والايان مبدأ حياة ، والمعتقد مبدأ موت . فكيف يتم الانتقال من «إيروس» المتحرك والخلاق القائل بالاعتقاد الى «ناناتوس» المعياري الساكن القائل بالقانون ؟

إن المثال المعياري لهذا الانتقال ترنيمة تاريخية تختصر اللاوعي السياسي : من معاهدة « كركلا » (عام ٢١٢) - كل إنسان حر في الامبراطورية يصبح مواطناً رومانياً - الى معاهدة « قسطنطين » المعروفة بمعاهدة التسامح (ميلانو ، عام ٣١٣) - كل العبادات الدينية مرخص بها - الى معاهدة « تيودوز » (عام ٣٩٢) - التي جعلت من الكتلركة دين الامبراطورية الرسمي . ومشكلتنا : ما العلاقة المنطقية بين « ال » غموض السياسي ، وهو مبدأ انحطاط (« كل الناس رومان ») ، و « ال » تحديد اللاهوتي (« المسيحيون هم أيضاً رومان ، وقسطنطين أسقفهم ») و « ال » اباداة بالحرب (« المسيحيون وحدهم رومان ») ؟

الفصل الأول بنية النقص

١- الوظيفة التعليمية.

٢- الوظيفة الجنائزية.

لعدم الكمال شأن في المنطق كما في الممارسة . فهو يحكم إذن ادارة الخطب كما يحكم إدارة « المدن - الدول » . وفي حالتي التمثيل لا يتكشف العقل السياسي فقط عن مبدأ في تضارب الآراء بل عن أنه هو نفسه متضارب ، لأن خصيصة العقل هي « أن يفتح » ، وخصيصة السياسي هي « أن يُغلق » . و « تنحل » الصعوبة المنطقية بانتظام على حساب العنصر الأول ، بحيث ينصبّ الضغط النقدي على السياج العقدي ، وخرقه الفردي على أرض الزمرة . وهذا المخرج غير المفضي ، إذا جاز التعبير ، يحدد الطبيعة التناقضية للعملية الرشيدة . والمفارقة التي تشكل كل مأساة « تاريخ الأفكار » ومصيبته هي في أنه ينبغي قتل نظرية (بوصفها نظرية) لإعادة الحياة إليها (بوصفها قوة جماعية) .

« استقامة الرأي في مقابل الفهم » - هذا القول الخيري المكرر في مواعظ الحكمة - لا يعفينا من فهم استقامة الرأي . ولا من مساءلة الحقيقة التاريخية المشار إليها على أنها كذلك^(١) . من غير أن يمنع سوء سمعة الكلمة من أن يخلق الأمر خلقاً جديداً بشكل نشط من بين رفاته .

ويمكن قياس الكسل الثقافي ، وكل مثقف يعلم ذلك جيداً ، بمقياس وتيرة الـ

(١) كهذا المؤلف لـ « بحث في روح استقامة الرأي » (غاليمار ، ١٩٣٨) الذي نجح في ترجمة إغفال الميتة التي تحمل الاسم نفسه ، وكذلك تفاني « المرطقات » في أن تتحوّل إلى استقامات رأي بديلة . لقد كان « جان غرونييه » أستاذ « ألبير كامو » .

« ية » في خطاب معين : فهو لا يُعْمَل المَدْرَك الذي يحسم ويعمل بمقولات جاهزة . ولكن الاكتفاء بهذه الملحوظة معناه الروح عن معرفة السبب في وجود الـ « ية » وما إذا كان بالامكان ألا تكون .

وليس هناك من نور يمكن انتظاره ، وكل مفكر يعرف ذلك ويردده ، من « الأفكار الرشيدة » ، ويمكن أن يُقرأ تاريخ الفكر الحرّ ، أي الفكر من غير نعوت ، وكأنه « احتجاج طويل على مذاهب استقامة الرأي » . ومن أين تأتى إذن لأبي الهول أن يتغلب ويتغلب على المحتجين ؟

أطروحتنا : ان تكوين المَقُولَيْن هو نفسه مُقَوَّلَب ، وهناك بالاتجاه المعاكس لمسيرة الـ « ية » ، الدينية أو الإيديولوجية ، إجراء ثابت : التثبّت بالجسم عن طريق إنتاج نقص ما .



خُلِقَ الانسانُ بحيث لا يُرضيه سوى الغياب .

ولا يُفْهَمُ ذلك بالصيغة الأدبية بل بالاستنتاج المنطقي .

لا لأن الأدب متخاصم مع البدئية . فحين تكون الأغنية العاطفية جيدة تُفصح من دون تعمد عن بنية شكلية ، متقدمة في السباق أشواطاً طويلة . ولقد سُلِكَ « غوديل » في أغنية ، أغنية حبّ ، قبل أن يولد هذا المنطيق بزمان ، وقبل أن يُخلق سبب الغنائية . فمن « أميرة أوكسيتانيا الغائبة » إلى المقاطع الشعرية في « حذاء الأطلس » (كلوديل) ، وصخبُ الحبّ مسيطر سيطرة تُشبع غيائياً . فالْبُعد خَلَب ، ويكتسب في المدرسة أن الغزل متناسب ومرّبع المسافة التي تفصل المحب عن المحبوب . وأما العشاق الذين هم إلى جانب معشوقهم فيأمكنهم تذليل أخطار الاتحاد بأن يفصلوا بينهم بسيف ، وها هي ذي سلفاً انشودة من أناشيد البطولة . ولاقامة ديانة للحب ينبغي ويكفي أعمال النقص (بدءاً بنقص الشركاء زمن الحرب الصليبية في الأرض المقدسة) ، تماماً كما يتقوى حب الله بما هو محجوب . ومعروفة هي الفائدة الكبرى التي استفادها علم اللاهوت السليبي من الغياب الإلهي بوصفه الضمانة السامية لكمال . ولأن الله غير محدد وليس له صفات ولا اسم ولا وجه فهو يملأ نفس المؤمن والعالم الذي يحيط به . ومعروف أيضاً ، غير

بعيد منا ، التأثير الشافي الذي يُحدثه في المرؤوسين احتجاج الرئيس ، سواء كان رئيس مكتب ، أو رئيس الجيش ، أو رئيس الحزب ، أو رئيس الدولة . وأشيعُ الممارسات المهنية تشير ، إلى أن الفن السياسي هو في جزء كبير منه فن التغيب في اللحظة المناسبة . ومناورة الاختفاء مألوفة لدى كبار القادة . وقد سجّل الجنرال ديغول ذلك في نظريته في القيادة (« بحدّ السيف ») قبل أن ينتقل إلى الممارسة (في أحد شهور أيار ، بخاصة) .

تنوّعات في موضوع ذي أهمية كبرى : التنظيم بالفراغ هو مستند نخبة السلطة . ففي الانخراط في كلمة الغير يتخذ الغياب صورة « الحكيم » . وفي طريقة تأليف الزمرة ، صورة « الموت » . وتبقى الحالة المثلّ لبلوغ التنظيم بالطبع « موت الحكيم » ، الشرط اللازم لـ « ولادة عقيدة » .

إنه لا يثير الانخراط التام سوى خطب المندوبين (مندوبي الله ، والعلم ، وسواد الناس ، والبروليتاريا ، وفرنسا ، والعدالة ، الخ) المبعوثين أو المكلفين مهمة . فالمعلم يقول إنه لا يملك السيطرة على قوله ، ويبلغ الاستماع أقصى مداه حين يتقدّم الملقى (أو ينظر إلى نفسه) على أنه مجرد ملقٍ يُرْعده بلاغ ليس في وسعه أن يحفظه فهو يبلّغه في حالته الخام . وإنه لنبيّ مزيف ذلك الذي يتكلّم « بدافع خاص » ؛ فالحقيقيون هم الذين يعملون للهيئة التي تدافع عنهم . وقلّما يهتم أن يكون الآخر « الملائ الأعلى » أو طبيعة الأشياء أو القانون الذي يحكم تطور المجتمعات ما دام يتحدث من خارج . وانه بخضوع فاعل لمن هو أكبر منه يتمّ له إخضاع الآخرين . وهذا هو ما يجعل خدعة الحكومة غير المقصودة تكون سلفاً خدعة الإبلاغ . ويؤكد أدنى عمل تلخيصي للبلاغات « الروحية » الكبرى التي حفظتها حضارتنا هذه الثابتة : أن من لا يتكلّم باسمه الشخصي هو الذي ينتقل اسمه مع التراث . فالمسيح كان يتكلّم باسم الأب ، والبابا باسم الابن . وكان القديس بولس يقول : « لست أنا من يخاطبكم بل هو المسيح الذي يقيم داخلي » . ويقال عن نص إنه صحيح (قابل للتصديق) إذا بدا أن ملقيه - الزائح عن مركزه بالنسبة إلى المخاطب - ما كان قادراً على السكوت . فلقد كان ذلك أقوى منه ، وهو أقوى منا . وتواضع البلاغ يصنع قوته ، وخضوع الوسيط يخضعنا بدوره . فالمدعوون هم وحدهم الذين ينادون ، ومن لا يسمع صوتاً لا يستدعي أحداً .

لقد سجل « برغسون » - وكان محقّقاً كل الحق - هذه الملحوظة عندما عقد مقارنة بين

الخلقية الرواقية والعقيدة المسيحية : « كانت الأقوال هي نفسها على وجه التقريب ، ولكنها لم تجد الصدى نفسه لأنها لم تُقَلَّ بالنبرة نفسها^(١) » . فلكذا كانت الرواقية فلسفة والمسيحية ناراً زاحفة ، ولكن الفرق بين النتائج لا يتمثل في الاختلاجات العائدة إلى كل منها . وكانت تعاليم المسيح من نوع استلهاهم الغيب ، فهي إذن غير قابلة للرفض ؛ وكانت تعاليم الرواقين القدماء من النوع الشخصي ، فهي إذن قابلة للنقاش . والمسيح ابن الله : لقد وُلِدَ لأب مجهول (بشكل يحيط به الغموض تقريباً) . و « زينون » ابن « ستيوم » الذي هو ابن « منيزيه » ؛ و « كريسيب » ابن « أبولونيوس » وتلميذ « كليانت » : إنها لشجرة نسب بشرية ، بشرية جداً . وفيها ثغرات في الواقع ولكنها تخلو بشكل مباشر من الغموض . وكان انقطاع نسب المسيح يسمح بالقفز من المدرسة الى الكنيسة ومن المعلم إلى النبي . وعقيدة المسيح ليست من عندياته - الأمر الذي يجعل منه أعظم « حكيم » . والبلاغ يخلق روابط إلزام لأن « المسيح » يتصرف بتفويض . وحيثما يوصي الرواقي فان المسيح يأمر ، وهو يأمر لأنه يطيع .

١ - الوظيفة التعليمية .

ليس هناك من يعلم لوجه التعليم (قوانين الطبيعة أو كلمة الله) . فممارسة التعليم جزء من الممارسات « ذات الأصول الدينية » ، مثلما هناك مواد ذات أصول سرطانية . والتاريخ لا يقوم بالقفزات . وقد لا يكون قانون الاستمرارية الذي قال به « لينتز » (وأخذ به « بوقون » و « بونيه » فساعد على تأليف التاريخ الطبيعي في القرن الثامن عشر) غير ذي جدوى في التاريخ الطبيعي الخاص بالابلاغ . فهذا القانون يقضي بأن « هناك دائماً بين نوعين من الأنواع نتائج مشتركة على وجه التقريب تمثل عدداً يقابلها من العلاقات أو من نقاط العبور » . وكما أن تاريخ المجتمعات لا يضعنا إلا بشكل متأخر أمام مقابلة محسومة بين الآلهة من جانب والناس من جانب ليقدم لنا جدولاً بدورة لا انقطاع فيها بين الآلهة مجسدين والناس مؤهلين فإن تاريخ التحويلات المنطقية لا ييسر أمامنا أي شيء شبيه بثنائية « فيبر » الخاصة بـ « المبشر » أو « النبي » ، بـ « العالم » أو « السياسي » ، ليقدم لنا استمراراً لا سبيل إلى إنكاره بين الفئات المتميزة

(١) « مصدرا الخلقية والدين » .

الخاصة بالمربي وملقن أسرار الدين والساحر؛ بالتلميذ والمريد والمؤمن، من زعيم الفرقة الى رئيس المدرسة ورئيس الحزب. وإننا لنقابل في فئات متباينة بين التربية والتلقين، بين التعليم وبث العقيدة، بين الدرس والتبشير، كما بين السجل الخاص بالمنطق والسجل الخاص بالأسطورة. وإننا لدعوان الى احترام هذا والحذر من ذاك (أو الهزء به لطرد الخشية).

وقد جرى الاتفاق كذلك على التفجع أمام « تقهقر » النظريات إلى عقائد ثم « انحطاط » ها إلى ديانة . فقد يكون هناك إذن في الأصل خطاب، وهو مصدر غير ملوث من النصوص المحايدة ؛ ثم يأتي المبسطون فيصنعون نسخة متداولة عند المنافذ والمصبات . وعندها يتمثل الخلاص في العودة من الطفيليات الى جسم النص بتخليصه من التعقّات السلطوية (مما يعطي على سبيل المثال : « العودة الى ماركس = قراءة « رأس المال ») .

ويُلجأ أيضاً إلى فكرة « إبلاغ بلا معلّم » ؛ « الخلاص من جميع الـ « يّة » ؛ لتكن بحماسة نهاية ب . . . اسم . . . كذا ! وتحقق جميع هذه الالتماسات الصادرة عن حسن الادراك في جعل « المدينة - الدولة » الجعجاعة تستجيب لقانون القلب . وليس ما هو مطروح هنا سوى عملية استيلاء فورية على المخزون الثقافي المتاح اجتماعياً يقوم بها أولاد الانسان من غير تحويل ولا وساطة شخصيين . ومعلوم أن إبلاغ كلمة حقّ مهما كان محتواها ومحلّها ولحظتها يبدو في واقعه الفعلي العملائي خاضعاً لقالب تراتبي يحتمل أن يكون دينياً . ولا يسير الاعتقاد بعكس المعرفة ، ولا هو ما تفرزه من فضلات : بل هو امتداد لعملية نقلها وتحويلها .

إن جسماً من العقائد ليؤلف مجموعة منظّمة من « الحقائق » السائدة . وهذه السيادة تلتحم بالبحث العقائدي ، أو هي تلتصق بالحري بالعلاقة التي تربط عدداً من المتلقين بباتٍ أوحد نابع عن القاعدة . وكما أن « augure » - أي الكاهن العراف - و « auteur » - أي المؤلف - و « autorité » - أي السلطة - مشتقة من الجذر نفسه (augere : يزيد من القدرة أو الاطلاع المكتسب) فإن « doctrine » - أي العقيدة - هي على غرار « docteur » - أي الحكيم أو الفقيه - و « doctorat » - أي التصلّع من الحكمة

أو الفقه - و « docilité » - أي الوداعة - الخ . . . مشتقة من docere : عَلم . وسيادة كلمة هي في الواقع - مادياً ولغة - نتيجة تعليم^(١) . وفي اللغة الاغريقية فعل واحد للتعبير عن عملية الإصغاء وعملية الطاعة (upakouein : يصغي من أسفل) . ولا تقتصر قيمة عرضِ عَقْدِي على كونه مُمِيزاً بل تتعدى ذلك إلى كونه مرتبطاً بهوية عارضه (« الحق أني أقول لك ذلك » ، « قال أرسطوطاليس » ، « كما قال جورج مارشيه من على منصة مؤتمرنا » ، الخ . . .) ، في حين يخضع نص علمي ما بشكل مباشر وفي الواقع لموضوع الطرح . وتقدم العلوم مبدئياً نصوصاً بلا موضوع ولكنها تترافق في الواقع الاجتماعي مع موضوعات تعليمية لأنها هي نفسها أغراض تعليمية . وهل في مكنة المستمع أن يميز على الدوام بين الحكيم والقس ؟ ومن يتابع درساً ، أو بالحري ندوة ، يتبع معلماً . والفعل « يتبع » يعني بالدرجة الأولى في الأناجيل التعلق بالشخص ، ويعبر بالمعنى المستفاد عن التعلق بعقيدة يسوع « الذي لم يكن يتمثل نشاطه الأساسي في صنع المعجزات بل في التعليم ، كما هو - إذا شئت - نشاط الحكيم « لاكان » الذي لا يُطلب إليه شفاء المرضى بل يُطلب أول ما يُطلب تقديم الدروس .)

وفي مادة التربية تطابق سجلات التاريخ المحفوظة تمام المطابقة سجلات اللغة . فلنذكرها باقتضاب .

« التاريخ اليهودي » : عَلم الله « الشريعة » لموسى الذي عَلمها لشعبه . فلقد كان إذن « أول معلم لإسرائيل » . ويشترك المعلمون والأنبياء في أن لهم تلاميذ يدعونهم « أبناء » هم لأنهم هم أنفسهم يُدْعَوْنَ كذلك . فالابن يخلق الأب كما يخلق التلميذ المعلم : وإنه لموضوع أولي يسير في الكتاب المقدس وكأنه ابتهاج أو لازمة مرتلة : « ربِّ عَلمني ! » (المزامير : ١١٩ و ١٢ و ٢٦) . فالمطلوب تعليم ، وإنه لِيُحَثُّ عنه ، وإنه لِيُعَثَّرَ عليه ؛ وإنه لِيُعَثَّرَ على غيره لأن الذي قَدَمته لنا السيدة طبيعة في مجتمع من نسل الأب قد فُقد (وإذا لم يكن هو نفسه فسيكون أخوه) . والأب زعيم الأسرة هو أول

(١) مربِّ وسائق وه دوتشي : من اللاتينية « ducere » أي ساق ، قاد . وفي كلمة « pédagogue » - أي العالم بأمور التربية - هناك اللفظ الاغريقي الذي بمعنى دفع ، هدى . ولفظة « instituteur » - أي المدرس أو المعلم - الفرنسية التي وضعها عهد الإصلاح الثوري على أحد العروش في لغتنا مستعارة من أفخم القواميس السياسية (instituere civitatem : انشاء الدولة) .

معلّم : والمؤلّف في أيامنا هو أول سلطة . و « التلمود » يعني التعليم . وكلمة « ابن » تعبّر في العبرية على التوالي عن علاقة القُربى وعلاقة الانتماء (ابن صهيون ، ابن بابل ، الخ . . .) وإنه لتحديد زائد عن اللزوم قلّما يُرغّب فيه ، ولكنّه أصلي .

« التاريخ الإغريقي » : لم تطرد « المعجزة الإغريقية » صانعي المعجزات من « المدينة - الدولة » المنطقية بطريقة عين . وها هو ذا العقل الدنيوي يتجذّر في « الشرق » القدسيّ أول ما يتجذّر عبر التربية ، أي عبر النصوص الإخبارية الكبرى^(١) . فلقد كان الطفل الهلّيني يُستكّتب في دروس الخطّ الأولى : « ليس هوميروس إنسانا ، إنه إله » . ولذلك فإن هوميروس « صنع التربية في بلاد الإغريق » كما يعترف بذلك أفلاطون نفسه المعروف بقلة اهتمامه بالشعراء وإن كان يتخلّى لـ « غلوكون » عن واجب التحية والترحيب بالمواطنين الذين يفاخرون بـ « العيش منظمين حياتهم وفقاً لما يقول » (الجمهورية - القسم العاشر - ٦٠٦) . وفي كل مرحلة من مراحل هذه الثقافة تنظم - ولو بأشكال مختلفة - التربية الخاصة والتشريع المدني والتلقين الصوفي في دائرة مغلقة ، ومن المعترف به اليوم أنه لم يحدث في تاريخ المعرفة العقلانية الهلّينية انقطاع بين السرّ الديني والخطاب المنطقي ، ولا بين دراسة قوانين الكون الطبيعية والنصوص الإيويّة التي تقصّ أخبار الآلهة وتبيّن أنسابهم^(٢) . ولم يُشرق الفكر العلمي ذات يوم من القرن السادس قبل الميلاد تقريباً من جهة « ميليه » أو أفيّز « إشراق شمس العقل على الأساطير القديمة البالية » . فها هو ذا « الفيلسوف محلّ محلّ الملك - الساحر القديم في حمل الراية » (قرنان) ، وأول مقالاتنا المنطقية هي قصائد (پارمينيد) . وحتى من غير أن نعود إلى الخرافات السابقة لعصر سقراط - وهي حافلة بالنعوت الالهية بشكل واضح - وصولاً إلى عهد فيثاغورس ، فإن بؤر التعليم الاربعة التي كانت في العصر الكلاسيكي - الاكاديمية^(٣) والليسية^(٤) والحديقة والرواق^(٥) - تمزج في العملية التربوية بين اعتناق

(١) هنري - ايرينيه مارو ، « تاريخ التربية في الأزمنة القديمة » ، (لوسوي ، باريس ، ١٩٤٨) عن هوميروس ، ص ٢٤٣ إلى ٢٦٤ .

(٢) كورنفورد ، « من الدين الى الفلسفة » ، (لندن ، ١٩١٢) . جان پير قرنان ، « الأسطورة والفكر عند الإغريق » ، (ولا سيما « من الأسطورة الى العقل » ج ١١ ، ص ٩٥) .

(٣) نسبة الى حديقة اكاديموس التي كان يعلّم فيها افلاطون . (المترجم) .

(٤) هي في الأصل مدرسة ارسطو وفلسفته ، وقد أصبحت اليوم تعني المدرسة الثانوية . (المترجم) .

(٥) تنسب اليه الفلسفة الرواقية . (المترجم) .

الحقيقة الإلهية والتلقين والإصلاح الخلقي . وإنهال - « أخويات دينية وعلمية معاً » (مارو) يصعب التمييز فيها بين رئيس المدرسة ورئيس الطائفة . وأكثر من ذلك : إن انقضاء هذه النزعات الفلسفية ونشرها هما اللذان جعلها تنتسب على مرّ الزمن انتساباً واسعاً إلى الطقوس الطائفية الدينية . ولم تحدث « عملية تأسيس » تدريجية لجاذبية خلافة أولية بل اندفاعاً متصاعداً تدريجياً لجاذبية المؤسسين المؤلّين الخلافة (أفلاطون وأرسطو والرواقيون الذين يقال لهم جميعاً أنهم من الجيل الأول ، الخ . . .)

« التاريخ المسيحي » : إنه بوصفه « إنجيلياً » من الطرف إلى الطرف يحكي المغامرة التي عاشتها عملية تعليم . فيسوع بدأ هو أيضاً يؤسس مثل كلّ الناس مدرسة ، وقد دُعي « الاثنا عشر » في بادئ الأمر « تلاميذ » . فقد تلقى يسوع من أبيه ترخيصاً بالتعليم وكرس خيرة تلاميذه في نهاية حياته « واعظين ورسلاً وحكماء في وقت معاً » . « أذهبوا فاعلموا جميع الأمم » . ويحدّد التحويل المرخص به للثاني عشر بناء الجسم الكنسي ، ومن التعليم المسيحي بالمشافهة سؤالاً وجواباً إلى التعليم المسيحي بالكتب تبلغنا الرغويات اليوم عن طريق خوري أبرشيتنا . وليس نسب الحكماء ونسب « الآباء » المتراتب إلا شيئاً واحداً .

« التاريخ الاشتراكي » : تجمع هيئة القضاء التربوية (وهي أشدّ إكراها مما كانت النية معقودة عليه) في الجامعة « الطائفية » نفسها أمثال « ديزامي » و« لورو » و« كايه » و« بيكور » و« سان سيمون » و« بازار » و« أنفانتان » و« ماركس » و« أنغلز » والجميع ، قبل ١٨٤٨ وبعده . وكلهم مقيمون في نفس العنوان الخاصّ بـ « رئيس المدرسة » - وهو ينشر تعليمياً ويجمع تلامذة . فما هي الشروط التي يمكن معها أن يكون التلميذ تلميذاً ؟ - يبقى جوهر الحركة الاشتراكية ، بمختلف أشكالها ، وازدهارها صاحبِي الحقّ في هذا السؤال الحرج (الذي يعود إلى علم الوساطة أن يطرحه في عملية تفحص بنى التحويل الحديث) . لقد قبضت السلطة على الاشتراكية العلمية من ذيلها وضربت الاشتراكية الطبواوية على رأسها - ولكنها قد تكون التقطت في النهاية كبار العلماء الذين كانوا يهربون منها وتركوا كبار الكهنة الذين كانوا يركضون خلفها يهربون . ومهما يكن ماركس قد جهد في السخرية طوال حياته من هؤلاء المناكيد المتشبهين بيسوع - زملائه في المهنة - فإن الـ « خارج المدرسة لا راحة » أطبق عليه بشكل

أكثر إحكاماً من إطباقه على المدرسة المجتمعية التي قال بها « بوشيه » أو « فورييه » . ولقد كانت الكلمة الماركسية حبل بـ « ية » بوصفها تحمل هيئة تعليمية ، ودشن خطاب العالم النقدي مهنته الدنيوية من خلال مسار التحويل الذي سار فيه منافسوه الذين هم أشد منه هذياناً ولم يكن لهم حظ (سعيد أو منكود ، حسب الاختيار) في الانتقال من الهيئة المحلية (المدرسة) الى الهيئة العالمية (النزعة ، ثم الحركة الأعمية) . ولم يميّز تلقّي الرأي العام الخبر في البدء بين النصوص « الدقيقة » والنصوص الأخرى فقد حوّلت كلها كيفما اتفق إلى « عقائد » (بموافقة المعلمين أو من غير موافقتهم) . ولقد كان السانسيمونيون في بداياتهم يسمون الجماعة التي ينتمون إليها المدرسة تارةً والمعتقد أخرى بلا تمييز . ونصبوا أنفسهم منذ البدء رسلاً مبشرين بشكل مشروع غداً معه المتشيعون لـ « سان - سيمون » يتمتعون بامتياز مبتذل بعض الشيء هو أنهم لم يعرفوا قطّ معلّمهم (كالمسيحيين الأوائل الذين دوّنوا « أعمال » الرسل) . وأما « كاييه » أحد أوائل ناشري الشيوعية ومؤلف كتابي « المسيحية الصحيحة » و« رحلة إلى إيكاريا » وهو الذي طرح مبدئياً أن « التربية قاعدة كل شيء » - فلم يكن تلاميذه يجلبون له الهدايا بل « القرائين » . وفي هذا ما يضحك كارل ماركس الذي كان يريد وقد جهل قاعدة (باسم « الآخر ») ، لكتابه « رأس المال » قرّاء يفكّرون من عند أنفسهم ، ولتدمير حكم « رأس المال » فاعلين يعملون من تلقاء أنفسهم ؛ والذي غداً بالنتيجة ذلك « الآخر » ، متلفعاً بعدد من المريدين ، بل بالحرّي المتحمسين ، وأخيراً المشاركين في المعتقد ، فاق عدد القرّاء .

وهل كان ما سمّاه « لوسيان غولدمان » في حديثه عن « جوريس » الـ « مخلفات المسيحية » يعاود الخلف الاشتراكي بالالحاح نفسه لو لم يكن شعاراتٍ من مصدر مشترك : مصدر ليس نظرياً بل وسيطياً ؟ وقد شارك « جوريس » حتى وفاته في « مجلة التعليم الابتدائي » . وإن قلب « الانحطاط » العقدي المزعوم إلى نوع من غلط لـ « جيل » قائل بالقول الاشتراكي هدفاً للانخراط لِيَسْمَحُ بعودة (مثقفة) إلى الينابيع . ولندكر بأن المدرسة الحديثة مستمدة تاريخياً من التعليم المسيحي ، أي من المهمة الموكلة الى الكاهن بتعليم الأولاد مبادئ الدين . وماذا كانت « فكرة جوريس المسبقة » - وقد استخلصها بجرأة « هنري غيمان » - لتكون إن لم تكن مظهرًا للماركس بعد موته ، أي الـ « أثر - تلميذ » المنكور من الأخير والمبجل من الأول ؟ والمنسوب من قبل المادية التاريخية

الى المتلقين وحدهم ، والمرْتَجع الى المرسل من أشد أنصار اشتراكية « جوريس » العلمانية والإنسانية « روحانية » ، « جوريس » الذي كتب ذات يوم : « ستكون الاشتراكية شبيهة بوحى ديني عظيم » . أغباوة أم حاجة ؟ هذه وتلك . ولا يُفْتَش عن حقيقة الرسالة من جهة المرسل بل من جهة المتلقي - فالتلقي هو الذي يقرر عمل الارسال وقيمه العلمانية : « جوريس » ، اننا كنا نحبه على ما أظن كما كان الحواريون يحبون المسيح » ، ذلك ما تمته مؤخراً أحد آخر رفاقه من الأحياء . . . وأضاف مهمهما : « تماماً حقاً ، تماماً على ما أظن^(١) . . . » فهل كان « جوريس » يتوقع هذه المراهنة الرهيبة : لا يمكن أن تتجسد النظرية الاشتراكية إلا بأن تتحول إلى شيء كالدين ؛ ان النظرية الاشتراكية تستتبع نقداً لا يرحم لكل أشكال الدين ؟ وقد أثر خلفاؤه على كل حال أن يبرقعوا وجوههم .

وأما المادية التاريخية فتعبر عن نفسها بأنها « نظام » : فرع من المعرفة الموضوعية . والمزعج ان الكلمة تعبر كذلك عما يصنع قوة الجيوش والهيئات النظامية والأحزاب السياسية : قاعدة سلوك جماعي أو نظام طائفي يُخضع جماعة لإدارة معنوية فريدة (ولا ننس الحُبل أو « النظام » الذي كان يُميت به الراهب نفسه أو يجلد به مدير المدرسة الاسقفية الأوغاد) . ولا تقتصر تقلبات الماركسية المؤسسة على انمساخات المعلم القديم . ولكنها - في ضوء الأصول الذي نرى فيه الذرائع الاثباتية تُتلقى عفوية على أنها ذرائع سلطوية - يمكن أن تعاود الصعود من المصب إلى المنبع بشكل جزئي . وليس « الخطأ » في ذلك خطأ المعلم بل هو خطأ العلاقة المدرسية التي سوف تخلق حتماً ، ولو رغبت في ارتجال نفسها خارج أي جهاز سلطوي ، شيئاً من مؤسسة (وبالتالي شيئاً من عدم المساواة) : توزيع منظم للزمن (قول / إصغاء) ، وإقامة موقع محصن (منصّة ، مسكن ، منبر ، رواق) ، وانتاج رمز أو علاقة للتعرف بشكل خاص إلى زمرة المصغين (لوقف تشتهها المهدد على الدوام ووقف تبعر كلمات المعلمين) . ولا يمكن أن يتم مادياً تحويل أية وداعة رمزية من جيل إلى الجيل التالي دوايك من غير إنشاء هيئة منظّمة - جمعية أو مدرسة أو معهد أو حزب أو أكاديمية الخ . . . مع تفويض باتخاذ القرارات

(١) « فكرة جوريس المسبقة » لهنري غيمان (باريس ، غاليمار ١٩٦٦ ، ص ٢١٥) .

وتراتبية داخلية وحواجز خارجية . وعندها يصبح سؤال التلميذ المحرّج : « ما هي الشروط التي يغدو معها اختتام خطاب ممكناً ؟ » . وليست هذه الشروط التي هي مادية (اجتماعية) بقدر ما هي فكرية (أو عقائدية) من صلب الخطاب بل يعود أمرها إلى النمط الإداري الذي أخرجه . وفي جميع الأقيسة الجدلية التي تقرن معرفة معينة إلى سلطة معينة طرف مشترك هو العنصر الذي يجعل مجموعاً من التلاميذ متماسكاً . وهذا العنصر عامل حشد جماعي - بل هو سبب وجوده . ومن نكد الطالع أن يتماسك ويتلاقى العلّامي والعسكري والديني في « التعليم » (الذي يقال عنه - حسب الاختيار - قضائي أو ديني أو ثانوي أو عسكري وينبغي التقيّد به إذا جُمع على « تعليمات ») .

ولسوف يكتبني علم الوساطة التطبيقي بتسجيل ملحوظة بأن مجتمعاتنا في الغرب تزداد « تبديداً » (قليلة الاقبال على الدرس) و « عدم وداعة » (متمردة على المعلّم) وأن مجتمعاً « غير مُطيع » (ليس بالأمر الحسن أن يكون فيه الانسان تلميذاً) لا يؤدي أبداً إلى « الاشتراكية » . وليس ذلك لأن « الاشتراكية تعني الثكنة » . بل لأنها تعني المدرسة ، والصحيح أن فكرة الثكنة قائمة في اللاوعي المؤسسي الخاص بالمدرسة (أنظر في فرنسا تكوين المدرسة الثانوية) كما أن في المدير أو رئيس الجامعة قائداً، وتحت الندوة مسكناً للقضاة، وفي المسؤول عن الكلية مسؤولاً عن الآداب . (ومن المعروف ان الثكنة هي على الدوام مدرسة الآخرين . ولو أقام تلفزيون « الدولة » الثكنة في المنزل لوجب أن يُختار من بين شرّين أهونها) . وقد يكون التدريب على الإملاء هو الـ « ب . ا = با » الخاص بروحية استقامة الرأي ، ولكن ما هو مؤكد أن الأميّ أسهل وقوعاً ضحية فقهاء القانون من الذي يفك الحرف . ويبقى أن المدرسة خجلت من نفسها ، وأنه قد يكون هناك علاقة أكثر من متسلسلة في الزمن بين فقدان الوظيفة العسكرية سحرها وفقدان الوظيفة التعليمية هي الأخرى سحرها ، لكون كل منهما نتيجة ملازمة لنضوب الحماسة للدواعي الدينية الذي ما انفك موضع رثاء الأسقفية . (كيفما جرى الحال فإنه يدرك أن موضوع المدرسة بدأ ينذر بالتزاع منذ اللحظة التي كان فيها بعد موضع رهان .

فها هو ذا « مونتلانبير » ، ١٨٥٠ م ، يقول من على منبر الجمعية الوطنية : « هناك جيشان ماثلان ، جيش الخير وجيش الشر . فأما جيش الخير فأربعون ألف مدرّس . »)

« تاريخ كل الأيام » : تلتقي بعالم ، ولنقل بفلكي . وتسأله ، وهذا طبيعي جداً ،

عن مادة اختصاصه . فقد قرأت البارحة مقالاً تبسيطياً عن « الريح الشمسية » وترغب في أن تزداد قليلاً من المعرفة (لا كثيراً ، وبدرجة أقل كل ما يمكن معرفته) . وتبدأ فتقول : (أعذر جهلي فأنا « غريب^(١) عن المادة » . . .) ويُقالُ كل شيء . مع العلم بأن غير المتخصص يحتذي كل شيء أو لا شيء في ما ليس مسألة « درجات » بل مسألة « مكان » ، في ما ليس مسألة كمية بل مسألة نوعية . و « الغريب^(١) » هو الذي يقف أمام المعبد خارج المدى المقدس^(٢) . وقد يكون المرء على قسط كبير أو صغير من العلم ولكنه مدرّب أو غير مدرّب على الاطلاق ، لأنه لا يمكن أن يكون أمام حَرَم وخلفه في وقت واحد . وعندما يكون داخل المعبد ، أو fanum^(٣) ، يصبح « fanaticus »^(٤) ، أي ملهماً من الإله الذي يسكن المعبد المُقام له (يعني الإلهامُ الإلهي التحمّس والاندفاع ويُترجم إلى هيجان وجنون ، ومن هنا تسلسل مختلف معاني الكلمة) . أفلا يقال « معابد المعرفة » (وقد بني بعضها بالحجارة ومعظمها بالكلمات) ؟ وإنما لعودة مفاجئة للفعل الاغريقي « temno » أي قطع . والمريد هو التلميذ المقبول لتابعة أستاذه في موضوع علمه ، كما أن المعلم هو ذلك الذي يُجيز بتعليمه الغريبَ عبثاً المحراب ليكرسه « بفعل الواقع » مريداً . وشعور الورع الذي يربط تلميذاً بمعلم مستقل هذا المعنى عن محتوى التعليم والمادة المطروقة . ومن الممكن مبدئياً أن يكون مَنْ يملك معرفة عقلانية وَمَنْ استدعوا حقيقة موحى بها موضع احترام ماثل ونابع من طبيعة واحدة ، حتى وإن لم يكن الأولون قديسين ولا الآخرون دجالين . ولا يكن العلماء أبداً تبجيلاً للمعرفة بالرغم من أن عالم الحياة « مونو » يجعل منه خلقية تدرج تحت أنواع « أخلاقية المعرفة » ، وتنظر كل واحدة من السلطات الأكاديمية - كما يعرف الجميع - إلى الأخرى من دون ورع خاص ، مثلها في ذلك تقريباً مثل العرافين الرومان . ولا ننسَ مع ذلك أن سخرية

(١) استخدمنا هذه الكلمة مقابل « profane » الفرنسية التي تعني الجهل بدقائق علم من العلوم أو فن من الفنون كما تعني الغريب عن الدين والمقدسات ، وأصلها اللاتيني « Profanus » ومعناه « الذي هو خارج المعبد » وهو المعنى المقصود في رقم (١) المكرر (المترجم)

(٢) انظر بشأن « profanus » و « profanare » [أي اتهك المقدسات] « تكريمات لـ ج . دوميزيل » (سلسلة « رنوموس » المجلد ١٩٦٠ ، ص ٤٦) .

(٣) كلمة لاتينية معناها « المعبد » . (المترجم) .

(٤) كلمة لاتينية معناها « اللّهَم من إله » ، ومنها كلمة fanatique الفرنسية التي تعني « المتعصب لدين أو قضية » . (المترجم) .

المتصلّعين من العلوم صفة الحكماء كما أن احتقار المال امتياز الاغنياء . ولا أن أعلم الناس هو دائماً جاهل في نظر أحدهم كما أن أجهل من عليها هو عَرَف في نظر آخر . ومهما أسرفنا في التجوال بين المعابد فسيكون هناك حيثما ذهبنا تقسيم وتقطيع وما يكفي من الحدود حولنا لتنمية شعور جوهرى بالصدّ . وحينما يكتب شيوعي فرنسي هو ابن بستاني من « لواريه » - اضطر في الثالثة عشرة من عمره إلى ترك المدرسة الابتدائية والعمل في أحد المصانع - قائلاً عن ذويه : « كنا نعيش بشعار الاحترام القدسي الذي يكتّهُ الشعب للمعلّم والكتب والمثقفين » فإنه لا يحكي لأبرشيته وحدها ، ولا لنفسه وحده ، بل لكل الناس^(١) . « القدسي » : في هذه الكلمة المشؤومة يُدوّن مستقبل مناضل سياسي ، ولكن يُدوّن من خلالها أيضاً شأن البشرية السياسي الأبدي .

وينجم عن مختلف هذه التواريخ الخاصّة بالتعليم والمرصوف بعضها بجانب بعض (مجموعة متنافرة مُقدّمة على سبيل المثال والقذوة) ملاحظتان :

١) لا يقتصر « الشأن الديني » على وصف نمطيّة من صلب الخطاب بل يتعدّها إلى نوع العلاقات الذي يفترضه نقله ويشير . وليس مُوضّعاً باتجاه المصبّ في هذا النمط من النصوص أو ذاك ، بل باتجاه المنبع داخل شروط التبليغ المادية . وفي حربيّة « نظرية ما » وروحها غالب الأحيان أقلّ ممّا في « مصاريف النقل » ونتائج تحويله . والدين وسيط قبل أن يكون بلاغاً . وتتجاوب كلمة نشر مع كلمة تبسيط بمثل ما تتجاوب كلمة سقوط مع قوانين الجاذبية . وتُقتبس مختلف الأشكال لإبلاغ علم معين من مجموعة طقوس التحويل التعليمي . وكما أن الأداة العلمية « فرضيّة زُخرفت » (باشلار) فإن العبادة الدينية تعليم زُخرف (كما أن التمسك بصحة الرأي هو ما يبقى من عقيدة بعد موت الحكيم الذي نادى بها) . ويوضح هذا التوسيط للتوظيف الدينية أن الانتقال من التعليميّة إلى المعتقدية يمكن أن يتم من غير مكوس ولا جواز سفر بمثل السهولة التي يتم بها في الاتجاه المعاكس انتقال رؤية صوفيّة إلى نوبة هستيريّة خلال « الحدود غير الواضحة التي تفصل بين الحماسات الدينية والجنون » (وفقاً لعبارة « فريزر » المحتشمة) . وعلى كل حال ، وبغية العودة إلى فوائد نقدية خالصة ، نقول إن الذي أفصى ببعض النظريات إلى

(١) جيرار بلوان ، « أحلامنا الرفاق » (باريس ، لوسوي ، ١٩٧٩) ، ص ٩٣ .

إنجاب نظام ماورائي ليس فقط ولا بشكل جوهرى « مستوى شمولها المرتفع جداً » ،
كما يؤكد « بوير » ، بل هو بشكل أساسى مستوى نشر واسع جداً (عبر « مدارس »
و « حركات » فكرية) .

٢) لا يعود الى مؤلف أو مُحاور أن يرسم الحدود القانونية التي تميز موضوعياً
وجوهرياً بين المبشّر والنبي ، بين المعلم والكاهن ، بين الرسول والهادي المنتظر ، أو حتى
بين عملية تعليم وعملية تأسيس الخ . . . ولا أن ينكرها لأنها ترسم وترفع نفسها بنفسها
بوصفها من « نتائج اهتمام الرأي العام » . ومصير مؤلف حَكماً ناهياً هو في غنى عن
إجازته ذلك . والمقابلة الحاسمة داخلاً/خارجاً ، وهي أحد مقومات « العقل »
السياسي ، تعمل بمعزل عن الشركاء في عملية الإبلاغ ، وبصورة استثنائية بمعزل عن
مذيع البلاغ . وسوف يكلف ألبق الاساتذة نفسه مهمة فتح مضمار للموضوعية أمام
المعرفة باذلاً العناية لتركة مفتوحاً (أمام سلسلة لانهائية من معاودات التشكيل المنتظمة
وفقاً للانفتاح المبدئي الخاص بكل علم) ، ولن يمنع شيء سامعيه أو قراءه من أن يتولوا
عنه إغلاقه وجعله إقطاعتهم . مع احتمال طرد أول شاغليها بواسطة الإكرام الواجب
لذكراه والمقدّم له فيها (وفضلاً عن ذلك فإن إقامة التمثال تسهّل تشييد أسوار الحرم) .
وإن حقيقة معترفاً بها جمعياً كذلك لتتزعّج إلى أن تتحوّل إلى أرض إقليمية . وأن يكون
الحكماء ديابتها ، لأن الأرض الإقليمية غير المحمية أرض مُحتاجة . والمقال عن أصل
التفاوت بين الخطب هو : « إن أول من تنبّه إلى القول وهو يسّيج نصّاً بـ « هذا لنا »
ووجد أناساً من السذاجة بحيث يصدّقونه كان المؤسس الحقيقي لمذهب صحة
الرأي » .

والعمل العَقدي ، وهو نتيجة اللاوعي السياسي على أرض الأفكار ، ذو نظامين :
دائرة الاختصاص ، والاستبعاد . ففي بداية عصرنا (الذي يشبه ماضيه عدسة مكبرة
مثبتة فوق الحاضر) لم يكن تنظيم النص الإخباري المسيحي مثلاً يختلف عن عملية
إسكان الجماعة المسيحية داخل دوائر مشتركة المركز ، ولا عملية إعداد العقيدة عن
عملية تلقين الأسرار المقدسة (أي تعريف الأسطورة الذي يقدّمه « دوميزيل » ، وهو
أنها سرد وصفى ذو علاقة حتمية بطقسية محدّدة) . وبقدر ما يزداد التعريف العَقدي
تقدّماً تُختصر تراتبية المنضمّين القادرين على الاشتراك في الأسرار المقدسة . وهكذا نرى

التائبين والأكفياء والممسوسين والمريدين يُطْرَدُونَ تبعاً من الكنيسة بعد العِظة - حسب الطقوس التي كانت سائدة في القرن الرابع - لأن تناول القربان المقدس يفترض الانخراط الكامل . وعلى هذه الشاكلة تتم في حركة مزدوجة من الطرد والضمّ الوظيفة التنظيمية في الحقلين المادي والرمزي . وإن تنظيماً لا يعرف كيف يطرد ليجد صعوبة في أن يدمج إدهاجاً حقيقياً .

والقول المأثور - إذا لم تعمل في السياسة فسوف تُقَوِّلُكَ السياسة - ينطبق كذلك على أشدّ التكوينات المنطقية عُرياً عن السياسة حقّاً في النطاق الذي تكون مدعوة فيه إلى الانتظام في هيئة . ولا تُفْلِتُ من ذلك بالإجمال سوى الأفكار غير المجسّدة التي لا حول لها ولا طَوْل ولا مستمعين ولا تأثير (باعتبار ذلك موازناً لهذا) . ولسوف يكون صانعو المُدْرَك في حقل العلوم الاجتماعية مخطئين في أن يحكموا بأنهم خالصون من مستلزمات التأسيس - جبهة ، غربال ، تفويض ، تراتبية - لأن من ينشيء نظرية يشتغل في السياسة عاجلاً أو آجلاً ، مباشرة أو بالوكالة . وينزع النص الخاص بحقيقة نزعة سياسية لأنه ينزع لأن يُبلَّغ : فالـ « كلمة » توسعية ، وهذا في طبيعتها منذ كان العالم عالماً ، وبعبارة أخرى منذ أن فتح الربّ فمه ليكون الهدى . وليس الكلام الأصلي مستعصياً على الفهم وحسب بل هو ديناميّ ، وليس بلاغاً من دون مُرْسَل إليهم بل قوة مزودة بنتائج . والنبّي ينشر والمُلهَم يزفر والعالم يعلم . ويستحيل على امرئ أن يصعد إلى أعلى « طور سينين » من غير أن يكون لزاماً عليه أن ينزل وفي يده لوح الوصايا ، أو أن يتلقّى من غير أن يعطي ، أو أن يُدْرِكَ أمراً من الأمور من غير أن يرغب في تنفيذه . والتجسيد مدوّن في مُدْرَك « الكلمة » كما أن التحويل مدوّن في مُدْرَك الرسالة . وكما أن ميزة « الروح القدس » هي ان ينتقل إلى من لا يملكونه فإن ميزة فكرة صحيحة هي ، حتى في الوقت الحاضر ، أن تُبيح نفسها لتُعرَف . (« ما دام الأمر موجوداً فيبغي جيداً أن يُستفاد منه ») . فالمنظر منذور إذن لأن « ينشيء مدرسة » ، ومن ينشيء مدرسة يُبلّ بمحنة انشاء هيئة، مهما تكن مقاييس الضمّ التي يكون قد حفظها . ومعلوم أنه ما من هيئة تبقى من غير هذا الشكل الخاص من أشكال روح الجماعة الذي يُدعى روح استقامة الرأي وهو ضريبة العمل التنظيمي في الوسط المعادي (بوصف « العداء » و« الوسط » مُترادفين من وجهة تاريخية وعضوية) .

ولسوف تتضح الصعوبة على الصعيد التربوي كما يلي : كيف السبيل إلى ممارسة تربية خاصة بالحرية إذا كانت العلاقة التربوية تستتبع ضمناً عملية خضوع ؟ ومن المؤكّد أن المدرسة المتحرّرة سوف تُعتَق العقل من الخرافة الدينية ، ولكن أيّة مدرسة ليست بالمعنى العميق ، دينية ؟ وحين يكون التبشير بالفكرة معناه الانضمام إلى من يُطلقها ، والانضمام معناه الانتفاء (على الأقل إلى جماعة ما) ؟ لقد كان أجدادنا الجمهوريون يقولون : « إن مدرسة تُفتح هي سجن يُغلق » . وتقول الوقائع اليومية : لا يمكن أن تُفتح مدرسة من مدارس الفكر من غير أن تُغلق . وليتنبّث المعلّق ذو المنظار على مباراة التعادل بين « الأنوار » و « الظلمات » بكرسيّه لكي يرى انعكاس الأدوار (بالطريقة التي كان يرمش بها في عصر « الأنوار » « المستنيران » « ديدرو » و « كاليسترو » اللذان كانا من أنصار المحفل الثوري اليعقوبي تارة ومن أتباع الفلسفة الإشراقية الإلهية طوراً) . ولكي يرى في كل جولة عودة « هذه النقطة التي لا يملك المرء للعودة عنها سوى التدبّق فيها » ، كما لاحظ بالأمس أحد الأساتذة النادرين في هذه المادة ممن عرفوا ماذا كانوا يفعلون ولماذا . « لقد لَزِقْتُ أكثر مما تلمذتُ » (جاك لاكان . والمرء لا يفكر وحده . ومعلوم أن الأمر يغدو دَبِقاً حين يغدو مادة للتفكير (من قبل عدّة أشخاص) .

وليُتفضّل بتذكّر طامتين من طامات التناقض الكبرى الأخرى ، إذا حُكِم بأن مثاليّ « أوغست كونت » و « كارل ماركس » طالما استُخدِما .

فأول صاحب عقيدة مادية يُحتمل كثيراً أن تكون مُلحِدة ، أو نزاعة على الأقل إلى طرد الآلهة من الكون والخوف من الخوارق من القلب البشري ، وهو أبيقور الذي طرد من المخيلة - « بلا أسلحة ، وبالكلمة وحدها » - صور الوحوش المؤهّمة ، قد آله هو الآخر بعد موته من قِبَل تلامذته . « لقد كان هذا إلهاً ، أجل إلهاً ، (ميمبوس) المجيدُ أوّل من وجد هذه العقيدة التي نطلق عليها اليوم اسم (الحكمة) . . . » (لوكريس) . فلقد جعلت عبادة عدوّ الأيقونات تأسيسَ الزمرة أمراً ممكناً . وينبغي أن يكون لكل سلسلة تاريخية في الواقع عنصر أول لا يمكن أن يكون من طبيعة واحدة هو والعناصر التي تليه (وإلا لانهارت السلسلة برمتها) . ويُعرَف علم اللاهوت بأنه البحث عن العنصر الأول ، وليس هناك من مجتمع قادر على الدوام من غير عنصر افتتاحي ، حتى وإن كان مجتمعُ اصدقاءٍ أول عدوّ منطقيّ للاهوت ؟ حُفِظَ عنه أثرٌ وثائقي . وإن هذا المصدّم

ليحدث انقطاعاً . وبوصفها نقطة الزمن الصفر ، مثل ميلاد المسيح وموت محمد^(١) ، فإن الهجمة العقديّة كانت تسجّل أصل التقويم المِلِّي . « هو أنت أيها الأب مبتدع حقيقة الأشياء » (لوكريس) و« خنازير أبيقور » المشهورون في الواقع بصرامتهم كانوا بالإجمال حيوانات منطقية ، أي متدينين (لا أكثر ولا أقل من الآخرين) في النطاق الذي كان عليهم فيه أن يتجمّعوا ويرصّوا الصفوف ليحموا نظام صدقاتهم المتبادلة من غدرات الزمان بشكل عام ، ومن بربريّات زمانهم بشكل خاص (لقد عايش « لوكريس » احتضار « الجمهورية » الرومانية المريع : إن كلمة « حديقة » التي تعني الفردوس في النصوص الفارسية المزدكية تفترض وجود الجحيم حواليه) .

وهناك حلقة منطقية أحدث وجوداً : « حلقة قيينا » . وهذا هو الاسم الذي يُطَلَق على التجمّع الذي ضمّ عام ١٩٣٠ المناطق المناصرين لما سيُعرف بالمذهب الوضعي المنطقي ممّن كانوا قد ندبوا أنفسهم لوضع حدّ للماورائية النظرية ، وهو طموح كانوا قد هيأوا له الوسائل الإدراكية . وتشهد الواقعة بأن الشكل - الحلقة فرض قسراً على فلسفة أعضائها الذين يبدو أن الإلزامات العَقْدية (أو التنظيمية) أمّلت عليهم نوعاً من السلوكات المخالفة بشكل فريد لمفترضاتهم المسبّقة النظرية^(٢) . إلى درجة أنه يمكن أن يُرى للتوّ في حلقتهم « جمعية سرّيّة » (بوبير) أو حتى « جنين حزب سياسي » (بارتلي) . وقد أعادهم السعي لجعل المُدرَك العلمي عن العالم يسود العالم - وهو الهدف المُعلن على لسان هؤلاء الفلاسفة - أعادهم نوعاً ما إلى نقطة انطلاقهم : نقطة المفاهيم السلطوية والتناظرية عن العالم ، وهي النقطة التي اتفقوا على الانسلاخ عنها . وكان كل شيء ماثلاً : نظام التكليف وأجهزة الكفاح و« مبدأ التحقق » المحوّل إلى صيغة تحالف . وفي الجوار المباشر كان القدّيسان الشفيعان (« راسيل » و« فريج ») ؛ وبعيداً الفجوة الحامية بوصفها نقصاً يجب سدّه (لينتز) ، وبين الاثنين الزعيم الوسيط (شليك) ؛ ومن البداية الحماية التي يبذلها الأب لأبنائه وهي رمز النَسَب المتمثّل في تقديم الاسم (« جمعية أرنست ماش ») . وفي التنظيم العملي لمدرسة الفكر هذه

(١) هكذا في الأصل بدلاً من هجرة النبي التي كانت بداية التقويم الاسلامي . (المترجم) .

(٢) انظر بصد هذا التناقض دومينيك لوكور ، « النظام والألعاب » ، المذهب الوضعي المنطقي مدار البحث » (غراسيه ،

سخرت المدرسة من الفكر طوال المدة التي عاشتها .

وبالمقابل فإن أحداً لن يأخذ على مؤسس « المدرسة الفرويدية » أنه لم يضع نظريته قيد الممارسة . فـ « طغيان » الحكيم ينتهك أكثر القواعد بدائية في الديمقراطية الفكرية (أفضل جميع الأنظمة المستحيلة) . وما كان ينبغي لمدرسة باريس الفرويدية ، وهي جمعية تأسست بشكل شرعي ، أن تكون ما هي عليه : « شيعا تديرها سلطة بالية » . وتكشف هذه الملاحظة « الاستبدادية الجوهر » عن « جهل مريع بالأمور القانونية » . وقد كتب رجل شريف يصلح قانوناً عام ١٩٠١ في نظره لأن يكون قانوناً للقلب يقول : « لن يكون في مكنة أي شخص متعلق بالديمقراطية أن يقبل بأن يضع إنسان نفسه فوق القوانين باسم المهمة التي ينسبها إلى نفسه ، وفي النهاية باسم تفوقه على البشر »^(١) . ولا ينبغي احتمال قانون الجاذبية الذي لا يُحتمل . . . ومع ذلك فإن غرور الطاغية يتمتع بالشرعية - في خطابه بالذات . ومن كان قد جعل من السلطان التأسيسي للنقص في لاوعي الفرد مسلمة لا يكون قد اغتصب شيئاً إذا لوح بضرورته المطلقة على حسابنا . وقد نشر مسوخ « المدرسة » الفرويدية بعد أن تحفّفوا من اللغو والباروكية الظرفيين درساً في الأشياء تحت أبصار أساتذة العلوم السياسية المتظاهرين بالغفلة . ولم يُجادع « لاكان » اللاوعي السياسي عندما جعل من تهريباته الخاصة مبدأ تأسيسياً ومن العجز الطوعي مُرتكزاً للجماعة . ولا يعني هذا أنه جدّد ، على الرغم من أنه فعل (« وإذن ينبغي جيداً أن آتي بجديد ») . ولا يُعلم أنه كان هناك يوماً أكثر من طريقة لبناء تعددية لا شكل لها . ولكنه وجد الشجاعة الفكرية للاضطلاع علناً بمنصب واضع « القانون » بكل ما فيه من بشاعة : « إذا كنتم تريدون الانتماء فعليكم أولاً بالتبعية . ولسوف يكون الاتحاد ، ولكن بفعل بَيّاني وحده . هذا البيان الذي ليس مؤكداً على كل حال . فأنا نفسي موجود خارجاً » . وأكثر ما يمكن فعله هو التأسّف على أن الحكيم ما زال لا يملك أداة سياسية ، عنيانا نقصاً جدياً ومحتوماً . فالمعلم الجيد هو المعلم الميت . والذي يعترف به ويعلنه بنفسه في نهاية قراره بالحلّ : « إذا حدث أن مضيت فقولوا لأجل أن أكون أخيراً شخصاً » آخر » . وإن هناك لعظمة في إرادة التعليم بعد الموت . وحذراً أيضاً في

(١) فرانسوا جورج ، « البيع : أنبوية موقد مستعملة » (« الأزمة الحديثة » ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠) .

استباق الأجل : إن التعريف قَبْلاً بما يعنيه الموت خيرٌ من تعريض الآخرين لاكتشاف ذلك من بُعد . ومن أن يصابوا بالخيبة .

وعندما لا تكون الأمور على ما كان يجب أن تكون ، وحين تسخر الوقائع من المباديء فإن كل شيء يدعو إلى الرهان على أن المباديء لم تكن هي المباديء الجيدة . والجمعية الفكرية هي - من حيث المبدأ - طائفة انتقائية تكونت بفضل إرادة انخراط حرّة لدى أعضاء مختارين ، شأنها في ذلك شأن الحزب السياسي الذي كانت جنيته التاريخية على كل حال . بيد أن الالتزام الروحي مع المعلم ، أو الفكري مع الأستاذ ، ينبغي أن يواجهه موجباته التي أولها الدوام . فليبق « المريد » بعد موت « القطب » ، ولتستطّل البطانة فتغدو شيعّة .

إن كل طائفة والحالة هذه تفترض لتدوم الى الأبد بنية كنسية . والانتقال من الرجاء الى المستقر ، من الهش الى الدائم ، يتطلب تحديد الرسالة في عقيدة ، وتثبيت الزمن في مجموعة من الطقوس . ولسوف يضمن الإعداد العَقدي دوام الرسالة ، ويشخص العمل الطقسي الماضي في الحاضر . وهذه العملية المزدوجة تجعل الوسيط في مأمن من الانحراف وتكفل استقرار الأعضاء الذين يتلقون الوساطة . وهكذا تبقى الرسالة بعد موت الرسول والمؤسسة بعد موت المؤسس ؛ ولكن على حساب انتقال قدسية الشخص المنشيء الى منشأته . « أنت بطرس وأنت فوق هذا الحجر » : باستطاعتي إذن أن أصعد مجدداً إلى السماء فَمُنشأة يسوع قائمة . (الحزب خالد) : بوسعي إذن أن أموت غداً فَمُنشأة لينين قائمة . والاستمرارية تُشترى بأهبط الأثمان - فهذا هي ذي المؤسسة وحدها مالكة الأسرار المقدسة . والخلاص على ذلك مؤمن ولكن ليس هناك سوى منفذ واحد لبلوغه ، « المدرسة الكلية » ، « الكنيسة الكلية » (الكاثوليكية) ، « الحزب الكلي » . « أيها المبدأ الثاني لقد قهرتُك - ولكن في أي حال تركتني ! » .

والعقيدة (حتى وإن كانت « علمية ») منظم للهوية وضابط للذبذبات الصدف والاحتمالات . فهي محافظة إذن بطبيعتها ووظيفتها . وهي بحد ذاتها الجهاز الذي خلقتة وظيفة المحافظة الاجتماعية . (هناك - ومن الممكن أن يكون هناك - تأسيس إيديولوجي لتخريب حقيقي بشكل عملية تأسيسية تاريخية لثورة معينة . وليس هناك -

ولا من الممكن ان يكون هناك - إيديولوجية ثورية لأنه ليس بوسع المرء أن يريد لنفسه أن يكون مدمراً وخالداً في آن : ينبغي الاختيار) . فإما أن تفيد عبارة « إيديولوجية ثورية » لا معنىً منطقياً وإما أن تعبّر عن سكين بلا نصل . ولا يمكن في الحالة الأولى إلا أن تنفع في خلق مغفلين ؛ وفي الحالة الثانية في خلق « دول » . (وليس الخيار هنا إلزامياً : في وسع المرء أن يكون حسن الطوية وأن يمسك بالطرف الصالح) .

وإذ كان الانحراف في الخطّ الذي ما إن يُرسم حتى يكون قد توجّه نحو الأسفل فإنه ينبغي تقوية خطّ الرسم منذ البدء : ضربة قهرية وقائية من قِبَل « الرأي المستقيم » . فصحة الرأي هي جبهة الفتور الثقافي . (ليس هناك إذن فترتان متتاليتان ، إستقامة أولاً ثم تقويم . فوسائل التقويم تُقدّم في الوقت الذي يُقدّم فيه الخطّ المستقيم) . والتفتّت يحدّد سلفاً شكل الإعلام المندور لتأخيره . ويحدث تسرّب فيُعمد إلى السدّ : مُنشأة - سياج . وهناك نذير بالخراب ، وعليه فإن الصنع معناه مقدّماً إعادة الصنع : تشييد - إصلاح ، بناء - ترميم . ولسوف يخونوني ، فلأسمّ أنا : ورثي المحتمل الذي سيسمّي بدوره النقلة المجازين . ولنفترض أنني أنا المؤلّف (أو المؤسّس) اكتسبت السلطة ، أي الخطّ النادر بالقدرة على « زيادة » كمية الإعلام الموضوع للتداول في أرجاء العالم وإنقاص قدر مماثل من كمية الفتور الحراري ، فلسوف أموت وأعود إلى الدنيا من جديد : من ذا الذي سيحميني من عمليات اغتصاب اللقب وتبديد الإرث ؟ فهذا هي ذي إذن قواعد للتأهيل واختيار الزميل . والواقع أن الأمر جميعاً ليس في توريث عقيدة صحيحة ، بل يجب فوق ذلك ان يتمكّن ورثتنا من اكتشاف الحكماء المزيّفين الذين سيتكاثرون غداً . فليُجهّد منذ الآن في الحلّ والطرّد : « وإلا وقع الاسم المختصر من حروف الكلمات الأولى الذي أخذتموه عني في أيدي مزيّفين مؤكّدين » (لاكان) . فالمدرسة ينشئها معلّم « ينبغي » أن يخلد تعليمه عبر الأجيال . ومن هنا « نظام » الترشيح انطلاقاً من المعلّم الأوّل (« لقد كان إلهاً هذا الـ « ميموس ») وتوالي « النقلة » على رأس المدرسة - الطائفة - الحزب - الدولة . مثلما اختار أفلاطون ابن أخيه « سيوزيب » لإدارة الأكاديمية « من بعده (ولسوف يختار هذا « زينوكرات » الذي سيخلفه « بوليمون » ، الخ . . .) ولقد اختار « لاكان » نسيبه « ميلر » (الذي اختار بدوره ، الخ . . .) مثلما اختار « ماركس » « أنغلز » منفذاً لوصيته فاختر خلفاً له

« كاوتسكي » أمين سرّه الخاصّ المكرّس على هذا « بابا الاشتراكية » ، وسوف يقود بهذا اللقب « المعركة الناجعة » في وجه المذهب التعديلي القائل به « برانشتاين » ، وذلك حتى يوم خلعه بوصفه « مارقاً » (من الكلمة الإيطالية التي تفيد المعنى نفسه) على يد لينين . الذي قدّم على الخلافة الدليل العكسي ، ولم يدع له المرض وقتاً لتعيين أفضل تلميذ من تلامذته ولا للانتخاب من بين ورثته - الأمر الذي قدّر معه لشعبه أن يرث رجلاً ما هو « ستالين متمم ماركس وأنغلز ، وشريك لينين ومتممه » . وأسوأ التّمّمات هي التي تحدث من وراء ظهر المتممين . ولو كان بالإمكان إيجاد خُلُقِيّة تاريخية فلربما وجب ان يُكتَب على الشكل التالي : اختر من ورثتين ادناهما شأناً . لأنه لا بدّ من أن يكون هناك إرث ، شتّم أم أبيتم يا معلّمينا المبجلين .

٤- الوظيفة الجنائزية

التضحية معناها الحرفي جعل الشيء مقدّساً . وهذا يشمل الإماتة بوصفها أول الحاجات الحيوية للجماعة .

ويمكن ترجمة العبارة : « إن الزمر تمتليء بفراغ » ب : « مُت ، والباقي علينا » . وبالاتقال من الميكانيكي إلى السياسي فإن شعار « أرخميدس » ليس : « أعطوني نقطة ارتكاز فأرفع العالم » ، بل « أعطوني ميّناً فأخلق لكم جمعية » - بدءاً ، وإنها لبداية حسنة ، بجمعية أصدقاء الفقيد . وليس ذلك لأن صورة الرافعة أحسن الصور انطباقاً على جماعة دفن الموتى الخاصّة بالتنظيم . فليسوف يرسم الموت الصالح بالحري محور الإنسال الذي ستحوّل حوله الكتلة السائلة التي لا شك لها إلى جسم صلب . ويموت المسيح فيولد في اليوم التالي الإيمان بالبعث - والمِلَّة المسيحية^(١) . ويموت لينين فتولد في اليوم التالي اللينينية ، والحزب - العائلة^(٢) .

(١) انظر الفريد لوازي ، « مولد المسيحية » (باريس ، ١٩٣٣) (الفصلان الثاني والثالث ، « إنجيل يسوع » ، « يسوع المسيح ») .

(٢) « إن لينين يجي في نفس كل عضو من أعضاء حزبنا . وكل عضو من أعضاء حزبنا جزء من لينين . وكل عائلتنا الشيوعية تجسّد جماعي للينين » (الأرفستيا ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٢٤) من شواهد « لينين وتروتسكي وستالين » (كيوسك) ، ص ١٤٨ .

وإنها لعبارة سعدٍ هذه القائلة بـ «ارتفاع الجسد» . فالموت عامل تنظيم بفضل ملكات الارتفاع الخاصة به . إنه يرفع عنصراً من مجموع منظّم ، قابل لأن يُحال عليه ، وبالتالي « قائم بوظيفته » . وسواء أله ضحيته أو جعل منها بطلاً أو قدّيساً فإنه يضيف عليها في جميع الأحوال قيمة . ويحتوي كل موت على فضيلة تمجيدية ، ويعمل بوصفه طرحاً مُستبعداً . فالظرف « apo » ^(١) يجمع بين معنيي الفصل أو الإبعاد ، والإنهاء أو العودة . وإذا كانت الجثة نقطة ارتكاز ومركز تجمعٍ ومحورٍ يحيط الدائرة فإنها تؤمّن الانضمام المادي بين السياسي والصوفي بإحداث الإحاطة والتسامي في آن ، وكلّ منهما بواسطة الآخر . وإن فجوة تُحدث في مجموعٍ لتسمح بإنشاء مجموع ثانوي . وقليلاً ما يهتم أن يكون الموت طبيعياً أو لا يكون ، شرط أن يستند كل شيء إلى فاعل غائب . وينظّم الناس أنفسهم كيلا يتقاتلوا ، ولكن يجب قتل واحد على الأقل لتنظيم الآخرين . وإذا كان عدم التكامل يجمع بين الإغلاق والفقر فإن القتل الأسطوري يؤمّن عدم قابلية فضاء مرسوم حديثاً للانتهاك . ومن بين جميع التفسيرات التي أتاحتها أسطورة أصول روما ، بدءاً بأوساط الرومانين أنفسهم ، فإن الأسطورة التي رواها « پروپرس » هي ولا ريب أصحّها : « ما إن دُعِمَت الأسوار بموت « ريموس » . . . » إنه الورع المدنيّ والعائلي ، وإنه قتل الآباء وقتل الأبناء . ويسهل اليوم أن نفهم كيف أن روح العائلة والقتل داخل العائلة ، وهما أبعد ما يكونان عن التناقض ، يتكاملان . وقد أعادت الأنثروبولوجيا الحديثة إلى متحف النظريات مقتل الأب على يد الابن الحسود في العشيرة البدائية . ولكي يكون « فرويد » قد اعتقد أنه مضطر لإعطاء محتوى تجريبي لشكل منطقي ، كما لو أن الأمر يقتضي رواية تاريخية بلامح صراع شهوي لتأكيد ثابتة فاعلة في حياة الجماعة ، فلا بد أن يكون قد أخطأ في الطريقة أكثر مما أخطأ في المضمون . وها هوذا العلم الحديث الباحث في الأمور التي لم يعترف بها علم النفس يبذل على وجه التقريب سيناريو الميثولوجيات الخُلقي (« ريموس » مُذنباً و « رومولوس » ساخطاً ، الخ . . .) بهدف إضفاء وجه إنساني على القانون اللانساني الذي بموجبه تستلزم علاقة تبادلٍ عند محور السينات علاقة نظامٍ عند نقطة الإحداث . أو تتطلب أية أخوة على

(١) وهو صدر كلمتي « apotheose » وتعني تمجيد الموتى وكأنهم آلهة أو إبطال ، و « apotheose » بمعنى « طرح مُستبعد » .
(المترجم) .

الأرض ، في لجنة صغرى كما في لجنة كبرى ، عبارة « أبانا الذي في السموات » - مع الاتفاق على أن أخاب يُرسل « للقاء الأجداد » سوف يقوم دائماً بالمهمة .

ويُفسر عجز الزمرة عن إنشاء نفسها بنفسها سلطان الموت التنظيمي ، أساس لا وعي الزمرة وأصل تاريخها المائل بغاية الصراحة في مختلف نصوص التأسيس . وهكذا يقوم النوعان الأسطوريان ، « التضحية بالبطل » و « الموت المثالي » ، مقام الغلاف للنواة العقلانية نفسها . وشهادة الميلاد في تذاكر هويات التنظيمات المستقرة هي شهادة وفاة . فلمن يُقرع ناقوس معلّم المدرس ؟ لمجد سامعيه ، ومهدّ الزمرة ملطّخ ببقع من الدم . وعلى هذا النحو سيكون « الضمان - الموت » الخاص بالتجمّعات المتناسكة التاريخية . وليس أفضل من الموت لتأمين الغيرية ضامنة التنظيماتية ، ومن يقتل آخر (أو نفسه) فإنه يأتي على الأقل بحقيقة : هذا الشخص شخص آخر بالتأكيد . فلتتم إذن درجة رأسٍ ما لمنع الاندفاع الجماعية من التراخي . وليكن لك « كونكورد »^(١) ساحة ، فقد قُصِل فيها رأس أبي الأمة .

لقد غدت إوالية التكفير موضع اشتراك بين قرارات الاتهام السياسية وعمليات المؤاساة الإنجيلية الموسمية (ولي عهد القيصر المضطّح به وأضحية الحمل في الفصح) . ويقال لنا إن كبش الفداء يُبعد العنف المائل أو الكامن في الزمرة ، وأنه ينبغي أن يُرى في التضحية الشعائرية نوع من مضخّة تضخّ الضجيج ، وشافط لـ « الشر » . وتبعاً لهذا المفهوم المهديّ جداً فإن المسيحية تكون قد أتاحت ، أو أنها ستتيح ، للشعب المسيحي أن يقتصد في العنف . نظراً لأن الرب الأب أرسل إلينا مرة واحدة وأخيرة ابنه في صورة مكفّر جماعي . وإذا كان ينبغي لهذا الطرح أن يدفع ثمن مصداقيته النظرية بإزاء شعوذة تاريخية (لأنه لا يُعلم ما إذا كانت الديانة المسيحية يوماً أكثر مسألة أو أقل « استبداداً » من منافساتها ، على الأقل في ألف السنة الأخيرة) فذلك بلا شك لأنها توقّفت في منتصف الطريق المؤدية إلى مفهوم الإغلاق ، بالانعطاف المبكر

(١) تعني كلمة « كونكورد » الفرنسية السلام أو الوئام الناتج عن الاتفاق بين أعضاء زمرة ما . وقد استخدم الكاتب الحادثة التاريخية في الساحة الشهيرة لدعم فكرته السابقة . (المترجم) .

نحو راحة روحانية عرقية المركز - الاعتراف الرسولي والروماني في ذلك الحين . وليس العنف في القدسي ، وإنما القدسي هو القائم في التنظيم كواقعة عنف متجددة إلى ما لا نهاية . ولا تحمل التضحية الشعائرية « الحل » لأنها تبدو وكأنها التزام ثانوي بعملٍ مشكليّ ليس له بداية ولا نهاية . و« المجموع » القديم لا يُقسّم ، وكل شيء - « الرهبة » و« الأخذ بالألباب » و« الجلال » - يُعطى أو يُحرّم معاً . وإنه لمريح أن يُحصل على المجد الأعظم من جهة ، وعلى الارتعاش من الرهبة من جهة ثانية ، مع القدرة على تقبل الحسنات ورفض الهلع الديني . ومعلوم أن ما يُشعر بالخوف المقدس هو نفسه الذي يبني حقاً أسمى : « رسم الحدود » . وإنه لمتع حقاً أن يحصل المرء على الدين خلوّاً من العنف . ولكن ليس في وسع « العقاب » مع الأسف أن يزيل اللبس الأولي والمكوّن لـ « القدسي » ، اللبس القائل باللعين والمجيد ، بالمريع والجليل . فحيثما يقوم أكثر الأشياء جدارة بالتبجيل يقوم كذلك أكثرها إثارة للروع . والذي يُفزع أكثر ما يُفزع والحالة هذه ليس الدم المسفوك بل الخطّ المرسوم . إذ في الإمكان دفع ذنّ الدم وطَيّ الصفحة ؛ ولكن ليس في الإمكان التخلص جماعياً من واجب الاعتقاد من غير إصابة بالانهار كهيئة . فالحدود وحمايتها كتبت علينا صكّ ذنّ بلا أجل ونحن نسدد مدى الحياة . وهذا العجز عن الوفاء المكوّن للمجتمعات القائمة ، وهو مبدأ « الموجب السياسي » ، يُسكن العنف في الدين ، أو - ترجم - البربرية في الثقافة (مفهومٌ على أنها مجموعة الوسائل اللازمة للاحتفاظ بهوية جماعية مستقرّة) .

والموت يحوّل الزمان إلى مكان ، ويحوّل سيرة إلى دراسة مسحية لحركات وكلمات تشكّل استخراجاتها ذكرياتنا . وحين يودّعنا شخص إلى الأبد فإن ذاكرتنا تذرّع أخيراً كتلة بشرية متينة واضحة السطوح - متفوقة في هذا المجال على ما هو بشري . فالبشر الوحيدون الذين يمكن الإحاطة بهم هم الأعضاء الذين فقدناهم ؛ ويكفي للانتقال من الذكرى إلى التعبّد أن يُنتقل إلى دخيلة الفقيد ويُقام فيها إقامة دائمة . وأما من التعبّد إلى الدين فيتمّ الأمر بإقفال الأبواب ، من داخل . ولا يمكن الانصهار حقاً بين الأحياء إلا داخل ألواح أربعة . ووضع فلان في نعش يُحمله سلفاً إلى محظور . فالإزلاج بالموت يعني تقديساً آلياً . وفي عالم من التيارات الهوائية لا تنفكّ فيه الأبواب تصططق تبدو حفرة الأموات أكثر من مرغوب فيها : شهية . فنحن مستعصون على التعريف ، وهم

مميزون . وإذ كانوا قابلين للعطب فإنهم لا يُمسُّون ؛ ومشققين فلإنهم مختوم عليهم .
وحين يكونون بشراً منذورين للفناء فإن الختم ليس وارداً . وعندما نكون أمام واحد من
أبناء جلدتنا واقفٍ على قدميه - وهي ظاهرة تماسك باهتة هشة طارئة - لا نعلم أبداً مع
من نتعامل حقاً ولا الموقف الذي يجب اتخاذه . وإلى أي مدى نلتزم ، وما هي الضمانة ؟
ومعلوم أن كل جسم جماعية بحاجة عضوياً إلى « ضامن » . فلا يمكن الاعتماد إذن إلا
على الأموات ، قِيمِنَا الوحيدة الأكيدة . والإنسان بصورة عامة يبحث عن القيمة ،
والإنسان السياسي يبحث عن الأمان . فلتعجبوا بعد ذلك من أن « يحكم الأموات
الأحياء » . والانحراف الجنائزي في المجتمعات التاريخية (وهو غريزة ثابتة بتعابير
متنوعة) يُترجم بشكل مفارق غريزة حفظ الروعي . فنحن نحترم الأموات لأننا نرغب
في العيش معاً . ناعمي البال .

إن موت صديق يسجّل في وعينا ووجودنا الشخصي زمن حجر أسود : يوم
مشؤوم . وفي لاوعي الزمرة يشير فقد عضو من أعضائها إلى حدث احتفالي فخم :
حجر أبيض على طول الطريق - نُصب ، مَعْلَم ، صلاة لراحة الموق . وليس في الحدث
الجنائزي داخل الجسم الجماعي شيء مفجع . ولا يقتصر الأمر ، الماديّ إن لم نقل
الديني ، على أن المقبرة تحوّل اليوم في الوسط المدني إلى آخر مكان للقاء يسرُّ كل
إنسان أن يلتقي فيه بأولئك الذين « غابوا عن بصره » (لقد كان الجميع هناك ، حتى
إنني التقيت بفلان) . وتلحم واقعة الموت قطع الجسم الجماعي المهشمة . وإن
الشعور بالكمال الذي يُبديه حشد المواكب الجنائزية ويمكن أن يتدرّج ، حسب الوجوه
والظروف ، من التشجيع إلى التهلل ، أو من التكتّم إلى الإسرار ، ليقدم مشهداً هو من
الأخذ المستمرّ بمجامع القلوب بحيث لا يُحتاج معه إلى التفتيش عن السبب في طبقات
أعمق . وليس نادراً أن تعكس « الوجوه المشيعة » حمية وحيوية ونشاطاً لا مثيل لها في
حياة المشاركين اليومية . ومآتم الشخصيات تبلور لهيئة الوحدة الطافية في أكثر الزمر
قرباً ، متيحةً أمامها الفرصة لإثبات نفسها موحدة في المنظور الحي ، وللتحاب مادياً عبر
صورة الذي يُشيع إلى مثواه الأخير . وها هي ذي الزمرة في عيد لأنها أصبحت أخيراً
موجودة ، والمشهد الذي تظهر به (قدّاس ، منصّة ، نعش مرفوع فوق علوة ، تأيين ،
الخ . .) يصل بنرجسية الـ « نحن » إلى أقصى مداها . ولقد قيل إن فرنسا طالما

ابدعت في فن الاحتفال الجنائزي ، وطنياً كان أو لا : وذلك بلا ريب لأن السياسة تجري (أو كانت تجري) في عروق هذا البلد . وإن « ماتماً مهيباً » هو انتصار مخجل^(١) .

وليس من قبيل الصدفة أن تكون ماتم رؤساء الدول الكبار آخر ما يُقدَّم على مسرح السياسة الدولية من مهرجانات أفلا يرى خلف كل جثمان جامعٍ موحدٍ ألد الأعداء يتصافحون ويرصّون الصفوف للتعزية ؟ وما يوحد بين أكثر الزعماء العاملين تباعداً وأشدّهم تعارضاً يبدو في مدى احتفالٍ ما أقوى ما يفرقهم ؛ وما يوحد بينهم هو أن هؤلاء وأولئك يجهدون في مصارعة الموت ، وأن هذا الصراع هو في النهاية على قدر من التفاهة بحيث تُثير جمهرةُ بناءة الإمبراطوريات وغيرهم من حماة النظام نوعاً من الشفقة والرثاء . وتنفرج هذه الفواصل بين المشاهد على اللاوعي السياسي بطريقة عجيبة ومؤثرة معاً . وتقدّم هذه الاحتفالات الجنائزية خدمة جُلّى للـ « جماعة الدولية » ، خدمة الظهور إلى الوجود لبرهة (بشكل أكثر جدّية بكثير مما يجري داخل جمعية عامّة في الأمم المتحدة) ، الأمر الذي يتيح « نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً » (عمليات تقارب غير منتظرة ، مصالحات مفاجئة ، مفاوضات مستعجلة ، الخ . . .) . نهرو ، تشرشل ، كيندي ، ديغول ، أوهيرا ، الخ . . . : ما إن يهبط النبا السارّ على مشاهدي التلفزيون حتى تسارع « أكبر الشخصيات في العالم أجمع » إلى الاعلام مع عودة « التلكس » بأنه بالإمكان الاعتماد عليها .

والموت يعيد الحياة بواسطة تجمّعات الأحياء . وقد لاحظ « آليو كاربانتيني » فيما مضى : « لا شيء يلزب أكثر من المثل الأعلى الثوري » . وإنها لملاحظة لا سبيل إلى إنكارها ، وإنها لتخلق بعض الصعوبة . فالوعي السياسي للثوري الفرد يستبعد مبدئياً أن يجعل من موته ، ومن موت رفاقه ، أي مثل أعلى . وأما لا وعي الجماعة الثورية فيفترض أن الثوري المثالي هو الثوري الميت .

(١) إننا على ثقة من أن احداً ممن مشوا في هذه السنوات الأخيرة خلف عربة الموت التي حملت نعش « پير أوفرنيه » و « پير غولدمان » و « جان بول سارتر » وكثير غيرهم لن يُقلِّع بالاحتجاج على هذا . ولأن يكون جُزْيءً يمثل حقّة أهل الفكر في اليسار واليسار المتطرف استطاع أن يجد في هذه الأحداث الأليمة أوقات تاريخه المشرقة وأكثر مراحلها حفولاً وكثافة فإن ذلك سوف يُظهر لكل ذي عينين من المُنكرين أهمية الموت السياسية .

وليس موت البدن سوى موادّ خام يعود الى الزمرة أمر إعدادها أداة للانتاج السياسي . والموت مبدئياً قوة للتنظيم ، ولكن هناك قوى غير مُستخدمة ، كما ان هناك ميتات تضيع . وليس في وسع مجتمع أن يترك أمواته يموتون من غير أن يفضي به الأمر الى الفوضى ، وفي النهاية إلى الضياع ؛ ولكن البعث لا يتم من تلقاء ذاته . وليس الانتقال من الإعلام الكامن إلى الإعلام الظاهر، أي إلى فعالية الموت السياسية ، فورياً ولا آلياً : إنه مسار . ولو أننا « أعطينا » التنظيم - لنذكر بذلك مرة أخرى - هدية من الطبيعة أو من الله عزّ وجل ، لما كان للسياسة من غرض ولا للدين من وظيفة . واللاوعي الفردي يعدّل بعد فوات الأوان التجارب الماضية ، وهذا التعديل هو الذي يُضفي عليها معنى وفعالية . وإذا كان العمل النفسي يتمّ على آثار الذاكرة والرواسب النهارية والمحرضات الحسية فإن إعداد النقص هدفٌ لـ « عمل سياسي » يلي الموت بحيث يكون التقديس بطبيعته منسجماً على الماضي . فالتنظيمات هي على شاكلة التكريسات الكاثوليكية : قضايا مدروسة بعد موت أصحابها . ولكن العمل السياسي يجري على عكس العمل النفسي . فلدى الفرد يتمثّل عمل الحِداد في « قتل الميت » (لاغاش) . وفي الزمرة يتمثّل الفقد في إعادة إحيائه . ففي المسار الأول يجهد الشخص في أن يقطع رباطه بما كان موضع ارتباطه (« المشبوب ») : وفي الثاني يجهد (الـ « نحن ») في أن يرتبط مجدداً بالشيء الذي كان قد انفصل عنه « انفصلاً خفيفاً » . فالفرد يسير نحو النسيان والزمرة نحو الندم . وبالتماهي مع الشيء المفقود يسقط الأنا النفسي في الكآبة ، وأما الـ « نحن » السياسي فيسقط في التمجيد . وما يُعتبر مرَضياً في الزمرة هو طبيعي لدى الفرد ، والعكس بالعكس . فهنا يتمّ العزاء بالملء وهناك يتمّ التماسك بتجديد التفريغ (عيد ميلاد ، حجّ ، تفسير ديني ، حفلة تذكارية عامة ، الخ . .) ويهدف عمل الفَقْد الطويل داخل الجماعات إلى توطيد الخسارة النازلة بصنع « إرث روحي » بعد الموت ، أو حتى « وصيّة سياسية » .

ولو كان يلزم برهان إضافي على قدرات النقص الاعلامية لُبُحث عنه في الترادف القائم بين الوصيّة والتحالف . فمع كل وصيّة جديدة يقوم « تحالف » جديد . والكلمة تترجم الكلمة اليونانية التي تعني « أولاً » الاستعداد والانتظام ، « ثم » العهد والحلف ،

و « أخيراً » الوصية أو العهد المعقودين بين الله والبشر . وليس في الأمر مراكمة معانٍ بل توسّع فيها - ومادة المعجم تُدرج خلف التعريفات المتتالية سلسلة من الحركات التلقائية . ادفنوا فتأتي الصلاة من تلقائها ؛ ومع الخطاب التأبيني يتأتّى تخفيف حدة الخلافات . وإذا كان ذيل العربة التي تحمل النعش يتخذ شكل الموكب فإن خط سير المنظم يخفّف من التدافع ويثير انتظاماً أفضل . وكذلك فإننا بتغيير درجة الملاحظة إلى أعلى وحدة زمنية نرى الاحتفال التذكاري يُنجب تقليداً مكتوباً وقاعدة خلافة ثم شرعيةً سلائيةً لنقّلة مجازين .

وإن السلسلة الأسطورية الخاصة بخرافات ما بعد الموت لتقلب بالطبع بالتسلسل الزمني الخاص بعملية التنظيم . فتشخيص الوعي الجماعي يضع في البداية ما يضعه إنجاز اللاوعي الجماعي في النهاية . والتشخيص الرسمي يطرح المؤسس عنصراً أول نهائياً وغير ثابت ؛ وهذا يُطلق بلاغاً ، والبلاغ يثير تكوين زمرة تكلف فك رموزه . فكما أن الرواد في تاريخ العلوم هم في الواقع الذين لا يُعرف إلا فيما بعد أنهم جاءوا قبلاً فإن المؤسسين في تاريخ الهيئات الجماعية لا يُطرحون بوصفهم كذلك إلا في الوقت الذي لا تعود فيه المؤسسة تملك ما تخاف عليه . وبهذا المعنى فإن التنفيذ يسبق الإرادات الأخيرة التي تنكشف في عملية تمامها . والعمل الخاص بالحِداد عمل يختص به موثق العقود : إنه يتمثل في تحرير وثائق مزوّرة مضافاً عليها بعد فوات الوقت قيمة القانون القدسي . وإذا لم يكن الموجب والتفويض سوى شيء واحد فإن أي شخص يريد أن يجعل الناس يطيعونه (أو يُصغون لما يقول ، والكلمة هي هي ، والأمر هو نصف الأمر) عليه أن يتقدّم بوصفه منفذ وصية المؤسس (مؤسس « الكنيسة » أو « الحزب » أو « الجمهورية » ، الخامسة مثلاً ، الخ . . .) . وإذا كانت عمليات الخلافة - الرسولية أو السياسية - تحدث في معظم الأحيان بالمصادفة ، « من غير وصية » ، فإن الورثة يجعلون مما يقدرون عليه وصية . فمن المعلوم أن الموصي الآرامي الذي ينظم الكتاب المقدس باسمه حياة قسم كبير من البشر وموتهم منذ عشرين قرناً لم يكتب شيئاً أبداً (إلا مرة واحدة على الرمل) . و « العهد الجديد » (سبعة وعشرون كتاباً باليونانية) هو رجع صدى : إنه تدوين على مدى سبعين سنة لما روي بعد الموت أنه قيل . ويغيب « المسيح » في الرسالة الإلهية التي تغيب في الرجوع الانجيلي : وهذا الشلال من الصور

المجازية هو الذي يصنع بالضبط سلطان النص المدون بأيدي الكتبة .

وزمن الجماعة متخلف عن ذاته - وهذا ما يجعل المؤسسة واعضاءها غير مستقرين ومدينين إلى ما لا نهاية للمؤسس . والتباعد في الزمن بين سبب التنظيم ونتيجته يسقط داخل الروزنامة الخاصة بكل حضارة في الموضع المؤخر على قدر الإمكان . وإن كان ارتجاعياً على الدوام بالنسبة إلى النقاط الثابتة التي تشكل النقطة الصفر للتأريخات . وإذا كان التاريخ الهجري لم يتأخر كثيراً (السادس عشر من تموز عام ٦٢٢ من تأريخنا) فبسبب نجاح محمد الباهر . وأما العصر المسيحي فقد بدأ على وجه التقريب بعد خمسة قرون من بدايته لأن « دنيس الأصغر » الذي مات في روما عام ٥٤٠ هو الذي حدد تاريخ ميلاد المسيح (في اليوم الثامن بعد غرّه شهر كانون الثاني / يناير من عام ٧٥٣ من التأريخ الروماني) . زد على ذلك أن هذا الحساب يسجل بداية نظرية محضة . (لم يصبح التأريخ المسيحي حقيقة تاريخية في العالم المسيحي إلا مع « شارلمان » ، ولا وجود له في الشهادات الملكية إلا مع « هوغ كاييه » .)

وعلى هذا تضفي حقبة كمون المنشآت السياسية (الشبيهة بـ « مظهر المؤلفين » في آداب القرن الخامس عشر) معنى تسلسلياً بشكل ساخر في الزمن على القول الشهير « كما كنت زعيمهم فعلي أن أتبعهم » . وما من مؤسس دين نصّ على « الشريعة » في حياته ، ولم تتجسد « الشريعة » إلا بموته ومع هذا الموت ، وبوصف التقنين النصي والخلافة السياسية متلازمين في الحدوث . ويطرح من هم فوق كل ما هو تحت ، وينصبّ المجازون السلطات والتلامذة المعلمين . و « مجموعة الذكريات » هي المرحلة الأولى من مراحل التجميع . التي يرى فيها أنه لا ينبغي أن يختار المرء معسكره في النزاع القديم الواضع أولئك الذين يربطون - مع « شيشرون » - بين « religio » و « legere » (اقتطف ، جمع) في مقابل من يتمسكون - مع « لاكتانس » و « ترتوليانوس » - بـ « ligare » (ربط)^(١) . والدين يربط بعضنا ببعض بربطنا كلنا معاً بعنصر خارجي (ال

(١) في معجم « روبير » الفرنسي أن أصل (religio = الدين) اللاتيني ، ومعناه الاهتمام حتى الوسوسة أو التبجيل ، مشتق إما من « relegere » بمعنى (اقتطف ، جمع ، [من legere « للم » ومجازه « قرأ »] وإما من religare بمعنى relier أي « ربط » . (المترجم) .

« ألوهة ») ، ولكن هذا الربط يفترض للممة آثارٍ وإلباسها شكلاً . وكانت كلمة religio تفيد في الأصل وضعاً ذاتياً كالمهاجس أو الوسواس أو الإفراط في التدقيق . وإنه ليُشاهد كيف يمكن أن يمتزج المعنى المشتق بالمعنى الأصلي (كما يمتزج في « supertitio » ، أو البقاء ، الإدلاء بالشهادة والتفوق) . وتبدأ عبادة الفقيده التي ستوحد بين الأحياء الباقين بعده بتجميع المواد اللازمة المبعثرة وإيداع المحفوظات في مكان أمين ومركزة الوثائق . ويكره ما بعد الحدث على الوسواس لأسباب كثيرة أولها أنه ليس لدى المتطلعين إلى الخلافة ، إي السلطان ، وقت يضيعونه . ف « نوما » يجعل من « رومولوس » المؤسس الإلهي ولا يكرس نفسه ملكاً إلا لينتمي إلى سلفه . وما إن يموت « لينين » حتى يسارع « ستالين » إلى خلق الفجوة التي سيخفف منافسوه في سدها فيها بعد : ها هو ذا أول من يُقسّم شخصياً بين الإخلاص الطقسية (الأيمان الوحيدة التي تُقيد تُقسّم فوق قبر) وينشر بلا فتور « مبادئ اللينينية الأساسية » (١٩٢٤) . ويبدو العمل الحِدادِي هنا وكأنه عملية نشر صاعقة واحتلالٍ فوري للمنبر . فليست اللينينة سوى نصب من أنصاب الموتى . وقد كان الرهان من وراء إقامة النصب خلافة « لينين » .

والبوذية هي الوحيدة بين الديانات التاريخية الكبرى التي استغنت عن العقيدة ، أو بالحرى التي استغنت عقيدتها في البدء عن « كتاب » واستغنى الإيمان بها عن صحة الرأي . ولكن الأسطورة تشير إلى أنه بعد انطفاء « بوذا » شعر افضل تلاميذه « آنندا » و« ماهاكاسياپا » بالحاجة إلى « تثبيت » مجموعة أقوال المعلم القدسية أو « سوترا » - وهي عملية اقتطاع قائمة على صحة الرأي لا تزال حتى اليوم نقطة ثابتة مشتركة بين « المركبة الكبرى » و « المركبة الصغرى » . ولقد انقضى بين موت يسوع ونص « الكتاب » أقل من قرن ، وثلاثة قرون ونصف القرن حتى تمت ترجمته على يد القديس « جيروم » . ومن وفاة محمد إلى المصحف^(١) عشرون سنة ، حتى زمان الخليفة الثالث عثمان الذي فرض للحفاظ على وحدة الجماعة الوليدة نصاً موحداً للسُور « لا يتبدل » ، وهو التنقيح الذي سيفرضه الأمويون بدورهم . وأما بين موت « ماركس » والماركسية فعشر سنوات

(١) استخدمنا هذه الكلمة في مقابل Coran للحفاظ على المفهوم الإسلامي الذي يميّز - كما يعرف المسلمون - بين « القرآن » و « المصحف » . ولا بد من الإشارة إلى أن مجاء في هذه العبارة يمثل رأي المؤلف بأمانة ، وللقاري أن يتحقق عليه كما يريد . (المترجم) .

تكفي . وزمن الـ « يات » يتقاصر . فهل يقصر رجاء العيش كلما قصرت مدة الحُمْل ؟
ومهما تكن المهلة ، والمضمون ، فإنه يتضح أن المرء لا يُخْدَم في مادة العقيدة خدمة
أفضل من التي يؤدّيها الآخرون . وما همّ إذا كانت الغيرة أفضل خدمة في وسع « أنا »
معين أن يسديها إلى ذاته - وإلى الآخرين . والتقليد يتكفّل بزيادة استعلاء المعلم الذي
يكون قد استعلّى من قبل بفضل موته - باعتبار أن كل واحد من ورثته يمهر شرعيته
الخاصّة بطابع النياقة المستعصية على المحاكاة وينبغي بالتالي محاكاتها . وليس العمل
الجماعي الخاص بالفَقْد ومسيرة تماهي الزمرة التاريخية سوى شيء واحد ، على أساس
أن ذلك العمل يساعد الفاقدين على أن « يجدوا أنفسهم » في « الذي » فقدوه ، ويساعد
كلّا منا على أن يعتقد نفسه « الآخر » (إن الذي يأمر وينهى هو مندوبه ؛ وإن الذي
يطيع مدين له بالفضل) .

الفصل الثاني

نظام الدفاع

١- مبدأ التسجيل

٢- حالة الحرب

٣- عقدة «قسطنطين»

الجنس البشري تؤله الهيئات الجماعية ، ولكنه يُؤثر الاستمرار في التألم مما هو ديني على أن ينقرض . وليس للهيئات الاجتماعية ما للنفوس الفردية من درجات الحرية : بين مصيبة الوجود ونعمة عدم الوجود تختار أهون الشرين . و « خيار » ليس المعنى الحقيقي . فالقضية قضية « ميل » . أقرب إلى أن يكون « انحرافاً » منه إلى أن يكون ماسوشية . وإذا كان في الانحراف المقدس ماسوشية فإنها لا تكون بلا سبب . فلا تُشاد الجدران ولا تُطرد الأجسام الغريبة ولا تُحُط الأفكار الحية « لمجرد اللذة » - مهما تكن اللذة (الشرجية) التي في وسع هذه النشاطات أن توفرها فضلاً عن ذلك لأنصارها . ولكي تُرى الجماعة وقد توقفت عن « الضجيج » ، ويُرى الإعلام وقد عاد إلى الانبناء ، ينبغي ويكفي التسليم بأنها لا تملك الخيار (إلا بين مصائب العيش المشترك واللاعيش على الإطلاق) .

وتتكشف طبيعة « ماهو » سياسي - وهي حذو الأدنى الحيوي - في الأمكنة والأزمنة التي ترى فيها السياسة نفسها وقد اختصرت إلى أبسط مجالها حين يكون الموت من غير عبارات هو الطرف الآخر للخيار . ولمعرفة ما يشكله أمر من الأمور ينبغي التساؤل قبلاً عن الشيء الذي يقاومه . إنه ينظم قطعة بسكويت . صديرية صوف . لفافة تبغ . مرضاً زائفاً . فرقة مغاوير . و « ينظم » كانت كلمة السرّ عند المعتقلين في المعسكرات النازية ، على أساس أن هذا الفعل - « الجوكر » يعني ظاهراً أية عملية من شأنها مضاعفة حظوظ الموقوف في البقاء . ويمكن أن تؤكد ظروف أخرى أقل حدة ، وإن لم تكن أقل

حرجاً ، وجميعها مرتبطة في الحق بحالة حربية ، القاعدة الأوليّة : المقاومة معناها التّجمّع ، والتّجمّع معناه الانتظام . ومن يتكلّم على المقاومة من غير أن يذكر على الفور التنظيم ومتطلباته يكن قد تكلّم لكي لا يقول شيئاً^(١) . وإن أدنى تجربة نقدية لتؤيّد المسلّمة الشهيرة القائلة بأن « الحياة هي مجموعة الوظائف التي تقاوم الموت » (بيشا) ، وهي المجموعة التي أحد أجزائها الوظيفة السياسية بوصفها تنظيماً للدوام . ولتكن المجانسة والتوحيد ليتّم الحفظ . والتطويق بالأسوار ليتّم التخزين . والترشيح والتصفية ليتّم التحصين . « ينبغي الدفاع عن النفس » .

ونحن - نعني الحضارات - لا نريد على الأخص أن نعلم إننا لميتون . فقد وُلدنا من هذا الإنكار وسوف نصونه يوماً فيوماً بمثل عناية الموسوس لأن المنحدر الذي منحرفه صفر ينبغي أن يُعاوَد صعوده في كل لحظة ، ومن استنام فسرعان ما يجد نفسه جزئيات « حرّة » (غير مقيّدة) ، أي في حال السكون الأولي . ولتُصغِر جيداً الى بياننا ، ولتُساوِل صفاته المتواترة أشد التواتر ، وسوف تلاحظ أن كل ما يمكن أن « يربط » - تحالفات ، شرعة ، أيمان ، معاهدات ، صداقات ، ذكرى ، عقائد ، مبادئ ، الخ . . . - سرعان ما يلتصق به نعت من نوع : لا يفنى ، لا ينضب ، لا يتزعزع ، لا يخور ، لا تنفصم عراه ، لا يموت ، لا يُحترق ، الخ . . . وجميعها سلبيات مقلوبة إلى إيجابيات . وجميعها صيغ نفي لفتور الحرارة عدوّنا العام رقم ١ . ونحن نعلم من غير أن ندري أن الطاقة تخفّ بالتدريج وأن الزمن المادي لا رجعة فيه ؛ ولهذا فإنه ما من آلة صغيرة واحدة للعودة في الزمن إلا جمعنا قطعها وجربناها وأعدنا تجربتها مائة مرة . ولا تعجبوا إذا كان يبدو علينا أننا نكرّر ذاتنا : ليست هذه الإواليات بأعداد غير محدّدة . ولغتنا تماثل في الفقر وسائلنا . وحاصل الكلام أنه خير للمرء أن يكلّ من أن يقضي .

ولنكرر القول بدورنا .

في البدء كان الغمّ . ضيق الرضيع الحياتي ، ضيق البالغ النفساني ، ضيق الزمرة

(١) يكفي الرصد الجوي التاريخي - حوالي أربعين سنة من السهاء الزرقاء في أوروبا الغربية (١٩٤٥ - ١٩٨٠) - لتفسير أن تجارة الرياح ، الشفهيّة أو المكتوبة ، قد أتت في هذه المنطقة خطأً بيانياً متصاعداً بانتظام . خدمة حرّة : من ذا الذي لا يفصل ، « إلى أقصى درجة وإذا كان يملك الخيار » ، رخاءاتنا الفردانية على مشقّات الجسم العضوي ذات المذاق الأجاج ؟

السياسي . وتنطلق ميزة الوجود الأولى بإشارة أو من غير إشارة ، بخطر حقيقي أو من غير خطر . والغمّ بحد ذاته مكفول علمياً (من قبل قوانين الطبيعة المادية في نهاية المطاف) بشكل يغدو معه المرء دائماً على حق في الاغتمام ، حتى وإن كانت الصفة الخاصة بالغمّ ، وهو الكآبة من لا شيء ، أن يتأتى من غير سبب . وكما أن الفرد واثق من أنه لم يخطئ وهو يوجس في نهاية الطريق من شيء كالعدم فإن للجماعة أفضل الأسباب قاطبة في أن تحشى الذوبان لأن أكثر أحوال المنظمة احتمالاً هو تفككها . ويتدرّج التطوّر نحو الفوضى ، باختفاء الخصائص الاحصائي ، من المنظّم الى اللامنظّم ، ومن المركّب الى البسيط ، ومن غير المحتمل الى المحتمل . وبالنسبة إلى نظام متروك لشأنه فإن « المستقبل هو الاتجاه الذي يزيد فيه فتور الحرارة » . وقد حظي كل منا بالامتياز السوداوي نوعاً والتمثّل في أن يتحقّق بشكل مبتذل من صيغ « كلوزيوس » و« بولترمان » وهو يرى هذه الجمعية أو تلك ، أو هذه اللجنة أو تلك ، أو هذا المنتدى أو ذلك ، أو هذا النادي أو ذلك ، أو هذه الأخوية أو تلك من المؤسسات التي وظّف فيها مع آماله الطائفية جزءاً معتبراً من طاقاته الشخصية ، يراها تتمزّق شهراً فشهرًا للتلاشي أخيراً « في الطبيعة » . ونعرف جميعاً هذا الأمر : إن مردود « عمل التنظيم » ، بأوسع معانيه ، أدنى مردود في العالم . فالعمل بصورة عامة يُتعب ، ولكن « العمل السياسي » يُتعب أكثر من جميع الأعمال ، علاوة على أنه بالرغم من المساواة في الإنفاق يعطي مردوداً أقلّ من مردود غيره . والأفراح التي تمنحها لحظات النجاح الوجيزة فيه تنتصب فوق قعر من الملاط والزلاجة والتساؤل عن الفائدة منه ، وفي لحظة تقديم الحسابات ترجح في النهاية كفة الأسى في الموازين الفردية على كفة الحيوية . وذلك أنه تبعاً للقاعدة العامة فإن النشاط السياسي أقل النشاطات وفراً ، مع مراعاة العلاقة بين الطاقة الكلية والطاقة المفيدة . وإنتاج النظام حيثما اتفق معناه التصلّب عكس التيار . أي أنه عندما يُعرّ في اللحظة « ل » على زمرة بنيتها كما كانت في اللحظة « لام » يمكن التأكّد بأن الأمر ليس نتيجة الصدفة . بل نتيجة توظيف مستمرّ للطاقات ، مقنّى ومحوّل بدراية ، بعكس اتجاه الزمن .

« إن كل حياة هي مسار تدمير » . هذا ما كان قد لاحظته يوماً روائي كان اسماً « كارنو » و « كلوزيوس » غريبين ولا ريب عليه . وأضاف « سكوت فيتز جيرالد » :

« والطابع الذي يميّز ذكياً من الدرجة الأولى هو أنه جدير بالتشَبُّث بفكرتين متناقضتين من غير أن يفقد مع ذلك إمكان العمل » . ويُلاحظ كثيراً أن المادّة الحيّة - إذا وُضعت كل عناية إلهية وكل غائية جانباً - لا ينقصها « الذكاء » ، كما لا ينقص حياة الجماعات التي فيها تستطيل . والواقع ان كل شيء يجري متلبساً أشكالاً خارجية ظاهرها التخلخل وكأن العقل السياسي النشط في التاريخ قد تشبّث بفكرتين كان ينبغي منطقياً أن يعطّله تناقضهما : فكرة المحافظة على البقاء وفكرة الدوام . ولكي يُستدرك الفتور في الحرارة وتُلغى المصادفة تقود استراتيجية التوتير إلى ما يسمى اليوم « بنى بقائية » . وغنيّ عن البيان أن هذه البنى تبدو لأول وهلة وكأنها أقلّ ما تكون نفعاً في الاختصار من انتاج الفتور الحراري أو من حظوظ رؤية مجموعات عمليّة حيّة تعود إلى « الحساء الأولي » (كتلة « الفوضى الأصلية » المتعدّدة الخلايا) . ففي هذا تناقض حميم يجب التأمل فيه .

١- مبدأ التسجيل

« المكان هو البُعد المميّز للنظام السياسي . والزمان هو البُعد المميّز للكائن الحيّ . وهاتان المعادلتان مرتبطتان لأن الأولى هي النتيجة الطبيعية للثانية » . ويلعب العقل السياسي لعبة التأمين ، أي المكان ضد الزمان . وهو يراهن على إحداث الاستقرار برحرة المكان . ويبدو الخطّ الذي يفصل أرضاً إقليمية مادية أو فكرية وكأنه نشاط لا إرادي لمحافظة ذاتية على النوع من الطراز الدفاعي . ويؤلف مبدأ التسجيل الذي يتحكّم بالعمل السياسي مع نقيضه مبدأ التبديد (« المبدأ الثاني ») الذي يتحكّم بمجرى الأمور ، زوجين اثنين . وليس الأوّل موجوداً إلا لاقامة سدّ في وجه الثاني .

« التسجيل » : أن يُسجّل المرء نفسه في مكان ما ، داخل حَرَم . ومبدأ التسجيل مبدأ تنسيق بما يتزع إليه من إيصال فَرْق حراريّ معيّن الى حدّه الأعلى وإبقائه على الأخص في حالة ثبات واستمرار . جوانب صخرية ، سياج ، رفع أكوام من التراب : ترجمات بدائية لغريزة عضوية محدّدة تحديداً حرارياً : يتناسل الحيّ من فَرْق حاصل في وسط متناسق الحرارة . الأمر الذي يعني في المحسوس (كما أكّدت بالتجربة أية زمرة من زمر التأثيرين المسلّحين في غابة كثيفة بأن أي اختبار اجتماعي يعادل جيداً اختباراً آخر) : تهيئة موقع مستقرّ (مركز قيادة أو معسكر مركزي) يمكن لنار أن تبقى فيه

متأججة. هذه النار التي هي شرط كل حياة وطابخ المآكل ومصدر الحرارة. « النار تبدل الأشياء ». وما لا ريب فيه أن التسجيل قبل العصر النيوليتي والاستقرار في الأراضي الزراعية يتم بصورة رئيسية تبعاً للنسب ، أي تبعاً للأصل لا للمكان ؛ مع أنه لا يُعرف أن وجدت جماعة مترحلة في النظام القنصي - صيد وقطاف - من غير أن يكون لها أرض إقليمية واضحة الحدود أو عدة أراضٍ (. ولا يمكن للسلوك السياسي الذي ليس له بحد ذاته تاريخ أن يولد قبل التاريخ ، وبديهي أن أشكال وجوده في المجتمع البارد أو الخالي من الكتابات ليست هي نفسها إلّا فيما وراء أول عتبة فاصلة بعد اجتياز مرحلة الثورة النيوليتية . ومبدأ التسجيل يثبت الوجود في مكان لأن المكان هو الذي يمنح الوجود . والانسان ينظر إلى كل ما تخضع له حياته على أنه « مقدّس » . وقد كان الدين أول ملطف للغم ، وبناء الجدار أول نشاط ديني - مهما تكن مواد البناء - لأن الحي « يهرب » إذا انعدم النطاق . والأرض المسورة هي في وقت واحد عسكرية وسياسية ودينية ، والتميز بين المقدّس ، والواقع تحت السيادة ، والدفاعي من فضاءات الاختصاص لم يجر إلا في وقت متأخر . ففي البدء قامت « المدينة - الدولة » حيث الحصن ، والحصن حيث المحراب ، أي فوق قمة : أكروبول ، مدينة عالية . وتتحد دواعي الدفاع الاستراتيجية مع موجبات القياس المعياري المنطقية ، وتتواطأ هذه وتلك على النتيجة نفسها : تبني الزمرة (وتبني) بالاتجاه إلى أعلى .

وأن لا يكون للانسان وجود إلا مسجلاً فالشاهد عليه قائم بين عدة شواهد في عهد الاغريق القديم الذي كان فيه الإبعاد يعادل حكماً بالموت . فالانسان الذي لم يكن في مقدوره الحصول على ترخيص من « مدينته » ولا أن يؤول الى مرفأ أمان آخر كان يغدو حياً - ميتاً بلا هوية مقررة : لم يكن قتله جريمة . فهو إذ يفقد فضائه يكون قد توقف سلفاً عن الوجود . ومن الخير أن يكون المرء مسجلاً في مكان ما على أن لا يكون مسجلاً في أي مكان : وهذا الحدس المبهم الذي يُبديه الناس اليوم يُدِيم على طريقتة اللعنة العتيقة ، على الرغم من انعدام شكله الإقليمي . وينبغي أن يكون في مقدور المرء على الدوام أن يجيب على أعظم سؤال ديني - « من أين أنت ؟ » - لأننا نستشعر أن السؤال عن الأصل ليس سؤالاً عن نعت بين نعوت (الاسم واللقب والشهرة والصفات) بل عن مادة . فليس شخصاً من لا يتسبب إلى مكان . ومن يذهب إلى أيما

مكان يصبح أياً كان . ولخير له أن يذهب إلى « بتشيوي » من أن يتيه بلا نار ولا مكان ، وحسن الطالع في المصيبة الصغرى : تشبه زوارق الموت الورقية هذه أشباح الموتى المقيمين في أسفل سافلين . والتشتت هو البلبال . وسواء كان الشتات طروداً أو يهودياً أو إغريقياً فإنه يرمز إلى زمن حدث فيه أمر سلبي هو ذوبان الجماعة في دفع الهجرات هياماً على الوجه .

والعقائد القابلة للديمومة تمثّل بشكل أجهزة طوبولوجية . ويؤلف كل تشكيل رمزي نظام توضيح معقداً بعض التعقيد . « هاديس » و « الشانزليزيه » و « ستيكس »^(١) . حلقات الجحيم والساء السابقة على يمين الرب . خارجاً عن هنا لا سلام قط . ويكشف القاموس العفوي الخاص بالخطاب السياسي عن معالجة طقسسية وإلزامية بلا ريب لقضة المكان . شرق - غرب . يسار - يمين . ستار حديدي وجدار حرية . ويُعبّر عن الانخراط بـ « عاد إلى » و « قرر على غير هدى » و « خطا الخطوة » . ويُعبّر عن الاضطلاع بـ « أقام في مواقعه » و « رصّ الصفوف » و « التصق بـ » (الإدارة) . وعن قطع الصلة بـ « تراصف » ، أي ولّى هارباً . إنه منا ، أي هو في الداخل . لقد طُرد ، أي انتقل إلى الطرف الآخر . من أي جانب هو ؟ في أي « معسكر » ؟ في أية « مواقع » ؟ أي خط فاصل يجب تثبيته ؟ بأي « شمال » « يُستهدى » ؟ إن مهمة الممارسة السلطوية أن تجيب على هذه الأسئلة القوالب . فقد تسلمت مسؤولية المكان ، أو بالحري فإن هندسة العلاقات البشرية هندسة عفوية تُريّحها من السؤال الذي ليس له جواب : ماذا نكون في غد ؟ وتقوم البوصلة بمهمة كشف الطالع لأن المدى يقابل المدة مقابلة ما يمكن التحكّم به لما يستعصي على التحكّم ، أو المُطمئن للشعور بعدم الاطمئنان . وإذا كان تنظيم الزمان يشكّل ما هو أساسي في ثقافة ما فإن الزمرة تلجأ إلى فضاء الاحتفال لتدجين غير المنظور ، لطرد شبح المستقبل بإحياء ذكرى الماضي . ولكن من يراهن على المكان في مقابل الزمان يراهن على التكرار في مقابل التجدد . وبذلك تُداخل الوظيفة المحددة بين مبدأ الموت والاندفاع الحيوية الغريزية . وال « كل شيء

(١) « هاديس » إله الجحيم في الميثولوجيا الإغريقية . وه الشانزليزيه « مكان إقامة أرواح الموتى الأتقياء في الميثولوجيا الإغريقية - الرومانية . وه ستيكس » نهر في الموضع الذي تقيم فيه أشباح الموتى تحت الأرض . ومياهه تجعل الشارب غير قابل للعطب . (المترجم) .

للمكان الذي تقول به الأيديولوجية « يُهيل الكآبة على الأرض والجذور والسِمات . ومثله الأعلى عالم قائم برمته « خارجاً » ومكشوف ومقسّم إلى مربعات : كل مواطن في مكانه ، ومكان لكل أحد . وإن مجتمعاً طُبِّقَ عليه الإيديولوجية تطبيقاً كاملاً (لنُقل إنه المثل الأعلى لـ « المدينة الكاملة ») ليشبه مشهداً تمثيلاً مستمراً من غير مشاهدين ، مشهداً موقِعاً على تكتكة الساعة تندب فيه الزمرة نفسها لرؤية خلودها الخاص في شكل عرض فخم في ساحة كبرى مقسّمة إلى مراتب بالخطوط والألوان . وفي انتظار ذلك هناك عقل سياسي نشط في كل مرة تتبدّل فيها قيمة نصّ يتبدّل وضع المخاطب . وعندما يصبح الـ « من أين يتكلّم ؟ » هو السؤال التمهيدي نكون في غمرة السياسة . الكون الذي يكفي المكان فيه لفرض الهيمنة . وكما أن شاهد تغطية حسناً يُضفي الشرعية على النصوص الزائحة قليلاً عن موضعها بفعل الاستشهاد باسم مرموق (الدرع التي من دونها تصبح تتمة الخطاب غير شرعية ومشكوكاً فيها وبالتالي غير قابلة للإصغاء إليها) فإنه يمكن اختتام نقاش قبل فتحه بالإشارة إلى موقع يوجب الإلغاء . والاحتجاج بموضع وبنظرية مجمّلة في المقولات العامة هو « البيّنة الأخيرة » التي تقدّمها جدلية ما : هذا الشاذ النظري هو الطبيعي السياسي . « عدالة مستحبة يحدها نهر ! حقيقة في الجهة الواقعة قبل جبال البرانس وخطاً في الجهة الواقعة بعدها » .

« عَقْدِيّة محدودة » : كناية تُرّص مع الـ « الطوائف الدينية » و« الخرافات الأصلية » و« الطقوس الريفية » و« العائلات الروحية » في دائرة الإطنابات المضطربة على غير طائل . وكما أنه لم يسبق أن رؤي روح من غير عائلة ولا عائلة من غير روح ، وأساطير ليس لها أصل وأصول ليست خرافية ، وزراعة بلا طقوس وطقوس بلا حنين ريفي ، وطائفة بلا دين ودين بلا طائفة ، فإنه لا يوشك كذلك أن تُصادف عَقْدِيّة غير محدودة لأن وظيفة العَقْدِيّة أن تضع حدوداً ما إن تُجتاز حتى يغدو « كل شيء جائزاً » ، بما في ذلك القتل . وحدّ البصر أو الأفق يضرب بفهم الأشياء ولكن عدم اقتطاع حيّز للنظام في كنف الفوضى يضرب أكثر فأكثر ببقاء الأشخاص .

ولنحاول بدلاً من تجريم « العقائديات البلهاء » أن نكتنه الفهم الذي يتحكّم بتكوين هذه الوحدات الخاصّة بالتأطير المكاني - الزماني التي هي العقائد . إنه جزئياً فهم التطور . مع هذا الفارق الهامّ : إن التجديد الثقافي لا يمكن أن يُفكّر فيه تبعاً لطراز

التبدل البيولوجي ، وليس ذلك فقط لأن وتيرة التطور هي في هذه الحالة أسرع بكثير بل لأن المواد اللازمة أكثر هشاشة بكثير . ويتميز الإرث الثقافي من الإرث النسلي بأن الأول يُدَوّن في الذاكرة والثاني في الخلية النسلية ؛ وأن ما يحرسه الحمض النسلي مخروس بأفضل إلى ما لا نهاية مما يحرسه حَفَظَةُ المتاحف ومديرو الجامعات . والكمال كذلك أكثر هشاشة في الدائرة الخاصة بأمور الفكر مما هو في الدائرة الخاصة بأمور الحياة وتجدها . وإذا لا يدور الرقاص النسلي هنا لمصلحتنا فإن بنى التنظيم السياسية - الثقافية لا تفيد من عدم التنوع ولا من تكرار تطبيق البنى العضوية بطريقة ذاتية . فليس هناك إذن على هذه الساحة من تحويل مكفول للمُكتسبات ، وما ندعوه تقدماً وجهه الآخر هو الإمكان الدائم بحدوث انتكاسة . وينبغي إذن أن تعوَّض إواليات الدفاع السياسي عن هذه الارتجاعية في حلق التغيرات المُكتسبة . وتتعدّد عمليات الحرّم والطرد بسبب عدم القدرة على الاطمئنان إلى سلسلة مؤلّفي نواة الجماعة . وإذا لم تنبها الطبيعة الدوام والهوية الثقافيين فإننا ننتزعها منها بالعنف . وفي البون الذي يفصل بين الوراثة والإرث ، أو بين إواليات الحفاظ الذاتي على النوع الخاصة بدائرة أمور الحياة وتجديدها ومخاطر التلف الملازمة لدائرة الأمور الفكرية ، تقيم شرطة الأفكار لتخفّف بالتحديد من اتساعه . وإذا كانت العقديّة تثار وتعاد من قِبَل عدم الأمان المكوّن للزمن الثقافي فإنها بنت الخوف . وهي الثمن الذي يدفعه المجتمع لقاء « اجتماعيته » ، أي لقاء عدم تكفّل « منطق الحي » به . ومن المفارقات أنه من واقع كوننا مسؤولين عن خدماتنا في التحويل التاريخي من غير خدمة نسلية مخصّصة لهذه الوظيفة أمكن في كل حقبة انبناء ومعاودة انبناء هيئات من موظفي الثقافة المتخصّصين في الإبقاء على السمات المكتسبة أو في مقاومة البلى (مدارس ، كهنوت ، أحزاب ، معاهد ، الخ . . .) .

لنطوّق الصعوبة باستخدام استعارات علم الحصانة . فإذا كانت التنظيمات السياسية - الثقافية تجد نفسها محرومة من « الدفاعات الطبيعية » التي تحمي الأبدان من التشويشات الوظيفية واعتداءات البيئة من غير أن تكون أقلّ امتلاكاً لمساحات احتكاك مع الخارج فإنها تتزوّد « بفضل حركتها الذاتية » بأجهزة مراقبة وضبط . وقد عمدت معظم الجامعات الثقافية المكافحة من أجل البقاء إلى دمج هذه الأجهزة في الجسم الأصلي الذي كان نواة تكوينها . وإذا كانت تتمسك جميعاً بمزاجها الشخصي فإنها تتجنّب جهدها

مخاطر البلعمة أو على العكس مخاطر الالتهاب الجرثومي الوافد من التنظيمات المنافسة . وتتزايد الاحتياطات الواجب اتخاذها بتزايد مستويات التنظيم . وإننا لنخطيء بالموافقة على أن التكوينات العقائدية (المذاهب الإسلامية ، الكتلركة ، التحليل النفسي ، الماركسية ، الخ . . .) لا يمكن اختصارها إلى خلايا حيّة ، فليست لتكون على هذا أقلّ من أنظمة معقّدة . ولا يخفى أنه كلما ارتفعت درجة التعقيد في نظام ارتفعت درجة الشكّ في استقراره . وفي وسع أدنى اضطراب محصور في مكان محدّد أن ينعكس على المجموع فلا تلبث عمليّات الابتعاد عن التوازن أن تقابلها عقوبات ، عمليات إعادة للأمر إلى نصابها وتقويمات ناجعة شيئاً ، وفاقاً للقواعد الماثورة عن « الرأي القويم » (استقامة الرأي) . ولولاه لال المجموع الثقافي المعنيّ إلى تلبّس شكل محيطه حتى يصل إلى نقطة خموده ، النقطة التي يغدو معها عاجزاً عن التفريق بين الذات واللذات . وإنه لـ « لا - فرق »^(١) ، أو « موت » .

إن ظواهر الاعتقاد (وبالتالي السلطان) سوف تبقى مستعصية على الفهم ما دامت لم تُحلّ رموزها بوصفها أعراضاً لـ « عجز » بيولوجي الجوهر كما هي أعراض لـ « عدم قدرة » من طراز منطقي ، بل بوصفها تراكباً بين الاثنين . وبالإمكان قراءة جميع رموز السلطة الملوّح بها من مختلف الزمر الاجتماعية على أنها نداءات استغاثة من بشرية واقعة في الضيق مذعورة « من أن يكون عليها أكثر مما في استطاعتها » . وهذا الذعر هو من مقوّمات النظام السياسي . ولكي تتمكّن البشرية الاجتماعية من العيش بشكل هيئة منظمّة عليها أن تجد لنفسها أساساً ، وهذا الأساس ينقصها في الأصل (باعتبار النقص جوهر التأسيسات الاجتماعية) . وبكلام آخر: الجلوس واجب ولكن على فراغ . وما كانت الأجسام السياسية لتكون كذلك لو لم تكن جوفاء . وليست السياسة فن إحداث الفراغ - لأنه موجود سلفاً من حيث المبدأ - بل فن « العمل مع » ه ، والعقل السياسي نظام لإدارة النقص . وكما أن « الثدرة » ليست ظاهرة ممكنة ولا محدّدة زمان الوقوع تاريخياً ، ولا تميّز مرحلة تطور بدائية ، بل هي مقولة النظام الاقتصادي الأخيرة التي تغدو عمليّاته ومُلمّزاته غير معقولة بدونها ، فإن « عدم الأمان » هو المُعطى الأوّل للوجود

(١) استفاد الكاتب من نظام هذه الكلمة المكوّنة من (in) للنفي و (in - différence) ولو كتبت الكلمة بإملائها العادي (indifférence) لأفادت معنى اللامبالاة . وهكذا يصبح الـ « لا - فرق » - بمعنى عدم التمييز أو التفريق - لا بمبالاة أو « موتاً » لأن اللامبالاة موت معنوي . (المترجم) .

الجماعي ، مثلما أن الشعور بعدم الكفاية هو القاسم المشترك للأفراد الاجتماعيين .

وإن تاريخاً يحكي قصة عدم القدرة لكفيل بأن يُظهر بلا جهد كيف أن المؤسسة تسلمت وفق التسلسل الزمني راية الارتجال الشخصي في ممارسة نوع من منطق التعويض . وأن في ما أتفق على تسميته « ولادة الآلهة » لمعينة للإفلاس ، في شكل مجازي ، تماثل معانيته في تأسيس جاذبية خارقة يتمتع بها أحدهم . وإننا لتتذكر كيف يفسر « فريزر » الانتقال من السحري إلى الديني . فالسحرة يعتقدون أنهم (أو يُعتقد أنهم ، لا فرق) قديرون . ولكن ما إن يلاحظون عدم جدوى طقوسهم وتعزيماتهم حتى يسارعوا إلى التخلي تقريباً عن وظيفتهم لكائنات خارقة مهمتها بعث المطر وتهيئة الصحو ، أي إنبات المحصول . وما إن تُجسد هذه الكائنات حتى تغدو آلهة أشد قدرة مما كانت عليه وهي غير منظورة . فلقد حُوّلت إليها القدرة رسمياً لأن الذين كانوا يتقلّدونها لا يستطيعون (أو هم عاجزون كلياً عن الاستجابة إلى طلب جماعتهم . وفي وسعنا أن نتساءل عما إذا لم يكن تحويل من هذا النوع قد يَسّر في أوروبا الإقطاعية ولادة « الدولة » - جنين البروقراطية « غير المسؤولة » لأنها غُفِل - التي ما كان ليزعج الملوك مدّعي المعجزات أن يُنبئوها عنهم مع منحها القدرة في أدنى الدرجات على « حلّ المشكلات » إن لم يكن على صنع المعجزات ، وهو موجب بالمستحيل كان حتى ذلك الحين من مسؤوليتهم الشخصية . وكذلك فإننا نرى اليوم في العام الثالث زعماء ساحرين بجاذبيتهم وباعثي مطر عصريين ، ومؤسسي أمة وأبطال استقلال ، يجهدون في أن يُبعدوا عن أنفسهم قدر المستطاع الاتجاهات الفاعلة للسلطة عن طريق « الحزب » الواحد الذي يركّبون أجزاءه الجاهزة أو يجمعونها من كل صوب ، لأنهم لم يعودوا قادرين على الاستجابة شخصياً للطلب . وعندها يقول الزعيم للجمهور : « توجّهوا إلى « الحزب » فلست سوى مندوبه ، منه حصلت على السلطة ولا أعدو تنفيذ قراراته » . وعندها تعثر نقمة الجماهير على كبش فداء مجهول وجاهز في آن ، كبش يتيح لـ « الرئيس » أن يقدم كَفّارات بالهبر في جسم موظفين سياسي - إداري سهل الاستبدال إن لم يكن قابلاً بخضوع للهبر والتسخير . وبشكلٍ ما فإن « الرئيس » لم يكن يملك الخيار (ولا الزمرة التي ترى ذاتها به وفيه) . ويمثل هذا الاعتراف بالعجز السياسي (أمام « البروقراطية الجائحة » ، المسؤول الرئيسي عن الأخطاء والجرائم) فقط يمكنه

أن يحافظ في نظر شعبه على نوع من وهم القدرة . ولا يهيم الإدلاء به من غير تمييز، نصفاً هذا ونصفاً ذاك أولاً هذا ولا ذاك ، في النطاق الذي تكون الحاجة فيه هي القانون .

٢- حالة الحرب

ويرسّخ مبدأ التسجيل الذي لا يحمل في ذاته أساسه المنطقي ثابتة : الشكل الإقليمي . وكما أن الوظيفة هي التي تفسّر البنية لا العكس فإن الأشكال هنا شأنها في الأمكنة الأخرى نتائج عمل من أعمال القوة . ويبدو المظهر الإقليمي استجابة تكييفية لحالة ثابتة هي الأخرى ، بل مكوّنة للواقع السياسي : « العداة » . وليس الإقليم الخاص بعقيدة بوصفه بيئة مقاومة لقوى التدمير والتفكيك والتذويب أقلّ حركية من إقليم « المدينة - الدولة » . وهو بالذات ناتج عن مواجهة دائمة ومتحرّكة بين قوى متعارضة يعمل بعضها من داخل الأنظمة المنظمة ويهاجمها بعض آخر من خارج . وقد تكلمنا على الأولى وسوف نذكر الآن الثانية مع الإبقاء مائلاً في الذهن أن نظام العرض المنطقي يقلب نظام التسلسل الزمني للعوامل : الموت هو « العدو الأول » للإنسان ، وأما في حياته التاريخية والشخصية معاً فإن العدو هو الوجه الأول للموت . ف « التدهور » مسجّل في بنية الحيّ البدنية كقانون نزوعي ؛ و « العدوان » الماديّ أكثر مظاهره وضوحاً ، إنه ترجمته السهلة الإدراك . ويندفع التهديد بالتدمير وهو يقرض خيط الزمن الدقيق من أعماق الأفق ليُمثّل أمامنا وجهاً لوجه . وعندها يُطلق الفئور الحراريّ ضرباته الصاعقة : غزوة ، غارة ، هجمة صيادين رُحّل على أسوار الأراضي الزراعية التي تحوّلت إلى حَصْر ، هجمة بربري على قلب المعمور المتمدّن ، هجمة متوحّش على أدراج الإمبراطوريات البربرية .

والعقائد والمدن - الدول فضاءات للحجز ، وليس هذا الإغلاق مع ذلك عقابياً بل « وقائي » . وهو أوّل واقعة انثروبولوجية من وقائع الدفاع المشروع . وليس للزمرة البشرية أن تختار بين تدمير الأسوار ووقف الاعتداءات بل بين سلّم المنظمة المسلّح والتسليم بلا شروط (على الأقل لهذا السبب الفني : الوقت اللازم لخرق الهدنة أقل من اللازم لإعادة بناء الأسوار) . « إما هم وإما نحن » = « أقتل أو فُمت » . فلنحدّد إذن جيّداً نظام العوامل . إن المواجهة هي التي تصنع خط الجبهة لا العكس . والمُحاصر هو

الذي يقيم الأسوار . والاصطدام هو الذي يخلق الجهاز . وما كانت الدائرة لتكون لو لم تسبق وجودها عملية إحاطة . والقوة القاهرة « اعتداءات » تخلق الشكل القاهرة « عقيدة » .

« في البدء كانت الحرب » . وطلب الأمان (للأشخاص والممتلكات والأفكار) من مقومات « الحاجة » السياسية لأن حالة الحرب هي أفق الاجتماعي الذي لا يمكن اجتيازه إلا في السرابات القانونية الخاصة بالدعوة الإنسانية إلى السلم . حتى وإن كانت حكمة الأمم تحتفظ لنا دائماً بمعاهدة نزع سلاح عامة وكاملة وتضع بتصرفنا أمر توقيعها والتصديق عليها (ليست هذه المعاهدة أقل قيمة من مشاريع السلام الدائم المتعددة التي تمخض عنها عصر « الأنوار » وغابت لسوء الحظ عن نظر « بونابرت » الشاب) . والحرب في تاريخ المجتمعات حدث عالمي ومتكرر لأنها بتنوع أشكالها غير المحدود (من هذه الأشكال محاربة الحرب) ملازمة لوجود الزمر الاجتماعية تتحكم بتكوينها وحلها تحكم تبدل المناخ أو حدوث كارثة سكانية أو علاقة الغذاء/الإقليم (وهي عوامل تسبب نشوب الحروب في نهاية المطاف) إن لم نقل إنها تتحكم بها في الوقت الذي تتحكم فيه بها هذه العوامل الأخيرة . والقول بأن هناك واقعاً أخيراً ، وأنه أخير لأنه أول ، ليس من اختصاص الخطاب المتعلق بالأمور الأخروية بل الخطاب الخاص بالنسب في أبسط مجاليه . فليس الأمر أمر نذير بقيامة بل أمر ترداد لأصل التكوين . وإذا كانت غاية الحي أن يحيا فمن المؤكد أن الحرب ليست غائبة الحياة الاجتماعية . فكل انسان يعلم أن الحرب تُخاض للحصول على السلم ؛ ولكنه يعلم أيضاً أنه لا يمكن « الحصول » على السلم من غير « خوض » حرب في يوم من الأيام .

والعالم السياسي هو العالم الذي يكون الناس فيه دائماً فريقين : العدو وأنا . هو أمامي وقبلي ، وأنا بعده وضده . وهناك أكوان خلقة أخرى يسكن فيها الإنسان من دون جيران ، وحده بشكل أساسي ، وقابلاً لأن يُعقل في أساسيته بمعزل عن شروط الوجود الجماعي التي يتطلبها في المحسوس تنفيذ مهمته . وحده مع جسده وأحلامه في مواجهة نتاج فكره أو مصطنعات مخبره أو مُعطى الأشياء . فالنشاط العلمي أو التقني أو الفني يتحرك في فضاء متجانس أملس ، مفتوح ومُغلق على نفسه في آن ، في حين أن الفضاء السياسي يظهر الى الوجود وهو مشقوق سلفاً في الوسط بالخط الفاصل الذي يكونه

بوصفه سياسياً ويفصلني عن الآخر ، محطّ إنظاري . ولبدأ التحديد هنا حقل تطبيق لا حدود له لأن حالة الحرب (مهما تكن « محدودة ») ليس لها حدود . والحرب بحدّ ذاتها مبدأ تحديد . وليس هناك من مجتمع مفتوح (حقاً) لأنه لا وجود لمجتمع ليس مهتداً قليلاً أو كثيراً في هويته أو وجوده ، أو فيها كليهما ، من مجتمع آخر متاخم أو غير متاخم . والاحتباس هو المقولة الخاصة بعالم الشأن السياسي لأن التقابل بين داخل وخارج هو الذي يؤسّس في وقت معاً هويته وضرورته .

وقانون المبارزة هو النتيجة الطبيعية للانفساخ المكوّن للوجود السياسي ، هذه الخطيئة الأولى التي نيط بالفكر الطوباوي أمر اراحتنا منها (والتي لا يمكن بالضبط الحصول على الصفع عنها إلا بالفكر) . وهو يبذّي ثابتة شكلية عمودية تتعامد فوق مختلف مقاطع المادة المخضعة للملاحظة ، سواء كانت منظّمة أو غير منظّمة . ومثلها مثل عمود مرتفع في سلّم تطلّ كل طبقة « علمية » من طبقاته على منظر خاص بها .

(لنوجز باختصار في نزلات متتابعة من طبقة عمق إلى أخرى :

السياسة (اليعقوبية) : « إن ما يؤلّف جمهورية هو التدمير الكامل لما يقف في مواجهتها » (سان جوست) . علم الأعراق : الشقة التي تفرّق بين الطريدة والقانصين قانون أساسي في عالم الحيوان . علم البيئة : التعارض بين فئتين من الكائنات الحية ، المتغذية ذاتياً بواسطة الضوء والمتغذية بالعضويات ، هي في أصل ظهور الأجسام المركّبة . باعتبار أن المتغذيات بالعضويات تتغذى بالفئة الأولى التي تتغذى فقط بالشمس . الفيزياء : « إذا قاوم جهاز يجري داخله شيء من الأشياء ظاهرة التلف فمعنى ذلك أنه ليس جهازاً مستقلاً . ولا يمكن أن يكون سوى جهاز مميّز متفرّع عن جهاز مستقل يتضمن بالضرورة جهازاً فرعياً أو عدّة أجهزة فرعية تتحمّل عبء التلف عن المجموعة كلها » . علم الإحاثة البشرية : وقد بينّ فيه مؤلّف « البيئة والتقنيات » « التماسك العضوي في نظام الـ « متمدّن - بربري - متوحش » والواقع القائل بأن تقدّم البشرية الماديّ ظل مرتبطاً حتى أيامنا بهذا النظام . ويحتوي هذا الأخير ، شأنه شأن كل جسم حيّ على عناصر متميّزة ظاهراً وكُتِلٍ غامضة يتمثّل دورها - لقاء فقدّ ضخم - في تقديم

الاحتياطي الصغير من الاندفاع الغريزي الذي يسمح بالانتقال إلى المرحلة التي تلي « (١) » .

ولو استطاع محترفو الشأن السياسي - من إيديولوجيين وساسة - ان يحفظوا عن ظهر قلب هذه المبادئ والصيغ والأقوال الماثورة التي لا تشكّل ملاءمتها للواقع مسألة (بل مجرد معضلة) لنشأ عن ذلك وفر كبير في الوقت والريق للجميع . لأنه سيقتصد عند ذلك في « الوهم الخلفي » بمظهرها اللذين تظهر بهما في أيامنا : في الجانب الأيمن « الوعظ » (الحرية وحقوق الانسان) ، وفي الجانب الأيسر « البرنامج » (العدل الشامل والمجتمع بلا طبقات) . وما لا ريب فيه أن مثل هذه الأمانة وهم خالص لأنها علموية خالصة (او موضوعانية) : لو حُرم المعترك السياسي من محرّكاته الخلقية الذاتية لمات لعدم وجود المعتركين . والواقع أن من طبيعة التنظيمات الاجتماعية أنها ترغب في زحزحة نير الطبيعة العضوية الذي تخضع له من خارج - وهي رغبة تحدّد بالضبط كونها اجتماعية وتميّز تنظيماتنا من الهيئات بشكل عام . ولكن مسيرة نقدية لمسيرتنا نخلو من موجب سياسي لأنها تهدف بالتحديد إلى اكتناه طبيعة الموجب السياسي ، سوف تحتفظ بعلاقة العداء الجدلية التي تقطع من أسفل إلى أعلى مختلف طبقات الطبيعة ، المحرّكة وغير المحرّكة . ولو كان ينبغي البحث في قانون فيزيائي عن الدرجة الأخيرة أو عن آخر طبقة عند مستوى الأرض في المبدأ الجدلي الذي يكون التناقض بموجبه في قلب الأشياء (محرّك حركة الأشياء) مثلما أن الحرب ، وهي مضخة تاريخ ، محرّك التقدم التقني ، لوجب البحث عنها في هذا العجز الأساسي : ليس في مقدور الإنسان إنتاج الطاقة ، ليس في مقدوره سوى تحويل أشياء حوله إلى طاقة . وبعبارة أخرى : الإنتاج معناه التدمير (وعدم الرغبة في تدمير شيء معناه عدم القدرة على إنتاج شيء) . فإذا انتجت شيئاً من الأشياء هنا دُمّرت شيئاً ما هناك . ويُستخلص من ذلك في مضمارنا أن جماعة (أ) لا تستطيع أن تُنتج ذاتها وتتكاثر بوصفها زمرة منظّمة من غير أن تفكّك الجماعة (ب) ، أي من غير أن تمنعها من إنتاج ذاتها والتكاثر هي أيضاً بتدمير الأولى . ولو استبدلنا ، كما يقضي بذلك تأليف القوى ويريده الواقع ، كلمة « التدمير » بكلمة « التناقص » أو « الأفول » ، وكلمة « الإنتاج » بكلمة « النمو » أو « الانتشار » لبقى المنطق هو إياه .

(١) لوروا - غوران ، « الإيماءة والقول » ، (ألبان ميشال ، ١٩٦٤) ، ص ٢٥٧ .

ومن هنا كان « مارس » وكهنته وأسوارُه .

ومن هنا كذلك إخفاقات « عصبة الأمم » وإخفاقات سلفها وخلفها . فليس في مكنة شيء أن يمنع الدبلوماسيين من وضع الحرب خارج القانون لو قبلوا بأن يضعوا قانونهم القضائي خارج العالم (وشخصهم في جنيف) . لأن لقانون منطق عدم الكمال نتائج تزن أثقل مما تزنه « الشرعات » و« الأحلاف » و« المعاهدات » الدولية . وفي هذا العالم الوازن ، وبانتظار الآخر ، تؤثر المجتمعات القائمة إسلام نفسها إلى هذه الأحلاف الأمنية الجماعية التي تشكلها « ياتها » المتبادلة (أديان وإيديولوجيات سائدة) . وليست الموضوعية من اختصاصها : لو كانت مناهجها في الاستدلال « حيادية » وكانت « إيديولوجياتها العلمية » علمية حقاً لما كانت هي ماثلة هنا للاستفادة منها . وحيُّ مرادف لمنحاز : موجود مرادف لأحادي الجانب . والثقافات التاريخية أنظمة اعتقاد للمناظرة لأن هوية الزمرة كانت قد انتزعت بصراع حادّ طويل مع عداء العالم الخارجي . وبهذا المعنى يؤكد الانحياز الطائفي الحيوية العرقية ، وتغدو لا منحازة أو « لا أبالية » « إيديولوجية » مجتمع حيده الموت . والحقيقة أن وظيفة الثقافة السائد هي أن تقي من الحياد لأن الهوية الجماعية التي تحتفظ بأختامها ، وهي هوية خلقت من تعارض ، ستقضي من جراء غياب التعارض . ولا يملك سلطان التحكيم غيرُ العدم (الله أو الموت) .

وعلى من يحمي نفسه أن يضع نقاطاً ثابتة ويخطّ خطاً بين الواحدة والأخرى و« يصمد » (داخل الخطوط) . أن يتشبّث بمواقع « صلبة وغير قابلة للخمود » . والحبس العقائدي جنائيّ عقلياً ولكنه محتوم تاريخياً . وليس لاستخدام العقل المجرد استخداماً تناظرياً يقوم العقل السياسي فيه مقام ملكة اعتقادٍ شرعيةً نظريةً بل شرعيةً استراتيجيةً . وقد وصف « كانط » قبل « لينين » ما وراء الطبيعة بأنه ساحة حرب تنشب فيها معارك ليس لها آخر^(١) . وتاريخ الأفكار الاجتماعية مرصوف بالعقائد الماروائية لأن تاريخ المجتمعات مرصوف بالمعارك . ودّين الدم دّين ذو مغزى : ما من سديم رمزي يخرج سليماً من عملية مواجهة بل متحوّلاً إلى حالة نظام من القضايا « المربوطة »

(١) «نقد العقل المجرد» ، مقدمة الطبعة الأولى ، ترجمة «بارني» ، ص ٩ .

بإحكام . وإذا كانت حالة الحرب مُمَوَّنًا كبيراً بالملاط فقد « حبست » من الدول بقدر ما حبست من العقائد ، أو بالحري جعلت ولادة الأخيرات ملازمة لتكوين الأوليات بإفراغ الواحدة في الأخرى ، والواحدة بواسطة الأخرى . فوحدة الأرض الإقليمية تفترض وحدة الاعتقاد والعكس بالعكس . وتباهى البشرية المعاصرة بدياناتها وأممها تباهي محارب قديم بندوقه ، وإذا كان جسدها ، وهو كوكب الأرض ، قد طالما سائف فهو ممتليء جروحاً وندوباً (أنظر خريطة تضاريس العالم) . وإذا لم يكن للقتال من نهاية فإن التجريح لم ينته والحكّات باقية . وها هوذا يحكّ عند أول بلبله وتسيل جراحه من جديد (الشيعة ، الإسلامية ، المسيحية ، اللينينية ، البعثية ، الخ) .

ماذا يُستخلص من هذه التذكيرات المقتضبة ؟

أن كل عقيدة طاردة لأن العقيدة عن الطرد تصدر . وأن الجسم العقائدي يبنّي بالتجوّف ومن خارج وبنفي الأجسام المنافية له وبرّد فعل على مسار انفجار طارد عن المركز . فلقد كان « ترتوليان » يقول إن الهرطقة تتبع حتماً صحة الرأي : لا يستجيب هذا التعاقب الصادر عن حسن الإدراك لوقائع الملاحظة . وإذا اتبعنا مفارقة منطقية بشكل عميق فإن الهرطقة تُنتج صحة الرأي ، والتجديف يُنتج اللعنة . والحكم بالموت يسبق المقاومة الحيوية ، وبالمقابل تثير قوى التفكيك قوى التماسك وتُبَلِّوْزها . وصحة الرأي هي عكس الهرطقة كما أن الزخم الحراري عكس الفتور الحراري الذي هو أول منطقياً وزمناً . وترجمة ذلك : أن الـ « يّة » جبهة مشتركة خطها عدو مشترك . فأعطني عدواً جيداً أصنع لك طائفة جيّدة .

ويشكّل وضع عناصر تستعصي على النظام في نظام الظاهرة العامة التي يبنّي على كل نظرية في التنظيم (وبصورة أعمّ في التطوّر الاجتماعي) أن تكون قادرة على تحليلها . فكيف « تدخل » أفكاراً ما في السياسة ؟ إن مجموعة من المواد اللازمة للبناء (أ) تتحوّل إلى نتاج (ب) . لم ؟ بتدخل ثالث « عامل » هو هنا حالة الحرب . وإذا لم يكن الانتقال ذا طبيعة نظرية بل « استراتيجية » فإنه لا يبنّي البحث عن مبدأ الوضع في نظام داخل طبيعة العناصر الماثلة في (أ) بل داخل العمل المرتدّ من بيئة نقدية على مجموعة ما من المواد اللازمة للبناء . فلا عجب إذن أن تنحسر العقائد عن التخوم وتظهر عند أطراف الإمبراطوريات ، على حواشي الجيْشان ، مرتدةً من خط الجبهة إلى المراكز

« المتمدنة » . والعقائد آلات حرب : إنها لا تخرج من مدارس مجتمعٍ ما بل من ترساناته ، أي من عملية تحويل عبر حالة حرب (حرب الأعراق أو الأمم أو الديانات أو الطبقات) تتحوّل بها مدارس الأفكار إلى مصانع أسلحة . وبقدر ما هي فكرة الـ « معيار » مثيرة للخصام فإن الخصام يحمل افكاراً معيارية ، ضابطةً في بادئ الأمر قامعةً بعد قليل . والعنصر العسكري هو البيئة الطبيعية والأجل المتوسط المنطقي في عملية إخضاع الثقافة للمعيار .

لقد وُلد أول حلف أمني جماعي في ثقافتنا ، الهلينية ، من صرخة اتحاد وإجفال مبعثه الحفاظ الذاتي على النوع : « أوقفوا الفُرس ! » والغريب ان نعثر مرة أخرى على الصرخة نفسها والعدو عينه في أصل تحوّل مذهب ديني سرياني متواضع يواكبه خليط من عقائد السلام الشرقية إلى دين عالمي حافل بالمعتقدات ومزود بكهنوت وتراتبية في عهد الإمبراطورية الرومانية المتأخرة . « ويّة » نا المركزية - الكاثوليكية - هي أيضاً نتاج صراع عسكري . والظاهرة نفسها ، في نطاق أضيق ولكنها أقرب إلينا ، مع « ولادة البروتستانتية » أو تحوّل « كُنيسة داخل الكنيسة » الى كنيسة . فبين موادّ البناء التي هي « الإصلاح » والنتاج الجاهز الذي هو « البروتستانتية » يعترض العامل الذي هو « إصلاح مضاد » . والصراع المسلّح هو الذي نقل الأمور من الروح الإنجيلي إلى القرارات العقّدية ؛ و« لوثر » الشاب المدافع عن الحرية المسيحية على طريقة المفكّر المسيحي الإنساني الهولندي « أيرسم » إلى زعيم غير متسامح من زعماء عقيدة الدولة . والخطّ الفاصل بين الكاثوليكين والمصلّحين لم يُخطّ بالريشة ، ولا خطّه الخوّرة والقُسّ ، بل بالنار والدم خطّه صعاليك وأمراء . ولم يمرّ بين الأطروحات الخمس والتسعين التي كتبها الراهب الأوغسطيني الشاب باللاتينية وظهرت الكلمة المبتذلة « محتجّ »^(١) سوى اثني عشر عاماً (١٥١٧ - ١٥٢٩) ، ولكنها أعوام مثقّبة تثقيب الغربال بمجزرة فلاحي « مونزر » وشهداء « أنفير » الإنجليين الأوائل . فلقد « احتجّ » في البدء على « شارلكان » : جمعية « سير » الرهبانية الثانية . ثم كان التجمّع من أجل البقاء : رابطة التعاضد في « سمالكاد » . وأخيراً نهج لاهوتي يجعل التركيب متجانساً من

(١) المقابل العربي لكلمة (protestant) التي منها البروتستانتية . (المترجم) .

الداخل وهشاً من الخارج في آن : « كتاب الديانة الصغير » و« كتاب الديانة الكبير » .
وإنها لعملية اللزب النهائية التي تطلبت في أثناء ذلك « معارضة الداعين إلى تجديد
التمعيد بعقوبات جسدية » (لوثر) - من دون إغفال إخضاع الفريسيين السذج
والمهرطقة على طريقة المصلح السويسري « زقنغلي » والإشراقين من كل جنس .
وبالطريقة نفسها وبعد ذلك بقليل عجلت إعادة تأليف محكمة « التفتيش » وخلق
« فهرست » الكتب الممنوعة من الجانب البابوي في تثبيت الكلفينية . وجنيف المدينة -
الكنيسة التي كانت قد غيرت رسمياً مذهبها عام ١٥٣٦ حوّلت ذاتها (١٥٤٢) . وفي
كل مكان كان التطويع وترسيخ العقيدة ، وتأسيس الجماعات الإنجيلية وإضفاء الصفة
العسكرية عليها ، كان ذلك كله يتم في آن واحد . وفي منتصف مسيرة القرن كانت
النفحة الإصلاحية تتحوّل إلى « كنائس » مُصلّحة . وإنه لتربط النبيّ والفتاح
والحاكم ؛ وإنها لسلسلة الدين والقانون وتطبيق الأنظمة تتوالى وتخطّ متوازيات
« الإصلاح » الأوروبي في القرن السادس عشر و« الثورة » العالمية في القرن العشرين .
وهنا وهناك يخترع الجيل الأوّل ويغلي ويتخيل لإنجاح الهجمة . ولكي يدبّر الجيل الثاني
أمر المعاقل فإنه يثبت المعتقدات ويخطّ الخطوط . وسواء كانت صحة الرأي علمانية أو
دينية فإنها ما يبقى من انتصار حين تضع الحرب أوزارها .

وأما الاستقرار العقدي فسيبقى مدوّناً في النظام اليومي لـ « حياة الأفكار » ما دام
عدم الاستقرار السياسي مدوّناً في النظام اليومي للحياة الاجتماعية . فهو إذن مُمادّه .
ومهما جُهد في الكنس أمام بابه فسيعثر على « يات » في القنّة لسبب وحيد هو أن الفُرس
واقفون ، بالطبيعة والتفاني ، أمام أبواب « المدينة » . وبدونهم لا وجود للأبواب ولا
للأسوار ولا للمدن . ولو لم يكن الميديون موجودين لوجب اختراعهم . وإنه لجهود
ضائع : الثقافة التاريخية هي هذا الاختراع بالذات . وسوف يتدافع الفُرس على الحدود
كذلك . ومهما تكن الثقافة الحية ففي الإمكان تحديدها بأنها الخلق المستمر
لـ « البربري » .

وقد تسقط قعقة السلاح من وقت إلى آخر ، وأما العقائد فتبقى منتصبة ، وكذلك
« الكنائس » أو « الدول » أو « الأحزاب » التي عملت على لُزبها بالملاط . وغالباً ما
يحدث أن تُوقّع اتفاقات سلام بين أطراف متنازعين ، شرط أن تبقى خلافاتهم قائمة في

صيغة « إيديولوجية » ، متبلورة في عقائد ومؤسّسات ، وهي أحافير ، يستمرّ كل حزب في العناية بها بأثمان باهظة ، للحالة التي تشبه بعض الشيء حالة احتفاظ الأمم بأسلحة دائمة في وقت السلم . ومع أنه ليس للاعتقاد بوصفه بنية شكلية تاريخ فإن للمعتقدات بوصفها أنظمة تاريخاً ، وهو في العادة خليط مشوّش من المغالطات التاريخية . والمسرح الذي تتواجه فوقه يقدّم أحياناً مشهداً مأسهزلياً لـ « متحف » من متاحف الفن والتقاليد الشعبية محوّل إلى مسرح عمليات . وتتلاحق فوقه « صراعات إيديولوجية » فقدت كل رهان تاريخي حقيقي ؛ وتُشاهد عليه أحياناً فِرَق من الحرس المتفانين يقومون بحراسة أسوار ليس وراءها شيء ذو قيمة استراتيجية . ولسوف يُحافظ ويُدافع بصلاصة في هذه الحالة عن « مواقع » ملحة بقدر ما هي شاغرة ، مواقع تُختصر فيها القضية المطلوب الدفاع عنها في النهاية إلى مجرد الحق في الدفاع ، والرهان الأسمى إلى الحفاظ على الهوية العرقية لهيئة المدافعين . وإن ننسّ لا ننسّ أن التشكيلات القتالية السياسية تتمتع بملّكة البقاء بعد انقضاء ظروف تشكيلها الاجتماعية ، مثلما يبقى رسم الحدود الدولية بعد انقضاء المواجهات العسكرية بين الأمم . وهكذا بقيت « الكنائس » المصلحة بعد انقضاء الحروب الدينية في القرن السادس عشر (التي بدونها ما كانت لتأسّس) بالطريقة التي بقيت بها الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية بعد الثورة البلشفية عام ١٩١٧ (التي ولدتها وبدونها ما كان تطوّرها ليكون على ما هو عليه اليوم) . والملاحظة بأن أجهزة حفظ النوع تحافظ على نفسها بأفضل مما تفعل وظيفتها معناها التأكيد بأنه إذا كان الجهاز يُفسّر عن طريق وظيفته فلن يتمكّن من النضوب لأن ضارب (Coefficient) السكون فيه كفيل بقلبه ضد غائته التكيفية . ولا يعني دوران آلة سياسية « دوراناً جيّداً » أنها تعمل بشكل جيّد .

٣- عقدة « قسطنطين »

إن « قسطنطين » هو « أوديب » اللاوعي السياسي - إنه نظيره وعكسه . مع الفارق البسيط بأن الأوّل تاريخ في التاريخ والثاني « أسطورة أسطورة » . وهناك خرافة عن « قسطنطين » ، ولكن حكم « قسطنطين » استمر ثلاثين سنة وليس فيه شيء من الخرافة : لقد أثر هذا الأساس الفعلي بشكل مفارق في حساب قديس صحة الرأي الذي لا نعرف

كثيراً عن تاريخه الأمثل لأن الشواهد ليست جميعها من صنع المؤرخين للقدّيسين^(١) .
وعلى العكس من ذلك فإن وهم «أوديب» الشعري منَح منذ البدء ضماناً بكليّة
الحضور .

وإذا وضع هذا التباين في الموادّ الأوليّة جانباً (التاريخي من جهة والأسطوري من
الجهة الأخرى) فإن «قسطنطين» يؤلّف إيجاباً ما يؤلّف «أوديب» سلباً . فالإمبراطور
الورع جدّاً لم يقتل أباه بل ابنه البكر ثم زوجته (في عام ٣٢٦) . ولم تسبّب له هذه
الجرّيمة المزدوجة النفي بل الترسّخ . وذلك من غير إثارة ردّته عن ديانتته - لأن الجريمة
حدثت بعدها - فقد مهرها بالدم بشكل منظم جدّاً . ولسوف ندع الآن جانباً طابع
الورع العائلي الذي يذكّرنا بأن رسل المسيحية كانوا هم أيضاً يملكون روح التنظيم (كان
«قسطنطين» قد أضفى على نفسه لقب الرسول الثالث عشر) . و«قسطنطين» يبني
و«أوديب» يهدم . والعاقل الروماني ربح مملكة ، وملك «طيبة» خسر مملكته . ولقد
كان «فرويد» يشبه أحداث مسرحية «سوفوكليس» بمسار تحليل فردي ، وملحمة
«قسطنطين» تعرض مسار توليفة جماعية . و«قسطنطين» هو اللامتغير الرمزي في التوليفة
التي هي تجسيد في هذا الصدد للحكم «الحسن» ، كما أن «أوديب» هو اللامتغير في
التحليل الذي هو تجسيد للحكم «الردّي» . وللتاريخ الحقيقي بالتحديد قيمة
الأسطورة ما وراء التاريخيّة في أنه يحتوي على مفهوم توطيد المجموعات السياسية . كما
لو أن كل ما كان ذلك الإمبراطور يلمسه كان يغدو سلباً (باللاتينية «كاملاً») . حتى
النقود : إليه ندين بـ «كتلة» الذهب [الصلبة] أساساً لنظام نقدي دائم (وجَدّاً
لـ «فلوس» نا) .

وأين يمكن رؤية بنية مذاهب صحة الرأي الصغيرة التي خَلَقَتْ «الأرثوذكسية» تبرز
بأفضل من بروزها في أصل تكوين هذه الأرثوذكسية ؟ وتنتصب نواة اللاوعي السياسي
الصلبة متنتصرة في مطلع حقبتنا في ذلك التدشين القسطنطيني للعالم المسيحي ، التدشين
الذي تتجلّى جميع أحداثه بمجرد الاستنكاف عن فكّ عقده . وليعط ما للمسيح

(١) المصادر الأصلية هي بصورة رئيسية «زوزيم» (طبعة «باسكو» ، باريس ١٩٧١) ، و«هيزيكوس» و«ميليه» ، ولا
سيما «حياة قسطنطين» لمؤلّفه «أوزيت القيصري» . وانظر ثبت المصادر والمراجع الكامل في أطروحة «جيلير دراغون»
(المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٤) : «ولادة عاصمة» (القسطنطينية ومؤسساتها من ٣٣٠ الى ٤٥١) .
المكتبة البيزنطية ، المنشورات الجامعية الفرنسية ، ١٩٧٤) .

للمسيح - تعاليمه وموته - ولقسطنطين تأسيس المسيحية . ينبغي أولاً إعطاء الشخص كمال نعوته : العسكري والسياسي والديني . وأصل التكوين هذا يختلط بتاريخ مدينة ، ويختلط محتوى صحة الرأي اختلاطاً مُحْكَمًا بمحيط دائرتها الذي تؤمّن له تعريفه : « القسطنطينية » معقل متقدّم من معاقل الرومانية رسم حدوده « قسطنطين » عام ٣٢٦ وأهداه عام ٣٣٠ . فهو يكون، أوّل عاهل سلك في خيط واحد لمستقبل عالم من العوالم عقيدةً ونحماً ورايةً . وإنها لوحداث ثلاث في واحدة ، وما زالت الجذّة مستمرة . « لسوف تنتصر بهذا الشعار »^(١) . وأوفى « البيروق » بعهوده : لقد انتصر الغرب المسيحي بالفعل على الحضارات المنافسة بعبارات الجبروت . ولسوف تستحقّ « ملكة المدن » أن تكون للجماعة المسيحية ما هي « أورشليم » للجماعة اليهودية ، و« مكّة » للجماعة الإسلامية ، و« لينينغراد » للجماعة « الاشتراكية » : « مدينتها » المقدّسة ، أغلى المدن . وفيها كانت قد اختلطت « روما » الجديدة و« أورشليم » الجديدة (وكأنهما قطعنا « الصليب الحقيقي ») ، لدرجة التحام « الغرب » بـ « الشرق » وتواجههما . وفوق هذا الموقع الاستراتيجي شيدت عاصمة أقوى وحدة سياسية عرفها العالم الإغريقي ، أي الأباطورية البيزنطية ، وأطولها عمراً (حتى عام ١٤٥٣ م) . وإنها لألف سنة من الاستقرار النسبي عند مفصل المعمورة : هذا كاف سلفاً لإثارة اهتمام الدراسة الخاصّة بشروط تكوين التجمّعات البشرية واستقرارها . ولكن كبت « بيزنطة » المذهل من قبّل الوعي التاريخي لثقافتنا ، هذا الكبت الذي لا يبدو أنه يُعنى بذكرى أصولها الرسمية إلا ليُحسّن حجب أصولها الحقيقية ، يشير إلى وجود رهان أخطر بشكل فريد . فإبقاء العيون مثبتة على « روما » أو على « أورشليم » يجنّب واجب رؤية الذات في « القسطنطينية » . فهل يكون السبب أنه ما من أحد يستطيع رؤية قدره مواجهة ، ومن غير عقاب ؟

ويجمع قسطنطين في شخصه الصُور التي تبعتها في العادة الفلسفة السياسية الحديثة ، وهي صور العاهل والمحارب ورجل اللاهوت . والتوليفة المجسّدة إنساناً تنتج الوحدة على جميع المستويات . فهي هو يجد إمبراطورية مفكّكة الأوصال بفعل حكومة

(١) هي الجملة التي كتبها قسطنطين على بيرقه الذي صوّر عليه صلياً فوقه المسيح ويسمى (Labarum) . (المترجم) .

الاباطرة الأربعة وفي عهدها : فيخفف الانقسامات ويعيد الحكم الملكي المطلق . ويجد « كنيسة » مجزأة ، فسيفساء من مطرانيات مرصوفة جنباً إلى جنب : فيعيد جمع الأسقفيات في ولايات ، ويحدّد المجمع الكنسية الإقليمية ، ويعنح المؤسسة الكنسية التي في طريق التكوين أسسها الإدارية والقضائية والنظامية . ويجد العقيدة المسيحية متطايّرة شعاعاً بفعل الأزمة الآراية والأقليات القومية : فيدعو الى « نيقية » ، أول جمعية عامة « للأمم » ، أي أول مجمع الكنيسة الدينية في ترتيب الزمن (عام ٣٢٥) ، ويشجّع شخصياً أول تحديد عقدي لـ « الغرب » ذي قيمة إلزامية . ومن جهة أخرى فإنّ تعميد الكنيسة المستمدّة من المسيح « كاثوليكوس » ، أو عالميّة ، تمّ في القسطنطينية . وفي الإمكان تماماً الحديث عن عبقرية في التنظيم . ولكن حالة « قسطنطين » ليست حالة منظّم جيّد . فهو يطبق تجربة ذات قيمة عالمية تتمثّل في الكشف عن سرّ صنع ما هو عالمي ، أي ترابط مختلف مستويات التنظيم هذه . وتماسك المسيرة الاستبدادية الذي لا سند له هو الذي يجعل من مؤسس مذهب صحة الرأي أكثر بكثير من والد لـ « البابوية القيصرية » البيزنطية ، يجعل منه بشكل واضح أكثر من السلف المُحتمل لـ « الأنظمة الاستبدادية الحديثة » : إنه التحقيق الحيّ لرغبة جماعية جوهرية . وكل الناس يعرفون « حلم قسطنطين » - الحلم الذي رسمه « بيارو ديلاً فرانشسكا » (ل سوف تنصّر بهذا الشعار) . فإذا اردت التغلّب على « ماكسانس » و« ليسينيوس » منافسيك فاتخذ الصليب شعاراً . ولكن ما من زعيم سياسي يفكر في أن يحذو حذوه لأنه يشكّل بالتحديد مقياساً في الشرعية . وإن ما ينبغي كبته بالمناسبة ليس فقط أن ديننا الرسمي أسس بقوة السلاح (معركة جسر « ميلفيوس ») وأن حقيقة « الإله الحق » تقوم منذ سبعة عشر قرناً على قرار سياسي في نهاية المطاف اتخذ زعيم حربي متردّد ؛ إنه عدم الانقسام الأصلي في الشأن السياسي والعسكري والديني الذي تتخذ وحدته الإدراكية المدفوع بها هنا إلى درجة التآجج شكلاً ملموساً لمسار تاريخي ، الشكل الذي يصدر عنه تاريخنا الحديث .

وعلى الرغم من كون « عقدة قسطنطين » عالمية فلإنها الحلم المزعج الذي حلمه « الغرب » وهذا هو السبب في انه الحلم المزعج لأصول « الغرب » بالذات . والماضي الذي يستعصي على الانقضاء ، أو الذي لم يحدث قطّ ان انقضى تماماً ، هو هذا الذي

يحتفظ به اللاوعي مخزوناً . وكلمة « عقدة » التي تجاوز قليلاً حدّ الملاءمة وقد خُفّفت من حدّتها بتبسيطها شبه الفوري ، نحتفظ لها هنا مع ذلك بدلالاتها الأولى للتعبير عن مجموعة من « العمليّات » ذات القيمة التنظيمية (أو المنشطة للحرارة) القوية ، وقد كَبَّجها ، جزئياً أو كلياً ، الرقابة الجماعية . وتوجد هنا « عقدة » لأنه يوجد « خليط » من جهة و« قسر » من الجهة الأخرى . ومسلك صحة الرأي تشابكٌ قسري بين مسالك أولية ، وعقدة علاقات مستعارة من سَجَلات متميّز بعضها من بعض بشكل خادع ، أو من شبكات متّصل بعضها ببعض تحت الأرض . ولا تحيل عقدة « قسطنطين » على نواة مَرَضِيّة قد يكون من الممكن حذفها يوماً لاستعادة العافية ، وإنما تحيل على وظيفة بانية للأنظمة السياسية الاستبدادية التي هي قيد الممارسة . وفي الإمكان أن تجسّد كما تفعل عقدة « أوديب » الخطيئة الأساسية لعلاقة مثلثة الأضلاع (حرب ، أرض إقليمية ، مُعْتَقَد) بإضفاء قيمة ثابتة على إكراهات تحديدية بالإمكان التعرّف عليها بشكل آثارٍ حتّى في أكثر الجماعات تراخياً أو أقلها « استبداداً » . وتوفّر الملاحظة التاريخية عدداً قليلاً من الأمثلة عن زعماء سياسيين كانت الفرصة قد أُتيحت لهم لإعادة توحيد إمبراطورية من الإمبراطوريات ، وإقامة دين للدولة ، ولذبح أسْرهم ، وإنشاء عاصمة ولّسن معتقد « التجسيد » ، بمثل العدد الذي توفّره الملاحظة العيادية من الأمثلة عن أفراد كانوا بالفعل قد أقدموا دون أن يدروا على قتل أبيهم والزواج من أمّهم . وفي الحالتين يتمثّل المعيار في قراءة الفظاعات النموذجية . فظاعات قَدَرٍ هاجعٍ في كل مكان خارجاً وهو لم يستيقظ هنا إلا ليقول لنا : « كان ينبغي ان تمرّ أنت ايضاً بذلك ، من غير أن تصل مع هذا الى ذلك ، وسيكون عليك دوماً أن تصارع ذلك » . ووعي ما هو محتوم يُحرّر بقدر ما يُقيّد تقنيّعه . وكما أن « كل كائن بشري يرى مفروضاً عليه مهمة السيطرة على عقدة « أوديب » ، فإن عل كل عهد سياسي جديد ، إذا لم يكن باستطاعته الإفلات من قانون إنشائه ، أن يفاوض الإمبراطور « قسطنطين » المختبيء داخله في أقل الظروف الممكنة رداءة . وما نحن أولاء اليوم يفصلنا عن حقيقتنا حاجز هشّ من اللامبالاة . وللإسهاب في شرح الرسالة إلى « فليس » فإن كل تكوين جماعي يحمل مهما صغُر ، « قسطنطيناً أكبر » في مرحلة البذار والاستهزام ، ويجزع في كل حقبة أمام إنجاز حلمه المنقل إلى الواقع . وهو يرتعد من ذلك كثيراً أو قليلاً تبعاً لمدى الكبت الذي يفصل بين حالته وهو طفل

وحالته الراهنة . وإننا لندور على أنفسنا في تأسيس القسطنطينية - وهي المعنى الحقيقي دائرة معارف . وهذا هو التاريخ المحلي الذي يُراكِبُ مقالةً في أصول « الله » مع مختصر في التاريخ العالمي ووجيز في علم الأحلام . فلننظر عن كتب .

مذهب صحة الرأي هو أولاً مكان ، وليس أي مكان : مكان خطر ، فهو إذن محصّن . ولا ترجع قيمة المضائق الاستراتيجية في الزمن إلى يومنا هذا . فهنا يواجه الناس الفُرس ، كما أنهم يجدون أنفسهم على مسافة لا بأس بها من نهر « الدانوب » ، أكثر حدود الإمبراطورية تعرّضاً للتهديد على يد السُرمطين والقوط الزاحفين إليه مجتمعين . وقد اختار « قسطنطين » بلدة « بيزنطة » (بيزوس) الإغريقية موقعاً لفرس العاصمة الجديدة مؤثراً إياها على الإسكندرية أو أنطاكية (المدينة الرومانية الكبرى في الشرق) لأنها كانت تقدّم أفضل موقع - مفصل لكسر طوق حصارٍ ما . وبُنيت « المدينة - الدولة » ووجهها إلى الشرق حصناً لقطع طريق البوسفور على البرابرة (وقد كان تمثال « قسطنطين » الشهير القائم فوق عمود من حجر السّمّاق ، وهو رمز المدينة ، يواجه « المشرق ») . ولسوف تكون نسخة « المدينة » الشرقية الخالدة (مجلس شيوخ ، حكام شرعيون ، الخ . . .) أنصع صحّة من الأصلية . وقد تمّ رسم حدود « روما » الثانية حقاً تبعاً للطقوس الأسطورية التي رافقت إنشاء الأولى ، أي بنذر فضاء محمي إلهياً ليكون محراباً : بعد « التكريس » الذي يُبطل صفة الدنس عن الفضاء المخصّص يأتي « الإهداء » الذي يمهر الانتهاء الديني . وينعكس الكلّ داخل محيط دائرة الأرثوذكسية ، وهي فكرة مقدّسة وسياسية معاً ، أي إقليمية . وفي بادئ الأمر كان أرثوذكسياً كل ما هو داخل الأسوار لأن كل ما لم يكن من القسطنطينية كان أجنبياً ، فهو إذن « بربري » . وهكذا وضع الجانب الطيّب في مقابل الجانب الخبيث من البوسفور (جانب الفُرس) . وها هي ذي الأرثوذكسية تسير جنباً إلى جنب مع رسم الحدود الفاصلة . وقد سبق أن قلنا إن العقيدة عبارة عن معقل . وها هوذا التقنين الأرثوذكسي يؤكد ذلك . وتعريفه الأوّل موضعي بحث ، وهو نتيجة استراتيجية تقسيم جغرافي ، ولكنه أيضاً نتيجة جُغرافياً كانت بالضبط ذات فائدة استراتيجية : كانت الأرثوذكسية تعني أولاً بيزنطة - المساحة - أي تدبير شؤون أرضٍ إقليميةٍ إداريةٍ ما - وهو معنى أصلي سوف يتسع عما قليل ليفيد الإخلاص لمبدأ « نيقية » الديني - بوصفه استعارة دينية لانتها

سياسي - وسوف تكون الأرثوذكسية أخيراً « علامة فارقة نهائية لما هوروماني » ، او حاجز هوية أسمى .

والتراصف باتجاه المنبع « إيمان - ملك - قانون » يلحم باتجاه المصب ، ولأجلِ طويل ، حلقات تحقق الهوية في سلسلة ، وهي كمال الإيمان والإخلاص للملك ومراعاة القوانين ، محوّلًا في الوقت ذاته المرطقات إلى « جُنَحَ بحقّ الشأن العام » . و« شرعيةً الإمبراطورية والأرثوذكسية لا تنقسمان لأن إرث روما لا يتوزّع » (داغرون) . وليست الأرثوذكسية هي التي صنعت العاصمة بل العكس . وقد رسم « قسطنطين » المجموع المغلق على الأرض أولاً (بستان الرمح كما تقول الأسطورة) « ثم » في النصوص . وكما أن وحدة الإمبراطورية لم تُعدّ بالانتقال من الجزء إلى الكل بل بإدماج الأجزاء في كلّ مُعطى سابقاً فإن وحدة الدين الكاثوليكي (المكفولة بشمولية التشريع المنبثق من المجامع الدينية وحدها) ليست نتاجاً تأليفياً بين أقسام من عقيدة مضاف بعضها إلى بعض : على الرغم من إعداد العَقدية خلال وقت طويل في التاريخ ، وأثناء تقلّبات كثيرة في صروف الدهر ، فإنها ليست بحدّ ذاتها تاريخية لأنها سجّلت نفسها في المكان ، على الفور ومنذ بداياتها ، شكلاً مغلقاً ومنظماً سلفاً وذا هندسة متغيّرة .

لقد عمد « قسطنطين » - « قوبان^(١) الرب » - إلى تحصينات دائرية موحدة المركز أملاها عليه منطق دفاع متدرج وإن سكونياً : المُعتَقَد « مجلى الدين وسوره الواقى » ؛ والدين « سور الإمبراطورية الواقى ومجلاها » ؛ و« المدينة » الجديدة درع الدين الجديد (« حرز » اللاتينية) ، وقد بُنيت أسوارها قبل بناء بيوتها (التي سبقت بدورها وجود السكان) . لقد كان موجِد الاستقرار يعمل بعلامات ومن دون عمليات نهائية^(٢) . فقد كانت فكرة الحدود في دماء هذا الرجل إن جاز التعبير . وإذ كان قد وُلِدَ عند أطراف

(١) قوبان (سيستيان لوپرستر) - « ولد عام ١٦٣٣ ومات عام ١٧٠٧ م » - هو ماريشال فرنسا . وقد اشتهر بأعمال تحصين المملكة ، وإنشاء المرافي والأقنية ، وتحسين فنون الهجوم الحربي ، وربع عدة معارك حاسمة . وقد استعار المؤلف اسمه لـ « قسطنطين » فجعله « قوبان الرب » ليؤكد ان ما قام به من تحصين مدينة القسطنطينية كان عملاً « حربياً » بقناع « ديني » . (المترجم) .

(٢) استخدم الكاتب (dé — finitions) التي لو لم يفصل بين جزئها (dé) بمعنى النفي و (finitions) بمعنى العمليات النهائية لإنجاز أمر من الأمور لأفادت معنى (التعريفات) أو (التحديدات) . والمقصود أن قسطنطين كان يرسم الحدود للأشياء قبل أن ينتهي من إنجازها . (المترجم) .

الإمبراطورية وربي على الحدود في مهنة السلاح ، وإذ كان قد أَلِفَ التخوم البروتونية والجرمانية والإسبانية ، فقد يكون أمضى حياته متربصاً على جميع طرق العسس الممكنة - الدينية والجغرافية والمؤسسية . وتُقْفِلُ دائرةُ الإله الواحد - المعروضة أطروحَةً في « نيقية » عام ٣٢٥ - وحدةَ الإمبراطورية المرمّمة . علماً بأن المفارقة تتمثل في أنه وجب ان يُضغَطَ إلى أقصى درجةٍ تقدّيسُ الإمبراطورية الرومانية المتأخّرة الشائع الطافي ، بتركيزه في شخص المسيح لتوسيع فلك السيادة الإمبراطورية وتأكيدِه .

وتشاء الأسطورة أن يكون « قسطنطين » قد اعتنق المسيحية عشية معركة شاقة - في عام ٣١٢ وهو تاريخ « جسر ميلقيوس » - واثناء ترقبها ، بعد عدة تعويمات وبعض الاعتناقات التجريبية لعقائد دينية أخرى . وإذ كانت العادة في ذلك الوقت أن يتم الإقناع عن طريق « الدوافع التأليهية الغرزية » فقد كان يهَمُّ ألا يُحطأ في نوع الألوهة . ونعلم في الواقع أنه لم يؤمن حقاً إلا عشية موته (عن طريق حساب كان شائعاً حينئذٍ ، حساب كان يتيح للمرء أن يصل إلى « السماء » بأقل عدد من الخطايا) وأن إيمانه على الرغم من كونه مستنداً ومدعوماً بانتصاراته العسكرية لم يكن فيه شيء من الانخراط الصوفي أو من نذر النفس بلا مقابل . وحسب رأي « زوزيم » كان « قسطنطين » إنساناً بلا مبدأ ، وكان دغمائيناً الأول انتهازياً بلا قيد ولا شرط . وما كان ليلتزم قضية المسيح إلا وفقاً لحساب مصالح . بيد أن التفسير السيكولوجي - سواء كان صائباً أو خطأ - لا يستطيع إخفاء المنطق السياسي في الخيار القسطنطيني، ولا فرصة تحويل سرّ « التجسيد » إلى مركز ثقل للاعتقادات الجماعية بعد « الاستيلاء على السلطة » نهائياً .

وكان أن حملت المسيحية إلى الامبراطور أولاً كفالة غياب . . فعلى غرار الآلهة الأفلاطونية الجديدة كان إله المسيحي إلهاً محجوباً لا يبلغه الأحياء البسطاء . فلم يكن في مقدور أحد رؤية المسيح ميتاً ، بينما كان الأباطرة المؤهّون الذين كان التعبّد لهم يؤمّن حتى ذلك الحين وحدة « الإمبراطورية » غير مصدّقين أبداً لأنه كان في وسع جميع الناس رؤيتهم بالصورة أو شخصياً^(١) . ويقال إن « قسطنطين » كان قد جرّب في وقت من

(١) يُقرأ حول هذه المسألة المتناظر فيها ما جاء في كتاب « الحبز والسيرك » (لوسوي ، ١٩٧٦) - لـ « بول فين » ، ص ٥٦٠ - ٥٨٩ ، « تأليه الأباطرة وفكرة الجاذبية الحارقة » . ويبقى أفضل إيضاح (صحيح وتركيبى) هو الذي جاء به « سيرفو » و« توندرينو » : « منافس للمسيحية ، عبادة العاهلين في الحضارة الإغريقية - الرومانية » (ديكليه ، ١٩٥٧) .

३५९

تحويلاً منتظماً وسلمياً .

وسوف تتمثل ضربة « داود الجديد » العبقريّة في هذا الظرف بالفهم (فهماً حدسياً) أنه ليس هناك - ولا يمكن أن يكون - من نفوذ شخصي لأن كل إمرة هي قائممقامية . فما إن يتلقّب الامبراطور حُبراً أعظم حتى ينزل بوصفه شخصاً فرداً من فوق المذابح وترتفع « الإمبراطورية » فوقها « تلقائياً » بوصفها هيئة جماعية . وتكتسب شخصية المقدّس الاجتماعي (ال « نحن » هو « أنا ») الحقيقية كلّ شيء من نزع الصفة الشخصية الظاهري عن الحكم (لا يهتم شخصي كثيراً ، فإليكُم يرجع أمر سلطاني) . وقد أنكر « قسطنطين » الألوهية على نفسه وهو يتخلّص من زيفها ويلصقها بـ « الآخر » ؛ وغداً ممكناً مذكاً أن يحكم ، أي أن يتكلّم باسم « الآخر » من غير أن يثير الضحك . وكان تخفيض الرتبة الظاهري في سلسلة الرتب الإلهية مفتاحاً لإعادة بناء قوّة . والذي أسلمه زعيم « المدينة » الأرضية بهذا التخفيض الى زوجة المسيح ممثلة « مدينة الرب » استعادة مضاعفاً مائة ضعف في السلطة السياسية . ولم يعد الامبراطور بعد « قسطنطين » يُلقّب « الحاكم الأعظم قيصر » بل « سيّدنا » . واستبدال « الحُكم » بـ « السيادة » هو عكس « الإنقاص من القدرات » تماماً . لأن الجلالة غير مباشرة : لا تنبثق من إنسان بل تنعكس عليه . وإذ أقسم « قسطنطين » على الإخلاص للمسيح ، وهو الوسيط المثالي ، فقد أعاد الحدود التي كانت في طريقها إلى العفاء بين المستويين البشري والإلهي ، وأقام نفسه وسيطاً فاعلاً : غدت عبادة الإمبراطور الشكل الذي تكتسيه عبادة المسيح . وألقى سكان الإمبراطورية أنفسهم شعب الرب . وإنه لولاء مضمون (مبدئياً) .

وليس الانقطاع بين « ديوكليسيان » و « قسطنطين » في غائيّة العمل الإمبراطوري : تأمين التماسك لإمبراطورية متمدّدة بإزاء التوتّرات الارتكاسية في الداخل والخارج (ضغوط بربرية ، أزمة إقتصادية ، الخ . . .) ؛ بل في الوسائل الكفيلة بتبليغها . وقد كان مختلف رؤساء الدولة شبه واعين أن « التجديد » السياسي يمرّ بـ « تصحيح » ديني . و « قسطنطين » هو وحده الذي حزر أن « الدولة » الكاملة ستكون « دولة » النقص . وها هو ذا تبعاً لمحاسبة تتعلّق بأمور عدم الكمال يركّز على المسيح ويراهن على النذرة ويفرّغ ما حوله ويكسب . ويراهن « ديوكليسيان » وخلفاؤه على أسماء التفضيل (جوبيتير أعظم الآلهة) ويُغرقون السوق بإخلاء المسرح للإلهي ولا يصلون إلى شيء .

وفي الوقت الذي كان فيه شيء مطلق قادراً وحده على إنفاذ العلاقات بين مختلف أجزاء « الامبراطورية » لم يكن الأباطرة الوثنيون يملكون الوسائل الدينية لحكمهم المطلق الذي كانوا يبحثون عنه عبثاً في تدعيم عبادة الامبراطور أو في رجعة إلى التقاليد القديمة أو في مراكمة العبادات المحلية . ووفر « قسطنطين » لنفسه هذه الوسائل بعملية طرح فجرّد شخصه من نعوت التبعّد ليخلق التبعية بطريقة غير مباشرة . فهو ليس مالكاً بل مستودع مؤتمن . ولقد اختار الإمبراطور الإله الواحد والحاكم الواحد . وإنها لصيغة أعطني فأعطيك في مرسوم « ميلانو » . وصيغة أنا أجعل قدسيك (في الوقت المحدد) شأناً من شؤون الدولة ، وأنت تجعل دولتي من الأقداس . بيد أنه كان ينبغي ، في الوقت المحدد ، وبشكل منطقي ، أن يتتصر المؤسس على المؤسس ؛ وأن تبقى المؤسسة الكنسية بعد انبهار « الإمبراطورية » ؛ وأن تبقى الإمبرالية المسيحية بعد المسيحية الامبراطورية^(١) .

وبذلك كان « قسطنطين » يعالج الفوضى المتفاقمة الناجمة عن جمع لا تميز فيه لآلهة أغراب في « پانتيون » مركزي . وبقدر ما يرحّب الإقليم السياسي الواجب تغطيته تنقص الحاجة الى الاستنجد بالأشياء المطلقة ، وحين تجتاز عتبة جغرافية أو ديمغرافية معينة يتأكد فضل مردود الإله الواحد . وتعدّد الآلهة هو ترف الجمهوريات المكتومة والمدن المتواضعة الصغيرة المساحة .

وتفأقم الداعي التوحيدي يعقلن التوظيف السياسي بشكل تلقائي . والحق إن التعامل مع غائب أسهل من التعامل مع عدة غائبين . ولسوف يتيح الاقتصاد في الغياب من فوق أن تقتصد الزمرة في الاعتقاد (أم الإنفاق) من تحت : تنخفض بمقدار ذلك تكاليف السلطة . وكلّما قلّ عدد « الثقوب » قلّ عدد « التسربات » . وكلّما كان معيار الإحالة أندر زاد التماسك والتراص . ومبدأ العلّة الكافية : عندما يكون لأبرشية عدة قديسين وترغب في الدوام تنتهي بتكريس نفسها لقديس واحد . والعلوم الاجتماعية

(١) « كان « قسطنطين » قد اعترف منذ عام ٣١٨ للأساقفة بسلطة قضائية تخوّلهم سحب الدعاوى من المحاكم العادية ، وفي هذه الحال يكون الحكم الأسقي نافذاً من غير استئناف . وهكذا وُلد ما سوف يكون بعد ذلك « امتياز المحكمة » الذي يضع الكنيسة خارج القانون المشترك وفوقه ويحوّلها سلطة كفيلة بزعزعة سلطة الأمير . . . » (مارسيل سيمون ، أرتو ، ١٩٧٢) .

الباحثة في العدل الإلهي (أو علوم الاجتماع التي تعالج موضوع العدالة) تبلغ بانتصارها أبعد الغايات مع إله فرد ، يشهد بذلك ازدحام « الامبراطورية » الرومانية بالآلهة ، كما يشهد به اليوم طابع المثلث النظرية غير القابل للحياة (« الماركسية - اللينينية - الماوية ») وطابع المثاني الشكليّ البحث (« الماركسية - اللينينية ») . فليس للمجتمع السوفياتي في الواقع سوى مؤسس إلهي واحد : لينين . والمجتمعات الشيوعية المضادة في الغرب - وقد كانت تنذر نفسها لـ « ماركس - إنغلز - لينين » - اضطرت في النهاية إلى اختيار عنصر إحالة واحد . ويعثر على ظاهرة تصفية مماثلة في المجتمعات الصغيرة التي نمت على الجذع المسيحي : اتضح أن الفرق التي حاولت أن تجعل الله اشتراكياً بإعادة دمج في حياة الزمرة اليومية أقل قابلية للعيش (أو أسهل حذفاً) من « الكنائس » الأشد منها صراحة في احترام الاستعلائية الإلهية ، وقد حافظت على تناقض حاد بين الحياة الدنيوية والحياة القدسية . وبالجملة فإنه إذا كانت عملية نظم الناس في زمرة تفترض وجود شيء مطلق فإن جعل المطلق جماعياً ينهك الجماعة . ولأن يتحاب الناس عبر مستعلٍ فرد فذلك أقل مشقة من عبادة بعضهم بعضاً (كما كان يفعل على نحو ما « الألبيجوازيون »^(١) و « البوغوميليون »^(٢) و « المونتانيون »^(٣) الخ . . .)

ومع ذلك فقد كان ينبغي أن يتأكد الزعيم من مصدره . وبالفعل فإن غيبوبة الملك الإلهي كادت تنقل من حضور إلهي يفوق الحد إلى غياب إلهي يفوق الحد بحضرها بوناً لا يمكن التغلب عليه بين البشر والله ، أي بين رعايا وعاهلهم . ومن هنا إلحاح « قسطنطين » على جعل زملائه - الأساقفة يتبنون سر « التجسيد » معتقداً . وعندها نمت نزعة شديدة الخطر على استقرار المؤسسات تتمثل في إنكار ألوهية المسيح . فإذا كان هذا الأخير إنساناً كغيره من الناس فما الداعي لطاعة ممثليه ؟ وهكذا نشأ أخيراً الرهان على أخطر هرطقة عُرِفَت في ذلك الوقت : الأريوسية^(٤) .

(١) فرقة مانوية انتشرت منذ القرن الثاني عشر في نواحي « ألي » جنوبي فرنسا فأمر البابا إنوسنت الثالث بشن حملة صليبية عليها عام ١٢٠٩ م ، وتم القضاء عليها نهائياً عام ١٢١٣ م . (المترجم)

(٢) هرطقة بلغار في القرن الثاني عشر استمدت الفرقة المذكورة أعلاه عقيدتها من عقيدتهم . (المترجم) .

(٣) أتباع « مونتانوس » ، وهو هرطيق فريجي (آسيا الصغرى) من القرن الحادي عشر كان يعتقد بأن عودة المسيح إلى الحياة في يوم النشور وشيكة الحدوث . (المترجم) .

(٤) مذهب أريوس الإسكندراني (٢٥٦ - ٣٣٦ م) الذي ينكر وحدة جوهر الاقانيم الثلاثة وبالتالي ألوهية المسيح . (المترجم) .

فإذا كان الله (أو الكلمة) موجوداً بكلّيته « في » المسيح فإن الورع الشعبي معرّض للخلط بين الأب والابن ، ولخدمة الأوّل عن طريق أجناس الثاني الخياليّة وحدها . وهو انحراف وثني ثار عليه « أريوس » الذي شدّد على تمييز الطبائع للحفاظ على هوية الأب ثم بلغ بعنصر « الإنسان » في المسيح إلى أقصى الدرجات لكي يستعيد عنصر « الله » كامل استعلائه ومفارقته . فلقد وُلد المسيح سنة كذا وفي يوم كيت في الساعة كذا ؛ وأما الله مبدأ جميع الكائنات فلم يولد . وقد ضمّ الله إلى ذاته « الكلمة » ، ولكن « مرّحين من الدهر لم تكن فيه « الكلمة » موجودة » ، وبالتالي لم يكن تجسيد « الكلمة » موجوداً هو الآخر . وليس المسيح عَرَضاً ، ولكن الجوهر لا يَمُرّ عبره ، وقد كان من الممكن عند الاقتضاء أن يستغني عنه . وكانت الأريوسية تُسلّم بقدرات يسوع الإلهية لا بالطبيعة الإلهية في شخصه الماديّ . فإذا كان « الجسد » والحالة هذه أجنبياً عن « الكلمة » فإنه ينتج عن ذلك أن في وسع المرء أن يكون أجنبياً عن « جسد المسيح » الذي هو « الكنيسة » مُسَيَّرَةٌ من خليفة « بطرس » ، أن يكون كذلك من غير أن يخرج عن طاعة أسقفه . ومن المستحيل مساءلة النَسَب الذي يربط المسيح بالله أبيه من غير أن تثار عاجلاً أو آجلاً عبر ربط غير مباشر ، وإن محتوماً ، مسألة واجب الطاعة لـ « زوجة المسيح » - لرئيسها ولسلسلة الرؤساء الصادرين عنه . بدءاً بأولهم جميعاً : الامبراطور الأسقف .

وإذا شاركت « الكنيسة » من ناحية في « جسد » بشري جداً فإنها لا تتحدّى ولا تتحدّى: لن يقدّم لها العلمانيون انفسهم واجبات العبادة ، أو ، بالفرنسية الفصيحة : لن يدفعوا قطّ الضريبة . فما الداعي إلى أن تُخدم زوجة إنسان ككلّ الناس ، حتى وإن كان أسمى رتبة ؟ وعلى العكس من ذلك فإنها إذا كانت تمثّل كائناً ذي طبيعة إلهية تامّة فما العلاقة الممكن قيامها بين هذا الربّ وخدمه المعينين ، ولماذا إذن المرور في أقصى تقدير بالمؤسسة الدنيوية لاقامة علاقة بيننا وبين «هـ» . وفي الحالة الأولى ترتكب الجاذبية الكنسية خطيئة بسبب الغياب ، ولا لزوم لها في الحالة الثانية . وقد اضطر « التجسيد » إلى فتح طريق له بين الرمضاء والنار لأنّ كل حلّ متطرّف كان يعرّض أسس السلطة السياسية للخطر . وصدر القلق الأوّل عن « قسطنطين » المفطور إمبراطوراً والمتشبّث بأن يبقى كذلك .

ولكي يحافظ على الوحدة السياسية لـ « دولة » أمن استقرارها (على الأقل في مدى عهد) كان عليه مهما كلف الأمر أن « يبني بالباطون » قاعدتها المقدسة . وبصورة عامة فإنه كلما ازداد الحكم مركزيّة ازدادت حاجته إلى البسيط والمتجانس . وكانت المبالغة آنذاك في التمييز بين طبعتي المسيح تعرّض السلطة الامبراطورية الجديدة للاضمحلال بفصلها إلى أبعد حدّ بين السلطتين الروحية والزمنية ، أي بين الشرعية والقانونية . وكان من مصلحة « قسطنطين » أن يتوحد من جديد في المسيح . فاستدعى إلى « نيقية » كلّ من وصلت إليه يده من الأساقفة وفرض عليهم بلا تحفّظ ما ينتظره منهم : مذكرة توليفية تهدم آمال الآريين . وفي عام ٣٢٥ م أعلن « الابن » « مولوداً لا مخلوقاً » وبالتالي ربّاً حقيقياً صادراً عن الربّ الحقيقي . وأصبح سرّ « التجسيد » أول أركان الايمان في « كنيسة الدولة » . وإنه لتاريخ هامّ : عام ٣٢٥ م الذي كان من الممكن أن يكون بداية تاريخنا .

ويغلق السلام القسطنطيني فصلاً من تاريخ العالم ، ولكنه يفتح واسعاً كتابنا في اللاهوت السياسي ، وبالتالي عهداً طويلاً ومُعقّداً من أعمال العنف من المستحيل إدراجها في الشبكة الوديعة الخاصة بمقولتنا الأكاديمية . لأن المناظرة اللاهوتية سياسية وقومية وتأويلية وعسكرية وما وراثية في آن . وقد مرّقت مناقشة مُعتقَد « التجسيد » المشرق المسيحي برّمته قروناً طويلة . وإذا كان قد قدّر للغرب أن يكون أقلّ تعرّضاً للزعزعة فلأنه كان ببساطة أكثر بربرية . فما كان الصراع الكبير بين الأريوسيين والقائلين بالطبيعة الواحدة الذين أرادوا تغليب العنصر الإلهي في المسيح بلجوثهم الى أقصى حدود المناقضة ليمر بالغرب ، فغدت بيزنطة مختبر حضارتنا المنطقي . وليس في ذلك ما يثير الدهشة إذا صدقت نيتنا في التذكّر بأن المسيحية دين شرقي ، وأنها تكلمت وفكرت في بادئ الأمر باللغة الاغريقية لأنها كانت لغة الشرق الهلّيني آخر بؤر الكلاسيكية ؛ وأن « البرابرة » اجتاحوا الغرب الإمبراطوري في حين لم يحدث في إمبراطورية الشرق الرومانية التي عفت عنها الاجتياحات أي انقطاع بين « العهود القديمة » و « العصر الوسيط » . وفي هذا الجزء المُجنّب وحده من العالم كان من الممكن أن ينجح السبك الفريد الذي لا بدّ منه منطقياً واصطلاحاً واستجابة للشغف الشعبي في أن يكون طابعاً لتلك الحروب الباردة الدموية التي جرت المراهنة فيها آخر الأمر على ما

لا يكاد يذكر بين المتشبهين بالمسيح المتماهي في « الكلمة » وأنصار المسيح شبيهاً بـ « الكلمة » .

وتنتظم الهرطقات المتخاصمة بشكل صريح في أحزاب سياسية - وفي هذه التهاات الغامضة (التي لا يزال المتخصصون يجدون عناء في رسم خريطتها) يستخدم المؤرخون الكاثوليك لـ « الكنيسة » اللغة السياسية خيطاً هادياً (وهم يذكرون مثلاً « الحزب النيقى » أو « اليسار الأريوسى المتطرف » أو حتى « تحالفاً واسعاً لأغلبية مضادة لأريوس ») . وحين كان أساقفة مختلف مقاطعات العالم المسيحى الوليد ورؤساء المدارس فيها يبدؤون حملتهم الانتخابية بشكل مراسلات كانوا يُنهونها بصورة عامة بـ « قوة السلاح » . وبين الأمرين كان من الممكن أن تفيد معاهدة دغماتية كمذكّرة دبلوماسية ؛ ونعتُ محلّ آخر كإنذار . وكان ترقّب نتائج المجامع المتتابعة يدع جمهرة الحواضر مبهورة الأنفاس (لم تكن القضية تتمثل في معرفة مَنْ مِنَ اليسار أو اليمين سيؤلف الحكومة بل مَنْ سيتنصر ، الأساسى أو الندّ) . فتن ومعارك لا تبقى ولا تذر ، واحتجاز رهائن : إنه لَيُتوهم كل التوهم أن اللاهوت كان يرمز مواجهات قومية ذات أساس اقتصادى أحياناً ، ولكن كان الاقتتال يدور واسعاً من أجل شيء لا يكاد يُذكر طوال ثلاثة قرون . فمن أين هذه المفارقة : لقد نوقشت بنى « الغرب » وقرّرت في « الشرق » . حيث كُون مُدرّك النواة المتحرّكة لغزوة للعالم .

وسرّ « التجسيد » هو الحدث المركزى في ثقافتنا . الحدث الذى أطلق حوادثنا كمبدأ هو في الوقت نفسه منظم ومحرك ذو انطلاق ثلاثى : علمى وجمالى وسياسى . وهناك التجربة المضادة : في الأماكن التي لم يمرّ بها مُعتقّد « قسطنطين » لم يظهر المنظور التصويرى ولا العلاقة الثابتة بين سلسلتين من الظواهر القابلة للمشاهدة بالعين المجردة ولا التاريخ بوصفه فكرةً ملحمةً وملحمةً فكرةً . « سؤال » : لماذا صلّح الفضاء الغربى بعد « العهود القديمة » ، الفضاء الذى تمّ إعلامه على يد الديانة المسيحية ، لأن يكون منذ القرن السادس عشر أرضاً فضلى ومنضدة تجارب لعلوم الطبيعة والفنون التشكيلية - الرسم في القرن الخامس عشر والسينما في القرن العشرين - وفلسفات التاريخ الكبرى ، فلسفات القرن التاسع عشر ؟ بكلام آخر : ما السبب الذى جعل « الغرب » اليوم يغزو الكوكب وهو يصنع من ثقافته « هـ » الفكرية والمادية « الـ » حضارة العالمية ؟ وإذا لم يكن

بالطبع من جواب بسيط على هذا السؤال ولا من علة وحيدة لهذه الحزمة من المصائر فإن كل جواب قد ينزع من تحت هذا الانتشار للقوى قاعدته اللاهوتية سوف يصدر عن سداجة ، أي عن حدائث .

و « التجسيد » المسيحي هو أولاً في أصل « إيماننا السياسي » . فإذا قُبل « الرب » المسيحي أن يولد ويموت لفدائنا فقد أضفى القداسة على تاريخنا الدنيوي بإعطائه معنى ، معنى واحداً . وعندما تراكب تراكباً مُحْكَمًا عالمُ الحسّ المعقول وعالمُ الحدث الذي لا رجعة فيه . والاعتقاد بهذا الربّ - المسار معناه الاعتقاد بأن التاريخ لا يصدر عن عبث آتياً من لا شيء ، ذاهباً إلى لا شيء ، خطوة بخطوة . والاعتقاد بالتاريخ - المسار معناه أن المستعني يصدر « في » المثولية بشكل يجعل جميع طرق الوصول إلى الاستعلائية تمرّ في المقابل « بـ » المثولية . وهو الشرط الأول لإمكان كون السياسة فناً أسمى أو الخلاص راحةً سياسية . فمذ تركز « العقل الأول » العقلاني برمته في الواقع غداً في مكتنتنا أن نركز بدورنا كلية الواقع بتبئينا عقلانيته المستترة . وهو الشرط الأول في إمكان كون التاريخ علماً أسمى تخضع له « فعالية » الخلاصات الجماعية . وإذا كانت « الكلمة » التي سكنت « السماء » قد هبطت إلى الأرض لتعاني عليها الآلام من أجل كل إنسان فإن على كل إنسان أن يتألم على الأرض ، ولكن عارفاً بالأمر ، لبلوغ السماء . و « الانسان السياسي » هو الاسم الآخر لـ « الانسان العابر » الذي هو نفسه نتيجة محاكاة ليسوع المسيح المبعوث من « أبيه » لرحلة في زمن البشر لمعالجته من داخل . والفكرة القائلة بإمكان وجود « فاعل للتاريخ » ، فاعل واحد (البشرية ، الأمة ، البروليتاريا) ، ورحلة في « التاريخ » ، رحلة واحدة (تتأبّع أنماط الإنتاج وأعمار الفكر البشري ومراحل النمو التقني وفقاً لخط واحد) ، ونهاية للتاريخ (أو لما قبل التاريخ) ، نهاية واحدة (الثورة الاشتراكية ، جمعية الأمم ، الاحترام العالمي لحقوق الانسان)- إن هذه الفكرة طالما بدت لنا بديهيّة . وإذا لم تكن البدهية قد اتضحت وعيشت حقاً إلا في « الغرب » المسيحي بشكل مقالة في « التاريخ » (تاريخ واحد في كل مرة) فلأنها كانت تعبّر عن افتراض لاهوتي مسبق فريد هو أن « إلهاً » واحداً اشترع لكل الناس بواسطة « ابن وحيد » ، المسيح . ومن هنا نجم أول ما نجم أن جسد المسيح ، « الكنيسة » الرسولية الرومانية ، لا يمكن إلا أن يكون فذاً و « كاثوليكيّاً » (كما لم يمكن فيما بعد أن

تكون الأمة الثائرة سوى « الأمة الكبرى » ، والحزب السياسي « الطليعي » أخيراً سوى « الـ » « حزب » . والمباركات البابوية « من فوق شرفة كنيسة القديس بطرس » ووحداية « الابن » وشمولية « الرسالة » مترابطة فيما بينها . ولو لم يكن المسيح « رباً » بشكل كامل وكلي ، أي لو كان له أخ أصغر ، لما أمكن وجود أي فلسفة من فلسفاتنا الحديثة عن التاريخ (ولا أن تكون معقولة من غير أن تثير الضحك ، ولا صالحة لأن تعاش من غير أن تستدرّ الدموع) . وما كان مجرد إمكان وجود علاقة تعادل نظيري - في نظرنا كلا أدريين - بين خطاب (منطقي) وسلوك (سياسي) ، أو شيء يشبه منطقاً سياسياً (ترابط ، تسلسل ، خط) ، ما كان ذلك ليؤثر في تاريخنا الآني (« نطالب بإيضاحات . . . ») لوقُطعت الجسور بين « الله » والخطاة ، بين « السماء » والخطاة ، بين « الأرض » والأرض ، بين الكلمة والجسد . ويعود شغفنا - استراتيجية ودعاية - في برجة عِبثنا وشرفنا وتسويغهما هو الآخر إلى آية القديس يوحنا بواسطة « قسطنطين » .

وما كان الأمر بعد وفاة « قسطنطين » ليتعدى تفسير رباط كان يستتر وراءه لا متصورٌ زمننا ، هذا اللامتصور الذي كان قد بدأ يثير في حينه مشكلة .

لقد كان المسيح مثلك ومثلي من لحم وقابلاً للفساد ، « و » مختلفاً عن كل الناس لأن جسده كان « الكلمة » خالدة ومستعلية . ولا تفيد « الواو » عملية « جمع » لأنه لم يكن هناك سوى فرد واحد هو هو . بل تفيد « اتّحاداً » : تتحد في شخص المسيح طبيعتان ، الإلهية والإنسانية . فكيف تمّ هذا الاتّحاد ، وتبعاً لأي نسق ولأية علاقات ؟ وكيف يمكن أن يساوي اثنان واحداً ؟

وفي وسع المرء أن يستغرب كيف أتاح مبدأ أساسي في الحقائق المسيحية ، أي طبيعة المسيح الإلهية ، المجال لمثل هذا القدر من الشكوك ومواقف التردد في التقرير . وكيف كان كل قرار مبدئي متّخذ باتجاه المنيع ينعكس حتماً باتجاه المصّب على تنظيم السلطة الكنسية . « إن تقسيمات السلطة تنزلق بين صفحات ملف العقّدية . وبهذا المعنى يستحق التأمل اللاهوتي في « التجسيد » أن يُقرأ وكأنه قواعد لغة خاصة بالدولة^(١) . وقد

(١) پيار غريوليه . « من قسطنطين الى شارلماني أو التدريس الكنسي الإعدادي للسلطات » (تاريخ الإيديولوجيات ، هاشيت ، ج ١) .

أوضحت الابانة عن ذلك تكوين « الكنيسة » جهازاً سلطوياً وحيداً ومركزاً . وتبعت مسيرة المعتقدات خلال « المجامع » السبعة الأولى خطاً إقامة البنى التنظيمية داخل « الكنيسة » بهرمٍ مراكزها وحواضرها وبطريركياتها . والعقيدة المسيحية بوصفها توليفة متكاملة هي نتيجة حُكم . وقد « انطلت » التوليفة بواسطة « التجسيد » محور النظام التراتبي . وانتهت عمليات الطُفُو الناتجة عن تفسير الكتب المقدسة في الوقت الذي انتهت فيه عمليات ترجيح تخوم السلطة المركزية بـ « تثبيت » معتقد « التجسيد » . وإنّ ما يمكن أن يكون لا عقلانياً في تعريف حقيقة دينية ، ونظراً لذلك في محتوى هذه العقيدة لَيَجْدُ تماسكه في ضوء التلاحم المُسَيَّح بهذا النحو على إقليم عَقَدي وجغرافي مهْدَد بالانفجار من جرّاء زُعازع الهرطقة . وعلى العكس من ذلك فإن هذه الأخيرة تبدو كأنها أرادت عقلنة « الوحي » بحذف أحد العنصرين اللذين يصنع اتحادهما بالتحديد السرّ المشترك بين شخص المسيح وطبيعة الحكومات . وينبغي أن يُواجه روح تحليلي مكوّن تكويناً طبيعياً ومستتيراً بمبادئ الهوية المنطقية البسيطة ، ومبادئ اللاتناقض ، الخ . . أن يُواجه بازاء « الانسان - الرب » نوعاً من الإخراج : إذا كان إنساناً فإنه ليس ربّاً حقّاً ، وإذا كان ربّاً فإنه ليس إنساناً حقّاً . وكذلك : إذا كان في المسيح طبيعتان فإن ذلك يعني أن له شخصين ، وكيف يمكن لشخصين أن يكونا شخصاً واحداً ؟ وبقبول اللامعقولية بحذافيرها يكون السرّ قد سجّل في النهاية بالفاظٍ صوفية عقلانية من نمط توجيهي لا يزال مستعصياً على التحليل .

وبعد مجمع « ايفيزيا » (عام ٤٣١ م) الذي أخفق في التوفيق بين الآراء المتعارضة جاء أخيراً مجمع « خلقدونيا » (عام ٤٥١ م) الذي حمل إليه القدّيس « سيريل الإسكندراي » ، حكيم « التجسيد » ، الحلّ - المعجزة الذي عثر على حدّ وسط بين الرأي المغالي في القول بالطبيعة البشرية داخل شخص المسيح والرأي القائل بقدر كافٍ من هذه الطبيعة . ولسوف يشيع هذا الحلّ ويفرض نفسه مُعْتَقَداً .

ومنذ قيام مجمع « خلقدونيا » يُعرَف اجتماع الطبيعتين في الشخص الواحد الذي يضم الابن والربّ بـ « الاتحاد الأقنومي » . وكان قد سبق لأباء العقيدة القدّيسين أن استعاروا فكرة الأقنوم الذي يعني الأساس أو الدعامة من أفلوطين والفلاسفة

الإسكندرانيين لحل لغز مُعْتَقَد التثليث : « مَادَّة واحدة وثلاثة أشخاص أو أقانيم » ،
الآب والابن والروح القدس . وها هم أولاء علماء اللاهوت في الإدارة البابوية يقطبون
الحاجيين بعد خمسة عشر قرناً لمجرّد تصفّح رائعة القديس « سيريل » في المصطلحات ،
ويردّدون أنه « ليس في الإمكان إبداء كبير تيقظ بشأن الاتحاد الأقنومي » . فعليه تتوقّف
بالفعل وحدة تنظيم « الكنيسة » الكاثوليكية وإدارتها . والواقع أنه إذا كانت أكثرية
« كنائس الشرق » المسيحية (السورية - البابوية ، والأرمنية ، والمارونية ، والقبطية ،
الخ . . .) لا تزال « منفصلة » فذلك لأنها ترفض قبول المقرّرات المتخذة في « مجمع »
عام ٤٥١ م .

لقد كان من الواجب إذن أن يتم إعداد بطيء ومعقّد لإنجاح المناورة الدقيقة
(المُدرَكَة) التي تتيح لـ « الأزليّ » دخول التاريخ ولـ « الكلمة » أن تلدها « عذراء »
(وبصورة عامّة لروح أن يتمثّل بشراً) . وقد تصرّف البحث المصطلحي مستخدماً مبدأ
الاستبعاد حتى عثر على الكلمة الصحيحة . فالإتحاد الأقنومي بين الطوائع الالهية
والبشرية الذي يشكل سرّ « التجسيد » بالذات لا يعني - ولن يقدّم نفسه على أنه - عملية
جمع بسيطة ، أو عملية خلط ، أو عملية صهر ، بل عملية « اتّصال » بين
« الاصطلاحات » أو بين الطبيعتين . وها نحن أولاء في المحراب ، ممنوع علينا
الدخول . وتترعّ الصندوق السوداء الخاصة بالمسيحية داخل هذا « الاتّصال » ، داخل
هذا التبادل بين عنصرين ، التبادل الذي يتحوّل فيه كل عنصر إلى ضده من غير أن يفقد
طبيعته الخاصة . وكان اللاهوت ، مَلِكُ العلوم وعِلْمُ الملوك ، يجد مصلحته الكبرى في
أن يجعل من ذلك حقيقة دينية لا يمكن أن يدركها العقل الطبيعي . وما كانت المحكّات
لتكون كذلك ، أو لتكون محكّات زمناً طويلاً ، لو لم تُجعل غير قابلة للحكّ . وإذا كانت
الكنيسة المنتصرة عاجزة نظرياً عن تفسير سبب قوّتها التي تجمع بين الهيمنة على الأذهان
والإمساك بالأجساد فقد أخذت على عاتقها لحساب « العقل » الإلهي الذي لا يُعرَف
كنهه أمر الاصطلاح بخصائصها الاستكشافية بوصفها تحمل كلمة الربّ وما ينجم عن
ذلك من حق التشريع على الأرض بأسرها . وحق الإمساك بدقّة العالم .

والدّقة هي باليونانية « كوبرنيس » ، وحكم « كوبرناو » . واليوم تُدعى مجموعة

النظريات الخاصة بمعالجة الإعلام ، أو بتحويل اتّصالٍ تحويلاً مبرمجاً إلى وصيّة ، أو بتحويل الخبر إلى تنفيذ ، « سيرنيتيك » [علم التوجيه]^(١) .

(١) يُستفاد من هذا الكلام تأكيد العلاقة اللغوية بين « سيرنيتيك » والكلمتين السابقتين اللتين تعنيان « الدّقة » و« الحكم » ، لأنها جميعاً من جذر واحد . وهكذا يجعل « التوجيه » الكنيسة ممسكةً بدقة الحكم ، وتكون بالتالي متحكّمة لأنها موجهة ومرشّدة . (المترجم) .

الفصل الثالث اللا مكانية

١- الاستراتيجية في مقابل الطوباوية

الطوباويات هي جوهرياً لامكانيات . فإذا غاب المكان غاب المستقبل . وليس السؤال الذي يُطرح عليها : « أجل ، ولكن متى ؟ » ، بل هو : « أجل ، ولكن أين ؟ » وكونها عاجزة عن الإجابة على السؤال الثاني يقرّر مصير السؤال الأول . وهي بلا تاريخ لأنها بلا استراتيجية . وإنه لَمَلَمَحُ مشترك بين جميع الاشتراكيات الطوباوية - بما فيها الماركسية - أن تحذف عامل الحرب من خططها . وعدم حساب حساب للعدو هو « النسيان المحبّب » المستمر لدى صانعي قصص الحب البريء (والكوارث) . والمجتمعات التي لا تخوم لها معفية منذ بداية الأمر من الاعتداءات . وإذا غاب الجيران غابت الجدران . وقد اتخذ هذا اللامكان منذ « توماس مور »^(١) الشكل القانوني المقدّس لـ « الجزيرة » ، وهي منفى مُرْتَحِل ، ولكنّه بلا خطوط طول وعرض ، على خريطة جغرافية . وحقيقة الجزيرة نتاج إنكار اختياري : إنها « لا » لكل مكان ممكن . وإنه لديكور ليس للممثلين فيه من صلة إلا بأنفسهم . وتمتاز هذه الممالك بلا ملوك بأنها بعيدة عن كل شيء ، وهي في الوقت نفسه في قلب كل شيء جامعة بذلك بين حسنات الحاضرة وحسنات الضاحية . وهذا الفضاء بلاقطبية ولا تقسيم هو إذن من نمط غير استراتيجي لأنه مفتوح كلياً (لا تخوم) ، وفي الوقت عينه مغلق كلياً على نفسه (لا خارج له) . وإنه لعالم أصغر عالمي بلا أمكنة خارجية ولا أضداد ، عالم ليس الحبس فيه

(١) (القديس) ، انكليزي من أصحاب المذهب الإنساني (١٤٧٨-١٥٣٥ م) أقبل من منصبه كرئيس للقضاة في المملكة لرفضه الاعتراف بقوة الملك الروحية . وهو مؤلف كتاب « الطوباوية » . (المترجم) .

عملية حدّ بل كمال . وقد كان «أون»^(١) يريد «تطويب» العالم ، أي أن يجعل من العالم جزيرة . والاستراتيجي يساوي اللاجدي : ليس المجتمع الأمثل أمة أبداً . وهناك حركات قومية تنتظر مجيء المسيح ، ولكن الطوباوية تنكر القومية بإغراقها في عمومية مجرّدة . والجزيرة هي في وقت معاً نقطة في العالم والعالم بأسره ، كما أن التجمّع الانتاجي هو العالم مصغراً وعالم صغير في آن . ويكمن العجز الطوباوي بالضبط في عدم القدرة هذه على تصوّر الكوني في الخاص بوصفه تميّزاً محسوساً ؛ فهو يُذيب الخاص في الكوني ، ولا يستطيع أن يضيف على نفسه بفعل ذلك سوى عموميات جوفاء . ومشاريع السلام هذه تقدّم إلى البشرية إذن بلاغات من غير مبلغ . وإنها لمسيحانيات جوفاء ، أي تطلّع إلى أن تشمل العالم ، وهي محكوم عليها بوصفها كذلك أن تتفجّع تفجّعاً مبهماً لا نهاية له على العالم كما هو سائر - «سيراً سيّئاً» . وكما أنه ينبغي وصف بناء سياسي لا يدع مكاناً للخيالي والخرافة بأنه لا واقعي فإن مجتمعاً شفافاً بالنسبة إلى نفسه ، لأنه لا خارجية له ، يفترض لوناً بلا فضاء ، وينسب صوفيّة بلا أسرار .

وتتلقّى «مدينة الشمس» تماميتها الجاهزة ، وتلك الكلية المغلقة ، وهي حاضر بحث بلا ماضٍ ، هدية من الطبيعة لا نتيجة مواجهة تاريخية . وليس على جُزُر الأبرار - مُستقرّات المهاجرين ، التجمّعات الإنتاجية ، الجُزُر التي على غرار جزيرة «إيكاريا» - أن تنبني في وقت قريب قِلاعاً لأنها لا يمكن أن «تُحاصر» . فهي تجهل «الحصار» الاقتصادي - تجهل إذن القحط (لا حاجة إلى الوقوف في صفّ أمام المحلّات الجماعية) . والتهديد بـ «إنزال» - تجهل إذن قوى الدفاع (ليس هناك من خدمة للعلم) . وليس هناك أجناب ولا جاسوسية ، فلا وجود بالتالي لمكافحة الجاسوسية . وليس هناك إرهاب ولا تخريب : لا حاجة مطلقاً إلى الشرطة . وإنه لمجتمع غير منقسم ، فهو إذن مجتمع بهيج . وهذا الانعزال الجغرافي يبلور حالة من اللاتقلّ هي حالة التنعّم بالوضع الاجتماعي الذي يصل إليه مُغتسلاً ، في البحر ، من خطيئة كونه اثنين - «الخطيئة الأصلية» للشأن السياسي . وإذ لم يكن من خلخلة ممكنة فليس من حاجة إلى أجهزة لتأمين الاستقرار : ليس الوضع القائم تسوية بين متحرّكين بل تمتّع

(١) روبرت أون ، مُصليح انكليزي (١٧٧١ - ١٨٥٨ م) ، وهو أوّل من أوجد تعاونيات الإنتاج والاستهلاك (١٨٣٢ م) . وقد تأثّر به اتحاد العمال الذي تألّف في حوالي عام ١٨٣٨ م لتحسين مستقبل العاملين . (الترجم) .

ساكنٌ بسكون إلهي . وهو يدوم من تلقاء نفسه وبنفسه . وإلى الجحيم الخصومة والخصوم والفتور الحراري . وتدعى هذه الغبطة أبدية اللحظة ؛ وتُعتبر السعادة بالعيد عُمَلَتها الرائجة . وإنما للسَاء السابعة والحياة التي يُحلم بها : منذ الذي سيكون على درجة من الجنون للاحتجاج عليها ؟

لقد كان « فورييه » يقول : « أَحِبُّ أَنْ أَكُونَ وَحِيداً » . والحلم السياسي هو تحقيق لأمنية عالمية ، الرغبة في التوحد . ولأن يكون المرء وحيداً بين كُثْر فهذا منتهى الرضى : الذي يغدقه التجمّع الانتاجي . والطوباويون يُرضون أنفسهم ويُرضوننا . ولذا فإن كل نقد يحمل على التزييف . والمتدُمّر المفكّر يصعب تقبله ، والسبب : يملك برسم القول ما هو حقيقي ، ما هو وفق تعريفه أقلّ مردوداً من مبدأ اللذة التي تغدقها الطوباويات الاجتماعية في الأحاديث الفارغة شبه المعقّدة . وبديهي أن اللا - سياسة أشدّ إمتاعاً من السياسة ، ولن يعارض أحد في أن المضاجعة بسلام ألذّ من المحاربة بالبزّة ، وأن الاحتفال الذّ من العمل ، وأن تناول القربان المقدّس ألذّ من التمزّق ، الخ . . . ولكن « العقل » السياسي يجب أن يصمت أمام الطوباوية لأن الحلم لا يُرفض . وهناك منطق للطوباوية السياسية ، ولكن الطوباوية لا تصدر عن الخطاب المنطقي . والمقابلة ممكن / مستحيل ليست ملائمة هنا : عليها أن تخلّي مكانها لـ سار / منغص . ومن هنا غرور جميع عمليّات النقد العقلانية للأبنية الطوباوية : إنها تقطّع أوصال موضوعها في اللاحققة التي هي جوهر الوثوق بها . والإنتاج الطوباوي ضروري للصحة السياسية ضرورة النشاط الحُلُمي للصحة النفسانية . وإنه من صميم نظامها الشرعي الذي لا غنى عنه . ومنع المجتمع من أن يحلم هو ، كمثل منع الفرد من أن يحلم ، أمر ليس أقلّ بلهاً ممّا هو ساديّ : لكون الاضطرابات في السلوك التي ستنجم عنه سرعان ما تعرّض للخطر حياة المعذّب برمتها ، لا شخصيته وحدها . وقد يكون من العبث كذلك الخوف من نضوب في الوريد الطوباوي : ليس للطوباوية من نهاية لأنها تستجيب لحاجة اجتماعية استجابة الحلم لحاجة فسيولوجية : الحاجة إلى أن يُنكر المرء في الحلم حقيقة ما هو اجتماعي . ويشكو كهنة التاريخ الوضعي غير المصدّقين من أمثال «كاسندرا»^(١) بإزاء منظمي

(١) بطله من بطلات الميثولوجيا الإغريقية وهما الإله أبولون هبة التنبؤ بالمستقبل شرط أن تبه نفسها ، ولكنها تهربت منه بجعل الناس لا يصدّقون تنبؤاتها . (المترجم) .

الاحتفالات الليلية الغنائية من عجز لا يمكن تداركه لأنه يستحيل أن يرفض المرء الموافقة على ارتياد أمكنة اللهو العامة ، المصاطب الوحيدة المفتوحة لجميع الناس . ولنلاحظ مع ذلك بأنه إذا كان طلب الطوباوية ثابتة اجتماعية فإن سوق الطوباوية متقلبة تاريخياً . وهناك دورة كاملة لانتاج الطوباويات تُختَصَر « بشكل إجمالي » في القول بأن حقب التطور الاجتماعي الرخية تُحرَّر تلقائياً من الطوباوية ، والحقب الخطرة تُحرَّر من مبدأ صحة الرأي . والنظام المستتب يحتمل مشاريع الفوضى ، والفوضى ما إن تثور حتى تفتش عن الملجأ والنظام . وحين لا تنوء مساحات الأمان المكتسبة بثقل أي تهديد جذبي تزداد حاجة الفرد إلى الابتعاد - بالابحار إلى بلاد بعيدة مثلاً - كما تزداد هوامش اللعبة بين الخيالي والحقيقي ؛ ولكن عودة ظهور أخطار التصدّع الحقيقي تضطر الزمرة إلى رص صفوفها ، وإعادة تأليف أرض اقليمية للبقاء - مهما كان الثمن - بطرد الدخلاء ، وتقليل المسافة الفاصلة بين كل فرد وآخر من أفرادها . وهكذا يتناوب التمدد الطوباوي والتقلص في مبدأ صحة الرأي في تاريخ مجتمع من المجتمعات : واللامحدودية الإدراكية للغايات والمحدودية المادية لوسائل الوجود ، وانسباط القلب الاجتماعي وانقباضه .

والطوباوية السياسية التي تغذي الحلم الجميل لدين بلا « كنيسة » تنزلق بانتظام في حقبة تناوب الحكم الضئيلة الفاصلة بين « كنيسة » في طور الانهيار وأخرى في طور إعادة البناء . وإذا كانت الحاجة الدينية تبقى بعد زوال المؤسسة فإنها تُخَالِل « جُزُرها الوهمية » قبل أن تحدث حرب جديدة ينتج عنها تجميد الدين الجديد في القانون الجديد . ولقد وصف « مور » « جزيرة » عام ١٥١٦ م ؛ و « أيراسم » « ثناء » ه « على الجنون » عام ١٥١١ م ؛ و « رابليه »^(١) « تيليم » عام ١٥٣٤ م : قبل اندلاع الحروب الأهلية . وتنهض طوباويات القرن الثامن عشر الفرنسي الجمهورية من أنقاض الملكية المطلقة مباشرة قبل قيام الجمهورية اليقوبية الجائر ، ولكن مؤلفات « برناردان دو سان بيير »^(٢)

(١) راهب فرنسي بندكتي وكاتب وفيلسوف واستاذ تشريح . وهو النموذج الأمثل للفلاسفة الإنسانيين الذين كافحوا في « عصر الانبعاث » بحماسة لتجديد المثل الأعلى الفلسفي والحلقي الذي كان سائداً في زمانهم على هدي الفكر السائد في العهود القديمة . (المترجم) .

(٢) كاتب فرنسي (١٧٣٧ - ١٨١٤ م) أشهر مؤلفاته « بول وفرجين » . وقد أسهمت أعماله الأدبية في تنمية تذوق الطبيعة والميل إلى كل ما هو مجلوب وغريب (المترجم) .

لم تكن لتقوى على البقاء بعد مؤلفات « سان جوست »^(١) . وازدهار الممارسة السياسية يجرّ في كل مرة خراب جُزُر الطوباوية ، كما لو كان هناك نظام أوعية مستطرفة بين المداد والدم الذي تكون كل حقبة تاريخية مستعدّة لإراقته من أجل مشاريعها في السعادة . ولأن الطوباوية لا تفكر بالحرب فإنها تولد في زمن الحرب ويسببه وتضمحل في زوابع الحروب الأهلية والعالمية . والطوباويون المُحدّثون الكبار - « فورييه » ، « سان سيمون » ، « أون » ، « پرودون » ، ماركس - أنجبوا عجائبهم النظرية على شاطئ القرن التاسع عشر الطويل الهادئ بعد حروب الثورة والامبراطورية ، وقبل تفاقم الكوارث الأرضية . وكذلك فإن حقبة الاسترخاء - أربعون سنة من السلام الأهلي والدولي - التي ينعم بها « الغرب » الصناعي اليوم ، وهي حقبة محدّدة وإن كانت مثمرة ، تميل بصورة خاصة الى الوسن . وإننا لنعيش من جديد عصراً مواتياً للبحار إلى « سيريفو »^(٢) (إيليتش ، ماركوز ، تورين ، موران ، الخ . . .) ، وليس هناك من جواب سوى أن يُظهر المرء نفسه وكأنه روح مكتئب . ولا يُثبت على الورق أن زورقاً من الورق قادر على الملاحه ، أي على الحرب . ووضعه فوق اللجة المُحمّلة هو وحده الذي يقدّم البرهان الساطع . وبالاتظار (انتظار الدليل عن طريق النزاع) فإننا ندعن بلطف للواقع القائل بأن جميع النظريات تتساوى (على الورق) ، وأن أقلّها قابلية للتطبيق هي التي تحظى ، في الحالة الحاضرة وكما هو متيسّر ، بأكبر عدد من التطبيقات .

والحق أنه ينجم عن مراقبة الوقائع أن دورة تاريخية كاملة - على سبيل المثال دورة « عهد الاصلاح » بالأمس ودورة « الثورة » اليوم كيلا نتعدى « الأزمنة الحديثة » - تبدأ بالطوباوية وتنتهي بصحة الرأي . والمقابلة بين الحقتين تؤكّد تواليهما على أساس أن التناقض يوجد التعاقب والتخيّل المُبدع (تخيّل الحرية) يُطلق الفوضى المُجدّدة ، والحقيقة المنعشة (حقيقة الواجبات) تقنيها وتجمّدها في بناها الخاصّة بالنظام المتكرّر . ونقطة الضعف أو الانتكاس التي تفصل بين المرحلة الصاعدة والمرحلة المنحدرة في خطّ الدورة المنحني هذا يدلّ عليها هذا المنعّم الوزن الكامن باستمرار ، رغم أن التوقّعات

(١) سياسي فرنسي (١٧٦٧ - ١٧٩٤ م) كان منظر حكومة عهد الإرهاب الثورية (١٧٩٣ - ١٧٩٤ م) . وقد أعدم مع « روبسبير » . (المترجم) .

(٢) جزيرة يونانية في بحر إيجه كان فيها معبّد لأفروديت . (المترجم) .

والمبادئ « الانسانية » أمس الأول ، « الاشتراكية » بالأمس ، تستبعده : « نشوب الحرب » . وحينئذ يقال إن دورة تاريخية انتهت بشكل طبيعي عندما تجعل من يعيشون فيها ينتقلون من عُصاب الى آخر ، وكأن البشرية الاجتماعية محكوم عليها ألا تتخلص من فُصام الطوباوية إلا لتقع في دُهان صحّة الرأي الهدياني . ومن هذا التنقل بين هديانين ، هديان الخيال وهديان الحقيقة ، ينتج أحياناً توازن تاريخي وذهني . ولا يكون ما يُدعى حكمة حقبة من الحقب ، أو حكمة فردٍ من الأفراد ، توقُّفاً بين جنونين بل تجوالاً لا ينقطع بينهما . ويمتاز زماننا امتيازاً لا سابق له بأنه رأى بأم عينه التعاقب المزمّن لتزامن عَرَضِي المرض السياسي النفساني يتخذ شكل تعايش في الفضاء بين كونين ، « الشرق » و « الغرب » . أفلا يتمثل بعد ذلك أصحُّ « الوضعيات الصحيحة » في شدّ خيطٍ وتمثيل دور البهلوان بين نصفي العالم ؟ بين الحرب في إنبيق يُدير ظهره للحرب والدفاع المفرط عن الإقليم الذي يرى العدو في كل مكان ؛ بين الاستبهاطات الجنسية الشهوانية والأشباح البوليسية ، بين إنية الهامشيين الطردية وإنية السلطات الجذبية ؛ بين الإحساس بالواقع محتقناً بالممكنات واختناق الممكنات بحجّة الواقع ؛ بين المتعيّة السيالة للأفكار اللا تاريخية والأخلاقية الحالية من الفكر لتاريخ مجمّد ؛ بين قدر غير كافٍ من التنظيم وكثير جداً منه ؛ وباختصار فانه بين جدلية مدحورة هنا وجدلية مزيفة هناك يمثّل التناقض الذي ينبغي إعادة صنعه ؟

وعيب هذه الصيغ السهلة هو ، ولا ريب ، في أنها توحى بطريق ثالث ، بنوع من مكان وسط بين العنزة والملفوفة ، وكأنّ الجدلية فنّ التوليفات المعدلة تعديلاً جيداً . والعكس هو الصحيح لأنه معلوم أنها فنّ الكشف عن التناقضات وإثارة ما لا يمكن اختصاره أو التقليل منه . وليس هناك بالتحديد من فرق بين الفضاء السياسي والفضاء الطوباوي في الدرجات ، بل هناك فرق في الـ « عنصر » . ولا يستطيع أي جسر ، ولا أية وساطة ، جمع صفتين لا تنتميان إلى عالم واحد ، ويعود لنقد العقل السياسي بوصفه كذلك أن يقيس هذا الذي لا يقاس . وعليه فإنه ليس في وسعه بأي شكل أن يتساهل مع البلاغة الموروثة من القرن التاسع عشر ، هذه البلاغة التي تقابل بين الطوباوي والواقعي مقابلتها بين الفخم والوضيع . وقد كتب « فكتور هوغو » يقول : « إن مَنْ يحلم هو الذي يمهّد لمن يُفكّر . والقابل للتحقيق كتلة ينبغي ترقيتها ، والحالمون هم أول

واضعي نموذج هذا الترقيق . ويبدو هذا العمل الأساسي أخرق على الدوام . « ولنحذر من صيغ النّوَاب هذه التي تتصادم فيها حقائق صاحب الرؤى وتفاهات - وليس ذلك من قبيل الصدفة - السيّد «برودوم»^(١) . وعليه فقد يستبق الحالم المُصليح ولا يكون مُخطئاً إلا في أنه كان مُصيباً قبل الأوان بكثير. ثم يتبع المفكّر، وهو العامل الثاني في التاريخ، ويعقبه رجل الدولة . ليس في التطورية انقطاع ؛ والمثالية : تصنع الأفكار التاريخ بالحلم ، والحلم الصغير يغدو كبيراً (« كَثَفُوا جميع الأحلام تحصلوا على الحقيقة ») . فلنطمئن : إنها «القصة» نفسها دائماً، والمحصلة من الطوباوية إلى الصناعة جيدة . لا . ويعود إلى موثّق عقود الواقع أن يحطّم السحر والاستمرار . وهو ليس في وضع يسمح له بالطمأنة أكثر مما يسمح وضع الشاعر بالانقلاق . ومن يملك الحديث عن واقع التاريخ لا يقول شيئاً معقولاً أو رصيناً بل يتلفظ بالحري بما هو مريع . وليُعلّم أن الطوباوية والاستراتيجية ليستا مثل الشعر والنثر لغة واحدة مستخدمة بشكلين ، لأنها لغتان مختلفتان . في وسعها أن تلتقيا لا أن تنصهرا . وما كانت محصّلة هذه الملاحظة لتكون أقل جودة .

وقد قاطعت فيزيائية التاريخ بهذا الاتجاه ماورائيات التاريخ التي أنجزها القرن الماضي . ولم تخلف المجتمعات الصناعية المجتمعات العسكرية كما كان قد أعلن البرجوازيون الليبراليون (بنجامين كونستان ، جان باتيست ساي ، دوموليناري) . ولم تُحمّد البروليتاريا الدولية القوميات والتعدّيات ، حتى ولا في عالمها الخاص ، كما كان قد أعلن المفكّرون الإشتراكيون (پرودون ، كاييه ، ماركس ، جوريس) . فالصناعة ليست الحرية ، والاشتراكية ليست السلام . ليكن . والذي كان يربط كارل ماركس بفكتور هوغو وجول قرن - وليس بالقليل - كَفَأَه من صف إخوته المحقّقين ، أي الطوباويين ، إلى الجهة الأخرى لزماننا . وقد تكون مرارات عصرنا ناجمة عن هذا اللقاء الذيم لم يتمّ : لقاء ماركس و« فيكتور كلوزفيتز »^(٢) . ولم يحمل ماركس قط الحرب على محمل الجدّ تقريباً (نظرياً) رغم تحذيرات أنغلز الذي كان أثقّب نظراً في هذا الموضوع .

(١) شخصية أبدعها « هنري مونيه » لرسم صورة كاريكاتورية للبرجوازي الصغير المحدود الراضي عن نفسه ، وتمثّل نزعتة إلى التقيّد بالأعراف في تفاهات يؤدّيها بشكل احتفالي . (المترجم) .

(٢) جنرال ومنظر عسكري بروسى (١٧٨٠ - ١٨٣١ م) ، انشأ بعد حربه مع نابليون أكاديمية برلين الحربية . وقد كان لمقاتله « في الحرب » تأثير كبير في العقيدة السياسية والعسكرية لهيئة أركان الجيش الألماني ، ثم في عقيدة خالقي الجيش السوفياتي . (المترجم) .

وإذ كان ماركس قد وُلِدَ متقدماً أو متأخراً كثيراً ، بعد سقوط نابليون (١٨١٨ م) ، ومات قبل التمزقات الامبراطورية (١٨٨٣ م) ، فقد عاش عصر الحروب المحدودة أو البعيدة . ولكن الماركسية غدت حقيقة في عصر الحروب العالمية ، وبفعل هذه الحروب بالذات ، في كل مكان وبشكل مباشر . وبالإجمال فإن ماركس لم يحفل بـ « مارس »^(١) الذي عرف كيف يحفل به . وَمَنْ لم تفكر فيه هو هذا الذي سينتقم من تفكيرك .

وقد أقام القرن التاسع عشر بصورة عامة حاجزاً بين هذين الاكتشافين الكبيرين ، التاريخ كنهج والحرب كنهج . ولم ينته القرن العشرون من دفع ثمن ماضوية التركة : هذا الاستسماج القديم بين مؤسسي علم الاجتماع ومؤسسي الاستراتيجية . وَلْتَقُلْ بين « معهد » العلوم الخلقية والسياسية ومعهد الدراسات العليا في الدفاع القومي . وإليك عالمين أكاديميين لا يتعاشران قط (« العلوم السياسية » و « سان سير »)^(٢) . والمزعج أن عصرنا الذي لا يزال جاهلاً كذلك بالبروتوكول قد انتهك جميع قواعد آداب السلوك والتجمل ، وكأنه قد شعر بلذّة خبيثة في وضع الأولى بمواجهة الثاني عند كل منعطفاته ونقاطه الساخنة ، ولدى « الإيديولوجيين » و « العسكريين » . لتمرغهم في التراب نفسه .

الطوباوية : عقلانية في طور الجنون . وقد جهدت ريفيّة استبهااماتها العادية في إبداء للأء التكلّف فكان أنّ الهذيان هذيانٌ منطقيّ جعل شعراً أكثر مما هو شعر منطقي . وتخييء الصورة - القوّة سلطّة قهر تمارسها الفكرة البحتة ، وتواصلُ القلوب هو أكثر الأشكال التي تتخذها التعقّلية في المضممار الاجتماعي ابتداءً . وإقبال الأندية الثقافية على هذه الأبنية الافتراضية - الاستنتاجية بشكل سرّي أو علني ، الأبنية ذات الطراز الفوريوي [نسبة الى « فورييه »] أو الأرويلي [نسبة الى « أرويل »] ، الأبنية من طراز العالم « الجديد » العاشق أو الكابوس الملطّف ، يؤكّد نرجسية الندوة العائلية . واللذة الطوباوية توحدية ، فهي إذن حاسمة طوعاً ومهيمنة وواثقة بنفسها . وليس هناك ما يقاوم ، وليس هناك ما يمنع . والماضي يُمسحُ بجرة قلم ، والحدث يُستتبّط من الأقوال

(١) إله الحرب عند الرومان . (المترجم) .

(٢) المدرسة الحربية الفرنسية الشهيرة . (المترجم) .

الماثورة . وفي وسع تفاؤل العقل المجرد أن يقطن دورياً ، أو على التوالي « الكافيه دي كومرس » ، أو منبراً اشتراكياً ، أو نادي تاملات فكرية ، أو ندوة تقنوقراطية (قبل الأزمات) ، أي كل انواع الأمكنة الجيدة أو الرديئة - ولن ينفك يلاحقه الشعور بفراغ نظري ، فراغ اعتادت « أرفع الأفكار » أن تهبط منه . وهناك بالفعل تعارض مزاج ومبادئ بين الإحسان إلى الناس والاستراتيجية ، وربما ينبغي الاعتراف ذات يوم بالفظاظة اللإنسانية للجدلية بوصفها منطق التضاد . ولكن سيكون من المناسب التذكير في ذلك اليوم بأن مصورات السعادة الشاملة لا تزال أكثر نحوسنا تأثيراً .

وأفضل العوالم الممكنة يُعبّر عنه في « برامج » أو « بيانات » أو « مشاريع مجتمع » (تستنزف كتابتها بانتظام أفضل القوى الفكرية في الأحزاب التقدمية) ، ولكن أسوأ العوالم الممكنة هو عالم علاقات القوى الذي ينبغي فيه مع ذلك على الأول أن يكون فاعلاً . أسوأ العوالم لأنه يجمع بين وجوب القانون وجواز الأمر الواقع . وهذا هو السبب في أن هذين العالمين ، الموجب والسالب ، يصعب تفاهمهما في الحياة اليومية . ولسوف تشهد « التجربة » السياسية بروز ضغوط واقعية لم يكن من الممكن استنتاجها أو توقعها : إنه عالم « هكذا هي الأمور » . ولكن نصّ « البرنامج » القانوني يتوقع استنتاج التدابير بعضها من بعض من غير أن يحسب حساباً لتأثير لاإرتكاسية تراكمها أو لعاقبة تطبيقها : إنه عالم « نياكا » عالم الماء والنار .

وبهذا المعنى فإن حجم العمل الجماعي يستبعد في نهاية المطاف « الاستراتيجي » شكل البرنامج من مبدأه لأن هذا الشكل بالذات هو شكل الطوباوية . فالبرنامج يُفصح عما سيفعل ؛ والاستراتيجية تقول بأن ذلك لا يمكن إعلانه مقدماً لأن الواقع السياسي لا يتم إلا عن طريق اثنين ، الخصم ونحن . وما سيفعله الخصم ضدنا (مما لا يعرفه بعد هو نفسه) يحدّد ما في وسعنا أن نفعله ضده (وهذا يحدّد بدوره رد فعل الخصم) . والاستراتيجية هي في جوهرها هذا : « العمل المستمر الذي يمارسه معسكران كل على الآخر » (كلوزقتر) . وحالة النزاع تقلب دورياً أفضل خطط المشاريع الوهمية لأنها تُخرج الفاعلين في التاريخ أمام بديهية مزعجة تماماً : « ليس المرء وحده في بيته » . ويمكن تلخيص « القانون الأعلى » للحرب بهذا التناقض : الحاجة المطلقة إلى الفوز بالقرار ، واستحالة التقرير بشكل مطلق (أي بسيادة ، أي من جانب واحد ، أي بمعزل عن)

فالقرار لا مفرّ منه ، ولكن وسائل القرار غير قابلة للتحديد . والتفاعل اللانهائي بين القوى القائمة التي يحدّد بعضها بعضاً في علاقتها ، وبفعل هذه العلاقة ، يحكم ببطان كل مشروع للسيطرة بتقدمه مسبقاً سبل تسوية النزاع . ولو أضيف إلى ذلك أن محاولات إخضاع القرار إلى عملية رياضية في إطار نظرية اللعبة غير قابلة بالتحديد للتطبيق على الصراعات التاريخية بموجب فرضياتها اللاحدية لرأينا أن هذه الاستحالة المنطقية هي الحاكمة بأمرها . أو بالحري فإن اليقين السليبي الذي يوفره لنا مبدأ الغموض الاستراتيجي يتيح لنا أن نجزم بأن عالم العمل السياسي هو في نهاية المطاف ، ومهما يكن نوع الدرايزونات ، عالم عدم اليقين أو المخاطرة أو الاحتمال . أي عالم التقرير واللحظة الحاضرة والرهان .

انه يتيح لنا كذلك أن نفهم ما يخلقه مثل هذا المدى من الغموض من حاجة هائلة إلى الأمان لدى الفاعلين بضمانه الهواء لتنفسهم ، حاجة ليس شكلها الخارجي الراهن الطقوس السحرية بل « البرنامج » السياسي . فلم يعد المرء يأخذ ، قبل اقتحام ساحة القتال أو الميدان العام ، رأي الآلهة أو يطلب نبوءات الكهنة والعرفان ، بل غدا يرجع إلى نص البرنامج (الذي ينصّ في الفصل الثالث ، الفقرة الأولى ، المقطع الثاني ، الخ . . .) . وجليّ أن الحاجة إلى الشعائر القُربانية قد اشتدت بشكل ملحوظ مع الزمن - وهذه المخالفة لقواعد المنطق منطقية تماماً : لم تتغيّر قواعد « اللعبة » منذ العهد الذي كان فيه « أبولون » يجيب بلسان العرفان على أسئلة البشر ، ولكن رهانات كل « فريق » زادت بشكل كبير (بالنسبة إلى الشعوب وإلى البشرية) في الوقت الذي زادت فيه وسائل القتال والجماهير الملتزمة . ومن هنا كان ارتفاع موجة الكآبة في مواجهة الهوة الفاعرة بين الرهانات المتضخّمة وعدم اليقين المستقرّ . ولكن المبدأ الاستراتيجي يتيح لنا كذلك فهم سخریات التاريخ المعاصر ، الثوري بشكل خاص : فمنذ قرن لا يُعلن عن « خطوة إلى الأمام » ، ولا عن أي ثورة ، اشتراكية أو غير اشتراكية ، في برنامج ، ولا حدث أن أسفر أي برنامج كبير مُعدّ ومُقرّر حسب الأصول عن نتيجة . ولكن ليس في وسع المحضّر الغث المُقرّر سنوياً ، المحضر الذي يمكن وفقه أن تنسل أفضل البرامج أسوأ الأمور ، بينما لم تمنع غيبة البرنامج قطّ من حدوث أفضل الأمور ، أن يتفوّق على إلزام المسؤولين السياسيين بإثبات حسنهم بالمسؤولية ، أي ما يتعلق بإقصاء عجزهم عن

الردّ بالفعل عمّا سيفعلون في صباح اليوم التالي وهم يتحدثون عن البرنامج كل مساء .
كآبة ، عجز ، ضيق : إن سادة الزمرة الجماعية غير المُعلّنين هؤلاء يُسيّبون لنا طوفاناً
رائعاً من الخطب الدفّاقة .

وأساس العمليات السياسية العسكري يجعل من « قيادة العمليات » تليّفاً مُفَعّماً
بالورع . وكل أحد يعلم أن الفاعل في التاريخ مَقود بعمله بقدر ما هو مَقود بعكسه ،
ولكنّ هذا ليس الأساس . وهذه الجدلية المتناهية في الصغر المعروفة جيّداً ، جدلية
« التروس الناقلة للحركة » ، تسيطر عليها بالفعل وبشكل منحرف خطيئةً عملائيةً
سابقة في وجودها لوجود العمليات الجارية ، وطبيعتها مستقلة عن إرادة الفاعلين وعن
الدافع إلى فعلهم . والمبدأ الاستراتيجي يُخضع لذاته جميع مضامينه الممكنة (كما تُخضع
المقولات مُدركات التفاهم) . وإذا كانت الاستراتيجية « فن حشد القوى الخاصّة
وتنظيم المعارك الخاصّة وتهيئتها » فليس هناك منطقان استراتيجيان لأنه ليس هناك في
النهاية طريقتان للفوز بالحرب . والمرء إما قادر وإما غير قادر على فرض إرادته السياسية
على خصمه ، ولكنه لا يستطيع في الحالين (الانتصار أو الهزيمة) أن يغيّر طبيعة
الإجراءات المفروضة على إرادة سياسية لجعلها تثنى إرادة أخرى . ومهما يكن من أمر فإنّ
علاقة القوى التي تضع مجتمعاً أو حزباً أو زمرة في مواجهة أخرى تُجبر كل واحد على أن
يكون الأقوى قدر المستطاع وأن يربط كلّ عنصر من عناصر القوة بفكرة العلاقة ككلّ .
فاولاً « أن يجمع قواه » . وثانياً « أن يُخضعها لضرورة النصر » . ويقود قانون التنظيم ،
وفق قوله « فوش » الرائعة ، إلى « سلك قواه في نظام » ؛ والقانون الثاني ، حسب عبارة
« كلوزفتر » المُوافقة للأصول ، إلى « بلوغ النقيضين » . ولا يمكن من حيث المبدأ
التحكّم بهذا ولا بذلك : فهما مساران موضوعيان . وهما ينتظمان من تلقاء أنفسهما ،
شئنا أم أبينا . وللحرب أسبابها التي يجهلها العقل ، ولكنّ الأولى تهزّ بالثاني حتى إنها
لتفرض عليه أشكالها الخاصة : إيديولوجية طبقية مثلاً ، وهي أفكار طبقة اجتماعية
« مسلوكة في نظام » ، أي افكار مجتمع كان عليه أن يكافح كيلا تُفرض عليه إرادة
عدوّه . وهو مجتمع رأى نفسه وقد فُرضت عليه في غمرة الصراع « صيغة العقيدة » .

وإذ كانت اجراءات المواجهة إلزامية ، وإن غير معصومة ، حتمية ، وإن غير
مقصودة ، فليس هناك من تخطيط ممكن للـ « يات » . والمرء يعلم سلفاً أنه ينبغي وجود

تخطيط لأن المجتمعات تحيا وهي تقاتل ، ولكن ليس في وسعه أن يعرف سلفاً أيها سينتصر . والعقيدة غنائم أسلحة في حرب ، وكل « ية » في شِكتنا الثقافية تستر أشلاء الضحايا ، أي الأفكار المغلوبة التي لم تتمكّن من النهوض . ويكلام آخر فإنه ليس « مؤسس دين » كلُّ من أراد أن يكون كذلك . وليس في مقدور أي إيديولوجي ، متنوراً كان أو وسيطاً ، ولا أي زعيم مدرسة أو فرقة ، أن ينهض باكراً في الصباح ويقول : « ستكون هناك وصية هذا المساء » . لأن خلود فكرته لا يخضع لذاته ، وإذا كانت الـ « يات » تتلاحق متشابهة فإنها لا تُصنّع على غرار واحد ولا حسب الرغبة . ومن هنا السخرية . ففلان يبدأ بإخفاق وينتهي منتصراً . وفلان الآخر يضجّ بنصره وينتهي إلى قعر المكتبات . ومن بين « مؤلفي الفِرَق » (تاسيت) الذين لا يُحصى عددهم ، والذين كانوا يحتشدون على حدود « الإمبراطورية » في القرن الأول وكان صدهم يبلغ روما ، « المدينة التي كانت تُمارَس فيها أنواع الخسة والحزني المعروفة في العالم أجمع » (تاسيت ، الحوليات ، ج ١٥ ، ٤٤) ، من بين هؤلاء كان الأنكدَ حظاً ولا ريب « كريستوسُ الجليليُّ » الذي صُلب كما يُصلَّب أحقرُ الأشقياء ، وقذف به على عجل في إحدى المقابر العامة . « لم يكن في وسع أحد مساء اليوم الذي قضى فيه يسوع أن يتنبأ بالمستقبل المنقطع النظير الذي كان ينتظر النبي المنكود الحظ الذي كذّبت الأحداث رجاءه أتم تكذيب وأقساه »^(١) . ومن بين جميع من كتبوا في الأنظمة الاشتراكية في القرن التاسع عشر لم يُعرف أن أصيب أحد بخيبة آلم من التي أصيب بها ماركس في رجاءاته السياسية والأكاديمية على السواء . فـ « رأس المال » الذي طُبع منه ألف نسخة مرّ مرور الكرام ، وكانت الأوساط العلمية تجهله : مطالعتان فقط عنه بعد ظهوره نُشرتا في بعض المجلّات المتخصصة غير المشهورة . وفي مساء اليوم الذي دُفِن فيه الحكيم ، وبعد أن تفرّق الموكب المشيع الضئيل - سبعة عشر شخصاً كما يقول أحد المؤرخين - ما كان في مقدور أحد أن يتنبأ ، الخ . . .

٢- الإعلام في مقابل العلم

لن يكون للأيام التالية الحافلة بالغناء من يوم حاضر لأنه إذا كان صحيحاً أن

(١) الفريد لوازي ، « مولد المسيحية » ، باريس ، ١٩٣٣ ، ص ١١٣ .

الجماعة تغني - إنها طبيعة الغنائية لحالة الزمرة - فأغانيها حربية ، أناشيد وطنية أو حماسية - إنها الطبيعة العراقية لغنائية الزمرة . فما من عَلم يخفق في الفراغ النظري ، ولكن ما إن يلوح عَلم في الأفق حتى نغدو منقادين لـ « العقل » السياسي الذي يترك الطوباوية مِرْقاً ، بما في ذلك الطوباوية العلمية المعروفة باسم « المرحلة العليا للمجتمع الشيوعي » . والدليل هذه « الزلّة القلمية » التي أفلتت من أشد فالفقي الطوباويات سخرية : ناقد « برنامج غوتا » الذي لا يرحم . فقد كتب « ماركس » في هذا النصّ الألمي يقول : « في مرحلة عليا من المجتمع الشيوعي [. . .] حين تكون القوى المنتجة قد تزايدت هي الأخرى بنمو الأفراد المتعدّد ، وتكون جميع موارد الثروة الجماعية قد برزت بغزارة ، عندئذ فقط يكون في الإمكان تجاوز الأفق المحدود للحد البرجوازي نهائياً و« يغدو بإمكان المجتمع أن يكتب على أعلامه » : « من كل إنسان حسب قدراته ولكل إنسان حسب حاجاته ! »^(١) . ولندع جانباً مسألة معرفة ما إذا كان طابع الندرة النسبية القابل للتجديد إلى ما لا نهاية على أرض القوى المنتجة لا يقلل من منطق الشعار الشهير . وقد يكون من السهل إثبات - ولكن ليس محل هذا هنا - أنه ما دامت القدرات « محدودة » والحاجات « غير محدودة » من حيث مبدأها فإن صلة الأوليات بالأخيرات لا يمكن أن تتم من غير أن تمرّ بمركز كفيل بتقرير إعانة الموارد غير الكافية حتّى ، أي بمركز سلطةٍ سواء سُمّي أو لم يُسم « دولة » . ولتتمهل هنا عند الجزء الوحيد الذي يبدو في الظاهر خِلْواً من الأهمية ، وإن كان تطبيقه على النصّ كافياً - إذا نحن فكّرنا في ذلك - لهدم هيكله العقلاني (المفروض أنه بحدّ ذاته متماسك) . ويلاحظ أولاً أنه لما لم يكن « المجتمع » شخصاً مادياً فإنه ليس له يدان ليكتب ، ولا عقل لينتقي كلماته . ولسوف يقال : صورة تخيلية أو مجرد تشخيص خرافي . ولكن هذا البيان بالذات يدل على ثغرة نظرية . وقد سبق العِلْمُ بنوع ردّ الفعل على تشخيص مُدرك الطبقة العاملة في شخص جماعي ، الصانع « المباشر » لتاريخه : إن هذه الطبقة - المادة التي ما كان ينبغي أن يكون « الحزب » سوى نعت لها ، وفقاً لحرفيّة النصوص النظرية ، قد انقلبت في تسلسل الأزمنة العملي إلى مجرد نعت لـ « الأحزاب - المواد » صانعة التاريخ الفعليّ الفعلية . ويوشك المجتمع الشيوعي الغدوي أن يمارس علينا ضروباً جديدة من

(١) إبراز الفكرة والتشديد عليها هما من صنعنا .

الشعوذة لأنه لما كان « المجتمع » عملية تجريد ، بوصفه لا شخصاً مادياً ، فمن الواجب تسمية مندوبين يكتبون باسمه على الأعلام الصَّيغَ المفروض فيها أن تمثل الأمانة العامة . فكيف تتم تلك التسمية ؟ وحسب أية معايير انتخابية ؟ إيهام . وبما أنه ليس في الإمكان أن تُرَصَّف من غير ترتيب عدّة شعارات فوق عدّة أعلام - إن للجمهورية علماً بشعار ، شعار واحد - فكيف يُختار الشعار المناسب ؟ بطريقة الاستخراج ؟ بطريقة الاستفتاء ؟ بطريقة المُتَافَات ؟ ومهما يكن الإجراء المُتَّخَذ فمن ذا الذي سيطرح الأسئلة أو يتلقى الخيارات التي توضع في الاقتراع ؟ إيهام ، مجدداً . وغياب أية نظرية في « التمثيل » عند « ماركس » ، كما سبق أن رأينا ، يقابله غياب نظرية في « التقرير » . ولنفترض الآن - افتراضاً مدرسياً - زوال هذه الصعوبة ، ريبقى الألم الأسمى : العَلَم نفسه . وسيكون لماركس ولا ريب أسبابه الوجهية للقول بأن الكلمة تعسة ، وأنها تجاوزت تفكيره . فليس هناك بالفعل في تفكير الاقتصادي الكبير ما يسمح بفهم طبيعة الأعلام ووظيفتها بالتحديد ، حتى ولو كان ذلك في أدنى مراحل النمو الاجتماعي . فما هو العَلَم ؟ إنه رمز انضمام . وفهم السبب في وجود الرمز يفترض وجود نظرية في الخيالي والفاعل ، أو في التكوين الخيالي للهوية . وفهم السبب في قيام الانضمام يفترض نظرية في الزمرة والفتور الحراري ، أي في التكوين الحربي لأقاليم أمانة ثابتة وقابلة للانتقال إلى آخرين . وليس في إطار النظرية الماركسية ما يمكن قوله عن العَلَم غير أنه رمز مؤكّد للعناسة ، وإن كان رمزاً مؤقتاً وقابلاً للنقض ، لأن انقسامات البشر لا تحيل على شرط انثروبولوجي (مكوّن) بل على شرط تاريخي . والعَلَم عبارة عن نُذبة خَلَفَهَا ما قبل التاريخ البشري المتميّز في مرحلته النهائية بالتكوّن البرجوازي للدول - الأمم والصراعات بين الإمبرياليات على غزو الأسواق هذا الغزو المنذور لتمويه الانخفاض المستمر في معدل الربح . ولم تهتم هذه النظرية بالفعل بأن تحدّد ما إذا كان لـ « التكوينات الاجتماعية » التي تتخذ منها موضوعات نمودجية - ومن بينها تكوينات نمط الإنتاج الرأسمالي - شكلُ الإقليم أم لا ، وبالاختصار ما إذا كانت أمماً أو لم تكن . ومجموعة المُدركات التي ترتبط بمُدرك الـ « تكوين الاقتصادي - الاجتماعي » تتحرّك منتظرة في حالة من اللاجاذبية الدولية تجعلها قليلة الملاءمة لعملية توزيع الآلات السياسية حسب الاختصاص . ولم يحدث قط لماركس أن حفل بالأعلام التي حفلت به كثيرا بالمقابل (كما ينبغي) . فلا يقتصر الأمر على أن رمزية الشعار كان يجب أن تسبق نشر العقيدة لاحقاً («عَلَم

أحمر» ، «تحت راية الماركسية» ، «لترفع عالياً بيرق البروليتاريا» ، الخ . . .) بل يتعداه إلى أن جميع المجتمعات التي تُعلن أنها من أكبر محقري الرموز تتميز بصوقية حقيقية خاصة بالعلم ، سواء كان ذلك بشكل عبادة وطنية لا مثيل لها أو بشكل حبّ جامع بادٍ للعيان نحو كل ما هو لواء أو علم صغير أو يافطة أو راية أو شعار أو بيرق أو مجموعة أسلحة تذكر بنصر ، الخ . . . والاشتراكية النظرية عدو الأيقونات ، والاشتراكية الحقيقية مولعة بها ؛ والعقيدة عارية ، والدول تزين بالأعلام . وإن لها أسبابها ، ولكنها في الحقّ الأسباب التي تجهلها العقيدة . ونشر الألوان هذا تعس ولا ريب ، وهو أيضاً قد تجاوز فكر المؤلف . الذي لم يكن بإمكانه التفكير في كل شيء ، بالطبع . ولكن فكرة من أفكار التاريخ «نُسيت» خلفها الأمة والحرب تتعرض لأخطار مؤكدة ، منذ البداية . والتكوينات الاجتماعية الماركسية ترفع وتنصب وتحامي وتشر وتزين الخ . . . لأنها أولاً وقبل كل شيء تكوينات قومية شاركت في الحرب وقوتها الحرب (الاتحاد السوفياتي ، الصين ، يوغسلافيا ، فيتنام ، كوبا ، الخ . . .) .

وقد يقال إن الاشتراكية بغضباتها القومية المتعصبة لا تصوّر سوى «المرحلة الدنيا من المجتمع الشيوعي» . وأما إذا كان مجتمع المرحلة العليا لا يزال يحتفظ بأعلام - أعلام - ه - فلائنه لا يزال يحتفظ بشكل حربي . فمن أين يستمدّ بعدُ تفوّقه ؟ إنه إن لم «يعدّ» جيشاً ، فإن «له» على الأقل جيشاً . وها هوذا مزود بصفات «دولة» قومية تمارس سيادتها وتدافع عنها في الحلبة (الدولية) . ومن قال علم قال «دولة» ، في صيغة «دفاع قومي» على الأقل ، أي جهاز قهر إن لم يكن مُعدداً لفرض إرادته على القوميات المجاورة ، فعلى الأقل وبشكل آكد ، لإحباط سعيها . ولكن أليس أفضل دفاع أحياناً هو الهجوم ؟ وأي سور شبيه بسور الصين يفرّق بين هجوم مضادّ ومجرد اعتداء ؟ بين حرب وقائية وحرب هجومية ؟ وهل يُعاد العدو بكل تهذيب إلى حدوده بانتظار هجومه القادم ؟ ولكن أي نوع من أنواع الدفاع القومي هذا الذي هنا ؟

لأن هذا المجتمع الشيوعي ذا الأعلام ، مع كونه مسالماً ، له حتماً حدود ، وإذا كانت له حدود فالسلام ليس مضموناً ولا العداءات القومية مرفوعة . ويبقى التهديد بالحرب ، وبالتالي الحاجة إلى توفير الوسائل المادية والإدارية لمواجهة ، بدءاً بقوة مترتبة منضبطة حسنة الإعداد (لا يقلّ إعدادها على كل حال جودة إعداد الخصوم

المحتملين) . وواضح والحالة هذه أن تلك الوسائل تستبعد - لأنها تورط باتجاه المنبع وتتحذى باتجاه المصّب في عملية تنظيم « المجتمع » - إلغاء قسمة العمل وتطبيق شعار السان سيموني . وقد كان « بناء الاشتراكية » في بلد واحد أو في مجموعة محدودة واحدة من البلاد أطروحة قابلة أو غير قابلة للنقاش ، ولكنها صلبة . وبالمقابل فإنه إذا كان للكلمات معنى فلا يمكن أن يكون لشيوعية قومية من معنى . وإذا كان مجتمع شيوعي قومياً فمعنى ذلك أنه موضع ؛ وإذا كان موضعاً فمعنى ذلك أنه محوط بمجتمعات غير شيوعية ؛ وإذا كان محوطاً فمعنى ذلك أن فيه « دولة » وأسراً للدولة وشرطة وجنرالات وبطاقات تموين . والشيوعية تفترض البحبوحة ، وأما الحرب فتضاعف الندرة . واقتصاد الحرب يجرّ إلى قيام حكومة تقنين ، أي إلى تضخّم في البيروقراطيات . وقد يُردّ علينا بأنه في المجتمع الشيوعي « بمرحلته العليا » يكون قد مضى على قيام « الثورة » زمن طويل . فليكن . ولكن هذا لا يكفي : ينبغي أيضاً التسليم (١) بأنها قامت « في كل مكان » (في الخارج و ٢) وعلى وجه التقريب في الوقت « نفسه » (وإلا يكون « قانون نموّ المتناقضات غير المستاوي » قد عاد أقوى مما كان ناسلاً تبعاً لكل احتمال تناقضات جديدة ذات طابع عدائي بين مسارات ثورية غير متساوية في نموّها) . أي جمع الافتراضات ذات المظهر الفلسفي المدرسي التي تجد البراهين العكسية عليها تحت أبصارنا . وبلا انتظار فإن المجتمع الشيوعي الذي يضع ماركس معالمه المتصورة في « نقد برنامج غوتا » سيكون عالمياً أو لا يكون . وإذا كان لا يزال بحاجة إلى أعلام فمعنى ذلك أنه ليس شيوعياً . وإذا كان شيوعياً فليس بحاجة إلى أعلام (بوصف هويته قد أعطيت له مرّة أولى وأخيرة ، هوية غير قابلة للتدهور ولا يمكن المساس بها ؛ هوية أكثر من حصينة : بلا خصم محتمل) .

لقد تكلم اللاوعي السياسي هنا بطريقة الزلات الكلامية .

٣- الحدود ضدّ الملحدّين

لما كان الدين تكملة للحرب بوسائل أخرى فبالامكان نقل كل ما قيل ، بل ينبغي نقله ، من مدى « الاستراتيجية » إلى مدى « اللاهوت » . وينجم النظام السياسي من تلقاء ذاته عن هذه النقلة ، ويضمن وضع السجلّين الواحد فوق الآخر وحدته الخاصة .

ولسوف يكون المجتمع الخالي من الطبقات مجتمعاً بلا جيش (تعني كلمة Classis [طبقة] اللاتينية « الجيش » و« الفئة » الشعبية معاً) . وبطريقة غير مباشرة بلا « كنيسة » . وإذا غاب المحاربون غاب السّحرة . « الأسلحة المقدسة » . إطرحو الحرب : لاهوت ، لا « حزب » ، لا « عقيدة » . أي لا حرز ولا كنائس ولا شعارات نبلاء محاربين . وإن « مدينة » بلا أسوار هي « دولة » على الفطرة . وإنها لـ « دولة » من عالم الأحلام تلك التي يمكن أن يستغني فيها الاستقرار عن صانع الاستقرار . ولسوف يكون النظام من غير إعادة استتباب النظام كالوحدة من غير توليف ، وكالطبيعة من غير تاريخ . ولسوف تكون هذه الفوضوية المثالية لدرجة الصفر في الشأن السياسي : تجريد وسيلي يتيح عزل متغير مستقل ومعينة علاقات متبادلة بين مختلف عوامل النظام خلال تغيّرات التاريخ الواقعي .

والدفاع لاهوتي في جوهره ، وأما الوجود الاجتماعي فلاهوتي في درجاته . ومن وقائع التجربة أنه في كلّ مرة تتمّ فيها إحاطة بلد أو دين أو حزب يُعتمد « تلقائياً » إلى رفع معدل القدسيّات المهيمنة داخل هذا الحزب أو تلك « الكنيسة » أو ذاك البلد . وحين نكون محاطين نكون مكرّسين . ولأجل ذلك كانت الدائرة هي التي تصنع التكريس (« وسيلة مقدّسة » ، عبارة أخرى مكرّسة) . والويل حينئذٍ للكفرة ، للمتحررين ، لأنصار السلام ، لمن هم ضدّ الاشتراكية ، للفوضويين ، الخ . . . فالاحتباس يقوّي اللوذ بالمحارب ، أي استعلاء الزمرة المحتبسة على ذاتها ، وتُقاس على مستوى هذا التفتّح الداخلي تقدسيّة الوسط المحيط . ويقدر ما يكون على الزمرة أن « تتجاوز » نفسها يزداد تطلّعها إلى رصّ الصفوف . مع العلم جيّداً بأنه إذا كان المربّع يتكوّن عند أقدام المذابح فإن التجمّع هو الذي يصنع المذبح (الرسم المقدّس تمام التقديس للماريشال ، للجنرال ، للقائد ، للرئيس ، للإمام ، للأمين ، الخ . . .) لا العكس . والتكريس الذاتي للزمرة المهذّدة يرفع من طاقتها التضحية ، بل من قدرتها على القتل أيضاً (بوصف الواحدة غير ملائمة من دون الأخرى) . ولسوف يترجم هذا في السجلّ العقائدي : القدرة على التأطرّ والقدرة على الاستبعاد تنوّعان بطريقة متزامنة في كل تكوين جماعي . وقد كان المبدأ يقول بأنه ما من حرب إلّا الحرب الدينية : وسوف تؤيّد الملاحظة : إجعلوا الحرب غير قابلة لأن يكفّر عنها تجعلوا الدين فظاً . وحين يغدو

« مارس » القاضي الوحيد فذلك أن الله هو الذي يحكم ، وينفذ . وليكن تعطش جولاته الحربية غير قابل للمقارنة بتعطش المحاكم المدنية - كلها « تقدّم » التاريخ زاد « القاضي » الأعلى من تعميق سبّقه .

والجماعة هي بحدّ ذاتها تقهقرية . ولكن العدوان يدفع بتقهقر في التقهقر ، كما لو استيقظ فجأة ما قبل التاريخ الهاجع تحت التاريخ . فهو لا يُرغم فقط على عودة (الجزر إلى مذاهب صحّة الرأي بل على عودة مذاهب صحة الرأي الى محاكم التفتيش ، وعودة « الكنيسة » الى الملة . وبترافق هذا التراجع مع انحرافات نحو القديم في حالة الكمون . ووضع الأمور في نظام يضع النظام خارج ذاته ، منطقياً . ومن هنا ، نفسياً ، تأثير ركود الدم السابق^(١) (الذهول ، الحماسة ، السكر ، الخ . . .) داخل المحراب (فكتور سرج ، موسكو ، ١٩١٩ م : « لقد شعرنا بحساسية جماعية مريبة ورائعة تكبر داخل أنفسنا ») .

وإندلاع الحروب يطلق الإواليات البالية المرصودة لمقاومة التفكك ، أو التصاعد الذي لا يقاوم لما هو مقدّس . « الأمر ينذر بالشر » معناها : سوف تدور عجلة التاريخ إلى الوراء . نحو عقدة « قسطنطين » . فالحرب ، باردة كانت أو ساخنة ، تعيد طائفة تاريخية ما إلى ظروف تكوينها الأوّل . وللتحوّل إلى كتلة بالانطواء على الذات يجب الإسراع في إعادة بناء المذابح التأسيسية ، وينقلب الداء المستوطن إلى وباء . والمواجهة تهيج الجلد وتؤجج حمّة الدفاع وتنعش الذكريات ، و« من أجل تمجيد أكبر للرب » كان حارس الحدود الوليد هذا . والآلهة مخلوقات حدودية لأن الحدود عيّنتهم مؤمّنين عليها . وإضعاف لا نهاية زمرة مبنية يلهب حاجتها إلى اللانهائي ، وترّم التحالفات التي تعتمد إليها حينئذ بناء طائفة متّحدة تمام الاتحاد عسكرياً ودينياً . « مناخ متوتر » . « جو خانق » . « هستيريا جماعية » . ولم يسبق قطّ ان رؤيت « سياسة عقلانية » في القلاع المحاصرة . وهذا هو السبب في أن سياسة الكتل تفي دائماً بأغراض الآلهة . ف« دعم قدرة البلد الدفاعية » يفترض عودة إيديولوجيات السلام عودة مظفّرة . ويميل العقل

(١) كتب الكاتب (ex — stase) وهو ما استخدمنا له (ركود الدم، stase والسابق ex) . ولكن لو قرئت الكلمة معاً لكان جرسها الصوتي (extase) ومعناها النشوة ، وهو المعنى المراد في المفردات الموضوعة داخل الهلالين . (المترجم) .

النظري إلى اعتبار انتظار مجيء المسيح « جريمة بحق البشرية » ؛ والعقل السياسي إلى التساؤل عن المهمات الخطرة التي كان من الممكن أن تتخلص البشرية منها في عالم عدواني من دون الاعتقاد بأنها مكلفة مهمة خلاصية على مستوى العالم .

وليس أمثل في هذا الصدد من التكوين التاريخي للولايات المتحدة الاميركية ، أرض الميعاد - « حركات القداسة » . فبالإمكان أن تُقرأ فيها على خريطة العلاقات بين الروحانية وعدم الاطمئنان . فمنذ القرن السابع عشر حتى نهاية القرن العشرين تتنقل من الشرق إلى الغرب قطاعات انغراس الفرق التوراتية الجديدة المتلاحقة في عربات الرواد المغطاء . ويبقى الرهبان والقسس في المؤخرة ، ويرز الأنبياء على الأطراف . وتتفشى « اليقظة » الناجمة عن التمسك بالأصول كبقعة من الزيت على تحوم الاستعمار ، كما يلي « التجديد الكبير » في القرن التاسع عشر تقدّم شعوب « الغرب » المشتتة المنهكة الظامّة إلى الانضمام في طوائف منظمة تنظيمياً متيناً ، أي مضمونة ضمانه إلهية ضدّ السهام وسوء التغذية وجميع أنواع المضايقات . ويبعث جفاف البيئة المربع إلى الوجود التنبؤات والرؤى والزيارات . وإذا كان الرجال المغامرون على قدر كبير من العزم يمنعونهم من البحث عن السلامة في الحرب فإنهم وجدوها في الفرق الدينية المختلفة من المتمسكين بالاحتفال بعيد العنصرة إلى المؤمنين بمذهب الطريقة البروتستانتية إلى المرمونيين إلى المؤمنين بعودة ثانية للمسيح ، الخ . . . ولو كان في الإمكان أن تُرسم في كل حقبة الخطوط البيانية لمستوى التعصب الديني لرؤي أنها تضعف كلما ابتعد عن الحدود - خطّ الجبهة - وأنه يُقترب من الأراضي المأهولة الأكثر أماناً . وعدائية الحوار تُلهب الحاجة إلى المُطلق ، وكلّ أرض تُغزى حديثاً تشهد قدوم « إله » جديد . ويطفر إله الكتاب المقدس المولود في صحراء سيناء من « اوهايو » إلى « ميسوري » ويستقر مع المرمونيين في « البحيرة الكبرى المالحة » ويستمرّ سباق مسوخته حتى خضوع آخر شخص من هنود « السيوكس » وأهول آخر ولايات ساحل الباسيفيك بالسكان . وعداوة العالم والنقص في الحلفاء يُعيدان اختراع تابوت العهد مجدّدين « القديم » بأشكال جديدة ، ويبدو التعصب وكأنه شكل بدائي من أشكال الإسعاف لمهاجرين يبحثون عن « موطن » . وإذا كان التمسك بأصول الدين يبدو والحالة هذه مرتبطاً بحقب التأسيس السياسي فإنه كذلك ميزة من ميزات الفرق المنشقة التي خلفتها المسيرة الأميركية الطويلة

مثلاً هو ضدّ لعقلانيّتها الدينية . ومارست بعض هذه الفِرَق جرّفة إعاقة المعرفة ، وقَدّمت كلّها الانفعالية على التفكيرية . وهذا برهان جديد على الطابع التقهقري للملاحم الجماعية . وتترافق هجمة الحضارة المسيحية على « التوحشية » الأهلية مع مسيرة تقهقرية للمسيحية نحو أنماط في التنظيم وأشكال في الاعتقاد « متوحّشة » . وعلى كل حال فإن « النفعية » ليست عكس « التعصّب » ، وها هم أولاء « رعاة البقر » - رغم الفارق البلاغي الثابت - يمثّلون أفضل الصليبيين (الذين لم يكونوا هم أيضاً في أيامهم مستصّلحي أراضٍ تافهين) . بل إنه هنا لَمَلَمَحْ ثابت في السيكلولوجية الأميركية الشمالية . فالكتاب المقدّس والمسدّس كل منهما بحاجة إلى الآخر ؛ والتناوب بين القسّ الديمقراطي المبشّر بالكلمة الطيبة والرائد الجمهوري الداعي إلى غزوات جديدة يعيد التوازن إلى نصابه . وبديهي أنه ليس في مكنة « العالم الجديد » أن يقدّم في موضوع العودة الأبدية ما هو أكثر جدّة من الذي قدّمه « القديم » ، ولكن جدّة إطار التجربة بالذات لا تني تجعل ثبات القاعدة أشدّ دلالة . ومنطق العمل يتجاوز منطق الايمان . ومن هنا تنبع وحدة البطولة والتعصّب (كما يُدعى ورع الآخرين) . والزيلوت^(١) أفضل كمحاربين من الفريسيين ، ولكنهم أقلّ منهم معرفة بالتلمود . وكان ذلك في القرن الأول بعد يسوع المسيح . وإنشاء « اسرائيل » في القرن العشرين لم يكن ثمرة عقلانية تأويلية ، وها هوذا التمسك بأصول الدين اليهودي يتنامى أمام نواظرنا مع تنامي شعور الرعايا اليهود بعدم الاطمئنان . وها هي ذي حركة الاستيطان في الأراضي المحتلة تحشد متطوّعيها من بين أشد أفراد الطوائف الدينية رجعية ، متعصّبي « غوش إيمونيم » .

ما الداعي إلى هذه الأمثلة الفولكلورية أو البعيدة ؟ لأن الشدائد البعيدة تقرّبنا من ذواتنا . والجفاف والمجاعات والحروب والكوارث تذكر الجماعة كل يوم بأصولها . فالمرمونيون وشانقو السحرة لا يهّمون المتخصّصين في القانون العام ، ولكن الرّواد يهّمون بالدرجة الأولى علّم الأنساب النقدي بوصفهم « مكتشفي المؤسسة » التي تسبق مباشرة ، وفي الواقع ، المؤسسات السياسية - مثلاً يُنِف عالم النظام على عالم العقْد ويغلّفه . والحقب الحرجة والأزمات الدينية مرتبط بعضها ببعض كما يعلم كل أحد .

(١) يهود من القرن الأول بعد الميلاد كانوا ينادون بالعنف للدفاع عن القانون والاستقلال القومي . (المترجم) .

فحقب التأزم التاريخي - وهي مناوئد اختبار للنقد العقلاني - تُبين والحالة هذه عن الوحدة الداخلية لسلطات التوليف السياسية . وتمتاز الفوضى بأنها تكتشف قوانين النظام . وإنها لفائدة نظرية يعرف رجال النظام ، والدولة ، جيداً كيف يحصلون على نصيبهم منها ، في ممارستهم الخاصة بهم . هم الذين يتفقون بشكل رائع على الاستفادة من الأزمات لإعادة الانضباط ، كما من الحروب لإعادة بناء حكمهم (لقد هيأت الحروب الأهلية في العصر الروماني الأول للنظام الأوغستي ؛ والحروب الدينية للمملكات الاستبدادية المطلقة في القرن السابع عشر ، الخ . . .) وعلى هذا فإن دراسة شروط الاستقرار سوف تجد « تجاربها » الحاسمة عند نقيض عدم الاستقرار والتوطيد ، نقيضي التأسيس والقلب . ولنقل إن أفضل مَنْ تستخدمهم تماثيل لتزيين جأجيء سفنها هم المهاجرون والأباطرة ، « الخارجون على القانون » و« الأباء المؤسسون » . والواقع أن الخطأ البياني للنظام والفوضى يقدم تشريعات - « مجموعة من المواد القانونية تُعرف بمجتمع ما وتضبط طرق عمله » - وهو يمرّ بنقاط انحناؤه التي تتعرى فيها بالاتجاهين جذور كلمة « استقرار » . وتتضح الفيزياء الاجتماعية في التسلسلة حرب - دين - مؤسسة التي تُبرز إواليات ضبط النظام الموجودة عادة في حالة كمون . وتتميز جميع هذه الأوضاع القانونية بأنها توضح من غير لبس في أي اتجاه ركز سهم الشعاع الموجه : من المتحرك نحو الساكن . ف« حركية الزمرة » تنزع نحو استقرارها ، لا العكس . وكما أن الناس يهاجرون ليستقرّوا في الخارج ، ويسافرون ليتوقفوا عن السفر مثلما يفلحون ليحصلوا ؛ وكما أن « الخارج على القانون » يُزيح « أباً » ليصبح هو نفسه أباً آخر ؛ وكما أن ثورة سياسية هي الانتقال من قَدْر أقلّ إلى قَدْر أكبر من « الدولة » ؛ وكما أن مؤسسة ، حزباً أو « كنيسة » ، « تتغير لتحافظ بشكل أفضل على هويتها » - فإن « الكائن السياسي لا يتنازل - أو لا يَهَبُ - للمستقبل إلا عما يلزمه للدخول مجدداً في ذاته » . وعلى المدى الطويل وفي كل مكان تكون الغلبة للريفي على البدوي لأن « - عقل البدوي . وإن نقداً للعقل السياسي ليخدع موضوعه إذا هو لم يفكر في الحركية - المدارك والأحداث - في شكل مقولات خاصة بالسكونية .

٤- «أبيقور» العاجز أو «مارس» ضد «فينوس»

وهاكم ما يضطرنا إلى القيام بالانطلاق بين علم العلاقات بين الأشياء ، أو الفيزياء ، وعلم العلاقات بين الناس ، أو السياسية . والفيزياء الاجتماعية فيزياء معكوسة ، وحكمها في التنظيم يقلب حكم الطبيعة رأساً على عقب . و«لوكريس» يجعل قصيدته عن الطبيعة برعاية «فينوس» (النشيد الأول ، ١ - ٢٨) إلهة الولادة والنمو ؛ وبالمقابل فإن القيثارة السياسية حبسة الملحمة ، وهي تُظهر للملأ لغواً وخشونة . والحلف الأصلي هنا ليس مع «فينوس» المخلوقة من الزبد ، بل مع «مارس» الذي هو في نسق الأشياء هذا ناجر أضحاح لا ضحية . وهنا نرى الحب هو «المغلوب من قبل الجرح الأبدي» الذي تحدثه الحرب . وليس للثناء على الاضطراب في نظر العقل السياسي من قوة تأسيسية : يمكن أن يكون ذلك حاجة ظرفية في المجال العملي ، ولكنها ليست حاجة بنائية في المجال النظري . وليس رفض هذه العذوبة من قبيل الماسوشية ولكن لأن مقاومة الاضطراب (لا مجرد مقاومة الرعاع أو الجمهور أو الهياج بل مقاومة الحدث الذي يزعج الصفوف) مدونة في مبدأ التسجيل . فأسوار «المدينة» ليست زخارف حلزونية والحدود لا يمكن ان تتبدل : إنها هنا بالضبط لتلغي تبدلات المحيط وتحاول إعادة الميول والتغيرات الى درجة الصفر . وصانعوا الاستقرار المحتملون الذين هم المؤسسات السياسية يضعون الجامد في مقابل السائل للتقليل من فرص الفوضى . وكل شيء هو حديد عن التوازن ، « باستثناء تكرار الحديد » . والعقل السياسي يدعي التزوير ضد القول المأثور الذي وفقه « يمكن أن ينمط العالم برمته عن طريق الأعاصير » (ميشال سِرَ) . فليس في وسعه إذن أن يجد نماذجه الابتدائية في ميكانيكا السوائل حيث أمكن قراءة « مولد الفيزياء في نصّ لوكريس » . وفي مدّ إنزلاقي من الذرات لا يحدث فيه شيء يولد الحديد ، تولد زاوية انحراف . وعندها يولد اللولب الحلزوني من المماس ؛ ومن الإعصار يولد التنظيم . بشكل تكون معه ترجمة السؤال البدائي في الفيزياء - كيف تتكوّن الأشياء ؟ - ترجمة موسّعة : كيف يحدث الاضطراب في عملية تدفق ؟ بانحراف الزاوية . فالهبة الحب هي إذن إلهة الطبيعة أيضاً لأنها هي التي تُنجب « الاتحادات الطبيعية » بإشرافها على جماع الذرات . وتجنّد «فينوس» اتّصال العناصر ، ويجنّد «مارس» انفصالها . فالأولى تهب الحياة عن طريق

الجمع ، والثاني يقدّم الموت عن طريق التفريق . والأولى مبدأ « الخير » ، والثاني مبدأ « الشر » .

وإنها لميثولوجيا بهيجة في السعادة تلك التي في مكتبتها تفسير كل شيء سوى التعاسة وتجدها ؛ سوى السياسة . « قوانين فينوس الطبيعة يستعصي فك رموزها على أبناء مارس » - مثلما يستعصي فك رموز قوانين مارس التاريخ على أبناء فينوس . وإنه لتمييز صعب ذلك الذي لا يحقق لنا بالتأكيد في أوقات الاحتفال الحماسي السعادة (السياسية والعلمية على السواء) . واليوم نرى السوائل محفوظة جانباً وسمعة الجدران السيئة تطبق الأفاق . وكل شيء يحمل على تفضيل نعومة التدفقات المدغدة على عالم السياسة الشائك المقعر المعدني . ولكن التفضيل لا يعني الذكاء : المسألة هي في فهم السبب الذي يجعل عالم السعادة الخاصّة عاجزاً عن إلغاء عالم التعاسات العامة أو عن ضمّه إليه . وتكره أفكار الطبيعة ما هو اجتماعي ، ولكن ليس في وسع هذا الكره أن يكون مصدر توضيح : إنه بحاجة هو نفسه الى توضيح . وبالإمكان أن يُطرح أمام هذه النتيجة ان التفرّز والإنكار صادران عن الانقلاب « الكريه » فعلاً ، الانقلاب الذي يُحدثه القانون السياسي في القانون الطبيعي . فما هو مبدأ حياة في عالم من العوالم هو مبدأ موت في الآخر . « مارس » يُخالف بقرار استبدادي ويجمع بطريقة الحصر ويشيد بالهدم . ويجعلنا عالم السياسة نشهد التداخل المذهل بين الولادة والموت ، الدورة القصيرة التي تقدم لنا نوعاً من صورة تخيلية عنها خرافة « جرائم القتل النموذجية » بوصفها وثائق تعميد تُمنَح للمدن . والجماعة تُفزع بشكل مشروع المتشيعين لـ « ايروس » لأن الدم فيها بذار والطاعون ربيع ؛ ولتكرّس الأسوار بالجريمة . وبكلام آخر فإن نشيد الجليل لن يكون هنا صلاة لـ « فينوس » ، « مُنْجِية عرقنا متعة الإنس والآلهة » ، بل استحضار لـ « مارس » لأن الجنائزي هنا هو من أصل التكوين ، والقاتل هو المُرضع . وفي الطبيعة تقف إلهة الحب ، حسب تعابير الديناميكا الحرارية ، على عتبة انعدام الحرارة عند مخرج الفتور الحراري ؛ بينما يحتلّ إله الموت والتفريق في التاريخ هذا المركز الجوهرى . ويُحصل على « جيوب النظام » السياسي بتحديدات عنيفة (مثالية ومادية) . ولا تتحوّل مجرد مجموعة من الأفراد إلى مجموع « قابل للاستمرار » إن لم تؤمّن لنفسها جوانب « صلبة » . وهذه الموادّ الصامدة الكفيلة وحدها بأن تعطل مبدأ « كل شيء ينساب » في الطبيعة

المادية ما كانت « لتوهب » . ووسط انسياب الموائع الشامل يكون ثمن المخترات باهظاً . حروب ، أديان ، مؤسسات : إنه الثمن الواجب دفعه مقابل قليل من الصلابة - أو من التدعيم لانحراف عابر عن التوازن الأصلي للجمود المادي . وفي الفيزياء الاجتماعية تُدعى النفقات العامة الحاصلة عن انعدام الحرارة : الحقد والمعتقد والكدر . وقد أصبحت المعرفة الموضوعية بالعالم الطبيعي ممكنة منذ اللحظة التي وُضعت فيها موضوعات خارج نطاق الزمرة ، موضوعات لم تكن رهانات للسلطة : الموضوع الرياضي مثلاً ، أو الذرة المادية . « معجزة إغريقية » . ونبقى بإزاء معرفة الأشياء خاضعين للذين - مثل « أبيقور » و« لوكريس » - « ألقوا السلاح ودفعوا مارس خارج الطبيعة » (ميشال سّر) . ولكن هذا الطرد بالذات حال دون معرفة موضوعية بالشأن السياسي ، معرفة مكبوتة في ظلمات العلم الخارجية . وفهم التاريخ يفترض التزوّد بذكاءٍ أحمقٍ آلهة « الهانتيون » ، الإله الوحيد الذي يُعْتَبَرُ حمقه قوّته . وإنه لتعقيد ثابت في التبسيطة الحربية التي جعلته ينتصر على من هم أذكى منه . من بينهم « أرخميدس » الذي سقط مثل غيره في ساحة الشرف : لقد قضى مؤسس علم السوائل المتحرّكة وهو يدافع عن أسوار مدينته التي أبصر فيها النور ، « سرقسطة » . وقد رأينا في زمانٍ أقرب إلى زماننا كيف أرسل « مارس » « ماركس » للقاء الأجداد - وإنها لتصفية بالتبليز ما بعد الموت أنالتنا هذا الشاهد القبري الشبيه بالحجارة الأثرية في عهود ما قبل التاريخ ، عينا الماركسية . وبالاختصار فإن أحمق يملك مثل أحوال المعونة هذه ليستحقّ أن يحمله على الأقل على حمل الجدّ المفكّرون اليقظون الذين يريدون الدفاع عن أنفسهم . والتعرف لأجل ذلك - من دون إصدار أحكام - على الدخيل « مارس » . ولن يجد هؤلاء في ديناميكا السوائل خشبة خلاصهم ، ولا حتى عن طريق الاستعارات المجازية .

وها هوذا فيلسوف الطبيعة^(١) ينادي بـ « اختراع التاريخ السائل وعصور المياه » . وقد سبق أن كان الاختراع : يوم « تكسّر الجليد وانحلّ » . ويحدث أن يغدو التاريخ سائلاً في كل مرة تميع فيها مثلاً زمرة كانت مبنية . والدليل ان الأمر ليس بالطبع حلماً ، ولكن تحقيق هذه الرغبة ظلّ يعتبر حتى الآن كابوساً . أو حتى هُزاة : شلال البزار عام ١٩٤٠ في فرنسا مثلاً ، عصرنا المائي الأقرب . الذي غربل مصداق نظريات التنظيم

(١) ميشال سّر .

الإعصاري بغربال الممارسة الاجتماعية . أم أن قدماء « المحاريين » يسيئون استعمال اللغة حين يصفون « تيار الفرارين » و« سيل النزوح الذي لا ينقطع » و« شعشة السلطات العامة » ؟ « وتشتت فيالق برمتها وتلقي البنادق في المعمران و« تدوم » في حشد عارم » . لقد انتصرت « قينوس » على « مارس » ، وهذا يُسمى حالة ذعر . ولم يعد من وجود للجبهة ، ولا للقائد ، وزالت الحدود والعاصمة ، وأمام ووراء . وهناك انسراب من كل جهة . وإن شعباً يرفع الأيدي في الهواء على طرق الشتات لينقلب إلى سائل تُحشى به التفائق . ولو حصل في هذا المدّ من المستقلين حدّ أدنى من المقاومة لألف جزيرة صغيرة من الأرض اليابسة ، وهذا ينطبق أيضاً على « القناعات » و« الحزم » و« الأمل » (لغة خاصة بـ « السياسة ») . وأما مع الوهن فالأمور كالماء انحداراً . طبيعة على طبيعة : تاريخ يسير إلى المهوار . ولقد تحطّمت إواليات انعدام الحرارة وغرقت وجُرفت مثلما يجرف السدّ فيضانُ العناصر المتزعّعة من كليّتها (أو من جسم جيشها) . ومن الممكن أن تكون هذه الـ « فرنسا » التي غمرها الفيضان وغدت في حالة بين الرطوبة والزوجة قد أثارت في عدد من الفرنسيين إحساساً حاداً بالتحرّر وأتاحت للمواطنين فرصة سعادات حميمة غامرة . وحين تكون الملحمة في إجازة يتهرّب كل الناس من الذهاب الى المدرسة . وليست النكبات القومية والهناات الشخصية متلازمة دائماً ، ولكن صحيح أن يقال إن ما يحقّق سعادة الزمرة يحقّق شقاء الأفراد ، والعكس بالعكس . ويتلاءم السائل مع الـ « أنا » تلاؤم الجامد مع الـ « نحن » ، وكما أن « نحن » ليس مجموعاً من « ت » فإن عملية حسابية تجمع عدداً من السواقي وآخر من الشلالات لا تصنع قط هيئة سياسية . ولعمل الجماعة عنصره الخاص ، ومستوى الصلابة هذا هو الذي سيربّحه العامل في حقل المعرفة - الطامح إلى أن يكون من أتباع « قينوس » - لاحترامه إيّاه على أنه غير قابل للاختصار ، وأنه المرحلة الأولى في كل مشروع لاحق يرمي إلى اختصار الشأن السياسي إلى مبادئ تفسيرية غير سياسية (ذات طابع بيولوجي فيزيائي على مستوى عمومية أرفع) . ومن الجهة المقابلة ، عملية تبادل مجاملات ، فإن « العقل » السياسي لا يمكن أن يطمح إلى التحكّم بمصائر ما ليس من حقل اختصاصه . وإذا عُرف جيّداً أيّ إمبريالية أخلاقية هي التي لا يُطيقها فإن إخضاع الأخلاقية بإمبريالية سياسية يُعرف كنهها بشكل أفضل ليس أقلّ شؤماً . فليُعدّ إلى « أبيقور » ما هو خاص بـ « الحديقة » وإلى « مارس » ما هو خاص بـ « الميدان » .

لِيُعَدَّ أولاً الى « أبيقور » تواضعه المنطقي . فقد كان المعلم يحضّر تلاميذه على عدم التدخل في الشؤون العامة ولا في الأبحاث العلمية . وإنه لاستنكاف متماسك ومشروع أيضاً . وكان مؤسس « الحديقة » يذهب إلى أن الجدلية أمر لا جدوى منه في الطبيعة ، وإلى أنه لا وجود لطبيعة خاصّة بالشأن السياسي . ولن يكون للتاريخ معنى من اللحظة التي يُحدّد فيها الزمن (كما في « رسالة إلى هيرودوت ») بأنه « صدفة الصدف » التي لا وجود لها بذاتها والتي هي خارجة عن حياة العالم . والعيش بوفاق مع الطبيعة - أخلاقية الحكيم المثالية - معناه إذن نشدان السعادة في اللحظة القائمة . ولما كان عدد العوالم لا نهائياً وكنا نسكن عالماً بين عدة عوالم فإننا لا نخسر شيئاً بانسحابنا من الذي نجد أنفسنا مقدوفاً بنا فيه بالصدفة . وعيش المرء محتبباً ومنزويّاً في حاضر بلا عشية ولا غد يتيح بشكل كامل السعادة المتمثلة في الاكتفاء التام بالذات . وإنها لإيجابية المتعة . وليس للمكتفي بذاته من سيّد : إنه « لا إستبدائي » . وإذا كان كذلك لا أدرى فإنه لا يسلم بالأبالسة ولا بالأبطال لأن « الآلهة لا يتدخلون قطّ في الشؤون البشرية » . وأخلاقية السعادة البيئية هذه تصدّق من حيث لا تدري قضية الشقاء السياسي بعدم الاكتفاء التكويني في الـ « نحن » . فأنا أستطيع إلغاء الموت في ذاتي ، ولكن « نحن » لا نستطيع إزاحة ما يملأها . وبوصف الجماعة منغصّة بالغياب ومتأخّرة عن الأصل أو مخدوعة به وبالقانون وبالغاية اللاحقة أو السابقة الخ وعاجزة عن الاكتفاء بذاتها ومصابة بشكل أساسي بالهستيريا فإنها منذورة لأن تخضع مباشرة لمجانين الله والمتنوّرين من كل جنس ، وبالاختصار لكل من يتصرّف وينطق باسم « آخر » . وفي زمن الجماعة المهذّر يخضع اليوم الحاضر للأمس والغد ، والحكيم وحده هو الذي يتفتّح في « إنعم بيومك الحاضر » . والفرد يتهلّل حيث تكتسب الجماعة ؛ والجماعة تَعُظّم حيث يتلف الفرد .

وما كان حب « أبيقور » الناس ليكون سوى بغض للسياسة ، وعن دراية وحذق كان انسحاب شيعته من الساحة العامّة ، ولكن من غير أن تطمح على الإطلاق في إملاء قوانينها من أعماق « الحديقة » على « المدينة » . وعلى كلٍ فقد كان الوقت متأخراً قليلاً . فـ « أبيقور » فيلسوف آمن ، ولكن بعد المعركة - حين لم يكن من حق أثينا التي كانت في حكم المغلوبة ان تسكّ النقود (٣٠٦ ق.م) . وفي هذه الأثناء كان خلفاء الإسكندر الاثنا عشر المتخاصمون على إمبراطوريته يراقبون الفرس في يقظة وحذر

ويؤمّنون وصول المؤن ويسهرون على حماية ميناء أثينا . وبإمكانك دائماً ألا تخوض غمار الحرب شرط أن يخوضها الآخرون بدلاً منك . وليست مَلَكَة الخيار الحسن - خيار السِّلْم - موهوبة لجميع الناس ، حتى وإن لم يكن التذكير بشروط الخيار الموضوعية حجة منطقية على الخيار نفسه . فهو يتيح فقط فهم السبب في أن العودة إلى « أبيقور » هي كلمة السرّ الطبيعية في نهايات العصور ، زمن الكساد والتقهقر ، كتعهدٍ عقلائي من وراء ستار لحالة غير مقصودة من اللامسؤولية المدنية . واختيار اللامسؤولية في هذه الظروف هو بحدّ ذاته صلب وقاسٍ ، لا بالرغم من أنه ، بل لأنه ، يُبقي على المشكلة السياسية بحذافيرها . وهو لا يغدو رخواً ومعيباً إلا إذا اعتبر نفسه حلاً بموجب القانون لمشكلة لا يطرحها في الواقع .

الفصل الرابع

الثبات

سبق لنا أن ميّزنا في المسار التاريخي بين نوعين من الزمنية: التاريخ التقني التكنديسي وغير القابل للبرجعة ، والتاريخ السياسي القابل للتلخيص والمبرمج . وإذ كان الواحد يعارض الآخر معارضة « حركية هرمس الحاضرة دوماً لتقديم الخدمات » لـ « سكونية پرومثيروس الأليمة » فإن الأول وحده يستحقّ اسم التاريخ (رغم أنه أكثر ما أهمل من التواريخ) بينما يؤلّف الثاني - وهو المشهد الذي يعرض سيناريوات لا وعي الزمرة - في الواقع لا تاريخاً (حتى وإن كان هو صاحب الصفة^(١)) . وأنه لموقف مزدوج التناقض . فمن جهة سَرَقَ اليوم « هرمس » الممثل الثانويّ الأضواء من « پرومثيروس » ، وها هي ذي المبادلة الوقتية قد أبرزت علماً اقتصادياً بينما لا يزال العقاب التكويني ينتظر السياسة علماً . ومن جهة أخرى نرى الدرس التاريخي يطارد في أمكنة السكونية رموز التغيير أو عدم الاستمرار .

والتمييز الإدراكي بين غمطيات التاريخ يبرُز بالطبع في الحقيقة التاريخية الخام التي تتمّ فيها التوليفة العملية لما يفرض التحليل النظري تفريقه . وليس هناك من رصف جامد لنسقين من الظواهر بل تكاملية نشطة . وها هو ذا ما يبدو تحصيل حاصل ويستطيع مع ذلك أن يقلب نظاماً خطابياً كاملاً من الآراء المضادة يؤلف سياستنا العادية . والازواج المتعادية التي يشكّلها القدسي والمدنّس ، اللاعقلاني والعقلاني ، البلى والحداثة ، العالمي

(١) استعيرت الصيغ الأسطورية الموضوعة بين مزدوجات من « فرانسيس ماركوفيتس في « ماركس في حديثه أبيقور » (منشورات مينو ، ١٩٧٤) .

والمحلّي ، إننا لنراها في كل يوم تتواجه في مبارزة ، وإنها لحركات مَحْتَمَة في رقصة باليه . ونودّ في الوقت الحاضر أن نشير إلى أن جميع هذه العوامل المتناقضة العلامات ترسم « معادلة ذات قِيم متغيّرة ولكنها متلازمة الترابط » . والجمع بطريقة التعاكس يحدّد علاقة منطقية بوصفها صيغة تناقض عامة . ومعلوم أنها هي التي يستخدمها الأنثروبولوجيون في وقت معاً معلماً وأداة لايضاح البنى . ولفهم التاريخ المصنوع ، أي المجتمع بوصفه حالة ، يكفي العقل النظري . وأما لفهم الطريقة التي يُصنع بها التاريخ بعملية جيئة وذهاب منظّمة من التّبنيات وهدم البنى ، أي المجتمع بوصفه مساراً ، فينبغي أن يُدرك « العقل » السياسي العلاقة المنطقية بمظهرها المتحرّك في منظور تدبير عام للطاقت الجماعية .

« فرضيتنا » : هناك علاقة ثابتة بين العوامل المعروفة بعوامل التقدّم والعوامل المعروفة بعوامل التقهقر . ويُكتب تاريخُ البشرية في دفتر حسابات ذي شعبتين . فكل اختلال في التوازن يحدثه تقدّم تقني يثير إعادة توازن عِرقي ؛ بشكل تصدر معه مختلف التقاطعات الملحوظة اليوم بين مناغمة العالم والمطالبة بابقاء الفوارق ، بين العنصر الفكري والعنصر الانفعالي ، بين الداعي الاقتصادي والحاجة الدينية ، الخ تصدر عن آلية تعويضية مندورة لـ « الابقاء على ثبات الحُدّة النسبية للعناصر التاريخية وغير التاريخية » . ومبدأ الثبات هذا ينظّم في نظرنا عمل الجهاز الاجتماعي . وقد سبق أن عرفنا هذه النزعة إلى التعادل في الجهاز النفسي باستعارة « فرويد » من « فخر » فكرة « مبدأ الاستقرار » ؛ وقد مدّها عالم وظائف الأعضاء « كائن » فيما بعد لتشمل مسار تجدّد تكوّن العناصر في الوسط الدموي باسم « أوميوستاز » [ثبات التماثل] . ومع ذلك فانه يمكن جداً في مستوى بحثنا أن يكون لـ « حكمة الجسم » و « قانون الطبيعة » نتائج أقل توفيقاً . وليس للأسباب نفسها النتائج نفسها على مختلف مستويات المادّة المنظّمة .

ولا يؤلف الضبط الذاتي التلقائي للهويات الجماعية ضمانه استقرار وتجانس . وليس فيه شيء من مقومات عناية إلهية . أولاً لأن النزعة إلى التعادل لا تتمّ بطريقة متساوية ومستمرة : إنها تعمل بطريقة العتبات الفاصلة وانقلابات الميول الفجائية (إننا نعيش في هذه اللحظة بالذات أزمة من هذا النمط) . ويتمثل التوازن الحركي في

التاريخ بوصفه حركية اختلالات في التوازن فاتحاً المجال رحباً لتوترات متناقضة أعسر ضبطاً على الدوام . ثم لأن إجراءات إعادة التوازن العِرقي غدت أَعَزَّ فاعزَّ مطلباً مع انتشار التقدم التكنولوجي ، وذلك لقيام مبدأ الثبات على علاقة بين الكميات لا على الكميات بالذات . وكل مستوى من مستويات التوازن يدفع بعملية الارتقاء إلى النهايات مقدار درجة . ويستتبع ذلك أن كل ضبط ذاتي للجماعة لا يستبعد حدوث انبجاس غير مقصود بعد عتبة معينة . وعلى هذا يكون بمقدور مبدأ في الثبات أن يلتقي بمبدأ في الفناء المطلق ، وبمقدور إجراء للحفاظ على النوع أن يلتقي برغبة في الانطفاء . ولكننا قبل بلوغ هذه الاعتبارات القائمة ما وراء السياسة (كما أن هناك إذا جاز القول ما وراء علم النفس) ، الاعتبار التي قد يكون من الخطأ في النهاية النظر إليها على أنها نظريات ليس لها سند تجريبي قابل للملاحظة ، سوف نبدأ بطرح مسألة خُطَب المعارضة الكلاسيكية .

١ - الاقتسام المستحيل

اقتسام الماضي والمستقبل . اقتسام « الشمال » و « الجنوب » . اقتسام الديني والملحد . ولنغفل تعداد أمكتتنا المشتركة . وما فيها من أمور مشتركة ، هي وحدها التي تهّم ، هو نوع من « توزيع » للأمكنة والأزمنة . وإنها لعملية تراكب بين خرافي جغرافي وحسن إدراك متسلسل تاريخياً .

الماضي يبتعد . وقد كان مثيراً للعواطف ، وها هو يغدو فكروياً . وكان ريفياً ، وها هو يغدو صناعياً . وكان مؤمناً ، وها هو يغدو لا مبالياً . وتصلح هذه المبتذلات التي مرّت عليها الدهور ، سواء كانت نواحية أو جسورة ، لأن تكون خلفية مشتركة بين أكثر البحوث علمية ومواقف القنوط الخاصة بالمبدعين . وها هو ذا « فريزر » يقول وهو يقدّم لـ « غصن الذهب » في العهود الغابرة : « لقد تباعد أكثر فأكثر ، من عصر إلى آخر ، جيش الأرواح الذي كان قديماً قريباً جداً منا ، بعد أن طرده عصا العلم السحرية من قلوبنا ومنازلنا . . . » وقص علينا « ماكس فيبر » قصة خيبة أمل العالم بفعل العقلانية العلمية ، وكيف أن احتكار خصوصية الدين ، وهو عمل خاص بظهور

المجتمعات البرجوازية ، مَهَرَ نهاية الأنبياء^(١) . وهو نفسه ذكّرنا كذلك بنسق الخلافة الشرعية بين الهيمنة الخُلّية والهيمنة البيروقراطية . « الجاذبية السحرية هي القوة الثورية الكبرى للحقبة المرتبطة بالتقاليد^(٢) » . ومعلوم أن التقاليد تضع وتضع معها الجاذبية السحرية . وكان « هنري قالون » عالم النفس الشهير يقرأ في تطوّر الحضارات « كبت النشاط الانفعالي كبتاً بطيئاً بفعل النشاط الفكري » ، أو « تغطية الانفعاليات البالية بمناهج تصوّر عقلانية » . ولـ « جان جيونو » تلاميذه في « الكونتادور » : « إن التأملات الفكرية البحتة تجرّد الكون من معطفه المقدّس^(٣) » . ومن هنا العودة إلى الأرض كعودة إلى الإلهي . ويقول « ميشال سرّ » بصدد « حُكّام الندى » : « إن نهاية الثقافات قائمة عند أفق نهاية الزراعة . ولقد اخترعت الأرض الدين منذ عصور سحيقة . وجميع الأديان زراعية ، وهي تؤلف جماع معرفة الفلاح ومشاعره العاطفية . ولم يظهر منذ بضعة قرون دين جديد لا بسبب انحطاط وهمي كما قد يخيّل من قول « نيتشه » بل لأنه لم يتغيّر شيء بشكل جوهري منذ كان آخر دين في علاقتنا بالأرض [. . .] وذلك أن الثورة الصناعية هي بطبيعتها ضدّ الدين : إنها تمحو الحاجة . وتاريخ البشرية الملحدة بشكل جماهيري يبدأ من هنا ، ومن غير رجعة^(٤) » . ولقد قُطع طريق الآلهة . وعلى هذا سوف يكون انتقال البشرية من الخرافة إلى المعرفة ، من الديني إلى الدنيوي ، من الكوني إلى السياسي مجرّد ذهاب ، بلا تذكرة إياب .

و « الجنوب » هو جنوب خط الاستواء ، والريف ليس المدينة . و « ميغالوبوس »^(٥) تغطّي نصف الكرة الشمالي ، وغرغرينا التجميل المدني (ومرادفه هو politisation [التسييس] من polis أي المدينة) تنتزع الفرد من جماعياته المرصعة لتشويّة في جفاف وحدة الجماهير الغُفّل . وتفرّع الحقب إلى فرعين ينعكس على الكوكب الأرضي ، في الفضاء ، مقابلةً ثنائية القطب بين البلاد الفقيرة اقتصادياً والغنيّة اشتراكياً والبلاد المصنّعة

(١) ماكس ثيبر ، « العالم والسياسة » (ص ٩٩ - ١٠٧) .

(٢) « الاقتصاد والمجتمع » ، ص ٢٥٢ .

(٣) « الثروات الحقيقية » ، لابلبياد ، ج ٢ ، ص ١٣٥١ .

(٤) « رومان وفولكنر يترجمان الكتاب المقدّس » ، « الترجمة » (هرميس ٣ ، منشورات ميني ، ١٩٧٤) ، ص ٢٤٦ .

(٥) اسم يطلق غالباً على الواجهة الساحلية الشمالية الشرقية للولايات المتحدة من بوسطن الى واشنطن وهي بمجملتها مدينتاً ومصنّعة على أرفع المستويات . (المترجم) .

المقفرة ثقافياً . ويستند هذا الخطاب ، وهو نسخة سطحية عن الأول ، إلى حقيقة جليلة وجائرة ، ولكنّ النواح على الانفعاليات المفقودة المنذور لاقلاق عقلانيتنا التقنية ينطلق في أكثر أشكاله إرعاباً من مقدّمات منطقية عقلانية بصورة ساذجة .

وصحيح جداً أن الطبيعة والخارق للطبيعة يضيعان معاً . ولكنها لا يفقدان شيئاً لينتظرا . والواقع أن عدليل مبدأ الثبات هو « قانون العودة » - بكل معاني الكلمة . فهو يجعل الزمان والمكان قابلين للانعكاس للغاية ؛ بانتهاك الحسّ السليم والاتجاهات الممنوعة .

ولنلاحظ بأن المسار المحدّد الاتجاه نفسه صالح دورياً للحماسة « التقدّمية » وللحين « الرجعي » . ف « ميرسيا ألياد » يتكلّم اللغة التي يتكلّمها كارل ماركسي . بمفرداتها ونحوها . فقد كان هذا الأخير يؤكد في « الثامن عشر من شهر برومير » أن الانتقال من الثورة البرجوازية إلى الثورة البروليتارية سوف يحدّد الانتقال من السحر الجماعي إلى العقلانية العلمية . وها هم أولاء السذج القدماء في عام ١٨٤٨ « يستدعون في وجل أرواح الماضي » ويتزيّون بزّي الرومان للانصراف إلى أعمالهم ؛ وإذ كانوا لا يزالون مخدوعين بالوساوس والاعتقاد بأشباه الأجداد فقد كانوا بحاجة الى هذه الأوهام « ليحجبوا عن أنفسهم مضمون صراعاتهم البرجوازي بشكل ضيق » . وإذا الثورات البرجوازية تؤخذ « ببريق الماس » مدفوعة بـ « حماسة انتشائية » قبل أن تتبخّر « فجأة أمام تعزيم رجل لا ينظر إليه اعداؤه أنفسهم كساحر^(١) » . وغنيّ عن البيان من جهة أخرى أن الثورات البروليتارية ، ثورات المستقبل ، ينبغي أن تتمّ من خلال نقد ذاتي دائم ، من غير اعتقاد بالمعجزات ، وبلا مُعتَقَد ولا مُخلّص ، وبقدمين على الأرض ورأس بارد . وإذا كانت واعية وطوعية فإنها سوف تمنح بسرود إجازة للتخريفات الدينية عن الأصول . وأنه لرجاء بلا سند ! وها هو ذا « ميرسيا ألياد » يقلب الجهاز بوضعه الأنطولوجيا البالية الموفقة كل التوفيق للمجتمعات الزراعية الأصلية المثالية في مقابل التاريخية الهشّة للوعي الحديث المدعو لأن يصنع نفسه بنفسه ، من غير نموذج يحتذيه . وعليه يصبح التاريخ مسار دُنيوة غير قابل للارتداد ، نوعاً من آلة لصنع الدنيوي بطرد

(١) كارل ماركس ، « الثامن عشر من شهر برومير الخاص بلويس بونابرت (باريس ، المنشورات الاجتماعية ، ١٩٦٩) ص

الديني . والديني هو ماضي الانسان . الذي عليه أن يُشيع عن تاريخه السياسي ليعود بعكس الزمن إلى بدائية القيم الدينية التي يستميت التطور الاجتماعي الاقتصادي في إفسادها^(١) . ولا يبدو هذا القنوط ثابتاً هو الآخر في نظر الوقائع . واللاوعي التاريخي يجاوز من طرف إلى طرف الوعي التاريخي . وتوقع تاريخ سياسي مُعلَم أخيراً (ماركس) ينسى أن نسيج هذا التاريخ اليومي والألفي ليس له هو نفسه تاريخ : هناك عصور وثقافات أكثر ملاءمة من غيرها لتجربة الديني الجماعية ، وأما الديني بوصفه كذلك فليس له عمر محدد . وأما الحنين إلى الأصول فينسى أن الأصل ماثل أمامنا في كل لحظة عنيداً غير مرئي . واللاوعي السياسي حافظة بلا ذكريات ، ماضٍ خصب يرقد فيه ذلك الذي لا يمكن أن يكون تاماً (وأقل ما يمكن أن يكون بفعل ثورة تعيد إليه ، على العكس ، النشاط) . وليس هذا الماضي متصلاً بحاضرنا الراهن بعلاقة سبق زمنية بل بعلاقة أفضلية منطقية .

وعند ذلك تصبح المسألة الحقيقية هي التالية : لماذا يحتاج ماضينا الأشدّ إيغالاً في القدم حدائتنا بثقل متزايد ؟ ولماذا يقترب منا نحن الذين نُبعد على روزنامتنا ، وكيف يستطيع « الجنوب » الزراعي اجتياز خط الاستواء والبحار الدافئة ليتفشى مثل نقطة زيت وسط « شمال » الكتروني في انفجار كبير لأشكال « بربرية » تؤلف لعبة من ألعاب الحصول على صورة بتركيب أجزائها المتناهية في الصغر والتقطيع وتفرض نفسها بشكل لا يقاوم : توقيعات موسيقى شعبية (تحطم فيها القرقرعات البدائية آلات النفخ والآلات الوترية الأحدث تاريخاً) ، ودراسات على الطريقة الشرقية للظواهر الغيبية في مؤتمر قرطبة العلمي ، وغنوصيات في « پرنستون » وأمكنة أخرى ، وفرق صوفية في كل مكان ، وطوائف من منطقة « سيفين » ، وذخائر من صور نجوم موسيقى « البوب » ، ومباركة بابوية للحشود التي أرعشتها الحماسة الدينية ، وانتحارات جماعية أو غير جماعية ، وهذيانات تجاوز حدود المنطق في الزُميرات الارهابية ، وتعصّب للتنظيم ، وحروب دينية وسط المصانع (إيرلندا ، إسبانيا ، بلجيكا ، الخ . .) ، وهلوسات جماعية ، وبواعث على الهلوسة تُرسل إلى الناس في منازلهم ، وشيوخ روحيون ،

(١) تفسير بتصرف لـ « خرافة العودة الأبدية » (غاليمار ، ١٩٤٩) . والحق أن « الياد » حسّاس جداً إزاء حيل ديمومة الخرافات . انظر العدد الخاص من « دفاتر الهرن » (العدد ٣٣ ، ١٩٧٨) .

ومعلمون كبار ، و « جراحون بأيدي عارية » ، وليّ معادن عن بُعد ، وعِرافة وإشعاع مُذاعين متلفزان ، الخ . . . و « الشعب » محاصر « المدينة » من داخل و « عبدة القوى الخفية » في هضاب آسيا الوسطى يتحدثون في مركز البريد . أهو إيمان رخيص بالقوى الخفية ؟ بضاعة رخيصة ؟ كلا : إنه درودور على سطح تيار عميق واسع المدى بعيد المرمى ليس في وسع عبارة « لا عقلانية » - رغم انطباقها على الصنف - الوفاء به بشكل من الأشكال . فهي تنعت النتيجة من دون أن تبين السبب .

وإذا كانت النتيجة تُحَدَّد بأنها مجرد « موجة تدّين » فإن مثل هذا الانعكاس في النزعة ليس بحدّ ذاته مخالفاً للمألوف . ويرى « دودس » مؤرخ الهلينية في المرحلة الأخيرة من مراحل ثقافة العصور القديمة رجعة ضخمة إلى اللاعقلاني (ابتداء من عام ٢٠٠ ق . م) تلت ألفاً من السنين كانت تهيمن عليها العقلانية (من ١٣٠٠ الى ٢٠٠ ق . م) ولكنها التقت بالمرحلة الابتدائية التي اتّسمت بأنها أشدّ المراحل تدّيناً (من ٣٠٠٠ إلى ١٣٠٠ ق . م) . ويكشف هو نفسه ، بعد المرحلة العقلانية الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر ، عن مرحلة جديدة من « خبّو الأضواء » ابتداء من عام ١٨٠٠ م^(١) . ومن هذا المنظور الذي عاد إليه مرّة بعد مرّة عدّة علماء تحرّزوا من شراك مذهب المقارنة ، قد يبدو التاريخ البشري وكأنه مسرح لتعاقب آليّ أو رقاصي بين ذهنية ليلته وأخرى نهارية ، أو رهاناً على « ترجّح واسع لنزعات » (رينان) متعارضة ولا يتمشّى بعضها مع بعض . أف يكون من الممكن فيما وراء صورة حالات المدّ والجزر والحلقات والرقاصات ، الخ . . . اشتراط منطقٍ لضبط « الرجعات » قادرٍ على تخليصنا من التعاقبات الموسمية بمثل تخليصنا من انبعاثات الينابيع (تسمى عودة ظهور مياه الامتصاص أو الأنهار الموجودة تحت الأرض إلى السطح انبعاثاً) ؟ ويفضح علم التاريخ (ولا سيما منذ ظهور « لوسيان فيقر ») مغالطات تاريخية نستخدمها لاسقاط عواطفنا وأفكارنا على الماضي ؛ ولكن ما هي الآفة التي تجعل حاضرنّا مثقّباً بالمغالطات التاريخية ؟ ويجري كل شيء كما لو أن التقاطع الذي لحظه « روجيه بستيد » من خلال مسوخ الديانات الافريقية في حواضر البرازيل المعاصرة يمكن أن ينتقل بشكل مشروع إلى

(١) أ . دودس ، « الإغريق واللاعقلاني » (باريس ، أوبيه ، ١٩٦٥) .

مستوى الكرة الأرضية . وقد تقهقرت شعائر الاستحواذ الشيطاني الإفريقية البرازيلية المتنقلة بفعل تحرر العبيد والتصنيع والنزوح الزراعي إلى سهول ريودي جنيرو ، تقهقرت نحو أشكال أقل طقوسية وأكثر ذهولية ، وبكلمة واحدة أشد سُرْعاً ، من النماذج الأصلية الخاضعة لمعايير جماعية شبه احتفالية . وها هو ذا عدم التمييز الإدراكي المستمد من تفسّخ بنى الأخويات الدينية بفعل ظروف الوجود للبروليتاريا الفرعية يحطّم حالات الإشراف المؤسسي الذي تمارسه الزمرة ، الأمر الذي يجعل الدين ينحطّ إلى سحر شيطاني^(١) . ويتحوّل الـ « كندومبليه » تدريجياً إلى « ماكومبا » وهي حالة ذهولية وحشية يحلّ فيها استحواذ الألوهيات الهندية المشهورة بأنها أكثر « فظاظة » محل استحواذ الآلهة الافريقية ذات التصرفات الأكثر تمدّناً . وبينما تميل المجتمعات التقليدية إلى الانتقال من المقدّس الوحشي إلى المقدّس الداجن - كما يلاحظ الانثروبولوجي - تعرف المجتمعات الحديثة مساراً عكسياً . والعبادات الزراعية عنيفة ، والطقوس المدنية وحشية ، أي أن الثقافة المضادة المدنية أكثر وحشية (خارجة على القانون) من الثقافة البدائية . والتوحشية هي ما بعد لا ما قبل . وتغيير المقياس (من البرازيل « أرض الأضداد » إلى تناقضات اللحظة الراهنة) يؤدّي بحكم الواقع إلى تغييرات أخرى من حيث الحدة والخطورة . وعملية نزع الثقافة « اللانظامية » لا تحرّر سوى رغبة في الكرنفال والرقصات الجامحة . بل بشكل أكثر جذرية في تناول القرابين المقدسة ، أي بنهاية الأمر ، في الانضباط . وتراخي الروابط الجماعية (بما في ذلك التلفون) تضاعف من الفراغات في الزمر (في الوقت الذي تسهّل فيه الاتصالات بين الأفراد) ، ولا يمكن والحالة هذه ترك المحل الديني شاغراً . وإذن نرتجل في هذا المساء (لعدم القدرة على الاحتفال التذكاري ، أي على التكرار) . ويؤكد إخلاء المكان من قبل الديانات المؤسسة (طائفية كانت أو غير طائفية) وصول السدادات التوفيقية . وهذا الانتشار المقدّس (الذي يذيعه الانفجار الاجتماعي) ليس مقدّساً منهكاً بل هو مقدّس غير مراقب . وإذا كانت طاقة الزمرة غير مقنّاة فإنها تسير في الحالة « الحرّة » ، تخترع ، تُقيل ، تتخيل . ولكن « تخيّل الوصول إلى السلطة » لا يحرّر الزمرة من المقدّس ، فهو يبطل تقديس

(١) روجيه بسنيد ، « المقدّس الوحشي » (پايو ، باريس ، ١٩٧٥) . أنظر مناقشة هذا الرأي لـ « جان زيغلر » في « لقاءات جنيف الدولية » ، « الحاجة الدينية (لاباكونير ، ١٩٧٣) » ، ص ١٤٥ - ١٧١ .

المؤسسات القائمة ، أي يُعَيِّق المؤسَّس من المؤسَّس ، ومن هنا يحدث في العادة من المجازر أكثر ممَّا يجيش من مواقف الحماسة ، ومن الارتدادات الصوفية أكثر ممَّا يثور من مشاعر الحنين الرعوي ، ومن جرائم القتل أكثر ممَّا يصاغ من القصائد . وتؤلَّف تدفُّقات العفوية التحرّرية خرافة « العالم الجديد الطيّب » المذهّبة ؛ وعمليات ذبح المتعصبين والارهابيين خرافته السوداء ، ولكنه العالم نفسه ، عالم إدارات الدولة المجهزة بأدوات المعلوماتية ، وعالم مراقبة وقت العمل في المصنع بواسطة عدّاد فردي يعمل بالذبذبات الألكترونية .

٢ - القديم المهجور غير المفهوم .

إن فكرة القديم المهجور تشكّل موضوع عكسٍ باهظٍ للمعنى ؛ والازدراء الذي يماثل بينه وبين « شائخ » و « متقدم » و « رث » يتعرّض لأخطار جدّية . ولنكرّر الكلام على أصل الوضع اللغوي . ف جذر الكلمة اليوناني يعني : « البداية » و « نقطة الانطلاق » ؛ ولكنه يعني أيضاً ومن غير انفصام « القيادة » و « السلطان » . واستعمال الكلمة الحديثُ يميل إلى الفصل بين معنى الأسبقية ومعنى السلطة ، وهو فصل يجعل القائلين بالحدثة لا يستشفونها . فقولهم : « أنت تعمل في الآثار أيها الرفيق » يُفهم وكأنه : « أنت تدبر ظهرك لحاضرِك » . وأما قولهم : « ها قد اقتربت أخيراً من النواة الصلبة ، وها أنت تحكُّ الأسس » فيُحمل على محمل الثناء العلمي . ولن تعزّي هذه الفكرة عن الامتناع من موقف تهكّمي (القلب الطيّب / في مقابل سوء الطالع) لأن الواقع الذي تكشفه ليس فيه ما يعزّي . « مهجور » : ليس المقصود به مكاناً في الزمن بل في عمليّة وضع التحديدات في طبقات متراكبة . وليس المقصود به ما تجاوزه الزمن بل المقصود الجوهرِي ؛ وليس المقصود به المُمات بل العميق ؛ وليس المقصود به البالي بل المُبعد . وليس من قبيل الصدفة أن يكون عدد من الأسرار الثقافية المعاصرة لا تسمح بالفاذ إليها إلا بأشعة « س » الخاصّة بالمجتمعات البدائية .

ولكلّ منا ثلاثة انتماءات أو أربعة . رجل وامرأة ، إنها لكثرةٌ من الزمر في وقت واحد . وفي الزمن الطبيعي يتعايشان بفعل تساويات تلقائية أو مؤلمة على وجه التقريب . وهناك داخل كل زمرة أيضاً تبرّم . فالمصلّي من الطائفة البروتستانتية في مقاطعة « تيزيه »

مثلاً ينتمي إلى نهجه : من ينبغي أن يطيع ، رئيسه أم أسقف روما؟ القسّ المحلي أم القسّ العالمي؟ يطيع بالطبع الاثنين اللذين يندمج أحدهما في الآخر. والدليل أن «الكنيسة» هي رغم كل شيء في حالة جيّدة. فالسلام يحمل على توحيد الكنائس؛ والحرب تعيد طرح مسألة التسويات. ولقد حُرّم «لوثر» أوّل الأمر لازدواج الانتماء (حرمة البابا ليون العاشر في عام ١٥٢١) ، وبعد قليل من الوقت لم يعد في مقدور أحد أن يكون إنجيلياً إلى حدّ «و» كاثوليكياً إلى حدّ ، بل هذا «أو» ذاك . وعلى المرء في أوقات الشدّة أن يختار . ولأن هناك بالضبط خياراً هناك أزمة (أزمة فصل ، أزمة قرار) . والأزمات شجّية . وتكمن الفائدة الانثروبولوجية من العمليات العابرة لاكتشاف الزمن بالأشعة في أنها تكشف عن طويقة التحديدات الداخلية في سلوك الزمرة المرثي بإظهارها فوق السطح الاجتماعي أقدم الطبقات التي هي بهذا المعنى أكثرها نشاطاً . وتُبدّي الأزمة ما هو أكثر حداثة على أنه الأكثر سطحيّة ، على أنه الذي يستسلم ويتصدّع تحت وطأة ما كان مكبوتاً ، والانتماء الأخير هو ، من بين انتماءين ، الأقلّ شأنًا .

وتضامناتنا مبنية مع الأسف على صلة القربى ، والعمل اللاإرادي يأتي قبل العمل الناتج عن التفكير . وليس الأمر أمر «بعيد عن العين بعيد عن القلب» ، بل إنه كلما بُعد في الذاكرة كان أعمق في القلب وقد كانت الزمرة (بشكل عام) قبل الفرد (الذي ينفصل عنها «بُعدياً») : وقد حدّدت هذه الأسبقية في الزمن سلطان الإيديولوجية ، بوصفها حالة زمرة ، على أشخاص أفراد . ولكن لنهج الخلافة في الزمر داخل أصل النسالة بالذات وجهاً آخر في أصل الكائن البشري هو نهج الأفضلية السياسية . وتبعياتنا الشخصية تطلق عنان ذاكرة النوع اللاإرادية . ومبدأ التسجيل هو من غط متحرّك : فالسخاء العقلاني (أو «التقدمي») يقرأ - وقد فاته فهم ذلك - التسجيلات الفردية بالمقلوب متخيلاً الدائرة الصغرى وقد «أمسكت» بها التي أكبر منها لتكون الدائرتان موحدتي المركز . ورؤية التسجيل مكانياً غرارة خُلقيّاً ، ولكنها عاجزة تاريخياً . وتعلّم الخلقية الفردية أنّ كلّ حلقة تلتزم بالقريبة منها ، والتجربة التاريخية تُثبّت العكس . ولزم أن يكون بارون «بريد» و «متسكيو» قد عاش منفرداً بـ «پلوتارك» حقبة طويلة من الانسجام المدني في أوروبا ليوفّر لنفسه هذه الفكرة التجريدية الباذخة :

« إذا كان هناك ما ينفعني وأعلم أنه يضرّ بأسرتي أطرحه من فكري . وإذا كان هناك ما ينفع أسرتي وأعلم أنه لا ينفع وطني أسعى إلى نسيانه . وإذا كان هناك ما ينفع وطني وأعلم أنه مضرّ بأوروبا والجنس البشري أنظر إليه على أنه جريمة^(١) » . وإنه لشيء يشرف رجلاً شريفاً ولكنه يقلب غريزة الزمرة التي يأتي الجنس البشري بحسبها بعد أوروبا ، وأوروبا بعد الوطن ، والوطن بعد الأسرة . وعندما يكون هناك تعارض بين واجبات الانتفاء إلى الطبقة وواجبات الانتفاء القومي فإنه ضُحّي بالأولى بشكل كثيف وتلقائي في سبيل الثانية (لم تتردد أية بروليتاريا أوروبية عام ١٩١٤ بين الاضراب العام والاتحاد المقدّس) : تنتصر الأمة على الطبقة . وحين يكون الانتفاء العرقي أو الطائفي الديني أقدم ، والتكوّن القومي مميّزاً أو لاحقاً ، تتغلّب الطاعة الدينية أو القبليّة على الشعور القومي : تنتصر الثقافة على « الدولة - الأمة » . (سوف يكون الكردي العراقي كردياً قبل أن يكون عراقياً ؛ وأما البولوني فليس عليه أن يختار بين أمته ودينه لكون هذا مستنداً إلى تلك تاريخياً) . وفي وقت الأزمة يطفو على السطح أكثر الأقاليم إيغالاً في العمق . ومن وجهة نزوعية تنصهر الأسبقيات والتفضيلات . ولا يُبحث بالطبع هنا عن ظل قاعدة تجريدية ولا عن ظل آليّة ما : فلأنّ في كل وضع ملموس عدم يقين وتعقيداً في لعبة الانتفاءات هناك مادّة لـ « السياسة » في العمل ، ومادّة لـ « التاريخ » في المعرفة . ولكن الوقائع علّمتنا ما في الفصل بين التوقّع السياسي والمحتّمات الثقافية من خطر (أي المحتّمات الطبيعية في نهاية المطاف) . وليس السخاء التقدّمي في هذا الصدد قاب قوسين من إحداث مفاجأة (غير مُرضية) ؛ وإنها مع ذلك معادلة قابلة للعكس : ليس الفكر الداعي الى الكونية قاب قوسين من عملية قمع ، والمواجهة المزمّنة بين حق الأقليات والدولة المركزية هو عبارة عن حقّ الزمرة القديمة العهد في أن تكون أنانية مقابل الحقّ الأناني للزمرة الحديثة . ونظراً لاستحالة تمثّل الدائرة الكبرى الثانوية للدائرة الصغرى الابتدائية ، أو تمثّل المدى الاقليمي المقرّر للكثافات الثقافية المتلقّاة ، فإنه لا مجال لغير حلول التسوية بين لا وعي أفراد الزمرة ووعي الزمرة الرسمي ، أي للأحلول . وطابع هذه المصالحات الأعرج هو الذي يضمن بالضبط لتكوينات التسوية القوميّة قيمتها واستقرارها مهما تكن النمطيّات المؤسّسية المعمول بها (كونفدرالية ،

(١) مونتيكيو ، « أفكار شقي » .

فدرالية، وحدوية، الخ . . .) ومن هنا الصعوبة والأهمية في إمكان أن يكون المرء يهودياً في الاتحاد السوفياتي، وعربياً في اسرائيل، وقبيلياً في الجزائر (أومزابياً)، وكاثوليكياً في «الستر»، و«هوا» في فيتنام، وكردياً في إيران، وباسكياً في اسبانيا، وكبيكياً في كندا، وكورسيكياً في فرنسا، الخ . . .

٣- التقدّم الرجعي

إن البشرية الاجتماعية التي فقدت مادياً رسوخ قدمها وهي تتصنّع تعود إلى العهود الزراعية ذهنياً كيلا تفقد ذاتها . والأقاليم الثقافية التي يحورها التقدّم التقني تعود فتتكوّن في الخيال . وعندما تتعذّر العودة إلى الأرض (تضخّم سكاني، تلوث، تكثيف، الخ . . .) تُجمّع من هنا وهناك عبر الرموز قطع أرض غير واضحة الفرز : الجغرافيا الخرافية لأراضي السلام (البلاد النموذجية) ؛ الجغرافية الواقعية للشيع الملية ؛ الجغرافية الحربية للتبعية السياسية . والغريزة المؤمنة عالمة جغرافية . وإننا لمحرومون إقليميون نُشبع حاجتنا بما غمك من سبل . والإيديولوجيات الحديثة هي أوطان من لا أوطان لهم . وطلب الإقامة في الأوطان الثانية بالفكر يعوّض عن تلاشي الحدود بالواقع .

لقد ظهرت الكلمات المنتهية بـ « يّة » ظهوراً متأخراً وحيّاً في قاموسنا . فهي « الكاثوليكية » تولد في القرن السادس عشر في ردّ فعل على الانشقاقات البروتستانتية . وها هي أول الـ « يّات » الفلسفية تظهر في القرن السابع عشر (التومائية [مذهب توما الأكويني] ، الديكارتية) ؛ وإلى القرن الثامن عشر يعود تاريخ المثالية والمادية . وإلى القرن التاسع عشر أخيراً جميع (تقريباً) الـ « يّات » السياسية المستخدمة في الوقت الحاضر . ويتضح أن الـ « يّات » (قومية كانت أو غير قومية) قد زاد انتشارها بشكل ملحوظ منذ الثورة الصناعية، ولكن علاقة إعطاء الهوية بالنبوة ، وهو ما توجي به الكاسعة ، تترجم علاقة نَسَب ترجع إلى عهود سحيقة ، علاقة كان الكلاسيكيون يعبرون عنها بالعلامة الإغريقية اليونانية (ikos) أو اللاتينية (ous أو icus) ، أو بشكل أبين عن طريق الظروف أو حروف الجر (آتون « من » ، قاطنون « في ») . وكان تلاميذ أرسطو يُدعَوْنَ « جماعة الليسني » ، ومريدو الرواقية « جماعة الرواق » ، الخ . . .

وعندما كانت الحدود على الأرض ، وفي سجل المساحة لم تكن في حاجة إلى أن تُدرج في فهرست . وتقتطع الفكرة شيئاً من المكان في التاريخ لأنها ليست مقطعة جغرافياً بمساحات اجتماعية ثقافية . وقد كانت الولاءات عرقية قبل أن تكون أخلاقية ، وجرى التسجيل العَقدي نفسه تبعاً للمناطق أو الأحياء قبل أن يتمّ بالـ « يات » . وكانت « مدارس الفكر » الأولى في « الغرب » تربط الأفراد بمكانٍ ما على أنه استعارة بيانية لفكرة : بعكس المدارس الأخيرة التي تربطهم بفكرة ما على أنها استعارة بيانية لمكان . وقبل أن توجد الأفلاطونية كأفلاطونية كانت عائلة أفلاطون الفكرية تُعرف طوال ثلاثة قرون باسم حي في أثينا ، « الأكاديمية » ، واقع في ضاحية الحزّافين تحفّ به أشجار الدلب . وقبل الرواقية كانت هناك « فلسفة الممرّ القائم على أعمدة » (أو « ستوا پويسيل ») الذي كان « زينون » قد جلس تحت سقفه ليحاور العامة ويعطي دروسه في حمّاه . وقبل « الأبيقورية » كان هناك « الحديقة » التي اشتراها « أبيقور » في إقليم « ميليت » . فمدرسته هي منزله . ومذهبه هو حياة التقشّف في مسكنه . وكانت « الليسيه » أقلّ مدرسيّة بكثير من الأرسطوطاليسية . واليوم تقع على كاهل عقائدنا المتعدّدة هذه المهمّة الصعبة : صنع أرض بالأفكار ، واختراع مزدروعات من ورق . وإذا كانت أراضينا الإقليمية عقائدية فطائفية ثم إيديولوجية فإنها طارت من مكانها مع أنها محدّدة لا متروكة للرياح . وقد تمّ الانتقال في بضعة قرون من طوبوغرافية المتكلّمين إلى طوبولوجيا الكلمات ؛ من مشارف النّسب الانتقائي إلى أمكنة الانتساب العامة ؛ من الواقع المألوف إلى الأسر المحتمل . وهناك اليوم عدد أقلّ من المخالطات وأكثر من « المعارف » ؛ وقدّر أقلّ من التغاضي وقدّر أكبر من الإقبال على آخر أمكنة اللقائات . و« الأيديولوجية » هي آخر ما يبقى بعد تنبير الأكروبولات وتدمير الأسوار وتقطيع أشجار الدلب .

وما إن يتلاشى مكان ولادة حتى يظهر نذير بالموت . ولسنا ندري قطّ « إلى أين وصلنا » لأننا لا ندري من أين نحن . وتطفو دوائرنا فتكبر شهوتنا إلى التسجيل . وهناك علاقة حتمية بين تلاشي خطوط الزوال وتضاعف اسماء المصدر . وصحيح جداً ان التصنيع ضد الدين لأنه يُبطل الموضعة المحليّة : « رحيل جماعي ريفي ، تبدّل في أمكنة الاستخدام ، نزوح وهجرة أيدٍ عاملة غريبة ، تحرّك اجتماعي متسارع ، الخ . . . ولكن هذا هو بالضبط السبب في أنه يثير في البلاد المصنّعة إعادة موضعة محلّيّة ناشطة

للمستخدمين (أقلمة ، حماية بيئية ، إذاعات محلية ، إتحادات ، إطار عيش) . ويشير في البلاد الزراعية الخاضعة لانتهاك صناعي متشّج عَوداً غير مشروع ، ولا يقلّ تشنجاً ، إلى يتابع الهوية المفترض أنها نضبت بفعل التحديث (إيران الشاه محرراً الحميني - مثال من عدة أمثلة) . وبدلاً من أن يخفّف تحديث البنى الاقتصادية من رثاءة الذهنيّات نراه يزيد من حدّتها . فالأرض الأميركية هي الأرض الموعودة للبدائية بشتي أشكائها . وكل إنسان يعلم أن الفِرَق الدينية في أكثر البلاد رقيّاً وتوحيد نمطٍ وتصنيعاً في الحقبة ما بعد الصناعية هي أكثر الفِرَق الدينية إماتة (جيم جونس) ، وأن الصراعات العرقية هي أكثر الصراعات العرقية ضراوة ، وأن المنافسات السياسية هي أشد المنافسات السياسية وحشية ، وكل ذلك بفعل قوة التقدّم . ولكن الأقليات الثقافية هي كذلك أكثر الأقليات الثقافية حيوية ، والإذاعات المحلية هي أكبر الإذاعات المحلية عدداً .

لسوف يصدق البلبل إذن من جديد ، ولا يلبث القديم المهجور في عهد « بليكسيغلاس » أن يثير الأسف على بلبل النباتات الحرجية . ولا تَعِدُ خيبة أمل العالم الشهيرة بغير ازدحام شديد بالساحرين ، لا بنقص في عددهم . ويشغل الله بمرأى منا عن طريق الإعلانات الصغيرة المتفرّقة ، مع الشيطان ، « أنه الآخر » ، جموعاً حاشدة ، ولا سيما حيث يُقام القداس بلغة العوام . رعايا أبرشيات من غير كتاب القداس ، وجبات طعام خاصّة من غير احتفال ، احتفالات عامة من غير جمهور ، روزنامة من غير أعياد يُعيّد فيها ، أيام أعياد من غير سوق عامة ، قرى من غير لعبة المطرقة أو الدائرة ، أحياء من غير اجتماعات ، تعايش من غير جوار ، شيوخ من غير سلطة ، مراهقون من غير تدريب ، احتفالات تذكارية من غير ذكرى : حتى إن أراضي « الشمال » المشاع ليست أراضي رسالة رغم كونها منذورة سلفاً لأكثر مذاهب انتظار مجيء المسيح سخاء (بوصف المسألة الوحيدة المعلّقة هي مسألة اختيار المسيح الملائم - والجواب في أيدي المحترفين) . ونزع الطقوس من الشأن اليومي وتحويل الثقافات إلى مناطق صحراوية يكدّسان إحباطاً هائلاً إزاء اجتماعيّات العهود السحيقة - طاقة كافية ليس مستبعداً إمكان حسابانها يوماً بملايين الأطنان (إذا كان يُحسّن من سَيِّقُون العَدّ) . وقد علّمتنا استقصاؤنا أن الحاجة إلى المطلق تُخفي وتتعهّد من داخل حاجة إلى التواصل

(تعكس « الحاجة » هنا في الأبدان والأرواح وظيفة عدم الكمال المنطقية) . وكلما أوغل الحشد في التوحد أوغلت حاجته إلى الاعتقاد في التوحد . وحيثما تحطمت رابطة الزمرة انبثق اندفاع صوفي نحو مطلق . ومعروف تماماً أن مختلف الأشكال المعاصرة للعودة إلى الماضي تسعى لتنظيف الكتابة التي يثيرها المستقبل ؛ ولكن في الملطف نفسه ما يثير الكتابة من جديد . و « ظهور الشأن الديني المفاجيء على المسرح السياسي » - الذي يتحمل النفقات عن الوقائع والأخبار - ليس خدعة إذا استثنينا توضيحين : أولاً أنه ليس ظهوراً طارئاً بل هو مجلى تطور بطيء مستمر (أو علاقة على قانون نزوعي) ، ثم إن التطور نفسه يتطور ، وليس ما يسمح بافتراض أن الظهور المذكور قطعه . ومن الممكن أن يكون الأمر أمر مرحلة انتقالية على طريق العودة . وقد سبق الاعتقاد بالسحر الاعتقاد بالآلهة المشخصة ، وهو أشد طمأنة من الدين ، ولكن عصر السحر يطابق العصر الحجري^(١) .

لقد سبق أن لاحظنا أن السجل الزمني لأشكال السيادة ليس قابلاً للارتداد ، وأنه يمكن العودة مثلاً من نموذج « المدينة - الدولة » إلى نموذج « المملكية » ؛ وقد شهد زمننا أشكالاً أخرى ، وشهدتها حضارتنا كذلك إذا نحن رغبنا في تذكر أصولها ، عنيما أنه خلفت « المدينة » الهلينية ذات المحتوى الديني الضعيف الملكية الهلنستية التي كان فيها « الملك » مؤملاً . وما لا ريب فيه إن إضفاء صفة الديمقراطية على الهيئات الادارية في « المدينة - الدولة » الكلاسيكية لم تكن تعني إضفاء الصفة الدنيوية كاملة عليها ؛ ومن المعلوم أنه كلما كانت الحياة السياسية في « المدينة - الدولة » الاغريقية تزداد عقلانية وديمقراطية كانت تنمو على هامش الساحة العامة زمر دينية - فرق ، أسراريات ، أخويات - مغلقة ومتدرجة الرتب^(٢) . ويبقى أنه حدث حقاً رقي من القرن الثاني عشر إلى القرن السابع قبل الميلاد بانتقال المجتمع البلاطي المسيحي والكريتي القديم (ذي الملوك الذين هم فوق البشر والخالين من المواطنين) الى الساحة العامة الكلاسيكية التي كان « يُنتخب » فيها القضاة انتخاباً يرافقه نقاش متعارض الآراء وتقديم حسابات

(١) « غصن الذهب » ، ج ١ ، ص ١٦٤ ، « فريزر » : « يبدو أن السحرة والمشعوذين يشكلون أقدم طبقة اصطناعية أو احترافية في تطور المجتمع » .

(٢) جان بيير فرنان ، « أصول الفكر الإغريقي » .

عني . وأما من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن الأول الميلادي فيُشهد في هذا الاطار الثقافي نفسه تقهقر عام ، سواء من الناحية الفلسفية أو الناحية السياسية ، تصحبه موجة من اللاعقلانية الصوفية (التي سوف تنبثق منها الفرقة المسيحية) حاجبة المكتسبات العقلانية في الفكر الإغريقي وردّة ملازمة للملكية استبدادية « منافية للديمقراطية » . وها هي ذي مذاهب التعبد للملك تخلف مذاهب التعبد المدنية ، ولكن « الملك » الهلينيستي هو منطقياً أقرب إلى « الحاكم » المسيحي من « الوالي » الأثيني . والمسيرة الطويلة التي انبثقت في نهايتها الملك الإلهي من الساحر القديم أو المشعوذ ، ثم ملكنا الطيب ذو الحق الإلهي في تجسّد الألوهية بهيئة بشرية (أو الملك ابن الاله) ، نعرف أنه طرأت عليها عدّة توقّفات ورجعات وتردّدات ؛ ولكن لنا الحق في أن نحكم بأنه لا انتهاء لها ، وأنها قابلة لأن تعاود دورتها في كل لحظة . ومما لا شك فيه أنه بالمعنى الدقيق للعبارة ينتمي « الملك الإلهي » الى الماضي الغربي ، ويمكن اعتبار دورة « غصن الذهب » منتهية^(١) . ويطرد مبدأ الانتخاب السر الديني بشكل مباشر خارج فلك السياسة (أو فلك نظام القيادة) . ولكن ينبغي ان يكون المرء ساذجاً جداً ليتصوّر أن رئيساً منتخباً يفلت من الرابط القرباني ومن هالة الوظيفة التكريسية لأنه لا يقبض على صولجان أو عصا أو غصن . وعلاوة على المراسم البروتوكولية الخاصة بالتنصيب والافتتاح (بالمعنى الحقيقي للكلمة : طلب الرضى من الإله) والتكريس وأداء اليمين ، وتقديم التمنيات ، الخ . . . يشهد اشعاع « صورة الرئيس » المستمرّ في الحياة اليومية للديمقراطيات الليبرالية بالكمون السحري في سلوكنا ، الكمون المتعهّد بسبب نتائجه ، إن لم يُعتن به لذاته . وفي فرنسا لم تطرد « الدولة » صاحبة الحق (الجمهوري) حقّ الفضل الإلهي (الملكي) .

وليس « الانتقال الى الاشتراكية » هو القمين وحده بتبطين التقدّم الاقتصادي والاجتماعي برجعة وثنية في أشكال الوجود السياسي ؛ وتحويل وسائل الانتاج الى وسائل

(١) لقد لخص « سليفمان » (فريزر ، قراءات ، ١٩٣٣) المعايير الأربعة لتمييز « الملك الإلهي » تمييزاً منطقياً : يملك سلطاناً على الطبيعة ؛ شخصية هي مركز الكون المتحرك ؛ تخضع أفعاله لنسق طقسي (آداب سلوك) ؛ حرّمه يستتبع موته . وقد يكون مثاله التاريخي الأول من أصل مصري (قبل حكم السلالات) عند أطراف النيل الأعلى (« الرت » ملك الـ « شيلوك » الذي هو تجسيد للمؤسّس « نيكانغ ») . ومعلوم أن « ايفتزر - برتشارد » (١٩٤٨) عارض صحة النموذج التجريبية ، ولا سيما الطابع الطقسي للموت ؛ ولكن معلوم أيضاً أن « يونغ » (١٩٦٦) أعاد بناء الأصل بكامل حقوقه .

اشتراكية لا يتعارض وشخصنة إجراءات الحكم في أي مكان . وبصورة عامة يبدو أن الأرباح بالعقلانية الاقتصادية (تخطيط ، مكننة ، استخدام الانسان الآلي) تُدفع خسائر مماثلة في النظام السياسي . وفي نمط الانتاج الرأسمالي نفسه يميل التقدم التقني إلى جعل حقيقة السلطان غُفلاً ، يقنعها ويمتصّها في آن نهج البنى التقنية ، ولكن ما يكسره الشأن الاقتصادي ويخففه يعيد الشأن السياسي تكثيفه ويميزه . وعلى هذا تؤلّف « الآلة ذات المليون وجه » و « الزعيم ذو المليون وجه » زوجين . وكلما تعقّدت الدولة غدت أشد تجريداً ؛ وأشدّ الطلب على التجسيد المحسوس . وتعميم بيروقراطية الوظائف لا يمكن تصوّره من غير ضده ، وهو تحويل عضو خيالي إلى ملك مُطلق . وكأن إلغاء شخصنة مسارات القرار الفعلية (لجان خبراء ، لجان استشارية ، هيئة مشورة ومساعدة ، الخ . . .) يجد ملطفاً له في شخصنة متزايدة لـ « أوجه » القرار . وكأن الفرد من رعايا الدولة التي لا جسد لها يعاوده الشعور بالأمان لرؤية وجه الرئيس الأعلى آخر كفيل حساس لنظام غير حساس . وجماع المعنى الاجتماعي المتوفّر يتشبّث من الخارج بجسد الرئيس الذي تتشبّث به من الخلف المؤسسة البيروقراطية (الدولة أو الحزب أو الدولة - الحزب) لأنها تفقد معه من هويّتها . ولا مزاح مع الرموز ، وحين يملك المرء رمزاً يعمل على إبقائه طويلاً . وهكذا يحافظ اصطناعياً على حياة التذكّار المادي للزمرة أطول مدة ممكنة لتغدو بعد موتها ما سبق أن كانته في حياتها ، مبنى عاماً .

٤- العالمي بالمقلوب

تتجاوب الأبحاث عن التوازن بين « الأكبر » و « الأصغر » مع مثيلاتها بين « البالي » و « الجديد » ، وما ينطبق على الزمان ينطبق على المكان . وكما أن الماضي والحاضر ينبغي أن يُدركا بوصفهما مركباً منطقياً ذا طابع تناقضي يتخذ الصراع داخله شكل تعاون فإن توحيد البشرية الاجتماعية وتجزئتها يؤلّفان القفا والوجه لمسار أوحده . وكما أن الماضي لا يبقى بالخلود فإن الإقليمي لا يختفي أمام القومي الذي سيخلفه ، ولا القومي يذوب في العالمي بوصفه نهاية المطاف .

وعندما يُكبّ العقل النظري على تاريخ البشر فإن ذلك يكون للإعجاب بنفسه في معظم الأحيان . والعقل هو ملكتنا السامية للتوليف (عند « كانط » توليف مُدركات

الفهم الذي يكون قد وُلّف في الطبقة السفلى معطيات الحسّاسية) . ووظيفته المُعترف بها دولياً هي إعادة المُختلّف الى حظيرة الوحدة ، أي إعادة المحسوس الى حظيرة المعقول . وعليه يصبح التاريخ تحت بصر الفلسفة النظرية مرآة فهم : التوليفة الفعلية التي يتبدّى فيها اختصار الاختلافات الطبيعية (أو القومية) اختصاراً بطيئاً إلى وحدة الإنسان النهائية . وقد كانت الترجمة البانورامية للملحمة ذوبانَ الحواجز الطبيعية (أسر ، قبائل ، طوائف ، أمم) المتسارعَ بشكل فظّ ابتداء من القرن السادس عشر بفعل ولادة سوق عالمية (التاريخ العام يبدأ مع « ماجلان ») ، وفي القرن التاسع عشر ، آخر معابر الانتقال قبل الوصول إلى الدولة العالمية ، بفعل ولادة المكننة الصناعية . وليست وحدة العالم ولا الجوهر البشري ممنوحين بل هما يتكوّنان مع الزمن . وتقود عقلنة مجرى الأمور ، أو « العقل » مستيقظاً في التاريخ ، مباشرة ويتفاعل عملية التحوّل المثلثة ، إلى تحوّل «نظام القطيع» إلى نظام عالمي ، وتحوّل التبعية الى الاستقلالية ، وتحوّل الفوضوية إلى النظام (« استبدلت الفوضوية داخل الإنتاج الاجتماعي بتنظيم مخطّط وواع ») .

لقد دحرجت الخرافة الماركسية إلينا أسطورة ربيع الشعوب التي راجت في العام الثامن والأربعين . وقد جاءت الموجة ولا ريب من أبعد من ذلك ، من محبّي البشر ومن « عصر الأنوار » أيضاً ؛ ولكن ما بين « فكتور هوغو » و« جول قرن » ، ما بين السلمية الإنسانية والطوباوية التقنية ، كان النبأ الاشتراكي السارّ ينزلق بتناغم وانسجام . أوّل يكن « پرودون » و« كونت » يريان هما أيضاً حرباً بين أمم محكوم عليها بفعل التطوّر الصناعي ؟ ولم يُضفّ ماركس إلى ما كان سائداً في زمانه سوى وساطة رأسمالية (ولكنها لم تكن سوى وساطة زائدة أخرى) : لسوف ننتقل من « عالم الاستغلال والقتل الرأسمالي إلى « عالم السلام واتّحاد الشعوب البروليتاري » (القرار الأخير في مؤتمر « بال » ، ١٩١٣) عن طريق الثورة الاجتماعية . ولن يتمّ إلغاء الطبقات برفق ؛ ولكن ستنتهي بعد هذا العنف الأخير الفواصل والتناحرات القومية . ولسوف تصنع البشرية البروليتارية وحدة « جميع البلاد » . وكان لهذه التعميمات قاعدة تاريخية حقيقية . وكانت أوروبا الإقطاعية الهرمة قد تركت معطفها المرقّع يسقط ؛ وكان التمويه المتعدّد الألوان للدول المالية قد أدخل مكانه للكيانات المنسجمة القابلة اقتصادياً للحياة . وإذا كان ظهور سكة الحديد والاتّحادات الجمركية قد تغلبا على روح التحزّب للأوطان بتأمينها انتقال

الإمارات الصغيرة القديمة إلى دول - أمم قوية (يعود تاريخ الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية الى تلك الحقبة) فقد كان يُفترض في استمرار الاندفاع الممنوحة إلى القوى البشرية العاملة التقنية والعلمية أن يمدّ الخطّ البياني ويؤمّن انتقال الحصريّات القومية إلى تبعية الأمم بعضها لبعض تبعيةً شاملة . وكان الاستغلال البرجوازي للسوق العالمية قد كسر أطواق الماضي الزراعي يساعده في ذلك التقسيم الدولي للعمل وانتشار المبادلات التجارية . وإذا كانت البروليتاريا قد أنهت ما كانت السكك الحديدية قد بدأتها فلن يلبث التوحيد الاقتصادي أن يستجيب لتوحيد البشرية المتمدنة توحيداً سياسياً . ولم يخطيء ماركس إلا نصف خطأ في الوقائع ، ولكنه أخطأ كلية في النظرية : والسبب جديلاً هو أن تناقضاً تخلّص من أحد عناصره ليس نصف حقيقة بل هو خطأ كامل .

لقد تمّت المكاملة العالمية بمعنى من المعاني : العالم واحد ، وقد بات إخضاع أجزائه بعضها إلى بعض أكثر جلاء في كل يوم . ولكن هذا هو بالضبط السبب في بروز اتجاه معاكس متّماً للأول ومتعارضاً معه وكأنما ليلغيه . وكان ذلك أولاً ، وبألدّهشة ، في قلب الحركة المفروضة فيها أن تكون حائزة مفاتيح جميع المراكز الحدودية في العالم : الأممية العمّالية . وكان قرن من الزمن كافياً لاستهلاك أربع أمميات - وهي تنظيمات رائعة للهزائم - ولم تكن أممية خامسة متوقّعة . وأنشدت كل واحدة منها بشجاعة في صدر المسرح مقطوعتها الثورية (الموحّدة) العقلانية (الوحدوية) الأخلاقية (المنادية بالشمول) ، ولكن الثورات الحقيقية تمّت في الكواليس أو على « مسرح » مختلف تماماً ، مسرح الأمم المناضلة من أجل البقاء (« العامية » الباريسية ، « أكتوبر » الروسي ، الانتصارات الصينية والفيتنامية والكويتية ، الخ . . .)^(١) . وقد انتقلت الطبقة العالمية المزعومة في مدى ما يزيد قليلاً عن قرن من الزمن انتقالاً رسمياً من « ليس للبروليتاريين » من « وطن (عام ١٨٤٨) » إلى « لبروليتاريي العالم كلّهُ وطن » واحد ، الاتحاد السوفيّاتي (عام ١٩٢٨) ، وأخيراً « للبروليتاريين من الأوطان بقدر ما لهم من جنسيات ، فلكلّ وطنه (عام ١٩٨٠) » . وإنها لحقبة قاسية على الصاحبين محبّي البشرية .

(١) لم تكن « عامية باريس » من صنع الأممية الأولى ، ولا ثورة « أكتوبر » من صنع الأممية الثانية ؛ ولا الثورة الصينية من صنع الثالثة ؛ وحركات التحرّر من الاستعمار . ففي أحسن الأحوال : لامبالاة ؛ وفي أسوأها : عداء .

وها هما «ماركس» و«مونتسكيو» يطيران شعاعاً وكيفما أُنْفَق . ولقد قفز العالمي المنتظر بنوعيه المعقولين، ومن على سفحيه الرمزيين، قفزة ناقصة . وهدمت «وحشية» القرن العشرين فكرة «الحضارة» الموروثة (إرث مشترك بين القرنين السابقين) . وإنها لوحشية بلا نظير، ولكنها ليست بلا حدود لأنها وحشية «الحدود» بوصف الحدّ عملاً وحشياً أفسد فكرة الحضارة بوصفها مسار اللاتحديد . ومرة أخرى لم تجر وقائع التاريخ كما ينبغي، فالجماعة أخلّت بكل واجباتها . وإذا كان معنى أن يكون المرء ماركسياً هو أن يُخضع مصالح وطنه لمصالح الكلّ، أي مصالح زمرة القومية لمصالح الحركة الاشتراكية العالمية، فليس العالم الحقيقي ماركسياً . وأسوأ من ذلك: العالم الماركسي ضد الماركسية لأننا نرى فيه أرترياً يناضل حتى الموت ضد أثيوي ماركسي، وصينياً ضد روسي له الولاء «الإيديولوجي» نفسه، وصينياً ضد فيتنامي، ورومانياً ضد بلغاري، الخ . . . وإذا كان معنى أن يكون المرء إنسانياً هو أن يفضل مصالح البشرية على مصالح بلده فليست البشرية الحقيقية إنسانية لأننا في كل مكان نرى «الأنانيات المقدسة» تنحر جذلي على مذابحها المبادئ الإنسانية لحق الناس (والمبادئ الليبرالية للتجارة الحرة) . والممارسة تقلب النظرية وتترك نظام التبعيات المنطقي رأساً على عقب . وعلى سبيل المثال (وبغية الاسراع) فإن الحركة الثورية الاشتراكية ليست هي التي وجهت منذ نصف قرن حركة التحرر القومي بل القومية هي التي كانت «الموصل» (بالمعنيين) إلى الاشتراكية . ولم يحلّ انتعاق البلاد المستعمرة ونصف المستعمرة «المشكلة القومية» بل خفف من سرعتها ونقلها إلى المضارب «غير محدّد» . وما كان تحرر المعذبين في الأرض ليعني انقلاب «الفواصل والتضادات» القائمة لأن هذا الانقلاب تمّ عن طريق نصب حواجز جديدة . ولا تضع «مكافحة الإمبريالية» العالمية معسكر الأيمن مقابل معسكر القوميين في حلبة الصراع بل تقابل بين المتعصّبين القوميين في الدول الصغرى والمتعصّبين القوميين في الدول الكبرى . ولو لم يكن الأمر كذلك لانتفى الصراع . وكذلك فإن الصراع مع الفاشية في الحرب العالمية الثانية لم «يحشد» انصار القيم العالمية ضد مسعورين بفعل إنية عرقية رجعية بل نصّبت جملة ولاءات قومية (القوى الحليفة) في مواجهة قومية أخرى معزولة نسبياً (ألمانيا النازية) . والمحرك من جنس المحرك وإلا ما كانت هناك حركة (جماعية) . وبم تتميّز المناظرة الفكرية من الصراع السياسي (الذي

تعرّيه للعيان حالة الحرب) : الأولى تضع وجهاً لوجه خُطباً منطقية ، والثاني يضع وجهاً لوجه طاقاتٍ جماعية . وتتلاشى طاقة ما بفعل أخرى تزيد عنها ارتفاعاً . وفي ساح القوى السياسية نرى المثل وحده قادراً على مواجهة المثل (أي « قديم مهجور » وقديم مهجور آخر) ؛ وإلا لم يكن هناك صراع فعلي وإنما توقف صراع بفعل الانقطاع أو الانتقال إلى مستوى أقل فعالية (مستوى الخُطب المنطقية مثلاً) . وبعبارة أخرى فإن الخُطب المكتوبة باللغة الخاصة المستعملة لم تكن قوى الرجعية - ويا للفظاعة - فيها غريبة ، بالمواجهة ، بل ماثلة داخل قوى التقدّم ؛ وبفضل ذلك - « والشكر لله » - تشبّع التقدّم وحارب الرجعية . « تقرير بالواقع » : « يا لعالمنا الشقيّ المقسّم هذا التقسيم » - تقسيمية متحرّكة وبلا أجل مسمّى . « ترجمة » : انكسرت مرآة العقل . ولم تعد المسألة البلقانية في أوروبا الوسطى بل في مقرّ الأمم المتحدة . فالعالم بأسره يتبلقن وبجمع حكماء الوعي العالمي يرسم فسيفساء بلا رسم (الدول الشابة الصغيرة جداً والمتزايدة باستمرار تذكّرنا بالتهريجيات البالية التي كانت تمثّلها دوقيات « بارم » أو دوقية « شليزفيغ - هولشتاين ») . وفي الوقت الذي يصبح فيه الاقتصاد عالمياً يتصدّع العالم السياسي . وإنه لتقاطع عجيب : يطابق السيولة المتزايدة لعمليات تدفق السلع والإعلام عُصابٌ إقليمي استحواذي . وحمّى الزوج تستبعمها نوبة حصارية . وقربتنا التي تزداد مع الأيام عالميّة وتزمتاً وطنياً - الثاني بسبب الأولى - يعيش عصر الحركات القومية والانفصالية والانضمامية والعشائرية التي يُسمّى وجهها المظلم انفصالاً قومياً وتمييزاً عنصرياً وكرهاً للأجانب . والنزعة التجزيئية التي تهدّد أول ما تهدّد ، بأشكال ودرجات مختلفة ، الدول الكبيرة المتعدّدة الجنسيات ذات النمط الفدرالي أو الكنفدرالي لا توفّر أعرق الدول « تحضراً » ومركزية في أوروبا : المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا . والمكبوت من التقدّم « الدولي » (آخر نعت اخترعه « بنثام »^(١) عام ١٧٨٩ في كتابه « مخطّط سلام شامل ودائم » وأصبح متداولاً عام ١٨٣١) يعود إذن للظهور في كل مكان ، وعمليّة تفرغ الأدرينالين القومي تصطدم بجميع طرقنا السلوكية الجيدة ، وأولها طريقتنا في التفكير . إنه لشيء « فاضح » ، هذا ما يقوله بعضهم . كمثل هذا الباحث في جمالية المواطنة

(١) فيلسوف إنكليزي من المجتهدين في القانون (١٦٤٨ - ١٨٣٢) . تستند أخلاقيته العملية إلى علم حساب الذّات . (المترجم) .

العالمية الذي يفضح « علوم آثار التجذر » باسم الانشقاقات الخصبة المنتمية إلى ما بعد القوميات^(١). إنه لشيء « معتمى » ومخرج جداً ، هذا ما يقوله الآخرون - ولا سيما منظري الاشتراكية الذين يرون أن القومية « تفلت من قبضة كل نظرية عقلانية قابلة لأن يُعترف بها » - كما كتب « أريك هوبسبوم »^(٢). ومن الصحة بمكان أن الاستبعاد العقلاني « قُبلياً » لواقع الطبيعة يجعل الواقع القومي لا عقلانياً ، ولكن الواقع يبقى والمشكلة تظل : ماذا نفعل بهذا ؟ والحقيقة واحدة والخطأ متعدّد : ليس مستغرباً أن ييسّر اليمين بالقومية ، هذه الصيغة الجوفاء للتعدّد الذي يفترض في الواقع تعدّدية الأمم ، وفي القيمة ، حصريّة واحدة من بينها . وبالإمكان أن يكون هذا حكم إنسان من اليسار ، حسب القوانين المقدّسة الكلاسيكية . ولكننا لسنا هنا على اليسار ، وليس علينا إصدار أحكام ، وبدرجة أقل أحكامٍ قيمية . ولندكر بأن هدفنا ليس اقتراح ارشادات بل أسباب ، على نحو يجنبنا أن نكون مُلزمين بتمييز ما هو « رجعي » مما ليس كذلك بفصل الخبر عن الرديّ وكل ما يهمنّا هو فصل الممكن عن المستحيل ، أي منطق العمليات الحقيقية ، وأولها وصف ما يجري . فقد دَوْنَا إذن من غير أن نغتبط على الإطلاق : الأزمة المزدوجة للاشتراكية وللمواطنية العالمية الليبرالية ؛ ونتساءل : لم ليستا عملايتين ؟ ونخاطر بجواب صادر عن حسن سليم : لأنها لا تعرفان الواحدة ولا الأخرى أن تُعدّا حتى اثنين . لجمع المتعارضين في أزواج . أي تصوّر وحدة الواحد ووحدة المتعدّد . والصحيح أنه ليس ما هو أصعب من ذلك (ولا أكثر إشكالية تبعاً للعرف منذ بدايات الفلسفة) . وبعبارة أخرى كيف يمكن أن يتصوّر المرء لدى عامل سياسي من عوامل الإرادة والذاكرة الوحدة التي تطابق وحدة التاريخ والجغرافيا الخاصّين بزمرته ؟ والجغرافي هو ذاكرتنا ، والتاريخي إرادتنا . ومن جهة ثانية فإن فعاليةً جماعيةً ما لا يمكن فصلها عن خرافة جماعية ، ولأجل هذا فإن تاريخ الزمر لا « ينفصل » عن جغرافيتها ، ولا مشاريعنا أو رؤانا تنفصل عن أرض إقليمية يُرجع إليها . وعلاقة زمرة بالمستقبل تمرّ بماضيها - بنية منعطفة لجميع الزمنيات السياسية (ليس من حاجة إلى أن يكون المرء يهودياً ليعرف ذلك ، حتى وإن كانت معاصرة الماضي لدى الشعب

(١) عن سكاربيتا ، « نداء على المواطنة العالمية » (غراسيه ، ١٩٨١) .

(٢) « لغز القومية » ، « مجلة الحاذق الجديد » العدد ١٠٥ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧) . وقرأ بصورة خاصة مقال

هوبسبوم عن كتاب توم نيرن ، « وهن بريطانيا » .

اليهودي اكثر نموذجية مما لدى أي شعب في « الغرب » . ومعلوم أن هذا التذكّر هو جوهرياً انفعالي عاطفي اكثر مما هو استدلالي منطقي . وليس محرّك الحركات السياسية الحقيقية ذا طبيعة فكرية ثقافية ، ولكن « المثقفين » هم الذين على عاتقهم واجب التفكير في الحركة والإعداد لها . ويختصر هذا القلب في العبارة كثيراً من مواقف سوء التفاهم والإخفاق . والمكلّفون الفهم هم اسوأ الناس موضعاً ، وبدلاً من أن يعيدوا توضعهم على المحور نراهم يحكمون بأن الحركة التاريخية « زاحلة عن موضعها » . ومن الناحية النظرية فإن الدولية (الاشتراكية) والمواطنة العالمية (الليبرالية) يبدوان إذا أُعْتُبرا لذاتهما وكأنهما شكلان عفويّان للتعبير عن الثقافية افكرية في عالم العمل . ومع ذلك فإنهما من الزاوية السوسيولوجية إقطاعية - إن لم يكونا خاصيّة - الطلائع الفكرية (المناضلة والسياسية في نظر الدولية ، والجمالية والثقافية في نظر المواطنة العالمية) . والطوعية هي غط العمل الطبيعي لدى المثقفين المحترفين على الساحة السياسية . فهم أوّل من ينفصل ، وهم عند مبرز الإرادة العقلانية ، ولا سيما في التضامن الدولي الحقيقي ؛ والمصيبة هي أن الذاكرة لا تلحق بالركب (أي الجماهير) . والطلاق بين الإرادة والذاكرة هو الذي يصنع إفلاسات الحركة الاجتماعية وشهداءها ؛ واجتماعهما يصنع الثورات .

وامتزاج الاندماج الاقتصادي والانفكاك السياسي للعالم يستدعي التفكير في خضوع كل من السلسلتين للأخرى . ويمكن أن يُرى في انتشار الوحدات السياسية الصغيرة جداً ناتجاً ثانوياً للتركيز الاقتصادي الذي يزحزح الأسوار القومية التقليدية بوصف رأس المال الخارج عن الحدود القومية يكسب من وراء التقليل من سيادة محاوريه المحليين^(١) . ومن غير إنكار لصحة استراتيجيات المردودية فإنه يُفضّل أن يُرى فيها في آن معاً ردّة فعل ناجمة عن معادلة المستويات في الأرض الاقتصادية - بفسح المجال أمام لعبة الفواصل الثقافية كثغرة تنفذ منها الاختلافات والفروق وعملية وقف لتوحيد الأشكال توحيداً تقنياً . وهكذا تعود الهويّة التي فقدت ذاتها من هنا فتعثر عليها من هناك . وتثير العالمية المفروضة الخصوصية الطوعية بوصفها ترياقاً ضد التجانس . وتُحدّث مساحات عدم الحيازة الشاسعة جداً نقصاً في الانتهاء تسدّه مساحات السيادة المتناهية في الصغر . ويقوم

(١) هذا هو تفسير المؤرخ « هوسبوم » .

الشأن السياسي الجاذب نحو المركز بهجوم مضاد على الاقتصاد الطارد عن المركز في الوقت الذي يحدث فيه انتقال الصلاحيات إلى مراكز قرار خارجية غير خاضعة للمراقبة تصاعداً تعويضاً في الشهوات الثقافية للسيادة في الداخل . فكيف الجزم بما إذا كان الأمر تضاداً أو تكاملية ؟ وليس شاعر البلد البيغودي البطولي نقيض التقنوقراطي الأوروبي - وبالإمكان أن يكون مقرّ الديانة القلطية المركزي في ولاية « كوناكتاكت » . وليست هذه الرّيب من اختصاصنا : فمن شأن السياسة ، أو من شأن سياسة ما ، أن تقوم العلاقة وأن تقرّر تبعاً لمعاييرها في الاختيار . وسنكتفي بإدراك مسار تعميم العالمية بمظهره المزدوج ، الانطواء والانتشار ، التقلص والتمدد ، نزع الثقافة وإعادة التثقيف . ولا يستنكر إنتاج المحلي عملية الشمول الأرضي فهي ناجمة عنه . وتستعجل عملية توحيد معايير الإنتاج والاستهلاك عملية تمايز أشكال السلوك والإحساس ، في الوقت الذي يحرّر فيه كل جهاز من أجهزة الاجتثاث إوالية من إوالات التجذير الإقليمي المضاد (حقيقياً كان أو رمزياً) . وتفترض هذه الخطيطة - النظرية طبعاً في الحالة الراهنة لمعارفنا - شيئاً يشبه جهازاً لقياس حرارة الانثناء ، (و كذلك) ضابطاً انثروبولوجياً خفياً يقوم بتصحيح ما فسد من كمال الزمرة .

وعندها يستجيب تطوّر الثقافات المثالي للقاعدة المعروفة تماماً في علم الجمال : سوف يكون عمل ما شاملاً أكثر من كونه فريداً . ويغدو التواصل أفقياً أمثل ما يمكن أن يكون بتعميق الأمور التي ليس في الوسع إيصالها ، عمودياً . ويلتقي الأصلي المتناهي في أصلته البعيد المتناهي في البعد ، وينزع الجوهرى القناع عن حقيقة النوع . وإذا كان توحيد العالم الشائع اليوم أبعد من أن يفترض حذف المختلف فإنه يتم بمضاعفة الوحدات . وينبغي أن تتمايز الثقافات لتتمكّن الحضارة من الاستمرار في تعميم الشمول .

إن الانسان يستعيد كليته وهو يتجزأ . وحوار الثقافات الشهير الذي تتمثل فيه بالنهاية الشمولية المعاصرة يفترض أن تكون أداة تعريف الجموع مؤمنة ؛ فهو يتطلب إذن المحافظة على الأسبيجة . ولولم يكن هناك مكان معين لدخول المرء في ثقافة غير ثقافته وخروجه منها لنزعت منه الإمكانية الممنوحة له للدخول في هذه الثقافة . وبالجمله فإن الحضارة تستعلي على الثقافات بأنها ليست توكيداً للفروق بين الزمر التاريخية ولا نفيّاً

لها وإنما هي سيورتها^(١) .

وتلزم الحماية من عملية مناغمة تقنية اقتصادية بهجوم مضاد سياسي ثقافي أشد تطهيراً وتسهيلاً في كل وقت . وهنا يكمن بالضبط الخطر : يزيد الارتفاع الكمّي في عوامل « التقدّم » من الحدة النوعية لـ « التقهقرات » . فالنزعة إلى الاستقرار تتمخّص إذن عن عدم استقرار متزايد . والمبدأ الضابط النازع إلى إبقاء الشقّة التمييزية بين الزمرة والمحيط المجاور ثابتة ليس مبدأ ميكانيكياً (حتى وإن كنّا عن نموذج فيزيائي) . وبديهي أنه ليس هناك من تعادل بين « فعل » و « ردّ فعل » بل هناك على العكس عدم تساوق بين قوى الواحد وقوى المتعدّد ، أي بين سحق الثقافات العالمية بنموذج النموّ الغربي وإقامة الأسبجة القديمة المهجورة المنذورة لحفظ الشخصيات الجماعية . وفي كل مكان تتنامى المسافة بين الأنماج الموروثة والقدرة المكتسبة : وهذا هو بالتأكيد السبب الذي يجعل الذعر المرتبط بضياح الأنماج يصبّ في استدراقات بالسير الاضطرابي الحافل بقفزات شبه خطيرة أو جنونية . ويتمثّل ضبط الهويات الجماعية بشكل مفارق وكأنه منطق إفراط .

فهل يكون المسار الضابط عندئذٍ من غطّ جدي أو هو يفترض بالعكس تحويل الجدلية إلى تجميعية ؟ ولسنا نملك الإجابة على هذا السؤال الذي يتعدّى قدراتنا . فهناك في المسار التاريخي أكثر من تبدّل لا يفتر في الأمكنة بين « القديم » و « الحديث » داخل نهج مُنَجَزٌ يُحَصِّل فيه على عدم التحوّل بالاستبدال . ومسار المجموع جدي فيما يتعلق بالمبدأ المنطقي ومبدأ هوية المتضادات ، ولكنه ليس كذلك فيما يتعلق بالتقدم في الزمن . وليس النموذج المُطْمَئِن « رأي ، عكس الرأي ، توليفة » قابلاً للتطبيق على الحلزونية التاريخية . فبعد زمن المحلّي - البالي يأتي نفي العالمي - الحديث ، ثم يتوّج ذلك نفي النفي بالصيغة « اليابانية » بكل ما في الكلمة من وداعة لمجتمع تلطّف فيه عبادة الأجداد

(١) غني عن البيان أنه بسبب الازدواجية القائمة في صميم التطوّر التاريخي يميّز الشعاع التقني الموجّه في جوهره من الشعاع الثقافي الموجّه . ولا تتفوّق حضارة ما على الحضارات الأخرى ثقافياً لأنها اكتسبت « تفوّقاً » تكنولوجياً عليها . فليس هناك من حضارة « سامية الموهبة » . والإيديولوجية « الأوروبية » ، أو أسوأ من ذلك « الهندية الأوروبية » ، التي تتنازل منظر جاد إلى مستوى مناقشتها تتركز إلى اختلاط الشعاعين . وفي حال تلويح المغفل بخرطومه فإننا نؤكد أن لشمولية « الشيعة البشرية نتيجة ملازمة هي التساوي الصارم بين جميع الثقافات التاريخية ، وأنها تستبعد في مبدأها تراتبية الزمر البشرية .

إسناد الاعمال والمهام إلى الإنسان الآلي . والواقع أن التوليفة لا تنسجم مع الرأي ، وليست المرحلة الثالثة « خلاصة » الأوليين . وفي أعماق التفكير الجدلي ما يشبه ضمانه استعادة ، وفي التطور التاريخي شيء مما لا يمكن استعادته ، بالمعنيين : معنى غير القابل للعلاج ومعنى غير القابل للمراقبة . والزمن الاجتماعي يصيب بالدوار ؛ لا دوار التكرار (التجميعي) ولا دوار التقدم (الجدلي) . بل دوار ما هو استثنائي . فهناك من ناحية الخط البياني « تدجين الطاقات الطبيعية » ، ومن الأخرى الخط البياني « فكّ حلقات سلسلة الطاقات الدينية » . وجعل الموضوعات عالمية = جعل الرعايا عشائريين . ولكن التوازن المسبق المعاد عند كل درجة من درجات التطور يخلق عدم توازن جديداً . وفي وسع المعادلة ذات القيم المعكوسة ، وإن مترابطة ، أن ترى قيمها تنامي حتى تصل إلى لا نتيجة . وإنه لارتفاع في الضغوط إلى صفر نهائي . نظراً لأن قبائل متعادلة شتى ستكون قد تزوّدت من الآن حتى ذلك الحين بالنار النووية .

الفهرس

ص
٥

المقدمة

الكتاب الأول

جدلية

المقطع الأول

منطق المظهر

٧٧	الفصل الأول : الوظيفة التي يضطلع بها وهم من الأوامام
٧٧	قيمة عقبة
٧٨	حالة الأمكنة
٨٥	البهيمه ومسار خَلَقها
٩٣	وجه الدعوى
٩٨	المنطق السحري
١١٣	اعتماد الطريقة
١٢٥	الفصل الثاني : ماضي وهم
١٢٥	أصل الكلمة
١٣٣	إنجاز ماركس
	الفصل الثالث : تشریح وَهْم
١٤٥	تصنيف تمهيدى مُحْتَم : الأشكال والقوى
١٥٧	الصّدْع المزدوج
١٦٧	كلفة وهم

المقطع الثاني فيزياء الاعتقاد

١٧٣	الفصل الأول : منطق بلا عقل
١٧٥	الإخفاق العلاجي
١٧٩	الاعتقاد : أمرض هو أم عرض ؟
١٨٤	الشيء في حالته العملية
١٩١	الفصل الثاني : التوصية الانفعالية
٢٠٩	الفصل الثالث : داعي الانتماء
٢٣٣	الفصل الرابع : الجسم والأجهزة

الكتاب الثاني نقد تحليلي

٢٥٩	منطق التنظيم
٢٦١	الفصل الأول : عدم الكمال
٢٦٥	مُغلق فهو إذن مفتوح
٢٧١	الخضوع الأصلي
٢٧٣	تأثير النفوذ : استبدال / تكرار
٢٧٨	نزعة الإخفاق
٢٨٣	الفصل الثاني : الديانة الطبيعية
٢٨٦	الزمرة الشاملة
٢٩٥	في التاريخانية بوصفها استدلالاً خاطئاً
٣٠٢	الطبيعة والتاريخ : زوجان لا ينفصلان
٣٠٤	في المجتمع الشيعي بوصفها أعلى مراحل المثالية التاريخية
٣١٢	تكريس الطبيعة
٣١٧	ما قبل العلم الباحث في الجماعة
٣٢٥	روح القدس الخاص بالتنظيم
٣٣١	الفصل الثالث : التجربة المضادة
٣٣٣	علبة سوداء منشورة أشلاء
٣٣٨	الخطأ المأساوي

٣٤٨

نار «اوغست كونت»

٣٥٩

الفصل الرابع : قليلاً من الأخلاق

المقطع الثاني فيزياء استقامة الرأي

٣٧١

الفصل الأول : بنية النقص

٣٧٤

الوظيفة التعليمية

٣٩١

الوظيفة الجنائزية

٤٠٣

الفصل الثاني : نظام الدفاع

٤٠٦

مبدأ التسجيل

٤١٣

حالة الحرب

٤٢١

عقدة قسطنطين

٤٤١

الفصل الثالث : اللامكانية

٤٤١

الاستراتيجية في مقابل الطوباوية

٤٥٢

الإعلام في مقابل العلم

٤٥٦

الحدود ضد الملحددين

٤٦٢

ايقور العاجز او مارس ضد فينوس

٤٧١

الفصل الرابع : الثبات

٤٧١

الاقتسام المستحيل

٤٧٧

القديم المهجور غير المفهوم

٤٨٠

التقدم الرجعي

٤٨٥

العالمي بالمقلوب

السياسة جعلت الناس، في جميع الأزمان، مجانين أو متوحشين أو خطرين، وبكلمة واحدة، فاقدى العقل. هذا ما يقوله الرأي الشائع.

والحق أن لكل إنحراف عقلي سببه، ولا شيء يتم بلا علة. هذا ما يقوله الحس السليم.

ومن هنا السؤال المثير: لماذا ينبغي أن تزيف عقول الناس بمجرد أن يعيشوا في مجتمع؟

الجواب هنا يتخذ شكل صعود نحو وضع إمكان الهذيان الجماعي وهو يبدأ بفحص خطابات الهذيان (وهي اليوم ايدولوجية) وينتهي بفحص البنية المنطقية لجماعة مستقرة. وينتج من ذلك أن «عدم إكمال» أية مجموعة مغلقة يحدد الاستعمال الممكن لقابلية البشر للتصرف والانتظام جماعياً. وهو ضغط ملزم يطلق عليه التقليد النقدي صفة «نظام».

يقول ريجيس دوبري «طويلاً ما أخفت السياسة عني السياسي». إنها تخفيه، ليس بمعنى ما يخفي القطار قطاراً آخر، بل بمعنى أن أي قطار يخفي السكك التي يجري عليها. هناك مسافات كثيرة، وشرعات كثيرة، ولكن هنا سكة حديد واحدة، أو سكة صليب.

وهذا النقد للعقل السياسي، إذ يثبت على نحو مادي دقيق الطبيعة الدينية للوجود الجماعي، يكتشف، في تطبيق التنظيم، ثوابت يشكل مجموعها «اللاشعور السياسي» للإنسانية، أو بكلمة أفضل: حضورها الأبدي.

ويستطيع المؤلف أن يكرر قوله: «أنا لا أواجه خطر أن أناقض، بل خطر ألا أفهم».